

دكتور حامد عمّار

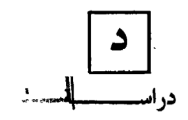
فى

بنــاء

نسـان العـربى



فى بنـاء الانـسان
العربى



في بناء الانسان العربي

د . حامد عمار



رقم الإيداع : ١٩٩٢/١٠٣٠٥
I.S.B.N. 977—5344—48—4

الطبعـــــة الأولى ١٩٩٢

مـــركز ابن خـــلدون
للدراسات الإنمائية
القاهرة – ١٧ ش ١٢ المقطم
ت:٥٠٦١٦١٧–ص.ب١٣
فاكس: ٥٠٦١٠٣٠(٢٠٢)
تلكس: ٢١١١٣ صـــبرا

دار سـعاد الصبـاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة ١٣١٣٣ – الكويت
القاهرة – ص.ب : ١٣ المقطم
تليفون : ٣٤٩١٧٢٧
٣٤٩٧٧٧٩
٧٠٩٥٨٣
فاكس : ٧٠٩٥٦٣
٥٠٦١٠٣٠

الاشراف الفنى : حلمى التونى

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء الكتاب

إلى روح الصوفى القائل :

إن لله عباداً إذا أرادوا أراد

وإلى روح الشاعر الفيلسوف أبى العلاء :

يرتجى الناس أن يقوم إمام

ناطق فى الكتيبة الخرساء

كذب الظن لا إمام سوى العقل

هادياً فى صبحه والمساء

مقدمة الكتاب

هذه مجموعة من الدراسات التى كتبت فى مناسبات متفرقة خلال فترات مختلفة ، وفى مناسبات متنوعة ، نشر معظمها فى مجلات أو مطبوعات تصدرها معاهد علمية أو منظمات عربية . وقدم بعضها إلى ندوات أو مؤتمرات متخصصة . وحينما عقدت العزم على جمع شتاتها فى كتاب ، قمت بمراجعة بعضها مراجعة شاملة ، وأضفت إلى بعضها إضافات اقتضاها سياق الكتاب توضيحاً أو تجديداً ، كما أحدثت تحويراً لعنوان الدراسة الأصلية المنشورة فى بعضها الآخر.

وهذه الدراسات كما يجد القارىء تدور حول موضوع شغل ، ولايزال يشغل ، قسطاً كبيراً من اهتماماتى متمثلاً فى مجالات التنمية البشرية فى الإطار الإنمائى والثقافى وفى أبعادها الوطنية والقومية . ولقد كان من أوائل كتاباتى مجموعة الدراسات التى ظهرت « فى بناء البشر : دراسات فى الفكر التربوى والتغير الحضرى » . وقد نشر هذا الكتاب عام ١٩٦٤ فى أولى طبعاته . ولقد كان التركيز فيه على قضايا التنمية البشرية ومتطلباتها وشروطها فى الواقع المصرى ، وفيما كان يجرى على أرض مصر من مختلف التحولات حجراً وبشراً ونظماً.

وقد كان انحسار المد القومى منذ عقد السبعينات وما صاحبه من تفسخ فى لحمة النسيج العربى وما نجم عن ذلك كله من تردٍ فى أحوال الإنسان العربى وإمكاناته ، نموا وتحررا وطاقة ، محركا لى نحو الالتفات الواعى إلى البعد القومى إلى جانب الأبعاد الأخرى فى تكوين الإنسان العربى . ومن ثم شاركت بفكرى وقلمى فى كثير من مجالات الرأى والعمل إسهاما فى الفهم والتبصير ، وفى التأكيد على حتمية البعد القومى ، وفى توضيح مقوماته الفكرية والثقافية من أجل أن تتوافر الشروط التى تحقق شعار « الانسان العربى صانع التنمية ، وهو قبل ذلك هدفها النهائى » . ومما لامشاحة فيه ، على ضوء مجريات الواقع العربى والنظام الدولى السائد ، أن هذا الشعار لايمكن تحقيق شروطه المادية والفكرية والمعنوية خارج نطاق البعد القومى ، ممتداً من أبسط صوره من

التعاون والتضامن إلى مستوى التكامل ، فالتوحد . وتلك حقيقة تزخر بها كتابات عديد من المثقفين الواعين بحركة الواقع العربى ، وبعلاقات أقطاره فى حلبة الصراع الدولى ، وذلك رغم ما تعمق من جراح غائرة نجمت عن حرب الخليج الثانية والتى لابد من العمل على التئامها ، وتجاوز آثارها السلبية .

ومن ثم اخترت عنوان هذا الكتاب « فى بناء الإنسان العربى : دراسات فى التوظيف القومى للفكر الاجتماعى والتربوى » اقتناعاً منى بأهمية هذا التوجه فى الدراسات الإنمائية والقومية ، وتكاملاً مع ماظهر من دراسات ركزت على الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية فى أدبيات التنمية العربية البديلة .

وقد يلحظ القارىء اختلاف الأسلوب بين بعض الدراسات التى يضمها هذا الكتاب ، وتلك ضرورة أملتها السياقات التى استدعت كتابتها ، أو قدمت إليها أو عرضت فيها . وقد يلحظ كذلك تبايناً فى مستوى التحليل أو شمولية الإطار المنهجى ، أو تكبير الصورة التى تم التقاطها . وبطبيعة الحال فإن لكل مقام مقالاً ، كما يقال . والتنوع فى المقال إنما هو اختيار فى الصياغة ووسيلة فى التعبير ، وتفهم لمقتضى الحال ، لكنه لايعنى تحولاً فى الموقف أو تنازلاً عن القصد الاجتماعى . وفى مجمل الأحوال فإن بعض هذه الدراسات قد عرضت فى مؤتمرات أو ندوات شارك فيها خبراء أو ممثلون للحكومات العربية ، ومن ثم كان السعى الرئيسى متجهاً إلى تحديد الحد الأدنى الذى يقتضيه الفكر العربى المشترك أو العمل العربى المشترك فى المرحلة الراهنة ، دون إغفال للتصور الاستراتيجى أو للأهداف المنشودة عبر مسيرة التطوير والتغيير فى بناء الإنسان العربى ، ومستلزمات وجوده ونمائه .

وبعد .. ففى هذا الكتاب آراء وخواطر وتوجهات ، آمل أن يكون فيها ماينفع الناس فتبقى ، وإن كان فيها بعض الزبد فليذهب جفاء ، وهى فى جميع الأحوال اجتهادات ، ما أخطأ منها فلى عليه أجر واحد ، وما أصاب فلى عليه أجران . والله من وراء القصد ، وهو المستعان .

المقدمة الثانية

لاتختلف مقدمة الطبعة الثانية لهذا الكتاب عما سطرته مقدمة لطبعته الأولى من حيث أن المقالات والمقولات التى أودعها بين جلدتيه إنما تتضمن أفكار الكاتب وآراءه حول قضايا التنمية البشرية فى الوطن العربى ، وتتناول المعالجة بناء الإنسان العربى فى إطار يُغَذى الواقع والمنشود فى السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وعلى الأصعدة القطرية والقومية والعالمية .

وتستهدف المقالات كافة إشاعة مزيد من الوعى بتموجات تلك السياقات المجتمعية وآثارها على مايستبطنه الإنسان العربى من معارف وقيم ومسالك وتوجهات ، كما تسعى إلى خلق مزيد من الوعى بقدرات ذلك الإنسان على تطويع حاضره ومستقبله وصناعة تاريخه .

وتختلج دراسات هذا الكتاب بالموقف الراسخ من أن الانتصار فى معارك الإنسان العربى فى تحركه بأمته ومعها يتطلب ذخيرة من الفعل ذات مكونات ثلاثة ، قررتها «استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى» ، التى أصدرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٨٠ ، وتتمثل فى :

مكون نضالى ، به تكتمل الحرية ، حرية الإنسان والتراب فى أرجاء الوطن العربى كافة .

ومكون حضارى ، به تتأكد الأصالة الواثقة ، وتترسخ الشخصية القومية بأبعادها الإنسانية لتواصل إسهامها الحضارى التاريخى .

ومكون إنمائى ، به يتحقق التقدم المطّرد والمتسارع والعادل ، وينعم به أبناء الأمة جميعاً بقدر إسهامهم فيه ، ويضمن لمجتمعهم بكل فئاته وشرائحه الأمن والطمأنينة والتماسك .

وليس من قبيل المبالغة أو التزيُّد أن نؤكد على أن تلك المكونات هى الشروط اللازمة والكافية للنهضة العربية ، ولتحرير الإنسان العربى ، فكراً وفعلاً . إنها عناصر متشابكة ومتفاعلة ولايغنى أحدها عن الآخرَيْن مهما كانت الدعاوى والمبررات ، وأيا ما كان المزاج السائد أو المناخ الآنى الذى يسود الساحة العربية فى حقبة من حقبها الحالية أو المستقبلية . وقد تولد عن تصاريف الزمان فى مصائر الأمة العربية ، وماعانته من أزمات وإحباطات خلال العقدين الماضيين وانتهاء بمأساة الخليج ، أن ترسخ الإيمان بأن نجاعة العمل العربى الموحد لايمكن أن تحدث قفزة نوعية إلا بذخيرة تلك المكونات الثلاثة ، وحتى غاص ذلك الاعتقاد فى اللاشعور الفردى للأشخاص والجمعى للجماهير .

وإذا كان ذلك الإيمان قد تعرض للضمور أو التشكك فى بعض الفترات ، وخاصة بين بعض الفئات الحاكمة وبعض جمهور المنتفعين ، إلا أن دروس التاريخ العربى المتلاطمة قد أرست المسَلَّمة القاطعة بأن النهضة العربية لايمكن أن تخطو فى طريق التقدم إلا على أساس عربى موحد، يسعى لتنمية مطردة توفر الخبز والكرامة والحرية للإنسان فى إطار ثقافة أصيلة معاصرة ، ومعاصرة أصيلة : وسوف تتعرض مختلف قيادات هذه الأمة للحساب والمساءلة جيلاً بعد جيل بمعيار التزامها وتقدمها ، أو تهاونها وتقصيرها فى الخطو الوطيد على هذا الطريق .

وذلكم هو الإطار المرجعى الذى عالجت فيه مقولات هذا الكتاب ما استشعره المؤلف من هموم وطموح فى بناء الإنسان العربى ، وهو الجهد الرئيسى الذى ينبغى أن تحتل أولوياته مكان الصدارة فى كل جهد قطرى أو قومى ، والذى يتوجب ألا تصرفنا عنه نفقات تسليح ، أو مهرجانات إعلام ، أو بذخ مظهرى أو أى لون آخر من ألوان تضخيم الذات القطرية أو التفخيم القومى والذى سرعان ماتكشفه رياح الحقائق المتجسدة فى مختلف مظاهر التخلف فى أقطار وطننا العربى .

وقد جرت العادة فى كثير من الحالات أن تكون الطبعة الثانية أو ماتلاها لأى كتاب طبعة مزيدة ومنقحة ـ كما يقال ـ مما يسوِّغ إعادة نشرها . وهذه الطبعة هى كذلك مزيدة ومنقحة ومصححة أيضاً . أضفت إليها قسماً خاصاً عن « فلسطين : تحرير الأرض والإنسان » وهو مجموعة مقالات نشرت فى صحيفة «الأهالى» بعد ثورة الانتفاضة . كذلك أنهيت أقسامها ببعض الملاحق الإحصائية لكى يتم تحديث بعض المؤشرات الواردة فى بعض الدراسات ، فضلاً على إحصاءات جديدة ذات صلة وثيقة بتصوير حالة

الإنسان العربى فى إطار مقارن مع أحوال الإنسان فى عالمنا المعاصر . وقد رأيت بناء على مشورة بعض الزملاء أن أضم دراسة لى فى أوائل الستينيات تضمنها كتابى فى «بناء البشر» الذى نفدت طبعته الخامسة ، وليس فى النية إعادة طباعته ، وتلك هى الدراسة حول «الشخصية الفهلوية» .

وقد تساءلت بعد مراجعة هذه الدراسة وإعدادها للنشر : هل هى لاتزال متصلة بواقع الإنسان العربى وهمومه وتطلعاته كما كانت عند بداية تحريرها ، ثم عند نشرها فى الطبعة الأولى ، أم أن الزمن قد تجاوزها ؟ وكم وددت أن يكون البديل الثانى صحيحاً ، وأن أحوال الإنسان العربى فى إطار النهضة القومية قد تطورت وتحسنت نوعاً وكماً خلال عقد مضى من الزمان . لكن هذا الظن لم يتحقق بل إن كثيراً من تلك الأحوال قد تجمد أو تقهقر ، كما أن حركة النهضة العربية قد اعتراها الانحسار والجزر والنكوص فى معظم تموجاتها . وليست حرب الخليج إلا واحدة من تلك التجليات ، التى وإن استردت فيها دولة الكويت استقلالها ، الذى اغتصب ، إلا أن تداعيات تلك المأساة تقطع بأنه لم يكن فيها منتصر ، بل خرج جميع العرب منها مهزوماً ومهزوزاً .

وحين اعترانى ذلك التساؤل عن ملاءمة ما كان قد احتواه الكتاب فى طبعته الأولى تذكرت مفهوم « الزمن الثقافى » الذى أبدع صياغته المفكر المغربى الدكتور محمد عابد الجابرى* . وقد طرح ما أسماه بالسؤال « المقموع » : ماذا تغير فى الثقافة العربية ـ وبالتالى فى العقل العربى ـ منذ الجاهلية إلى اليوم ؟ ولسنا هنا بصدد مناقشة إجابته التى تشير إلى أن أشياء كثيرة لم تتغير ، وأنها لاتزال تؤسس بنية العقل العربى الذى ينتمى إليها . والذى يعنينا هنا ، حين نوظف هذا المفهوم ، أن نتبين أن الزمن الثقافى والحضارى لم يتغير منذ العقد الذى كتبت فيه معظم تلك المقالات ، لأنه على حد تعبير الجابرى «إن زمن الثقافة ـ أية ثقافة ـ ليس هو بالضرورة زمن الدول والحوادث السياسية والاجتماعية» فهو يرى أنه « لايخضع لمقاييس الوقت والتوقيت الطبيعى والسياسى والاجتماعى ، لأنه له مقاييسه الخاصة » . وهكذا تظل الأوضاع والأحوال الحضارية والإنسانية تعيش الزمن الثقافى نفسه « مادام أبطالها التاريخيون والقائمون حالياً مازالوا

---

* محمد عابد الجابرى ، نقد العقل العربى (١) ، تكوين العقل العربى ـ مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٣ ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٣٩ .

يتحركون أمامنا على خشبة مسرح الثقافة العربية الخالد يشدوننا إليهم شداً »* .

ومن ثم فإنه رغم بعض مظاهر الحركة السطحية وذبذباتها يظل المثل الفرنسى وارداً : « كلما تصورت أن هناك تغيراً ألفيت أن الأمور كما هى »** . وهل تغير التشرذم والخصام العربى ؟ وهل توقف هدر الموارد ، إن لم يكن فى الاستهلاك المظهرى ، أو فى الاستثمار خارج الوطن العربى ، يتم إهدارها فى الحرب وفى تكويم السلاح ؟ وهل تحسنت أحوال المواطن العربى من خلال الوفاء بحاجاته المادية والمعنوية والروحية ؟ وهل اتسعت قاعدة العدل الاجتماعى وتكافؤ الفرص ؟ وهل امتنعت أجهزة القمع عن مصادرة حقوق الإنسان ؟ وهل أحرزت الأقطار العربية حركة متزايدة للتخلص من قيود التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية ؟ وهل ؟ وهل ؟ . . . وغير ذلك كثير مما يطرحه هذا الكتاب من قضايا التنمية وحرية الوطن والمواطن .

ويكفى أن نقدم بعض المؤشرات الإحصائية لعام ١٩٩٠ والتى تصور بعض الأبعاد لأزمة الإنسان العربى فى أحواله المعيشية والحضارية . فمن حيث الرقم القياسى لمستوى التنمية البشرية فى الوطن العربى مقارناً مع ١٦٠ من دول العالم جاء متوسط موقعه فى مرتبة ١٠٥ والغالبية العظمى منها أكثر من ٨٠ فى الترتيب ، ومن حيث مؤشر الأمية بين الكبار فإن المتوسط قد تجاوز ٥٠ فى المائة . وهناك حوالى ٢٠ مليوناً من الأطفال ليس لهم أماكن فى التعليم العام . ويتضح من الناحية الصحية أن معدل وفيات الأطفال الرضع يتجاوز ٨٨ فى الألف ، بينما وصل إلى ١٠ فى الألف فى بعض الدول الأوربية ، ويبلغ متوسط عمر الفرد ٥٩ سنة ، بينما تجاوز ٧٠ سنة فى كثير من أقطار العالم ، ويمكن أن نذلل على ضعف القوة العاملة حين نجد أنها تبلغ حوالى ٢٨٫٣ فى المائة من جملة السكان ، وأن نسبة الإناث منها تبلغ ١١٫٥ ، بينما بلغت النسبتان المناظرتان فى الدول الصناعية حوالى ٤٥ فى المائة ، ٣٠ فى المائة .

ومن ناحية البنية الاقتصادية والاجتماعية تشير دراسة للمعهد العربى للدراسات المصرفية حول التنمية البشرية فى الوطن العربى إلى أن ١٥ فى المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر (أى يصعب عليهم الوفاء باحتياجاتهم الأساسية فى الغذاء والسكن دون الالتفات إلى احتياجاتهم الأخرى) وأن نصيب الفرد من الناتج القومى

---

* المرجع نفسه .

** Pius ca change plus c'est la même chose

الإجمالى قد انخفض من ٣ فى المائة فى الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ إلى حوالى ٤ر٠ فى المائة خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ .

وبالنظر إلى إنفاق الموارد عام ١٩٨٨ نجد أنه فى الوقت الذى لايزيد فيه الإنفاق على الخدمات التعليمية على ٥ر٤ فى المائة ، والخدمات الصحية على ٥ر١ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى ، تبلغ النفقات العسكرية ٦ر١٢ فى المائة ، وقد تبلغ فى بعض الأقطار العربية ما بين ٢٥ ، ٣٠ فى المائة ، والنسبة فى جميع الحالات أعلى النسب فى العالم حيث لاتتجاوز مثيلتها فى متوسط الدول النامية الأخرى ٥ر٥ فى المائة ، وحوالى ٥ر٤ فى المائة فى الدول الصناعية . وبلغت نسبة الإنفاق العسكرى إلى جملة الإنفاق على التعليم والصحة ١٧٧ فى المائة مقابل ١٠٩ فى المائة فى الدول النامية ، ٣٨ فى المائة للدول الصناعية . كذلك نجد أن نسبة عدد أفراد القوات المسلحة إلى عدد المعلمين بلغت ١٩٨ فى المائة ، أى حوالى الضعف تقريباً ، وبلغت نسبة القوات المسلحة إلى السكان حوالى ٨ر١١ فى الألف ، بينما لاتتجاوز فى الدول النامية ٦ر٣ ، وفى الدول الصناعية ٨ر٨ فى الألف* .

ومع هذه الصورة القاتمة لأوضاع الإنسان فى المجتمع العربى إلا أن ذلك لم يحل دون ظهور بعض الجزر الخضراء هنا وهناك سواء كان ذلك فى مجالات النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى ، لكن الزمان الثقافى فى جملته ظل راكداً ، جَزْره أقوى من مده ، وقبليته أفعل من مواطنيته ، وقوميته رهينة قطريته ، وعروبته أسيرة تبعيته ، وبناء الحجر أهم من بناء البشر ، وحرية الإنسان تقهرها أجهزة السلطان .

وهذا الكتاب يسعى إلى أن يكون صيحة لتغيير هذه الأوضاع والمعايير حتى يكون الإنسان العربى غاية كل جهد إنمائى ، وأن يقع على عاتقه واعتماداً على ذاته فى المقام الأول صناعة حضارته ، وأن البناء القومى السليم هو أفضل الغايات وأسمى المقاصد ، كما أنه أفعل الوسائل وأقدرها على الإنجاز . ومن البديهات المكررة القول إنه إذا كانت التنمية الاقتصادية ضرورية للتنمية البشرية ، فإن التنمية البشرية أكثر

---

* للاحصاءات الواردة انظر : - جداول ١ - ٤ فى الملاحق ، وكذلك UNDP, Human Development Report 1991

- حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى ، جزءان ، دار سينا ، القاهرة ١٩٩١

ضرورة للتنمية الاقتصادية ، ولن يتحقق ذلك كله أو حتى بعضه إلا على أساس من تكامل الجهود فى التنمية القومية على المستوى العربى ، وإلاّ فى مناخ من المشاركة والحرية والقدرة على التعبير والتأثير لكل مواطن ومواطنة فى صناعة الحاضر وصياغة المستقبل .

وتلكم هى الرسالة التى حملتها كثير من أدبيات الاقتصاد والاجتماع والسياسة والتربية والثقافة لفريق من الكُتّاب الواعين فى العقدين الأخيرين ، ولاتزال الرسالة فى حاجة إلى مداومة التبليغ والترديد والتكرار ، وما مقالات هذا الكتاب إلا واحدة من صيحات التبليغ لتلك الرسالة القومية .

المحتويات

الموضـــــوع الصفحة

المجموعة الرابعة

المرأة العربية إنساناً ومواطناً

المجموعة الخامسة

الرعاية الاجتماعية للإنسان العربى

المجموعة السادسة

فلسطين : تحرير الأرض والإنسان

المجموعة الأولى

فى التنمية العربية البديلة

بين القيم الاقتصادية والقيم المعنوية فى التنمية العربية

ليس بالخبز وحده ...

إن تكملة هذه العبارة هى « يحيا الإنسان » . وفى هذه الكلمات الخمس « ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان » حكمة بالغة ومضمون إنسانى خالد . ولعل مناط هذه الحكمة فى أنها تمثل الإنسان كلا لايتجزأ ، فهو كائن حى تتكامل وتتفاعل مقومات وجوده الانسانى مع بعضها بعضا ، كما يتفاعل الكيان الإنسانى المفرد مع غيره من البشر ممن يتعامل معهم . وهم جميعا متفاعلون تأثيراً وتأثراً مع الظروف والموجودات البيئية التى تحيط بهم والتى يتحركون ويعيشون على أرضها وبحارها وسمائها . وفى هذا السياق المتشابك والمعقد يحيا الانسان المركب فى كيانه وحاجاته وقدراته ودوافعه . وقديماً أثار « موليير » فى رواية «البخيل» إشكالية « هل يعيش الإنسان ليأكل أم أنه يأكل ليعيش ؟ » .

وبطبيعة الحال فإن الخبز ضرورى لكى يعيش الإنسان ، وهو بذلك شرط أولى لازم ولكنه ليس بكاف . فلو كان هم الإنسان هو الخبز لأصبح كما يقول المثل العامى المصرى «ثور الله فى برسيمه» ويضرب هذا المثل عندما يراد أن يذم شخص بعدم الوعى أو التفاعل مع من حوله من البشر أو مع ماحوله من الأحداث . لكن الإنسان يعيش بالخبز والمعانى ، بحاجات الجسد وبحاجات النفس والروح ، مع الواقع وبالوعى به ، مع ذاته ومع غيره ، مع ماضيه وحاضره وآفاق مستقبله . هو حالة وصيرورة ، مكيف ومتكيف وقابل للتكيف ، معطٍ وآخذ ، منتج ومستهلك . هو ذكر وأنثى ، هو مرسل ومستقبل ، هو متبع ومبتدع ، يدرك بالحس كما يتصور بالخيال .

وهكذا يمكن أن تمتد قائمة التكوين الانسانى فى عناصرها وأبعادها وطاقاتها المتعددة والمتنوعة . فالكيان الإنسانى هو كل هذه المقومات وغيرها متشابكة ومترابطة ونشطة فى تفاعلها . وهى كلها فى حاجة الى تغذية وتنمية من خلال العوامل والشروط

المادية والبشرية والتنظيمية التى تؤثر فى مدى ماتتيحه من ظروف النمو والتغذية أو من سياقات الكبت أو التحجيم لطاقات الإنسان كلها أو بعضها .

احتكار التقييم النقدى للأنشطة الاقتصادية :

ونسوق هذه الصورة للإنسان الفرد ليتضح منها فساد النظرة الأحادية للإنسان أو النظرة الثنائية لكيانه ، وخاصة عندما تكون هذه الثنائية من قبيل طرح للمتناقضات بين الجسد والروح ، أو بين الفرد والمجتمع . ونسوق ذلك أيضا لنؤكد أن الإنسان فى كيانه كل متفاعل وليس بعداً واحداً يقتصر على الخبز وإشباع حاجاته المادية . ومن ثم فإن النظرة إلى تنمية الإنسان من خلال أنشطة التنمية المجتمعية لاينبغى أن تقتصر على جانب واحد أو بعد واحد . والقضية هنا هى أنماط التنمية التى نسير عليها فى عالمنا العربى إنما تعنى أساسا ببعد أحادى يكمن وراء مفاهيمها وفروضها ونظرياتها وتطبيقاتها وترجمتها إلى برامج ومشروعات فى خطط خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويتمثل هذا البعد الأحادى فى نظرة اقتصادية تقوم على تقدير التقدم والتنمية بمعيار نقدى . ومن ثم غدا الناتج القومى الإجمالى ، ومايشير إليه من دلالات إحصائية هو المرجع النهائى فى الحكم على نوعية الحياة فى أى مجتمع ، أو فى تطور المجتمع الواحد من مرحلة الى مرحلة . ولعلنا نستطيع أن نعتبر «نقدية الحياة» أى الحكم عليها من منظور مايمكن وضع «تسعيرة مالية» له هو البعد الأحادى الذى يؤثر فى تشكيل حياة الإنسان فى مجتمعاتنا ، وذلك تماشياً مع معايير التنمية فى المجتمعات الصناعية الرأسمالية ، وما تستبطنه هذه المعايير من قيم ومعان للربح وتراكم رأس المال المادى .

وعلى الرغم من اصطناع مؤشرات أخرى للتنمية يبدو أنها ليست بطابع نقدى إلا أن معظم مكوناتها يدخل فى المعيار النقدى . وهى فى جميع الحالات لاتزال مؤشرات محدودة الدلالة ، وقد تكون مضللة أحيانا إذا لم توضع فى السياق الكلى لحياة الإنسان فى مجتمعه . ومن أمثلة هذه المؤشرات نسبة المتعلمين إلى جملة السكان ، أو عدد السكان الذى يخص كل طبيب . ومع ذلك كله يظل التقدير النقدى للناتج القومى الإجمالى المرجع الأساس . وهو فى صورة مبسطة تتمثل فى القيمة النقدية لمجموع ماينتجه أفراد المجتمع من سلع وخدمات ومايعود الى المجتمع من مردود استثماراتهم فى الخارج خلال سنة ما . ومايحدث لهذا الناتج هو الفيصل فيما يحدث لحياة البشر أو فيما ينبغى أن يحدث لها . وقد ساهمت المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولى فى

تقسيماته للدول وفى تقاريره السنوية على تثبيت هذا المعيار النقدى حيث تصنف الدول بصورة عامة إلى دول منخفضة الدخل ، حيث يصل متوسط دخل الفرد فيها حسب تقرير البنك عام ١٩٨٥ إلى أقل من ٤٠٠ دولار أمريكى ، ثم دول متوسطة الدخل ، ودول صناعية مرتفعة الدخل ، ودول مصدرة للنفط ذات فوائض مالية[١] . وقد ارتبط ذلك كله بما يتخذه الاقتصاديون من مفاهيم وأدوات فى تقدير الاقتصاد وأحواله وحركته كمفاهيم الاستثمار والكلفة والعائد ، والمدخلات والمخرجات ، وآليات السوق ، والعرض والطلب وموازين الأسعار ، وغيرها من العوامل والمتغيرات التى يمكن حسابها فى صورة كمية نقدية أو تدخل فى إطار المعاملات النقدية .

ولسنا هنا ضد هذه الاعتبارات النقدية وحساباتها فى الاقتصاد الوطنى ومجالات التنمية ، وإنما تحفظنا يدور حول عدم الإدراك الواعى بأن القطاعات الاقتصادية التى يمكن تقييمها نقدياً إنما تمثل جزءاً ـ يتفاوت حجمه ـ من مكونات الاقتصاد الكلى ، أى أن هذه القطاعات والأنشطة لاتمثل كل الاقتصاد فى الإنتاج والخدمات والصيانة (الإدامة) . والواقع أن قدراً ـ يتفاوت حجمه ـ من الأنشطة الاقتصادية التى يمارسها أفراد المجتمع وتنظيماته يتم خارج التقييم النقدى . ومرد الاقتصار على العمليات الاقتصادية النقدية ـ كما هو معروف ـ عائد إلى أسلوب الحسابات القومية المقتصر على نقدية الاقتصاد الحديث[٢] . ومن المعروف أيضا أن جانباً كبيراً من النشاط الاقتصادى فى المجتمعات النامية ـ بل وفى المجتمعات المصنعة أيضاً ـ سواء كان نشاطا مشروعا أو غير مشروع يتم دون أن يصل الى عمليات السوق مما لايمكن إدخاله فى الحسابات القومية على أساس معاييرها الحالية . فهناك كثير من عمليات الإنتاج تتم للاستخدام المباشر من منتجيها دون أن تمر على السوق ، مثال ذلك بعض الأنشطة المنزلية والعائلية فى إنتاج الخضر والفواكه وصناعة الخبز ، وصيد الأسماك ، وتربية المواشى والدواجن والاستفادة بلحومها وبيضها ، واستخدام الأعشاب فى العلاج ، ومايدور فى المجتمعات الريفية من تبادل للسلع والخدمات ، والتعاون فى مختلف المناسبات وفق

---

(١) انظر : World Bank, World Development Report, 1985
وحسب تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٠ فإن الدول منخفضة الدخل هى التى يقل دخلها عن ٥٨٠ دولاراً فى السنة .

(٢) انظر : Hazel Henderson, The Politics of The Solar Age — Alternatives to Economics, Anchor Press, Doubleday, New york 1981 .

المواضعات والتقاليد الاجتماعية السائدة . أضف الى هذا جهود العون الذاتى التى تتم فى المجتمعات الريفية ، وبعض الصناعات الغذائية والتقليدية للاستخدام الشخصى أو المنزلى ، وإنتاج السماد العضوى للحقل.والقائمة طويلة فى هذا الصدد ، إذا ما أضفنا إليها نشاط المجتمعات البدوية التى لاتدخل فى عمليات السوق النقدية ، ومنها كذلك تأدية فريضة الزكاة بالأشكال العينية للمستحقين مباشرة . هذا فضلاً عن نشاط المرأة الريفية والأولاد فى بعض الأعمال الزراعية والمنزلية وتربية الأطفال ، ومايتم من فض للنزاعات بالطريقة العربية دون الوصول إلى المحاكم ، ورعاية للمسنين فى النطاق العائلى . وهكذا تسقط هذه النشاطات والعمليات الاقتصادية من الحسابات القومية ومن الدخل القومى مع أهميتها ، لا من حيث قيمتها النقدية المجهولة ، وإنما كذلك من حيث ما يكمن وراءها أو يدفع إليها من قيم اجتماعية وإنسانية .

ومن الملاحظ أن عملية التحديث أو التغريب فى أنماط التنمية العربية التى تحاكى نماذج المجتمعات الصناعية تفترض ، بل وتسعى إلى الادماج المتزايد للنشاطات الاقتصادية غير النقدية فى دائرة القطاعات الاقتصادية النقدية من خلال سياسات الدولة ومؤسساتها . وامتد الى الحد الذى أصبحت تعتبر كثير من الممارسات التقليدية فى القرى والأحياء والتى تتم عن طريق تعامل الجوار ، وتبادل العون والخدمات وأدوار الأسرة ، والحكمة الشعبية فى مواجهة الأزمات من الأمور المتخلفة التى ينبغى التخلص منها من أجل الحداثة والمدنية . وهكذا أصبح التحديث مشوهاً لكثير من القيم الأخلاقية والاجتماعية التى تكمن وراء المعاملات غير النقدية فى مجالات الإنتاج والاستهلاك والتبادل . ولقد رأيت بعينى كيف أن ريفياً يصنع حصيراً من سعف النخل يوصف بالتخلف لأنه لايشترى الحصير من السوق والمصنوع من خيوط النايلون ، وسمعت أن المرأة الفقيرة غير المتحضرة هى التى ترضع طفلها من ثديها بدلا من استخدام اللبن الصناعى . ونحن ندرك اليوم أنه ليس ثمة ما هو أفضل من حليب الأم لتغذية الوليد فى سنينه الأولى . وفى هذا المنطق التحديثى يعد ركوب السيارة دائماً أفضل من المشى حتى فى قطع المسافات القصيرة ، رغم أهمية المشى كنشاط رياضى يوصى به الأطباء وقاية وعلاجاً .

مكونات الناتج القومى :

وإذا عدنا إلى معيار الناتج القومى كمعيار للنمو فى حساباته النقدية ، فلابد لنا من النظر إلى مكونات هذا الناتج ، ونوعية هذه المكونات ودلالاتها التى تقدر قيمتها الاقتصادية على أساس نقدى . فلو تصورنا أن اعلانات السجائر وأنواعها ينفق عليها مائة جنيه (دينار) ، وأن حملة ضد التدخين ينفق عليها عشرة جنيهات (دنانير) ، فإننا نجد أنه بهذا المعيار النقدى تصبح الاعلانات عن السجائر ذات قيمة اقتصادية نقدية تعادل عشرة أمثال القيمة الاقتصادية لحملة التدخين . وهكذا فإن قيمة أى سلعة أو خدمة بصرف النظر عن نوعيتها إنما تقدر بقيمتها فى السوق . ومائة ألف جنيه من إنتاج زجاجات البيبسى كولا تعادل قيمتها الاقتصادية مائة ألف جنيه من إنتاج الفواكه ، وأربعة ملايين من الريالات من إنتاج القات مثلا تعادل أربعة ملايين من إنتاج القطن . وهكذا يختلط الحابل بالنابل فى الحسابات القومية وفى الناتج القومى الإجمالى مادام الأمر مقتصرا على السعر النقدى فى تقدير القيمة الاقتصادية . وتتجمع التقديرات السعرية للسلع والخدمات والمبادلات وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، وبذلك يأتينا حاصل الجمع ممثلاً فى صورته الكمية النقدية لحالة المجتمع الاقتصادية فى سنة معينة . والافتراض هنا أن الاقتصاد فى كليته ليس إلا مجرد حاصل جمع لمجموع أجزائه ، دون تقييم للتفاعلات الإيجابية والسلبية بين هذه الأجزاء ، ودون فرز لقيم هذه المكونات مادامت القيمة المجتمعية تعتبر مساوية ومماثلة للسعر والتقدير النقدى .

وفى حسابات الناتج القومى الإجمالى تتجمع تقديرات الإنتاج الزراعى والصناعى والخدمات والنشاط التجارى والمصرفى وغيرها من الأنشطة الاقتصادية ، وتظهر فى رقم إجمالى نستدل منه على نمو الاقتصاد أو تقلصه بمقارنته بسنوات فائتة . وفى حقيبة هذا الرقم أو وعائه الذى لاتتنوع أو تتمايز فيه قيم الأشياء إلا بالصورة النقدية ، نجد فيه على سبيل المثال أجوراً بيروقراطية متورمة يتخصص قدر منها فى عمليات التنسيق فى إطار تعقد الأجهزة الحكومية ومؤسساتها ، وأجور قوات الأمن التى تمنع الشغب وتقمع الإضراب ، وأجور مجموعات من الموظفين الذين يمارسون بطالة مقنعة ، وأجور من يكافحون المخدرات والمهربين ، وأجور جهاز القضاء والشرطة ، وأجور الأطباء ورجال الأسعاف العاملين فى علاج وإسعاف حوادث الحريق وحوادث السيارات . . . ومن ناحية إنتاج السلع والخدمات فإن هناك سلعاً يكون انتاجها أكثر ضرراً من نفعها ولو

على المدى البعيد كصناعة السجائر والمشروبات الكحولية وبعض العقاقير والمعلبات والمبيدات والمنظفات . أضف إلى ذلك ما ينجم من دخول متولدة عن بعض صور الملاهى وإغراءات السياح كأندية القمار وغيرها مما يضاف إلى الناتج القومى الإجمالى .

وأرجو ألاّ يتبادر إلى الذهن إطلاقاً أن الكاتب لايقدر أهمية الدور الذى يقوم به العاملون فى أجهزة الدولة أو القطاع الخاص ، أو أنه يقلل من أهمية الإنتاج السلعى أو الخدمى ، وإنما يريد أن يشير إلى تضخم هذه الأجهزة ومؤسساتها فى مواجهة مشكلات المجتمع . وإذا أحسن تنظيم هذا الدور أمكن توظيف جزء كبير من الموارد المالية التى تستنفذها البيروقراطية فى تحقيق أهداف أكثر نفعا وأبلغ دلالة فى مجمل الناتج القومى . ويبدو أن التضخم فى الأجهزة والمؤسسات هو الحل اليسير الذى تلجأ اليه البيروقراطية فى التصدى لمعالجة المشكلات عن طريق خلق مزيد من المؤسسات بزعم التجديد والتنسيق ، وهى بهذا كأنما تقول «وداونى بالتى كانت هى الداء» .

الحلول المالية للأزمات المجتمعية :

إن احتكار الحسابات الكمية النقدية لحالة الاقتصاد تنسحب أيضا على مايتبع فى كثير من الحالات فى مجتمعنا العربى حين تحدث أزمات اقتصادية ، ويتصدى المسئولون من رجال الاقتصاد لحل هذه الأزمات من خلال التدخل فى السياسات والتشريعات الاقتصادية عن طريق زيادة أو تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة أو عن طريق سياسات الأجور والعلاوات الدورية والموسمية أو تخفيض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الصعبة ، أو الاعفاءات المالية والجمركية للمستثمرين الأجانب أو للمستثمرين عموماً فى أنشطة معينة ، أو إصدارات نقدية جديدة من البنكنوت يقوم البنك المركزى بطباعتها ، أو تسهيلات إئتمانية أو دعم مالى مباشر وغير مباشر ، أو رفع سعر الفائدة أو خفضها ، الى غير ذلك من الاجراءات المالية ، على اعتبار أنها تمثل حلولاً ناجعة لأزمات النمو الاقتصادى واختناقاته .

والخلاصة أن القيمة المالية للناتج أو الدخل القومى ، وبصرف النظر عن ارتباطها بحجم السكان ، لاينبغى أن تكون المحور الرئيسى فى الدلالة على حالة المجتمع الاقتصادية أو أن تكون الهدف الأساسى الوحيد فى تخطيط المخططين . والمهم فى

جميع الحالات هو مكونات هذا الناتج أو الدخل ، والتغذية الراجعة فى تفاعل هذه المكونات وآثارها النهائية على الفرد والجماعة إيجاباً وسلباً ، ودورها فى إشباع الحاجات المادية والاجتماعية والمعنوية للمواطنين جميعا .

ويرتبط ذلك ارتباطاً حاسماً بتوزيع الناتج أو الدخل على أساس من العدل الاجتماعى الذى يرتب الجزاء على قدر الجهد والعمل النافع للمجتمع . وقضية توزيع الدخل وأثره فى قيم الحياة واستقرار المجتمع وخصوبة علاقاته الاجتماعية موضوع جوهرى لا مجال لتفصيله هنا . كذلك علينا أن نشير إلى أن مجرد تغيير السياسات المالية أو الضريبية لإصلاح مسار الاقتصاد والمجتمع لايمثل بالضرورة الحل الفعال لإزاحة العقبات فى مسيرة الاقتصاد . قد تكون مسكناً أو حلاً مؤقتاً لكنها لاتكون المفتاح الحقيقى لتطوير الاقتصاد والمجتمع .

بالخبز وبالقيم يحيا الإنسان ويسعى :

ونعود من حيث بدأنا لنؤكد أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده ، وأنه ليس مجرد كائن اقتصادى تقدر حياته بقدر مايتنتجه من قيم نقدية ، أو أن نشاطه الذى لايخضع لعمليات السوق أو لايدخل فيها هو نشاط لايعتد به ، أو أن كل مايمكن اصطناعه للتأثير فى الإنسان إنما ينحصر فى الحوافز أو الموانح المالية ، أو أن احتياجاته إنما تقتصر على كل مايباع ويشترى من سلع وخدمات . وقد أبرزت كثير من الدراسات الاجتماعية والنفسية والسياسية كما جسدت كثير من أحداثنا ومعاركنا القومية مايقطع فى الدلالة على أن حوافز الإنسان المعنوية أو الروحية أو العقائدية أو الانسانية قد تكون أكثر فاعلية فيما يسعى إليه ويجهد فى تحقيقه ، بل انها قد تطغى على حوافزه وحاجاته المادية ، بل وقد يضحى بالثانية أحيانا من أجل الأولى . ومن ثم فإنه إذا كان للتنمية أن تقدر ما لديها من إمكانات ، وأن تنمى ما تهدف إلى تنميته من موارد ، فلابد لها من أن تضع فى مركز الصدارة من اعتباراتها التعبئة والتنمية للموارد المعنوية كهدف ووسيلة فى عمليات التنمية . وتتجسد هذه الموارد بطبيعة الحال فى البشر وما يتكون لديهم من قيم وسلوك وعادات ومثل أخلاقية ودوافع جماعية . تنهض بهذه المهمة مؤسسات المجتمع كافة ، بدءاً من الأسرة وامتداداً إلى الدولة ، وتمثلها ماتطرحه أجهزة السلطة والسلطان من قدوة وممارسة ، وتضمنها أسس وضمانات وطيدة من احترام حقوق الإنسان ، وإقرار العدالة الاجتماعية ، وتحرك عوامل تطورها مجالات تتسع لتعميق المشاركة الشعبية الفعالة على الأصعدة المحلية والقطرية والقومية .

والانشغال بالتمويل المحلى والأجنبى وبتوزيع الاستثمارات يعكس الأولوية وموقع الصدارة للقيم النقدية فى مجال التخطيط فى العالم الثالث بصورة عامة . حقيقة أن الندرة النسبية للموارد المالية لتمويل المشروعات من بين مشكلات التنمية فى أقطار ذلك العالم . بيد أن اعتبارها ممثلة لجملة الموارد المجتمعية إنما هو تصور ميكانيكى محدود . كذلك التصور القائم على أن توفير الموارد المالية وتوزيعها هما محورا عملية التخطيط دون الالتفات إلى الموارد الأخرى ، ودون الالتفات إلى مايمكن للخطة الوطنية وسياساتها خارج نطاق مفهوم الاستثمار أن تصوغه أو ترسيه فى تشكيل الحياة والعلاقات الاجتماعية ، وقد يحدث فى بعض الحالات أن البحث عن الاستثمارات والتمويل قد يؤدى بالمخطط الى الانحراف عن أهدافه الإنمائية . وفى حوار مع أحد الزملاء المسئولين عن التخطيط أشار إلى قضية مهمة فى هذا المجال حين ذكر لى أن من القواعد الأصولية فى تخطيط التنمية أن الضرورات المالية لاتبيح المحظورات التخطيطية* .

والخلاصة أن قضايا الاقتصاد فى أبعادها المالية والمادية لاتستوعب مجالات التنمية فى شمولها ، بل أن مفهوم التنمية ، كما يرى بعض الكتاب ، قد طغت عليه أهداف النمو الاقتصادى ، وأن مايحدث من تنمية اجتماعية أو تحسين لمستوى معيشة الإنسان وتطوير حياته الثقافية إنما يتم من أجل خدمة أغراض النمو الاقتصادى . ومن ثم فإن هذا الفريق من الكتاب والمفكرين يفضل استخدام تعبير «النهضة الحضارية»[٣] حتى يستوعب مفهوم النهضة المجالات المعنوية والروحية والقيم الإنسانية التى بها ومن أجلها ينهض المجتمع ، والتى بدونها تغدو التنمية عملية مشوهة ميكانيكية ، لاتطّرد فى حركتها بل وقد تتعرض لأمراض سرطانية مزمنة . وفى هذا السياق تلتقى قضية الاقتصاد والتنمية بقضية القيم الثقافية والانسانية والفروض الفلسفية الكامنة وراء مفهوم الإنسان العربى ، ودوره وموقعه من حركة الواقع ، وأهمية تحرير طاقاته فكراً وإرادة وفعلاً . وهكذا تلتقى محنة الاقتصاد والتنمية فى الوطن العربى ، بل وتتشابك خيوطها وعقدها مع محنة الثقافة والقيم ، وتتقاطع كذلك مع حقوق الإنسان ومايقترن بها من

---

* من حديث مع الدكتور رشاد الصفتى وكيل أول وزارة التخطيط فى مصر .

(٣) يرجع فى هذا الصدد إلى كتابات اسماعيل صبرى عبدالله وعادل حسين وأنور عبدالملك ونادر الفرجانى من المفكرين فى قضايا التنمية فى مصر .

واجبات ومايرتبط بذلك من حركة أفراد المجتمع وشرائحه وفئاته نحو مقاصد مشتركة ، أو من صراع لحل التناقضات المتباينة ، أو من تكافل اجتماعى تمليه روابط الانتماء والمشاركة العادلة فى مغانم الوطن ومغارمه ، وفى تضحياته وطيباته .

النمو الاقتصادى ثم النمو الاقتصادى . . .

وارتبط تقدير النشاط الانسانى بما يدره من سعر أو ثمن فى السوق بتصورات تركز أولوياتها فى عمليات التنمية على مشروعات النمو الاقتصادى . ومزيد من النمو الاقتصادى[٤] ويكاد يمثل هدف النمو الاقتصادى نوعا من الادمان لدى معظم الاقتصاديين فى العالم العربى وفى غيره من مناطق العالم الثالث كما هو حادث فى المجتمعات الصناعية . وهذا الادمان أو الالحاح على الأولوية المطلقة للنمو الاقتصادى مرتبط أيضا بمفاهيم هذا النمو فى الفكر الرأسمالى العالمى ، ويظهر التركيز على هذا المفهوم فى خطط التنمية فى الأقطار العربية حين تتحكم فى عملية التخطيط معدلات النمو السنوى للناتج القومى الاجمالى ، وماتوفره نماذج النمو التخطيطية من معدلات بعضها طموح لفتح الشهية نحو المستقبل أو لمجرد الدعاية السياسية خلال فترة الخطة . كذلك تظهر المقارنات فى معدلات النمو الاقتصادى فى الخطاب السياسى اعتزازا بما تحقق .، أو مقارنة بعهود سابقة .

ولسنا هنا ضد عمليات النمو الاقتصادى بل نؤكد ضرورتها ، ولكننا ضد اعتبارها معياراً جامعاً كافياً للتقدم والنهضة الحضارية . فالنمو ظاهرة طبيعية فى الحياة ، فالطفل ينمو ، والزرع ينمو ، والضرع ينمو ، والناس تقول لبعضها داعية «الله يزيد ويبارك» لكن ظاهرة النمو تحتاج إلى تحديد وتخصيص ، ذلك أن الواقع يشير إلى أن هناك نمواً خطياً أو كمياً فى نفس الاتجاه أى مزيدا من الشىء نفسه أو الحالة . كما أن الواقع يشير إلى أن هناك نمواً يترتب عليه تطوير أو تغيير فى الشىء أو الحالة . فنمو الطفل حتى يصبح رجلاً هو نمو نوعى أى أنه تغير فى حالة الفرد ، ونمو النبات حتى يثمر تغير نوعى ، مع الاختلاف النوعى ايضا بين نمو كل من الإنسان ذى العقل والوعى والقدرة المستمرة على التجديد والتغيير وبين نمو النبات المنتظم الرتيب لافتقاده لمقومات الوعى والتفكير .

---

(٤) Erich From, The Sane Society, New york, Halt, Rinehart and Wilson 1955

ومشكلة الاقتصار على هدف النمو الاقتصادى والتركيز عليه دون تحديد أو تخصيص أو تنويع فى هذا النمو لايتماشى حتى مع الدعوة المأثورة «الله يزيد ويبارك» ، فالزيادة هى النمو الخطى لكن البركة فى تصورى هى نوعية هذا النمو وقيمته لحياة الإنسان وطمأنينته . ومن قبيل الاستطراد أن نتذكر أننا ندعو دائماً بالصحة مقترنة بالعافية . وإذا كانت الصحة هى الخلو من المرض ، فإن العافية هى نوعية شعور الإنسان بقيمة الحياة وثقته بنفسه وبقدرته على مواجهة الحياة وشق طريقه فيها . وهكذا نجد الزيادة مقرونة بالبركة ، والصحة موصولة بالعافية . وبهذين الشقين يتكامل الدعاء ويرتبط بمقومات حياة الإنسان وطبيعة وجوده وخصائص احتياجاته .

النشاط الاقتصادى جزء فى كل :

وتعلو صيحة النمو الاقتصادى باعتبارها الحل لجميع المشكلات والأزمات ، وتستثار مقولات علم الاقتصاد وأسسه ونظرياته . ومن المسلم به فى إطار أهل القرار أن الاقتصاد علم لا يرقى اليه الشك فى موضوعيته . وهو الذى يشير علينا بأن النمو الاقتصادى إنما ينعكس فى زيادة الانتاج من السلع والخدمات ، وأن هذه الزيادة ، وبخاصة حسب مايردده أنصار المدرسة الكينزية الشائعة ، تتطلب زيادة الاستثمار ، وبذلك تزداد الثروة والناتج . وهذا بدوره يؤدى إلى أن تتسرب المنافع إلى فئات الفقراء ويتوافر لهم نصيب متزايد من فرص العمل . فالمشكلة الأولى إذن هى المشكلة الاقتصادية ومايرتبط بها من توفير للاستثمارات المادية عن طريق المدخرات أو القروض أو المعونات الأجنبية أو التحويلات المالية من العاملين فى الخارج . ومن ثم احتلت مسألة توفير المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية وتشجيع شركات الاستثمار حيزاً ضخماً فى المشكلة الاقتصادية فى كثير من الأقطار العربية باستثناء الأقطار النفطية .

وفى نطاق هذه التصورات الاقتصادية التى تفصل الاقتصاد عن بقية الأنشطة المجتمعية الأخرى ، وموقع الانسان العربى من هذه العمليات كلها يتساءل المرء عن «العلمية والموضوعية» فى علم الاقتصاد . ويرى الكاتب أن علم الاقتصاد كبقية العلوم الاجتماعية الأخرى غير متجرد عن مجال القيم والمقاصد ومايترتب عليها من افتراضات ومسلمات ينطلق منها هذا العلم . ومن ثم فإن علينا أن نستكشف مايستثمره علم الاقتصاد فى مجال القيم والفروض التى يقيم عليها دعاواه . وبالقدر الذى ينشغل فيه علم الاقتصاد بقضايا الاستثمار المادى فإن علينا أن نولى قدراً يتكافأ مع ذلك

بالاستثمارات القيمية والفكرية التى تكمن فى تصورات هذا العلم للنمو الاقتصادى وتأثيره فى حركة المجتمع وفى نمو العلاقات الاجتماعية . ويكمن وراء هذه التصورات المتصلة بالنمو الاقتصادى افتراض مدخلات معينة تؤدى إلى مخرجات معينة . ويغلب عليها التفكير الخطى القائم على علاقة مباشرة بين مدخلات مادية (استثمارات) من ناحية وبين مخرجات تنتج عنها . وكأنما هذه العلاقة المباشرة بين السبب والنتيجة لا تتأثر بغيرها من العوامل والقيم والنظم المجتمعية الأخرى ، وكأنما هى منفصلة عن المعانى والقيم التى يحتضنها الانسان خلال عمليات الانتاج والاستهلاك ، ومايعطيه من أوزان لعلاقاته الاجتماعية ومعاملاته الانسانية ، ونظرته إلى حاضره ومستقبله ، وإلى ما هو أولى وما هو ثانوى . وإذا كانت قضايا الإستثمار من عوامل النمو الاقتصادى ، وإذا كانت شرطاً لازماً إلا أنها ليست بالضرورة شرطاً كافياً ، كما أنها ليست إطاراً جامعاً مانعاً لتحديات التنمية والنهضة الحضارية المنشودة[٥] .

ولقد دلت بعض الأبحاث الاجتماعية فى بعض الأقطار العربية وفى كثير من أقطار العالم الثالث على أن النمو الاقتصادى غير المخصص والمحدد لم «يرشح» منه أو يتسرب عنه شىء يذكر من تحسين الدخول أو ترقية مستوى المعيشة لفئات كبيرة من السكان ، بل انه فى غير قليل من الحالات ترتب على النمو الاقتصادى نمو فى اتساع فجوة التفاوت فى الدخول بين الشرائح الاجتماعية . وفى أحسن الحالات فإن قضية العدل الاجتماعى إنما ينظر اليها فى إطار النمو الاقتصادى على أنها وسيلة من وسائل دفع عجلة النمو الاقتصادى . وهى بذلك ليست هدفا وغاية فى حد ذاتها . ويحتج أنصار النمو الاقتصادى بأنه لابد من تحقيق معدلات نمو غالية قبل النظر فى متطلبات التوزيع والعدل الاجتماعى ، مدعين بأنه إذا لم تتحقق معدلات عالية فى النمو الاقتصادى ، فإن قضية العدالة الاجتماعية تصبح مجرد توزيع للفقر . وبهذه الدعاوى ينفصل هدف العدالة الاجتماعية عن هدف النمو الاقتصادى ، وعليه أن ينتظر حتى يتحقق الهدف الأخير . وفى بعض الحالات يزعم أنصار النظرة الاقتصادية أن النمو الذى يؤدى إلى تحسين أحوال فئة معينة من السكان ينبغى الاستمرار فى زيادته لأنه سوف يؤدى بالضرورة إلى تحسين أحوال الفئات الأخرى ، أو أنه على الأقل لن يؤدى

---

(٥) انظر فى هذا الصدد : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ـ الإدارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، استراتيجية التنمية الشاملة ـ الدراسة الأساسية ، تونس ١٩٨٥ .

إلى إساءة أوضاع الفئات الأخرى ، ويزعم البعض أيضا أن النمو الرأسمالى إنما يستلزم العمل على استمرار التفاوت بين الشرائح الاجتماعية . وبهذه النظرة الميكانيكية الجزئية الى النمو الاقتصادى والى المزيد منه كما يتمثل فى نمو معدلات الناتج القومى ينعدم مفهوم الدينامية فى حركة المجتمع والتفاعل بين عوامله المادية والبشرية وموارده الاستثمارية وموارده القيمية والأخلاقية والمعنوية(٦) .

بعض المفاهيم المبتورة فى النمو الاقتصادى :

ويرتبط بهدف النمو الاقتصادى مفاهيم الكفاءة والانتاجية والربحية . ومع أهمية الدلالات التى تتضمنها هذه المفاهيم إلا أنها مفاهيم مشروطة بحدود وقيود ومعان فى سياق أوسع من مجرد نمط النمو الاقتصادى . علينا مثلا أن نتساءل عن الكفاءة أين : كفاءة على المستوى الفردى ، أم على مستوى المؤسسة ، أم على المستوى المجتمعى ؟ وكفاءة لمن : كفاءة للمنتج أو للمستهلك ؟ وقد نتساءل عن الأفق الزمنى للكفاءة ، أهى كفاءة فى الحاضر ، أم كفاءة للحاضر والمستقبل ؟ وقد تتناقض الإجابة على هذه المستويات ، وتكون الكفاءة فى إحداها أو فى بعضها معطلا أو معوقا للكفاءة فى بعضها الآخر . ومن أمثلة ذلك المناقشة التى تدور فى مصر حول استيراد المفاعلات النووية باعتبارها أكفأ مصادر الحصول على الطاقة ، وهو ماتنادى به الشركات الموردة لهذه المفاعلات ، ويثار هذا التساؤل كذلك حول كثير من الأنماط والمعدات التكنولوجية وكفاءتها . ومع التسليم بأهمية الطاقة النووية ، فإن تكلفتها العالية ومخاطر تشغيلها واشعاعاتها وصيانتها فى محيط العمل المؤسسى فى ظروف كافة الأقطار العربية وإمكاناتها أمور تستدعى الحيطة ، وتجعل الانسياق وراء الكفاءة من الأمور المحفوفة بالمخاطر . وعلى النطاق العالمى فإن المصالح والشركات المرتبطة بتوليد الطاقة النووية لاتزال تزعم بأنها أرخص وأكفأ من الاستثمار فى توليد الطاقة الشمسية واستخداماتها . وهل يكون الظن صادقا حين يشك الانسان فى تخلف البحث العلمى والتكنولوجى فى مجال الطاقة الشمسية نتيجة لرغبة دول الشمال فى استمرار هيمنتها فى مجال الطاقة على دول الجنوب إلى أطول مدة ممكنة ، حيث أن

S . Bodington et als (eds) Developing the Socially Useful Economy, Macmillan, 1986 .

دول الجنوب تستمتع بشموس ساطعة معظم أيام السنة ، مما يجعل إمكان استفادتها واستغلالها للطاقة الشمسية المتجددة أكثر كفاءة وأقل تكلفة . وهل يمكن أن نتصور أن الكفاءة ووسائلها فى سد عجز الميزانية متحققة فى السياسات والإجراءات التى ينادى بها صندوق النقد الدولى ، مع ما ارتبط بمحاولات تطبيق تلك الإجراءات من توترات وإضطرابات اجتماعية شهدتها بعض أقطار الوطن العربى فى السنوات الأخيرة ؟ وهكذا يمكن القول إن تصور الكفاءة وأساليبها ليست قضية فنية أو اقتصادية مجردة عن إطار الأحوال الاجتماعية السائدة وعن التطلعات والأوضاع السياسية المنشودة . وبذلك يظل السؤال الذى يجب أن تجيب عنه مكونات النمو الاقتصادى حول الكفاءة قائماً : الكفاءة لمصلحة من : للمنتج أم للمستهلك ، وما هى شروطها الاجتماعية والسياسية إلى جانب شروطها الاقتصادية ؟ .

والمفهوم الثانى فى عملية النمو الاقتصادى هو مفهوم «الانتاجية» وهو كذلك مفهوم قد تم تشويهه من خلال المفاهيم المبتورة لعمليات النمو الاقتصادى والتكنولوجى . والانتاجية كما تعرف فى المصطلح الاقتصادى تقاس عادة بما ينتجه العامل الواحد خلال ساعة عمل أو بمخرجات وحدة معينة من المدخلات . ونتيجة للرغبة فى زيادة الانتاجية أدت عمليات النمو الاقتصادى الى التوسع فى الميكنة والأتمتة للانتاج كلما أمكن ذلك . وقد أدى هذا التوسع إلى ازدياد معدل البطالة السافرة والمقنعة ، وبالتالى وصلت انتاجية العمل لجماعات متزايدة من العمال المتعطلين الى الصفر . وضعف انتاجية العامل قد تكون ناجمة عن التدهور فى انتاجية الموارد الطبيعية المستغلة والمستنزفة ، أو عن طريق ظروف اجتماعية ومعنوية تدفع إلى اغتراب العامل عما ينتج ، وبالتالى فهى ليست ناجمة عن كيانه الشخصى .

وحين نتحدث عن الربحية فى المشروعات الاقتصادية يختلط الأمر أيضاً بين الربحية على مستوى المشروع أو المجتمع ، وبين ربحية القطاع الخاص والقطاع العام ، وفى كثير من الحالات نلحظ أن الربح على مستوى المؤسسة الانتاجية سواء فى القطاع الخاص أو العام قد يكون له تكلفة اجتماعية لاتدخل فى الحسابات . ولعل أوضح مثل على ذلك ماتنتجه بعض المصانع من مخلفات كيميائية تلوث البيئة والهواء والأنهار وما ينجم عنها من التسمم وإصابات العمل . هذا فضلاً على أن بعضاً من هذا الانتاج المربح يمثل هدراً للموارد الطبيعية الناضبة كما يتمثل فى بعض ضروب الانتاج الصناعى الكبير فى الدول الصناعية ومخاطره على البيئة واستنزافها . ويقوم هذا النوع

من الإنتاج على توسع لامحدود فى استخدام موارد محدودة على سطح هذا الكوكب وفى باطنه وفى أنهاره وبحاره . ومثل هذا النمط من استخدام الموارد من أجل النمو الاقتصادى هو ماتتبعه أنماط التحديث فى عالمنا العربى : تعظيم الناتج القومى من خلال استنزاف الموارد النامية والهدر فى استغلال الأرض والطاقة وموارد المياه ، واعتبار هذا التعظيم فى صورته النقدية وفى معدلات الربح الخاص أو العام هو معيار الاستثمار الأمثل،بصرف النظر عن التكلفة الاجتماعية لتلوث البيئة أو صحة الفرد والمجتمع أو ضمان مصادر للثروة والانتاج للأجيال القادمة .

والحسابات فى مجال الانتاج وحجم الأرباح إنما تعنى من خلال المدخلات والمخرجات بما يتكلفه المنتج فحسب ، دون النظر إلى مايتكلفه المجتمع أو المستهلك ، أو مايتعرض له العمال أنفسهم من مخاطر وأمراض ، أو مايترتب على استهلاك السلع المصنعة من عادات استهلاكية قد تضر بالصحة . ومن عجائب التكلفة الاجتماعية لأنواع النمو الصناعى وآثاره ما ينشأ من صناعات لمواجهة الآثار السلبية لبعض الصناعات أو ما ينشأ من خدمات لمعالجتها . ومن العجائب الحسابية أيضاً أن عائد هذه الصناعات والخدمات القائمة على المعالجة لما يرتبه النمو الصناعى والاستهلاكى من تشوهات فى الحياة ، تتم إضافته إلى كومة الناتج القومى الاجمالى بدلاً من أن يطرح منه ، ويغدو فى خانة «له» بدلاً من خانة «منه» فى محاسبة التكاليف .

مصاحبات النظرة الاقتصادية الضيقة :

ولابد من الإشارة هنا إلى ما يصاحب النمو الاقتصادى والتكنولوچى من تعدد المؤسسات العامة والخاصة وتضخم هذه المؤسسات ، كما يبرز بشكله المألوف فى صورة بيروقراطية الأجهزة الحكومية . وقد امتدت الأجهزة الإدارية والأساليب التكنولوچية لتصبح فى حد ذاتها علاجاً لمشكلات المجتمع . فحين يتولد الفساد داخل هذه الأنظمة الإدارية يتم إنشاء جهاز إدارى آخر للرقابة ، وحين تتضارب سياسات هذه الأجهزة فى خدماتها للجماهير أو فى تحقيق أهداف التنمية العامة ينشأ جهاز إدارى جديد للتنسيق فيما بين الوزارات والهيئات المعنية . كذلك فإن اللجوء إلى التكنولوچيا قد أصبح الحل المزعوم والمداوى لكل البلاوى كشربة الحاج محمود فى الفولكلور المصرى ، سواء كان ذلك فى تعثر الخدمات الجماهيرية التى يظن أن لها

حلاً سحرياً عن طريق استخدام الكمبيوتر أو فى مشكلات التعليم أو الخدمات الصحية التى يمكن حل معضلاتها عن طريق توفير الأجهزة والمعدات الحديثة . ونحن لسنا ضد الإحكام فى التنظيم الإدارى ، ولا ضد إنشاء المؤسسات أو التوسع فيها إذا تطلبت وظائفها ومهماتها التشعب الضرورى للتخصص . والمؤسسات الصغيرة ليست بالضرورة أكثر كفاءة من المؤسسات الكبيرة ، والعكس يظل كذلك صحيحاً . ومن المنطقى أن تقدير حجم المؤسسة إنما هو مسألة نسبية ينبغى أن يتلاءم مع وظائفها وكفاءتها التنظيمية . ثم إننا لانزعم أننا ضد استخدام التكنولوچيا ، بل وأحدث أنواع التكنولوچيا إذا لم يكن من بديل وطنى يحقق نفس الهدف تكنولوچيا أو بشرياً .

أضف إلى هذا كله ما ارتبط بعمليات النمو الاقتصادى من الاعتماد الكلى على الشركات المتعددة الجنسية فى تنفيذ المشروعات وخاصة فيما يسمى بمشروعات تسليم المفتاح ، أو عن طريق الاعتماد على القروض الأجنبية أو شروط بتنفيذ مشروعات معينة وما يتبع ذلك من شراء المعدات واستجلاب الخبراء ، ومايجره كل ذلك من تبعية للاقتصاديات والتكنولوچيا العالمية بشكل يعوق تحقيق الأهداف الوطنية والقومية فى مسيرة التنمية . والواقع أن الاعتماد على ما هو أجنبى سواء كان سلعاً أو معدات تكنولوچية أو خبرة فنية قد تجاوز كل الحدود نتيجة للثروة النفطية وسياسات الانفتاح والانفلاش فى كثير من الأقطار العربية بدءاً من عقد السبعينات بصورة مكثفة . ولعل ما يدعو إلى السخرية مانشهده من لجوء بعض الأقطار العربية فى تحكيم مباريات كرة القدم فى الدورات العربية أو الخليجية إلى الاستعانة بحكام أجانب من السويد وإنجلترا وألمانيا الغربية أو غيرها من الدول الأجنبية . ومرد ذلك إلى اعتبارهم حكاماً أكفاء نزيهين ، وذلك فى الوقت الذى يتوافر لدينا حكام دوليون عرب وكذلك الشأن باستدعاء لاعبين ومدربين أجانب . لكن المثل العربى يقول «زامر الحى لايطرب» . . وإلى متى يظل لايطرب ؟!! .

والخلاصة أن الأدبيات الإنمائية تشير إلى أن جزءاً كبيراً من القروض والمعونات الفنية التى تقدمها الدول المصنعة أو مؤسسات التمويل الدولية يتم استغلاله من قبل الشركات المتعددة الجنسية مما يعرض الأقطار المستقبلة لها إلى كثير من مخاطر التبعية بل وإهدار القروض والمعونات فيما لايؤدى إلى «موطنة» القدرات الإنتاجية والقيم الإنمائية والحضارية لدى أقطار العالم الثالث . وقد وصف أحد المفكرين الغربيين

طبيعة هذه القروض والمعونات حين قال ساخراً «إن المعونات الاقتصادية إنما هى أموال تؤخذ من فقراء الدول الغنية لكى تعطى لأغنياء الدول الفقيرة»(٧) ، كذلك تشير كاتبة أمريكية إلى ماتتضمنه إعلانات السلع المصدرة من الدول الصناعية إلى العالم الثالث من إخفاء لمشكلات البيئة لتلك السلع فى تلك الدول المصدِّرة ، إذ تقول «تحدثنا الإعلانات عن الأطباق الزاهية والملابس الأنيقة ، لكنها تتجاهل أى ذكر لما يترتب عليها من فقدان لتلك الأنهار الصافية والبحيرات الرائقة»(٨) .

ولعله من قبيل الاستطراد أن نشير هنا إلى أن سيطرة الشركات المتعددة الجنسية ونفوذها فى مشاريع النمو الاقتصادى لم يقتصر على بلدان العالم الثالث ، وإنما تغلغل ذلك النفوذ فى داخل بلد كالولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وفى هذا الصدد تشير الباحثة الأمريكية السابقة إلى خطاب بعث به أحد الأمريكيين إلى رئيس تحرير صحيفة من كبريات الصحف الأمريكية يقول فيه :

« سيدى . . .

لقد شعرت بالانزعاج والإهانة عند قراءتى لمقالك الافتتاحى الذى تورد فيه أن بناء الكابيتول (مبنى الكونجرس) ينتمى إلى الشعب الأمريكى . إن مثل هذه القضية إنما هى مثال جيد على نوع التفكير المضطرب الذى أدى إلى ثورة الطلاب وأعمال العنف وانتشار الجريمة فى الشارع . وأناشدكم باسم اهتماماتنا بالسلام والوفرة ومنهج الحياة الأمريكية أن تنشروا الحقيقة :

إن بناء الكابيتول هو ملك للسناتور ايستلاند
والهواء هو ملك لشركة جنرال موتورز
والجبال هى ملك لكون اديسون
والماء هو ملك لشركة الصلب الأمريكية
والنفط هو ملك للوزير هيكل

---

(٧) انظر : J. K. Galbraith, The Nature of Mass Poverty, Cambridge Mass, Harvard University Press 1979, P . 72

(٨) Hazel Henderson, Creating Alternative Futures, Putnam New york, 1978, P . 319

وموجات الأثير هى ملك لشركات (إن . ب . سى) ، (سى . ب . إس) ، (آى . ب . سى)
وساحات القضاء هى ملك للأغنياء
وتبقى الضرائب ملكاً للرجل العامل »[٩]

وفى مقال نشر بمجلة وول ستريت The Wall Street Journal بعنوان «نعمة ونقمة : هل حقيقة أن الشركات المتعددة الجنسية قد خلقت فرص عمل فى العالم الثالث ؟ » ويشير الكاتب فى هذا المقال إلى أن تلك الشركات قد استثمرت فى عام ١٩٧٩ حوالى ٧٠ بليون دولار فى أقطار العالم الثالث ، ولم تخلق من فرص العمل إلا أقل من ٤ ملايين فرصة من بين ٦٨٠ مليون فرصة عمل مطلوبة[١٠] . ويعزو ذلك لاستخدام تلك الشركات لأنواع متطورة من التكنولوچيا لاتتطلب وفرة فى اليد العاملة وإن كانت تتطلب كثافة فى استخدام الطاقة . ومع ذلك كله لايبقى للعالم الثالث فى النظام الاقتصادى الدولى القائم سوى بيع قوة العمل الرخيصة لديه باعتبارها السلعة الوحيدة التى لها ميزة نسبية فى التعامل مع الدول المصنعة والشركات المتعددة الجنسية ، وفى إطار تقسيم العمل الدولى الحالى والنظام الاقتصادى الدولى غير المتكافىء .

التنمية بين بناء الحجر وبناء البشر :

والخلاصة أن نمط التنمية الذى تصطنعه الأقطار العربية فى محاكاتها لأسلوب التنمية فى الدول المصنعة ، ومايتضمنه من مفاهيم وقيم وافتراضات فى حاجة إلى مراجعات أساسية بحيث يتحول من التركيز على بناء الحجر إلى بناء البشر فى إطار مجتمع تتكامل فيه تنمية متحركة تجمع بين احتياجات الفرد والمواطن والإنسان . وينتقل مركز الثقل فيها من الاقتصار على مجرد حسابات السعر والثمن الى تقدير القيم والمعانى ، ومن مجرد الافتتان بالأجهزة والمعدات (Hardware) الى التفكير الأصيل فى الحلول القائمة على التنظيم والبرمجة والإبداع الإنسانى (Software) ، ومن النمو الاقتصادى الذى تتزايد فيه التكلفة الاجتماعية الى تنمية متوازنة يتزايد فيها العدل الاجتماعى ، ويقل فيها تلوث البيئة وتورم المدن .

---

(٩) أوردت الباحثة أنها اقتبست هذا النص من مقال لها نشر فى مجلة الأمة Nation بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٧٠ ، وذلك فى Hazel Henderson, The Politics of the Solar Age, P. 49

(١٠) المرجع السابق ص ٢٧٦ والمقال المشار إليه منشور فى المجلة بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩ .

وعلينا دائماً أن نتساءل كمعيار أساسى للحكم : إلى أى مدى تعين أساليب التنمية وطرائقها على دعم مقومات الاعتماد على النفس ، مستثمرة رجالها ونساءها مشاركين فيها ومنتفعين بثمراتها ، وموفرة لهم مايشبع حاجاتهم المادية والاجتماعية والروحية ؟ ونتساءل كذلك إلى أى مدى تتحمل أعباء تلك التنمية فئات المجتمع المختلفة بما تطيقه ؟ ومن الكاسب ومن الخاسر فى معادلات التنمية ؟ وما هى المخاطر أو المغانم التى تنجم عن النمط التنموى لفئات العمال وللمستهلكين وللأجيال الحاضرة والأجيال القادمة ؟ وإلى أى مدى تفتح آفاق التنمية الفرص لطاقات المواطن فى التعبير والإبداع ، وتوسع مجالات توزيع السلطة والمعرفة والتأثير ؟ .

وفى نهاية المطاف فإن ماتصنعه عوامل التنمية فى الإنسان العربى ومايمكن أن يحدثه هو فيها يظل المعيار الحاكم لتصورنا لأهداف التنمية والنهضة الحضارية وموقع الإنسان فاعلاً فيها متفاعلاً معها.وفى نهاية التحليل أيضا يظل المعيار لا مجرد نمو الثروة والدخول ، وإنما ثراء النفس الانسانية بمعانى الانتماء والعطاء والحب للذات وللغير وللوطن ولخير الانسانية جمعاء* . ولعله من المفيد هنا أن نقارن بين تصور الاقتصاديين وتصور علماء النفس لحاجات الانسان ، فبينما يركز الاقتصاديون على الحاجة إلى الغذاء والكساء والسكن إلى جانب الصحة والتعليم يركز علماء النفس على الحاجة إلى التقدير المتبادل بين الناس ، والحاجة إلى العمل المنتج والممتع ، وحاجة الانسان إلى أن يحب (بكسر الحاء) وأن يحب (بفتح الحاء) ، والحاجة إلى الانتماء إلى الجماعة ، والحاجة إلى وجود هدف ومعنى للحياة يحفز على السعى فى مناكبها ، والحاجة إلى المشاركة والتفاعل ، وهى كما ترى تمثل الوجه الآخر لجملة الحاجات الانسانية التى تؤثر وتتأثر بالحاجات المادية ، وينبغى عدم اغفالها فى حسابات التنمية ومعادلاتها . ويقوم التحدى فى جميع الحالات على تغيير معادلة التنمية من النمو الاقتصادى إلى النهوض الحضارى ، ومن بناء الحجر إلى بناء البشر ، ومن التركيز على مجرد إشباع الحاجات المادية للإنسان إلى إشباع حاجات كل الإنسان : جسداً وروحاً ، فاعلاً ومتفاعلاً ، قيماً وعلاقات ، حاضراً ومستقبلاً . ومن ثم تصبح جهود التنمية معتمدة عليه ، تخطيطاً وتنفيذاً ، كما تغدو ثمارها له وللأجيال القادمة من بعده .

---

* يختلف حب الذات عن مفهوم الأنانية والأثرة ، وهو فى نظر بعض علماء النفس شرط لامتداد الحب نحو الغير - انظر كتابات ارك فروم Erich Fromm فى هذا الصدد .

اضطراب القيم والمعانى والسلوك :

فى مجريات التنمية المشوهة التى أشرنا إلى بعض معالمها تعلو الصيحات بالانهيار والاضطراب الذى حدث فى سلم القيم . لقد أحدثت ظروف التنمية السائدة تغيرات فى مفاهيم وقيم الانسان العربى دون شك . وانعكست هذه التغيرات فى سلوك الفرد ونظرته وتفاعله مع ما حوله من الأشياء ومن الناس . ولعل بعض هذه التغيرات التى حدثت لبعض الفئات الاجتماعية يمكن اعتبارها ايجابية فى مسيرة التنمية فى الحاضر والمستقبل ، وفى زيادة الوعى بحقائق مايدور فى المجتمع ، وبالأسباب والعوامل والقوى التى تؤثر وتصوغ مجريات الأحداث ونمط القرارات فى حركة المجتمع فى الداخل ومع المحيط الدولى . وقد تكون هذه التغيرات فى المفاهيم والقيم والمسالك مصدراً لانزعاج فئات اجتماعية أخرى ترى فى مثل هذه التحولات تهديداً لمصالحها وتأثيراً فى مواقعها من السلطة والثروة والمكانة .

ولسنا هنا بصدد معالجة هذا الجانب من التغيرات فى قيم ومفاهيم هذه الفئات الاجتماعية أو تلك ، وإنما سوف نعالج القيم السلبية العامة التى تمخضت عن نمط التنمية الذى ركز ومازال يركز على النمو الاقتصادى وقيم التبادل التجارى والأثمان ، مغفلاً تنمية طاقات الإنسان ـ كل إنسان وكل الإنسان ـ ومغفلاً علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالأشياء ، وعلاقة الأشياء بالإنسان ، وعلاقة النمو الاقتصادى واستغلال الموارد الطبيعية بالتكلفة الاجتماعية المترتبة على آثارهما ، وعلاقة انتاجية العمل بانتاجية رأس المال وما يحكم تلك العلاقة من شروط ومناخ اجتماعى وإنسانى .

ولن نستطيع أن نحصر التخلخل الذى أصاب حلقات سلسلة القيم لدى المواطن العربى ، بل وما أصاب هذه السلسلة من اضطراب وخلط وتناقض فى ترابط حلقاتها واتساقها . ولعلنا نستطيع أن نضع هذا الاضطراب فى إطار عام هو إشكالية علاقة الفرد بالمجموع وماتعرضت له هذه العلاقة من وهن وتعارض ، ومناورة وتحايل ، واستغلال وتجزئة وازدواجية ، وغير ذلك من صنوف عدم الاتساق والانسجام النسبى . ومن خلال هذا الاضطراب وتماوجاته تناقضت القيم والسلوك لدى الانسان العربى فيما يتعلق بنظرته الى نفسه كفرد ، ونظرته إلى نفسه كمواطن ، ونظرته إلى نفسه كإنسان . وربما لايكون الحكم متحيزاً أو متزايداً حين يقال إن الأوضاع السياسية والاقتصادية

والاجتماعية السائدة فى ظروفه القطرية قد أشاعت لدى الإنسان العربى ، وخاصة لدى الطبقة الوسطى اتجاهاً نحو التركيز على النظر إلى نفسه كفرد فى الأغلب والأعم من سلوكه وتوجهاته : يعنيه أول مايعنيه السلامة والعافية لشخصه ولكل من يرتبط بشخصه من أسرته وعائلته ، وتعنيه الطمأنينة والبحبوحة والتملك لذاته وكل من يرتبط بهذه الذات . وفى الجانب الآخر لايعنيه دوره كمواطن أو كإنسان إلا بالقدر الذى يمكنه من السيطرة على استحواذ الحالة التى ينشدها لشخصه مهما كانت النتائج سلبية على الغير أو المجتمع وكأنما شعاره «أنا المهم وبعدى الطوفان» .

بعض مظاهر الاضطراب فى القيم والسلوك :

لقد شخَّص أحد الوزراء السابقين فى ندوة علمية وضع المواطن فى بلده بأنه وضع يسود فيه نمط شخصية «الهبيشة» أى الذى يهبش ويأخذ لنفسه ما لا حق له فيه . وربما كان هذا النمط شائعاً فى الثقافة العربية السائدة حاليا . أليست شخصية «سوق المناخ» نمطاً لتعامل الفرد مع مجتمعه ، وهى صورة لنمط الشخصية التى تريد أن تهبش لنفسها عن طريق المضاربة والمغامرة دون أن تبذل جهداً ودون أن يعنيها أمر الاقتصاد الوطنى ؟ أليست الطائفية التى أطلت برأسها ، بل ناءت بكلكلها ، فى بعض الأقطار العربية نوعاً من الانفصال بين الجماعة والمجتمع ؟ أليست ظاهرة التطرف مدججة بالسلاح والعنف ضرباً من ضروب هذا الانفصال فى إدعائها امتلاك الحقيقة دون سواها ؟ أليس تهريب العملة أو تزويرها أو الاتجار بها - حين يكون ذلك ممنوعاً بالقانون - تغليباً للمصلحة الشخصية على المصلحة الوطنية ؟ أليس العلاج فى العيادة الخاصة للطبيب أفضل من العلاج فى المستشفى العام الذى يعمل به الطبيب نفسه ؟ ولماذا يتحرج المواطن من إلقاء الزبالة فى الشارع مادامت تؤدى إلى نظافة شقته ؟ ولماذا يتعب المدرس نفسه فى شرح الدرس مادام باب الدروس الخصوصية مفتوحاً على مصراعيه ؟ وما قولنا فى قصة الطالب الذى يضع المصحف الشريف أمامه أثناء تأدية الامتحان يضبط متلبساً بأوراق يغش منها ؟ وما بالنا بأولئك الرؤساء الذين يدعون لأنفسهم جهد غيرهم فى العمل ولا ينسبون إلى مرءوسيهم أى فضل فيه ؟ ومن هذا القبيل مثلا مايصنعه بعض أساتذة الجامعات مع المدرسين والمعيدين فى تأليف الكتب والمذكرات . وماحكمنا على أولئك المقاولين والمهندسين الذين يبنون العمائر فما تلبث أن تتهاوى قبل أن تسكن أو بعد أن تسكن بقليل ، ومايتبع ذلك من مآس بشرية ومادية ؟ وما الظن فى الرئاسات والقيادات التى تقول مالا تفعل وتنادى بعكس

ماتمارس ؟ تنادى ـ مثلا ـ بترشيد الانفاق والاستهلاك ، ويدخل بيوتها ما لذ وطاب مما لايجده المواطن العادى فى الأسواق والجمعيات التعاونية ، وتطالب بسيادة القانون والنظام فى الوقت نفسه الذى تباهى بقدرتها على الافلات من القانون وتجاوز النظام كرمز من رموز سلطتها ووجاهتها ، وتطالب بالحد من الاستيراد وتشجيع الانتاج الوطنى ، وتملأ حقائبها عند عودتها من اسفارها فى الخارج بكل السلع الكمالية النفيسة ، وتغنى بأنشودة التضامن العربى وتمارس فى فعلها مقاومة التقارب العربى حتى فى مجالاته الثقافية ؟ ما الرأى فى المستهلك العربى القادر حين يحس بأن سلعة قد بدأت تنقص فى الأسواق سواء كانت من الانتاج المحلى أو مستوردة ، فإنه سرعان مايتزاحم على شراء الكميات الكبيرة لتخزينها مهما كان الثمن ، وبالتالى يحرم غيره من فرص الشراء ؟ وفى الجانب الآخر قد يقوم كبار التجار لهذه السلعة بحجبها مؤقتاً عن السوق مما يؤدى إلى وجود أزمة فى الحصول عليها طمعاً فى زيادة أرباحهم ؟ وبذلك تتكون أخلاقيات المستهلك وأخلاقيات التجار وقيم الطفيلية النهّابة فى النشاط الاقتصادى بصورة عامة . أما أخلاقيات العامل والموظف فتسود فيها مقولة «نعمل على قدر فلوسهم» مادام الحق حقاً شخصياً مكتسباً بصرف النظر عن اقترانه فرضاً بالواجب والمسئولية .

إن قائمة القيم والأخلاقيات السلبية طويلة لاحصر لها تنعكس فى كثير من مواقف الحياة ومعاملاتها ، وهى فى جميعها تدخل فى إطار الانفصام بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وما أصاب القيم الجمعية والإنسانية من وهن . لقد غدت قيم الصدق والحق والأمانة والإيثار والإخلاص وإتقان العمل والتضحية أمورا تنتمى إلى عالم الكتب وساحات التعليم ، ومقتصرة على المستوى اللفظى ، لا الممارسة ، حتى فى ساحات العلم والتعليم . والمهم فى سلوك الفرد كما يتبين مما أشرنا إليه من بعض نماذج التصرفات أن يضمن خلاصه وعافيته دون اعتبار لما يترتب على تلك التصرفات من آثار على غيره وعلى مجتمعه . وفى سبيل الخلاص الذاتى يلجأ الفرد إلى وسائل شتى لاتحكمها معايير أخلاقية : من انتهازية ، إلى زلفى ، إلى خداع ، إلى تحايل إلى تنافس مقيت ، إلى نفخ أبواق ورياء ، إلى نفاق ، إلى مذلة ، إلى إدعاء ، إلى إرهاب ، إلى تهديد ، إلى غير ذلك من المسالك المناسبة والناجعة فى المواقف التى يريد الفرد أن «يهبش» منها أو يصطاد فيها ، وحسب ظروف الموقع الذى يجد المرء نفسه فيه أثناء المفاوضة بين مصلحته الذاتية ومصلحة المجموع .

وفى مسيرة التنمية ذاتها من خلال عمليات الاستثمار والاستيراد والتصدير والإنتاج والتوزيع يشهد الباحث فى شئون المجتمع العربى حكايات وقضايا كثيرة ومتواترة عما يسمى بالفساد والإفساد ، سواء بين المواطنين أنفسهم أو فى التعامل فى العلاقات الاقتصادية مع الأقطار الأجنبية . ولقد كان من أوائل من التفت إلى ظاهرة الفساد فى مشروعات التنمية فى الدول النامية «جونار ميردال» فى كتابه الشهير «الدراما الأسيوية»[11] وأفرد لها فصلاً خاصاً فى دراسته لعوامل التنمية فيما قام بدراسته من الأقطار الأسيوية . وياحبذا لو اقتدت به مؤسسات التعليم والجامعات فى مقرراتها لتقوم بتدريس نماذج من قضايا الفساد والإفساد كجزء لا يتجزأ من عوامل التنمية فى دروس الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية . لقد ساهم الفن الى حد ما فى كشف ظواهر الفساد والتسيب والإهمال والاستغلال والانفلاش فى حياة مجتمعاتنا . ولعل الكثير منا يتذكر على سبيل المثال مسرحيتى «كاسك ياوطن وضيعة تشرين» وفيلمى «دراكولا ، وقيدت القضية ضد مجهول» والمسلسل التليفزيونى «رحلة السيد ابو العلا البشرى» وغيرها كثير من الأفلام والمسلسلات والروايات والقصص القصيرة . وتعكس هذه النماذج من الفنون والآداب مشاهد درامية من الانتهازية القيمية فى كثير من مواقف الحياة الخاصة والعامة .

موقف المثقفين من قضايا التنمية :

وأخيرا نأتى إلى دور المثقفين الذى ينبغى أن يتجه إلى تكوين الوعى الاجتماعى بالواقع وحركته مداً وجزراً ، اتساقاً وتناقضاً فى ضوء ماتتيحه لهم وسائل المعرفة التى يمتلكونها وفى توجهها ابتغاء مصلحة الجماهير ، ونضالاً لكشف مايحدث للواقع من تزييف ، وسعياً نحو نهضة حضارية عربية تعيد للانسان العربى انتماءه إلى أهداف شعبه وأمته . وعلى هذه الفئة كذلك ، بل وفى المقام الأول من مسئولياتها ، أن تبصر أهل السلطة والقرار بالمعطيات والبدائل التى تخدم تنمية طاقات الانسان العربى كجوهر لعمليات التنمية هدفاً ووسيلة .. بيد أنه من الملاحظ أن دور كثير من المثقفين قد تنامى فى تبرير ما تتخذه السلطة من سياسات وقرارات ، بل إنه قد تنامى فيما يطرحونه من أفكار تؤدى إلى مزيد من الاضطراب والتناقض بين مصالح وقيم الفئات الاجتماعية . كذلك ارتبطت هموم بعض المثقفين وتطلعاتهم بهموم السلطة

---

(١١) انظر : Gunner Myrdal. The Asian Drama, New York Pantheon Books, 1968, Vol, III

وتطلعاتها ، وكان من جراء آرائهم وندواتهم خلق اشكاليات وهمية افلاطونية لتزييف وعى الجماهير ، وإلهاء الناس بالجدل والجدال حول قضايا فكرية لاتمثل أولوية أو إلحاحاً فى إطار الواقع الاجتماعى وحركته . أضف إلى هذا ما تفننوا فيه من إيجاد المبررات والمعاذير لما يصيب التنمية من تشوه أو لما يسود قيم المجتمع وممارساته من اضطراب وفساد . وكثيرا ماكانوا يؤثرون الصمت حين ينبغى التعبير عن موقف ، وبذلك ينفسح المجال على حد المثل لكى «يتكلم من لايعرف ، ويلوذ بالصمت من يعرف» ، وحديث الرسول صلى الله عليه وسلم يجعل من الساكت عن قول الحق شيطاناً أخرس .

وهكذا نلحظ فى كثير من الحالات انفصال المثقفين عن القضايا الأساسية للشعب والمجتمع وارتباط خلاصهم بالسلطة والسلطان ، فخلاص الذات فوق خلاص المجموع ، ورأى الحاكم هو أحكم الآراء ، وحبات مسبحة السلطان هى أنفس وأثمن الحبات . وهنا أستعير من الدكتور زكى نجيب محمود قصته عن عقد الأميرة التى عندما تأزمت أوضاعها المالية فى بلاد الغربة قررت أن تبيع حبات عقدها الذى من اللؤلؤ الحر ، حبة حبة . وفى نظير كل حبة تبيعها تضع فى مكانها حبة من اللؤلؤ الصناعى الرخيص . وقد اشترت منها حبات عقدها النفيس سيدة من عامة الناس . ولبست الأميرة عقدها الرخيص ، ولبست السيدة العقد النفيس . ومع ذلك فقد ظل عقد الأميرة فى نظر الناس هو أنفس عقد ، ولم يعر أحد التفاتاً لنفاسة عقد السيدة العادية الذى اشترته من الأميرة ، واعتبروه عقداً عادياً رخيصاً . ويختم هذه القصة بقوله «إن النفاسة لاتكون إلا حول أعناق الأميرات»[١٢] .

وفى جانب السلطة والقيادات الإنمائية ذاتها ، تطغى موازناتها الداخلية واستمساكها بموافقها على الاعتبارات المجتمعية ، وتعنيها النظرة الحاضرة المهدئة فى مواجهة الواقع دون تحسب لعواقب المستقبل ومخاضاته . فالمستقبل بيد الله ، ومن يدرى حسب قصة جحا الذى تقدم ليعلم حمار السلطان دون إلتزام بتوقيت معين ، فقد يأتى اليوم الذى إما أن يموت فيه الحمار ، أو يموت جحا أو يموت السلطان. وبذلك

---

(١٢) زكى نجيب محمود ، مجتمع أو الكارثة ، دار الشروق ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣ ص ٢٤٥ .

لا حساب ولا مسئولية ، وفى جميع الحالات قد يظفر جحا من السلطان بالصرة وما فيها من دنانير ودراهم ، وفى أسوأ الحالات سوف ينجو بجلده أو جلد حماره .

ومع هذه الصورة لسلبيات الانسان العربى وللدور المثقفين ومسئولية السلطة والقيادة ، فلابد من أن يعترف أى منصف بأنه وسط هذا القتام ثمة إشعاعات مضيئة ونماذج مشرقة هنا وهناك تمثل نصف الكوب الملىء.وهى الأمل المرجى فى ولادة الغد الأفضل من خلال كفاحها ونضالها فى سبيل تعبئة الطاقات المعنوية والقيمية للانسان العربى لكى تتفاعل بإيجابية مع الموارد المادية والمالية لابتعاث نهضة حضارية حية ومتجددة ، يتسق فيها ويتواءم فعل الانسان العربى كفرد ومواطن وانسان . وفى التاريخ الانسانى يحقق وضوح الرؤية للأهداف والغايات وتعبئة الطاقات المعنوية دوراً محركاً ومتجاوزاً للحدود والقيود التى تفرضها المعطيات والوقائع ، وهو بذلك يمثل أول خطوة فى مسيرة الألف ميل . ولنتذكر هنا على سبيل المثال تأميم قناة السويس والتعبئة المصرية والعربية فى العدوان الثلاثى على مصر ، ومقاومة الشعب الفلسطينى بالحجارة فى مواجهة الدبابات الإسرائيلية ، وثورة المليون شهيد فى الجزائر وغيرها من المعارك العربية ضد الاستعمار والاستغلال والتى كانت الموارد المعنوية للانسان العربى أمضى أسلحته وأفعل ذخائره .

وختـــامــــاً :

نود أن نكرر ونؤكد فى نهاية هذا المقال أهمية الجهود المبذولة لمراجعة ما استقرت عليه مفاهيمنا وسياستنا التخطيطية والتنفيذية والتقويمية للعمل التنموى فى برامجه ومشروعاته وآثاره وموارده . والواضح أن عقدين من جهود التنمية وخططها فى الوطن العربى لم تحدث تغيراً حاسماً فى أوضاع الانسان العربى والمؤسسات المجتمعية ، بل أنها فى حالات متعددة جاء كثير من هذه الجهود مخيباً للآمال والطموحات[١٣] . ويعزى معظم ذلك ولحد كبير إلى اقتصار التنمية واقعا على أهداف النمو الاقتصادى وعلى مفهوم الاستثمارات المالية كعامل رئيسى أو وحيد فى عملية التنمية دون التفات كاف الى دور الموارد البشرية والطاقات المعنوية والروحية فى التعبئة الاجتماعية ، وإلى التفاعل والتأثير المتبادل بين هذه الموارد المادية والمعنوية ، وإلى الاقتصار على

(١٣) انظر : على خليفة الكوارى ، هموم النفط وقضايا التنمية ، كاظمة للنشر ، الكويت ١٩٨٥ ص ١١ - ١٥ .

اتخاذ القيم المالية والموارد الاقتصادية معياراً للنمو والتقدم والرخاء ، والى فقدان عامل الاقتداء بين الراعى والرعية نتيجة الفجوة بين الخطاب الرسمى وتجسيده فى ألواقع المعاش .

ومن ثم فإن مراجعة أنماط التنمية العربية تستلزم ، ضمن ماتستلزم ، السعى إلى تطوير معايير القيم الانمائية . وهذا المقال إنما هو دعوة من بين الدعوات التى تلح على المراجعة والتطوير من أجل تغليب قيم الوفاء بالحاجات الانسانية ، وتحقيق الغايات الاجتماعية ، واستثمار الموارد المعنوية والروحية ـ على تلك القيم الاقتصادية التى تتخذ معيارها الوحيد مدى العائد النقدى الذى توفره اقتصاديات السوق . ويرتبط بذلك ارتباطاً عضوياً السعى الى أن تتحول السيطرة علىٰ السياسات والأنشطة المجتمعية من متخذى القرار ممن يملكون سلطة المال وإدارة مؤسساته ومشروعاته وممن يتحكمون فى حركة النقد والأسعار ، تتحول السيطرة من هؤلاء إلى المواطنين أنفسهم سواء كانوا من المنتجين أو من المستهلكين . ويتطلب ذلك بطبيعة الحال أن تحتل المؤسسات والهياكل الديمقراطية مكان الصدارة فى صياغة الاقتصاد والمجتمع بديلاً عن البنى والمؤسسات المسيطرة على سوق المال والتى تحكمها معايير الربحية الاقتصادية والعوائد والسياسات النقدية . إن الإلحاح على مراجعة أنماط التنمية فى ضوء مثل هذه المعايير ومستلزماتها المؤسسية يمثل فى تقديرنا بديلاً ملائماً ومنهجاً أساسياً لضمان تنمية معتمدة على الذات ، خاصة بعد أن سيطرت القيم النقدية التى صاحبت الفورة المالية النفطية فى حقبة السبعينات . وهى كذلك مقاربة رشيدة على المدى الأبعد لتجاوز مرحلة التخلف الاجتماعى فى الوطن العربى ، وكسر طوق التبعية وكف اليد عن الامتداد لطلب المعونات الأجنبية من أجل المواجهة المؤقتة للأزمات الاقتصادية والاجتماعية فى بعض الأقطار العربية .

الإنسان العربى محوراً للتنمية الاجتماعية*

مقـــدمــــة :

تحاول هذه المعالجة للموضوع أن ترسم موقع بعض القطاعات الاجتماعية من منظور النمط الانمائى السائد فى الأقطار العربية ، مع الاهتمام بهذا الموقع وظيفة وبنية فى الهيكل الاجتماعى وتفاعلاته وحركته . ومع الادراك لأنواع من التباين بين الأقطار العربية فى هذا الموقع فإن الدراسة لن تتعرض لما قد يوجد من تمايز نتيجة لتركيبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى هذه الأقطار ، ومن ثم فإنها سوف تقتصر على رصد المعالم والسمات المشتركة فى هذا الصدد . كذلك سوف تركز على قطاع التعليم تركيزاً نسبياً نظراً لأهميته المركزية فى بناء الانسان العربى وفى تجلية الأبعاد المحددة لكثير من القطاعات الاجتماعية فى جوانبها الوظيفية وموقعها البنائى ، فضلاً عما يتوافر من مادة فى هذا القطاع تعين على المعالجة التفصيلية .

كذلك سوف تحاول الورقة رسم بعض التوجهات التى يمكن أن تعين فى وضع أسس معيارية لسياسات التنمية الاجتماعية ، ومايدخل فيها من قطاعات اجتماعية أو قطاعات اقتصادية . وفى إطار هذه التوجهات المعيارية العامة ، لن تحاول المعالجة تكرارا للأهداف والسياسات والأولويات التى تضمنتها استراتيجيات القطاعات الاجتماعية التى وضعتها المنظمات العربية والمجالس الوزارية المتخصصة ، أو التى لاتزال مشروعات لاستراتيجيات لم يتم إقرارها بعد .

ومهما كان الاختلاف فى تصنيف القطاعات الاجتماعية ، فإن العرف التخطيطى فى معظم الأقطار العربية قد جرى على تصنيفها الى قطاعات : التعليم ، العمل ،

---

* بحث مقدم إلى إجتماع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول مشروع ميثاق التنمية الاجتماعية العربية المنعقد فى تونس ١٨ ـ ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٣ وقد تم تحديث معظم بياناته الاحصائية .

الصحة ، الشئون (الرعاية) الاجتماعية ، التأمينات الاجتماعية ، الاسكان ، الثقافة والإعلام ، الشباب والرياضة ، التعاونيات . كذلك قد تختلف المسميات قليلاً أو كثيراً ، ومع ذلك تظل أهدافها وبرامجها هى المقصودة بالقطاعات الاجتماعية تمييزا لها عن القطاعات الاقتصادية ، حيث أن مردود القطاعات الاجتماعية يصب بطريقة مباشرة فى صيرورة حالة الانسان من خلال ما توفره من إشباع مباشر لحاجاته . هذا فى الوقت الذى تعتبر فيه أنشطة القطاعات الاقتصادية أهدافاً ووسائل وسيطة بالنسبة لمعيشة الإنسان وحاجاته ، كما سنوضح فيما يلى :

القطاعات الاجتماعية : مبررات التصنيف وأبعاده :

جرى العرف فى السياقات التخطيطية والتنظيمية لجوانب التنمية على اعتبار قطاعات معينة قطاعات اجتماعية أو خدمية ، تمييزا لها عن قطاعات أخرى اصطلح على تسميتها بالقطاعات الاقتصادية أو السلعية أو الانتاجية ، بما فى ذلك قطاعات التجهيزات والهياكل الأساسية . ويبدو أن هذا التقسيم يعود إلى النظرة للقطاعات الاجتماعية ، (التعليم والصحة ، والتغذية ، والاسكان ، والترويح الخ . .) كقطاعات استهلاك بينما تمثل القطاعات الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، التعدين الخ . .) قطاعات انتاج . كذلك يقوم التمييز على أساس أن القطاعات الاجتماعية تمثل هدفاً وغاية فى حد ذاتها ، بينما تمثل القطاعات الاقتصادية أهدافاً وسيطة أو وسائل وأدوات ، فالصحة من هذه الزاوية غاية فى حد ذاتها ، وكذلك التعليم والثقافة ، بينما الانتاج الزراعى أو الصناعى إنما هو وسيلة وهدف وسيط لتحقيق أهداف أخرى . ويرتبط بهذا التقسيم الاصطلاحى السائد مايمكن ملاحظته من أن ناتج القطاعات الاجتماعية يصب بطريقة مباشرة فى حالة الانسان المعيشية ، بينما يصب ناتج القطاعات الاقتصادية بطريقة غير مباشرة ومن خلال عمليات ومراحل متعددة فى حالة الانسان المعيشية . ومن هنا شاعت المقولة بأن الاستثمار فى القطاعات الاجتماعية هو استثمار فى الانسان .

التنمية عملية موحدة :

ومهما كانت المعايير التحليلية لقضية التنمية وقطاعاتها ، وأيا ما كانت القيمة المحدودة لمثل هذا التحليل ، فالذى لاشك فيه أن الجمود والتحجر فى التقسيمات ، قد أساء إلى عمليات التنمية تصوراً ، وتخطيطاً ، وتنفيذاً ، وذلك فى غياب إطار

تنموى شامل للنمو وللتغير النوعى فى بنى المجتمع وعلاقاته . وافتقد التحليل العودة إلى التركيب الموحد لعملية التنمية ولحركة المجتمع والإنسان . وإذا كان التحليل ضرورة منهجية ، فإن التركيب المحدد لمدى ونوعية تشابك العناصر (القطاعات) وتفاعلها وآثارها المتبادلة ضرورة منهجية لاتقل أهمية ولزوماً ، إذ لايستقيم الفهم أو الوظيفة أو الفاعلية للجزء أو القطاع إلا فى المنظور الكلى المؤلف من الأجزاء والقطاعات الأخرى فى علاقاتها وتشابكاتها تغذيتها الراجعة . وكما يقال فإن الكل أكبر من مجموع أجزائه .

والمقولة الأساسية التى ينبغى أن تنطلق منها قضية التنمية هى أن التنمية عملية موحدة ، تتفاعل مكوناتها فى حركة جدلية تأثيراً وتأثراً ، وتتشابك فيها الغايات والوسائل تشابكاً معقداً ومتحركاً . والتوصيفات السائدة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى تفريدها توصيفات مبتورة ومشوهة ، وتجتزىء حركة الواقع اجتزاءً يستمد تبريره من التخصص التكنوقراطى الذى يتجاهل ضرورة التكامل المنهجى فى فهم وصياغة المجتمع والانسان . ومن منطلق التوحد والتكامل وجدلية العلاقة فى مكونات التنمية وقطاعاتها ندرك الفصل التعسفى بين ما هو اجتماعى وما هو اقتصادى .

إن الفعاليات الاقتصادية لها آثار اجتماعية ، كما أن لها أبعاداً اجتماعية ، ومستلزمات اجتماعية ، وللفعاليات الاجتماعية آثار اقتصادية ، كما أن لها أبعاداً اقتصادية ، ومستلزمات اقتصادية ، فضلاً عما لكلا النوعين من الفعاليات من آثار وأبعاد ومستلزمات سياسية . والقطاعات الاجتماعية ليست مجرد استهلاك بل أن موقعها فى عوامل الانتاج لايمكن تجاهله . فالمعرفة والمهارة والدراية المترتبة على تعليم معين تمثل رصيداً من المدخلات المهمة فى عمليات الانتاج ، وكذلك سلامة البدن والعافية . ومن ثم فإنه إذا كان التعليم أو الصحة هدفاً فى حد ذاته ، فإنه فى الوقت نفسه وبالضرورة وسيلة متشابكة مع غيرها من الوسائل . وبالمنطق نفسه ، فالتعليم وسيلة للصحة ، والصحة أداة فى التعليم ، وهكذا دواليك فى شبكة العلاقات بين مختلف القطاعات والفعاليات اجتماعية واقتصادية .

ومما لاشك فيه أن التعبير اللفظى لايستطيع تجسيد هذه العلاقة المتشابكة والحركة الجدلية لمكونات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولعل هذا ما حدا بالبعض إلى أن

يصك مصطلح التنمية « الاقتصاعية » أو التنمية «الاجتصادية» تجسيداً لهذا المركب ، وذلك قياسا على مصطلح الزمكنة لعلاقات التشابك بين الزمان والمكان ، وذلك من قبيل المركب المزجي للغة . ومن حقيقة هذا التشابك يتحدث البعض عن البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى للتنمية بحيث يقطع كل من هذين البعدين فى عوامله وعناصره ما يتم من تقسيم لفعاليات التنمية والتخطيط لها من قطاعات وبرامج ومشروعات . ومادمنا مضطرين الى استخدام مصطلح التنمية الاجتماعية فسوف يكون استعمالنا مرادفاً للبعد الاجتماعى فى التنمية ، متضمناً مجال القطاعات الاجتماعية . وسوف يكون المعيار النهائى لهذا البعد الاجتماعى صيرورة حالة الإنسان فى المجتمع فاعلاً ومنفعلاً ، ومؤثراً ومتأثراً ، مساهماً ومنتفعاً ، وتغدو عمليات التنمية فى القطاعات الاجتماعية وفى غيرها من القطاعات منصبة على الشروط والسياسات والفعاليات اللازمة لتطوير الانسان فى هذا السياق . ونقصد بتطوير الانسان تطوير كل الانسان بطاقاته الروحية والفكرية والعملية والاجتماعية وغيرها من الطاقات وبالوفاء بالحاجات المادية واللا مادية . كذلك نقصد بتطوير الانسان كمحور للتنمية الاجتماعية (البعد الاجتماعى) مايستلزمه تطوير كل انسان أينما كان موقعه الجغرافى أو الاجتماعى بما يحقق الحيوية والتجدد فى الجسم الاجتماعى ، وبما يوفر كفاءة الانتاج وعدالة التوزيع ، وبما يشيع إنتماء الفرد وتجنيبه توترات الاغتراب أو الفرجة على مايدور حوله .

دور القطاعات الاجتماعية فى التنمية الاجتماعية :

من الواضح أن مايعرف بالقطاعات الاجتماعية تنتج مخرجات ذات تأثير مباشر فى الإنسان ، كما سبقت الإشارة . ومن ثم فإنها تمثل مساحة كبيرة فى البعد الاجتماعى للتنمية ، أو فى التنمية الاجتماعية فى تفاعل قطاعاتها فيما بينها ، وفى تفاعل هذه القطاعات مع غيرها من القطاعات الأخرى . ويمكن تحديد الأهداف المعيارية الاجتماعية التى يتم التوجه نحوها فى مسار التنمية الاجتماعية كمحصلة للجهود الانمائية فى القطاعات الاجتماعية وفى غيرها من القطاعات على النحو التالى[١] :

---

(١) لدراسة قضايا التنمية فى متغيراتها الداخلية والخارجية انظر : مركز دراسات الوحدة العربية ، دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، سلسلة كتب المستقبل العربى (١) بيروت ١٩٨٢ وكذلك : علية حسن حسين ، التنمية نظريا وتطبيقيا ، الكويت دار القلم ١٩٨٥ .

أ ـ تحقيق حالة معيشية انسانية (كريمة) من خلال إشباع الحاجات الانسانية للفرد والمجتمع فى مطالبها المادية والروحية والاجتماعية .

ب ـ اكتساب القدرة والمهارة والكفاءة على العمل ، وإتاحة الفرص اللازمة لممارسة العمل المنتج والمجزى والمقنع .

جـ ـ التواصل الفعال بين الفرد والمجتمع وبين مختلف الشرائح الاجتماعية ، والاحساس بالانتماء اليه والالتزام بقضاياه ، دون أن تعترض هذا التواصل والانتماء سدود أو قيود مجتمعية لاسبيل الى اجتيازها أو التغلب عليها .

د ـ المشاركة الايجابية فى مسيرة المجتمع حاضراً ومستقبلاً ، وخاصة فيما يتصل بصنع السياسات وبلورتها ، واتخاذ القرارات وتنفيذها من خلال المؤسسات الديمقراطية على مختلف مستويات العمل والبيئات .

هـ ـ توفير فرص ومجالات التعبير والتجديد والابداع والابتكار فى مختلف صورها ووسائلها .

ومن الضرورة الاشارة إلى خيطين لازمين لهذه المنظومة (المجموعة / الطاقم) من الأهداف المعيارية للتنمية الاجتماعية .

أولهما : أن كل هدف من الأهداف الخمسة يمثل شرطاً لازماً ، لكنه ليس كافياً ، وأن الأهداف الخمسة تمثل حلقات متصلة ومترابطة . . وتحقيق الشروط اللازمة لواحدة منها لايعنى عدم توفير الشروط اللازمة لغيرها من الحلقات . كما أن تجاهل واحدة أو أكثر منها على أنه من الممكن الالتفات إليها فيما بعد أمر غير مقبول وقد يكون ذلك لخدمة أغراض سياسية بحتة . وهنا لابد من التأكيد على أن معالجة أساليب تحقيق هذه المنظومة من الأهداف لاينفى ضرورة المنهج التخطيطى العلمى فى توفير الشروط الأولية العامة ، والشروط الخاصة فى تتابعها واتساقها الزمنى ، ومايتطلبه ذلك من أولويات مرحلية ، وتنظيمات مؤسسية على الآماد القريبة والمتوسطة والبعيدة . ومن ثم فإن المعالجة تصب على الحاجات الانسانية والمجتمعية فى شمولها ، وبالتالى ليس هناك حاجات أساسية وحاجات غير أساسية ، وإنما يمكن الحديث عن الحد الأساسى أو المستوى الأساسى لإشباع الحاجات الانسانية والمجتمعية فى مرحلة زمنية معينة .

والخيط الضرورى الثانى الذى ينتظم عقد هذه الأهداف الاجتماعية هو عملية التوزيع . وإذا كانت عمليات الانتاج والكفاءة الاقتصادية هى بعد رئيسى فى جهود التنمية ، فإن السياسات والإجراءات المتصلة بتوزيع ثمرات التنمية وأعبائها تمثل البعد الآخر فيها . ويرى بعض المفكرين فى قضايا التنمية والتخطيط أن اللحن المميز للسياسات الاجتماعية هو بعد التوزيع للثمرات والأعباء ، وهو مايمثل جوهر التطبيق لمبدأ العدل الاجتماعى . ولاتقتصر محورية هذا الخيط فى منظومة الأهداف الاجتماعية على قاعدة المبدأ أو المفهوم ، وإنما تتأكد من خلال السياسات والإجراءات اللازمة لتطبيقه ، ومن جهود التنمية التى ينبغى أن تبذل فى أقطار الوطن العربى وفى كثير غيرها من الأقطار فى ضوء هذا المعيار .

ومن مكرور القول التذكير بأن زيادة معدلات نمو الدخل القومى أو متوسط نمو الدخل الفردى لاتحقق بصورة آلية تحسين مستوى المعيشة فى صورة حقيقية . وتبرز أهمية عملية التوزيع كعنصر مهم فى السياسات الانمائية حتى فى القطاعات والخدمات الاجتماعية المصطلح عليها . إن الأمر لايقتصر على إنتاج الخدمات الاجتماعية ، كالعمل مثلا على إنشاء مؤسسات التعليم وتجهيزها وتشغيلها ، وإنما ينبغى النظر فى توزيعها الجغرافى ، وفى تكافؤ الفرص للالتحاق بها ، بل وفى تكافؤ الفرص فى نتائج الاستفادة منها .

ومن المسلم به أن قضية التوزيع تتخلل أهداف التنمية الاجتماعية المشار اليها ، كما أنها لاتقتصر على الحيز الجغرافى المكانى[٢] ، وإنما تمتد فى مضمون ثمراتها وأعبائها الى تصور للشرائح والفئات الاجتماعية الاقتصادية فى المجتمع . ومن منظور قومى عربى ، فإن قضية توزيع ثمرات التنمية وأعبائها تتسع مساحتها لتشمل ما احتضنه تراثنا الحضارى فى مفهوم التكافل الاجتماعى بين الأقطار العربية تحقيقا للمصالح المرسلة وجلب النفع العام للجماعة والأمة ، ومايقتضيه ذلك من تعاون وتكامل ثم اندماج قومى فى التطوير الاجتماعى للانسان العربى .

---

(٢) ظهر حديثا كتاب محمد محمود الصقور ، التخطيط الإقليمى والتنمية فى الريف ـ عمان ، شقير وعكشة للطباعة والنشر ـ ١٩٨٥ .

مخاطر التصور القطاعى للتنمية الاجتماعية :

يترتب على حصر أهداف التنمية الاجتماعية فى قطاعات معينة وإسنادها إلى تلك القطاعات تضييق لأهداف التنمية الاجتماعية التى تتضمنها فعاليات التنمية باعتبارها ارادية . وبذلك تنعدم رؤية الأبعاد والآثار الاجتماعية المترتبة على الحركة المجتمعية الكلية فى تفاعل مختلف القطاعات ، وقد يترتب على ذلك آثار ونتائج سلبية فى تحقيق منظومة الأهداف المعيارية الاجتماعية ، وقد تتعثر الأهداف المحدودة للقطاعات الاجتماعية ذاتها . وفى كثير من الحالات تترك النماذج التخطيطية الأهداف المتشابكة للتنمية الاجتماعية خارج إطاراتها ، مكتفية بالأهداف القطاعية المحدودة للخدمات الاجتماعية والتى يمكن صياغتها فى متغيرات رقمية .

إن الاقتصار فى تصور التنمية الاجتماعية وأهدافها على ما عرف بالقطاعات الاجتماعية ، قد يؤدى فى كثير من الحالات الى أن يتسم النمو فى هذه القطاعات بما يمكن أن نسميه النمو من أجل النمو ، ومن ثم تختلط فى قياسه المدخلات والوسائل بالمخرجات والناتج النهائى الذى يؤثر فى الحالة الانسانية للمواطنين . وبذلك يصبح النمو فى عدد الطلاب والمدارس والأطباء والمستشفيات مؤشرات على الحالة التعليمية والصحية ، وزيادة الاستهلاك من الطاقة واللحوم معايير لحالة الرفاه ، كما يؤدى ذلك إلى اعتبار هذه المدخلات / الوسائل أهدافا تخطيطية نهائية فى عمليات التخطيط وبرامجه . والواقع أن التشابك والتفاعل بين مردود كل من القطاعات مع غيرها ، مما يقتضيه المنهج التكاملى ، قلما يحظى بالتحديد أو التقدير المطلوب سواء فى عمليات التخطيط أو التنفيذ أو التقييم .

أضف إلى هذا أن التنمية فى القطاعات الاجتماعية ، بانفصالها عن القطاعات الأخرى ، وانفصالها فيما بينها ، قد تحولت إلى نمو خطى من الناحية الكمية سواء فى مدخلاتها البشرية أو فى نوع المؤسسات التى تتوافر على أداء الخدمات فيها . ولم تظهر محاولات جادة للابداع والتجديد فى وسائل الأداء أو مؤسساته ، أو فى التنسيق بين الأجهزة سعيا للاقتصاد فى الكلفة ، والفاعلية فى الأداء ، والاتساق والتعزيز فى تحقيق الأهداف النهائية لمنظومة الأهداف الاجتماعية . ثم أن هذه النظرة القطاعية قد أدت إلى أن تكون الوسائل والإجراءات والنشاطات الفنية هدفا فى حد ذاتها ، يقاس

باتباعها وتطبيقها مدى الانجاز فى تحقيق التنمية الاجتماعية فى كل قطاع ، دون النظر الى عائدها الحقيقى فى حالة الانسان أو فى نوعية الحياة[٣] . وبذلك سادت النظرة التكنوقراطية والبيروقراطية فى أداء الخدمات ، وتم إغفال عائدها النهائى فى حياة المنتفعين ومستوى ماتحققه من تطوير فى إشباع حاجاتهم أو تفجير طاقاتهم الانسانية والاجتماعية .

كذلك ترتب على النظرة القطاعية فى الخدمات الاجتماعية إضطراب وتضارب ميزان الأولويات فى وظائف القطاع وهياكله ، وذلك من جراء التصورات التكنوقراطية أو إقامة مؤسسات تغلب عليها المظهرية إبرازا لمنجزات السلطة الحاكمة أو التوسع فى إنشاء مؤسسات تحت ضغوط فئات اجتماعية نافذة . ومن آيات ذلك الاختلال فى أولويات الصحة الوقائية وصحة البيئة فى مقابل الطب العلاجى وإنشاء المستشفيات التخصصية ، وتقزيم التعليم الأساسى والتعليم التقنى ومستوياته فى مقابل التعليم الجامعى ومؤسساته ، والقصور فى توفير مياه الشرب النقية وشبكات المجارى فى مقابل تشييد الطرق الرئيسية والجسور ، والتركيز على إقامة الاستادات الرياضية الضخمة والملاعب الرياضية فى مقابل أندية وبرامج الشباب الثقافية والعلمية والفنية ، والاعتماد المفرط على الخبرة الأجنبية فى مقابل الاعتماد على قوة العمل العربية ومايستلزمه تطويرها وإعادة انتاجها لتوطين الخبرة المحلية باعتبارها شرطا أوليا لإطراد التنمية الذاتية .

وترتب على النظرة القطاعية تنافس القطاعات على الموارد المالية والبشرية ، وتسرب فئات من القوى المؤهلة فى قطاع معين كالتعليم الى قطاعات أخرى أكثر جذباً وإغراء،هذا فضلا عما تتعرض له تجزئة القطاعات من الازدواجية فى الفعاليات مما يقلل مردودها الاجتماعى ، ويمثل فى كثير من الحالات هدراً فى استخدام الموارد .

وسوف نعالج فيما يلى أهم القطاعات الاجتماعية من منظور البنية والوظيفة ، ومايمكن استقراؤه من توجهات معيارية لمسارها المستقبلى .

---

(٣) United Nations Research Institute for Social Development, UNRISO, The Level of Living Index, Report No. 4, Geneva 1966 .

انظر أيضاً : حامد عمار فى «تقويم التنمية الاجتماعية فى ضوء معيار لمستوى المعيشة» فى التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربى (المؤتمر الثانى عشر للشئون الاجتماعية ومن منشورات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) (القاهرة) ١٩٧٠ .

(١) قطاع التعليـــم :

من المفيد أن نستعرض بعض القضايا المتصلة بواقع التعليم ووظيفته الاجتماعية فى الأقطار العربية ، مع مابينها من تفاوت يختلف أساسا فى الدرجة لا فى النوع . وسوف نتعرض هنا بإيجاز للقضايا الرئيسية والمعالم المؤشرة على نوع الصلة بين النظام التعليمى والنظم المجتمعية الأخرى فى هذه الأقطار .

أ ـ نظام التعليم الحديث بمدارسه وجامعاته مستمد فى نشأته من نظم التعليم الأوربية / الأمريكية . وقد ارتبط ذلك بمرحلة الاستعمار الأجنبى ثم ماتبعها من مراحل الاندماج مع الاقتصاد الرأسمالى العالمى وما صاحبها من نظم مجتمعية أخرى . وتجاور هذا التعليم المستحدث مع نظم تربوية قائمة قبل فترة الاستعمار ، وظل هذا الازدواج بدرجات متفاوتة فى بعض الأقطار العربية . وحتى فى الحالات التى اختفت فيها هياكل ومؤسسات نظام التعليم الأصلى فى بعض تلك الأقطار ، فإن هذه الأزدواجية قد تخللت مضمون النظام الحديث . وفى بعض الأقطار العربية توجد ثلاثية من النظم : نظام أصلى ، ونظام حديث معرب ، ونظام حـديث أداة التعليم فيه بلغة أجنبية . ولسنا نريد أن نذهب هنا إلى الرأى الفج الذى يزعم بأن التعليم الحديث مستورد وينبغى الخلاص منه والاقتصار على إحياء التعليم الأصلى ، ذلك أن التعليم الحديث قد أرسى جذوره فى المجتمعات العربية ، وأصبح يحقق وظائف ارتبطت بدور الدولة فيها وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وطرأت عليـه تعديلات ساعدت على المواءمة فى توظيفه الاجتماعى بما يتماشى مع احتياجات التطور فى نمو الفئات الاجتماعية وتدرج تشكيلاتها ومواقعها من السلطة والتأثير ، وبخاصة فيما يتصل بنمو الطبقة الوسطى وشرائحها المختلفة .

ب ـ اختلطت وظائف التعليم الحديث من تراث إعداد موظفين وطنيين لمساعدة السلطات الاستعمارية فى إدارة شئون الحكم ، ومن إعداد النخبة الوطنية السياسية والادارية والفنية لتولى شئون الدولة بعد الاستقلال ، ومن جعله أداة لاتاحة قدر من الحراك الاجتماعى وظهور طبقات وفئات جديدة وخاصة فى بناء الطبقة الوسطى ، نتيجة للتحولات الاقتصادية فى تلك الأقطار ، كما تصارعت اتجاهات نظم التعليم الأصلى والحديث بين تيارات العودة الى الأوضاع السلفية والدفاع عنها ضد الاتجاه

الى اتباع تيارات التحديث التى تحتضنها وتعلمها النظم الحديثة . وقد خلقت كل هذه التراكمات مزيجاً مختلطاً غير متسق من الأهداف والعمليات التعليمية تنوء بها النظم التعليمية العربية .

جـ - إن مايعنينا هنا هو أن إزدواجية أو ثلاثية النظم التعليمية إنما تعكس بالضرورة ، وفى أهون تقدير ، إنفصاما ثقافيا واجتماعيا يمثل سببا ونتيجة فى تكوين التشكيلات والفئات الاجتماعية ، وأنماط علاقاتها السائدة ، وفى قيام حالة من «الأنومية» واضطراب القيم والمسالك والتوجهات فى الثقافة والحياة . ومن المعروف لدى المشتغلين بعلوم الاجتماع والتربية أن وجود نظم تعليمية مستقلة عن بعضها لايؤدى إلى ترسيخ ثقافة وطنية مشتركة . وحتى فى الحالات التى تبدو فيها المناهج الرسمية (الظاهرة) متقاربة فى بعض النظم والمؤسسات التعليمية ، إلا أنها تختلف وتتضارب فيما يطلق عليه بالمناهج المستترة أو الضمنية أو الخفية ، وهى التى تحتضنها وتفرزها الأجواء والقيم الاجتماعية المتعارف عليها فى السياق الاجتماعى العام والذى يختلف عن السياق الرسمى المعلن فى توظيف تلك المؤسسات .

د - وتراوحت فلسفة النظام التعليمى بين قيم الطاعة والذاكرة والاتباع والامتثال تارة وبين قيم الاستنارة العقلية المجردة وما يتصل بها من مثاليات طوباوية فى حالات أقل ، وبين إعداد التخصصات العلمية والمهارات الفنية اللازمة لسوق العمل . ويتم ذلك من خلال نظم للقبول وللامتحانات تعمل على الفرز والغربلة للملتحقين بمراحل التعليم وأنواعه . والمعيار الأرقى فى عملية الفرز والغربلة هو امتلاك القدرات العقلية التى تسيطر فيها المكنات اللغوية أو الرياضية القائمة على الذاكرة الجيدة ، أو على إدراك العلاقات المجردة ، بينما تحتل القدرات الأخرى ، العملية والتنظيمية والتكنولوچية ، مراتب متدنية فى معايير القبول والنجاح . وشاعت مع التركيز على قضايا التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج مقولة القيمة الاقتصادية للتعليم والمردود المتميز للاستثمار فيه، وركزت هذه النظرية على مفهوم المهارات والإنتاج المادى والنقدى للسلع والخدمات ، ولم تتسع لتشتمل العمل باعتباره كل نشاط إنسانى له قيمة اجتماعية مما ينتجه الإنسان وتتطلبه حياة المجتمع حاضراً ومستقبلاً .

هـ - ارتبط التعليم بمختلف أنماطه وأنواعه بأيديولوچية التحديث والاقتداء بالحضارات الصناعية فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية ، وكان فى ذلك تابعا

للنمط الانمائى والحضارى العام فى تلك المجتمعات . وليس من المبالغة أن نقول إن معظم نظم التعليم فى الأقطار العربية إنما تعد متخرجيها للعمل فى القطاع الحديث من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، والمرتبط فى مجمله باقتصاديات السوق العالمية ، تاركة مجال القطاع التقليدى أو القطاعات غير المنظمة للراسبين والمتسربين من المتخرجين . وليس هنا مجال للاستطراد فى أثر الاقتداء الذى تشيعه نظم التعليم فى الحضارة الصناعية الغربية على نظم التعليم العربية ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال التقليد فى بناء المناهج والمقررات الدراسية ، ومن تأثير خلال البعثات ، واعداد هيئات التدريس فى الخارج ، وعن طريق تأثير المدارس والمعاهد والجامعات الأجنبية فى داخل الوطن العربى .

و ـ من مشكلات التعليم الراهن فى معظم الأقطار العربية قضية التعريب الكلى للغة التعليم خلال مراحله المختلفة ، بما فيها التعليم الجامعى . والمشكلة فى جوهرها ليست مسألة لغة فحسب ، وإنما ماتمثله اللغة باعتبارها وعاء الفكر ، واداة للتواصل والتفهم لواقع المجتمع ، ووسيلة للتأثر بمجريات أموره والتأثير فيها . ومن البديهات أن استمرار التعليم باللغة الأجنبية فى بعض مراحل التعليم ، وخاصة فى التعليم الجامعى ، وبصفة أخص فى مجال العلوم والطب والهندسة والصيدلة وغيرها من مجالات العلوم التطبيقية ، إنما يعزز عملية الانفصام الثقافى بين المتخرجين ، ويشتت توجهات تفاعلهم مع قضايا مجتمعهم المصيرية واليومية على السواء . وليس من قبيل البلاغة اللفظية القول بأنه لايتسع مجال للابداع الحقيقى أو التراكم الرأسمالى فى حقول المعرفة الفعالة بمختلف فروعها إلا من خلال اللغة كما اظهره التقدم الحضارى والابداع العلمى لبعض الشعوب غير الأوربية فى تاريخنا المعاصر . ولايعنى هذا بطبيعة الحال إهمال اللغات الأجنبية أو اعداد المتخصصين فيها أو الترجمة عنها ، وإنما ينبغى أن يستقيم سلم الأوليات بحيث تصبح هذه اللغات رافدا لمجرى النهر الذى يشق طريقه ويستمد جريانه وتدفقه من خلال اللغة القومية(٤) .

ز ـ ولابد من التنويه فى معرض الاشارة الى واقع التوظيف الحالى للتعليم بالتكلفة المالية لمؤسساته وادارته . ويقدر الانفاق العام (رأسمالى وجارى) لسنة ١٩٨٥

---

(٤) محيى الدين صابر ، قضايا الثقافة العربية المعاصرة ، تونس ، الدار العربية للغات ، ١٩٨٣ .

حوالى ٥ر٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى كمعدل وسطى للأقطار العربية ، مع مابينها من تفاوت فى هذا المعدل . وهو معدل يتساوى تقريبا مع متوسط معدل الانفاق على التعليم فى الدول المتقدمة ، ويقل قليلا عن كل من الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة الأمريكية (٦ر٦ ٪ ، ٣ر٦ بالتتالى) . والمعدل الحالى للأقطار العربية يدل على المجهود المالى الكبير الذى تبذله . بيد أن التحليل الداخلى لهذا الانفاق يظهر خللا فى الاولويات فى كثير من هذه الأقطار ، كما يتضح فى تكلفة التعليم الثانوى الأكاديمى والجامعى مقارنة بما ينبغى أن يحتلاه بالنسبة لمراحل وأنواع التعليم الأخرى وفى ارتفاع التكلفة الإدارية . هذا فضلاً عن ضمور التعليم الفنى والتقنى وهزاله وتعثره نتيجة لمكانته الاجتماعية ، ومحدودية الحراك الاجتماعى الرأسى لمتخرجيه . وعلى سبيل المثال نلحظ أنه فى الوقت الذى ارتفع فيه اجمالى نفقات التعليم الى الضعف بين عامى ١٩٧٠ ، ١٩٨٠ ، ارتفعت نفقات التعليم العالى إلى أربعة أمثالها فى مجمل الأقطار العربية(٥) . ورغم هذه الجهود المالية المبذولة ، فلاتزال المنجزات التعليمية فى مستوى متدن إذا ما قيست بمستويات الاستيعاب المطلوبة فى المرحلة الابتدائية ، أو فى غيرها من المراحل ، أو بالنسبة لحجم الأميين المطلق أو معدلهم فى القوى العاملة .

وكل تلك المؤشرات السابقة تدل بصورة قاطعة على أن نظام التعليم وبنيته وأهدافه وسياسته رغم التوسع الكمى فيه ، ورغم حجم الانفاق الكبير عليه ، لايزال فى صورته الحالية عاجزا عن الوفاء بطموحاته القطاعية ، وأكثر عجزا عن الوفاء بطموحات التنمية فى إطارها الحضارى المتكامل .

والواقع أن معظم الاهتمام والتوجه فى تطوير نظام التعليم قد أنصب على الجوانب الفنية والتربوية (البيداجوجية والنفسية) من منطلق احكام طرق التدريس بالنسبة للمعلم الفرد وطرق التعليم بالنسبة للطالب الفرد ، ولم تحظ النظرة الى نظام التعليم كنسق اجتماعى متفاعل مع البناء الاجتماعى الكلى إلا بقدر ضئيل من الدراسة والاعتبار . ومن ثم ساد الاعتقاد المثالى بأن قيمة التوسع فى التعليم بأنماطه وصوره الحالية (المنبثقة من قاعدة اجتماعية وتاريخية معينة) هى من المسلمات التى لاتحتاج

---

(٥) للإحصاءات : انظر : Unesco Statistical Yearbook (s)

إلى مراجعة وتقييم . ولايعنى هذا بطبيعة الحال التقليل من أهمية الجوانب الفنية والتربوية المرتبطة بالعملية التعليمية ، بل يمكن القول بأن هذه الجوانب نفسها إنما تتضح فاعليتها ووسائلها المناسبة فى إطار تصور عضوى لموقع التعليم والمتعلمين فى البناء الاجتماعى ، ومايستهدف من تطويره وإعادة انتاج الطاقات البشرية فى الحاضر والمستقبل .

وهكذا لابد من التسليم بأن الحاجة ماسة لمراجعة الوظيفة الاجتماعية للتعليم وفى أساليب العملية التعليمية ذاتها حتى يكون أداة فى تحرير الانسان العربى من تلك الأفكار والأنماط لحوافز الفكر والسلوك وغيرها من المكونات المعوقة للعمل المنتج والمشاركة الفعالة . إن الهدف الأول والأخير هو السعى لتنمية الطاقات الايجابية للانسان العربى : فكرا وسلوكا وابداعا من أجل أن يصبح فاعلا فيما حوله وليس مجرد منفعل به ، وهذا بالضرورة يقتضى ربط التعليم بتوجهات نظام تنموى شامل للتجديد الحضارى العربى .

التحديات فى قطاع التعليم :

لقد أشارت استراتيجية تطوير التربية فى الدول العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الى مجموعة من التحديات فى قطاع التعليم منها ما هو مرتبط بكفاءته الخارجية ومنها ما هو مرتبط بكفاءته الداخلية . وليس هنا مجال لتعداد هذه التحديات ولكن ينبغى أن نؤكد التحديات المركزية التالية :

١ ـ مشكلة تعميم التعليم الالزامى أو الأساسى فضلا عن التطوير الكيفى لهذه المرحلة . ويقدر عدد الأطفال الذين لاتوجد لهم أماكن دراسية فى المرحلة الابتدائية عام ١٩٩٠ بحوالى ١٥ مليون طالب معظمهم فى الأقطار العربية الكثيفة السكان ، والأقطار الأقل نموا ، وفى المناطق الريفية والنائية ، وفى قطاع المرأة بوجه خاص .

٢ ـ والتحدى الثانى الذى ينبغى إبرازه هو حجم الأميين الكبار (١٥ + سنة) والذين يقدر عددهم عام ١٩٨٥ بحوالى ٤٥ مليوناً من الأميين والأميات معظمهم من النساء وفى القطاعات التقليدية والأحياء الفقيرة فى المدن . وترتبط مشكلة محو الأمية والزيادة المطردة فى حجمها المطلق بعدم القدرة على الاستيعاب الكامل فى المرحلة الابتدائية الى جانب النسبة العالية للتسرب فى كثير من الأقطار العربية والتى تقدر بما بين ٢٠ إلى ٢٥ فى المائة من مجموع التلاميذ .

وإذا كانت مرحلة التعليم الابتدائى أو الأساسى هى القاعدة فى بناء الانسان العربى وتكوين ثقافة قومية مشتركة ، وفى اعداده لمراحل التعليم التالية أو لممارسة العمل ، فإن محو الأمية الحضارية التى أكدتها استراتيجية محو الأمية وتعليم الكبار تمثل استثماراً فى الجيل المنتج لزيادة فعاليته ومشاركته فى العمل وتطوير الحياة .

٣ ـ والتحدى الثالث هو العمل على إعداد العمال المهرة والفنيين من خلال المؤسسات التعليمية والتدريبية . وإذا كانت مسئولية بناء القاعدة الحضارية فى التعليم الابتدائى وفى تعليم الكبار تمثل مشكلة كمية فى المقام الأول ونوعية فى المقام الثانى ، فإن مشكلة التعليم التقنى والمهنى هى مشكلة كيفية بالدرجة الأولى وكمية بالدرجة الثانية . ومن ثم فإن الحاجة ماسة إلى مراجعة أساسية لموقع هذا التعليم وأهدافه وأساليبه فى إطار تطوير القيم التعليمية والمجتمعية . ومع هذا التطوير النوعى للتعليم المهنى فى قيمه ومجالاته ومهاراته وأساليبه يصبح من الميسور توفير الأعداد المطلوبة فى مختلف أنواع المهارات ومستوياتها .

٤ ـ والتحدى الرابع هو الموازنة فى التعليم الثانوى والتعليم العالى بين الطلب الفردى والطلب الاجتماعى على مخرجات هذا التعليم ، أو بين تطلعات الأسرة واحتياجات المجتمع للمتخرجين فى هذه المدارس والمؤسسات . وبعبارة أخرى كيف يمكن تطوير نظام التعليم بحيث يكون منتجا بكفاءة لمختلف المهن والمهارات التى تتطلبها قطاعات التنمية المتنوعة وتركيباتها الوظيفية بنفس الكفاءة النسبية التى ينتج بها مهن القطاعات الخدمية من الاخصائيين والمهنيين وموظفى البيروقراطية والتى تحرص عليها فئات الطبقة الوسطى وتتطلع إليها الطبقات الأخرى الراغبة فى الالتحاق بصفوفها ؟

٥ ـ والتحدى الخامس هو استكشاف واستغلال مجالات التعليم والتثقيف غير المدرسية (التعليم غير النظامى) ، ومجالات التعليم والتدريب أثناء العمل ومن خلاله ، وعن طريق وسائل الاعلام وقنوات الثقافة وأجهزتها وعن طريق الجمعيات والتنظيمات المهنية والنقابية والجماهيرية . ويدخل فى هذا المجال الاستفادة من مشروعات التنمية ذاتها فى اكتساب المهارة والدراية الفنية والتنظيمية ، والاستفادة المثلى من الخبرات الأجنبية فى تدريب العاملين العرب وتوطين الخبرات وتراكمها على الأرض العربية من خلال المشاركة الحقيقية للعاملين العرب فى تخطيط وتنفيذ المشروعات التى تتولى الشركات الأجنبية المسئولية الأولى فيها .

٦ ـ والتحدى السادس هو إعادة صياغة العملية التعليمية ، فلسفة وروحاً وسياقاً وأسلوباً ، بما يؤدى الى الاهتمام والاكتساب والتقدير لمختلف صنوف المعرفة والخبرة والمهارة الانسانية . ويتحقق ذلك من خلال اعادة صياغة معادلة العملية التعليمية بحيث تندمج وتتوحد فيها «الأكاديمية الفكرية والتقنية العملية» كما يتوحد «التمايز الفردى مع الجهد الجماعى التعاونى» ، وتنسجم فيها تنمية القدرات الانسانية المتميزة دون إهمال للجوانب الأخرى فى القدرات والشخصية» ، كما يسيطر فى مفرداتها وجهودها المتنوعة العمل على تكوين «المنهج العلمى» فى الفهم والتناول والتقرير والعمل . ولعل التركيز على ترسيخ المنهج العلمى من خلال عمليات التعليم هو أعظم عائدَ مفرد للاستثمار فى نظام التعليم فى المرحلة الراهنة من بناء الانسان والمجتمع العربى ، فالحاجة ماسة الى «ثقافة علمية» تقوم على الاختبار والابتداع ، بديلا عن «ثقافة الذاكرة» التى تقوم على التكرار والاتباع ، إذا ما اريد للتعليم أن يكون مسهما فى تجديد نسيج الحضارة العربية وبناء الانسان العربى الجديد .

وأخيرا ينبغى أن نختم الحديث عن قطاع التعليم فى بنيته ووظائفه وتوجهات تطويره بأن نشير إلى أهمية ماورد فى «استراتيجية تطوير التربية فى الدول العربية ، واستراتيجية محو الامية وتعليم الكبار» اللتين اقرتهما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واعتبار ماورد فيها من منطلقات وأهداف وأولويات ووسائل ومجالات للتعاون والعمل العربى المشترك زاداً مفيداً يتطلب التطوير والإبداع فى طرق المواجهة بما يتماشى مع تحديات المستقبل عربياً وعالمياً .

(٢) قطاع العمل :

من المسلم به أن إتاحة فرصة العمل المناسبة حق للانسان ، وان مساهمة الانسان فى مجتمعه عن طريق العمل واجب . ومن المسلم به أيضا أن العمل المنتج هو مصدر الكرامة الانسانية . ومن ثم فإن اشباع الحاجة الى العمل قضية مركزية فى مكونات التنمية الاجتماعية . هذا فضلا عن أن العمل يمثل تجسيدا حقيقيا للقيم الاجتماعية السائدة ، كما أنه فى الوقت نفسه يعتبر مصدرا يفرز جملة من القيم المجتمعية المعاشة . ومفهوم العمل بطبيعة الحال مركب تتفاعل فيه المعرفة والخبرة والمهارة والانتاجية وعلاقات الأداء فى التركيب الوظيفى ، والأجر ونوعية قطاع النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى ، وطبيعة علاقات الانتاج وعوامله ، وحراك القوى المنتجة رأسياً وأفقياً ، إلى غير ذلك من العوامل المتمثلة فيما يتضمن هذا المفهوم للعمل .

وتضع خطط التنمية وبرامجها فى الأقطار العربية هدف الزيادة المطردة فى معدلات الاستخدام من بين أهدافها ووسائلها الرئيسية ، بل إن بعضها يضع هدف الاستخدام الكامل لكل قادر وراغب على العمل . ومع ذلك فإن المنجزات المتحققة فى هذا المجال تظل محدودة للغاية ، وأقل من الأهداف المرسومة بكثير . وبصرف النظر عن مناقشة العوامل الخارجية ونماذج التنمية المتخذة ، فإن سوق العمل فى الأقطار العربية ، مع مايوجد بينها من تفاوت ، تتميز بوجود اختلالات كمية وهيكلية وكيفية منها :

(١) تزايد معدلات البطالة المختلفة ، السافرة والمقنعة والموسمية ، حتى أن البطالة السافرة بلغت نسباً مقلقة فى السنوات الثلاث الأخيرة ، ووصلت إلى مابين ١٥ ـ ٢٠ فى المائة فى عدد من الأقطار العربية .

(٢) تضخم حجم العمالة فى بعض القطاعات الحديثة ، وخاصة فى أجهزة الدولة وغيرها من القطاعات الخدمية ، وتزايد الأعمال الطفيلية فى القطاعات غير المنظمة وخاصة فى مجال الخدمات الشخصية .

(٣) ويرتبط بتضخم العمالة فى بعض القطاعات والمستويات الوظيفية نقص فى الوقت نفسه للعمالة فى قطاعات ومستويات وظيفية أخرى .

(٤) ضعف الكفاءة الانتاجية لقوة العمل إما لنقص فى المهارة أو غبن فى الأجور والحوافز ، أو عجز فى الإدارة والتنظيم .

(٥) النزوح المستمر لقوة العمل من الريف والزراعة الى المدن والأعمال الهامشية غير المنتجة فيها ، مما ترتب عليه التدهور فى الانتاج الزراعى فى الأقطار العربية ذات القطاع الزراعى الكبير .

(٦) استمرار المرأة فى العمل فى القطاعات الريفية والأعمال المنزلية ، دون إعداد أو تطوير لمهاراتها ومعارفها ، فضلا عن مساهمتها المحدودة فى قطاعات التنمية الحديثة ، وعودة الحوار والحجاج فى حق المرأة فى العمل مما يترك آثاراً سلبية على مفهوم العمل وكرامته .

(٧) اضطراب العلاقة بين المؤهلات والخبرات وبين مواقع العمل وبينها وبين هياكل الأجور .

(٨) انعدام التنظيم فى تنقل القوة العاملة بين الأقطار العربية نتيجة لعدم التخطيط والترشيد فى تحرك مختلف عناصر الانتاج بين هذه الأقطار ، مما أدى الى نقص فى الانتاج الزراعى ، والى ارتفاع أجور الحرفيين بشكل باهظ فى الأقطار المصدرة لقوة العمل .

(٩) عدم المواءمة بين احتياجات العمل ونظم التعليم والتدريب مما جعل التعليم حلقة فى سلسلة عوامل النزوح من الريف ، ومما أدى الى أن يكون التعليم العالى وتخصصاته الدقيقة حلقة فى هجرة الكفاءات العلمية والفنية الى الخارج ، وعاملا من عوامل الاغتراب والتكنوقراطية والبيروقراطية لمتخرجيه فى الداخل[٦] .

وهنا فى هذا القطاع تعالج قضاياه كذلك بصورة مجزأة دون ارتباط بتصور انمائى شامل ، وفى النظرة التجزيئية يعالج العمل من جانب الطلب ، أو من جانب العرض ، كسلعة اقتصادية ، أو من زاوية الحقوق أو الواجبات ، أو كمشكلات ناجمة عن العمل المصدر أو المستورد ، أو من جانب التدريب والمهارات والتركيب الوظائفى أو الكفاءة الانتاجية . وكل هذه جوانب مهمة فى حد ذاتها ، لكن لايستقيم معناها إلا فى ترابطها معا ، وفى تفاعلها مع حركة وتركيب البنية الاقتصادية والاجتماعية وبقية النظم المؤثرة فى مفهوم العمل وانعكاساته فى الواقع المعاش . وهذا مايتطلب منظورا متكاملا على الآماد القريبة والبعيدة لتنمية الموارد البشرية . ومثل هذا المنظور بالنسبة للأوضاع السكانية والاقتصادية فى الأقطار العربية لايمكن استيعاب أبعاده وتوجهاته الأساسية وتوفير الحلول لمشكلاته على النطاق القطرى وحده ، إذ لابد من معالجته على مستوى التكامل الانمائى العربى ، إذا ما أريد للاختلالات التى أشرنا اليها أن تضعف حدتها أو تتلاشى كمعوق للتنمية الذاتية العربية الشاملة . ويندرج فى هذه النظرة الانمائية العربية الشاملة ماتقتضيه شروط العمل المنتج من تشريعات ترتبط بقواعد الأجور والتأمينات

---

(٦) الأمم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، ومنظمة العمل الدولية ، القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية - بعض القضايا المهمة - بيروت ، ١٩٧٩ .

انظر كذلك : المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، اجتماع خبراء حول العلاقة بين العمل والتعليم ، الكويت ، ١٩٨٢ .

الاجتماعية وساعات العمل والتثقيف العمالى والأمن المهنى ، وصيانة الحقوق والحريات النقابية والتدريب المهنى وغير ذلك مما يحقق العروة الوثقى بين العمال والعمل ، ويوفر الحاجات الأساسية لكرامة العمال ورفع مستوى الانتاجية والابداع فى مختلف مجالات الجهد الانسانى .

(٣) قطاع الصحة :

تكاد مقومات الحالة الصحية فى المجمعات العربية أن تكون من أسوأ جوانب الحالة الاجتماعية والمعيشية للسكان رغم ما حدث فيها من تحسن ملحوظ خلال العقدين الماضيين . ومما يؤشر على ذلك معدل وفيات الأطفال الرضع الذى يصل معدله إلى حوالى ١٠٠ فى الألف فى الدول العربية ، ٤٦ فى الألف فى الدول المتوسطة الدخل ، ١٤ ٪ فى الدول الصناعية حسب تقديرات تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٠ . ولاتزال غالبية السكان معرضة للأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والدوزنتاريا . هذا الى جانب ظهور أنماط جديدة من الأمراض نتيجة لمظاهر الاستهلاك الغذائى ، والمبالغة فى استخدام الأدوية ، الى جانب ما طرأ على اسلوب الحياة من عادات وعوامل غير صحية ارتبطت بالتحديث وازدحام المدن والمواصلات وتلوث البيئة الى غير ذلك من العوامل الاجتماعية والايكولوجية والتكنولوجية . والمؤشرات على تدنى الحالة الصحية متواترة ، ولايتسع المجال هنا للتفصيل فيها .

ومع ذلك فإنه لابد من التأكيد على أن الحالة الصحية إنما هى محصلة ونتاج لجملة عوامل ، كما أنها مؤثرة فى جوانب الحياة كلها . فالحالة التعليمية ومستوى الدخل الاقتصادى ، والحالة الغذائية ، والحالة السكنية ، والتخلص من الفضلات ، وتوافر مياه الشرب ، والاستقرار النفسى والعاطفى ، والوعى العلمى بالأسباب والنتائج ، هى كلها من العوامل المؤثرة فى الحالة الصحية للسكان . ومن ثم ما استقر عليه تعريف هيئة الصحة العالمية للصحة بأنها حالة استكمال مقومات العافية الجسدية والعقلية والقدرة على العمل والتمتع بالحياة ، وليس مجرد الخلو من الأمراض والعلل .

وتاريخ الخدمات الصحية مرتبط فى نشأته بمقاومة الأوبئة والحميات وعزل المصابين بها ، ثم امتد إلى الخدمات العلاجية من المرض ، ولم تدخل خدمات الوقاية ومستلزماتها وإرساء الشروط الأولية للقاعدة الصحية فى التخطيط العمرانى والبيئى إلا فى فترة متأخرة . بيد أن الاهتمام باحتياجات الوعى الصحى فى جانب

الحياة الشخصية أو فى صحة البيئة لايزال فى مراحله الأولى . ولايزال التقدير للاعتبارات الصحية والوعى الصحى فى مختلف القطاعات أمراً ثانوياً ، إن لم يتم تجاهله وإغفاله . وقد ترتب على بعض مشروعات الزراعة والرى أو المشروعات الصناعية والعمرانية مشكلات صحية للعاملين بها أو للمجتمع ككل دون أن يحسب لها حساب . ومن ثم نلحظ فى إطار الموارد المحدودة للقطاع الصحى فى مجمله : النصيب الأدنى للطب الوقائى ولصحة البيئة ، والنصيب الأكثر تدنيا لمجالات التثقيف الصحى ، بينما تحتل الموارد والمدخلات المخصصة للطب العلاجى من مؤسسات وأسرة ومختبرات وأطباء وهيئات صحية مساعدة وأجهزة إدارية ، نصيب الأسد فى الموازنات والاستثمارات . وذلك كله رغم المقولة الخالدة بأن درهم وقاية خير من قنطار علاج . ومن ثم يقاس التقدم فى الخدمات الصحية بما يتاح من معدلات الأسرة والأطباء والهيئة الصحية والنمو فى عدد المؤسسات . وليس فيما يحدث فى نهاية التحليل من إشباع للحاجات الصحية من عافية وخلو من الأمراض ، وقضاء على الأوبئة المتوطنة ، أو ما يقيس الناتج النهائى من مقومات الصحة فى حياة الأفراد والمجتمع .

والخلاصة أن هدف القطاع الصحى ينبغى أن يكون التحسين المطرد للحالة الصحية للسكان من خلال فاعلية العناصر والمدخلات الحياتية المختلفة الى جانب المدخلات والعناصر الطبية بشقيها الوقائى والعلاجى . وإذا ما أريد لشعار الصحة للجميع لعام ٢٠٠٠ ان يتحقق أو يقترب فى اتجاه التحقق فإن الأمر يقتضى إعطاء الأولوية اللازمة للجوانب والإجراءات الوقائية المرتبطة بصحة البيئة وسلامتها ، وتوافر الشروط الأولية لاطراد التحسن فى الحالة الصحية متمثلة فى شبكات المياه النقية ومصادرها وفى شبكات المجارى وغيرها من وسائل التخلص من الفضلات ، فضلا عن إشاعة المعرفة ومهارات الصحة الأولية بين مختلف الشرائح السكانية بمختلف وسائل التثقيف والتدريب والتوعية والاعلام . ولقد اوردت ورقة العمل بشأن استراتيجية العمل العربى الموحد فى مجال الصحة العامة والتى أقرها مجلس وزراء الصحة العرب جملة من المجالات ومجموعة من وسائل الإجراءات والتنظيمات التى يمكن من خلالها تنظيم الجهود العربية من أجل توفير المطالب والاحتياجات اللازمة لتحسين المستوى الصحى فى الوطن العربى .

(٤) قطاع الرعاية الاجتماعية :

إن النظرة الجزئية التى تعزل قطاع التعليم عن البناء الاجتماعى الكلى هى نفسها النظرة الى القطاعات الأخرى ، وهى التى تؤدى إلى تشويه عمليات التنمية الاجتماعية فى أولوياتها ووسائل تنفيذ برامجها ، بل وفى تقديرها لدور كل قطاع وتشابكاته مع القطاعات الأخرى ، كما سبقت الاشارة الى ذلك فى مطلع هذه الورقة .

ففى مجال الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين ، أو فئات المعوقين اجتماعيا وفكريا وجسديا ، أو فئات المتسولين على سبيل المثال ، سادت النظرة الى مشكلة هذه الفئات الاجتماعية على أنها مشكلات نوعية مرتبطة بهذه «الجزر البشرية» فى المحيط الاجتماعى الكبير ، وأن عجز هذه الفئات عن التكيف أو سلوكها المنحرف ، أو ماتتعرض له من حرمان إنما هو مسئولية فردية نتيجة لقصور إمكاناتهم الخاصة أو إنفلات لغرائزهم العدوانية . ومن ثم فإن معالجتها تقتضى مجرد عمليات إسعاف وإنقاذ ومساعدة لها ، وبذلك يمكن أن تحل مشاكلها عن طريق مساعدات مالية ، أو معونات عينية ، أو مؤسسات متخصصة أو أى إجراءات خاصة . وهذه النظرة المحدودة والمغلوطة إنما تعالج مظاهر المشكلات ومن منطلق فردى جزئى ولاتتعرض لجذورها المجتمعية وأسبابها الرئيسية .

وبطبيعة الحال فإن المعالجة المحدودة بهذا التصور للرعاية الاجتماعية ، لم توقف تيار التدفق فى حجم هذه الفئات المحتاجة . وإذا كان منطلق الشفقة والاحسان بمفهومه الدارج قد ظل مصدراً للجهود الأهلية فى تقديم الرعاية المطلوبة ، فإن دخول الدولة فى هذا المجال لم يحدث تغييراً جوهرياً فى هذه النظرة لإزالة المصادر الحقيقية لهذا الضعف أو الحرمان أو العجز . ولايعنى تقصى أسباب المشكلات الاجتماعية وجذورها ، وتناولها فى ارتباطها بموجباتها تجاهل القضايا الفنية المرتبطة بخصوصيات المعالجة ، أو الحلول المرحلية التى تتطلبها تلك المشكلات ، وإنما الاقتصار على تلك المعالجات والحلول قد يؤدى الى آثار سلبية على الأمد البعيد . وقد تعجز تلك الحلول نفسها نتيجة لعدم صلاحيتها للاستمرار فى مواجهة ذات المشكلات ، وما قد ينجم عنها من تفريعات ومضاعفات .

وفى هذا الصدد اتجهت «استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى» التى أقرها مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب فى الرباط عام ١٩٧٩ ، إلى التأكيد على الدور الانمائى للعمل الاجتماعى ووضع قضايا الرعاية الاجتماعية فى نطاق التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية وفى إطار شمولى للتنمية فى أبعادها الاقتصادية والاجتماعية . وبذلك تصبح الرعاية الاجتماعية تأهيلا للمعوقين وإدماجهم فى صميم المجتمع مساهمين بجهودهم فيه ، ومنتفعين من ثمراته وطيباته المتاحة ، فضلاً عن محاولة تقصى موجبات الخلل فى البناء الاجتماعى .

(٥) قطاع الترويح والرياضة :

الترويح وتجديد النشاط من الحاجات الانسانية التى لايمكن اغفالها خاصة فى الحياة الإنسانية المعاصرة التى تقيم فصلاً بين العمل والراحة ، وأوقات الشغل فى كسب الرزق وأوقات الفراغ من هذا النمط من الشغل . وفى جميع الحالات فإن الترويح ، وإن كان يشمل معنى الراحة من مجهود العمل اليومى ، إلا أنه لايعنى السكون والامتناع عن أى نشاط ، وإنما يتسع مفهومه ليشمل تغييرا لنمط النشاط اليومى المتصل بالعمل ، وممارسة أنواع أخرى من النشاط تنمى وتفتح طاقات الفرد وتمكنه من تجديد نشاطه وحيويته ، وتوفر للمجتمع رصيدا إضافيا من الجهود الطوعية والذاتية للتنمية على المستويات المحلية أو القطرية أو القومية . وفى هذا المفهوم للترويح الذى يمثل ممارسة لنشاطات مغايرة فى أنماطها عن العمل اليومى تندرج مشكلة استغلال أوقات الفراغ كحاجة أساسية للانسان المعاصر .

وتأسيسا على هذا المفهوم للترويح ، ينبغى أن نؤكد على أهمية إتاحة الفرص للترويح من أجل ممارسة نشاط إنسانى إيجابى ، ينفع الفرد والمجتمع ، وذلك ضمانا لتضييق النطاق على استخدام أوقات الفراغ فى نشاطات هى فى أحسن أحوالها لاتضر ولاتنفع . كما أنها قد تكون ذات آثار سلبية أو مدمرة لحياة الفرد والمجتمع . كما يظهر فيما يتعرض له الشباب من تعاطى المنشطات والمخدرات أو الانغماس فى مغامرات قد توقعهم فى شباك الجريمة .

وفى حياة الفرد نجد أن مرحلة الطفولة سمتها الغالبة هى اللعب ، ومرحلة الرشد لدى الكبار سمتها العمل ، ومن ثم غلبت قضايا الترويح وشغل أوقات الفراغ ، وفى صميمها النشاط الرياضى ، على مرحلة الشباب . ومع الأهمية القصوى لشغل أوقات

الفراغ لدى الشباب ودور الرياضة بمختلف ضروبها ، فإن الحاجة إلى الترويح لابد أن تمتد إلى كل مراحل الحياة مع تنوع وسائل وظروف إشباعها . وتدخل فى نطاق الترويح النشاطات الثقافية والفنون الأدبية والتشكيلية والموسيقية والمجالات العلمية والتكنولوجية ، والقراءة ، والسينما والمسرح الى جانب النشاطات الرياضية المتعددة . وكلما تنوعت هذه المجالات أتاحت مزيداً من الفرص لإشباع مختلف حاجات الأفراد والجماعات وفى مختلف مراحل الحياة للصغار والشباب والكبار . ومن الضرورى فى هذا الصدد أن تتناسب مجالات الترويح فى امتداد آفاقها وساحاتها من أجل ملاءمتها مع مختلف الحاجات ، وألا تقتصر على المجالات الجسدية والرياضية ، أو أن تحتل هذه مكان الصدارة فى الجهود المبذولة لتجديد الطاقات وإشباع الحاجة إلى الترويح حتى فى قطاع الشباب ذاته ، كما تغلب النظرة الحالية السائدة . والشعار المرفوع حاليا هو «الرياضة للجميع» ينبغى أن يرفع معه شعار «الترويح الثقافى والعلمى والفنى للجميع» استكمالا للجبهة العريضة من الحاجة الانسانية فى هذا المجال .

(٦) قطاع الأمن والدفاع الاجتماعى :

حاجة الفرد والمجتمع الى الأمان والأمن من أهداف التنمية وشروطها ، وقد يأخذ الفرد هذه الحاجة على علاتها ولايشعر بضرورتها إلا عندما تمس شأنا من شئونه ، وكذلك الشأن بالنسبة للمجتمع عندما تنتابه الفتن أو الاضطرابات الداخلية . وفى جميع الأحوال فإن توافر الأمان والأمن شرط لازم لعدم تردى الأوضاع المعيشية فى أقل تقدير . هو ضرورة لحماية المكتسبات القائمة ، فضلا عن أهميته فى متابعة مسيرة الجهود الانمائية ومستلزماتها .

وللأمان والأمن جانبان ، أولهما الجانب الوقائى الانمائى الذى يتحقق من خلال إرساء قاعدة الطمأنينة والانتماء والمشاركة والعدل الاجتماعى لدى الناس ، وثانيهما الجانب الدفاعى العقابى التأهيلى . ومن الواضح أن المتغيرات الداخلية والخارجية المحيطة بالأقطار العربية تفرض منطلقات ومسئوليات جديدة من منظور شمولى لهذه الحاجة . والواقع أن ما يحدث فى هذه الأقطار وما يحدث حولها من تغيرات اجتماعية سريعة ومتلاحقة ، بل نتيجة لما يحدث بينها من تحرك لقوة العمل الهائلة ، ومن تواصلها الواسع مع العالم الخارجى من خلال أجهزة الاعلام ووسائل السفر ، ومن سيطرة مقومات التحضير السريع يفرض الاهتمام الملح بهذا الجانب . أضف إلى هذا

ما تتميز به هذه المرحلة من سمات المجتمع الاستهلاكي فضلاً عن مخاطر ما تبثه وسائل الإعلام من إعلان للترويج عن السلع، وما يمكن وراء ذلك من فجوات كبيرة فى مستويات المعيشة فى داخل القطر الواحد وبين مختلف الأقطار العربية . وهذه كلها عوامل تؤكد الضرورة القصوى لتناول قضية الأمن والدفاع الاجتماعى من منظور إنمائى متكامل ، دون الاقتصار على مجرد مكافحة الجريمة أو ردع الانحراف أو التصدى لمظاهر العنف بحيث تنسق إجراءات الوقاية والردع . وتصل معالجة قضايا الأمن الى جذور المعطيات التى تفرز مشاكلها ، الى جانب المعالجة الآنية لما يهدد حياة الفرد والمجتمع .

(٧) قطاعات اجتماعية أخرى :

إلى جانب ما تم استعراضه من قطاعات اجتماعية تمثل حاجات الفرد والمجتمع ، فإن ثمة قطاعات أخرى ، لن نتعرض لها هنا ، تمثل عناصر فى تلك الحاجات ضمن منظومة التنمية الاجتماعية ، منها حاجات الغذاء والسكن والثقافة والتأمينات الاجتماعية والحركة والانتقال والمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، والمساواة القانونية فى الحقوق والواجبات . وهذه أمور سوف تتعرض لها أوراق أخرى .

خاتمـــــة :

فى ختام الاستعراض لبعض القطاعات الاجتماعية نجد أنها فى نهاية التحليل ترتبط باشباع الحاجات المعيشية للفرد والمجتمع . وهى فى أى نقطة زمنية مرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية فيما تتيحه من مجالات الاشباع للحاجات ، وفى تغطية الفئات الاجتماعية كلها أو بعضها ، وفيما يصل اليه هذا الاشباع من حيث الدرجة والمستوى فى تقاطعه مع المجالات والفئات . ويمكن صياغة مفهوم الحاجات الفردية والمجتمعية الذى تنشده القطاعات الاجتماعية (أو على الأصح ما أصطلحنا على تسميته بالتنمية الاجتماعية أو البعد الاجتماعى للتنمية) فى سلسلة مطالب تنمية الموارد البشرية أو كما يفضل أن يسميها البعض « التنمية البشرية » فيما يتاح لها من مدخلات وفيما ينتظر منها من مخرجات ، وفى نهاية التحليل مايتحقق لها كمحصلة لعوامل التنمية المختلفة على ضوء الأهداف المعيارية للتنمية الاجتماعية من مستوى العيش الانسانى الكريم ، والمشاركة الفعالة والمبدعة فى مجالات الحياة المتنوعة ، مما تم تفصيله فى مطلع هذه الورقة .

كذلك تم التأكيد على شمولية الحاجات الانسانية كأهداف للتنمية بمعنى أنه لايمكن الاقتصار على بعضها دون البعض الآخر دون إخلال بالناتج النهائى ، وأن الوفاء ببعض هذه الحاجات لا يصبح بديلا عن الوفاء ببقية المنظومة من الحاجات الإنسانية ، نظراً لما بينها جميعاً من تبادل علائقى إيجاباً وسلباً . ويترتب على هذا بطبيعة الحال أن يكون هدف الوفاء بهذه الحاجات وتلبيتها على أساس تخطيطى منسق ومتناسب ومتناسق هو الغاية النهائية من مختلف الجهود الانمائية التى توكل مهمة برمجتها وتنفيذها إلى قطاعات أو هيئات أو وزارات أو أى تنظيمات فنية وإدارية . وهذه كلها إن هى إلاّ قنوات وآليات ووسائل ينبغى أن تتلاقى فى تحقيق منظومة تلك الأهداف .

وإذا كان ما أشرنا اليه من حاجات انسانية ومجتمعية هى حاجات متكاملة ، فإنه ينبغى أن نلفت النظر الى الامكانات الواسعة فى تنوع وسائل اشباعها وما يتطلبه من سلع وخدمات . إن وسائل الإشباع ليست أموراً نمطية لأزمة وأن الوسائل الحالية المتبعة ليست بالضرورة أحسن الوسائل . ولهذا لاينبغى الخلط بين الحاجات ووسائل إشباعها المادية والمعنوية والتنظيمية . وهذا التنويه مسألة جوهرية فى أوضاع المجتمعات العربية الحالية التى أخذت بأنماط الاستهلاك والإشباع التى تسود فى المجتمعات الصناعية الغربية ، بل إن الضرورة تقتضى فى كثير من الحالات البحث عن أنماط بديلة لاشباع هذه الحاجات بما يتواءم مع معادلة المخاطر والتحديات من جانب ، والتطلعات والامكانات من الجانب الآخر ، والخلط بين إشباع الحاجات ومختلف البدائل من السلع والخدمات والمؤسسات التى تحقق ذلك أمر شائع فى الفكر الاجتماعى حين تتكرر مقولة إن حاجات الإنسان متزايدة ومطردة ، لكنها فى الواقع محددة ومحصورة ، والذى يتنوع ويتزايد هو وسائل إشباعها . وهذا ماتطرحه المجتمعات الصناعية الاستهلاكية من خلال وسائل الاعلان حيث تثير الرغبة الملحة فى الحصول أو الاقتناء أو الاستخدام لوسائل جديدة ومتطورة لاشباع نفس الحاجات الانسانية .

وإذا كان التأكيد فى أهداف التنمية الاجتماعية على الحاجات فى حدها الأساسى ، (وليس على مفهوم الحاجات الأساسية) فإن هذا الحد الأساسى إنما يتم تقديره من منطلق المعطيات الواقعية وفى إطار القيم الحضارية لهذا الحد ، وفى مراحل مطردة

من التحسين والامتداد والعمق . كما يتوجب أن يتجه هذا الاشباع للحاجات الأساسية الى الفئات المحرومة والأقل حظا لظروف تاريخية اجتماعية معروفة . وإذا كان من اللازم توفير مايمكن أن نسميه بالحد الأدنى من الاشباع ، فإن من المنطقى أن يتحدد « السقف الأعلى » للاشباع وخاصة فى مجال مايتطلبه من استهلاك للسلع والخدمات ، ولابد للسياسة الاجتماعية أن تأخذ هذين الاعتبارين كقاعدة للتخطيط المرحلى لاشباع الحاجات ، فى منظور عدالة التوزيع وتوفير الموارد والامكانات .

كذلك حين يجرى التخطيط والبرمجة للحاجات الانسانية ، فمن الضرورى الالتفات الى الخصائص النوعية للفئات الاجتماعية (فى الريف/ الحضر/ البادية/ الفقراء/ ذوى الدخل المحدود/ الخ) ويقطع ذلك بطبيعة الحال الخصائص النوعية لفئات العمر فى مراحل الحياة طفولة وشباباً وكباراً وكهولاً وماتنقسم إليه هذه الفئات الاجتماعية فى مراحلها العمرية على أساس الجنس من ذكور وأناث . واذا كان مدخل التخطيط القطاعى وتشابكاته على أساس هذه التقسيمات أمراً مشروعاً ، فإن مدخل القطاعات البشرية والفئات الاجتماعية بتصنيفاتها يمثل مدخلاً آخر يعتبر مكملاً للمدخل القطاعى ، أو بديلاً عنه ، وفى هذا المدخل تحدد القطاعات البشرية بتقسيماتها الداخلية ، وتخطط حاجاتها من خلال أنشطة مختلف القطاعات والخصائص النوعية لهذه الحاجات والوسائل الخاصة بالوفاء بها . والمهم فى جميع الحالات أن يتم التكامل فى الوفاء بالحاجات وضمان اشباعها الحقيقى بالوسائل الملائمة للمجموعات البشرية المستهدفة[٧].

وأخيرا تأخذ هذه المعالجة قضية التعاون والعمل العربى المشترك فى مجال التنمية الاجتماعية العربية مسلمة لا تحتاج إلى توضيح . وهناك جهود ومحاولات متعددة ومتناثرة فى مجالات التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية ، تأخذ أبعادا قطاعية مجزأة ، وقد آن الآوان لنظرة شاملة وخطة قومية عربية لتحقيق شعار الإنسان العربى هدف التنمية وصانعها . . وهو شعار يثير التساؤلات الكبرى ، أى تنمية وكيف ، وما الصورة والحالة للانسان العربى الهدف ، وما الشروط اللازمة لفاعليته فى صناعة التنمية المنشودة . . وليس من اطار لتوفير الحلول وممارسة التوجهات وحشد الطاقات

---

(٧) انظر : الدراسة الاساسية (الاطار العام ، تقييم الواقع التنموى ، التوجهات المستقبلية) للاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة ، اصدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس- ١٩٨٥ .

والامكانات من أجل تحقيق هذا الشعار إلا من خلال الجهد العربى المشترك ، ممتداً نحو آفاق التكامل فالوحدة من أجل تخطيط التنمية العربية الشاملة من خلال أبعادها ومستلزماتها القومية ، وعناصرها ومكوناتها القطرية . وذلك هو طريق المعاناة الانمائية القادرة على تحرير الانسان العربى وجعله هدف التنمية الذاتية المطردة وصانعها ومطور وسائلها وآلياتها .

وسوف يكون المنظور القومى لتحرير الانسان العربى طويل الأمد ، وقد يتعرض فى الأمد القصير الى مشكلات ناجمة عن تعارض المصالح والتوجهات . وسوف تثور حوله خلافات ، لا يحلها الا الحوار وتحريك الواقع دون القفز فوقه . . وأيا ما كانت الصعاب والعوائق فلا مناص ، بل ولا طريق أقصر فى نهاية التحليل ، من التكامل الانمائى العربى ، اذا ما أريد للانسان العربى أن يكون طاقة منتجة ومجددة ومبدعة فى حياته ومن أجل حياته . والواقع الجلى « أن الخيار الحقيقى المطروح للأقطار العربية ليس خياراً بين التنمية القطرية والتنمية القومية ، وإنما هو خيار بين تكامل التبعية للنظام الرأسمالى العالمى وتكامل التكافؤ مع الأقطار العربية الأخرى »(٨).

وهكذا فإن البشر فى خطط التنمية القطرية يبدو مجزءاً ويصعب إدراك التكامل الشمولى لحاجاته ونمو طاقاته وحقوقه ومسئولياته ، نظراً للمعالجة القطاعية التى تبرز فيها المدخلات المادية والاستثمارية ، والتى قد تتعارض آثارها الانسانية أحيانا أو على الأقل تخلق جوانب سلبية فى حياة الإنسان كفرد وكعضو فى المجتمع . والواقع أنه فيما عدا مواقع محدودة للغاية فى مقدمة الخطط لاتظهر كلمة الإنسان إلا نادراً فيما بعد ذلك ، بحيث نستطيع التعرف بنتاج مخرجات الاستثمارات المختلفة على حياة المواطن ، ونمط ومستوى معيشته ونوعية الظروف التى تنشئها بما يؤثر فى بيئته ونوع تفاعله مع تلك الظروف . ثم أن دراسة ما توفره أو تخلقه أو ما تحده أو تحصره مدخلات الخطة على حياة الانسان وطاقاته وظروفه البيئية يمثل بيت القصيد فى خطة التنمية وعوائدها وتقييمها . وفى هذا المجال تقوم تحديات اجتماعية وتحديات فنية لمواجهة مخرجات التنمية لا من حيث ماتنشئه من أشياء أو مايتولد عنها من سلع

---

(٨) اسماعيل صبرى عبد الله ، ملاحظات حول استراتيجية العمل العربى المشترك ، ضمن دراسات فى التنمية والتكامل الإقتصادى العربى ، مرجع سابق ص٧٦

وخدمات ، بل ما يترتب على ذلك كله ـ فى تجمعه وتشابكه وتفاعله ـ من آثار على حياة الانسان فى مختلف مواقعه الجغرافية ومراتبه الاجتماعية .

وإذا كانت التجزئة القطاعية فى الخطط القطرية عاملاً من عوامل الخلط والتخليط ، بل واللخبطة أحيانا فيما تستهدفه من تطوير لنوعية الحياة وترقية لمستوى معيشة الانسان العربى ، فإن التجزئة القطرية ذاتها عائق لايمكن تجاهله فى تطوير حياة الانسان العربى وإنماء طاقاته وامكاناته . وتكامل التكافل بين الأقطار العربية حتمية موضوعية تمليها تحديات الداخل والخارج اذا كان هدفنا الحقيقى المخلص هو تحرير طاقات الانسان العربى وتمكينه من صياغة وصناعة حاضره ومستقبله . ولسنا نجد فى السياق العربى جهودا محددة للتكامل العربى فى مجال وضع خطط التنمية العربية القطرية . وحتى على مستوى المنظمات العربية فإننا نجد منظمات قطاعية متخصصة فى الزراعة والتعليم والاقتصاد والصحة والشئون الاجتماعية وغيرها من منظمات جامعة الدول العربية. ومجلس الوحدة الاقتصادية الذى يمكن ان يكون اداة للتكامل الاقتصادى محدود فى حركته وفى عدد الدول المشاركة فيه.وبصرف النظر عن تفاوت جهود هذه المنظمات فى العمل العربى المشترك إلا أننا لانجد إطاراً عربياً لوزراء التخطيط على المستوى العربى الشامل لدراسة المستلزمات الفنية والتنظيمية للتحرك نحو إطار عام للتخطيط القومى العربى . والحاصل أن كل قطر يضع خطته مستقلة عن خطط غيره من الأقطار العربية ، مما يترتب عليه اعتساف فى تقدير جدوى المشروعات وتنافس فيما بينها فى الأقطار العربية ذاتها ، ولجوء الى الخبرات الأجنبية الدولية ، وسعى الى الاقتراض من الخارج ، بل وتحكم ومزيد من التبعية للاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وتسرب لقيم اجتماعية وتأثيرات ثقافية لم تكن فى حسبان المخطط القطرى . وأيا ماكانت الموارد القطرية أو الآثار الناجمة عن الخطط القطرية فإنها ظلت محدودة وغير محققة للانطلاقة الانمائية المطردة ، إذ تعرضت لكثير من الاختناقات والاحباطات ولم تستطع كسر حلقة التخلف المفرغة . ومن ثم فإن الضرورة تقتضى حدا أدنى من الحوار السياسى والتشاور والتعاون والدراسة الفنية بما يؤدى الى تكامل الخطط القطرية فى اطار خطة قومية جامعة تشتمل فى بدايتها على الحد الأدنى من تكامل الخطط وبرامجها ومشروعاتها على أساس من تخصص الأقطار فى الانتاج ، والمشروعات المشتركة النافعة للاقتصاد القومى العربى فى جملته ، غير مقتصرة على الربحية

للأقطار والشركات أو الأفراد . وهذه مهمة رئيسية وملحة لوزراء التخطيط العرب إلى جانب وزراء القطاعات الاقتصادية والخدمية إذا ما أريد للخطط القطرية العربية أن تنتقل بالمجتمع العربى على مراحل متتابعة من تراكم مكونات التخلف والتبعية والقصور الى آفاق التقدم والتحرر واطراد التنمية المادية والبشرية .

تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى(*)

أولاً : تمهيد :

تمثل عمليات تنمية الموارد البشرية محوراً رئيسياً من محاور استراتيجية التنمية العربية الشاملة التى تستهدف كرامة المواطن من خلال تجديد حضارى مبدع ، ينبثق من الاعتماد على النفس ويتم على أساس مخطط للتكامل الانمائى الشامل للابعاد الاقتصادية والاجتماعية . واذا كان تحرير الموادر الطبيعية وتنميتها وجهاً من أوجه التنمية المنشودة ، فإن تحرير الموارد البشرية وتنميتها ، هدفا ووسيلة ، يمثل الوجه الآخر الذى يحدد قسماتها ومعالمها . ولقد أكدت قيادات التنمية العربية فى مختلف المواثيق والمناسبات شعار الانسان هدف التنمية وغايتها الأسمى ، وأنه فى الوقت نفسه هو صانعها ومحركها . بيد أن التطبيق المحكم لهذا الشعار ، وتحديد مستلزماته ، وتوفير الظروف الموضوعية للمساعدة على تحقيقه ، لاتزال فى حاجة إلى مزيد من الاستكشاف العلمى والالتزام السياسى ، تمكينا للانسان العربى من الاسهام فى جهود التنمية بوعى واقتدار ، وفى الاستمتاع بثمراتها وفق مايستحق .

إن تنمية الموارد البشرية العربية ، فى رصيدها الحالى وفى تدفقاتها المستقبلية ، هى الضمان الأكيد للوجود الحضارى للأمة العربية ، كما هى ضمان لوجودها المادى ، وهى فى الوقت نفسه وسيلة الأمن الثقافى ، بل والأمن القومى فى مختلف جوانبه . ومن ثم فإن أى تكامل عربى انمائى اقتصادى واجتماعى لابد له من النظر إلى المورد البشرى كهدف رئيسى من أهداف الاستراتيجية التى يصوغها لتحديد مساراته

---

* قدمت الدراسة كإحدى الأوراق المساندة لوضع استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك (١٩٨٠) ، ونشرت فى سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية اصدرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (الادارة العامة للشئون الاقتصادية) رقم (٣) ـ نحو عمل اقتصادى عربى مشترك : قضايا اقتصادية عربية ـ تونس د . ت كذلك نشرت فى المجلة العربية للتربية ، اصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم السنة الثانية ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٢ .

حاضراً ومستقبلاً . ومن خلال هذه الاستراتيجية يتحول المورد البشرى إلى طاقة تحريك وفعل ومشاركة فى صناعة المصير العربى المشترك .

ولم تحظ تنمية الموارد البشرية ومستلزماتها المتنوعة بما تستحقه حتى الآن من وزن فى مجمل سياقات التنمية القطرية والقومية ، وخاصة فى اطار استراتيجية للتكامل الانمائى العربى . وفى كثير من الأحوال ينصب الاهتمام على التكامل الاقتصادى فى العمل العربى المشترك مع اشارات عامة وعابرة للجوانب الاجتماعية والبشرية . ولاتزال الجهود المبذولة فى الدراسة أو التخطيط أو التنفيذ فى هذا المجال مقتصرة على عناصر جزئية أو مشكلات آنية ، كالتركيز على جانب العرض والطلب حسب آليات السوق ، أو حسب احتياجات الخطة ، أو حسب مطالب الاستيراد والتصدير للقوة العاملة أو لقطاع معين من المهارات والكفاءات ، أو مقتصرا على ناحية التكلفة فى قطاع التعليم أو الخدمات الاجتماعية ، أو تنقل العمالة بين الأقطار المستوردة ، والمصدرة لها ، أو غير ذلك من أنواع المعالجة المحدودة . وقد تؤدى هذه النظرات المتجزئة إلى تضارب فى السياسات والاتجاهات ، كما قد تترتب عليها آثار سلبية غير محسوبة . إن وضع تنمية الموارد البشرية كمحور متفاعل ومتحرك مع استراتيجية لتكامل الانماء العربى يمثل أحد المتغيرات الجوهرية فى بناء هيكل للتقدم المتحرر من تشويه التنمية وضغوطها ، بل يكاد يكون اللحن المميز لأى تنمية ذاتية تعتمد على النفس فى مستوياتها القطرية والقومية .

ومن ثم كان لابد من منظور متكامل على الأماد القصيرة والبعيدة لتنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى ، يأخذ اعتبارات حجم هذه الموارد ونوعياتها ، ورصيدها وتدفقها ، وكفاءتها الانتاجية ، وقيمهـا الاجتماعية والثقافية ، وفرص اسهامها فى العمل وفى القيام بأدوارها الاجتماعية المتنوعة ، ووسائل اعدادها وتكوينها ، وتنميتها فى مختلف مراحل حياتها ، الى جانب اعتبارات التنظيمات والاجواء المجتمعية المناسبة للعمل فى داخل كل قطر وفى تنقل قوة العمل بين الأقطار العربية . يعنى هذا بصياغة أخرى تحديد وتوفير المدخلات اللازمة لاشباع الحاجات الانسانيـة للأفراد ، ومدخلات أعدادهم وتكوينهم ومهاراتهم وكفاءتهم الانتاجية ، كذلك يعنى فى الوقت نفسه تنظيم الاستخدام الأمثل لهذه الطاقات البشرية بحيث يتم توفيرَ الأعداد المطلوبة بمستوياتها الوظائفية المتكاملة فى الوقت المطلوب ، وفى قطاعات النشاط المطلوبة ، وفى المواقع والأمكنة المطلوبة . ونظرا للظروف السكانية والطاقات البشرية المتباينة

فى أقطار الوطن العربى ، فإن تصور هذا المنظور والتخطيط لتحقيق مستلزماته فى تنمية الموارد البشرية لايمكن أن تستوعب أبعاده على النطاق القطرى وحده ، ولابد من مواجهته فى الوقت نفسه على مستوى التكامل الانمائى العربى .

ومما يستحق الالتفات ماتشهده الأقطار العربية فيما بينها ومع بعض مناطق العالم الخارجى من حركة تنقل وتبادل للموارد والكفاءات البشرية العربية ، فى صورة تكاد تكون فريدة فى حجمها ودورانها فى التاريخ المعاصر . وهى فى مجملها حركة تتأثر بآليات السوق وبالتفاوت بين معدلات الأجور والانتاجية وبالقيم الاجتماعية نحو أنواع العمل ، وبغير ذلك من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . والى جانب ماترتب على هذا التنقل والتبادل من آثار ايجابية ، الا أنه أخذ يفرز ظواهر سلبية متنوعة بدأت آثارها تبرز فى مختلف مجالات الانماء العربى ، بل وتمثل بعض جوانبها عقبة من عقباته فى بعض الأحيان ، وفى جميع الحالات فإن حركة تنقل قوة العمل العربية لاتقوم على سياسات واضحة أو تخطيط متكامل .

ثانياً : السمات الحالية للرصيد البشرى فى الوطن العربى :

تتفاوت الأقطار العربية تفاوتا ملحوظا فى أوضاعها الاقتصادية وفى نصيبها من الناتج الاجمالى العربى ، وفى معدل دخل الفرد ، وفيما لديها من عجز أو فائض يؤثر فى مسيرة التنمية القطرية ، وفيما تمتلكه من تراكمات رأسمالية الى غير ذلك من مظاهر التفاوت الاقتصادى[1] وهى تتفاوت كذلك فى مواردها البشرية من حيث حجمها ونوعيتها وتوزعها على الأنشطة الاقتصادية بصورة عامة . ومع كل الجهود القطرية المبذولة فى تنمية الموارد البشرية ، ورفع مستوى المعيشة وتحسين نوعية الحياة ، فإن الامكانات القطرية أو مايتم من خلال التعاون العربى بصورته الحالية غير المخططة لاتزال قاصرة عن الوفاء بأهداف الموارد البشرية كمحور من محاور التنمية وتطوير

---

(١) د . عبد العال الصكبان : ظاهرة التفاوت الاقتصادى فى الوطن العربى ، بغداد ـ ١٩٨٠ وأيضا : الملامح الرئيسية للاقتصاد العربى فى السبعينيات ، ضمن « سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية » (٣) الصادرة عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

الانسان العربى هدف التنمية وصانعها . ومن ثم يصبح التخطيط لتنمية الموارد البشرية وتوفير مستلزمات تنفيذ هذا التخطيط جزءاً لايتجزأ من استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، باعتباره هدفاً من أهداف مرحلة التكامل الانمائى العربى . وتحتل فيه الأهداف الجزئية والقطرية مكانها المناسب فى اطار الأهداف الكلية العربية .

وبالنظر إلى الإطار السكانى للوطن العربى وأقطاره فانه من المفيد هنا الإشارة إلى الملامح السكانية التالية :

١ ـ إن المعدل الوسطى للنمو الطبيعى للسكان فى الوطن العربى يقارب ٢,٧٪ سنويا ، وهو من أعلى المعدلات العالمية ، ويقدر عدد السكان بحوالى ١٦٥ مليونا عام ١٩٨٠ وينتظر أن يصل الى حوالى ١٩٠ مليونا عام ١٩٨٥ ، والى حوالى ٢٨٥ مليونا عام ٢٠٠٠ . ويتفاوت حجم السكان فى الأقطار العربية من أكبرها وهو حوالى ٤٣ مليونا الى أصغرها وهو حوالى ربع مليون .

٢ ـ خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى الآن ظلت نسبة الفئة العمرية من ٠ ـ ١٥ سنة تمثل حوالى ٤٥٪ فى متوسط التركيب السكانى للأقطار العربية ، وليس من المتوقع أن تتغير هذه الصورة كثيرا فى السنوات العشر القادمة نظرا للارتفاع الكبير فى معدلات الخصوبة ، ومعنى هذا أن حجم هذه الفئة يصل الى حوالى ٧٢ مليونا حاليا ، وينتظر أن يصل فى نهاية القرن الى حوالى ١١٥ مليونا .

٣ ـ كذلك تمثل المرأة نصف الحجم تقريبا فى التركيب النوعى للسكان فى الوطن العربى أى حوالى ٨٠ مليونا عام ١٩٨٠ ، وحوالى ١٤٠ مليونا فى نهاية هذا القرن .

٤ ـ ومن المعالم السكانية المهمة :الاسهام فى النشاط الاقتصادى ، والمعدل الوسطى للسكان المساهمين فى النشاط الاقتصادى فى أحسن التقديرات لا يتجاوز نسبة ٢٨٪ وأكثر من نصف هذا المعدل تقريبا يعمل فى النشاط الزراعى ، بينما يتركز القسم الباقى فى قطاع الخدمات ، وأخيرا يأتى قطاع النشاط الصناعى ، ويقدر حجم القوى العاملة عام ١٩٨٠ بحوالى ٤٦ مليونا وينتظر أن يصل الى حوالى ٨٢ مليونا عام ٢٠٠٠ .

٥ ـ إن نسبة المتعلمين من القوى العاملة فى سن ١٥ فما فوق عام ١٩٧٥ لم تتجاوز ٦٠٪ فى أحسن الحالات ووصلت فى حدها الأدنى إلى حوالى ١٠٪ . وإذا كانت نسبة

الأميين بين الكبار آخذة فى الانخفاض الا أن حجمهم المطلق لايزال فى الازدياد فى معظم الأقطار العربية . وقدر مجموع الأميين والأميات عام ١٩٧٥ بما يزيد على ٦٠ مليونا[٢] فى الأقطار العربية ، ومن المتوقع أن يصل الى ٨٠ مليونا فى نهاية القرن .

٦ ـ إن المتوسط العام لنسبة « العلميين » فى الأقطار العربية عام ١٩٧٥ لا يتجاوز واحداً لكل مائة ألف من السكان ، ومجموع العلميين المتخصصين العاملين فى ميادين البحث الرفيع المستوى تمثل نسبة ضئيلة جدا ، وتقدر هذه النسبة الوسيطة بحوالى ٢٪ من مجموع العلميين[٣]. وهذه النسبة فى جميع الحالات بعيدة تماما عما استهدفته الخطة العالمية لتطبيق العلم والتكنولوجيا فى التنمية حين وضعت مؤشر ٢٠٠ عالم/ مهندس يعملون فى البحث والتطوير لكل مليون نسمة من السكان فى نهاية ١٩٨٠ .

٧ ـ يتمثل مستوى المهارة والدراية فى القوة العاملة من خلال انتاجية العمل للفرد . ومع أنه ليس ثمة بيانات يمكن الاعتماد عليها فى تقدير انتاجية الفرد فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى ، الا أن الدلائل تشير الى انخفاض هذه الانتاجية فى القطاع الزراعى ، والى أن قطاع الخدمات قطاع متدن فى انتاجيته نتيجة لضعف المهارات الفنية والتنظيمية والابتكارية ، كما أن انتاجية العمل فى قطاع الصناعة لاتزال أقل بكثير من المستويات العالمية . واذا كان ضعف مستوى المهارة ظاهرة عامة فى الطاقة العاملة العربية ، فان ظاهرة الاختلال الناجمة عن الفائض النسبى فى بعض المهارات والنقص النسبى فى مهارات أخرى على المستوى القطرى ، تنسحب فى اختلالها على المستوى العربى العام ، مما يستوجب نظرة تكاملية عربية فى هذا الصدد .

---

(٢) اليونسكو – مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية (١٩٧٧) . أبوظبى ـ وثيقة « آفاق جديدة للتربية من اجل التنمية فى البلدان العربية »، تر ـ ٧٧/ وتر عرب / مرجع ٣

(٣) انظر UNESCO, Statistical Yearbook 1980 ود . حافظ قبيسى ، « استثمار الثروة العلمية البشرية فى الوطن العربى » ، مجلة الفكر العربى والتكنولوجيا ـ السنة الأولى ، العدد ٧ ، ١٩٨٣

٨ ـ وفى اطار التخطيط لتنمية الموارد البشرية ، ترسم السمات الديموغرافية التى أشرنا اليها هرما سكانيا فتيا فى قاعدته الضخمة ، وتمثل هذه القاعدة من الأطفال والناشئة من الناحية الانمائية وعدا وأملا فى تطوير الحياة المستقبلية للوطن العربى ، إذا ما أحسن اعدادهما وتكوينهما ، كذلك تطرح فى الوقت نفسه الأعباء الاقتصادية والاجتماعية التى ينبغى توفيرها لمواجهة الاحتياجات الأساسية لهذا الجيل الناشىء ، وفى سياق التغيرات الاجتماعية العربية والعالمية التى يتحرك من خلالها هذا الجيل ، يواجه المجتمع العربى بدرجات متزايدة ، فجوة الأجيال ومايترتب عليها من مسئوليات فى المواءمة لتحديات الشباب وتطلعاتهم ، وتوفير الفرص لنمو طاقاتهم ، وبرامج العمل لادماجهم بطريقة فعالة ونشطة فى الاسهام فى تطوير الحياة واستشراف آفاقها . إن القول بأن « الطفولة صانعة المستقبل » وان « الشباب هو أمل الغد القريب » أو هو «كل الحاضر ونصف المستقبل» لم تعد مجرد شعارات ، بل ان التطور الاجتماعى فى الأقطار العربية وفى غيرها من أقطار العالم ، قد أبرز بشكل حاسم ومحسوس مايترتب على مركز هذا الثقل البشرى من آثار ايجابية أو سلبية فى انطلاقة التنمية أو معوقاتها .

٩ ـ ومما يستحق الالتفات أيضا فى مخزون القوى العاملة فى الوطن العربى معدل مشاركة المرأة فى النشاطات الاقتصادية ، وهو معدل متدن للغاية ، لا يتجاوز فى المتوسط للنساء فوق سن ١٥ نسبة ٧٪ للعاملات خارج نطاق النشاط الزراعى ، ويتراوح مابين ١٩٪ و٢٠٪ من مجموع القوى العاملة ، وادماج المرأة فى جهود التنمية القطرية والقومية ، مخزون يستوجب اعداد المرأة وفتح الفرص أمامها للاسهام الاقتصادى على أساس من الاختيار وحرية القرار ، وعلى أساس من ضرورات تنمية ذاتية تقوم على تكامل الطاقة العاملة ومواجهة الاختلالات القطرية والقومية فى الموازين البشرية العربية[٤]

١٠ ـ وتتعقد المشكلة الديموغرافية والطاقة العاملة فى الأقطار العربية نتيجة لظاهرة الهجرة الداخلية وانتقال اليد العاملة الاجنبية من أقطار خارج الوطن العربى ، فضلا

---

(٤) من أجل التطور فى قوة العمل وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية ، وتنقل اليد العاملة وهجرة العقول العربية ، انظر التقرير الاقتصادى العربى الموحد الذى تصدره الامانة العامة لجامعة الدول العربية وصندوق النقد العربى ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ومنظمة الاقطار العربية (المصدرة للبترول) ١٩٨٣ ومابعدها .

عن هجرة الكفاءات الى الدول الغربية الصناعية ، وقد ترتب على النزوح المستمر من الريف الى المدن فى الأقطار العربية أن شهدت المدن العربية ، وخاصة العواصم ، نموا فى حجمها وتجمعاتها السكانية . وقد ترتب على ذلك أن النسبة الحالية بين سكان الريف والمدن فى بعض الأقطار العربية قد انعكست فى أواخر السبعينيات عما كانت عليه فى أوائل الستينيات ، وأصبحت الغالبية العظمى فى المدن ، وقد تجمعت معظم هذه الزيادة فى العواصم والحواضر . وغدت بعض العواصم تضم وحدها مابين ٢٠٪ أو أكثر من مجموع السكان ، ومن ثم ظهرت حول المدن العربية جماعات هامشية من النازحين الذين جذبهم بريق المدينة ، أو فى الأغلب ممن طردهم تدهور الريف وركوده الاقتصادى والاجتماعى .

١١ ـ كذلك فان قصور العرض من قوة العمل المحلية فى الدول الخليجية العربية ، والنظرية السائدة الى التوازنات فى السياسة السكانية فى تلك الدول النفطية ، وتزايد الطلب بشكل ملح وسريع على القوة العاملة فى جميع المستويات ، قد أدى الى استيراد قوة العمل من بلدان خارج الوطن العربى ، وارتباط قوة العمل الوافدة فى بعض الحالات بالمشروعات التى تقوم بها الشركات متعددة الجنسية[٥] . والى جانب ماقد يحدثه استيراد قوة العمل الاجنبية من حرمان قوة العمل العربية من فرص العمل ، ومن عدم توطين الخبرة أو السيطرة على التقنيات الحديثة وتطوير التقنيات الملائمة ، فإنها فى الوقت نفسه قد تحدث خللا فى التركيب السكانى القومى مما قد يعرض الأمن القومى العربى الى مخاطر غير محسوبة . ومن ثم فان ظاهرة استيراد وانتقال اليد العاملة الأجنبية الى بعض أقطار الوطن العربى تستحق اهتماما بالغا فى هذه المرحلة من مراحل التنمية فى الوطن العربى[٦].

١٢ ـ وهجرة الكفاءات العربية الى الدول الصناعية الغربية قد اتسعت دائرتها لتشمل الى جانب « العقول العربية »، العمال الماهرين والفنيين فى مجالات النشاط

---

(٥) انظر : نادر الفرجانى ، الهجرة إلى النفط . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ .
ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل ، انتقال العمالة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣

(٦) انظر جامعة الدول العربية ، الامانة العامة ـ الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، ادارة التنمية الاجتماعية ـ استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى تونس ـ ١٩٨٠

الاقتصادى المتعددة ، ومعظم هجرة الكفاءات والمهارات من المشرق العربى يتجه الى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، كما يتجه معظمها من المغرب العربى الى أوروبا الغربية . وعلى سبيل المثال ازدادت أعداد هذه الهجرات زيادة تكاد تكون مطردة من المشرق العربى الى الولايات المتحدة . ويقدر التراكم العددى للعرب المهاجرين اليها من ذوى الكفاءات العالية بحوالى ١٠٠,٠٠٠ متخصص عام ١٩٧٦ . وأظهرت إحدى الدراسات أن الحاصلين على شهادة الدكتوراة إلى جانب الأطباء يمثلون ثلاثة أرباع العينة التى تمت دراستها فى تلك البلاد . ومن الملاحظ فى اتجاه هذه الهجرة ازدياد عدد الطلاب الذين يفدون للدراسة ثم ينتهى بهم الأمر الى الإقامة والتوطن(٧) . وإذا كانت ظاهرة هجرة الكفاءات تستنزف طاقات بشرية هائلة من بعض الأقطار العربية فى الستينيات والسبعينيات ، فإنها بدأت تأخذ سبيلها الى أقطار عربية أخرى لم تعهد هذه الهجرة من قبل ، وأن الأعداد القليلة التى تهاجر منها تمثل نسبة كبيرة بالمقارنة بما هو متاح لهذه الأقطار من الكفاءات والمؤهلات العالية .

ولسنا هنا بصدد حساب الخسائر المتراكمة الناجمة عن هجرة الكفاءات العربية الى الخارج ، ولا الى جملة العوامل المتشابكة فى حدوث هذه الظاهرة ، وانما يعنينا أن نشير إلى أن من بين العوامل ذات الصلة المباشرة بتنمية الموارد البشرية العربية ، قلة الطلب الفعلى على الكفاءات المتخصصة فى مجالات البحوث والتنمية فى البلاد العربية عموما ، وعدم تشجيع واضعى السياسات لعمليات البحث وتوفير مستلزماتها ، واعطائها الوزن اللازم فى دراسة البدائل وصنع القرارات(٨) . كما نجم عن ذلك أيضا ان انشغل الباحثون الذين آثروا البقاء فى وطنهم القيام بدراسات وأبحاث يعوزها الحافز المشتق من التأثير فى الصيغ الحالية للتنمية ، ومما دفع واضعى السياسة بدورهم الى اعتبار البحوث والدراسات كماليات اكاديمية ليس من الضرورة الاهتداء بها فيما يتخذون من قرارات .

---

(٧) Samih Farsoun «Arab-American Professionals and the Brain Drain» ECWA, Seminar on Arab Brain Drain 4-8 Feb. 1980.

(٨) اسماعيل صبرى عبد الله : «الانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة فى غربى اسيا – ورقة رئيسية شاملة » الندوة الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربى اسيا وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ٢١ – ٢٥ يناير ١٩٨٠

ثالثاً : مؤشرات مستوى المعيشة للسكان فى الوطن العربى :

إن تنمية الموارد البشرية تتطلب ، كما سبقت الإشارة ، الالتفات إلى جانبين مترابطين : أولهما مايتاح من إمكانات للوفاء بالحاجات الانسانية لحياة الفرد والمجتمع ، وثانيهماماينتظر من الأفراد والجماعات من كفاءة إنتاجية فى جهود التنمية . ومما لاشك فيه أن ثمة تحسنا ملحوظا قد حدث فى جوانب معينة من المستوى المعيشى فى جانب إشباع الحاجات الأساسية . بيد أن التباين مايزال واضحا فى التفاوت بين الريف والحضر ، وبين سكان الأحياء فى المدن الكبرى على المستوى القطرى ، كما أن بعض مؤشرات مستوى المعيشة تظهر تباينا بين الأقطار العربية ذاتها . ويعزى هذا التباين الى الاختلاف فى نقطة البداية فى الاستقلال الدول العربية ، وفى مسئولية الدولة ،وفى النسبة المتاحة للاستثمار فى تنمية الموارد البشرية . ونورد فيما يلى بعض المؤشرات الأساسية فى تقدير المستوى المعيشى الراهن فى الوطن العربى ، ومعظمها لعام ١٩٨٥ :

أ ـ يتراوح معدل وفيات الأطفال الرضع (٠ ـ ١ سنة) عام ١٩٨٥ بين ٤٤ فى الألف فى حالة قطر عربى واحد وأكثر من ١٨٠ فى الألف فى الطرف الآخر ، بينما يصل هذا المعدل فى الدول الصناعية فى متوسطه الى ١٥ فى الألف ، وفى الدول متوسطة الدخل الى ٤٦ فى الألف .

ب ـ تقدر بعض الاحصاءات الصحية أن نسبة الخلو من الأمراض المتوطنة فى مجمل الأقطار العربية تتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ من مجموع السكان .

جـ ـ نتيجة لمعدلات الوفيات الخام العالية ، فان متوسط العمر للفرد معدل منخفض ، وباستثناء دولتين عربيتين ، فإن متوسط العمر يتراوح مابين ٤٩ و٥٣ عاما ، ويصل الرقم الوسيط فى الدول الصناعية الى ٧٢ عاما ، وفى الدول متوسطة الدخل الى ٥٨ عاما .

د ـ لقد حدث تحسن ملحوظ فى مؤشر الحالة الغذائية من حيث كمية الغذاء ونوعيته . بيد أن نصيب الفرد من الغذاء يعكس تفاوتا كبيرا بين الدول العربية . ففى عام ١٩٧٥ كان يحصل من جملة سكان الوطن العربى على مايزيد على احتياجاتهم من

الحراريات (السعرات) نسبة تتفاوت بين ١٪ و١٧٪ ، بينما نجد مايقرب من ٣٨٪ من السكان يحصلون على أقل من احتياجاتهم بنسبة تتفاوت بين ١٠٪ و٢٩٪ كذلك فان التقديرات الغذائية تشير الى أن حوالى ٨٨٪ من الحراريات المتولدة من الغذاء هى من مصدر نباتى ، بينما ١٢٪ من مصدر حيوانى . ويقل هذا المستوى بحوالى ٥٪ من المتوسط العالمى ، وبحوالى ٢٢٪ من الدول الصناعية(٩).

هـ ـ واذا أخذنا انتشار الأمية كمؤشر للحالة التعليمية فاننا نجد أن هناك دولتين تقل فيهما نسبة الأمية عن ٣٢٪ وتتراوح النسب فى الدول الأخرى بين ٤٥٪ و٩٠٪ . ومن المعلوم ان نسبة الأمية بين النساء أكثر ارتفاعا عنها بين الذكور ، وان التقدم فى القضاء على الأمية بينهن يسير بمعدلات بطيئة جدا بالنسبة للذكور . وتجدر الاشارة الى الجهود الشاملة التى تقوم بها بعض الأقطار العربية لمكافحة الأمية من خلال حملات وطنية مكثفة ، وهى جهود يجب الاستفادة من دروسها فى معالجة هذه المعضلة على المستوى العربى .

رابعاً : نظام التعليم واعداد الموارد البشرية :

١ ـ مرحلة ماقبل المدرسة الابتدائية :

اذا كان تكوين الموارد البشرية واعدادها مسئولية مؤسسات مجتمعية متعددة ، فان نظام التعليم يمثل الاداة الرئيسية للمجتمع فى اداء هذه الوظائف ، وتبدأ حلقات هذا النظام التعليمى من مرحلة رياض الأطفال ، وهى التى يلتحق بها الأطفال مابين ٤ ـ ٥ سنوات . بيد أن النمو الكمى والتطور التربوى فى هذه المؤسسة محدود للغاية ، والالتفات الى أهميتها لم يأت الا فى السنوات القليلة الماضية . ولم يزد عدد الأطفال الملتحقين فى رياض الأطفال فى متوسط الأقطار العربية عام ١٩٧٥ على ١,٥٪ من مجموع الأطفال فى تلك المرحلة العمرية(١٠) ولعل اعتبار التعليم الالزامى ابتداء من

---

(٩) انظر ، استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى ، جامعة الدول العربية ، ١٩٨٠ .

(١٠) UNESCO, Statistical Yearbook 1977

سن السادسة هو بداية مسئولية الدولة ، هو الذى صرف النظر عن إعطاء هذه المرحلة أولويتها التى تستحقها فى ضوء مايؤكده علماء النفس والتربية من تأثير التعلم الصحيح والتنشئة السليمة فى السنوات الأولى من حياة الطفل .

والواقع أن تنشئة الطفولة ونموها الجسدى والفكرى والنفسى تمثل القاعدة الأساسية فى تنمية الموارد البشرية ، ورغم ماظهر فى السنوات الأخيرة من اهتمامات متناثرة بقضاياها ، فإن الطفولة لم تحظ بالأولوية فى أعلى مستويات اتخاذ القرار . والضرورة تقضى بأن يعتبر الوفاء بحاجات الطفولة الأساسية ، بما فيها التعليم قبل مرحلة المدرسة الابتدائية ، أولوية قومية فى خطة للتكامل الانمائى العربى وتنمية الموارد البشرية ، خاصة أن الطلب يزداد على مدارس رياض الأطفال ودور الحضانة مع ازدياد دخول المرأة الى سوق العمل .

٢ ـ التعليم الابتدائى :

لقد تواصت الدول العربية فى المؤتمر الثالث لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى الذى عقد فى مراكش عام ١٩٧٠ ، على السعى لتحقيق هدف الالزام فى التعليم الابتدائى مع نهاية عام ١٩٨٠ ، وقد حققت بعض الدول العربية هذا الهدف واقترب بعضها الآخر ، لكن لايزال أمام عدد كبير منها أشواط لبلوغ الهدف . لقد ارتفع عدد التلاميذ المسجلين فى التعليم الابتدائى فى الأقطار العربية من ١٢,٦ مليون عام ١٩٧١/٧٠ إلى ١٦,٧ مليون عام ١٩٧٦/٧٥ ، ومن المتوقع أن يكون قد وصل الى حوالى ٢٠ مليونا عام ١٩٨٠ .

ومع ذلك فإن معدل التسجيل الصافى(*) له دلالته فى إبراز حجم مشكلة الاستيعاب فى هذه المرحلة من التعلم . لقد كان هذا المعدل عام ١٩٧١/٧٠ حوالى ٤٩٪ وبلغ فى عام ١٩٧٦/٧٥ حوالى ٥٨٪ ، وبعبارة أخرى ، كان هناك فى ذلك العام حوالى ٤٢٪ من الأطفال فى البلاد العربية من فئة العمر ٦ ـ ١١ خارج المدرسة . ومعنى هذا أن نسبة الزيادة السنوية فى معدل التسجيل الصافى لم تتجاوز ٢٪ خلال تلك

(*) معدل التسجيل الصافى net enrolment ratio يمثل عدد المسجلين فى المرحلة الابتدائية من التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ ـ ١١ مقسوما على مجموع السكان من ذات الفئة العمرية .

الفترة[١١]. ومن المحتمل أن يكون هناك تحسن فى هذا المعدل خلال السنوات الخمس الماضية ، ومع ذلك فإن بعض الأقطار العربية لايمكن أن تقترب من التطبيق الكامل للالتزام إلا فى نهاية هذا القرن اذا استمرت وتيرة النمو فيها على معدلاتها الحالية ، وقد يمتد ذلك إلى القرن الحادى والعشرين .

والواقع أن العمل العربى المشترك فى مجال تطوير التعليم الابتدائى كما وكيفا يمثل تحديثا حضاريا لبناء قاعدة الثقافة القومية المشتركة ، وتوفير الحد الأدنى من أدوات الاتصال ومهاراته ، ومن قيم الثقافة العربية المعاصرة المشتركة ، التى تكون لحمة أساسية تدعم الفكر والسلوك المطلوب ، كما تحول دون التفاوت فى مستويات المعرفة والتفكير والانطواء على النزعات والاتجاهات المحلية الضيقة وسلبياتها .

٣ ـ المرحلة الثانوية :

كذلك شهدت هذه المرحلة من التعليم (بقسميها الاعدادى والثانوى) نمواً كمياً ملحوظا ، فقد تضاعف عدد الطلاب خلال السنوات العشر الماضية ، أى بمعدل سنوى يزيد على ٧٪ . وقد تجاوز النمو فى هذه المرحلة النمو الذى شهده التعليم الابتدائى ، وذلك نظرا لشدة الطلب عليه باعتباره مدخلا الى الدراسات الجامعية والعالية . وقد بلغ مجموع الطلبة فى المرحلة الثانوية حوالى ٦,٥ مليون عام ١٩٧٩ ، بينما كان هذا العدد حوالى ٣,٥ مليون عام ١٩٧١/٧٠ . ومن المنتظر أن يصل عدد الملتحقين بهذه الحلقة الثانية من التعليم إلى حوالى ١٥ مليونا فى عام ١٩٩٠ .

٤ ـ التعليم الفنى والمهنى :

يمثل هذا النوع من التعليم احد فروع المرحلة الثانوية أو فرعا موازيا لها فى معظم الأقطار العربية ، وله أقسام رئيسية زراعية وصناعية وتجارية ونسوية ، ويهدف هذا

---

(١١) مؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية (يونسكو ـ اليكسو) ابو ظبى ، ٧ ـ ١٦ ، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٧ ـ وثيقة آفاق جديدة للتربية من اجل التنمية فى البلدان العربية تر ـ ٧٧/ وتر عّرب / مرجع ٣ص ٩ ـ ١٠

النوع من التعليم إلى إخراج العامل الماهر. واذا كان هذا التعليم قد شهد نموا من حيث الأعداد المطلقة فى عدد من البلدان العربية ، إلا أن هذه الأعداد قد تناقصت فى بعضها الآخر . وفيما عدا ثلاثة بلدان عربية فان نسبة نمو الملتحقين به الى نمو الملتحقين بالتعليم الثانوى العام لاتزال متدنية . ولم تزد نسبة الملتحقين بالتعليم الفنى الى مجموع الملتحقين بالتعليم الثانوى العام على ١٠٪ عام ١٩٧٧/٧٦ . ونمو التعليم الفنى يظهر بصورة واضحة فى الدول المصدرة لليد العاملة ، ونموه ضعيف بل ومتراجع أحيانا فى معظم الدول النفطية .

وفيما عدا بدايات حديثة فى قليل من الدول العربية ، فان تعليم الفنيين / التقنيين فى معاهد بولتكنيكية يكاد يكون محدودا جدا . ومن المعلوم أن هذه الفئة من التقنيين هى عماد التقدم التكنولوجى . وتدل المؤشرات على أن معدل التقنيين لكل عالم / مهندس قد بلغت عام ٧٥ مايقرب ٠,٥ فى الأقطار العربية فى حين أن معدل الدول الأفريقية هو ١,٣ وفى أمريكا اللاتينية ٢,٤ وفى الدول الصناعية ١,٨[١٢] واذا كان قد حدث تحسن فى المعدل بالنسبة للأقطار العربية فإنه لايزال معدلا متدنيا بالنسبة للاحتياج من هذه الفئة اللازمة للكفاية الانتاجية العالية فى مجال انتاج السلع والخدمات . وفى جميع الحالات فإن التعليم المهنى على مختلف مستوياته لايزال محدودا فى تخصصاته ، ومقتصرا على ميادين ومهارات تقليدية فى المدارس والمعاهد الزراعية والصناعية والتجارية . ورغم الجهود المبذولة فإن تخصصاته وآفاقه لاتتماشى مع الاحتياجات المتطورة والمتزايدة لمختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطور التكنولوجى فى الوطن العربى .

٥ ـ مرحلة التعليم الجامعى :

شهدت مرحلة التعليم الجامعى والعالى أعلى معدل للنمو بين مراحل التعليم السابقة خلال السنوات العشر الماضية (٧٥ ـ ١٩٨٥)، ويقدر هذا المعدل بحوالى ١٢٪ سنويا ، كما يقدر عدد الطلاب فى الجامعات العربية حاليا بما يقارب مليونا وربع

---

(١٢) «Statistics on Scientific and Technological Manpower and Expenditure for Research and Experimental Development in Arab Countries», Sc/76-Castarab/1 UNESCO 1979.

المليون ، وفى الأقطار العربية فى الوقت الحاضر (١٩٨٥) حوالى ٥٥ جامعة . هذا الى جانب الآلاف من الطلبة الذين يدرسون فى الجامعات الأجنبية فى الخارج ، واذا كان قد حدث تطور ملحوظ فى السنوات الأخيرة فى التخصصات العلمية والتكنولوجية إلا أن نسبة هذه التخصصات لم تزد حتى الآن على ٤٠٪ فى المتوسط[١٣]. وتقوم فى كثير من الجامعات بحوث ودراسات عليا فى مختلف المجالات لكن أغلبها يمثل بحوثا لاترتبط ارتباطا وثيقا بمشكلات الانتاج أو التطبيقات فى مجالات الخدمات ، مما يجعلها تقع فى تصنيف الأبحاث غير المندمجة[١٤].

وتكاد الدراسات الجامعية تمثل صورا وأنماطا متكررة سواء على مستوى الشهادات الجامعية الأولى أو فى الدراسات العليا . كذلك فان من الملحوظ أن التوسع غير المخطط فى اطار التكامل التربوى وتنمية الموارد البشرية على النطاق العربى قد أدى إلى التفاوت فى مستويات التعليم الجامعى وإلى معدلات الطلاب إلى الأساتذة ، مما أثر فى مستوى التعليم الجامعى بصورة عامة فى الدول المصدرة للأساتذة والمتخصصين والمهنيين .

ومن المتوقع أن تنمو أعداد الملتحقين بهذا التعليم من ١,٢٥ مليون عام ١٩٨٠ الى الضعف حتى نهاية هذا العقد ، فيصل العدد إلى ٢,٥٠ مليون طالب وطالبة . وتغدو المشكلة الحقيقية فى هذا التعليم ، باعتباره مصدر فئات المهنيين والمختصين هى مدى ملاءمة تخصصاتهم لاحتياجات التنمية وقدرة استثمارات التنمية على استيعاب مهاراتهم ، ومايمكن أن يتعرض له المتخرجون من بطالة سافرة أو مقنعة فى تخصصات معينة فى السوق المحلى أو السوق العربى للاستخدام . ومن هنا كانت الحاجة الى ضرورة التنسيق بين الجامعات العربية فى سياساتها ودراساتها بما يحقق التكامل العربى فى تنمية متوازنة للموادر البشرية .

---

(١٣) UNESCO, Statistical Yearbook 1977

(١٤) من نوع البحوث التطبيقية والنظرية التى لاتمليها احتياجات التنمية ولا تفيد منها ، والتى يطلق عليها بحوث غير مندمجة
Non-integrated research and development

خامساً : التعليم وتحديات تنمية الموارد البشرية :

لعل أول تحد يواجه التعليم فى أداء دوره فى تنمية الموارد البشرية ، هو التكلفة المالية والبشرية التى يتطلبها تشغيل « الصناعة التعليمية » ذاتها بكفاءة داخلية عالية وبزيادة فى حجم مدخلاته من الطلاب . وقد بلغت النسبة المئوية للانفاق على التعليم الى الناتج القومى عام ٧٥ فى معظم الأقطار العربية مابين ٤٪ و٧٪ ووصلت ما بين ١٠٪ و١٢٪ من الانفاق الحكومى السنوى . وهذه نسب عالية تمثل ماتتحمله الدول العربية من أعباء مالية . وقد وصلت بعض الدول العربية الى مايمكن اعتباره « السقف » فى الانفاق الاستثمارى والجارى على التعليم ، وهى لم تبلغ بعد حتى منتصف الطريق فى تحقيق التعليم الالزامى ، أو فى مواجهة التوسع فى مراحل التعليم الأخرى نتيجة للطلب الاجتماعى أو لاحتياجاتها المحلية من الموارد البشرية المدربة والكفاءات العالية .

ونظرة الى المستقبل فى ضوء معلومة واحدة تتعلق بالتوسع فى التعليم الابتدائى على معدل السنوات العشر الماضية ، تشير الى أن عدد السكان فى فئة العمر ٦ ـ ١١ سنة سوف يتجاوز ٣٥ مليونا ، أى ان البلاد العربية فى حاجة الى أماكن لتعليم ١٥ مليون طفل اضافى اذا ارادت الوصول الى الاستيعاب الكامل فى نهاية عام ١٩٩٠ ، أى بتأخير عشر سنوات عما استهدفته فى مؤتمر وزراء التربية العرب فى مراكش عام ١٩٧٠ . كذلك هناك مشكلة الأمية التى يقدر حجمها بحوالى ٤٠ مليونا من الأميين والأميات عام ١٩٨٠ . ومع استمرار الوتيرة الحالية لمحو الأمية وجهودها فمن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى ٦٠ مليونا فى نهاية التسعينيات ، خصوصا مع استمرار معدلات التسرب والانقطاع العالية فى التعليم الابتدائى ، وخاصة بين البنات فى المناطق الريفية وفى البيئات الفقيرة بصورة عامة .

ومن ثم فان تأسيس قاعدة الهرم التعليمى ، وهى المرحلة الابتدائية ، ينبغى أن تحتل فى الثمانينيات والتسعينيات الأولوية من ناحية النمو الكمى ، هذا فضلا عن التطور الكيفى العام للتعليم . ويرتبط بهذه الأولوية ـ فى الدول النفطية على الأقل ـ تركيز على مرحلة رياض الأطفال وماقبل المدرسة الابتدائية للاسباب التى أشرنا اليها سابقا ، وللموارد المالية المتاحة التى توفر هذا النوع من التربية فى نطاق سياسة الرفاه

الاجتماعى وتنمية الموارد البشرية . يضاف الى ذلك مجال محو الأمية وتعليم الكبار . ونؤكد على أهمية التعاون العربى فى مجال التعليم الابتدائى ومحو الأمية وتعليم الكبار ، خصوصا ان معدلات النمو فى عقد السبعينات كانت معدلات متدنية نسبيا من الناحية الكمية بمقارنتها بمعدلات النمو فى مراحل التعليم الأخرى ، وبخاصة فى الدول العربيـة ذات الموارد المحدودة والكثافة السكانية العالية . ثم أن التعاون العربى والتبادلات العربية العامة أو الثنائية ، بل وحتى مناقشة قضايا ومشكلات هذه الأنواع من التعليم ، لم تنل نصيبا ملحوظا فى المؤتمرات ، والندوات العلمية والفنية فى السنوات القليلة الماضية .

أضف إلى هذا كله أن هذه القطاعات البشرية الثلاثة : الأطفال الصغار ، وناشئة سن المرحلة الابتدائية ، والأميين من الكبار وخاصة النساء (ومعظمهم فى البيئات الريفية أو من سكان الأحياء الفقيرة فى المدن) لا يمثلون قوة ضاغطة بأنفسهم ، أو من خلال أسرهم . ومن الواضح أن بناء القاعدة فى الانسان العربى يتمثل فى إعدادها على أسس من القدرة والمهارة التى تنمو فى المرحلة الأولى من حياته ، ومن ثم يصبح هذا التكوين ركيزة من ركائز التخطيط والاستثمار فى المستقبل . وتعليم الأميين الكبار هو تطوير للقوى البشرية التى تسهم فى صناعة الحاضر ، وتمكينها من المشاركة الفعالة وزيادة طاقاتها الانتاجية . واذ نؤكد على الأهمية النسبية فى النمو الكمى والكيفى لهذه العناصر البشرية فى العقد القادم من هذا القرن ، فان ذلك لايعنى التقليل من أهمية الالتفات الى المراحل والأنواع التعليمية الأخرى . وانما هو تأكيد نسبى فى اطار استراتيجية عامة للتعاون العربى فى قطاع التعليم والتنمية البشرية . واذا كان من المنتظر أن يكون الطلب الاجتماعى والقوى الضاغطة عاملا من عوامل التوسع فى العرض فى التعليمين الثانوى والجامعى فى كل قطر من الأقطار العربية ، فان التعاون العربى وإمكانات الدول العربية ذات الموارد المالية الوفيرة مدعوة للمساعدة فى تحقيق نمو متوازن ومتسق فى تكوين الموارد البشرية فى الدول ذات الموارد المالية المحدودة .

ويأتى التحدى الثانى أمام نظم التعليم وهو مسئولية إعداد العمال المهرة والفنيين التقنيين . واذا كانت مسئولية التعليم فى بناء القاعدة الحضارية من خلال قاعدة الهرم التعليمى تمثل مشكلة كمية فى المرتبة الأولى وكيفية فى المرتبة الثانية ، فان مشكلة التعليم المهنى والتقنى مشكلة كيفية فى المرتبة الأولى وكمية فى المرتبة الثانية،وان

نوعية هذا التعلم بكل ابعادها محتاجة الى مراجعة على أساس كفاءته ونجاعته بوسائله وأساليبه الحالية فى إعداد العمال المهرة والمهارات الوسطى . وليس من المبالغة القول بأنه تعليم مهنى « وهمى » لاسباب كثيرة تربوية واجتماعية لا مجال لتفصيلها هنا . ولاشك أن توفير المهارات اللازمة والمتطورة لمشروعات التنمية والتكامل الاقتصادى العربى فى حاجة الى سياسة لمراجعة وضع المدارس الفنية والمهنية .

والواقع أن التفكير الحالى السائد عند معالجة دور التعليم فى التنمية الاقتصادية يتجه الى التبسيط فى الاجابة بالتوسع فى التعليم المهنى والفنى . لكن الموضوع أكثر تشعبا من ذلك ، اذ يستلزم تجديد النظام التربوى وقيمه من قاعدته الى قمته . وهذا هو تحدى التجديد التربوى بحيث يمكن صياغة نظام تعليمى تلتحم فيه « الاكاديمية والتقنية » معا ، بحيث يكون أداة فى تخريج القوة العاملة على مختلف مستوياتها ومهاراتها ، ويكون نسيجه من المعرفة العلمية والعملية واليدوية والتكوين القيمى والوجدانى . وهذا التجديد لابد له من أن يستمد خاماته من واقع العلاقة التاريخية ودروسها ، بين نظام التعليم فى الوطن العربى ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، واحتياجاته القومية والاقتصادية والاجتماعية . ولاشك فى أن كثيرا من الحلول والمؤسسات والأساليب المتبعة حاليا فى نمو التعليم ،محتاجة اليه مراجعة لاتنظر الى الصور العالمية للدول الصناعية على أنها النموذج الذى يحتذى ، وانما ينبغى أن تستمد الحلول الجديدة اهميتها من فاعليتها وابداعها فى المواجهة الحاسمة لمتطلبات التقدم الاجتماعى القومى .

ولن نتعرض هنا لدور التعليم اللامدرسى أو غير النظامى فى إعداد وتدريب القوة العاملة ، أو لدور وسائل الاعلام والتثقيف ، أو لدور المؤسسات والتنظيمات الجماهيرية . فهذه الوسائل والأوعية لها دور تعليمى وتثقيفى وتأهيلى لاينبغى تجاهله .

كذلك فانه ثمة مراكز ومعاهد ومؤسسات تدريبية عربية فى مجالات معينة من الخبرات والمهارات الانمائية تحتاج الى مزيد من الدعم ، والى أن تستقر على أسس تضمن استمرارها ونموها ومرونتها . كذلك مما يستحق التفكير امكانية التركيز على بعض الأقسام أو الكليات فى الجامعات العربية تتخصص فى مجالات معينة من التعليم والأبحاث فى خدمة الوطن العربى ، وأن تتوافر لها الامكانات التى تمكنها من الوفاء بهذه المسئوليات على أرفع مستوى .

سادساً : السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتنمية الموارد البشرية :

تنبغى الاشارة هنا الى أن تنمية الموارد البشرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية فى مجال الاستثمار والتوظيف التكنولوجى ، ونظم الأجور والحوافز ، وربط الأجر والترقية بالشهادة والتأمينات الاجتماعية وفرص الاستخدام ـ هذا الى جانب اعتبارات سياسية وأمنية وغيرها من الاعتبارات التى تتفاعل مع أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وليس هذا موضوع هذه الورقة ، وانما استوجب التنبيه الى أهمية تلك السياسات والاعتبارات فى النظرة الشاملة الى تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى .

وترتبط تنمية الموارد البشرية فى اطارها الاقتصادى والاجتماعى بمجموعة من القيم المتصلة بالعمل ، والاستهلاك ، والمكانة الاجتماعية ، والصور البيروقراطية ، والعلاقات بين الأجهزة المركزية والجهوية ، وبامكانات المشاركة المحلية والقاعدية ، وغير ذلك من القيم والعلاقات والتنظيمات التى لايتسع المجال لاستعراضها .

سابعاً : سياسات التكامل العربى فى تنمية الموارد البشرية :

فى ضوء منظور متكامل لتنمية الموارد البشرية فى اطار العمل الانمائى العربى المشترك ، وتحركا من واقع الرصيد البشرى الحالى ومن تدفقاته المستقبلية التى سبق الاشارة الى مؤشراتها الرئيسية فان تنمية هذه الموارد البشرية العربية تقتضى على الأجل القصير والمتوسط اتخاذ السياسات التالية :

١ ـ التزام الجهود والخطط الانمائية بأهدافها النهائية المتمثلة فى تنشئة الانسان العربى ، واشباع حاجاته الانسانية ، واعداده للاسهام المنتج فى العمل الانمائى ، والمشاركة الفعالة فى صياغة مجتمعه حاضرا ومستقبلا ، وتحرير طاقاته وقدراته المتنوعة وتمكينه من اثراء هويته الحضارية . ويترتب على هذا الالتزام تقييم كافة الأهداف الوسيطة للتنمية وماتقتضيه من سياسات واجراءات وصيغ قانونية وبرامج ومشروعات بمدى ماتسهم فيه كمدخلات أو كشروط لازمة لتحقيق هذه الأهداف النهائية على محور الزمن .

٢ ـ ضرورة تعبئة جميع المؤسسات المجتمعية المعنية بتكوين الموارد البشرية ، وتنميتها والتأثير فيها ، ومتابعة تطويرها ، والاستغلال الأمثل لامكاناتها ، واتساق أدوارها ، وتنسيق مسئولياتها بما يحقق التنمية المتكاملة والتنظيم المحكم للموارد البشرية فى مختلف مراحل نموها ، وفى مختلف وظائفها ومواقعها من المشاركة الحياتية .

٣ ـ التأكيد على دور الأسرة وما تستلزمه من سياسات لحمايتها وتمكينها من القيام بدورها الطبيعى الفعال فى تنشئة الموارد البشرية وتكوين انماط سلوكها الاجتماعى .

٤ ـ لما كان الرجل والمرأة شريكى حياة ومصير فى مسيرة التنمية العربية ، فان حلقات تنمية الموارد البشرية لاتكتمل الا بالعمل على تسارع ادماج المرأة فى مجالات التنمية ، وما يستلزمه ذلك من سياسات وبرامج فى اعدادها وتأهيلها ، وفى زيادة معدلات اسهامها فى مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية .

٥ ـ اعطاء أولوية خاصة للفئات السكانية التى هى فى دور النمو والتنشئة كالأطفال والشباب ، والتى هى بحكم معطياتها الطبيعية والاجتماعية فى حاجة للوقاية وللتكوين السليم ، تفاديا لتعرضها لمؤثرات سلبية أو لأنواع من الأعاقة يصعب علاج بعضها بعد فوات الأوان ، أو قد يتكلف ذلك نفقات باهظة .

٦ ـ تطوير نظم التعليم باعتبارها عاملا رئيسيا فى تنمية الموارد البشرية واعدادها للاسهام فى التنمية الدر ة ، وربط سياسة التعليم فى تدفقاته الكمية والنوعية بالاحتياجات الحقيقية لمطلب التنمية فى أبعادها الفكرية والعلمية والتكنولوجية والمهنية والادارية ، وتكييف برامج التعليم وهياكله ومؤسساته بما يدعم اتجاهات التكامل الانمائى القومى . ويستتبع ذلك ألا يقتصر تطوير النظم التعليمية على مجرد التوسع فى أنماطها وأنواعها القائمة فعلا ، بل يقتضى الأمر كذلك البحث عن أنماط وصيغ تعليمية بديلة فى بعض الحالات ، وتو مجالات التجريب والتجديد فى المؤسسات التربوية من حيث التنظيم والمحتوى ، بما يخدم مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى ، ويزيد من مردود الانفاق على التعليم ، ويضاعف آثاره الاجتماعية فى تكوين قيم العمل والانتاجية وأنماط السلوك الانمائى .

٧ ـ الاهتمام بسياسات التدريب المهنى والحرفى الفعال فى تنمية الموارد البشرية ،

من خلال التدريب الاعدادى والتدريب أثناء الخدمة والعمل ، واعادة التدريب ، سواء فى مؤسسات متخصصة أو فى مواقع العمل ، أو كجزء لايتجزأ من برامج النظم التعليمية فى المرحلتين الثانوية والعالية ، مع تطوير برامج التدريب وأساليه بما يوفر الاحتياجات المتنامية والمتجددة لمختلف المهارات والدرايات الانمائية فى الزراعة والصناعة والخدمات .

٨ ـ العمل على تطبيق أساليب التعليم غير النظامى الذى يتجه الى الجماهير من الكبار لتنمية طاقاتهم وقدراتهم ، دون اشتراط لمستويات تعليمية سابقة ، وتوفير المستلزمات الضرورية لمثل هذا التعليم فى مجالات الارشاد الزراعى ، والتثقيف الصحى ، واكتساب المهارات الحرفية والعملية ، والتوعية الاجتماعية والوالدية ، وترشيد الاستهلاك ، وغيرها من مجالات التعليم التى تمكن الرصيد البشرى من التفاعل الايجابى مع مطالب التنمية واحتياجاتها .

٩ ـ الالتزام بالقضاء على الأمية على أساس خطة عملية وفى أقصر وقت ممكن ، وعلى أساس من جعل برامج الأمية اداة التطوير الثقافى والاجتماعي والمهنى للدارسين من الكبار رجالا ونساء .

١٠ ـ العمل على توطين الخبرات والمهارات التكنولوجية وتمكين المختصين والفنيين والعمال المهرة العرب من المشاركة الفعالة والواسعة فى تصميم وتنفيذ وادارة المشروعات التى تتولاها شركات أو هيئات أجنبية ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق هذه السياسة فى جميع مستويات المسئولية والخبرة ، واعتبار التدريب عن طريق المشاركة أو عن طريق برامج تدريبية خاصة مرتبطة بالمشروع شرطا من شروط التعاقد .

١١ ـ دعم البحث العلمى التطبيقى ، وربطه بمقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستلزمات تكاملها على النطاق القومى ، وجعل التخصص فى المستويات العليا وخاصة عن طريق المنح والبعثات الدراسية الى الخارج وثيق الصلة بالخبرات العلمية والفنية والتكنولوجية المطلوبة .

١٢ ـ وضع سياسات اجتماعية توفر الاحتياجات المتنوعة للفرد من خدمات صحية وسكنية وغذائية وتأمينات اجتماعية وقوانين للعمل والثقافة العمالية ، وظروف وحوافز

مرنة تسمح بانتقال عنصر العمل انتقالا رأسيا وأفقيا ، وتوفير التدريب والتطوير لقوة العمل الوافدة ، ومايترتب على هذه السياسات من نظم وتشريعات ؛ وذلك نظرا لأهمية هذه العوامل الاجتماعية فى انتاجية الفرد ، وتطوير طاقات الموارد البشرية تطويرا مستمرا ، والحفاظ عليها كرأس مال بشرى لاتبدده عوامل الجذب والطرد من الخارج أو الداخل .

١٣ - إعطاء أولوية متميزة فى سياسات الإعلام والتوعية والثقافة لمقتضيات الإنماء العربى ، وخاصة بالنسبة للاعلام والتثقيف الجماهيرى ، والحرص على أن تعكس وسائط الاتصال الجماهيرى فيما تبثه من انتاج محلى أو تستخدمه من انتاج اجنبى مختار القيم الايجابية للتنمية والثقافة العربية والانسانية ، واتخاذ الضوابط التى تحول دون تسرب تيارات الغزو الثقافى فى صوره الفكرية والمادية والاستهلاكية ، وفى منطلقاته المستعلية والمستفزة .

١٤ - اعتماد سياسة المشاركة الأهلية فى جهود التنمية كسياسة موازنة ومكملة للمخططات الانمائية على المستوى المركزى ، وماتستلزمه سياسة المشاركة الأهلية من تشجيع للمبادرات المحلية ودعمها ، وتمكينها من ايجاد الحلول والوسائل المناسبة ، وتدريب اطاراتها وكوادرها المحلية .

١٥ - المتابعة المستمرة لتنفيذ وتطبيق الاستراتيجيات الجزئية المتصلة بجوانب تنمية الموارد البشرية التى أقرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات العربية الاقليمية المتخصصة ، والمنظمات الإقليمية والدولية(١٥) .

تلك هى أهم المنطلقات فى سياسة التكامل العربى فى تنمية الموارد البشرية التى تمثل محورا جوهريا تدور حوله ومن أجله عمليات الانماء العربى الذاتى والمطرد ، والذى ينبغى ترجمته الى برامج ومشروعات مناسبة ومتسقة على المستويين القطرى والقومى . وسوف نشير فيما يلى الى بعض البرامج والمشروعات التى تمثل فى أهميتها الاستراتيجية مجالات للعمل العربى المشترك فى نطاق تنمية الموارد البشرية .

---

(١٥) من بين أهم تلك الوثائق ماأعدته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ،الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، ميثاق التنمية الاجتماعية الشاملة ، واستراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة .

ثامناً : البرامج والمشروعات :

يمكن التوصية بالمقترحات التالية :

١ ـ وضع برامج ومشروعات مشتركة الى جانب دعم المؤسسات والمشروعات القائمة للوفاء بالحاجات الأساسية لتنمية الطفل العربى ، مع التركيز على حاجات طفل ماقبل المدرسة للأهمية البالغة لهذه المرحلة فى تنمية الموارد البشرية ، كما أن مشكلاتها الواقعية ماتزال أشد الحاحا وأقل حظا من العناية المتاحة ، ويمثل هذا التركيز على البرامج والمشروعات المشتركة الصناعية التالية :

(أ) صناعات الغذاء للأطفال .
(ب) صناعات لعب الأطفال .
(جـ) صناعات اللقاح والأمصال .
(د) صناعات الأثاث والموارد والمعدات التعليمية للأطفال .

وفى مجال التربية والثقافة فان هناك مجالات رئيسية تستحق التركيز بالنسبة للأطفال والناشئة ، والحاجة ملحة الى انشاء جهاز عربى لثقافة الطفل يعنى بالجوانب التالية :(*)

(أ) القيام بالدراسات والأبحاث الاجتماعية والنفسية والسلوكية المرتبطة بواقع الطفل العربى فى مختلف أقطاره وبيئاته ، فى اطار التحولات الاقتصادية والحضارية العربية والعالمية .

(ب) وضع الأسس والقواعد والمواصفات التى تتأسس عليها ثقافة الطفل العربى ، والعمل على دعم وتشجيع الأجهزة العربية للثقافة والاعلام ، من أجل اعداد وانتاج مختلف المواد والبرامج والأدوات الثقافية للأطفال بما يتناسب مع مستويات نموهم ونضجهم فى مختلف المراحل وفى اطار قيم التجديد الحضارى العربى .

(جـ) دعم الجهود الخاصة بإعداد الكوادر الفنية المتخصصة فى تربية الأطفال وتثقيفهم من خلال مؤسسات التربية والرعاية فى دور الحضانة ورياض الأطفال ، عن

* لقد تم فعلا تأسيس المجلس العربى للطفولة والتنمية ، ومقره القاهرة ويقوم بعدة نشاطات ومشروعات وملحق به مركز أبحاث ومعلومات فى عمان

طريق الوسائط الاعلامية وذلك فى مجالات الكتابة والاخراج والمسرح والموسيقى والأغانى وغيرها .

ويمكن ان يكون هذا الجهاز المتخصص منظمة عربية مستقلة للطفولة ، أو مركزا عربيا مرتبطا بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٢ ـ وضع خطة عمل عربية مفصلة لبناء القاعدة الحضارية للأمة العربية ، والمتمثلة فى تسريع تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى مرحلة التعليم الالزامى وفى مكافحة الأمية بين الكبار ، وتكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار بدراسة المستلزمات القطرية والقومية اللازمة لتطبيق هذه الخطة ، وخاصة بالنسبة للدول ذات الموارد المالية المحدودة التى لم تتجاوز نسبة استيعاب الملزمين من الأطفال ونسبة المتعلمين من الكبار فيها ٥٠ فى المائة ، مع استهداف الوصول الى ٧٥ فى المائة خلال عشر سنوات على الأكثر .

٣ ـ العمل على استكمال الخطوات اللازمة لتنفيذ شبكة المعلومات والتجديد التربوى التى أقرها المؤتمر الاقليمى الرابع لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى الدول العربية والمنعقد فى ابو ظبى بالتعاون مع اليونسكو ، تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٧٧ ، وتوفير الامكانات اللازمة لهذه الشبكة التربوية لتكون جهازا فعالا فى تبادل الخبرات التعليمية وحفز التجريب والتجديد فى النظم التربوية والنظامية وغير النظامية بما يحقق الكفاءة الداخلية والخارجية للتعلم ، ومراجعة الأساليب التعليمية والتدريبية لاعداد الموارد البشرية ، ومواءمة مهاراتها واتجاهاتها مع احتياجات التنمية العربية(*).

٤ ـ وضع خطة عمل تستهدف دعم التخصص النوعى للمؤسسات التى تقوم بالدراسات العليا والبحوث فى الجامعات وفى مراكز ومعاهد البحوث بما يحقق النجاعة فى اعداد الباحثين ، وفى اجراء البحوث والدراسات العلمية والتكنولوجية ، وذلك نظرا للتكلفة العالية التى تتطلبها هذه النشاطات فى مجال تنمية الموارد البشرية وضرورة التوظيف الأمثل لها ، فضلا عن الندرة فى المعروض من الكفاءات البشرية التى تقوم بهذه النشاطات . وهذا يقتضى توزيع أنواع التخصص والتمايز فى جوانب

---

* لقد تم فعلا انشاء شبكة التجديد التربوى التابعة لليونسكو ومقرها الكويت (قبل العدوان عليه)

معينة من نشاطات اعداد الكوادر العليا والبحوث بصورة تتكامل فيها الجامعة ومراكز البحوث فى الأقطار العربية .

٥ ـ العمل على انشاء مركز عربى للتدريب التطبيقى المتقدم لفئة الفنيين فى المهن الحاكمة أو النادرة أو الجديدة ، ولاعداد المعلمين والمدربين فى مؤسسات هذا التدريب ، مع استخدام اكفأ الأساليب الحديثة فى تدريب هذه الفئة أو اعادة تدريبها ، وذلك ضمانا لتوفير الاعداد اللازمة وبالنوعية الكفوءة مما تفتقر اليه قوة العمل العربية ، ومما يستلزم العمل المشترك لما يتطلبه هذا التكوين من موارد مالية مكثفة ، وكفاءات بشرية نادرة .

٦ ـ القيام بدراسة مسحية للمدارس والمعاهد ومراكز التدريب التى تقوم بالاعداد والتأهيل لفئات العمال المهرة ولمساعدى الفنيين من الفئة الوسطى للتعرف على امكاناتها وطاقاتها التدريبية ، وتنظيم مشروع عربى مشترك لدعم هذه المؤسسات وتطوير طاقاتها التدريبية ، بحيث يستهدف المشروع اسهام الدول المستوردة لهذه الفئات من العمال ومساعدى الفنيين فى تطوير هذه المؤسسات فى الدول المستوردة ضمانا لتوفير هذه الفئات فى خدمة التنمية العربية لدى الأقطار المستوردة على السواء .

٧ ـ انشاء بنك المعلومات العربى للموارد البشرية ليجمع ويختزن المعلومات اللازمة عن حالة القوى العاملة فى الدول العربية ، فى تصنيفاتها المهنية وتوزيعاتها الجغرافية ، وغير ذلك من البيانات المتعددة التى تعين على الاستخدام والتنظيم والإعداد الأفضل للموارد البشرية فى الدول العربية ، وتوفير المعلومات حول الاحتياجات من مختلف المهارات للمؤسسات التعليمية والتدريبية ، وحول فرص الاستخدام المتاحة والمطلوبة فى سوق العمل العربية ، وحول الخبرات العالمية التى يمكن الاستعانة بها .

٨ ـ وضع البرامج التعليمية الاعلامية والتثقيفية المشتركة لتمكين العمال والمهنيين العرب فى الدول الأجنبية من الاحتفاظ بهويتهم الحضارية ، حتى لايكون الاغتراب الثقافى عائقا دون عودتهم للعمل فى الوطن العربى ، وذلك عن طريق الاستعانة بالأساليب التكنولوجية الحديثة فى اعداد هذه البرامج .

٩ ـ تشجيع تكوين الاتحادات العربية المهنية ، ودعم الاتحادات القائمة ، وتمكينها

من الترقية والتطوير لمجالات المعرفة والخبرة فى اختصاصاتها المهنية ، ولمجالات التكامل والعمل المشترك على نطاق الوطن العربى .

١٠ ـ العمل على تطوير صيغ للتنسيق والتكامل على مستوى الوطن العربى بين برامج المنظمات والمؤسسات العربية بتنمية الموارد البشرية ، الى جانب التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية .

١١ ـ ان القمر الصناعى العربى وبناء الشبكة العربية للاتصالات الفضائية يفتحان آفاقا جديدة لاستخدام هذه الشبكة فى مختلف مجالات تنمية الموارد البشرية من خلال النظم التعليمية النظامية وغير النظامية عن طريق الاذاعة والتليفزيون ، ويستلزم هذا البدء فى تكوين لجان فنية لتحضير البرامج والمواد التعليمية والثقافية التى يمكن استخدامها فى تعليم وتثقيف مختلف القطاعات السكانية ، ولابد من التركيز على الاستفادة من هذه الشبكة فى محو الأمية وتعليم الكبار وبخاصة فى المناطق الريفية وبين القطاعات النسائية .

١٢ ـ لما كانت تنمية الموارد البشرية مسألة متشابكة ومعقدة فى مكوناتها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية وخاصة فى اطار المتغيرات العربية والدولية والتكنولوجية ، ونظرا لأنها تمثل النواة الصلبة للانماء والتكامل العربى فان الضرورة تقتضى تكوين فريق عمل من الكفاءات العالية فى اختصاصات متنوعة للقيام بدراسة ميدانية شاملة لواقع الموارد البشرية فى الوطن العربى ، ولمختلف المشكلات المرتبطة بإعدادها وتكوينها وتنظيمها وتوظيفها . ويكون هذا أساسا لوضع برنامج مستقبلى يمكن العمل العربى المشترك على مراحل زمنية من ضمان توافر هذه الموارد ـ كما وكيفا وموقعا ـ فى سوق العمل العربية ، واعتبار هذا البرنامج أساسا للعمل العلمى المنظم فى هذا المجال تلتزم به الدول العربية ومؤسساتها الاقليمية المختلفة .

المجموعة الثانية

فى الثقافة العربية والشخصية الاجتماعية

بعض محاور الثقافة القومية
فى برامج القمر الصناعى العربى*

مقـــدمـــة :

لاتدعى هذه الورقة لنفسها مرتبة بحث علمى أو دراسة متأنية وإنما هى خواطر عاجلة أملتها ضرورة الالتزام بالمشاركة فى هذه الندوة القيمة التى تتناول دور القمر الصناعى العربى فى الثقافة العربية . ومن ثم فإنها فى أحسن الأحوال هيكل أو مخطط لدراسة قد يكتسى من خلال الحوار فى هذا المنتدى لحمه وعضله ومكونات اتساقه . ولعل هذا العجز عن الوفاء بمتطلبات الموضوع وتقديم مثل هذا الاعتذار يمثل جانبا من جوانب الصيرورة الثقافية لكثير من أمثالى ممن يشتغلون بصناعة الفكر والقلم ، حين تختلط عليهم الأولويات ، وحين تضغط عليهم العاجلة اليومية على الآجلة المصيرية .

ولعله من عجائب الثقافة العربية أن يكون القمر الصناعى العربى الأول ـ وتلاه القمر الثانى قد اتخذ مداره فى الفضاء العلوى ولما يبدأ التفكير الجاد ـ حد علمى ـ فى توظيفه فى مجال الثقافة وفيما يمكن ان يبثه من برامج على كوكبنا السفلى . وهل هذا بغريب على ثقافتنا الراهنة ، حين نبنى المدارس ثم نفكر فى اعداد المعلمين ، ونقيم المستشفيات ثم نفكر فى الأطباء والهيئة الصحية ، ونرصف الطريق لنتذكر اننا لم نضع بعد مواسير المجارى ، وهكذا فان المهم فى جميع الحالات أن نلحق بالركب الصناعى المتقدم فى تكنولوجيته وأدواته ومنشآته ، حتى وان كان فى استغلالها وتوظيفها هدر للموارد وضآلة فى الانتاجية . والمأمول أن تكون هذه الندوة محركا للجهد العربى المتصل لتغذية القمر الصناعى ليقوم بوظيفة من أهم وظائفه فى تنمية

---

* قدمت هذه الورقة الى ندوة القمر الصناعى العربى وآفاق تنمية الثقافة القومية ، والتى عقدها فى عمان ـ الأردن منتدى الفكر العربى من ٨ ـ ٩ مارس ١٩٨٦ ونشرت فى منتدى الفكر العربى ، القمر الصناعى العربى بين مشكلات الأرض وامكانات الفضاء ، سلسلة الحوارات العربية (٩) عمان ١٩٨٦ .

الثقافة القومية ، وحتى تكون برامجه زاداً وزوادة لفكر جديد ومتجدد ، خاصة أن ما طالع به جمهوره قد اقتصر حتى اليوم على إذاعة مباريات كرة القدم . وبرامج فنية ترويحية لم تكن على المستوى الذى يتوقعه الناس من طول ماسمعوا عن هذا القمر العملاق وإمكاناته .

مـاهـى الثقـافـة ؟

أشاعت العلوم الاجتماعية والانسانية مفهوم « الثقافة »، ومع ذلك فان استخداماتها حتى فى هذه العلوم ليست محددة ولا واضحة العالم ، بل أن مفهومها يصاغ من وجهات نظر مختلفة ، وقد ينطبق على مفاهيمها ما احس به كل من أولئك المكفوفين عند ملامستهم لجسم الفيل . ومما يستحق الذكر أنها كلمة لم تتواتر فى كتابات الأقدمين ، لكن لغتنا السمحة قد أدخلتها بمفاهيم جديدة فى تواصلنا الرمزى ، فللثقافة عند علماء الانثروبولوجيا معان ، ولها فى مجال الفكر معان ، ونتحدث عن ثقافة المجتمع ، كما نتحدث عن وزارة معينة بقطاع الثقافة يضاف اليها الاعلام فى معظم الحالات[١] . ويقال ان التعليم أو التعلم المدرسى لايكسب بالضرورة ثقافة ، كما أن المتخصصين والمهنيين ليسوا بالضرورة مثقفين ، وهناك مثقفون ثوريون ومثقفون غير ثوريين ، وهناك المثقف العادى والمثقف المبدع . وهناك الثقـافة الجامعـة وطنية أو قومية ، وفى احضانها ثقافات محلية ، أو شعبية الى غير ذلك من الاستخدامات الجزئية العديدة .

ومهما يكن من أمر هذه الاختلافات ، فان علينا ان ننحاز الى مفهوم معين منها يكون له وظيفة فيما يتصل بموضوع القمر الصناعى كقناة بث واتصال . ومن البديهى أن يلتصق مفهوم الثقافة بالمجتمع وحياة جماعاته وحركة مؤسساته ، اذ ليس لغير الانسان من الكائنات الحية « ثقافة ». ومن ثم يمكننا أن نعتبر مفهوم الثقافة الذى نصطلح عليه هو هذا النسق الفكرى والقيمى والاخلاقى الذى يتخلل حياة المجتمع وحركته ، وهذا بالضرورة متفاعل مع معطياته المادية وأوضاعه الاقتصادية وتشكيلاته الاجتماعية ،

---

(١) لمختلف تعريفات الثقافة : محيى الدين صابر التغير الحضارى وتنمية المجتمع ، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى ، سرس الليان ١٩٦٢

ويلتقى مفهوم الثقافة الى حد كبير مع مفهوم « الايديولوجية »* أى الفكرية السائدة فى حياة المجتمع ، بما يوحد مابين جماعاته وشرائحه أو بما يفرق ويمايز بينها . ولسنا نريد أن ندخل هنا فى مناقشة جانبية للعلاقة الجدلية بين الجوانب المادية والفكرية فى حركة المجتمع . ومع التسليم بهذه العلاقة ، فان الخبرة العملية لدينا لاتفترض تقسيما معماريا بين الجوانب المادية والجوانب الفكرية . ومع التقدير اللازم لثقل الجوانب المادية وأثرها فى الجانب الفكرى (الثقافى)، الا أن هذا الجانب قد يكون له استقلاليته فى بعض المواطن ، كما قد تكون له فاعلية مؤثرة فى حركة الجوانب المادية ذاتها ، واذا كان فقهاء المسلمين قد أكدوا أن « الحكم على الشىء فرع عن تصوره » فانه يمكننا القول بأن « التأثير فى الشىء فرع من تصوره ».

واذا حددنا الثقافة بالخيوط الفكرية والقيمية والاخلاقية والذوقية من نسيج المجتمع ، فانه من الضرورى أن نحدد وظيفة هذه الثقافة بالنسبة لسعى الأفراد والجماعات حتى تتضح وظيفة الثقافة فى الكيان الكلى لحياة المجتمع ، ويمكن ان نشبه وظيفة الثقافة بوظيفة أضواء المرور فى تنظيم حركة السير . ومع مافى أى تشبيه من قصور وجمود فى التمثيل ، الا أنه يمكن القول بأن الثقافة هى الأضواء التى تنظم مسيرة الأفراد والجماعات ، تحركهم أضواؤها الخضراء ، وتمنعهم أضواؤها الحمراء ، وتحذرهم أضواؤها الصفراء ، ويشبه البعض وظيفتها بدور البوصلة فى عبور البحار أو اجتياز القفار باعتبارها أداة هادية لما يأخذ المرء أو يدع من اتجاهات ومسالك .

وتتجلى هذه الخيوط الثقافية فيما يصنعه الانسان أو ما ينتجه من أشياء ومواد وسلع ، وفيما يعتاده من سلوك مع نفسه وعائلته ومحيطه ، وفيما يرغب فيه ويحبه ويؤثره ، وفيما ينأى عنه ويبغضه ، وفى نمط علاقاته ومعاملاته مع غيره من البشر ، وفيما يحفزه من دوافع وما يحبطه من مواقف ، وفيما يعتبره جميلا أو قبيحا . وفى صياغة اسلامية تشير القيم الثقافية الى ماهو حلال أو حرام أو مكروه أو مستحب أو جائز . وبعبارة أخرى فان الثقافة إنما تتجسد فى واقع الحياة من خلال تعامل الأفراد والجماعات مع الطبيعة ومع بقية البشر . ومن ثم فإنها ليست افكارا أو قيما مجردة مثالية ، وانما تنعكس فى الواقع المعيش الذى يصنعه الانسان ، حتى عرف أحد المفكرين الثقافة بأنها « صنع الأوانى

---

* استعمال الايديولوجية هنا مغاير لاستعمال ماركس والتى يعرفها بأنها الوعى الزائف لاوضاع الواقع وعلاقاته .

والمواعين » حيث يتجمع فيها تفاعل الخامة مع الفكر والقيمة والاتقان والذوق ، وهى كلها مكونات ثقافية[٢].

ولابد من الاشارة هنا الى أن مكونات الثقافة عملية تراكمية تاريخية ، تخضع لعمليات التطور والتغيير ، وليس هناك ثقافة لقوم أو لمجتمع ثابتة خالدة عبر العصور ، وانما هى فى حركة متصلة عبر الزمن ومن خلال متغيراتها الداخلية ، أو مايحيط بها من متغيرات خارجية . وهذا لايمنع أن تكون بعض مكوناتها من الثوابت نسبيا وبعضها من المتحولات المتلاحقة فى سرعتها النسبية . ونود أن نؤكد على هذه الحقيقة حتى لانتحدث عن الثقافة العربية أو الثقافة الغربية ، كما لو كانت كل منهما واقعة جامدة عبر الزمان ، هذا فضلا عن أنه قد يحدث تناقض أو عدم اتساق أو تنافر بين مكوناتها ، بما فى ذلك نمط العلاقات الاجتماعية ، وذلك حين تتعارض الأفكار والمصالح والتوجهات .

وتنبغى الاشارة أيضا الى أن توجهات الثقافة الفكرية والقيمية والسلوكية انما تسعى الى اعادة انتاج القوى البشرية فى صناعة المواطنين والمواطنات ، وبما تتطبع به فى ذواتها من طبائع وعادات ومهارات وسلوك ومواقع اجتماعية ، وتعمل لتحقيق ذلك من خلال انساق مؤسسات اجتماعية تصنف فى ثقافتنا المعاصرة الى نظام الأسرة ، والنظام التعليمى ، والنظام الدينى ، والنظام القانونى والنظام السياسى ، والنظام النقابى والمهنى ، ونظام الاتصال « الثقافى » (الآداب والفنون) والنظام الترويحى والرياضى ، هذا الى جانب نظامى الأمن والدفاع . واذا استثنينا النظامين الأخيرين اللذين يقومان أولا وفى مجمل الأحوال على الضبط والربط والصرامة فى التكوين والتطبيع ، الا أن بقية النظم انما تلجأ أولا وفى مجمل الأحوال الى الفكر والعاطفة والاقناع والاقتناع والحفز ، وذلك مع ادراكنا أن كلا من المجموعتين لاتستغنى عن أسلوب الآخر فى مواطن قليلة نسبيا . ومايعنينا هنا هو ان مجموعة النظم الأولى هى التى تتحمل المسئولية الكبرى فى تكوين وترسيخ واشاعة المكونات الثقافية ، ومن ثم فانها قوى ومؤسسات ثقافية تربوية[٣].

---

(٢) Herbert Read, The Culture of Pots and Pans, Oxford University Press, 1949

(٣) L.Althusser, «Ideology and Ideological State Apparatuses», in Education Structure and Society, Penguin Books, 1977.

وهذه النظم المعلّمة لمواضعات الثقافة ومضامينها قد تكون على قدر كبير من الاتساق فى دفقها للتيارات الثقافية ، وقد تتعارض بدرجات كبيرة أو صغيرة ، ومن ثم فان الاستمرارية الثقافية تصبح عاملا فى استقرار أنماط العلاقات الاجتماعية ، كما أن تعارضها أو تناقضها قد يؤدى الى زعزعة ذلك الاستقرار . ويتوقف على درجة أو نوعية التباين والتناقض فيما تحمله تلك النظم مايؤدى الى مايعرف بالتخلخل الاجتماعى ، أو بالصراع الطبقى أو بالفجوة بين الأجيال ، أو بالتباين بين القرية والمدينة ، أو بين العاصمة المهيمنة والأطراف الأقل حظا . وهكذا فان الثقافة فى امتدادها نحو الأفراد والجماعات والشرائح الاجتماعية ليست غذاء موحدا للتنشئة والتطبع ، إذ لايتشربها الأفراد بصورة متماثلة ، وانما يختلف تشربها وتمثلها على مدى فاعلية تلك النظم ، وكذلك باختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأفراد والفئات ، كما هو الشأن فى عملية التعليم المدرسى ، المعلم يعلم تلاميذه فى الفصل ، لكن درجة التعلم لديهم تتفاوت حسب ظروفهم الأسرية والاجتماعية . ومن خلال هذه العملية التكوينية يتربى نمط الشخصية العادى الذى ترتضيه ثقافة المجتمع ، كما تنشأ الشخصية الناشزة عن هذا النمط أو المنحرفة عنه يمينا أو يسارا . وفى جميع الحالات فان الثقافة تسعى الى تشكيل مواطنين لسلتها المفضلة من السلع ، كما تسعى الى توفير السلة المناسبة لمواطنيها فى حركتها وتطورها[٤].

ومن خلال عملية التطبع والتنشئة الاجتماعية التى تقوم بها المؤسسات الثقافية المجتمعية تظهر تكوينات وانماط بشرية بقدر تفاعلها مع مؤثرات الثقافة من اتساع وعمق وحفز . وبعض الأفراد والفئات تمسهم تلك المؤثرات مسا سطحيا بمقدار محدود من المعرفة والمهارة والدراية ، وبعضهم تتسع له دوائر هذه المعرفة متقنا لمواضعاتها وملتزما بحرفيتها . وبعضهم يدرك تلك الدوائر فى اتساعها ويعى مراحلها وأصولها ووظائفها ، ومع ذلك يتقبلها على علاتها كأنما ليس فى الإمكان أحسن مما كان ، أو أنه يعتقد ان المهم هو التكيف مع تلك المعطيات والأوضاع ، والبعض الأخر يضيف الى المعرفة والادراك بتلك الدوائر الثقافية ، لكنه ينشد تطويرها أو تغييرها فى اتجاه هدف أفضل ، أو فى اتخاذ مسار مختلف يراه أكثر فاعلية وتحقيقا للهدف . وهذه

---

(٤) حامد عمار فى بناء البشر (الطبعة الرابعة) تونس ، الدار التونسية للنشر ١٩٨٥

الفئة تسعى كذلك من خلال القدوة والالتزام وبذل الجهد من أجل إحداث التغيير المنشود . والفئة الأخيرة هذه تمثل - فى تصورنا - مايطلق عليه بالمثقف الملتزم أو بالمثقف الثورى .

والخلاصة أن هذا التوضيح لمفهوم الثقافة مقصود حتى نتعرف على أى ثقافة نريد ، وماهى مكوناتها ، وكيف نتعامل مع الرصيد الثقافى السائد ، وليس فى مقدور هذه الورقة تناول هذه الأسئلة وتشابكاتها ، وسوف نختار بعض المواقع لتحليلها فى ضوء مارسمناه من اطار وتصور لمفهوم الثقافة وأبعادها . وسوف تمثل هذه المختارات مانعتقده أولويات فى قضايا الثقافة العربية ومايستنبط فى حركتها من دروس ، وما تقتضيه مطالب العصر فى ضوء أهداف المجتمع العربى وامكانات تطويره وحيويته فى البعد الثقافى . وتمثل هذه المحاور المختارة - كما نتصور - منطلقات لمواد القمر الصناعى العربى وبرامجه فى ترسيخ ثقافة عربية متجددة . ونود أن نؤكد هنا ان هذا البعد الثقافى انما هو واحد من بين منظومة الشروط اللازمة لتحقيق ثقافة قومية عربية متجددة ومشتركة . وفيما يلى نشير الى أهم المحاور التى نرى أنها تستحق التركيز فى برامج القمر الصناعى ، وهى مستمدة مما هو مطروح فى ساحة الفكر والثقافة من اشكاليات ثقافية .

أى ثقافة نريد ؟

لابد لنا هنا من ان نشير الى المعالم الرئيسية فى تصورنا للثقافة التى ننشدها من أجل السعى الجاد الى تحقيق مشروع حضارى قومى له موقعه فى عالم اليوم والغد ، وله خصائصه الذاتية المتميزة المتولدة من تاريخه وامكاناته وخياراته . ومن التشخيص المعروف لمجتمعنا العربى وثقافته الراهنة علاقات التبعية والاعتماد على المجتمعات المصنعة سواء كان ذلك فى مسيرة مجتمعنا أو فى تعثره . وهذا يفترض عدم التسليم المطلق بخيارات تلك المجتمعات التى اصطنعتها فى ضوء ظروفها التاريخية والموضوعية الخاصة بها . وعلينا أن نفتح المجال للاجتهادات المختلفة لرسم معالم البدائل وفق ظروفنا المحلية ، وهذا يعنى أيضا أن يكون منطلق تفكيرنا وخياراتنا هو الواقع العربى وتفاعلاته وأزماته ومشكلاته . ومن تحليل هذا الواقع ذاته تبدأ الحلول فى التبلور ، دون اللجوء الى حلول جاهزة مستوردة ، ولعل مايحكم الجدوى فى

عملية النقل من الخارج ماترسيه من جذور فى تربة المجتمع العربى ، وما تحدثه من آثار على المدى القريب والبعيد فى حركة المجتمع تماسكا أو تخلخلا .

ولاشك أن هذا الجهد الحتمى فى الحرص على استقلال القرار والمسار يتطلب نضالا يزداد الحاحا مع ماتنتجه وتنشره مجالات التطور العالمى والثورات التقنية والعلمية . لكن استقلال الارادة والقرار لايعنى بطبيعة الحال الانغلاق على مايدور من حولنا من اسباب المعرفة وأساليب العمل وتقنياته ، وانما المطلوب هو التفاعل المبدع مع هذه التطورات ، بل والتأثير فيها بقدر ماتكون فى خدمة التوظيف الأمثل لاهدافنا القومية وموارد مجتمعنا ، وبقدر مانكون متحكمين فى مدخلاتها ومخرجاتها ، بقدر مانتفادى سلبيات قيمها الاجتماعية والروحية . وكسر طوق التبعية فى جوانبه الاقتصادية يتطلب أن نطور الواقع الذى يجعل منا حاليا قوما نستهلك ما لانتنج وننتج ما لانستهلك . ولقد كانت تلك صيحة جبران خليل جبران فى أوائل الثلاثينيات ، وماتزال صيحة ينبغى أن نجاهد من أجل ان نقلبها . لكن الصيحة مع الأسى ماتزال واردة « ويل لأمة تلبس مما لاتنسج ، وتأكل مما لاتزرع ، وتشرب مما لاتعصر »

بيد أن هذه التبعية الناجمة عن صور الاستعمال الجديد وانعكاساته الداخلية ، وعن اللهاث وراء نمط الحياة الصناعية الأجنبية لم يقتصر على جوانبه المادية والتكنولوجية ، وانما امتد وتشعب الى استيراد الأفكار ، والاتجاهات والقيم استيرادنا للسلع والمعدات ، وذلك دون تقييمها أو اختبارها فى ضوء أهداف التغير المطلوب وحركة هذا الواقع . وتجمعت كثير من هذه القيم فى عناصر الاستهلاك والترف والبذخ ، وانعكست فى نظام الأسرة والتعليم ، وفى برامج قنوات الاتصال الجماهيرى ، وفى كثير من رموز الحياة اليومية بما فيها اسماء الشوارع والمطاعم والمحلات التجارية . ومن منا الذى لايتعرض لجرعات هائلة ، بل ويغرق فيما يبثه التليفزيون العربى من برامج من انتاج الولايات المتحدة الأمريكية . والوطن العربى ، شأنه شأن معظم اقطار العالم الثالث معتمد فى اخباره على وكالات اخبار اجنبية معدودة . وهكذا غدونا مستهلكين للأخبار والأفكار والفنون والآداب ، وأصبح مقياسها فى كثير من الحالات مقاييس مستمدة من حضارات العالم الصناعى ، تحكمها وتتحكم فيها .

والواقع أن أزمة التبعية والانعتاق من اسارها ـ والتبعية هى نقيض كامل لمستوى علاقات التبادل المتكافىء ـ يمثل موقعا مهما من مواقع الانطلاق نحو تطوير ثقافة قومية

تتحرك بها ومعها حياة المجتمع العربى . ويقتضى ذلك أن يكون لقنوات الثقافة ، بما فى ذلك برامج القمر الصناعى ، دور فى كشف مظاهر هذه التبعية الظاهرة والمستترة ، موضحة مخاطرها ومصادرها ومجالاتها ، ومايمكن أن يستدعه استيعاب الواقع من بدائل محلية ، أو ماتتطلبه العناصر المنقولة من تكييف وتوظيف ، أو بما تقتضيه من تطوير للسلوك والعادات ، أو مايقتضيه ترشيد استهلاكها من ضوابط وحدود .

توضيح لمعالم الثقافة القومية وتكاملها وتحررها :

التسليم بوجود أمة عربية وقومية عربية ، رغم مايثور حوله من تشكك كردود أفعال نتيجة لأزمات مؤقتة عابرة حقيقة تاريخية تطورت وتعددت معالمها عبر العصور . ومقومات هذا الوجود تستند الى عوامل اللغة والأرض والتاريخ المشترك والتكوين النفسى والوجدانى ، فضلا عن المصالح الاقتصادية والعوامل البشرية ، ومعاناة التحديات الداخلية والخارجية . وارتبط بتكوين هذه الأمة ثقافة عربية اسلامية مركبة ، يرتكز دينها على مبادىء المساواة بين البشر وادانة التميز العنصرى والحث على العلم والمعرفة ، والدعوة الى تعمير الكون ، وربط الجزاء بالعمل .

وقد تفاعلت القبائل العربية من خلال الفتوحات الاسلامية مع ثقافات الأمم والشعوب البيزنطية والفارسية والهندية ، ومع تراث اليونان الفكرى ، وغيرها من الحضارات التى امتدت اليها . ودخل فى سياق هذه الحضارة الجديدة غير المسلمين من أهل الذمة ممن تحدثوا باللغة العربية وتمرسوا بآدابها وعلومها وفنونها ، ومنهم من له ابداعات حضارية عربية فى مجالات الفنون والعلوم والآداب . وقد تمثل واستوعب النمط الثقافى ماتفاعل معه من ثقافات الأمم الأخرى التى كانت روافد فى التنظيم الاجتماعى الجديد وفى تدبير أمور الخلافة والسياسة . وقد كان انتشار اللغة العربية أداة هامة فى توحد هذا النمط الثقافى ، مع ما اتيح من أنواع الثقافات الاقليمية والمحلية من وجود . وانتقل العلماء والفقهاء من بلد الى بلد فى المشرق والمغرب ، وبين المشرق والمغرب دون حدود أو قيود ، وتحاور الأمام مالك فى المدينة مع الامام الليث بن سعد في مصر . وتشابكت صلات العرب فى دار الاسلام . وردد الشاعر صدى هذا التوحد فى قوله :

بالشام اهلى وبغداد الهوى .. وانا بالرامتين وبالفسطاط اخوانى

واستظل الجميع براية القرآن والسنة ، رغم الاجتهادات والتأويلات المتعددة التى ارتبطت بتماوجات السلطة والسلطان . وتمثلت السلطة المركزية فى الخلافة وولاتها فى الاقاليم ، ونقلت الى العربية أمهات الكتب اليونانية والفارسية والهندية ، وكانت زادا تمثلته الحضارة العربية الاسلامية فى فهم العقيدة والشريعة والتبصير فى احكامها وحكمتها . كذلك استطاعت الثقافة العربية الاسلامية أن تتفاعل مع الحضارة الاوروبية فى لقاءات تمثلت فيها صراعات المصالح ، كما تمثلت فيها جوانب العطاء والأخذ فى التجارة والعلوم والفلسفة .

وتجب الاشارة هنا الى أن البعد الثقافى بمكوناته الدينية والسياسية كان عنصرا رئيسيا فى توحد الأهداف العامة فى الحضارة العربية فى عصورها الزاهرة ، واستمر ذلك حتى مع قيام الدويلات واستقلالها الذاتى فى بعض اجزاء الدولة العربية الاسلامية ، فمع استثناءات قليلة كانت شرعية تلك الدويلات تستمد ركيزتها من الخلافة « الأم » فى بغداد زمن الخلافة العباسية . وآية ذلك الدعاء للخليفة العباسى من على المنابر فى الصلاة الجامعة ، وحتى بعد زوال الخلافة العباسية فى بغداد اثر الاجتياح المغولى عام ١٢٥٨م ، حرصت دولة المماليك فى مصر على البحث عن شخص من بنى العباس لتصنع منه خليفة يدعم شرعية الحكم المملوكى فى مصر . كذلك اقامت الدولة الحفصية فى تونس خلافة حفصية عباسية ، وتنافست القاهرة والقيروان على أى الخلافتين هى الوريثة الحقيقية للخلافة العباسية .

ويمكننا القول بأن الحضارة العربية الاسلامية قد اعتمدت فى تكوينها الثقافى على عناصر رئيسية كانت ركائز توحدها وحيويتها . وتتلخص تلك الموحدات والحيويات فى قيام السلطة المركزية المتمثلة فى الخلافة وفيما تكسبه لولاة الاقاليم والسلاطين من شرعية . وتأتى اللغة أداة الفكر وقناة الثقافة المشتركة ، وقد استعربت فى دار الاسلام كل الأقاليم التى تعرف اليوم بالأقطار العربية . وثالث تلك الروابط الموحدة هى رابطة طلب العلم ولو فى الصين . والحكمة ضالة المؤمن ينشدها أنى وجدها . والركيزة الرابعة هى العدو الخارجى والذى يتمثل النشاط المطلوب نحوه فى حماية الحدود والثغور والدفاع عنها ، أو فى صد عدوان البيزنطيين أو تحرير دار الاسلام من الاحتلال الاجنبى كما حدث فى الحروب الصليبية . ولعل قدرا من هذه الركائز قد اختصره الشاعر العربى ، وهو يمدح الخليفة هارون الرشيد فى قوله :

ومـن يطـلـب لقـاءك أو يرده .. ففى الحرمين أو أقصى الثغور

أضف إلى هذا كله مناخ التسامح الفكرى ، وتأسيس مبادىء الحوار للفهم والتفاهم الذى ساد العصور الزاهرة من تلك الحضارة ، هذا فضلا عن اتاحة فرص التعبير والنقد للظواهر الاجتماعية فى تلك العصور . وعلينا أن نذكر هنا كتابات الجاحظ وابن المقفع فى نقد الحياة وموعظة الحكام ، وأشعار أبى نواس بما تحمله من صور الحياة الماجنة والتغنى بالصفراء التى لاتنزل الأحزان ساحتها ، وبقصائد ابى العلاء المعرى حين يناقش المسلمات ويشك فيها كمنطق للوصول الى الحق والحقيقة ، أو حينما يندد بظلم الحكام للرعية فى الوقت الذى لايعدون فيه ان يكونوا من أجرائها . وتتواصل سلسلة التسامح واحترام الخلاف فى الرأى بين الفقهاء والعلماء فى التصدى لتطوير الأسس الفكرية فى أمور الدين بما تفرزه احتياجات العصر ومشكلاته . وفى هذا المقام لابد لنا من الإشارة إلى إمام أهل الرأى والعقل أبى حنيفة النعمان ، وإلى الحوارات بين الغزالى وابن رشد . تسوق هذه الأمثلة للدلالة على أن عصور الأزدهار الثقافى بكل صوره قد ترافقت مع حرية التعبير والنقد والاجتهاد وكانت هذه مع الركائز الأربع السابقة رابطة العروة الوثقى فى التوحيد الذى أخصبه التنوع فى رحاب الحضارة الإسلامية .

واذا كانت العناصر الخمسة التى اشرنا اليها هى دعامات التوحد فى ثقافة مشتركة تجلت آثارها فى تماسك الأمة وانتاج يانع فى مختلف مجالات الحياة العمرانية والفكرية والفنية ، فإن ضعف الأمة وتدهور أحوالها كان محصلة لما يطرأ على هذه العوامل من ضعف . وحين تتزعزع الشرعية وهيبة الخلافة وسلطتها المركزية ، كما حدث حين سيطر عسكر الأتراك على الخلافة مثلا ، تقوى حركات الانفصال ، وحين يضعف سلطان الفكر القائم على العقل تنتشر الصوفية الطقوسية ورموزها المعقدة لتصرف الناس عن مواجهة الحياة بالرشد والتدبير . وينفتح المجال لتأويل الشريعة تأويلا يلتزم بالظاهر ولايتعدى حرفيته وتضيع بذلك مقاصد الشريعة ، أو يوجد لها تخريجات باطنية لايعلمها الا من كشف عنهم الغطاء ، وتظهر معها الفرق والشيع وماعرف بحركات الزندقة فى التاريخ الاسلامى . وحين يسيطر القهر على فئات معينة بما لايسمح بتعبيرها عن خصوصياتها فى النسق الحضارى العام ، تطل الفتن والثورات برءوسها ، وينفتح المجال لغزوات الأعداء المتربصين على التخوم ، وحين يحجر على الرأى الآخر ويضطهد الفقهاء والعلماء تنحسر الحركة الفكرية ، ويصادر كل جديد أو تجديد باعتباره بدعة وضلالة تفضيان بصاحبهما الى النار . وترتب على ذلك أن

انقطعت صلة الفكر بالحياة ، وغدا كثير من الفقهاء والعلماء اداة لتبرير سلطة الحاكم من خلال تهالكهم وتقربهم الى أهل السلطة طمعا فى المناصب والأرزاق ، ولايحول هذا دون ظهور الاستثناء كما هو الحال فى أحمد بن حنبل وابن تيمية على سبيل المثال .

هكذا نرى من قراءة تاريخ الحضارة العربية تلك الحركة المتصلة بين عوامل التوحد والتجزئة : تقوى عوامل التوحد فتزدهر الثقافة العربية فى مجالاتها المختلفة بما فى ذلك مجالات الفنون ، وتتنامى عوامل التجزئة فتخبو شعلة الثقافة بمكوناتها المختلفة ، ويغدو النشاط الثقافى اجترارا للماضى وامعانا فى قضايا المناظرة والجدل . وفى تعبير « ذى النون المصرى » مايبلور تحول التوجه الثقافى اذ يقول « كان الرجل من أهل العلم ينفق ماله على علمه ، واليوم يكسب الرجل بعلمه مالا ، وكان يرى على صاحب العلم زيادة فى باطنه وظاهره ، واليوم يرى على كثير من أهل العلم فساد الباطن والظاهر »[٥] لكنه حين تظهر عوامل الفرقة والتجزئة ، فان الرغبة فى العودة الى النسق الحضارى العام كانت تعتلج فى الصدور ، وتظهر المحاولات السياسية والاجتهادات الفكرية لتحقيق ذلك التوحد . وقد انعكس هذا الاتجاه لدى كثير من فلاسفة المسلمين ولدى من عالجوا الملل والنحل التى ظهرت فى الحضارة الاسلامية . ويعنى ذلك أن التطلع الى التوحد كان المثل الأعلى للأمة ، وأنه ظل هاجسا ثقافيا حتى إذا لم تحققه الامكانات الموضوعية ، كما ظل دافعا شعورياً ولا شعورياً وراء حركة المد والجزر فى مصائر الأمة وشجونها عبر التاريخ الإسلامى .

وبعد هذا الاستطراد التاريخى الذى يمثل رصيدا متراكما بمكوناته الايجابية والسلبية فى الثقافة العربية المعاصرة ى نجد انفسنا ومنذ بدايات القرن التاسع عشر ازاء مركب ثقافى تاريخى احتضنته دعوة القومية العربية ، باعتبارها دعوة الى تميز حضارى وخصوصيات عربية ، يكون عليها أن تكتشف ذاتها ، وان تستقل بمصيرها ، وان تجدد نسيجها فى غمار حركة القوميات ونشوء الطبقة الوسطى فى الاطار العالمى لنشأة القوميات وتبلور كياناتها . وقد وجدت الدعوة طريقها الممهد فى التقبل لما تشترك فيه الأقطار العربية من مقومات لقوم متجانسين لغة وتاريخا ومصيرا . ولسنا نريد هنا الدخول فى تفاصيل تاريخية لاستقلال الأقطار العربية فى العصر الحديث وماجرى من

(٥) أحمد كمال ابو المجد ، حوار لا مواجهة ـ دراسات حول الاسلام والعصر . كتاب العربى ، العدد السابع ، ابريل ١٩٨٥

أحوال منذ استقلالها . ولايعنى هذا على الاطلاق ان ما افرزته حركات الاستقلال الوطنى من ثقافات لم يكن زادا فى مجمل الثقافة القومية ، انما يعنينا هنا ما استتبع حركات الاستقلال من أبعاد جديدة فى التنظيم الاجتماعى والتطوير العمرانى حجرا وبشرا . وقد جرى الاصطلاح على تسمية ماشهدته المنطقة العربية من عمران بالتحديث أو التغريب . وخلاصة هذا التطور هو سعى الحكام فى هذه الأقطار الى اتباع نماذج النهضة والتقدم المادى والثقافى التى تسير عليها الحضارات الغربية ، واختلط التراكم التاريخى مع متغيرات جديدة فى المفاهيم والمؤسسات وأساليب الحياة ، كما صاحب ذلك نشوء فئات وطبقات اجتماعية جديدة كانت نتاجا للنشاط الاقتصادى الجديد ، وظهور الدولة والبيروقراطية ومخرجات نظام تعليمى جديد ، وغير ذلك مما صاحب عمليات التفاعل مع الحضارات الاوروبية والانبهار بما حققته من « رقى ونهضة »

ومن خلال عمليات التحديث وما استتبعها فى فترات لاحقة من خطط للتنمية تعاظم الزحف الثقافى على المنطقة العربية ، والاعتماد على الشركات المتعددة الجنسية لانشاء المشروعات دون سعى جاد لتوطين خبراتها محليا . وجاءت قنوات الاتصال الجماهيرى ، بوعى أو بدون وعى ، لتبهر العرب بالنتاج الاجنبى فى مجال الترويح والمعلومات . بيد أن كل جهود التنمية والتحديث لم تنجز بفاعلية ماكان منشودا من اشباع الحاجات الانسانية للمواطنين ، وذلك فى الوقت الذى أثارت شهية الناس للاستهلاك ، كما أنها قد باعدت شقة الفوارق بين الفئات والطبقات فى كثير من الحالات . وعلى الصعيد السياسى قامت محاولة الوحدة المصرية السورية التى لم تصمد للمتغيرات الداخلية والخارجية الا قليلا ، وكان قد سبق ذلك بعقد من الزمان انشاء جامعة الدول العربية ، وفى أواخر الأربعينات زرعت اسرائيل فى قلب الوطن العربى ممثلة لثقافة مغايرة للثقافة العربية تقوم على العنصرية والتوسع بالقوة العسكرية . وجاءت هزائمنا عاملا محبطا للشعور القومى بعد ان كان مدا زاخرا فى الخمسينات والستينات ، وأصاب دعوة القومية العربية انحسار وجزر ، وتكرست النزعات القطرية مستغلة الأبعاد الثقافية فى هذا التقوقع ، فخلقت كل دولة لنفسها تاريخها وأبطالها ومعاركها ، وفنونها وآدابها الشعبية ، وجامعاتها ، ومراكز بحوثها . وهكذا تنازعت هوية المنطقة العربية تيارات سلفية وقطرية وقومية وعالمية . ومع ضعف المد القومى ظهرت التكتلات الإقليمية ، وتشعبت الخلافات بين الدول العربية وتراشقت وسائل الاعلام ، وظن كل فريق انه يملك الحق بما يسمح له بتجريح

أشقائه ، وتعدد ارتباط الدول العربية بالدول الكبرى ، ولم يعد لها موقف موحد إزاء القضايا المصيرية وبخاصة قضية الشعب الفلسطينى ، وها نحن اليوم نواجه الأزمة النفطية ، بعد أن كان غيرنا يواجهها .

نسوق كل هذه الأحداث فى اقتضابها واختزال آثارها على المجتمع العربى لنبرز مرة أخرى ان الثقافة العربية ليست معطى ثابتا لايتغير ، وانما هى فى صيرورة مستمرة مع تلاحق الظروف . والأحداث التى يتدافع معها الفكر والوجدان والفعل ، وانه مع وجود تواصل فى بعض السمات الثقافية الا أنها تتضمن معانى مختلفة مع تنوع السياقات ، وأن الاستجابات الثقافية متأثرة بالتحديات الداخلية والخارجية للمجتمع . وقد أدت الأحداث فى السنوات العشر الماضية الى فقدان الثقة بالنفس كقيمة من القيم السيكولوجية للثقافة نتيجة للانكسارات والاحباطات التى منى بها العرب كمجموعة حتى شاع استعمال « الزمن الردىء » على هذه الأيام ، كأنما الزمن نفسه يمكن ان يكون رديئا أو جيدا . ولقد أضاف الى توهين الثقة بالنفس مايتردد من هجمات استشراقية على القومية العربية وامكانية التوحد بين العرب ، وقد صاحب هذا الهجوم « الاكاديمى » بل وسبقه الاعلام الغربى وبخاصة فى أمريكا حين أخذ يصور اسرائيل كأنها رسول للحضارة الغربية وسط صحراوات العرب ، واداة للمصالح الغربية فى هذه المنطقة(٦). ومن خلالها وغيرها من الوسائل فى عملية « التحديث » ازداد وعاء الثقافة العربية المشتركة اختلاطا واهتزازا وتناقضا .

ووسط هذا الزحام والتغريب والاغتراب وضعف الثقة بالنفس ، وانحسار مساحات التعبير عن الذات والاعتماد على النفس برزت محاولات جادة للبحث عن الهوية العربية وخصوصيات الثقافة العربية ، وطرحت تساؤلات حول : من نحن ، ومانريد أن نكون ، وهل يمكن للانتماء الوطنى ان يواجه المتغيرات فى الظروف الدولية وفى مواجهة المشكلات الداخلية ، وكيف يمكن ان نتفاعل مع الحضارات الصناعية المهيمنة ، وكيف يمكن ان نستعين بمنجزات التقدم العلمى والتكنولوجى دون الاكتفاء بها أو الاستغناء عن ابداعاتنا العربية ؟ الى غير ذلك من الاسئلة التى تسعى الى

---

(٦) فى نظرة الغرب والولايات المتحدة الامريكية بالذات الى التاريخ والحضارة العربية الاسلامية وما فيها من تحيز : انظر ادوارد سعيد الاستشراق ، المعرفة ـ السلطة ـ الانشاء (ترجمة كمال ابوديب) ، بيروت مؤسسة الابحاث العربية ١٩٨١ وكتابه : تغطية الاسلام وكيف تتحكم وسائل الاعلام الغربى فى تشكيل ادراك الاخرين وفهمهم (ترجمة سميرة نعيم خورى) بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ١٩٨٣ .

الوصول الى مواقف مشتركة تمثل قاعدة لثقافة قومية ، وقد تبدى بوضوح انه لايمكن للوطن العربى ان يصل الى نهضة حقيقية فى نطاق التجزئة القطرية الحالية ، سواء كانت تلك النهضة فى مجال الاقتصاد أو الاجتماع أو الفكر ، وان السعى الى التكامل الانمائى والثقافى هو سبيله الى تجديد ذاته ، وأن منطلق هذا التجديد انما يتحقق من خلال كسر طوق التبعية ، واتاحة الفرصة للتعبير الحر لمختلف الاتجاهات ، وممارسة منهج التفكير العلمى فى تدبير امور حياتنا . ومن المعلوم أن للتكامل طاقة دافعة تتجاوز مجرد حاصل جمع الأجزاء ، إذا ما أحسن التخطيط لهذه الطاقة . بيد أن واقعنا الراهن يشير الى أن حاصل جمع الأجزاء هو أقل من طاقة الجزء أو بعض الأجزاء . والانطلاق نحو التكامل العربى مرهون بطبيعة الحال بأن تعتمد ثقافتنا ارادة التغيير دون تردد .

المنهج العلمى والابداعى فى التفكير والتدبير :

من مقومات الحياة فى أى ثقافة معاصرة احتضانها لقيمة المنهج العلمى كاداة فى تفكير الأفراد والجماعات ، ووسيلة لتنظيم المجتمع فى حركته الداخلية وتفاعلاته الخارجية . ومهما كان التحديد لتوجهات الثقافة ورغبات الأفراد والجماعات ، فلن يتجدد نهرها ويتدفق فى مسيرته دون « سلطان العلم الحديث ».وبصرف النظر عن مجالات استغلال العلم وتوظيفه ، فاننا نعلم كيف تبنى القوى الكبرى ثقافتها على سلطانه فى التخطيط والتنفيذ لشئون الحياة ، ولسنا نبالغ إذن فى التأكيد على أهمية التفكير العلمى ، واشاعته هدفا ووسيلة فى البنية الثقافية العربية ، هو هدف يقصد لذاته، إذ تبنى عليه العديد من أسس التنظيم الاجتماعى، وهو وسيلة هذا التنظيم فى اطراد تحقيقه لمجموعة الأهداف الأخرى .

وترتبط باهمية المنهج العلمى فى تنظيم الحياة كقيمة ثقافية ، ماينبغى أن يتوافر من مجالات الابداع والتجديد منطلقة من قدرة على التخيل ، مستلهمة تجسيد الواقع وامكانية تحويله الى صورة جديدة ، أو الى مسار مختلف . واذا كانت الثقافات قد اختلفت وماتزال تختلف فى مدى ماتسمح به من نمو لساحات الخيال والتخيل ، فمما لاشك فيه أن ثقافتنا الراهنة ومؤسساتها لاتفسح المجال الكافى لتنمية هذه الملكة او الاستعداد . والواقع أنها تؤثر المواضعات والأفكار المقننة ولاتشجع على المغامرة فى الفكر أو العمل . وينعكس هذا بصورة مكثفة فى جمود البيروقراطية العربية بالمقارنة

بكثير من البيروقراطيات فى عالمنا المعاصر . وحتى اذا سمحت بقدر من تلاعب الخيال فى مراحل الطفولة . فانها سرعان ماتعمل على فطمه وكبح جماحه فى مراحل النمو التالية ، وليس المقصود بتنمية الخيال هنا اقتصارها على فئة فى المجتمع ممن يشتغلون بالفنون أو الآداب ، وانما هى ضرورة بدرجات متفاوتة لجميع القوى المنتجة فى قطاعات التنمية المختلفة . ولا شك أن الخيال أداة بالغة الأهمية فى تحريك الأوضاع القائمة وتصور إمكانية تغييرها نمطاً ومضموناً ووسائل .

وحين نتحدث عن أهمية المنهج العلمى الحديث وعن تنمية قدرات التصور والتخيل ، فلابد من الاشارة الى ما امتدت اليه أهمية هذين الجانبين فى المجال التكنولوجى ، وهو جانب الصناعة المؤسسة عليهما . وحين نتحدث عن التكنولوجيا فى مفهومها الشائع الذى يقتصر على صناعة الاشياء انما يكون ذلك من قبيل التبسيط ، فالتكنولوجيا كما أفرزها العلم الحديث تتضمن منهجا علميا فى صناعة الأشياء ، وفى تدبيرها وتنظيمها ، ومن ثم فهى علم تكنولوجى أو كما أشار أحد الفلاسفة فى قوله « إن أعظم ما اخترعه العلم هو اختراع طريقة الاختراع »[٧] ومن ثم فان مانشاهده اليوم من استيراد المصانع والاجهزة والمعدات والسلع ليس تقدما تكنولوجيا ، وانما هو استهلاك للتكنولوجيا التى ينتجها غيرنا . لكن ذلك ليس هو المطلوب لثقافتنا فى مسيرتها الحاضرة والمستقبلية ، وانما المطلوب هو تنمية منهج لصناعة الأشياء وتنظيم المجتمع والادارة ، وتخطيط التنمية ، وضمان كفاءة الاداء فى مختلف المؤسسات الانتاجية والخدمية ، ويمتد ذلك ليشمل التوظيف الأمثل للمعدات والأجهزة .

وقد ترتب على ضعف سيطرة منهج التفكير العلمى التكنولوجى والابداعى ان تكونت فى الثقافة العربية انماط من الشخصية تستند فى مجمل تصرفاتها وسلوكها واختياراتها على التفكير الغيبى الذى لايربط النتائج باسبابها الموضوعية ، أو على التفكير الخرافى والاسطورى ، أو على التفكير الصوتى الخطابى ، أو على التفكير الفهلوى ، أو على تفكير « الخم » والاختيال الظريف ، أو على التفكير التواكلى الاستسلامى . كما أدى ضعف النظرة الموضوعية فى كثير من المواقف إلى سادة العلاقات الشخصية والقرابية فى تنظيم المجتمع ، والى تجاوز كثير من ضوابط المؤسسات التنظيمية

---

(٧) زكى نجيب محمود ، فى حياتنا العقلية ، بيروت، دار الشروق، ١٩٨١

واحكامها ، كما ادى ذلك الى الاهتمام بأشخاص القيادات فى تفسير حركة الماضى والحاضر ، وعدم الالتفات الى ترابط الاحداث والقوى المؤثرة فيما يقع من أحوال وظواهر فى المجتمع .

والتوجهات الثقافية ، شأنها شأن الفرد فى العلاقة الجدلية مع عناصرها ، قد تكوّن ميكانزمات سيكولوجية فى مواجهة الأحداث ، وقد لاتصدر هذه الميكانيزمات عن مكونات موضوعية أو علمية مدروسة لكنها فى مجملها آليات تعويضية واسقاطية لتخفيف عبء الثقل عن الفرد أو الجماعة . واشير هنا الى عامل من العوامل المستجدة فى الثقافة العربية قد عزز عملية التواكل والاسترخاء فى مواجهة المشكلات والتحديات ، وذلك هو عامل انتظار الزمن الذى قد يحل المشكلات . نترقب الأيام والأحداث ولا نؤثر فيها ، لنا ردود افعال وليس لنا أفعال ، والزمن دائما فى صالحنا . ولعله من قبيل الاستنتاج أن نرد قوة هذه الظاهرة النفسية الى الشعور بالعجز والقصور فى مواجهة الواقع واحداثه ، وذلك نتيجة لما تراكم فى تاريخنا المعاصر من انتكاسات وهزائم واحباطات فى ميادين متعددة . ومن ثم تدعمت ميكانيزمات الصمود السلبى فى انتظار الفرج ، أو أن مايحدث هو حكمة كونية لانستطيع لها ردا ، وحتى فى أحسن الاحوال يمكن ان نتعامل معها من خلال افاعيل السحر والشعوذة . وليس غريبا ان تنتشر فى ارجاء الوطن العربى على مكتبات الأرصفة والاكشاك كتب مثل « هبة المنان فى ملوك الجان » أو « الكواكب اللماعة فى تسخير ملوك الجن فى الوقت والساعة » أو « مجريات الدربى بفتح الملك المجيد المؤلف لنفع العبيد ، وقمع كل جبار عنيد »، وأن تتحلى جدران المكاتب الحكومية والمنازل بالحكمة المشهورة « الصبر مفتاح الفرج »

أزمة القيم فى الثقافة العربية :

من الضرورى أن تتصدى البرامج فى قنوات الاتصال ومن بينها مايبثه القمر الصناعى الى ازمة القيم فى الثقافة العربية . ونود ان نؤكد مرة اخرى ان هذه الأزمة محصلة لتفاعل عوامل وظروف مختلفة نتيجة لاختلاط وتمازج بين التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية فى انحاء الوطن العربى ، ومع الاقرار بأهمية التغيير فى البنى الاجتماعية من أجل الوصول الى اتساق فى ازمة القيم واشكالياتها . فان لأجهزة الثقافة دورا يذكر فى كشف هذه التناقضات ، أو تحليل للاسباب والموجبات ، ومن توعية لسلبيات هذه

الأزمة ، ومن ضرورة لتغيير الاتجاهات والسلوك الاجتماعى حتى تتوافق حركة المجتمع فى سعيها نحو الأفضل دون ان يصيبها الشلل أو التناحر بصوره وأشكاله المختلفة .

وأزمة القيم ليست مسألة خاصة بالثقافة العربية ، وانما تعرضت لها مختلف الثقافات فى مسيرة تاريخها وتقلب احوالها . وحتى الحضارة العربية الاسلامية اجتازت مثل هذه الازمات منذ العصر الاموى حين انتقلت السلطة من خلافة راشدة الى ملك عضود ، ثم حين اتسعت رقعة الفتوحات الإسلامية لتشمل شعوبا وأمما مختلفة فى حضاراتها وقيمها . والمهم فى جميع احوال الازمات القيمية هو الاسلوب الذى يتم به مواجهتها ومعالجتها من اجل تأسيس قاعدة كبرى من القيم الرئيسية المشتركة لاى حضارة تنشد الاستمرار والاستقرار والتماسك ، هذا إلى جانب ما يطلبه التطوير فى المناخ القيمى من مقومات مادية ومؤسسية .

وازمة القيم فى ثقافتنا المعاصرة هى نتاج التفاعل مع ثقافات الدول الصناعية الغربية فى المقام الأول ، وذلك حين كان لقاء حضارات تلك الدول مع الأقطار العربية فى صور احتلال عسكرى ، وسيطرة سياسية ، وانماط جديدة من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ومؤسساته . وظهرت هذه الازمة فى درجات متباينة من الحدة فيما عرف بالصراع بين القديم والجديد ، وبين الطارف والتليد ، وبين الاصالة والمعاصرة ، وبين الموروث والوافد ، وبين الثقافة الاوروبية والثقافية العربية ، وبين القومية العربية والامة الاسلامية ، وبين الايديولوجيات الشرقية والغربية ، الى غير ذلك من الاطارات الفكرية التى دارت وتدور فيها ازمة القيم وصراعاتها متأثرة ومؤثرة باختلاف التصورات التى تحكم مسيرة الثقافة العربية ومجتمعها . ومن سمات هذه الازمة انها لاتكاد تخبو ، كما يتراءى للانسان فى تجسيدات الواقع وحركته ، حتى تطل برأسها من جديد ، ويحتدم الحوار والجدل والصراع حولها مرة اخرى .

كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا . . انيس ولم يسمر بمكة سامرُ

ولهذه الأزمة مظاهر عدة منها : تخلف السلوك الاجتماعى عن المتطلبات المتطورة لادوات الانتاج والمؤسسات والمرافق العامة والبيئة أو العكس ، ومنها اتخاذ الأفراد والجماعات لمعايير خاصة بهم فى السلوك الحقيقى الواقعى متناقضة مع مايظهرون ويتقولون من قيم ومعايير للسلوك الاجتماعى ، كما يمكن أن تتفاوت القيم ومعاييرها

بين مواقف ذات نفع شخصى ومواقف ذات نفع اجتماعى عام . واذا كان قدر معلوم من هذا التناقض أو التباين يمكن تبريره أو السماح به كجزء من الطبيعة البشرية كما يقولون ، الا ان اتساع الهوة بين القيم الجماعية والقيم الفردية وازدياد حجمها وتعدد مجالاتها يمثل خطرا على الحياة المجتمعية ، ويهددها بالتفسخ والتناحر . واتذكر هنا بيت المعرى فى صدد تكرار هذه الأزمات الثقافية وماتفرزه من تناقضات .

رب لحد قد صار لحدا مرارا .. ضاحك من تزاحم الاضداد

ويرى الدكتور زكى نجيب محمود ان ثقافتنا العربية تتوزعها جماعات تتباين نظرتها وقيمها فى تحليل الواقع أو استشراف المستقبل . هناك نظرة سلفية الى موضوعات سلفية متجاهلة مشكلات الحاضر وقضاياه ، ونظرة سلفية الى موضوعات عصرية ، ونظرة عصرية الى موضوعات عصرية تعالجها بروح سلفية ، ونظرة عصرية الى موضوعات عصرية مبتورة الصلة بالماضى ، ولا ترى لها اى بعد مؤثر فى الحاضر بل وتعتبره المعوق الرئيسى فى الحركة الى الامام[٨] ومثل هذه التوجهات الفكرية والقيمية يعكس اختلاطات وتناقضات فى المنطق والاتساق ، ولاتمكن من الانطلاق من الحد الضرورى للاتفاق على عمل مشترك او سلوك غير متناقض . ومع وجود الاختلاف فى الرأى فى كثير من المواقف الفكرية بين علماء المسلمين وفقهائهم، إلا أنهم كانوا ينطلقون من ارضية واحدة هى الكتاب والسنة ، كما انهم كانوا فى الاغلب والاعم يتخذون اسسا ومعايير مشتركة فى اصدار الاحكام ، مما جعل اختلافهم رحمة . بيد ان ازمة القيم الحادة فى ثقافتنا العربية تتنامى بين الاضداد ، بل وتحدث لها انتكاسات فيما يظن انه قد تم حسمه منها . ونحن نرى انعكاس ذلك فى شئون الاقتصاد والاجتماع والسياسة والفنون والاداب ، وفى العلاقات بين السلطة والجماهير ، وبين القانون وتطبيقاته،وبين المخطط والمنجز ، وبين حكومة وحكومة ، وبين قول اضطرارى تابع وعمل سلوكى حر . ولسنا نزعم بأن هذه التناقضات فى ازمة القيم وما يستتبعها من فكر او سلوك أو مواقف ناجمة عن نية سيئة او لمجرد المخالفة ، وانما هى تعبير عن مناخ ثقافى وظروف اجتماعية تاريخية تتفاعل فيما بينها . واذا ما اردنا ان نتحدث عن تكوين ودعم ثقافة قومية عربية ، فان تأسيس قاعدة قيمية متنامية فى اتساعها امر اساسى يمثل منطلقا للعمل العربى المشترك ، لتكوين رأى عام متجانس فى الاسس والاصول الثقافية لسلوكه وعلاقاته .

---

(٨) المرجع السابق

واذا كان الجو الثقافى بفكره وتجسداته يعكس هذه الازمة القيمية ومايرتبط بها من تمزق وضياع واغتراب ، فليس بمستغرب - وليس فى الطريق اضواء مرور - ان يلجأ كثيرون من شبابنا الى خاتم سليمان او بساط الريح ، أو افتح ياسمسم لكى تهديهم السبيل السواء ، أو أن يقدموا على تعاطى المخدرات والمسكرات حتى تعفيهم غيبوبتها من معاناة الواقع فى اضطرابه واختلاطه ، او استشراف المستقبل فى قتامه وضبابه .

الحسم فى مواقع الحرج الدينى :

من خلال التاريخ والواقع بظروفه الموضوعية لايمكن تصور الحضارة العربية أو الثقافة العربية بمعزل عن شريعة الاسلام دينا ، أو بمعزل عما تواتر من قيم وممارسات عبر الحضارات الاسلامية قبل نشوء القومية العربية وماتفرعت عنه من دول واقطار ذات الوان سياسية . لقد ظهر دور العرب الانسانى بظهور الدعوة الاسلامية وانتشارها ، واستمرار الدين الإسلامى باعتباره العامل القوى والفاعل فى حياة المسلمين . ومع تغير الاحوال وظهور مشكلات ومسائل جديدة فى حياة المسلمين اجتهد الفقهاء والعلماء فى المسائل الفقهية ، وتعددت الاجتهادات ووجهات النظر التى انطلق بعضها من اوضاع سياسية او اقتصادية او اجتماعية ، وكانت قضايا الاجتهاد الفقهى التى تقتضى تغير الاحكام بتغير الزمان من ادق وأخصب ماتجمع فى مجالات الفكر الاسلامى . ومن ثم يمكن القول بأن التجديد فى امور الدين والفقه جهد مطلوب مع التمييز الصارم بين مايكون مصدره الهيا ، وبين مايكون مصدره بشريا من تراث الاسلام ، وهو مايستلزم التعرف على حكمة التشريع ومنظور قراءته ، وما أسماه الفقهاء بنشاط البحث وخلفيات الاحكام(٩)

ومع تراكم الاحكام الفقهية فى مختلف العصور ، ومع اتساع مساحة التغيرات الاجتماعية والمؤسسية وظهور انماط جديدة من مطالب الحياة المعاصرة ، اقتضت تلك الظروف سعى العلماء والفقهاء الى ممارسة الاجتهاد والنظر فى الاوضاع المستجدة وماتتطلبه من احكام وفتاوى . واتجهت مدرسة الامام محمد عبده الى « النظر العقلى »

---

(٩) عبد المنعم النمر ، الاجتهاد ، بيروت ، دار الشروق ١٩٨٦

فى فهم الدين واحكامه وتطبيقاتها بعد ان ساد الجمود الفكرى وانقفل باب الاجتهاد منذ القرن الحادى عشر ، وتقوم مدرسة الامام على تقديم العقل على ظاهر الشرع « واذا اختلف الاثنان اخذنا بما دل عليه العقل محاولين بعد ذلك تأويل ظاهر الشرع بمعنى يتفق مع احكام العقل »[10]

لكن فريقا اخر دعا الى التحذير من ذلك خوف الوقوع فى الشبهات او ان يكون سبيلا الى تبرير منطلقات الحضارات الاجنبية مما يهدد جوهر الاسلام وشريعته . هذا فى الوقت الذى استمر فيه فريق ثالث يعود الى كتب السلف ليعيد ماسجله من احكام وقضايا مقتصرين فى همومهم على مسائل العبادات وشروطها ، مغفلين جانب المعاملات فى الشريعة ، مجتزئين قضايا الحياة والمجتمع ، وهى الشطر الأول فى رسالة المؤمن « ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة » وهى كذلك من مسئوليته فى تعمير الكون وفيما استخلفه الله عليه فى هذه الارض . وانصرف هذا الفريق الى مناقشة حديث الذبابة والمسح على الخفين من كل حدث موجب للوضوء ، وجزئيات مرتبطة بتحريم التصوير والنحت ، والاختلاف على مايبدو من زينة جسم المرأة حتى ذهب بعضهم الى أن الحجاب مفروض على جسم المرأة كله فيما عدا عين واحدة ، أو قضايا مرتبطة بكرامات الاولياء ومراتب الصوفيين ، الى غير ذلك من الامور التى تبتعد عن حياة الناس اليومية ومشكلاتهم المعاشية .

وقد اشار الدكتور أحمد كمال ابو المجد فى كتابه « حوار لا مواجهة ـ دراسات حول الاسلام والعصر » الى المأزق الراهن لكثير من القضايا والمواقف التى يزخر بها العصر مما تصطدم بالجمود الفكرى الذى يحول دون مواجهة القضايا المعاصرة بمنطق الاصول الاسلامية ، كما يصطدم بالمحاذير والمخاطر التى يضعها بعض العلماء فى طريق الاجتهاد . ويشير بصفة خاصة إلى « موقف الشباب من محاصرة الفرق والاتجاهات المتنافرة وماتحدثه فى عقولهم وقلوبهم من الحيرة والعجز او الشلل والضياع ، ومن تمزق بين العروبة والاسلام بدلا من العروبة والاسلام معا ، ومن خلط فى التراث بين ماهو إسلامى وبين ماهو تراكم افكار وممارسات الناس فى مختلف الازمنة والأمكنة من تاريخ الحضارات الإسلامية » . وقد تولد لدى حجم غفير من المسلمين نتيجة لانعدام الاجتهاد الفقهى فى الامور المستجدة التى يزخر بها عالمنا المعاصر

---

(١٠) محمد عمارة ، الامام محمد عبده ـ سلسلة المعارف الحديثة ، بيروت ، دار القدس ١٩٨٠ .

مايمكن ان نسميه عقدا ضميرية واحساسا بالقلق والحرج فى كثير مما يقبلون عليه أو فيما يدعونه من معاملات الحياة .

ويشير الدكتور أبو المجد فى هذا الصدد الى ان كثيرا من القضايا الفكرية والاجتماعية التى طرحتها الحياة المعاصرة ماتزال تدور حول نفسها ولم يتقدم علماء المسلمين فى بحثها كثيرا[١١] وهو يناشدهم الا يترددوا فى الاجتهاد ، والا يؤثروا السلامة بالوقوف عند ماأوردته كتب السلف القديمة ، إذ أن الشقة بين عالمها وعالم اليوم ، بل وبين عالم اليوم وعالم الغد ، تتسع بمعادلة هندسية متنامية . ومن بين القضايا التى تراوح مكانها وماتزال معلقة دون حسم أو رؤية محددة مكانة المرأة فى المجتمع وحقوقها وواجباتها وزيها واختلاطها بالرجال ، ونظام المؤسسات الاقتصادية والمالية وبخاصة قضية الفوائد المصرفية والتأمينات ، وكل مايتصل بمجال التعامل غير الربوى فى عالم ربوى . ويضاف الى ذلك قضية الشورى وابعادها السياسية فى العلاقة بين القيادة والشعب ، وقضية السعى والجهد فى الحياة ، وموقع قضية حرية الارادة والمسئولية او الجبرية والقدرية مما اثاره المعتزلة فى مطلع الحركة الفكرية فى الحضارة الاسلامية ، هذا فضلا عن القضايا المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والموقف من نظام الزكاة ونظام الضرائب .

ومن ثم فانه دفعا للحرج وتجنبا لنزعات التطرف الفكرى والسلوكى يطلب الدكتور ابو المجد بان « يقدم علماء المسلمين البدائل لكل ماينهون عنه أو يدعون الناس الى تركه ، فعلى هذا المنهج قام الاسلام . وبه ارتفع الحرج عن الناس ، اما ان توسع دائرة الحرام وتظل دائرة الحلال على ضيقها باسم « ترك الشبهات » او « رفض البدع والتزام مسلك السلف » فهو ظلم للاسلام ، نتيجة عجز علمائه ودعاته عن الاجتهاد بما ينفع الناس »[١٢]

وخلاصة ماسبق ان الحاجة ملحة الى الاجتهاد الفقهى لرفع الحرج فى فكر وضمير

---

(١١) المرجع السابق،وفى هذا الصدد يشير الشيخ الدكتور النمر الى ان المرحوم الشيخ على الخفيف تقدم الى مجمع البحوث الاسلامية باجتهاد فى جواز التأمين عام ١٩٦٤ ، كما تقدم هو والشيخ يس سويلم باجتهادهما فى جواز شهادات الاستثمار عام ١٩٧٢ . والى الان ـ لم يصدر المجمع رايه للناس ـ الاجتهاد ، المرجع السابق

(١٢) كمال ابو المجد ، المرجع السابق

وسلوك كثير من المسلمين ، وان هذا الجهد المطلوب يمثل محورا هاما من مراحل تكوين ثقافة عربية مشتركة لا يهددها تكفير المواطن للمواطن،ساعية الى صياغة مشروع حضارى يتسم بالايجابية واقتحام الحياة . والمأمول ان تفسح برامج القمر الصناعى العربى مساحة للاجتهاد الفقهى الذى يحقق يسر الدين وبهجة السعى فى مناكب الدنيا دون حرج او عقد . فليس من المحتمل ان يظل الرأى معلقا فى كثير من المسائل الحيوية فى حياة المواطن العربى المسلم طوال قرون من الزمان،ويزداد هذا الالحاح مع سرعة وكثافة المتغيرات العلمية والتقنية فى عالم اليوم والغد ، ونفرد الاشارة هنا الى ماقد يتمخض فى مجال علوم الاجنة والهندسة والوراثة من نتائج وآثاره على حياة البشر ونظمهم الاجتماعية . ذلك مطلب رئيسى من اجل تكوين ثقافة عربية مشتركة مجددة ومتجددة .

موضوعات مختارة لبرامج القمر الصناعى :

ان المحاور أو الدوائر التى اشرنا اليها باعتبارها من العناصر الاساسية فى مكونات الثقافة العربية يمكن بطبيعة الحال أن يشتق منها موضوعات ومحاور تفصيلية لبرامج القمر الصناعى العربى ، وهذه الموضوعات هى بالضرورة متشابكة ، ويمكن معالجتها فى سلسلة متنوعة من الانتاج والاخراج ، شريطة ان يكون فيها طابع التشويق والجدية والتحدى لفكر المشاهد ووجدانه ، ويمكن ان نقترح الموضوعات التالية :

المجموعة الأولى : الحاضر والماضى

- تعريف ثقافى اجتماعى بواقع الأقطار العربية
- مجالات وحدود التفاعل الثقافى السائد فى الوطن العربى .
- حركة التوحيد والتجزؤ فى التاريخ السياسى والاجتماعى .

المجموعة الثانية : التراث الثقافى العربى

- مصادر التراث الثقافى ومكوناته الفكرية والوجدانية والسلوكية .
- تقييم جهود السلف فى مواجهة التحديات .

- كتب التراث وموقعها من الاسهامات العلمية فى إطارها الزمنى وفى إطار المعرفة المعاصرة .
- دور الفقهاء والعلماء المسلمين بين الاجتهاد والاتباع .

المجموعة الثالثة : الثقافة العربية بين التغريب والابداع الذاتى :

- التغريب ، مصادره ومظاهره ومخاطره .
- مآزق الاعتماد على الخارج وكسر الاطواق .
- الهدر فى الامكانات التكنولوجية والتخلف فى انماط السلوك .
- الامكانات العربية فى الاعتماد الجماعى على الذات .

المجموعة الرابعة : إشاعة التفكير العلمى وترسيخه :

- جوانب من التفكير غير العلمى فى حياة الإفراد والمجتمع
- دور المؤسسات التربوية والثقافية فى ترسيخ المنهج العلمى فكراً وممارسة .
- التوظيف الامثل للامكانات التكنولوجية وتوطين الخبرة والدراية التكنولوجية .
- إشاعة اسلوب التفكير العلمى فى الحياة اليومية لدى الجماهير .

المجموعة الخامسة : الدين والحياة :

- مبادىء الاسلام والقيم الدينية فى تنظيم المجتمع .
- نماذج من اختلاف الرأى بين الفقهاء من السلف فى اطار الاجتهاد فى أمور الدين .
- منهج الحوار بين علماء المسلمين .
- القضايا المعلقة فى التعامل مع العصر .

المجموعة السادسة : القيم الثقافية بين القديم والجديد .

- القيم العامة والخاصة فى اتساقها وتناقضها .
- التقييم الموضوعى للقيم « التقليدية » ، ايجابياتها وسلبياتها
- القيم المنشودة فى الانتاج والاستهلاك والتنظيم .

المجموعة السابعة : التعاون العربى فى مجالات الثقافة القومية :

المؤسسات القطرية والقومية للتعاون الثقافى .
- مجالات التبادل الثقافى ، تاريخيا وحاضرا .
- الخصائص المحلية للمنتجات الثقافية العربية :

المجموعة الثامنة : مستقبل الثقافة العربية .

- تجديد الثقافة القومية فى اطار استراتيجية الثقافة العربية .
- مجالات التحرك الثقافى ومضامينها وإشكالها القومية المبدعة .
- المواجهة الموضوعية لعناصر الزحف الثقافى الأجنبى .
- الانتاج المشترك للمواد الثقافية دعما لمقومات التكامل العربى .
- دور الخطط الوطنية فى دعم الثقافة القومية .

تلك هى بعض الموضوعات التى اخترناها لتمثل ما قدمناه من قضايا وهموم تحيط بمكونات ثقافتنا الراهنة ، وبما نستشرفه من تطوير وتجديد لنسيجها ليتفاعل مع قضايا المجتمع الاخرى فى الاقتصاد والاجتماع والتنظيم من اجل مشروع حضارى عربى متكامل تمثل الثقافة بعدا من ابعاد بلورته وانجازه .

الخلاصة :

تلك هى بعض المحاور الاساسية التى ينبغى ان تحتل اولوية فى تطوير الثقافة القومية العربية فى زخم التحولات والقوى العالمية المعاصرة ، من اجل ان يكون الفكر والوجدان والتعبير زادا يدفع بمسيرة التقدم ومساهما فى المشاركة فى صناعة الحاضر وصياغة المستقبل . ونحن ننشد ثقافة قومية تمكننا اضواؤها من الاهتداء الى معالم الطريق ، وهى بالضرورة ثقافة متطورة فى عالم متغير يتسارع ايقاعه الزمنى ، ولا يصمد فيه الا التجمعات الجغرافية والبشرية التى تمثل ثقلا مؤثرا فى الاحداث العالمية كما يتأثر بها بأكبر قدر من الوعى وحرية الاختيار .

ولاشك ان جانبا من ازمة الثقافة القومية يكمن فى نطاق الارادة السياسية ، بيد ان الوعى بمقتضيات التطوير الثقافى ووضوح الرؤية فى مساراته يمثل جانبا اخر من السعى الى التجديد المتواصل فى نسيج الحياة الثقافية بأفكارها ومشاعرها وانماط سلوكها

ومواقفها وقيمها . ولن يتحقق مثل هذا التجديد الا من خلال ما نبذله من جهد لتغيير الواقع الحالى ، وعلى مراحل مرسومة ذات اولويات . ان الضرورة ملحة الى هذا التطوير حتى لا يستمر سرطان التجزئة السياسية والثقافية حاكما لتوجهات الاقطار العربية ، بل وعاملا على تجزئتها داخل الاجزاء ذاتها الى طوائف وفئات واقليات . واذا كان للعوامل الخارجية تأثيرها فى مجريات الثقافة القومية ومكوناتها ، فان ذلك امر يجب ان نعيه ونتدبره ونحد من سيئاته ، كما ان علينا ان نستعين به دون ان نعتمد عليه . ومهمة المثقفين وغيرهم من قيادات الرأى العام أن يعبئوا الوعى لنأخذ أمورنا بأيدينا ، وألا نسقط على الدوام أزماتنا ومآزقنا على غيرنا ، أو أن نتركها للزمن عسى أن يأتى بحلوله المناسبة ، وصدق الله العظيم « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

ومن البديهى اننا لن نحقق تجديدا فى ثقافتنا القومية الا اذا فتحنا ابواب التعبير الحر على مصراعيه من اجل الحوار البناء ، وليس لمجرد الاختلاف وتسجيل المواقف . كما ينبغى ان يتوجه الحوار فى تعاقبه وتمحيصه لقضايا الحياة والمصير الى الوصول الى نقاط التقاء ومواطن للعمل المشترك ، ومنطلقات تجمع بين الواقع والهدف ، وان تكون نهاية التفكير هى بداية لموجهات العمل . وهذا المنهج فى الحوار والتشخيص من اجل تجديد ثقافة قومية مشتركة لا تعنى اضعاف الثقافات الفرعية المحلية فى الاقطار العربية ، بل يتطلب الامر تطورها وتوظيفها لتكون روافد متدفقة فى النهر الثقافى الكبير .

وبعد . . فتلك بعض هموم التجديد الثقافى من اجل حضارة عربية ناهضة بأعباء الحاضر وتحديات المستقبل . وهى فى تصورنا تمثل فى مضمونها وتوجهاتها مادة لصياغة برامج « نحو ثقافة قومية عربية » ، يبثها القمر الصناعى العربى ، لتكون اسهاما فى الوعى بمقتضيات التطور فى الفكر والقيم والوجدان والسلوك ، مما تستلزمه مقومات الدفاع عن الوجود العربى ، واحتياجات التنمية والتحرر والحرية ، ومطالب التفاعل الايجابى مع روح العصر زمانا ومكانا .

قصة القمر الصناعى كمؤشر ثقافى :

إن القصة العربية لمنظومة الاتصالات الفضائية تعكس فى حد ذاتها وفى اطارها كعمل عربى محدد ، ما تضطرب به الثقافة القومية من نبض ومد وجزر خلال سنوات

تنفيذ المشروع . ولعله من المفيد ان يعبر الكاتب عن انطباعاته الشخصية وما أثارته الندوة من مناقشات بصدد ما احتضنته قصة المشروع وحركته من قيم ثقافية ايجابية وقيم سلبية ، ويمكن تلخيص الجوانب الايجابية التى حفزت العمل على تحقيق هذا الانجاز فيما يلى :

١ ـ ظهرت فكرة قيام المشروع عقب حرب حزيران (يونية) ١٩٦٧ ، كرد فعل لرغبة قومية عارمة إذ ذاك نحو تجاوز هذه النكسة ، وحرصا على إعطاء زخم جديد للتعاون العربى والتواصل القومى ، ودعم مقومات الثقافة العربية المشتركة كقاعدة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية ، من أجل تجاوز محنة الهزيمة والاستفادة منها على طريق الوحدة العربية ، إيمانا بأنه لا بديل عنها فى مسيرة الأمة العربية ، على المستويين القطرى والقومى ، وأن التواصل عبر الأقطار من أهم وسائل ذلك التكوين الثقافى المنشود .

٢ ـ تمكن المسئولون عن الشئون الاعلامية والثقافية فى اقطار الوطن العربى من الحوار والمداولة من خلال اجتماعاتهم وخبراتهم الى الوصول الى اتفاق حول عمل عربى مشترك ، وهكذا نجد ان الحوار العربى كان يدور حول السعى الى تحقيق عمل محدد . وتمكنت الدول العربية من الالتزام بما انتهت اليه تلك الاجتماعات من مقررات . ولم يكن حوارها او نقاشها حول اصدار توصيات او بيانات تظل فى الادراج دون التزام بتنفيذها ، أو متابعة لتقييم منجزاتها ، أو أن حوارها كان مجرد حوارات مثقفين « متأكدمين »* أو فنيين متحجرين مقطوعى الصلة بفهم الحال أو تصور المآل .

٣ ـ لم تكن القضايا المالية او حجم التكلفة حائلا دون العمل على تنفيذ هذا المشروع ، مما يدل على انه اذا اتضح الهدف وصدقت النية ، امكن توفير الوسائل والسبل لتحقيق عمل مشترك حتى نهايته ، وترتب على ذلك ان اخذ القمر العربى (عربسات) مداره فى الفضاء .

٤ ـ كذلك يبرز من خلال مشروع القمر الصناعى تطلع العرب الى الاستفادة من المنجزات التكنولوجية الجديدة الساعية الى توثيق التواصل بين الاقطار العربية فى

---

* جمع « متأكدم » تميزا عن الاكاديمى ، والمتأكدم هو الذى يرى ان اختصاصه موضوعى ومنعزل عن الغايات او التحيزات المجتمعية .

مختلف المجالات ، بما فى ذلك مجال الثقافة القومية ، وهكذا يمكن اعتبار القمر الصناعى استثمارا واعدا للاموال العربية فى مجال توطين الثقافة التكنولوجية او على الاقل استيعاب بعض جوانبها فى الثقافة العربية ومكوناتها المتجددة . وبهذا ـ كما قيل دعائيا ـ يدخل العرب عصر الفضاء .

٥ ـ تضمن مشروع القمر الصناعى من بين اهدافه الاولى ، توظيفه فى مجالات التعليم ونشر الثقافة العامة فى المناطق النائية فى القرى والبوادى ، ومن ثم استخدامه اداة فى التوعية الجماهيرية ، بل وفى النظام التعليمى نفسه مما يعوض ازدحام الفصول والنقص فى المعلمين او عدم توافر المؤهلين منهم ، وبذلك فإنه سوف يخدم مختلف الجوانب الثقافية الى جانب خدمات الاتصالات اللاسلكية .

٦ ـ فى اقامة قمر صناعى عربى تبين أن وزراء العرب كانوا على وعى كامل بما يمكن ان يهدد الثقافة القومية من الاقمار الصناعية الاجنبية ، وما يمكن ان تبثه من برامج قد تكون ذات تأثيرات مهددة للقيم الثقافية العربية ، ولما يمكن ان تشيعه من مظاهر الحضارة الاستهلاكية ولغير ذلك من القيم والتطلعات والمواقف التى تندرج عادة تحت ما سمى بالغزو الثقافى او الغزو الالكترونى .

تلك هى بعض التوجهات والانجازات الايجابية التى تموضعت فى مشروع القمر الصناعى فى الاطار الكلى لحركة الثقافة العربية التى افرزت هذا المشروع . بيد انه فى الوقت نفسه لا يسع المرء الا ان يسجل بعض الملاحظات السلبية فى نسيج ثقافتنا الراهنة مما انعكس فى تنفيذ هذا المشروع ، وما اصاب المد فى حركته من جزر ونكوص ، نشير منها على سبيل المثال :

١ ـ الفترة الزمنية الطويلة التى استغرقها المشروع بدءا من التفكير فيه عام ١٩٦٧ ، اذ تطلب الامر عشر سنوات حتى تم اتخاذ القرار بتكليف الشركة التى وقع عليها الاختيار لتصنيع القمر ، واحتاج الامر الى حوالى ثمانى سنوات اخرى لينطلق هذا القمر الى حيزه الفضائى فى سماء العروبة ، وهكذا استطال تنفيذ المشروع حوالى خمس قرن تقريبا ، مما يدل على مدى الادراك لقيمة الزمن فى ثقافتنا العربية ، ولمفهوم الانجاز الكفء والفاعل .

٢ ـ التكنولوجيا الحديثة سلسلة مترابطة الحلقات اذا ما اريد لها ان تؤتى العائد الامثل ، ذلك ان فقدان اى حلقة من السلسلة قد يعطل تشغيل الاداة التكنولوجية

بطريقة كاملة او على الاقل ينقص من قدرتها فى التوظيف الاكفأ لطاقاتها . ولما كان استقبال برامج القمر الصناعى يتطلب اقامة محطات ارضية ، الا انه لم تقم مثل هذه المحطات الا فى عدد لا يتجاوز نصف عدد الاقطار المشاركة فى المشروع . وهذا يعنى أن استفادتها من المشروع تظل محدودة . إنا نجد أن الكثير من « طبخاتنا » فى التنمية تصبح غير قابلة للتناول نتيجة افتقارها الى قليل من الملح والفلفل مما يتطلب ثمنا بخسا دراهم معدودات !

٣ ـ ألقت الندوة اضواء كاشفة على ما احاط تمويل هذا المشروع من قضايا كان من بينها ان الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لم يوفر القرض اللازم للدول العربية كمجموعة ، وانما اتاحها لكل دولة على حدة ، حسب قواعد اقراضه . اضف الى هذا ان استطالة مدة المشروع قد ادت الى ان تتضاعف تكاليف صناعته مع التضخم النقدى . ولاتزال ثمة ديون متراكمة لم يتم سدادها من قبل المؤسسة حتى فترة انعقاد هذه الندوة (١٩٨٦) . كذلك كان من الممكن اقامة المحطات الارضية لكل الاقطار العربية فى دفعة واحدة تقوم بها احدى الشركات ، فتكون ارخص تكلفة بطبيعة الحال ، لكن كل دولة آثرت ان تقيم محطتها فى الوقت الذى يناسبها .

٤ ـ ومن التناقضات السياسية التى أبرزها هذا المشروع ، إبعاد مصر من عضوية المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية كنتيجة لعقد مصر ما يسمى باتفاقية السلام مع اسرائيل . هذا فى الوقت الذى كانت الشركة التى وقع الاختيار عليها فى تنفيذ المشروع شركة ذات صلة بالتعامل مع اسرائيل او ربما كان فى اصولها رأسمال صهيونى كبير . ومع التحقق من هذا التعامل ، فقد اعفيت شركة « فورد ايرويسي » (*) من احكام المقاطعة العربية ليسند اليها تنفيذ المشروع .

٥ ـ اضف الى هذا أن الخلافات السياسية والايديولوجية الرسمية بين الحكومات العربية قد عطلت تعطيلا يكاد يكون كاملا القناة غزيرة الأشعاع التى من المفروض تقنيا ان تبث برامجها مباشرة الى البيوت دون الحاجة الى مرورها فى مصفاة الرقابة التليفزيونية ، لكن ذلك قد اصبح شبه مستحيل فى اطار التخوف والشكوك السائدة فى الثقافة الرسمية والاعلامية لدول المنظمة . ان التوحد في الفضاء لا يمكن ان يتم الا من خلال التوحد على الارض . وقد قيل انه حتى الاذاعة المباشرة لمباريات كرة القدم بين الفرق العربية فى بعض الحالات لا تمر مباشرة الا من خلال النقل عن طريق

(*) Ford Airospace

مصفاة التليفزيون حتى لاتظهر فيها شعارات ذات طابع سياسى،وحتى لا يكون مجال كرة القدم فرصة « لدس العبوات الناسفة فى البرامج المتبادلة » كما عبر عن ذلك احد المشاركين فى الندوة .

٦ ـ كذلك اظهرت بعض اوراق الندوة ما تضمنته قصة القمر الصناعى العربى من ثقة بالاجنبى فى مقابل التشكك ما بين العربى والعربى ، فلم تشأ بعض الدول العربية المساهمة فى المشروع ان تنقل بعض رسائلها من القمر الاوروبى « انتلسات » Antlesat الى القمر العربى (عربسات Arabsat) اضف الى هذا كله ما بينته الندوة من اهدار فظيع لمعظم الامكانات التكنولوجية فيما يمكن ان يقوم به القمر الصناعى العربى** .

وهكذا نرى ان قصة القمر الصناعى العربى تعكس كثيرا من تموجات الثقافة العربية الحالية . لقد تبدد الحلم الذى رافق الامال المناطة به فى ان يكون هذا القمر من آليات الاثراء الثقافى فى اطار التوحد من خلال تبادل المعلومات وتوظيفه فى التعليم ، واشاعة الوعى العلمى ، ونشر الثقافة فى المناطق النائية ، وبين النساء فى بيوتهن ، وفى غير ذلك من مجالات الانماء والانتماء . لكنه انتهى الى ان يكون مظهرا دون مضمون ، ومغلفا دون رسالة ، والى ان يغدو فى نهاية المطاف والمدار مظهرا من مظاهر الاستثمار الافتخارى ليقال ان العرب قد دخلوا عصر الفضاء . ولاتزال المخاطر التى تهدد الثقافة القومية وتطويرها محدقة ، خاصة بعد ان تتزاحم فى اجواء الفضاء بدءا من عام ١٩٨٦ برامج الاقمار الصناعية الاوربية . لقد اعلنت اسرائيل عن عزمها على اطلاق قمر صناعى يغطى منطقة الاقمار الصناعية الاوربية بقنواتها غزيرة الاشعاع ، والتى يمكن ان تخترق فضاء الوطن العربى كله لتستقبلها بيوتنا استقبالا مباشرا من خلال اجهزة استقبال يمكن ان تشتريها اية اسرة من الاسواق العالمية ، فهل آن الأوان لأن يكون قمرنا الصناعى واقيا ومحصنا ومواجها لما قد تبثه أقمار الثقافات الأجنبية المهيمنة ، وأن تستخدم طاقاته فى تجديد وإشاعة ثقافة قومية مشتركة ؟ !

تلك هى قصة القمر الصناعى العربى ومنظومة الاتصالات الفضائية العربية . وهى مرآة مجلوة نرى من خلالها البون الشاسع بين طموحاتنا وتوجهاتنا الشعبية وبين

** ترتبط قناة الفضاء التليفزيونية فى مصر بالقمر الصناعى العربى ، وبخاصة فى نشره الاخبار الرئيسية (التاسعة مساء) وفى اذاعة بعض المناسبات الترويحية والمباريات الرياضية ، وذلك بدءا من عام ١٩٩١ .

التناقضات فى الواقع المعاش، وعجز الأيديولوجية السياسية القائمة عن مواجهة التحديات الثقافية . ولقد صدق علماء الفيزياء الحديثة حين اكدوا انك تجد فى الذرة صورة للكون المادى ، وهكذا نجد فى اى جزئية او قطاع من حياتنا العربية تجسيدا لاشكاليات نمط حياتنا وثقافتنا ، اذا ما تجاوزنا عالم الشعارات والطقوس .

ومن منا الذى لا يعانى من هموم الخوف وخيبة الامل فى المستقبل ازاء ما تضطرب به الحياة العربية المعاصرة من تردد وتوجس وسوء ظن وعجز عن اتخاذ القرار الذى تمليه المصلحة القطرية والقومية معا . وقد يدعو هذا الى الاعتقاد ، كما يظن البعض من المفكرين القوميين الى ان هناك مؤسسة عالمية لبذر الشقاق وعناصر الفرقة بين العرب ، لها مصادر تمويلها ، ولها مناهجها فى التدبير والنفاذ ، فهل نحن منتهون ؟ دعونا نردد مع الشاعر نزار قبانى :

ان ياصديقة متعب بعروبتى ... فهل العروبة لعنة وعقاب
واذا قسوت على العروبة مرة ... فلقد تضيق بكحلها الاهداب
ولربما تجد العروبة نفسها ... ويضىء فى قلب الظلام شهاب

كذلك نختم هذه الورقة بالدعوة الملحة الى الابداع والاجتهاد ، ونسوق عبارة من ابن قيم الجوزية فى كتابه من (اعلام الموقعين) اذ يقول : « ومن افتى الناس بمجرد المنقول من الكتب على اختلاف عرفهم ، وعوائدهم ، وازمنتهم ، وامكنتهم ، واحوالهم ، وقرائن هذه الاحوال فقد ضل واضل . وكانت جنايته على الدين اعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وازمنتهم وطبائعهم بما فى كتاب من كتب الطب . وهذا الطبيب الجاهل ، والمفتى الجاهل اضر ما يكون على اديان الناس وأبدانهم . والله المستعان »[١٣] .

أنا يا صديقة متعب بعروبتى ... فهل العروبة لعنة وعقاب
وإذا قسوت على العروبة مرة ... فلقد تضيق بكحلها الأهداب
ولربما تجد العروبة نفسها ... ويضىء فى القلب الظلام شهاب

---

(١٣) نقلا عن عبدالمنعم النمر ، المرجع السابق

حول الشخصية العربية فى الإطار الثقافى*

موقع الانسان من خطط التنمية :

من الشعارات المكررة ان الانسان هو هدف التنمية وغايتها الاسمى ، كما انه فى نفس الوقت صانعها ومحركها ، من اجله تتم جهود التنمية ، وبجهوده تتحقق معدلاتها المخططة ، وتتسارع اشواطها المتلاحقة ، والواقع ان هذا الشعار يمثل ادراكا نفاذا لجوهر قضايا التنمية والتخطيط لها . ومع ان ترديد هذا الشعار قد اخذ يتزايد فى السنوات القليلة الماضية الا ان مستلزمات تطبيقه ، وفهم ابعاده ، وتحديد الظروف المساعدة على تحقيقه ، والعوامل الراهنة التى تعيق مسيرته ، والخفائض والنهائض[1] التى تؤثر فى حركة الإنسان العربى نحو التقدم ، لاتزال فى حاجة إلى كثير جدا من الدراسة والبحث من خلال تقييم الواقع ، وتطوير الأسس الموضوعية لتمكين الإنسان ـ كل الإنسان ، وكل إنسان ، فى الأقطار العربية من أن يعلن نفسه مسهما فى صناعة التنمية ، ومستمتعا بمردود عمله وثمراته جزاء وفاقا .

ونود ان نؤكد فى مطلع هذا الحوار ان تجارب التخطيط من اجل التنمية فى الاقطار العربية لم تصل فى اثارها وتأثيراتها الى آمادها المأمولة ، بل وتعرضت لكثير من الاختناقات والمصاعب لاصطناعها نماذج من التفكير والتطبيق لم تأخذ مقومات الطاقة البشرية واقعا ومستقبلا ـ كإحدى المتغيرات الاساسية فى مكونات التخطيط وحركة المجتمع . وقامت معظم انماط هذا التخطيط على نوع من الفصل التعسفى بين ما

---

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة « الخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى » التى يصدرها الاتحاد العربى للاخصائيين الاجتماعيين ، بنغازى ، السنة الاولى ـ العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٨٠ وقدمت الى المؤتمر الاول لعلماء الاجتماع العرب المنعقد فى بغداد من ٢ ـ ٦ فبراير ١٩٨٠

(١) الخفائض : البنية التحتية : infrastructure

النهائض : البنية الفوقية : superstructure

اتباعا لترجمة الشيخ عبدالله العلايلى من علماء اللغة فى لبنان .

يسمى بالتنمية الاقتصادية وما يسمى بالتنمية الاجتماعية ، ومع ادراكنا لقيمة هذا الفصل من الناحية التحليلية التجريدية الا ان عملية التنمية عملية موحدة فى تفاعلاتها وتشابكاتها ، ومن ثم كان من الافضل الحديث عن الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للتنمية كبديل فى التحليل . كما يمكن ان نتحدث عن الاثار والمستلزمات الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية ، وعن الاثار والمستلزمات الاقتصادية للمشروعات الاجتماعية ، بذلك تتحقق النظرة الشمولية والتكاملية للتخطيط والجهود الانمائية .

كذلك تتطلب عمليات التنمية والتخطيط نظرة نوعية جديدة الى اهدافها ومستلزماتها . وتقوم هذه النظرة على اعتبار التنمية نهضة وتجديدا حضاريا متكاملا على المستويين القطرى والقومى للوطن العربى ، فالمسألة ليست مجرد الوصول الى معدلات معينة فى الانتاج السلعى وما يتطلبه من استثمارات وعمليات فى تراكم الاصول الرأسمالية ، كما انها ليست مجرد توسيع فى نطاق الخدمات المختلفة فى نماذجها ومؤسساتها القائمة . انها فى نهاية التحليل لابد ان تصل الى الانسان فى مختلف فئاته وطبقاته ومواقعه وتحيزاته المكانية . وعليها ان تتساءل ما واقع الانسان العربى ؟ وما مكونات المدخلات البشرية ؟ واين تصب عوائد التنمية بالنسبة للانسان ؟ وهل الناتج الحقيقى والنهائى يمثل اشباعا لاحتياجاته ؟ واى هذه الاحتياجات ؟ وكيف يمكن تحفيزه ايجابا وسلبا ؟ وما اثر المشروعات المختلفة فى زيادة طاقة الافراد والجماعات على المشاركة الايجابية الدافعة لاستكمال جهود التنمية ، وتوفير الروح المعنوية اللازمة للحفاظ على استمرار ثمراتها ؟ وما اثر مدخلات التنمية واستثماراتها فى سلوكه وقيمه وعلاقاته ؟ وكيف تتيح هذه الجهود الانمائية توفير الخبرة والدراية للمشتغلين بها ؟ وماذا تمنحهم من فرص الابداع والتجديد وتحقيق الذات من خلال الجهد الممتع ؟ ما انواع السلوك الاجتماعى السائد لدى الافراد فى مواقف الحياة وتنظيماتها ؟ والى اى مدى تتغير وتتبدل فى الاتجاه المطلوب لدفع عجلة التنمية وتحرير مناخها لمزيد من الابداع والتجديد والتطوير ؟

وعلى هذا النحو من التساؤلات التى تضع الانسان محورا لقضايا التنمية يمكننا ان ندخل البشر مباشرة فى صميم اطارات التنمية وعملياتها . . والواقع ان هذه الجوانب الانسانية رغم الاقرار باهميتها كغاية نهائية للتنمية لم تجد طريقها بعد الى تصورات معظم المخططين ، وخاصة الاقتصاديين منهم ، او فى احسن الظن ان اساليب ادخال العنصر الانسانى وتقنياته لم تتطور فى مفاهيمها واستخداماتها بما يمكن

من تكامل الغايات الانسانية مع عناصر التنمية المـادية الأخرى . ومن هنا كان لابد من تطوير هذه الاساليب والتقنيات اللازمة للعنصر الانسانى ، فى سلوكه وقيمه واتجاهاته وتأثيره وتأثره ، وشدته وجذبه ، الى غير ذلك مما يسمى عادة بديناميكية السلوك الاجتماعى الانمائى ، او مقومات الشخصية الاجتماعية ، فاعلة ومنفعلة بسياق الأوضاع الانمائية واهدافها . ولابد ان تضاف هذه المحاور ومتغيراتها فى عمليات التخطيط الى جانب محاور الاستثمار ، والمدخلات والمخرجات والموازين السلعية ، والتجارة الداخلية والخارجية ، وميزان المدفوعات ومشروعات الانتاج ، ومؤسسات الخدمات وغيرها من تصانيف التفكير التخطيطى ومحاوره .

دراسات الشخصية الاجتماعية :

لعل الصق الدراسات بما يتطلبه ادخال الانسان فى جوهر عملية التخطيط الانمائى هى الدراسات المرتبطة بمفهوم الشخصية الاجتماعية فى اطار حركة المجتمع العربى وفى اقطاره المختلفة ، وعن طريق تحليل مكونات الشخصية وواقعها ومجالات تطويرها من خلال المتغيرات الانمائية المدروسة تصبح مثل هذه الدراسات اداة من الادوات التطبيقية لإحكام التفاعل بين مقومات التنمية المادية وتكوين الانسان هدفا ووسيلة ، صانعا ومستفيدا ، مؤثرا ومتأثرا .

ولست هنا بصدد معالجة متكاملة او متأنية لهذا الموضوع فذلك فوق طاقة هذه الدراسة . وكل ما استطيعه ان اثير بعض القضايا المنهجية حول مفهوم الشخصية الاجتماعية والسلوك الاجتماعى المتفاعل مع قضايا التنمية فى حاضرنا العربى . وقد حفزنى الى ولوج هذا المدخل اننى من بين المخضرمين الذين طرقوا هذا الباب من دراسات الشخصية والثقافة منذ اكثر من ثلاثين عاما . وقد استخدمت بعض الافكار التى حررتها فى سياقات مختلفة ، وتم اقتباسها أحيانا لدعم قضايا حق ، كما تعرضت للاجتراء والتشويه فى مجالات أخرى لتتسق مع دعاوى التحيز والتعصب [(٢)] .

وقد ظهرت فى فترات متباعدة دراسات عربية جادة حول « الشخصية العربية » مرتبطة باطارات التنمية والتغير ، واطارات الوحدة والتنوع ، واطارات المنهج العلمى والمعاصرة ، او فى اطارات شخصية المثقفين (أزمة المثقفين) والتكنوقراطيين . .

---

(٢) انظر : حامد عمار : فى بناء البشر ، دراسات التغير الحضارى والفكر التربوى (طبعة ثانية) دار المعرفة ـ القاهرة ١٩٦٨ .

. وليس هناك فيما أعلم دراسات ترتبط بما يمكن ان نصنفه فى اطار التنوع على الاساس الطبقى او الحرفى كأنماط الشخصية لدى العمال او الفلاحين أو أنماط القيادات الرسمية والشعبية وغير ذلك مما يمكن اتخاذه من الأنماط . وقد أخذ حجم هذه الدراسات يتزايد فى السنوات الاخيرة من السبعينات ، ولعل الاهتمام بهذا النوع من الدراسات يبشر بأهمية معالجة العنصر الانسانى من زوايا متعددة ومتعمقة تضيف الى رصيدنا المعرفى فى استكشاف الانسان العربى الذى نعلنه صانع التنمية ووسيلتها ، ذلك الاستكشاف الذى يبصرنا من خلال تفاعل الانسان مع المجتمع بما يمكن عمله فى سبيل تحقيق المزيد لتطوير طاقاته وامكاناته وطموحاته المبدعة والخلاقة .

الدراسات السابقة ـ منطلقاتها وابعادها :

لعله من المفيد ان نقرر هنا بعض الاعتبارات ـ التى قد تغفل احيانا ـ فيما يتصل بفهم طبيعة البحث والفكر فى مجال العلوم الاجتماعية . واول هذه الاعتبارات ان الدراسة الاجتماعية (اقتصادية ـ نفسية ـ سوسيولوجية) هى نشاط مرتبط بهدف معين ، ومرتبط بلحظة زمنية معينة ، ومعتمد على ما هو متاح من رصيد للمعرفة ووسائل ميسرة للحصول عليها . كذلك تتراوح البحوث والدراسات فى المستويات او الدوائر التى يتم فيها التحليل من حيث اتساعها وامتداد ابعادها ونتيجة لتدخل هذه الاعتبارات ، ومنظور الباحث نفسه . ولا يمكننا أن نجرد البحوث الاجتماعية من قدر قليل او كبير من الذاتية المرتبطة بهذه العوامل ، كما لا يمكننا الابتعاد عن توظيف البحوث فى سياقات اجتماعية وتاريخية معينة . نشير الى هذه الاعتبارات لانها تؤسس الخلفية لمعظم البحوث والدراسات التى كتبت حول الانماط الحضارية والثقافية ومقومات الشخصية سواء فى مجتمعنا العربى او فى غيره من المجتمعات من اولئك المتخصصين والكتاب الذين تصدوا لمثل هذا الموضوع . ولا مناص من التعرف بايجاز ببعض هذه الاعتبارات التى تكمن فى كثير من المقولات التى وردت فى مثل هذه الدراسات حتى نصل الى تقييم واقعى لمنطلقاتها وقيمتها . وتغدو الدراسة اكثر موضوعية فى وزنها وتقديرها كلما استطاعت ان تضع مقولاتها فى منظور اكبر قدر من الاعتبارات والمتغيرات ، ومدركة بوعى واضح لاطارها وحدودها . والواقع انه حين نغفل مثل تلك الاعتبارات يمكن ان نصدر احكاما متحيزة على معظم الكتابات التى تعرضت لموضوع الثقافة والشخصية العربية ، اذكر منها على سبيل المثال كتابات المفكرين المعاصرين : حسن صعب (تحديث العقل العربى) ، زكى نجيب محمود (تجديد

الفكر العربى) ، هشام شرابى (مقدمات لدراسة المجتمع العربى) ، قسطنطين زريق (معنى النكبة مجددا) ، مصطفى حجازى (التخلف الاجتماعى مدخل الى دراسة المقهور) ، صادق جلال العظم (النقد الذاتى بعد الهزيمة) ، حامد عمار (فى بناء البشر) ، على الوردى (شخصية الفرد العراقى) ، السيد ياسين (الشخصية العربية بين المفهوم الاسرائيلى والمفهوم العربى) ، ومقالات عزت حجازى وسيد عويس وسامى مصطفى فى مجلة قضايا عربية (حزيران ١٩٧٩) ، وغيرهم ممن تعرضوا لهذا المجال من الدراسات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة[٣] .

والجامع المشترك فى اغلب هذه الدراسات انها تنطلق من اهداف معينة لتحدث تأثيرا مقصودا ، ومتأثرة بلحظة زمنية او حدث تاريخى مزعزع للطمأنينة الفكرية النسبية السائدة ، او ملقيا بأزمة او تحديات صارخة . وبعبارة اخرى ، علينا ان ننظر الى ما ورد فى هذه الكتابات من افكار فى اطار « اجتماعية المعرفة » وارتباط هذه الافكار بمواقع اجتماعية وظروف تاريخية معينة ، متأثرة بها ومحاولة التأثير فيها . ولقد ارتبطت بعض هذه الكتابات مثلا باحداث ٤٨ وبانقلابات الحكم فى بعض البلاد العربية ، وباحداث عام ١٩٦٧ ، وبالطموحات التى تلقيها خطط التنمية ونتائجها الواقعية المحدودة . ومن هنا كان تركيز مثل هذه الدراسات على الجوانب السلبية فى السلوك الاجتماعى وفى الشخصية العربية ، وذلك فى محاولة للإجابة عما اعترض البلاد العربية من أزمات وكوارث وتعثر . وليس هناك ما يمنع اى باحث اجتماعى ، بل من حقه ـ ان يدخل معادلته الذاتية بوعى ووضوح والتى هى جزء من الكل الموضوعى فى تقديره وتقييمه للظواهر التى يقوم بدراستها . وليس فى هذا تقليل من اهمية المنهج العلمى المستقصى ، وانما هو تأكيد لدور البحوث ووظيفتها كأداة من ادوات كشف الواقع وابعاده ومواجهة مسئولية التأثير فيه . واذا سلمنا بمفهوم « الشخصية » ـ مما سنتعرض له فيما بعد ، فإن معظم الدراسات التى سبقت الاشارة اليها تتجه فى تشخيصها الى رسم السمات السائدة لدى « شخصية المثقفين » أو الشخصية البرجوازية الحضرية ، وهى دون شك عنصر من العناصر الفعالة فى الحركة المجتمعية بفضل ما تملكه من قدرة على الاتصال والتوضيح والتأثير .

---

(٣) لعله من المفيد العمل على وضع قائمة بيلوغرافية شاملة للكتابات الحديثة فى هذا المجال مع تعريف موجز بالمحتويات الاساسية لكل كتاب ، او مقال ، وذلك تحديثا للقائمة الواردة فى كتاب : سيد يس (الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر) .

كذلك اود ان اتابع توضيح عدد من القضايا المنهجية والفكرية التى تتداخل فى مثل هذه الدراسات التى نحن بصددها ، اولاها ان معظم ما ورد فيها من تحديد لسمات الشخصية العربية (قطرية او قومية) تمثل فى مجمل تحديدها عملا وصفيا ، يرتكز على اسس نظرية مجردة من التحليل الميدانى المستقصى . ويتميز هذا المستوى الوصفى بقدر كبير من الانتقاء ، ومن هنا تدخل هذه الدراسات فى حالات كثيرة ضمن اطار الموقف السياسى للمفكر الباحث . وسواء ارتبطت هذه الدراسات الوصفية بالانماط الثقافية فى تاريخنا ، او بالانماط القائمة فى واقعنا المعاصر ، فانها تفتقد إلى وضع هذه الانماط والسمات للثقافة والسلوك الاجتماعى فى اطار ملابساتها التاريخية الخاصة ، وتكويناتها الاجتماعية وعلاقاتها المتداخلة مع القيم والمؤسسات السياسية والثقافية المهيمنة على الموازنات فى تلك الحقبة من الزمان . ومن هنا كانت التحليلات الوصفية او الاوصاف التحليلية لسمات الشخصية والسلوك فى هذا النمط من الدراسات منهجا مسطحا لا ينفذ الى الاعماق او ماوراء الوصف فى حالات كثيرة ، كما انه لا يرتبط بخلفياته وتركيباته فى المنظور الحضارى العام ، ولا بحركة القوى التاريخية المؤثرة فى الظواهر الموصوفة فى صعودها وهبوطها ، او تعرجاتها ، او مسيرتها وتغيراتها .

ومن امثلة ذلك ما قمت به فى « بناء البشر » من تنميط لسلوك الشخصية المصرية فى صورة « الفهلوى » ، وما اوردته من سمات للسلوك الاجتماعى لنمط هذه الشخصية حيال بعض المواقف الاجتماعية . ورغم اننى حاولت جدا ان التزم منهج الموضوعية العلمية قدر المستطاع فقد جاءت الدراسة موقفا فكريا يتسم بقدر من الاجتزاء والذاتية ، ومع كل ما ابديت من تحفظات فى هذه الدراسة فقد ظن البعض ان مقومات هذه الشخصية هى مقومات ثابتة وازلية سرمدية ، وهذا بطبيعة الحال ، ليس فى تصورى او منهجيتى[٤]. وبصورة عامة تمثل هذه الدراسات للشخصية صورا فوتوغرافية لمشاهد ومشاعر حية ، واقصى ما يمكن ان نستخلصه منها هو وصف للمشهد الحى على ورقة الصورة كما التقطه المصور من زاوية ما ، فى يوم معين ، وعلى خلفية محددة . وهكذا ترد فى هذه الدراسات مقومات للشخصية العربية كوصفها بصفات « الاتكالية والتهرب والتمويه والتكتم . . » او غير ذلك من السمات السلوكية الوصفية . وقد يرتبط التوصيف بالمجتمع كأن يقال ان المجتمع العربى « مجتمع انفعالى توهمى

---

(٤) انظر تعليق : د. نادية سالم ـ الشخصية القومية العربية بين الدراسات الوطنية والدراسات التجريبية ـ مجلة قضايا عربية ـ السنة الخامسة ـ العدد الثالث آيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٧٨ .

ميثولوجى . . » او يرتبط بالفكر العربى كأن يقال « ان الفكر العربى السائد فكر اتباعى متخلف ولا يؤكد الاتباع وحسب ، وانما يرفض الابداع ويدينه »[٥] .

وقد لجأ الى هذا الاسلوب الوصفى من التنميط والسمات عدد ممن كتبوا عن الثقافة والشخصية العربية ، وهناك اشارات متنوعة الى السلوك الاجتماعى والقيم الثقافية فى الكتابات الأجنبية التى تعالج قضايا التنمية فى العالم الثالث ، محاولة أن ترى فى هذا السلوك « التقليدى » عاملا من عوامل التخلف ، وعقبة من عقبات التحديث والتنمية . ومن ابرز من كتبوا فى هذا المجال ميردال ، وانكيليس وهوسلتز وماكليلاند ومورويرجر وغيرهم ، ويورد هؤلاء الكتاب قوائم بالخصائص التى ينبغى ان تتوافر فى « الشخصية الحديثة » التى تتلاءم وتدفع بقضايا التنمية والتحديث فى الدول النامية . ومن ابرز هذه الخصائص : العقلانية والرغبة فى التجديد ، والميل إلى الادخار والتطلع إلى المستقبل ، وتقبل المغامرة المحسوبة ، والمقدرة على المثابرة والانجاز ، الى غير ذلك من صفات للحداثه مما تصوره هؤلاء الكتاب من استقرائهم لتطور المجتمع الصناعى فى السلوك الاجتماعى . وكان افتراضهم ان هذه الصفات غير متوافرة او متأصلة فى شعوب الدول النامية التى تتميز بانماط من السلوك التقليدى يتعارض مع متطلبات التنمية ، ويزعم هؤلاء الكتاب ان تحديث السلوك شرط مسبق لحدوث التنمية ، وأن ثمة « تخلفا أو تلكؤا ثقافيا سلوكيا »[٦] هو الذى يعوق عمليات التنمية فى العالم الثالث ، ويذهب بعضهم الى ان التطور المادى فى طور سابق للتطور القيمى والسلوكى فى تلك الدول النامية . ونجد انفسنا هنا فى « مناظرة » بين نقلة الانسان التقليدى الى صورة معاصرة وبين نقلة البناء الاجتماعى وتكويناته : ايهما اسبق ؟ وايهما الشرط اللازم لحدوث الآخر ؟ ، وهى مناظرة لا مخرج منها . ان البنى والمؤسسات الاجتماعية ليست قدرا محتوما ، كما ان خصائص الانسان ليست « واقعة » او حقيقة جامدة ، وانما هى ناتج عمل ومواقع نشاط وخلق ومسئولية . كذلك من الملاحظ فى بعض هذه الكتابات التى تعالج مطالب الحداثة والمعاصرة فى سلوك الافراد فى الدول النامية ـ كما اشار الى ذلك بعض نقاد هذه القوائم ـ انها متأثرة ببعض أنماط السلوك الأوربى ، بل إن بعضهم قد رأى فيها انعكاسا لكتابات ماكس فيبر والاخلاقيات البروتستنتية التى اعتبرها هذا المفكر الاجتماعى منطلقا من منطلقات

---

(٥) الصفات الواردة بين قوسين اقتباسات من بعض الكتابات التى تعرضت للموضوع .

(٦) المرادف الانكليزى Cultural Lag (تعثر او تلكؤ ثقافى)

الحضارة الصناعية الاوربية فى انتقالها من نمط حضارة العصر الوسيط فى اوربا الى مرحلة التطور الرأسمالى .

والخلاصة اننا نذكر اهمية هذا المنحى من الدراسات الوصفية والتحليلية للثقافة والشخصية من اجل اهمية توظيفه فى التأثير والوعى والنقد الذاتى والتعبير عن موقف اجتماعى ازاء السلوك والتصرف السائد فى فترة زمنية معينة ، كما لجأ الى ذلك من اصطنعوا هذا المنهج من الكتاب العرب . لكنه يظل منهجا وعظيا تبشيريا لا يجسد الواقع ويقتصر على النظر الى المشكلة الثقافية او السلوكية كواقعة منفصلة او تجمع ميكانيكى ، او تحليل احصائى ، وهو بهذا كله يعجز عن الرؤية الكلية المترابطة اجتماعيا وتاريخيا ، افقيا وعموديا فى حركة المجتمع وتطوره التاريخى . ومثل هذا المنهج الوصفى هو الذى لجأ اليه ايضا كتاب الغرب فى دراساتهم عن الشخصية اليابانية او الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية ، او دراسة سمات الشخصية لدى السود فى الولايات المتحدة الامريكية ، وفى بعض الدراسات الانثروبولوجية لبعض القبائل الافريقية والاسيوية . ومع ذلك فإن هذه الدراسات بدايات ضرورية ، وهى مرحلة من مراحل التطور النوعى لهذا المنحى من جهود البحث الاجتماعى .

الثقافة والشخصية بين الاتساق والتناقض :

ان جميع الدراسات التى تتعرض للثقافة والشخصية لابد لها من ان تواجه قضية القيم الثقافية وتوجهاتها وآثار ذلك فى انماط السلوك الاجتماعى السائد ، وما يسمى فى الاحاديث العامة بالعادات والتقاليد . ولكل ثقافة قيمتها التى تحتضنها مؤسساتها ، والتى تنعكس فى السلوك الاجتماعى . وبصورة تشبيهية يمكن القول إن القيم تمثل اضواء المرور ، والمؤسسات تمثل الاعمدة التى تركب فيها تلك الاضواء ، وان العادات والتقاليد هى الاستجابات المنظمة والسلوك المصطلح عليه فى قواعد السير والمرور . وهى بذلك تمثل المصطلحات السلوكية المفضلة فى التعامل على هدى هذه الاضواء وفى مواقف اجتماعية محددة ، وهذا كله جزء فاعل ومتفاعل مع بقية الانظمة الثقافية . وهذه القيم والمؤسسات والمسالك مرتبطة ومترابطة مع غيرها حول مواقف معينة مثل مواقف العمل ، والانتاج ، والاستهلاك ، والمنزلة الاجتماعية ، والملكية ، وتكوين الاسرة وعلاقاتها ، والصحة والمرض ، وانجاب الاطفال ، والسلطة ، والثروة ، والمعرفة ، والاقتناء والادخار والعلاقة الجنسية وغير ذلك من

مواقف الحياة الرئيسية وصورها التعاملية بين الافراد والجماعات . وكل هذا يؤدى بنا الى اهمية ربط القيم والمؤسسات وانماط السلوك الاجتماعى والعادات والتقاليد بمواقف محددة ومجالات معينة يمكن التعرف على تجلياتها الاجرائية من خلال التصرف فى تلك المواقف ، مما يبعدنا عن التصور الأحادى المثالى للقيم .

ويعبارة اخرى ينبغى ألا نتوقف عند القول بأن نمطا ثقافيا معينا او تراثا معينا له قيم وتقاليد وعادات مشتركة ، وانما يقتضينا التحليل ان نحدد مضمون ومصطلحات ذلك كله حول مواقف اساسية فى مجالات الحياة لتلك الثقافة ، ومن مواقع معينة لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية . ولاشك ان قدرا من الاتساق بين القيم والمؤسسات ومصطلحات السلوك يحقق وظيفة التوازن والتواصل الاجتماعى فى فترة زمنية معينة . وهذا لا يعنى عدم وجود تناقض او نشاز فى حركة التوازن فى اى فترة زمنية ، لكنه بالقدر الذى يكون التناقض محدودا فى حجمه ونوعه ـ يظل التوازن قائما . وتظل القيم كمؤشرات للتعامل والتقاليد محققة لوظائفها الاجتماعية فى حركة البندول الاجتماعى . ومع ازدياد التناقضات ـ كما ونوعا ـ نتيجة التعامل مع الواقع الاجتماعى بعوامله الداخلية والمؤثرات الخارجية عليه ـ تهتز معادلة التوازن ، وتظهر بذور الازمات والاشكاليات والتحديات والثورات . ومن المهم فى دراسات انماط الثقافة والشخصية ان نتعرف فى اطار عضوى متكامل على انواع القيم والسلوك الاجتماعى فى اتساقها وتماسكها وتناغمها أو فى حالات التناقض والاهتزاز والنشاز ، وأن نتعرف على القوى والعوامل المؤثرة فى كلتا الحالتين .

الثقافة والشخصية فى الإطار المجتمعى :

وهذا التصور هو الذى يشكل القاعدة المنهجية التى يجب ان ترتكز عليها دراسة منهجية معقدة فى مجال الثقافة والسلوك الاجتماعى فى الاطار المجتمعى الكلى وتفاعلاته . والمنهج الدينامیكی للدراسة وان يكن اكثر تعقيدا وتشابكا لكنه اقوى تجسيدا ، واعمق سبرا للقوى والعوامل المجتمعية وعلاقاتها ووظائفها ، وهو بذلك منهج متميز عن المنهج الوصفى مع اختلاف مستوياته التحليلية . ويتفق مع هذا المنهج ايضا اتجاه الدكتور حجازى ، حين يؤكد انه يلزم « تصور الشخصية العربية لا فى فراغ وانما فى سياقها التاريخى وفى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية

والحضارية »[٧] . ومحور الارتباط العضوى بين القيم والمؤسسات والسلوك اننا فى فترة زمنية معينة نستطيع ان نتبين القيم السائدة حول مواقف اجتماعية معينة،وان نفترض ان قوى التشكيل والتنشئة للافراد صغارا وكبارا تؤثر فيهم بما يؤسس ويرسخ لديهم الاستجابات والسلوك الاجتماعى المطلوب ، وذلك فى ضوء التناسق او التناقض بين قيم هذه القوى والمؤسسات القائمة فى ذلك الوقت . والواقع انه مهما قيل فى تعريف « الشخصية » فانه لا يمكن ان نتصورها « كيانا غيبيا » او مجرد « كيان ذاتى » او انها من « المعطيات الثابتة » . وليس امامنا من بديل فى مجال الدراسات الاجتماعية واستهداف التدخل من اجل التغيير الا ان نحدد مفهوم الشخصية الاجتماعية فى فترة بأنها محصلة للعوامل والقوى المؤثرة والمتفاعلة فى تكوين الإنسان فكرا ووجدانا وسلوكا ، وان مظاهر الشخصية الاجتماعية السلوكية والفكرية انما تتمثل فى استجابات منتظمة ومقننة يمكن التنبؤ بها الى اكبر قدر من التوقع فى مختلف المواقف . كما يمكن التواصل عن طريق هذه الاستجابات المصطلح عليها بين الفئات التى تعتبرها مجسدة لقيمها فى مجالات التعامل المؤسسى ، ومن ثم يتجاوز مفهوم « الشخصية الاجتماعية » مظاهر السلوك الفردى والفروق الخاصة فى الامزجة والمشاعر . وهذا التصور للشخصية الاجتماعية هو فى اعتقادى ما يمكن دراسته دراسة تجريبية موضوعية او استقراؤه وتركيبه من الدراسة التاريخية للثقافات ، وهو كذلك ما يمكن ان تحدث عمليات التدخل فى سبيل تطويره او تغييره . وتصورنا لنمط سائد للشخصية الاجتماعية ، يزداد عمقا حين نسعى الى دراسة انماط اخرى تنحرف عن النمط السائد واستجاباته المأثورة يمينا او يسارا ، او ما يبتعد عن الوسط الحسابى سلبا او ايجابيا او ما يمكن ان نسميه بالانماط الفرعية[٨] . وبذلك نستطيع ان ندرك حركة التغير واتجاهاته فى الواقع العينى من خلال التنوع الكمى او الكيفى فى استجابات الشخصية الاجتماعية لمختلف المواقف .

---

(٧) الشخصية العربية : وحدة أم تنوع ـ مجلة قضايا عربية ـ السنة السادسة ـ العدد الثانى حزيران/يونيو ١٩٧٩ ، السيد يس ، الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الاخر ، بيروت ، دار التنوير للطباعة والنشر ، ١٩٨٣ .

(٨) انظر السيد يس : الشخصية العربية : النسق الرئيسى والانساق الفرعية ـ مجلة المستقبل العربى ـ العدد ٣ ـ ١٩٧٨/٩ .

التراث الحى :

ترتبط دراسة « الشخصية الاجتماعية » وانماط الثقافة فى واقعنا العربى بقضايا التراث العربى ، وهذه صلة حتمية وطبيعية عضوية . لكن المشكلة الكبرى هى مشكلة النظرة الى التراث وما تفرضه من ادوات ووسائل للدراسة ، وتعترضنا فى مجال دراسة التراث مشكلات تاريخية زمنية ، وسيمانطيقية لغوية ، وذاتية عاطفية ، الى جانب مشكلات مردها عدم التفرقة بين التراث الرسمى المكتوب ، والتراث الشعبى متمثلا فى الممارسات والتقاليد الفعلية المعاشة . ولعل اغفال هذه الاشكالات فى التحليل هو الذى يؤدى بنا الى التصور المبسط والساذج احيانا لأبعاد التراث فى الحاضر المعاش ، بل وفى استشراف المستقبل . وسنحاول فيما يلى ان نلقى بعض الضوء على هذه الاشكالات توضيحا للرؤية ، وتصفية للتراث وابعاده مما نبت حوله من ازاهير أو اشواك نتيجة للمواقف الفكرية والاجتماعية المختلفة .

إن دراسة التراث كحقيقة اجتماعية موضوعية ، انما هى دراسة فى ابعاد الماضى وافرازاته وترسباته فى الحاضر الذى نعيشه ، وليس لاى مجتمع كيان او تجسيد الا من خلال تراث الماضى بخبراته ومؤسساته ، وتواصل اجياله عبر الزمن ، وبهذا المفهوم لا نستطيع وضع حدود زمنية للتراث ، وكل ما يوضع من حدود زمنية يعتبر اما عملية تصنيفية ، او عملية قسرية تفرض فرضا . متى يبدأ التراث ، ومتى ينتهى ؟ هل يبدأ مع انتشار الثقافة العربية والاسلامية ، ام يمتد ليشمل ما قبل ذلك من ثقافات ؟ ومتى ينتهى ما يمكن ان نسميه « تراثا » ؟ مع انهيار الدولة العباسية وغزو التتار ام مع بداية الدولة العثمانية او نهايتها ؟ ام مع الهجمات الاستعمارية الاوربية فى مطلع القرن التاسع عشر ؟ ام ان كل ما انتهى حتى هذه اللحظة هو تراث ؟ اى ان كل « تحقق » وجد قبل هذه الساعة يمكن ادخاله فى تصنيف التراث آخذين بعين الاعتبار معيار البعد الزمنى وحده كمحدد لما نصفه بالتراث .

ثم هل ان استعمال كلمة تراث استعمال دقيق ؟ التراث اسم مجرد ومفرد ، يوحى بما يمكن ان يوحى به هذا الاستعمال اللغوى من كون التراث « واقعة واحدة » . والصحيح اننا نتحدث عن « موروثات » متعددة ومتنوعة . وهذه الموروثات قد تغيرت وتبدلت واخذت معانى مختلفة على امتداد الزمن والتاريخ والمنظور الاجتماعى ، كما انها استخدمت استخدامات مختلفة فى السياق الحضارى العام للقوى والتركيبات الاجتماعية السائدة .

ومع التسليم بأن هناك رصيداً عربياً يمكن عن طريق التجريد والتعميم أن نصفه بالتراث العربى ، الا ان ذلك التعميم يظل مسطحا مالم ندرك ابعاد هذا التراث او تلك الثقافة فى منظورها التاريخى : كيف امكن تمثل العناصر الثقافية المختلفة فى الحضارات العربية ؟ وماذا حدث خلال تلك العملية من اختناقات ؟ وكيف تعايشت وتمازجت وانصهرت وتقولبت ، الى غير ذلك من العمليات والتحولات فى مسار الحضارة العربية ؟ وقد عكس عبدالرحمن بن خلدون فى مقدمته اهمية هذا المنهج التاريخى ، اذ يقول « ومن الغلط الخفى الذهول عن تبدل الاحوال فى الامم والاجيال بتبديل الاعصار ومرور الايام ، وذلك ان احوال العالم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة منهاجا مستقرا ، وانما هو اختلاف على الايام والازمنة ، والانتقال من حال الى حال . وكما يكون ذلك فى الاشخاص والاوقات والامصار ، فكذلك يقع فى الافاق والاقطار والازمنة والدول »(٩) .

إن التبسيط فى التصور المجرد المفرد للتراث العربى ينسحب أيضا على حديثنا عن الثقافة الاوربية او الاجنبية او الحضارة الوافدة كما لو كانت « واقعة واحدة وذات تركيب موحد » . هناك ثقافات اجنبية متنوعة ومتعددة عبر التاريخ ، وهناك ألوان من الثقافات فى داخل الاطار الثقافى الاكبر ، وثمة تناقضات وردود افعال وصراع فيما بين عناصرها وتكويناتها ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية والفكرية . وحين نتحدث عن علاقة ثقافتنا العربية بالثقافات الاجنبية ، يقتضينا الموقف الموضوعى الا نتخذ منها ما يتخذه البعض من مواقف الانتصار الكامل لها انبهارا وتقديسا ، او الانكار الكامل لها خوفا وعقدة ، وانما واجبنا ان ننظر اليها كتراث انسانى ، لابد من ان نستعين بثمرات هذه الخبرة الانسانية بطريقة ناقدة ومبدعة لتحريك واقعنا فى مضمونه واشكاله الحياتية ، او نتصدى لتأثيراتها السلبية او العبثية او التجارية .

اما عن النظرة العاطفية للتراث العربى (الموروثات) فانها تتراوح بين عاطفة الام المعجبة دوما بابنها (وحتى القرد فى عين أمه غزال) وبين عاطفة المراهق الرافض لما حوله من عالم الكبار . هناك من ينتصر للتراث انتصارا حرفيا لا يقبل ان يخدش ، او ان توجه له منقصه ، ومن ثم لابد من الاستمساك به فى كلياته وجزئياته الحيوية ، وهناك فريق يتمرد على التراث ويتنكر له ويتصوره حاجزا مانعا وحملا يثقل كاهل الحركة والإبداع . ولسنا نتخذ قاعدة توفيقية حين نقول إن فى كلا الموقفين شططا

---

(٩) مقدمة ابن خلدون ، دار العودة ، بيروت ، ١٩٨١ ص ٢٢ .

لاتسنده مفاهيم التفحص العلمى الموضوعى ، ولعل كلا الموقفين رد فعل للآخر . بل انه من الواضح ان كليهما رد فعل لواقع اجتماعى ينتابه العجز والتناقض والتمزق وعدم وضوح الرؤية . ومن الواضح ايضا انه كلما ازداد الاحساس بالعجز والتناقض ، ارتفعت اصوات كل من الفريقين ، وازدادت حدة على اعتبار ان طريقها هو طريق الخلاص والمنقذ من الضلال .

والخطورة فى هذين الموقفين أنهما يقدمان حلولا مسطحة ومبسطة ، لأزمتنا الحضارية ، تنادى تارة بالاصالة وتارة بالمعاصرة ، وينفسح المجال للتوفيقيين بالوسط السعيد لعملية انتقائية تجمع بين الاصالة والمعاصرة ، وتبقى المسألة مصالحة لفظية لفض الخلاف . ومثل هذه الحلول تصرفنا فى كثير من الاحيان عن دراسة الواقع وتحليله فى حركته الموضوعية والعينية ، واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة قضايا التنمية وتحرير الانسان العربى : طاقة وفعلا ومشاركة واستمتاعا . ليس القضية فى ابراز ان للعرب تراثا ، فهذا تحصيل حاصل . للعرب تراث كسائر الامم بمعنى انه خلال تاريخهم تجمعت وتألفت لديهم خبرات وقيم واساليب تفكير واتجاهات عمل . وهذه كلها تمثل ما يمكن ان يسمى بالاصالة بمعنى الاصل او « الرصيد الحالى » على حد تعبير « المحاسبين » الماليين . والمهم هو دراسة هذه الاصول والموروثات الحية فى وعينا وقيمنا وممارساتنا الحاضرة لنعرف تأثيرها وتنظيمها ونوعياتها حتى نواصل مسيرة الحياة بشكل اكثر فاعلية واتساقا مع حركة التقدم التاريخية . ولن تكون لدراسة التراث قيمة الا اذا انطلقت من معاناة الحاضر وتصور المستقبل . وفى ضوء ذلك وحده يصبح لقراءة التراث معنى ، وتصبح دروسه مؤشرا ، ولأخلاطه وتراكماته نسق ودلالة متحاشين بذلك نزوة العاطفة والسذاجة فى التعميم والتجريد .

والدارس للثقافة العربية وتراثها لا ينبغى ان يتوقف عند دراسة التراث على انها « كتب معينة » او « قيم مأثورة » ، او « احداث مصفاة رائعة » ، او ان يقتصر فى المسيرة التاريخية للتراث على « فترة زمنية » محددة ومنتقاة . ان التراث يتمثل فى كل ما حدث من تفاعلات فكرية وسياسية واجتماعية ، وفى كل ما عاشته الامة العربية من تناقضات ، وما عانته من حروب ، وما أفرزته من «ملل ونحل»،وما تفاعلت به مع الحضارات الاخرى ، وما بنته من مساجد وكنائس ، وما اقامته من جسور وحصون ، وما طورته من نظم اقتصادية ومالية ، وما انتجته من فنون واداب ، ومن ظهر فيها من الانبياء والمصلحين والقادة العسكريين ، ومن سيطر فيها من الطغاة والمتجبرين ، الى

غير ذلك من قائمة طويلة لا يمكن حصرها من النظم والمؤسسات والافكار والنشاطات والعلاقات والاشخاص النماذج .

ان التراث العربى ليس كتلة صماء ، وانما هو احداث متعاقبة وتجارب متنوعة ، اقترب فيها التطبيق من المقولات الرسمية احيانا وابتعد عنها احيانا اخرى . ظهر فى ذلك التراث من يقول « انى وليت عليكم ولست بخيركم ، فإن احسنت فاعينونى ، وان اخطأت فقومونى » وظهر فيه من يقول « انى لأرى رؤوسا قد اينعت وحان قطافها وانى لصاحبها » اشرق فيه « عدل عمر » ، كما عانى من عصور كان يخشى الناس فيها من مجرد الإشارة إلى « عدل عمر »[١٠] ، فيه « الخلافة شورى » وفيه الحكم استبداد وطغيان ، فيه الاعتزاز بالهوية والعروبة ، وفيه الاستخفاف بها وبأبنائها[١١] ، فيه انتصارات معارك ذات الصوارى وعين جالوت وحطين ، وفيه الهزائم امام التتار والفرنجة والصهاينة ، فيه خطبة طارق بن زياد . وفيه ما انتهى اليه طارق من مصير ، فيه الفكر التجريبى والرياضى لجابر بن حيان ، وابن النفيس والخوارزمى والحسن بن الهيثم ، وفيه الفكر الصوفى والخرافى للعديد من المفكرين والمشعوذين ، فيه الاحساس التاريخى بالعصبية والقبلية ، وفيه الاحساس التاريخى بالاخوة والتضامن والوحدة .

كل هذا هو تراثنا وموروثاتنا ، ومن الاستيعاب النقدى الواعى لمقوماته وتطوره وتحولاته وظروفه الموضوعية التى افرزته وغذته ، او فككته وقطعته يصبح التراث زادا فى فهم الحاضر ، بل يصبح بعدا من ابعاد الحاضر خاضعا للنقد والتقييم . ويعنينا هنا فى الحديث عن واقع الثقافة والشخصية العربية فى تأثيرها وتأثرها بالتراث ان نؤكد ان التراث هو العناصر الحية المؤثرة فى هذا الواقع ، هو العناصر المتنوعة التى ورثناها فعلا فى مسيرتنا التاريخية ، ولا تزال مؤثرة وفاعلة فى تركيبات مجتمعنا وفى سلوك الشخصية الاجتماعية العربية . انه هو رصيدنا الحالى العينى الذى نملكه بما له وما عليه ، وليس هو ما كنا نملك من ارصدة ضاعت او اضعناها ، اغتصبت منا او

---

(١٠) من الامثلة الاولى لذلك عصر عبدالملك بن مروان

(١١) يذكر الدكتور حسين مؤنس انه كان من بين شروط تولى الحكم فى مصر ايام المماليك ان يكون السلطان ممن وفدوا من خارج البلاد ، حتى ان اولاد السلطان « قلاوون » حكم عليهم بعدم صلاحيتهم لتولى مقاليد الامور لانهم ولدوا فى مصر .

انظر : ازمة التطور الحضارى فى الوطن العربى ـ جمعية الخريجين (الكويت) ـ جامعة الكويت ـ ١٩٧٥ .

بددناها . تراثنا هو جذورنا الحية التى تغذى مافوق أرض الواقع من ساق وأوراق وثمر ، هو ما يحدد استجاباتنا فى اللحظة الحاضرة . وبعبارة اخرى تراثنا هو جماع ما نحن عليه الآن مما يسود ويضطرب لدينا من فكر وسلوك وتفاعل . وكل ما انقطع او انعزل عن التأثير فى حاضرنا انما يمثل وقائع متحفية ، او ظواهر فولكلورية ، وليس معنى ذلك انها ليست جديرة بالدراسة ، بل ان ملابسات انقطاعها تستحق الدراسة والتقصى .

وهنا لابد من الاشارة الى مقال الدكتور محمد خلف الله أحمد(١٢) حيث يقرر ان المجتمع العربى الكبير يعيش نمطا ثقافيا اجتماعيا واحدا وليس انماطا ثقافية اجتماعية متعددة ، وان ما بينها من اختلاف انما هو اختلاف فى الدرجة لا فى النوع . وقد اقام ذلك على شواهد منها وحدة النمط اللغوى السائد ، وان العامية من حيث مفرداتها وتراكيبها هى عربية تتفاوت فى مخارجها الصوتية فى مستوياتها الاعرابية ، ومنها وحدة النمط الدينى ثم وحدة النمط فى سبيل العيش ووسائل الانتاج . وهو فى هذا المجال يقسم انماط العيش الى نمط بدوى ونمط حضرى ، ويوجد هذان النمطان فى كل قطر من الأقطار العربية ، ويؤكد : «ان النمط البدوى نمط واحد فى الأمة العربية ، وكذلك النمط الحضرى ، ومع ما بينهما من تفاوت فان كلا من البدو والحضر يعيشون نمطا ثقافيا اجتماعيا واحدا هو الذى تقرره السمات الاجتماعية العامة ، والعناصر الثقافية العامة التى اشرنا اليها من قبل حين تحدثنا عن اللغة ، وعندما تحدثنا عن الدين» .

لقد كان اجتهاد الدكتور خلف الله فى اثبات وحدة النمط الثقافى الاجتماعى كما تواتر وتواصل عبر التاريخ محاولة قامت على الشكل دون المضمون ، وهى كذلك ذات طابع انتقائى وجزئى من ناحية التحليل ، كما انها تنحو فى مجملها منحى التعميم والتجريد فى الاحكام . وقد يكون حكمه صحيحا او غير صحيح مادام مفهوم النوع او الدرجة لم يتحدد ويتحلل من حيث المضمون والمحتوى . ولا يزال السؤال الكبير قائما عن مقال الدكتور خلف الله ، ماهى العوامل والاسباب التى حافظت على استمرار وحدة النمط الثقافى مع ما شهدته الاقطار العربية من تغيرات وتحولات فى مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية خلال العصور ؟ واذا كانت اللغة وعاء الفكر ، فهل بقى مضمون هذا الوعاء واحدا متشابها ؟

---

(١٢) المجتمع العربى والانماط العامة الاجتماعية والثقافية ـ مجلة قضايا عربية ـ السنة السادسة ـ العدد الثانى ـ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ .

وهل ظلت العلاقة بين ما يحتويه هذا الوعاء اللغوى الفكرى وما بين ما هو خارجه أداة توصيل جيدة ؟ وإذا كان النمط الدينى واحدا فكيف ظهرت الملل والنحل ؟ وكيف استخدم النمط الدينى الواحد لأغراض سياسية مختلفة ، وكيف استغلت قضايا الدين الحق فى قضايا يراد بها باطل ؟ والحديث عن نمطين للبداوة والحضر فى إطار نمط ثقافى عام مشترك لايتفق مع ما أورده ابن خلدون وغيره من المؤرخين عن المناوشات المستمرة بين أهل البداوة وأهل العمران ، ثم إن المرء ليتساءل عن مدى الواقعية فى القول باختفاء روح العصبية والقبلية بين أهل الحضر . وغير ذلك من المسائل التى تناولها الكاتب فى التفرقة بين النمطين مع استمرارهما . وتظل هذه الفروق داخلة فى حيز التعميم والتجريد فى تحديد الخصائص والسمات .

العناصر الموضوعية لدراسة الثقافة والشخصية العربية :

فى ضوء ما تعرضنا له من قواعد واسس منهجية لدراسة موضوع الثقافة والشخصية العربية دراسة موضوعية هادفة ، يجدر بنا أن نلخص موقفنا من مقومات هذه الدراسة وعناصرها :

١ ـ الثقافة والتراث هو البعد الحى المتفاعل فى الحاضر بايجابياته وبسلبياته وامتداداتهما ، وفى كل جوانبه السياسية والفكرية والاجتماعية والروحية ، وبعبارة اخرى ، ان الاصالة (الاصول) لا تستمد معناها موضوعيا الا من المعاصرة متمثلة وقائع الحاضر واتجاهات المستقبل ، وتصدق عليها الاية الكريمة « فأما الزبد فيذهب جفاء ، واما ما ينفع الناس فيمكث فى الارض » .

٢ ـ تحقيق الاهداف السياسية والاجتماعية انما يتم عن طريق الفعل والتأثير فى الحاضر من خلال الحركة الواعية بظروف الحاضر وليس مجرد ردود افعال لأزماته ومشكلاته . ويقتضى هذا استيعابا موضوعيا للتراث كاملا ، لا باجزاء منتقاة منه ، وعلى اساس فرضيات لا تبدأ بالتقديس او الاستهانة او الانكار لرصيده ، والعاطفة الوحيدة حياله هو اننا نريد ان نتعرف على ذاتنا من خلال تلك المسيرة التاريخية وما تبقى من مؤثراتها فى الوجدان ومحركات السلوك والقيم .

٣ ـ حين تمتد دائرة التحليل وتتشابك مع المؤثرات والثقافات الاجنبية ، فان موقف الدراسة والتحليل ينبغى ان ينهج نفس النهج الموضوعى لتراثنا فى فهم واستيعاب هذه

الثقافات على انها رصيد اجتماعي بسلبياته وايجابياته وامتداداته وتنوعه . والمشكلة فى تحقيق الاهداف المنشودة ليست مجرد مزاوجة او خلط ميكانيكى انتقائى بين عناصر من الأصالة والمعاصرة (على ألا يبهرنا جانب واحد منها كالتقدم التكنولجى مثلا كما هو الحال فى الحضارة الاوربية) وانما يقوم على تفاعل كيميائى مبدع من خلال واقعنا ، وتصبح النتيجة معاصرة خلاقة لا مجرد تقليد او اتباع لانماط مستعارة تمثل جزرا معزولة فى وسط المحيط .

٤ ـ اننا نسلم بقدر كبير من الثقة بان الوحدة بين الاقطار العربية تمثل هدفا رسميا ، كما انها امل تطمح اليه غالبية الجماهير فى هذه الاقطار . ولعله من المسلم به ايضا ان الهدف والامل وراءهما حقيقة موضوعية تتمثل فى احساس تاريخى وسيكولوجى مقرونا بلا شعور بأن ثمة وحدة فى ازمان ما كانت قائمة تضم هذه الاقطار ، وشاع فيها ثقافة مشتركة كانت قاعدة لكرامة الانسان العربى واسهامه فى الحضارة الانسانية . لكن عوامل معينة قد قطعت أوصال هذه الوحدة وثقافتها ، وقسمتها إلى أقطار وجزئيات .

واذا كانت كرامة الانسان هى القاعدة الصلبة التى تنطلق منها عمليات التنمية كما ترتد اليها وتغذيها فى تفاعل مستمر ، فلابد لنا من تحليل للنظام والسياسات والمؤسسات الحالية التى تعيق تحقيق هذه الشخصية المنشودة والمتطورة من خلال الدراسات الاجتماعية الواقعية . والمهم أن نتعرف على الظروف والشروط اللازمة لتحقيق هذه الكرامة والإنسانية على مختلف مستويات النظم ودينامياتها وآليتها . والتفكير والتدبير لما تتطلبه مراحل التحول فى واقع السلوك والممارسات الحالية لدى الشخصية الاجتماعية ضرورة حتمية لصياغة معادلات جديدة فى النظام والمؤسسات والقيم، وتجسيد ذلك على مختلف الجبهات والمواقع المؤثرة والمتأثرة بسلوك الانسان . ومن ثم نستطيع ان نرسم خريطة التحرك المجسمة للانتقال من نمط الشخصية الفهلوية ، الى نمط « الشخصية المنتجة » اذا كان ولابد من وضع نقطتين وصفيتين للتحرك .

٥ ـ وإذا كانت أحكام مثل هذه الدراسات لنمط الشخصية الاجتماعية التى نبتغيها هدفا ووسيلة للتنمية مسألة تتطلب المغامرة فى البحث واساليبه ومناهجه ، فعلينا ان نفتح الابواب على مصاريعها لمختلف انواع هذه الدراسات فى تركيزها على استكشاف الانسان وسلوكه وقيمه ودوافعه ، والمؤثرات الموجهة لتشكيلها . وليكن منهج بعض هذه الدراسات تكامليا للانسان فى سياقات متنوعة ، وليكن بعضها من

زوايا جزئية او متخصصة ، وليكن بعضها ميدانيا عينيا ، وليكن بعضها تاريخيا ، وليستكشف بعضها موقع الانسان من القرارات السياسية ، وبعضها موقعه فى عمليات التخطيط والتنفيذ ، وليكن بعضها متعمقا فى مجال الآليات والديناميات النفسية ، وبعضها فى مجال العلاقات والمراتب الاجتماعية ، وليعالج ، بعضها جوانب الانتاج وعلاقاته او جوانب الاستهلاك والطموحات ، وليعالج بعضها علاقات الرؤساء بالمرؤوسين ، او اثر التشريع والقوانين واللوائح ، وليحلل بعضها مواقع الابداع او مواقع القهر والامتثال[١٣] . وكلها مجالات مفيدة ومهمة نستطيع من خلال معاناتها وتوفر الوقائع حولها ان نتبين الطريق الامثل للمعالجات الشاملة والمتكاملة ، والمهم فى كل هذه المناهج أن تستمد خاماتها من حركة الواقع العربى ، وأن تستثمر معطيات العلوم الاجتماعية ووسائلها فى التبصير بهذا الواقع ، والسعى إلى فهم قوانين التشكيل والتركيب لهذا الواقع بعناصره المادية والإنسانية معا ، ووسائل تطويره وتغييره ، لعناصره المادية والإنسانية معا .

٦ ـ اذا كانت التنمية تتمحور حول الانسان العربى هدفا ووسيلة فان من ابعاد التنمية الاساسية فى عالمنا العربى المعاصر السعى الجاد نحو الوحدة العربية فى مراحلها المتنوعة وافاقها المتعددة . ومن المسلم به ان الهدف الوحدوى ، مهما انتابه من ذبذبات ، يظل اطارا جوهريا من اطارات التنمية فى الوطن العربى تقتضيه عوامل موضوعية كثيرة ومعروفة . ومن المسلم به ايضا ان الوحدة هدفا واملا تمثل حقيقة موضوعية تنعكس فى تراث تاريخى وسيكولوجى فى الفكر والوجدان والتراث الحى والمصير المنشود بل وفى أعماق اللاشعور .

٧ ـ والخلاصة ان دراسة واقع الشخصية والسلوك الاجتماعى عنصر مهم من عناصر الدراسات المطلوبة لاحكام التنمية وجعل العنصر الانسانى فيها محورا رئيسيا وهدفا نهائيا ، والدراسة المستقصية لهذا العنصر هى اداة من ادوات الانتقال من التعميم الى التخصيص ، ومن مجرد الامل الى مجال التطبيق والعمل . ولابد للعلوم الاجتماعية والمشتغلين بها فى الاقطار العربية من اعطائها نصيبها من الاهتمام والتركيز . والالتفات الى هذا الجانب من مسيرة النضال العربى نحو التقدم والحرية مطلب اساسى لا يمكن تفاديه او تجاهله ، وخاصة فى هذه المرحلة من مراحل النضال

---

(١٣) انظر على سبيل المثال : هشام شرابى ، مقدمة لدراسة المجتمع العربى ـ الدار المتحدة للنشر ، بيروت ـ الطبعة الثالثة ١٩٨٤ .

السياسى والاجتماعى للامة العربية . وقد التفت الاغريق الى ذلك فى مراحل مشابهة من تيارات حياتهم فى القرن الخامس قبل الميلاد حين نقشوا على معبد دلفى « اعرف نفسك » . وقد برز هذا النوع من الالتفات الى السلوك الاجتماعى واهمية تطويره كعنصر اساسى فى الدعوة الاسلامية ، واشار الى ذلك القرآن الكريم مؤكدا اهمية « وفى انفسكم » فى غير موضع ، كما اوضحت هذه الضرورة الآية الكريمة « ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » .

وتلح الضرورة الموضوعية على استغلال هذا التراث التاريخى والسيكلوجى ، وهو رصيد ، و«مدخل» لا ينبغى انكاره او التقليل من قيمته فى سبيل تحقيق الوحدة القومية العربية باعتبارها ركيزة للتنمية وحماية للنفس وصيانة للهوية من أن تضعفها مؤثرات وقوى التبعيات السياسية والاقتصادية ، والتى تعيق حيويتها الذاتية وقدرتها الحقيقية على المعاصرة الخلاقة(١٤) .

٨ ـ ولابد ان ننطلق كذلك من معطيات الواقع وعلاقاته لنتعرف تاريخيا وعينيا ، وبكل موضوعية ، على الظروف الميسرة للتقارب أو المؤدية إلى التباعد ، والاتفاق أو التناقض فى مؤسساتنا ، آخذين بعين الاعتبار دور المؤثرات الخارجية وتفاعلاتها فى واقعنا حيال هذا التقارب والتباعد . ولابد ان تنعكس المستلزمات الوحدوية فى اطر ومناهج دراسات الشخصية العربية كبعد مهم من ابعاد هذه الدراسات . ونعنى بذلك ما يصدر عن الانسان نتيجة عوامل التربية والتطبيع الاجتماعى والتثقيف الحضارى من استجابات وافعال وردود افعال ذات وتيرة منتظمة ومنمطة فى مواقف اجتماعية معينة ، مرتبطة بمقومات العمل العربى المشترك ، وما يتطلبه من معرفة واتجاهات ودوافع ومهارات .

نماذج من سمات الشخصية العربية :

من الكتاب الذين عنوا بدراسة سمات الشخصية العربية الدكتور هشام شرابى فى كتابه « مقدمة لدراسة المجتمع العربى » . وفى هذا الكتاب يسعى المؤلف الى رسم أبرز المعالم والاتجاهات السلوكية التى يتصف بها نموذج الشخصية فى طبقة اجتماعية وسطى من سكان الحضر ، وغير مستبعد لاحتمال أن بعض تعميماته يمكن أن تنطبق

(١٤) من المنشورات القيمة فى هذا المجال انظر : الهوية والتراث (ابحاث ندوة نظمها المركز الاقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية) ـ بيروت ، دار الكلمة للنشر ، ١٩٨٤ .

على فئات اجتماعية أخرى من قبيل التطلع والمحاكاة أو من قبيل الاشتراك فى أسس التنشئة الاجتماعية .

وقد دفعه الى محاولة التقصى للعوامل التى تشكل شخصية هذا النمط الاجتماعى ما يسود الساحة العربية من عجز عن تحقيق الأهداف الاجتماعية للأمة العربية ، فضلا عن غلبة النزعات الفردية فى السلوك الاجتماعى فى الوقت الذى تملى فيه التحديات الدولية حتمية التعاون ، مما يجعل الهوة شاسعة بين القول والفعل .

وقد لجأ الباحث الى التركيز على دراسة العائلة وتحليل العلاقات التى تقوم عليها وتتفاعل معها : وهو بذلك يؤكد دور العائلة كوسط اجتماعى يحرص على « قولبة » الفرد على النحو الذى تؤثره الثقافة المسيطرة . ومن ثم فان تشكيل المجتمع لافراده وفئاته لا يقتصر على تأثير النظام الاقتصادى والتركيب الاجتماعى وتوزيع السلطة فحسب ، بل انه يتخذ كذلك من عملية التربية والتنشئة العائلية أداة للمحافظة على الاوضاع القائمة وثقافتها وما فيها من عادات وتقاليد وقيم وسلوك(١٥) . وهو بذلك يسير على نهج علماء النفس ، وخاصة من أتباع مدرسة فرويد فى التأكيد على الأهمية الحاسمة لمرحلة الطفولة والتنشئة العائلية فى السنوات المبكرة لحياة الفرد وما تضطرب فيه من أنواع التصرف والمواقف والاتجاهات التى يتخذها الوالدان فى اطار الاسرة وتجاه أطفالهما .

وفى رأى الكاتب أن سياق العائلة العربية ينمى الاعتماد الكلى للفرد عليها واندماجه فيها ، وبالتالى يتولد من خلال ذلك الشعور بأن مسئوليته الأساسية هى تجاه العائلة ، وليس نحو المجتمع الأكبر ، وفى الحالات التى يوجد فيها تناقض بين المطالب العائلية والمطالب المجتمعية تتغلب دائما كفة المطالب العائلية . ويعزز ذلك بقوله « وهذا ما ثبت مرارا عديدة فى وقت الأزمات كما جرى عند نزوح الفلسطينيين عن ديارهم فى عامى ١٩٤٨ ، ١٩٦٧ »(١٦) . ولعل أدب قيادة السيارات فى المدن العربية مؤشر على غلبة النزعة الفردية فى نظام السير دون اكتراث لفن القيادة وآداب المرور الموضوعة للمصلحة العامة .

---

(١٥) لهذا النحو من المقاربة فى بيئة ريفية يمكن الرجوع إلى : حامد عمار . التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية ، الاسكندرية دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٧

(١٦) هشام شرابى ، نفس المرجع ص٣٨ . . ومن الضرورى أن نشير هنا أيضا الى ما حدث خلال تلك الأزمتين من نزوح يقابله فى الوقت الحاضر صمود الفلسطينيين فى الأرض المحتلة رغم ما يواجهونه من صنوف الارهاب والقمع والتقتيل من قبل الكيان الصهيونى . .

ويستطرد الباحث فى عوامل التنشئة العائلية التى تؤثر على سلوك الناشىء فيورد مواقف السيطرة التى يتعرض لها مما لا تتيح له سوى الاذعان والرضوخ ، ومما يدفعه بصورة لاشعورية الى قبول آراء الآخرين ، وبخاصة من يمثلون « السلطة » كرأى الأب أو الشيخ أو المعلم ، وكل من هم أقوى منه . ويوضح كذلك أسلوب التخجيل واشاعة الخجل لدى الطفل نتيجة لحكم الآخرين على ما يرتكبه ، أو نتيجة لما يتصوره الفرد عن رأى الآخرين فيه أكثر مما ينمو الخجل (أو الشعور بالذنب) كشعور داخلى ذاتى يتكون بسبب رأيه فى نفسه . ويربط المؤلف هذا كله بما يسميه سمة التمويه الاجتماعى فى سلوك الفرد التى يتعلمها الطفل حين يكتسب السلوك الذى يؤدى به الى حجب الحقيقة أو الحدث أو الواقعة تفاديا من العقاب . ومن ثم يترتب على هذا التمويه ازاحة المسئولية أو تفادى مواجهة الواقع بثقة ، أو اللجوء الى النفاق والرياء والمسايرة والمداهنة فى التواصل الاجتماعى .

ويتابع الدكتور شرابى تحديده للسمات السلوكية التى تغرسها عائلة الطبقة الوسطى فى شخصية الفرد من خلال علاقتها الجدلية مع المجتمع ، فيشير الى سمات الاتكالية والعجز والتهرب ، وما يتفرع عنها فى أشكال القدرية وعدم القدرة على التخطيط والتحسب للمستقبل ، واتجاهات الحذر والريبة فى التعامل ، ومواجهة الحياة بصورة دفاعية . ويرتبط بذلك كله ميكانيزمات الثرثرة والاستغابة والاسهال اللفظى تعويضا عن الفعل والتأثير الايجابى . وفى هذا الصدد يصل الى القول بأن « المجتمع يقضى أن تحل روح الخضوع محل روح الاقتحام ، وروح المكر محل روح الاقدام ، وروح التراجع محل روح المبادرة »[١٧] .

ويوضح المؤلف كذلك اتجاه السلوك العربى ازاء الاجنبى الأوربى أو الأمريكى . ويذهب الى القول بأنه رغم استقلالنا السياسى ، الا اننا مانزال تحت سيطرة الغرب على الأصعدة النفسية والحضارية والثقافية والمدنية . « والرقى لدى العرب هو الاقتداء بنهج الحياة الأوربية والأمريكية ، فما برحت علاقتنا بالغرب يسودها شعور بالنقص . وأصبح الغرب بالنسبة لنا مصدر كل شىء قيم ومتفوق ورفيع » حتى أصبحنا ننظر الى أنفسنا والى مجتمعنا ، والى تاريخنا من خلال نظرة الغربى الينا . وكرد فعل لهذا الاتجاه جاء همنا الأول عن وعى أو عن غير وعى - من أجل أن نحظى برضاء الغربى وباعجابه ، ما تجلى فى محاولات كثير من كتابنا منذ بداية القرن أن يبرهنوا على عظمة

(١٧) نفس المرجع ص ٦٩

التراث العربي والاسلامي من خلال مدى تأثيره في الحضارة الأوربية وتطورها ، ومن ثم ظهر الاتجاه الذي يطعن في كل ما هو غربي ويدعو الى التعلق الأعمى بالتراث وبالتقاليد[١٨] .

وهكذا يأخذ الباحث في تحليل انماط السلوك والاتجاهات في شخصية الطبقة الوسطى الحضرية من منطلق التنشئة الاجتماعية في العائلة ، وهو يرى أن عوامل هذه التنشئة لا تتأثر كثيرا بالفروق الفردية بين الآباء والأمهات في معاملاتهم لاطفالهم ، وانما المؤثر المهيمن والرئيسي هو « العلاقات التي يقوم عليها نظام العائلة (في الاطار المجتمعي) والتي تقرر نوعية التفاعل بين أفراد العائلة ، وتحدد دور كل منهم ، ولا طبيعة الأشخاص الذين تقوم بينهم هذه العلاقات »[١٩] .

وقد سبقت محاولة شرابي في تحديد وتحليل مقومات الشخصية ما قمت به في كتاب « في بناء البشر ـ دراسات في التعبير الحضاري والفكر التربوي » والذي ظهر عام ١٩٦٤[٢٠] . وقد زعمت أن النمط الاجتماعي لشخصية المصري هو ما أسميته « الشخصية الفهلوية » . ورسمت بعض سمات هذه الشخصية التي تكونت نتيجة لظروف سياسية واجتماعية جعلت من تلك السمات التكيف الملائم لمواجهة مواقف الحياة المصرية وتحدياتها في عصور التاريخ . ولقد كان هذا التشخيص لسمات الشخصية مركزا على مقومات الطبقة الوسطى وما انضم أو تطلع الى الانضمام اليها من الشرائح الاجتماعية الاخرى أثناء مرحلة التحول الاجتماعي في مصر خلال الستينات . ولعل أهمية دراسة الطبقة الوسطى وسمات الشخصية الغالبة لديها تبرز في دورها المؤثر في حركة المجتمع في الاقطار العربية ، وفي توجهات سياساتها ونمط علاقاتها الاجتماعية وقيمها وتطلعاتها التي تدفع بمسيرة الحياة وتصبغ نسيجها السياسي والثقافي في هذه المرحلة من التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الاقطار .

---

(١٨) نفس المرجع ص ١٢٢

(١٩) نفس المرجع ص ٩٥

(٢٠) انظر الطبعة الرابعة لهذا الكتاب والمقدمة التي صدر بها المؤلف هذه الطبعة ، الدار التونسية ، ١٩٨٥ .

الشخصية الفهلوية

● **الهدف موجه لعناصر دراسة المجتمع :**

لدراسة المجتمع وسائل مختلفة ولوصفه جوانب متعددة ، وقد لجأ بعض الباحثين والكتاب إلى القيام بهذه الدراسة عن طريق جمع المعلومات والحقائق التى يمكن اعتبارها دلالات تبرز ما يتصدون لوصفه من حياة المجتمع . كما لجأ بعضهم إلى دراسة ظاهرة معينة دراسة خاصة مستفيضة . وعنىٰ فريق ثالث منهم بالدراسات الإحصائية لتقدير بعض ظواهر المجتمع . وكل هذه الأنواع من البحوث الاجتماعية ضرورية لدراسة المجتمع شريطة أن يكون لها هدف خاص . فقد يقصد الباحث إلى جمع حقائق معينة تبصر الناس بمشكلة معينة وتعريفهم بخطورتها من ناحية حجمها أو مداها . وقد تكون الدراسة لمجرد تحسس المشكلة ومعرفة عناصرها فى ضوء فروض يبدأ بها الباحث محاولا تحقيقها أو ضبطها .

بيد أن جميع هذه البحوث لابد أن تؤدى إلى دراسة للمجتمع ، ووصف لشخصيته ، تمكن المشتغلين بوضع خطط التغيير أو المشرفين على تنفيذها من التأثير فى ذلك المجتمع وإحداث تغيرات مقصودة فيه . ويستلزم هذا أنواعاً أخرى من الدراسات لا تقتصر على جمع الحقائق جمعاً وصفها صفاً . وإنما تنفذ إلى تشخيص حياة المجتمع تشخيصا حيوياً لا فسيولوجياً ، فتسير مصادر الحياة فيه ، وكوامن السلوك لدى أفراده ، ومصطلحات المعاملة بين جماعاته . وقد أشار أحد رجال الفكر الاجتماعى فى مصر إلى هذه النقطة بالذات ، وضرب لها مثال شكسبير الذى رسم صورة فنية رائعة لشخصيات روائية خالدة كشيلوك وهملت وعطيل التى تمثل ، بما أضفاه عليها الشاعر من دقة فى الوصف ، صورة ناطقة للحرص الشديد ، والصراع النفسى المرير ، والغيرة الجامحة . ومع ذلك فإن مثل هذا الوصف لا يجدى طبيباً يحاول أن يفحص هذه الشخصيات من الناحية الصحية ، ولابد له من منهج آخر للوصف يمكنه من تشخيص المرض وتحديد الدواء[1] .

---

(١) محمد فؤاد جلال « أسس التخطيط الاجتماعى » ، محاضرات البرنامج التوجيهى (أكتوبر ١٩٥٥) . من مطبوعات مركز التربية الأساسية ، سرس الليان ، ١٩٥٦ .

● منهج الحضارة والشخصية :

والمعروف لدى علماء الاجتماع أن للمجتمع محورين من الزمان والمكان تدور حولهما حياته وحضارته . وحضارة المجتمع بالمعنى العام تشمل إلى جانب العناصر المادية مقومات اجتماعية وسيكولوجية تحدد الطريقة التى تدار بها دفة الحضارة فى مختلف المجالات ، وأنواع الدوافع والمحركات والقيم والمثل العليا ، وعوامل الطمأنينة والقلق ، وصور التكيف والنشاز أو السوية والشذوذ . ويتكون من حصيلة البعدين الزمانى والمكانى وعناصر الحضارة المادية والاجتماعية والسيكولوجية نمط اجتماعى لشخصية الفرد .[٢] والاهتمام بدراسة النمط الاجتماعى للشخصية من ألزم الجوانب لاستكمال وصف المجتمع وصفاً حيوياً يعين المصلحين على إحداث التغيير المنشود وتقدير نتائجه .

ومعرفة التشكيل الاجتماعى للأفراد وطرق تكوين شخصياتهم عملية تربوية بالمفهوم الواسع من التربية ، إذ يلحظ الباحث فى التربية أنها عملية تقوم بها وسائل مباشرة وغير مباشرة تؤدى إلى تكوين الفرد فى صورة اجتماعية معينة . والطفل يولد مخلوقاً مرناً يسلط عليه المجتمع فى مواقف متنوعة وعلى مراحل متدرجة مؤثرات مختلفة ، تشكله فى النمط الذى يضمن لهذا المجتمع عناصر البقاء والاستمرار . كذلك يسعى الناشىء جاهداً أثناء عملية نموه إلى بلوغ ذلك النمط أو الاقتراب منه على الأقل مسترشداً ومتأثراً فى ذلك بما يسود من نظم الجزاء ، إذ تؤكد المثوبة بمختلف أنواعها رضاء المجتمع وموافقته على ما أتى من سلوك ، كما ينبه العقاب إلى مواطن المخالفة فيحذر منها ويردع عنها . ومن ثم كان لكل مجتمع من المجتمعات فى طول التاريخ وعرضه قوالب اجتماعية تعتبر أنماطها مثلا عليا تعمل على تشكيل الأفراد فيها . وليس معنى هذا أن جميع الأفراد ينجحون فى بلوغ النمط المنشود ، كما أن المجتمعات تختلف فى إحكامها وضبطها لعملية التشكيل ، إذ يتوقف ذلك على ظروف ذلك المجتمع بين السراء والضراء وحين البأس[٣] . والملاحظ أنه فى أوقات الطمأنينة والعافية الاجتماعية قد لا يكون المجتمع واعياً وعياً واضحاً بنوع الشخصية التى يؤثرها فى أفراده ، وقد تكون مخبوءة بين السطور ، وقد يتجاوز عن المخالفات التى تجرى بين

---

(٢) Linton, Ralph, The cultural background of personality. London, Kegan Paul, 1947.

(٣) أنظر : Clarke, Fred. Freedom in the educative society. London, U.L.P., 1948.

أفراده وجماعاته مادامت لا تهدد كيانه . وإنما تبرز ضرورة الارتباط بالنمط الاجتماعى فى الأزمات السياسية أو الحربية أو الاقتصادية حين يتضح وجوب « ضبط المسامير »، وتجليخ المعدات ، وتعبئة القوى وإحكام النمط .

هذه سنة التربية دائماً حيث تستمد مقوماتها مما يريده المجتمع من أنماط لشخصيات أفراده وجماعاته ؛ وقد تكون هذه الصورة واضحة المعالم ، وقد تكون مستترة ومتضمنة فى مصطلحات الحياة يمكن استخلاصها والتعرف عليها بشىء من التبصر . ولذلك تتخذ المؤسسات التعليمية بمختلف أنواعها الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا النمط الاجتماعى فى شخصيات المتعلمين ، وذلك عن طريق مواد الدراسة ، والطريقة التى تقدم بها هذه المواد ، والجو الذى يسود تعليمها . وإن كثيراً من المربين يؤمن بأنه فى أداء رسالته التعليمية يقوم بتشكيل الناشئين تشكيلا يغير به نمط الحياة الاجتماعية ومثلها الأعلى ، وهذا صحيح إلى حد معين . ولكنه لا ينبغى عليهم فى حماسهم لمهمتهم أن يغفلوا أنهم ينقلون إلى المتعلمين تراث ذلك المجتمع واتجاهاته وقيمه أيضا . ففى تكوين المدرس والناظر والمفتش والموظفين والكتب المدرسية ، بل فى تكوين عمال المدرسة ـ وهم من عناصر المجتمع المدرسى دون شك ـ توجد انعكاسات النمط الاجتماعى لتراث الحضارة التى ينمو فيها المتعلمون . وهؤلاء جميعاً فى تعليمهم واتصالهم بالتلاميذ يمثلون وينقلون تراث المجتمع الفكرى والسلوكى والانفعالى .

● النمط الاجتماعى للشخصية :

والنمط الاجتماعى فى أى مجتمع يتكون نتيجة لمقومات البيئة وظروفها وتركيب جماعاتها ونتيجة لأبعادها التاريخية التى عاش خلالها أفراد ذلك المجتمع،وتوصلوا أثناء معاناتهم ومراسهم لها إلى نوع من التكيف والملاءمة مكنهم من بلوغ أكبر قسط من الطمأنينة إليها والألفة بها . ونظراً لاختلاف الظروف التى تحيط بالمجتمعات تختلف أنماطها وما تمثله من قيم واتجاهات تنعكس فى سلوك الأفراد ، ونظرتهم إلى الحياة ، وما يصطلحون عليه من علاقات وارتباطات . ومن ثم يظهر الاختلاف بين ما يسمى بأنماط الثقافة الغربية والشرقية وبين الأنماط الاجتماعية فى البيئات الريفية والبيئات المدنية ، وبين الأنماط الاجتماعية بين مختلف الأمم . ولعل ذلك يتضح فيما أشار إليه برتراند رسل من أن ثلاثة من الأشخاص من مختلف القوميات قد طلب إليهم أن يسجلوا ملاحظاتهم عن سلوك الفئران عند إثارتها بشحنة كهربائية . فكتب الإنجليزى

أنه رآها متثاقلة تتحرك فى تؤدة وتحفظ ، وسجل الألمانى ما أحدثته هذه الشحنة من استعداد تلك الفئران للمقاتلة والعنف ، كما سجل الأمريكى ما أشاعته الشحنة من نشاط وحركة متصلة . ويستدل من هذا على تأثير النمط الاجتماعى على الملاحظة وما يتصل بها من إدراك وتفكير ، وأمثال ذلك كثيرة فيما يعرف بأخلاق الشعوب وما يتواتر فى الملاحظات أو الأحاديث العادية بين الناس عن اختلاف العادات والأمزجة والطبائع بين أمم الأرض .

وليست هذه الاختلافات أموراً عرضية ، وإنما تتصل اتصالا محكماً بمقتضيات الحياة والتكيف فى تلك البيئات . فلو نظرنا إلى الشعوب البدائية مثلا لوجدنا أن تعدد الزوجات يسود فى الجماعات التى تعتمد على الرعى ويندر فى الجماعات التى تعتمد على الصيد والقنص . ومشكلة وقت الفراغ مشكلة تقوم فى الدول الصناعية أكثر مما تقوم فى الدول الزراعية . كذلك بين «وودورث» عالم النفس المعروف كيف يختلف تحمل بعض الشعوب للألم ، فقد تحمل من قام بالتمرين عليهم من الهنود الحمر الوخز مدة أطول بالنسبة للأمريكيين قبل أن يعلنوا إحساسهم بالألم ، وهذا بالطبع جزء من النمط العام لثقافة الهنود الحمر ، وحاجتهم إلى تحمل المشقة كقيمة من القيم الاجتماعية التى ينشئون عليها أطفالهم فى مختلف مواقف حياتهم[٤] .

● نماذج من التشكيل الاجتماعى للشخصية :

وتضرب لنا «روث بندكت» مثلا آخر على اختلاف المثل الاجتماعية فى كتابها « الأنماط الحضارية » إذ تقول إنه لدى قبائل الزونى من الهنود الحمر تلحظ أن الشخصية التى ينشدها المجتمع هى التى تتميز بالاعتدال فى الأمور وإظهار المشاعر وضبط النفس والهدوء والرغبة فى المسالمة . ولذلك لا تشجع قيم هذه الجماعة على التنافس بين الأفراد وتحكم بالازدراء على كل شخص يحاول أن يفخر بنفسه أو يسعى للتميز عن الآخرين . ويبدو ذلك فى مسابقاتهم التى يحرمون من الاشتراك فيها كل من تكرر فوزه . أما عند قبائل كواكيوتل فإن المثل الأعلى للشخصية يتميز بالفردية الجامحة والميل إلى التهوين من قدر الآخرين والرغبة فى المبالغة فى الانفعالات والقلق الذى يصاحب الطموح المستمر[٥] .

---

(٤) أنظر : Kluckhohn, Clyde, Mirror for Man. London, George Harrap, 1950.

(٥) Benedict, Ruth. Patterns of culture. London, Routledge, 1954.

وتروى «مرجريت ميد» كيف حاول المدرسون الأمريكيون أن ينمو روح التنافس كدافع من دوافع التحصيل الدراسى لدى تلاميذ المدارس التى أنشئت لتعليم أبناء قبائل الهوبى والنافاهو . فقد أدى تشجيع التلاميذ فى كثير من الحالات إلى امتعاضهم من ألفاظ المدرسين التى تقارن بينهم وتحكم على فريق منهم بالامتياز وآخرين بالضعف أو التوسط . كما أدى ذلك إلى تذمر أسرهم أيضاً إذ اعتبرت المقارنات بين التلاميذ مقارنات بين الأسر التى ينتمون إليها[٦] .

ولو اتجهنا إلى المجتمعات التاريخية لوجدنا أن عوامل التربية الاجتماعية فى ولاية أثينا فى القرن الخامس قبل الميلاد كانت تسعى إلى تحقيق شخصية تتميز بالمرونة وحب الاستطلاع والولع بالمناقشة والتحليل ، والرغبة فى المشاركة فى المجالس العامة والمحاكم الشعبية التى تنعقد فى أثينا لتقليب الرأى فى المشكلات السياسية والتجارية والحربية . ولذلك كان يطلق على المثل الأعلى للشخصية فى ذلك المجتمع صفة « الجدارة » ، أى أن يكون الأثينى شخصاً جديراً بممارسة حقوقه والمساهمة فيما تتطلبه حياته من مقتضيات فى تعريف شئونها الداخلية ، وفى علاقاتها بتوابعها من الجزر والملحقات . وكانت صفة الجدارة تتطلب الحس المرهف والاستمتاع بالتناسق والتوازن فى مظاهر الحياة وآياتها مما تشهد به أنواع الفنون والآداب المختلفة التى تعتبر من التراث الخالد لبلاد اليونان . ولما كان عدم الرغبة فى التطرف أو المبالغة من القيم الاجتماعية الهامة للأثينى ، أصبحت « الهارمونيا » من أهم مقومات الجدارة فى شخصية المواطن الأثينى ، وذلك نتيجة للتوسع التجارى لهذه الولاية ورغبتها فى زيادة أسواقها التجارية واجتذاب التجار الأجانب إليها ، مما مكنها من أن تصبح زعيمة فكرة المؤاخاة والتوحيد بين مختلف الولايات الإغريقية . وانعكست هذه المقومات لنمط الشخصية الاجتماعى فى حياة بركليس السياسية ، وفى بناء البارثينيون من الناحية الفنية ، وفى كتابة ثيوسيديدس للتاريخ ، وفيما ألفه سوفوكليس وأرستوفانيس من التراجيديا والكوميديا . وفى كل هذه الأعمال يبدو المثل الأعلى لشخصية الأثينى الذى يمجد العقل ويسعى دائما إلى قياس الأمور بمقياسه ، وإلى الولع بالانسجام والتناسق بين الأشياء وغير ذلك من مقومات الجدارة التى أشرنا إليها[٧] .

---

(٦) Mead, Margaret. Cultural Patterns and technical change. Unesco, Paris, 1954.

(٧) أنظر : Popper, K. Raimund. The open society and its enemies Vol. I. (The Spell to Plato,). London, Routledge, 1950.

أما المثل الاجتماعى الأعلى لشخصية الإسبرطى فى تلك الفترة فكان مخالفاً للنمط الأثينى فى كثير من عناصره كما هو معروف من كتب التاريخ . وكانت أهم عناصره الشجاعة وقوة الاحتمال وضبط النفس ورياضتها ، واحترام الرؤساء والصبر والمخادعة والطاعة العمياء للقانون . وكان هذا النوع من الشخصية ضرورة لازمة للظروف التى أحاطت بولاية إسبرطة وموقعها الجغرافى فى وسط شبه جزيرة البليبونيز ولما تتطلبه تشريعاتها من توفير الكفاية الذاتية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذا استدعى تدخل الدولة وإشرافها ورقابتها الكاملة على مختلف مرافق الحياة ، وعلى تربية النشء حتى تضمن بلوغ هذا المثل الاجتماعى المنشود .

وبنفس هذه الطريقة العامة العابرة يمكن أن نستخلص المثل الأعلى لشخصية الرومانى الذى تجد مقوماته فى شهرته بأنه رجل عملى يقيس الأمور ويحكم عليها ويسعى لتحقيقها من الناحية المنفعية فى نظام الحياة . ومن ثم اعتبر الرومان الإغريق شعباً حالماً غير عملى ، كما اعتبر الإغريق الرومان جماعة لا تستطيع أن تتذوق طعوم الجمال والسعادة(٨) . ولما كانت مطالب الحياة فى روما نفسها أثناء الصراع بين الأشراف والعامة ، أو أثناء حكمها للإمبراطورية تقتضى دراية بالمسائل القانونية لمعرفة الحقوق والواجبات أو لضمان استقرار الأمن فى أنحاء الامبراطورية ، غدت الدراية بالقانون من أهم المعارف فى حياة الرومانيين ؛ كما كانت القدرة الخطابية من الأمور الجوهرية التى قد ترجح كفة فريق على فريق فى الصراع على السلطة والنفوذ . وكان هذان العنصران من عناصر المثل الأعلى لشخصية الرومانى أملتها ظروف حياته وأوضاعه . ومن ثم أصبح القانون من تراث الرومان الخالد ، كما اشتهر فى التاريخ خطباؤهم من أمثال شيشرون وكونتيليان . وكان عدد كبير من قواد الجيش فى القرن الثانى قبل الميلاد من كبار الخطباء ، وقد ساعدهم على بلوغ تلك المناصب الحربية قدرتهم الخطابية(٩) .

هذا هو الشأن فى بعض المجتمعات البدائية والتاريخية . لكل منها نمط اجتماعى تتمثل قيمه ومثله فى مقومات الشخصية ودوافعها . كذلك الحال فى المجتمعات الحديثة لكل منها نمطه الاجتماعى الذى يعبر عنه المجتمع فى صورة واضحة أو مستترة

---

(٨) Butts, R. Freeman. Cultural History of Western Education. 2nd. edition, New York, Mc Graw-Hill, 1955.

(٩) Monroe, Paul. A Textbook in the History of Education. New York, Macmillan, 1950.

فى سلوك أفراده ونزعاتهم . فنجد أن المثل الأعلى للشخصية الإنجليزية هو نمط « الجنتلمان » الذى جمع بين خصائص طبقة الفرسان فى العصور الوسطى ومقتضيات الاستعمار فى تاريخ انجلترا الحديث . ومن أهم مميزات هذا النمط ضبط النفس وعدم المبالغة أو الإسراف في التعبير أو إظهار العاطفة ، وتحفظه الشديد وتمسكه بالشكل ، وميله إلى أن يترك كثيراً من أنواع التعبير متضمنة بين السطور ، وحفظ المسافة بينه وبين غيره ، والتأكد من خط الرجعة فى صداقته ، والظهور بمظهر المتفضل كأن يبدأ الجنتلمان دائماً بتحية من هم أقل منه فى المكانة الاجتماعية ، واتخاذه التوفيق بين الآراء المتعارضة سمة من سماته يبدو فيها كأنه الخاسر ولكنه يحسب حسابه لما قد يعود عليه بالفائدة فى مقابل هذا التنازل . ويتصف الجنتلمان كذلك بالاصطناع فى مراعاة القانون والقواعد العامة والمواضعات الاجتماعية .

أما النمط الأمريكى فهو الذى يمجد الرجل العادى ، ويؤكد أن المساواة أهم من الحرية ، كما قرر ذلك الكاتب الفرنسى دى توكفيل ، وهذا نتيجة لظروف البلاد الاقتصادية التى جعلت من الأمريكى متفائلا دائما ، يحب التغيير ويعتبره أساساً من أسس التقدم ، فاليوم خير من الأمس والغد أفضل منهما . ويتصل بذلك حب الأمريكى للظهور والنفوذ ، وميله إلى الأمور المتضخمة ، وسعيه للنجاح فى الحياة بالصورة التى يعتقد أنها ترضيه وترضى غيره عنه ، وما يصحب ذلك من عنصر المنافسة فى أمور الحياة والاعتماد على جهود الفرد ليشق طريقه . وهو يعتز بتصنيف الأشياء وتقديرها تقديرات كمية كما هو الحال فى عالم الصناعة ، ولا يحب التأمل أو إدراك الظلال المختلفة ، وإنما لسان حاله فى الغالب « دعنا نعمل شيئا » أو « هلم بنا نتحرك »[١٠] .

● النمط والمغاير ، والاستمرار والتغير :

وهكذا نرى أن فى كل مجتمع من المجتمعات نمطاً يعتبره ذلك المجتمع المثل الأعلى لشخصية أفراده . وليس معنى هذا أن جميع الأفراد يبلغون هذا النمط . وإنما قد يتخلف عنه أفراد لقصورهم وعجزهم لظروف خاصة ، وقد يتنكر له أفراد آخرون نقمة به وسخطاً عليه . وهكذا نرى اختلاف المجتمعات فى أنماطها ومثلها وقيمها بحسب ظروفها التاريخية ، وما تتعرض له من عوامل الطبيعة أو الغزو أو الهجرة ، وما تؤدى إليه كل هذه العوامل من الوصول بالفرد إلى جملة من الخبرات والاتجاهات

(١٠) أنظر : Mead, Margaret. The American Character. (Penguin Series).

تكيف سلوكه ومشاعره تكيفاً يبعث فيه الطمأنينة والإحساس بالقدرة على البقاء والاستمرار . ومن هنا أشار علماء الأنثروبولوجيا إلى أن النسبية فى القيم الإنسانية إنما تأتى عن طريق ترجمتها إلى أنواع معينة من السلوك وإلى الوصول إلى حلول مختلفة لمواقف متشابهة فى المجتمعات البشرية ، وإلى تأكيد تلك المجتمعات واهتمامها بجوانب معينة من القيم الإنسانية ، وحرصها على تعقيدها وزخرفتها ، وإلى تبسيط بعض القيم الأخرى أو إغفالها أو المرور عليها مر الكرام .

ونود أن نؤكد أن النمط الاجتماعى للشخصية إنما يمثل السمات الغالبة فى شخصيات الأفراد ، والاستجابات الاجتماعية المقننة التى يمكن توقعها من أكبر عدد من الأفراد . وليس معنى هذا أنه لا يوجد من بينهم من يشذ عن هذا التوقع أو يحيد عن المسلك « الوسط » بالمعنى الإحصائى المعروف . ولعله يمكن تشبيه ذلك بقوانين الوراثة حين توجد صفات غالبة تظهر فى معظم الحالات وصفات متقهقرة قد تظهر فى حالات قليلة . كما يمكن تشبيه ذلك أيضاً بالأمثال المتداولة فى المجتمع حيث نجد أمثالا تدعو إلى أمور متعارضة فى المسألة الواحدة . فمن الأمثال فى أى مجتمع ما يدعو إلى التعالى ، ومنها ما يدعو إلى الحث والدأب ، ومنها ما يدعو إلى الاسترخاء والعافية . ومع ذلك فإن أوضاع المجتمع وشخصيته تؤثر جانباً منها على الجانب الآخر فيكثر ترداده والاستشهاد به ويكون ممثلا لنزعات الجماعة ومنهجها أكثر من الجانب المضاد .

وأخيراً لابد من الإشارة إلى أن النمط الاجتماعى قد يتغير فى بيئة من البيئات نتيجة لتغير ظروفها وأوضاعها على مر العصور ، أو نتيجة للعوامل والقوى التربوية المختلفة التى يصطنعها المجتمع لتوجيه هذا النمط توجيهاً واعياً . ومهما يكن فإنه فى الفترة التى يمر فيها المجتمع من نمط اجتماعى قائم إلى نمط اجتماعى جديد فإن مصطلحات القديم لا يمكن تجاهلها ، ويجب أخذها بعين الاعتبار ، ولابد من التعرف عليها وتحليلها بكل دقة وصراحة ، وإلا كانت معوقة لعملية التغيير ، وكان الناتج تفاعلا كيمائياً قد لا تكون من خصائصه مميزات النمط المنشود . كما قد تعترض المصلحين تيارات من المعارضة أو عدم الاكتراث لما يريدونه . ولسنا فى حاجة إلى تقديم الأمثلة على ما يصيب كثيراً من وسائل التوجيه الاجتماعى من فشل نتيجة لعدم استنادها إلى وقائع الحياة الاجتماعية ومحركات النمط الاجتماعى للشخصية . ولعل أوضح تلك الأمثلة ما يروى من أن مصلحاً اجتماعياً كان يدعو الناس إلى استبدال عادة جديدة بعادة

من عاداتهم القديمة فكان رد أحد الأهالى عليه : أتريد منى أن أترك ابنى الحبيب وأتبنى طفلا جديداً ؟ لن أفعل ذلك حتى ولو كان الطفل الجديد أجمل وأقوى ، وحتى لو أعطيتنى طفلين بدلا من طفل واحد .

إذن لابد من دراسة نمط الشخصية الاجتماعية لمعرفة سلوكه ومحركاته . ولنسأل الآن : ما هو النمط الاجتماعى القائم لشخصية المصرى الذى تآلفت عوامل الزمان والمكان وأوضاع الحياة على تشكيله فى هذا النمط ؟ وما هى هذه العوامل التى أدت إلى تشكيله على هذا النحو ؟ وسوف أزعم أن لفظ « الفهلوى » هو اللفظ المختار للدلالة على هذا النمط الذى سأتحدث عنه فى المقال التالى :

● نمط غالب من الماضى :

من الافتراضات فى الدراسات الاجتماعية والانثروبولوجية أن لكل مجتمع نمطا اجتماعيا لشخصيات أفراده ، يمثل الصورة المثلى لمجموعة من السلوك والقيم والاتجاهات التى يسعى إليها أعضاء ذلك المجتمع . ولا يقصد بهذا النمط جملة من الصفات المعينة ، وإنما هو استجابات مقننة متواترة فى مواقف معروفة يتوقعها المجتمع ويؤثرها على غيرها من أمثال تلك المواقف . وتعمل مختلف القوى والمؤثرات التعليمية على تشكيل شخصية الفرد فى إطار هذا النمط الاجتماعى مما يضمن التماسك والاستقرار فى حياة تلك الجماعة . وقد أشرت أيضا إلى أن مفهوم النمط الاجتماعى مشابه فى تصوره لفكرة « الوسط » فى العينة الإحصائية ؛ فقد ينحرف عنه بعض أفراد ذلك المجتمع يمنيا أو يسارا ، إما لظروف فردية خاصة فى نموهم ، وإما لعوامل فكرية واجتماعية تجعل هؤلاء الأفراد أكثر وعيا بالنمط فى مجال التأثر به أو رد الفعل له .

وقد زعمت أن النمط الاجتماعى لشخصية المصرى هو الذى اخترت له لفظ « الفهلوى » ، وأن مظاهر السلوك والقيم لهذا النمط فى مختلف المواقف والعلاقات الاجتماعية قد تكونت نتيجة لتضافر الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية التى جعلت منها التكييف السوى الناجح لمواجهة ظروف الحياة المصرية فى عصور التاريخ . فما مقومات هذا النمط ؟ وما مظاهر سلوكه ؟ وما هى قيمه واتجاهاته ؟

● التكيف السريع :

لاشك أن أول مظهر من مظاهر سلوك « الفهلوى » قدرته على التكيف السريع لمختلف المواقف ، وإدراك ما تتطلبه من استجابات مرغوبة ، والتصرف وفقا لمقتضياتها إلى الحد الذى يراه مناسبا . أليس الفهلوى هو الذى يستطيع أن يخالط « الجن الأحمر » ويعايش فى نفس الوقت « ملائكه السماء والأرض » دون أن يجد فى ذلك غضاضة أو دون أن يتطلب هذا منه جهدا جهيدا ؟

واستطاع المصرى بفضل هذه السرعة فى التكيف أن يتقبل الأمور الجديدة فى كثير من الأحيان دون ارتباك أو حيرة ، ومظاهر حياتنا المادية والاجتماعية والروحية تدل على هذه القدرة الفائقة فى الالتقاط والاحتضان . فقد زرع الفلاح المصرى الحبوب مدة طويلة ، ومع ذلك فقد أقبل على زراعة القطن ثم القصب ثم الفاكهة والخضراوات ، حين أدرك قيمتها وغدت إنتاجية الفدان فى هذه المحاصيل أعلى بكثير من البلاد الأخرى . وحين أحس المصرى بأهمية التعليم المدنى الحديث أخذ يقبل عليه إقبالا ملحا بعد أن تردد أو تشكك فى قيمته أول الأمر . كذلك كان لمصر فى تاريخها الدينى شأن مع الموسوية ، واحتمت المسيحية الناشئة فى القرنين الثانى والثالث الميلاديين فى صحارى مصر ومعابدها من عسف الرومان واضطهادهم ، ثم جاءها الإسلام فاحتضنته ، كما احتضنت لغة قرآنه على نحو لاتزال تفاصيله من أسرار التاريخ . وتزاوج المصرى مع غيره من الأجناس الفاتحة أو المغلوبة على أمرها دون أن يجد فى ذلك حرجا ، ودون أن ينقص هذا من كبريائه ، واستمتعت أخلاط هذه العناصر بمقومات الحياة المصرية فأكلت الفول المدمس والحلاوة الطحينية ، وجلست على « المقاهى » واستمعت إلى « أم كلثوم » .

بيد أن هذه القدرة على التكيف السريع تتميز بجانبين متلازمين : أحدهما المرونة والفطنة والقابلية للهضم والتمثل للجديد ، والآخر هو المسايرة السطحية والمجاملة العابرة التى يقصد منها تغطية الموقف وتورية المشاعر الحقيقية وكل ما يندرج تحت مضمون عبارة « أهو كلام » أو « فك مجالس » مما لايعنى الارتباط الحقيقى بما يقوله المرء أو بما قد يقوم به من مظاهر سلوكية . ولاشك أن أوضاع مصر السياسية فى طول تاريخها وعرضه قد أدت إلى إيجاد هذا العنصر فى النمط الاجتماعى للشخصية المصرية ؛ فقد تعاقب على حكم مصر فى تاريخها القديم والحديث حكام وولاة

وسلاطين وملوك ، وكان على الشعب أن يذعن لمشيئتهم جميعا وإلا تعرض لألوان مختلفة من العقاب والنقمة . وأصبح هذا التكيف السطحى فى مثل هذه المواقف ضرورة من ضرورات البقاء فى ظروف متغيرة لا ضابط لها ولا مقدر لعواقبها . ولعل من أتفه الأمثلة على ذلك ما كان يقوم به المحتسب أيام الدولة المملوكية مثلا من مناداة الناس بالاحتفال بشفاء السلطان من مرض ، كما حدث عندما عوفى السلطان الناصر محمد بن قلاوون من كسر فى يده ، حيث استمرت الزينات أسبوعا كاملا ، وظلت « الكوسات بالبشائر تضرب والطبول تدق ولم يبق أمير إلا عمل في بيته فرحا » على حد تعبير المؤرخ المقريزى . كذلك نادى المحتسب بإقامة الزينات عندما شفى السلطان الغورى من رمد ألم بعينيه ، وقد أسهب المقريزى أيضا فى وصف الاحتفال بهذه المناسبة . حقيقة كان على الشعب أن يفرح حين يراد له أن يفرح ، وأن يحزن حين يقضى عليه باصطناع مراسم الحزن .

ثم إن تعاقب الحكام إنما كان أمرا يعنى الطوائف المتنازعة على السلطان والنفوذ ، وكان على الشعب أن يقول إن الدنيا لمن غلب ، فيصفق له ، وينعى على من دالت دولته ، ومع ذلك كله فإن الشعب فى قرارة نفسه كان يقول « شهاب الدين . . . من أخيه . . . » . وجاءت صفحة الاستعمار فأكدت ظاهرة التكيف السطحى ؛ فقد راجت الإشاعة بإسلام بونابرت ، وتزوج مينو من مسلمة ، ونادى الإنجليز بأن أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم ، ولبس بعضهم زى المشارقة ، واصطنعوا بعض مظاهر السلوك المصرى ، واستجاب الناس لكل هذا فى ظاهره ، وبادلوهم سطحية بسطحية ، ولكنهم فى الحقيقة « لم يأكلوا منه ولم يشربوا » . على أن ضرورة هذا التكيف السطحى قد فتحت مجالا واسعا لجعله أداة من أدوات الوصول والانتهاز لفرص الحياة ، وغدا على مر الزمن وتوالى الأحداث عنصرا من عناصر « الفهلوة » استلزمته مواجهة ما أحاط بالفرد من ظروف وأحداث .

● **نكتة مواتية :**

واستتبع هذا التكيف نكتة سريعة مواتية أيضا ، وغدت من الخصائص التى يتصف بها النمط المصرى ، وارتباط ذلك بما عاش فيه المصرى من حياة اجتماعية أمر يمكن إدراكه بوضوح إذا تذكرنا أنه لم يكن من المنتظر أن تمر بالمصرى تلك الأحداث المتعاقبة سراعا ، وتتقلب أمامه الأمور تقلبا لم يعمل على إحداثه أو لم يشارك فيه مشاركة فعالة ، دون أن يعلق على كل هذا تعليقا ساخرا مرا أحيانا ، ومتهكما أحيانا

أخرى . ويظهر أن النكتة كانت تحدث لديه ترضية ذاتية تريحه وتريح غيره ممن يستمع إليها ، وتصرفه عن الموضوع أو الواقع فى حد ذاته . ومن ثم كان كثير من النكات المصرية البارعة تعويضا عما أصاب الشعب من كبت سياسى واجتماعى ، وتنفيسا له من الضائقات التى تنغصه مما يجعل مواجهة الحياة أمرا محتملا . يتمثل هذا الاتجاه فى قصة الشيخ على الليثى ، وكان إماما للخديو إسماعيل ، حين كتب حامل الأختام أحمد خيرى مهردار على باب حجرته « إنما نطعمكم لوجه الله . . » فأدرك الشيخ مغزاها فرد عليه بالزجل التالى :

كان لى طحونة جوّ الدار تدور وتطحن ليل ونهار
دورت فيها التور عصى علقت فيها المهر دار[١١]

كما تتمثل النكتة فى مواجهة الواقع فى قصة السائل الذى وقف على باب بيت يستجدى أصحابه . فقال « تصدقوا على فإنى جائع » ، قالوا : « إلى الآن لم نخبز » . قال « فكف سويق » ، قالوا : « ليس عندنا سويق » . قال : « فشربة من ماء فإنى عطشان » . قالوا : « ما أتانا السقاء » . قال : « فيسير من الدهن أضعه فى رأسى » . قالوا : « من أين لنا دهن ؟ » فقال : « ياأولاد الـ . . . فما قعودكم هنا فى داركم ؟ قوموا واشحتوا معى »[١٢] .

ولا أريد أن أزعم هنا أن المصرى قد انفرد بالنكتة دون غيره من شعوب الأرض ، وإنما تميز قطعا بتنميته لأفانينها ، والرغبة فى الاستمتاع بها كإحدى القيم المرغوبة فى تكوين الشخصية . ولاشك أن من أهم الوظائف التى قامت بها النكتة المصرية هى تغطية الموضوع وأخذه على المحمل الهين ، والانصراف عنه انصرافا يعفى الشخصية من التفكير الجدى فى واقعه ، وكأن « فرقعة » النكتة تنهى المشكلة أو هى فى حد ذاتها حل لها .

---

(١١) أحمد أمين . قاموس العادات والتقاليد والتعابير المصرية ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٣ ، ص ٣٠٩ .
(١٢) محمد عبدالغنى حسن . ملامح من المجتمع العربى ، سلسلة اقرأ ، دار المعارف ، مصر ، ص ١٦ .

● **تأكيد الذات :**

ومن مظاهر « الفهلوة » أيضا المبالغة فى تأكيد الذات ، والميل الملح إلى إظهار القدرة الفائقة والتحكم فى الأمور ، وهنا يجب التفرقة بين الثقة بالنفس التى تنتج عن طمأنينة المرء إلى نفسه والإدراك المحكم للعلاقة بين المعدات الشخصية والمواقف الخارجية ، وبين تأكيد الذات الذى ينجم عن فقدان الطمأنينة وعدم الرغبة فى تقدير المواقف تقديرا موضوعيا . هذا فضلا عن شعور حقيقى مستتر ـ لا يستطيع المرء أن يبوح به ـ بعدم الكفاءة والنقص إزاء ما يضطرب فيه من مجالات . والتكيف الذى ينتج عن مثل هذا التأكيد للذات قد يظهر فى صورة الاستهتار أحيانا ، والتهكم على الغير أحيانا أخرى ، أو فى القدرة البارعة المبدعة فى حل الأمور وإنجازها « هوا » ، أو بالإصبع أو بجرة قلم » . فالإفراط والمبالغة والتزويد من سمات الفهلوى ، ومسألة المظاهر الخارجية « وكبر الجرن » من قبيل تأكيد الذات أيضا ، تبدو حتى فى المبانى والعمارات التى كثيرا ما يبرز مظهرها الخارجى تنظيم بنائها واتقانها فى الداخل . ويبدو كذلك فيما يعرف عادة « بالقنزحة » فى السلوك والكلام .

ولعل كثيرا مما يعرف من البذخ فى « العزائم » ، أو أهمية الانطباعات الأولى ، أو التأكيد على مسائل « الكرامة الشخصية » والاهتمام بالطقوس العامة فى الأفراح والمآتم ، وكل ما يتصل بمجال « واجهة الشخصية » فى مجال الفرد أو الجماعة ، تنبعث جميعها من الرغبة فى تأكيد الذات وما تقمصته من تنظيمات وأساليب . وليس غريبا أن تكون « الكلمة الحلوة » من أهم الوسائل التى يعتبرها المصرى كفيلة بأن تأسر غيره فى نوع العلاقات المباشرة وجها لوجه . كما أنه ليس من الغريب أيضا أن تكون القدرة على تجريح الغير والتعريض به « والتريقة » عليه فى غيابه من الصفات التى تستهوى السامعين ، وتجعل ممن يصطنعها موضع الإعجاب والتقدير ؛ فالتهوين من قدر الآخرين ومن قيمة أعمالهم هو الجانب السلبى لتأكيد الذات C فإن الذى « لا يعجبه العجب ولا الصيام فى رجب » هو وحده الذى يفهم ، وهو وحده القادر الذى لا تخفى عليه بواطن الأمور ، وهو وحده الذى يستطيع أن « يجيب السبع من ديله »[١٣] .

---

(١٣) يقول توفيق الحكيم فى هذا الصدد : « فى كل نواحى النشاط نرى الاتجاه الغالب هو أن يبدأ الشخص بهدم عمل سلفه قبل أن يفكر فى مباشرة عمله . لعل الفرق بين الشرق وبين غيره من الأمم المتقدمة هو أن هذه الأمم تعرف عمليات الجمع ، فهى تجمع العمل على العمل ، والحاصل بالطبع عمل ، بينما الشرق لا يعرف غير عمليات الطرح ، فهو يطرح العمل من العمل والحاصل بالطبع صفر » ـ عصا الحكيم فى الدنيا والآخرة (كتاب الهلال) .

ولعل هذا الجانب السلبى فى تأكيد الذات قد انعكس فى كثير من قصص جحا . فالمتأمل فى نوادره ونكاته يلحظ أنه رغم ضعفه وطيبة قلبه يستطيع فى نهاية الأمر أن « يضحك » على الناس وأن ينتصر عليهم وأن يظهر جهلهم ويفضح غباءهم . ألم يجمع الناس على وليمة استطاع قبل البدء فيها أن يعثر على ثوره المفقود . وعندئذ صرف المدعوين بقوله « جحا أولى بلحم ثوره » ؟ ثم ألم يجمع الناس ثلاث مرات ليحدثهم فى موضوع ، فصرفهم فى المرة الأولى لأنهم لا يعلمون الموضوع ، وصرفهم فى المرة الثانية لأنهم يعلمون الموضوع فلا مبرر إذن فى الاستماع إليه ، وصرفهم فى المرة الثالثة محتجا بأن من يعرف منهم يستطيع أن يعلم من لا يعرف . والواقع أن جانب التهكم وتجريح الغير هو الجانب الثانى للبراعة والحذق والقدرة الشخصية فى مقومات تأكيد الذات والتى تبدو مظاهر كل منها حسب طبيعة المواقف الاجتماعية ومدى مناسبة جانب منها للموضوع والمقام .

● نظرة رومانتيكية إلى المساواة :

وقد أدت الرغبة فى تأكيد الذات إلى نظرة رومانتيكية للمساواة كقيمة من القيم الهامة فى المجتمع المصرى ، حيث يشعر الفرد فى قرارة نفسه بالنقمة والسخط عل الأوضاع التى توجد التمايز والتفرقة أيا كان نوعها ، ومهما تكن دوافعها ومبرراتها . ويتصل بهذا عدم الاعتراف بالسلطة أو الرئاسة والتنكر لها فى أعماق الشعور ، وذلك على الرغم من تلك المسوح الخارجية التى يتخذها الناس إزاء الرؤساء من عبارات التضخيم وطقوس الاحترام ؛ فإن ذلك فى معظم الحالات يخفى شعورا دفينا بالامتعاض تدل عليه عبارة « فلان عامل ريس » . والفهلوى لا ينظر إلى السلطة أو الرئاسة على أنها ضرورة من ضرورات التنظيم يتطلبها توزيع المسئوليات وتحمل الأعباء فى التنظيم الاجتماعى والادارى ، وإنما هى فى نظره قوة قاهرة يذعن لها المرء إذعانا لما تبعثه فى النفس من الهيبة والخوف . وهو لا ينتظر من السلطة المقتدرة أى نوع من الألفة أو رفع الكلفة ، بل يتوقع أن يجدها حازمة صارمة كأنما ذلك من طبيعة الحكم والسلطان . ولاشك أن الخوف من السلطة أو هيبتها من الأمور التى طبعتها الظروف التاريخية فى شخصية المصرى نتيجة لعلاقة الحاكم واستجابة المحكومين . وقد أشار الجبرتى حين وصف شعور الأهالى نحو الملتزمين بجمع الضرائب إلى أن الفلاحين كانوا يهابون الملتزم القوى . « أما إذا التزم بهم ذو رحمة ازدروه فى أعينهم واستهانوا به وبخدمه ، وماطلوه

وسموه بأسماء النساء » . واستمرت تقاليد الحكم فى أسرة محمد على وفى عصر الاحتلال البريطانى مؤكدة لهذه النظرة نحو السلطة والحكم ، يلوح الحاكم بالأمل إلى قلة من الناس ، ويستثير الخوف باليد الأخرى للغالبية العظمى من الشعب(١٤) . بيد أن هذه النظرة إلى المساواة دافع قوى من الدوافع المحركة لسلوك المصرى ، ومن القيم الأخاذة التى تستهويه .

ويلحظ المتأمل أن من أهم المعدات النفسية التى تتزود بها شخصية الفهلوى هى عملية « الإزاحة والإسقاط » ، ويفضل إزاحة المسئولية عن نفسه إلى غيره من الناس أو إسقاطها على أمور خارج نطاق الذات يتيسر تبرير ما قد يقع فيه المرء من مواقف محرجة أو تقصير فى المسئوليات الاجتماعية . وتزداد « الفهلوة » بازدياد القدرة على إحكام هذه العمليات الإزاحية والإسقاطية . وعلى هذا النحو يعتبر استبطان الواجب أو الشعور بدفعته أمرا مشكوكا فى قيمته ؛ إنما تكون تأدية المرء لأعماله من قبيل الطمع فى الثواب أو الخوف من العقاب ، أو « لحاجة فى نفس يعقوب » ، وليس بدافع « تحقيق الذات » عن طريق العمل الاجتماعى المنتج . ولعل من أهم مظاهر هذا الإسقاط ما يتردد على الألسنة من شكوى الزمان والتبرم بالعزول وإلقاء التبعة دائما على « الحكومة »(١٥) أو « على البلد اللى من غير عمدة » ، أو على « الإدارة » أو على أية قوة خارجية يمكن عن طريقها تبرير النتائج . لاشك أن مثل هذا الإسقاط عملية من العمليات النفسية العامة فى الجنس البشرى ، لكنها تختلف فى كمها ودرجتها حسبما يتطلبه التكيف للمواقف الاجتماعية . ونجد هنا أيضا أن الظروف الاجتماعية والسياسية التى عاش فيها المصرى آلاف السنين جعلت تكيفه يعتمد إلى حد كبير جدا على أداة الإسقاط أو الإزاحة النفسية ؛ فالدنيا فى نظره دول ، وللأيام تصاريف .

● **الطمأنينة إلى العمل الفردى :**

ومن مظاهر الشخصية الفهلوية الطمأنينة إلى العمل الفردى ، وإيثاره على العمل الجماعى ، وليس هذا من قبيل الأنانية لمجرد الأنانية ، وإنما هو تأكيد للذات من

---

(١٤) Berger, Morroe, Bureaucracy and saciety in modern Egypt; A study of the higher civil service, Princeton, Priceton University Press, 1957. p. 21.

(١٥) كثيرا ما تسمع من موظفى الحكومة بمختلف طوائفهم انتقادا للحكومة وكأنما الحكومة مكونة من أناس غيرهم .

ناحية ، وانصراف عن احتكاك الذات بغيرها ، مما قد يعرضها لمواقف حساسة قد تنكشف فيها أو قد لا تطمئن إليها أو تذوب فيها شخصية الفرد فى شخصية الآخرين . هذا إلى جانب نظم الجزاء الفردية ، وتفتيت الملكية ، وبقايا فكرة العصبيات القبلية . كل هذه قد أدت إلى تنمية هذه السمة كأداة من أدوات الطمأنينة فى حياة الأفراد والجماعات فى المجتمع الكبير . ولاشك أن الرغبة فى إيثار العمل الفردى إنما هو رد فعل لكثير من أنظمتنا وأوضاع حياتنا التى تؤكد الإذعان الشكلى لما يطلق عليه بعض علماء النفس اسم « الأنا الاجتماعية » تمييزا لها عن « الأنا النفسية التلقائية »[١٦] فالأولى هى التى تنطبع وتتشكل وتظهر فى صورة ما اصطلح عليه المجتمع من استجابات وسلوك ، والثانية نتيجة للتمثل الواعى لأوضاع هذا المجتمع ، والاستجابة لها استجابة تعبر عن « التفاعل الكيميائى » بين هذه الأوضاع والفرد . ولعل ضغوط المجتمع فى مؤسساته المختلفة ، وتأكيده لشكلية الإذعان لما يريده من استجابات قد كونت فى الواقع رغبة مضادة فى الاتجاه نحو الفردية الجامحة وإيثارها على الانضواء فى قيود الجماعة كلما استطاع المرء إلى ذلك سبيلا . وإذا كان لابد من العمل الجماعى فلا بأس من الموافقة الشكلية من قبيل المجاملة دون التزام حقيقى لما تتطلبه المسئولية الجماعية[١٧] . ولاشك أن « روح الفريق » ، ومعرفة دور المرء فى المجموعة ، والقيام بهذا الدور الذى يعتبر تنفيذه جزءا من تحقيق الهدف العام ، إلى جانب روح الولاء للجماعة واحترام دستورها رغم ما قد يكون للفرد من اختلاف شخصى أو وجهة نظر خاصة مادام عضوا فى الجماعة ، كل هذا من المشكلات الرئيسية التى تصادفنا فى كثير من مرافق حياتنا . بل إنها أصبحت جزءا من تنظيمات حياتنا المعترف بها ، التى يمكن سرد المبررات اللازمة لوجودها ، وفى المثل العامى « قدرة الشرك ماتفورش » ، « وحصيرة ملك ولا بيت شرك » . ولعل من أهم أسباب هذا الايثار للعمل الفردى عدم إتاحة الفرصة للجماعة فى مصر أن تستكمل أطراف أى عمل جمعى ، وأن يشعر أفرادها بأنهم قاموا كجماعة بعمل ناجح اشتركوا فى خطته ،

---

(١٦) « الأنا الاجتماعية » ترجمة لكلمة me ، والأنا التلقائية ترجمة لكلمة I وهما الجانبان اللذان تقسم إليهما الشخصية عند بعض علماء النفس .

أنظر: Meed G. Herbert, Mind. self and society, Universty of Chicago Press, 1934, p. 177.

(١٧) حامد عمار . العمل الميدانى فى الريف ، من مطبوعات مركز التربية الأساسية ، ١٩٥٥ ، ص ٢٩ .

وأسهموا فى تنفيذه ، واستمتعوا بنتائجه ، وإنما سار التنظيم الاجتماعى والسياسى الذى عاش فيه المصرى على أن الأمور تراد له بطريقة «سَنِية» أو تأتى إليه من قبيل « الهبات » أو « الإحسان » أو غير ذلك من الصور . ومن شأن النجاح فى العمل الجماعى أن يشعر أفراد الجماعة بالطمأنينة والثقة بالنفس ، وبقيمة منهج العمل الجماعى كأداة فعالة مثمرة لتماسك الجماعة ولصالح الأفراد أنفسهم[١٨] .

● أقصر الطرق :

ويتصل بهذه النزعة إلى الطمأنينة فى الفردية رغبة فى الوصول إلى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها ، وعدم الاعتراف بالمسالك الطبيعية ، وقد يؤدى هذا أحيانا إلى الحماس والإقدام والاستهانة بالصعاب مما ييسر على المرء تخطى الحواجز وبلوغ الهدف ، ولكنه فى أحيان أخرى قد يؤدى إلى استهلاك الحماس وانطفاء اللهب وفتور الهمة إذا استدعى الأمر المثابرة أو المصابرة[١٩] . فكثيرا ما نسمع من طلابنا ، بل نذكر نحن من أيام تلمذتنا ، عدم الاعتراف بالمذاكرة كوسيلة طبيعية للنجاح فى الامتحانات ، بل إن « الفهلوى » هو الذى ينجح دون التزام للعناء الذى يتطلبه التحصيل . وإن صناعنا رغم حذقهم ومهارتهم ينقصهم فى إنتاجهم شىء من المعاناة فى « التشطيب » لو توفروا عليه لبلغوا غاية فى الإنتاج الفنى . كما أنه من السهل أيضا إثارة الناس وتحميسهم لفكرة معينة والبدء فى تنفيذها ، ولكن الاستمرار فيها ورعايتها وصيانتها أمر أصعب .

● تحفظ تقتضيه الموضوعية :

هذه لمحات عن بعض مقومات النمط الاجتماعى لشخصية « الفهلوى » ، لا يمكن اعتبارها كاملة أو شاملة ؛ فهناك عناصر أخرى كثيرة منها مقومات الرجولة والشرف ومفاهيمها ، وموقف الفهلوى من الأمور الجديدة والمستحدثات ، وموقفه من الإنتاج والعمل ، وغير ذلك مئات من العناصر والمواقف التى تحتاج إلى تحليل عميق . ولا

---

(١٨) عبدالعزيز القوصى ، علم النفس ؛ أسسه وتطبيقاته التربوية . المجلد الأول ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ٣٧٩ .

(١٩) أنظر : محمد فؤاد جلال . اتجاهات فى التربية الحديثة . القاهرة ، مكتبة الاداب بالجماميز . ١٩٤٩ . ص ٨٢ .

أزعم أن ما أوردت من حقائق أمور ثابتة لا يختلف عليها اثنان . أو أننى قد وصلت إليها عن طريق استقصائى شامل ، وإنما هى خطرات استخلصتها عن طريق الملاحقة والمشاركة فى صميم الحياة ، فى ضوء فروض معينة ، وربما ملت فيها نحو مواطن الضعف أكثر من مواطن القوة . وهى لاتزال فروضا تحتاج المزيد من المناقشة واستكمال الأدلة التى تثبتها أو تدحضها . ومع ذلك فإنى أعتقد أن مثل هذا التحليل لأنماط الشخصية الاجتماعية فى فترة زمنية ما ، والعوامل المختلفة التى أدت إلى تشكيلها ضرورة لازمة وخطوة جوهرية فى إعادة بناء المجتمع ، ووسيلة واعية من وسائل تطويره ؛ إذ لا مفر من أن يكون الأفراد أنفسهم حملة الإصلاح ومحدثيه ، كما أنه لا مفر من أن نتصور نتائج الإصلاح فى نوع الأفراد الذين يسعى المجتمع إلى تكوينهم[٢٠] . ولذا يمكن اعتبار هذا المقال « دعوة » إلى مثل هذا المنهج أكثر منه معالجة مباشرة للموضوع .

ويتضح من هذا العرض لمقومات « الفهلوى » أنها كانت وليدة الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وأنواع المؤسسات والنظم التى ترتب كيان المجتمع ، وأنها ليست مقومات « طبيعية » فى المصرى نشأت ونمت وستظل هى مقوماته أبدا ، وإنما هى قابلة للتغيير والتحوير مادمنا نؤمن بما يقرره العلم والتاريخ بأن الانسان قابل للتعلم وقادر على تعديل سلوكه ، وقد تعدلت فعلا بعض قيم هذا النمط واتجاهاته فى النمو الاجتماعى الجديد . كذلك يلحظ القارىء أن كثيرا من مقومات هذه الشخصية كان قوة سلوكية يدخرها الفرد فى ظروف معينة ، ولكنها فى الوقت نفسه تعانى كثيرا من المثالب والنقائص التى لاتستقيم كنمط مثالى لمجتمعنا الجديد .

فما هو هذا النمط الاجتماعى للشخصية الجديدة المنشودة ؟ وماهى العوامل التربوية التى يمكن أن تخلقه وتحققه ؟ أحب أن أطلق على هذا النمط للشخصية المصرية الجديدة اسم « الشخصية المنتجة » ، والتى لا يتسع المجال لتوضيحها . وفى خلال تحديد هذه السمات حاولت أن أردها إلى العوامل المجتمعية التاريخية التى أحاطت بحياة المصرى وأدت به الى هذا التكيف ، وبخاصة علاقته بالسلطة وبنظم الانتاج والملكية ، ونظم الطمأنينة المرتبطة بالعصبيات العائلية أو القبلية ، ومع

---

(٢٠) أنظر : على حسين الوردى . شخصية الفرد العراقى . بغداد . مطبعة الرابطة ، ١٩٥١ .

ذلك فلابد من الاضافة هنا الى أن ماأشرت اليه من سمات لايمثل بالضرورة جوانب سلبية على اطلاقها فى التكيف مع تلك الظروف التاريخية التى عاشها المصرى ورسبت فيه تلك الاتجاهات ، بيد أن استمرارها فى اطار التطلعات والغايات المعاصرة لحياتنا الاجتماعية قد يمثل عوائق نحو انجاز المهمات الحضارية اللازمة لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين . كذلك لابد من الاضافة هنا الى أن « التكيف السطحى والمسايرة العابرة » فى شخصية الفهلوى قد تتراكم على مر الزمن ، لكنها قد تصل الى حد معين لايحتمل مزيدا من التكيف مع تلك الأوضاع الضاغطة . ساعتها تتفجر ينابيع السخط والغضب ويسعى الفهلوى الى تغيير الأوضاع وتكييفها بدلا من أن يتكيف هو لها ، وهنا يحضرنى مثل الفيل الذى قد يتحمل اللعب والعبث بجلده أو أذنه ، كما يتحمل ماقد يقدمه زوار حديقة الحيوان من طعام سائغ وغير سائغ ، لكنه لن يتردد فى رفع « زلومته » حين يتجاوز العبث حده المحتمل . ولعل هذا التشبيه يتطابق مع ما أورده « جاك بيرك » المستشرق الفرنسى المعروف حين أشار إلى قدرة المصرى « على أن تُجمِّع، فى لحظة واحدة ـ يحسبها المرء نهاية بينما هى ليست سوى بداية جديدة ـ تجمع فرعونيتها ومتوسطيتها وشرقيتها (لمواجهة المواقف) ولأنها كل ذلك فى وقت واحد ، فإنها تستطيع أن تستمد من هذه الشخصية المركبة الثقة بالنفس ، والقدرة على اكتشاف ذاتها ، ويتابع القول « هذا هو ماجعل مصر لاتضيع أبدا رغم أنها كانت تخسر كثيرا »[٢١] .

وظيفة دراسة أنماط الشخصية :

نظرا للصعوبات المنهجية فى دراسة الأنماط الاجتماعية للشخصية فى اطارها الثقافى ، تتفاوت وجهات النظر فى انتقاء الظواهر المجتمعية السلوكية وفى مدى التركيز عليها ، وهذه حقيقة لا مفر منها فى العلوم الاجتماعية ، بل إن علماء النظرية النسبية اليوم يعترفون بادخال « الذات الملاحظة أو المسجلة » فى معادلاتهم . ومن الطبيعى أن يتأثر تشخيص الباحث الاجتماعى أو النفسى بالأحداث الجارية ونبضها فى تحليله وابرازه لسمات الشخصية الغالبة . وقد تكون هذه « المعادلة الذاتية » بادية فى

---

(٢١) منقولة من : طاهر عبدالحكيم ، الشخصية الوطنية المصرية . قراءة جديدة لتاريخ مصر ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ـ باريس ١٩٨٦ ، ص٦٩ ، ترجمة لما أورده الفرنسى الشهير :
Jacques Berque. L. Egypte, Imperialisme et Revolution, Paris, edition gallimard, 1967

تحليل شرابى ، وفى تحليلى ، وفى تحليل الدكتور على الوردى فى كتابه « شخصية الفرد العراقى » التى وصفها بالازدواجية فى الاطار الثقافى لاوضاع العراق فى النصف الأول من هذا القرن ، وفى كتابات غيره ممن أشارت اليهم هذه الدراسة .

وقد تتعرض مثل هذه الدراسات الى الاستنكار بدافع الكبرياء الوطنى والقومى ، خاصة أنها تركز على سمات الشخصية ذات الدلالات السلبية ، وقد يقول القائلون كيف يمكن لكاتب عربى أن يتهم قومه بهذه الخصائص ، وقد يقولون انها دراسات غير علمية ولا موضوعية ، وأنه قد يستغل العدو مايكتبه مواطن عربى ليتهجم على العرب وأنماط سلوكهم وعلاقاتهم الاجتماعية ، وأنه حتى اذا كانت تحليلات هؤلاء الكتاب صحيحة فأى غرض تخدمه عملية « نشر الغسيل الوسخ ».ومع ذلك كله فان مثل هذه التساؤلات وغيرها من المستنكرين لهذه الجهود المبذولة للتعرف على مختلف أنماط الشخصية الغالبة فى مجتمعاتنا العربية ، وعلى توجهات سلوكها وأفضلياتها إن هى الا سمة من سمات نزعة « التمويه » فى سمات شخصية المتسائلين الذين قد يؤثرون التستر والمخادعة على مواجهة حقائق الواقع والذين يقنعون بالحفاظ على مظهر خارجى انيق .

ان وظيفة التعرف على الذات والوعى بخصائصها وسماتها السلبية على وجه الخصوص ضرورة لازمة للحركة والتغيير ، ولمطابقة الفعل مع القول ، ولملاءمة الجهد مع الغايات ، وليصبح الانسان العربى فى السياق الاجتماعى فاعلا يحدث الفعل لامجرد مفعول تقع عليه الأحداث . ولاشك فى أن مثل هذه الدراسات سوف تحفز على شحذ الوعى لا جلد الذات كما يتصور البعض ، وسوف تحيط بموقع الانسان العربى فى علاقاته وتوجهاته نحو غيره من الناس ونحو معطيات الحياة بصورة عامة . ومهما اختلفت مناهج المقاربة فى هذا المجال ، ومهما اختلفت نتائجها فان مزيدا من البحث والحوار والمعالجة من مختلف الزوايا المعرفية كفيل بانضاج منهج علمى ملائم للتعرف على ذواتنا من مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية .

ومن ثم نعيد ونكرر أن علينا أن نفسح صدورنا وعقولنا وقلوبنا للدراسات التى تعالج أنماط الشخصية العربية ، سواء اتخذت نمط الشخصية القومية العربية بصورة عامة أو انماط الانساق الفرعية القطرية ، وبخاصة اذا ماقام بهذه الدراسات باحثون عرب من

المنتمين والملتزمين[٢٢] ، وعلينا أن نتأمل مايعرضونه من جوانب سلبية فى سمات شخصيتنا وسلوكنا وعلاقاتنا ونظرتنا الى الحياة . وفى المقابل علينا أن نرحب بالدراسات التى تظهر الجوانب الايجابية فى مواضعاتنا ومسالكنا شريطة ألا تكون تلك السمات من قبيل الاغراق فى رومانسية أو هاضوية أو تمجيد للذات . ولعل وسائل اعلامنا وخطبنا الرسمية تطفح بصور التمجيد للانسان العربى ، من وصفه بالشجاعة والعطاء والاريحية والاقدام والفروسية والعبقرية ، وأن شعوبنا تتألف من الغر الميامين الأشاوس ، والصيد النشامى ، صناع المجد وبناة الحضارات ، الى غير ذلك من الصفات التى تصلح لرفع المعنويات ، لكنها لاتغنى عن الواقع شيئا . وفضلا عن ذلك فإنه علينا أن نتفهم مايقوله غيرنا عنا سواء كانوا من الأصدقاء أو الأعداء أو المحايدين . وقد كان كتاب السيد يس عن « الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر » من المحاولات الجادة القيمة التى انتهجت هذا السبيل حين عالج فى فصول كتابه « المفهوم الغربى للشخصية العربية » وكذلك « المفهوم الاسرائيلى للشخصية العربية » كما استعرض « تقييم المفهوم العربى للشخصية العربية ».

ونود أن نؤكد مرة ومرات ماسبقت الاشارة اليه من أن الشخصية العربية فى نسقها الرئيسى وأنساقها الفرعية ليست من المعطيات الثابتة ، أو أنها قدر أزلى أبدى خارج عن مجرى التاريخ ومجرد عن القوى المادية والاجتماعية التى تتفاعل معها ، كما نود أن نشير الى أن بعض ماتوصف به من ايجابيات أو مايشوبها من سلبيات ، إنما هى أحكام نسبية مرتبطة بمتغيرات الزمان والمكان . كذلك فان تلك السمات فى صورتها اللفظية قد تتجسد فى مقومات الشخصية لدى شعوب أخرى ، لكن درجة شيوعها وضوابط ردعها قد تختلف ، كما قد تختلف مظاهر انعكاساتها فى مواقف الحياة ومجالاتها . وعلى سبيل المثال مايقال عن سلبية الفرد فى المجتمع العربى والمرتبطة بالولاءات الأسرية والعشائرية هى من قيم المجتمعات الرأسمالية أيضا حيث تنعكس الروح الفردية فى اطار المؤسسات الاقتصادية والصناعية حرصا على الربح والتراكم الرأسمالى للمؤسسات وماينبغى أن يسود بينها من تنافس فى العمل والانتاجية والتجديد والابداع فى سبيل زيادة الانتاج وتوسيع دائرة الأسواق لكن يختلف السياق بيننا وبينهم .

---

(٢٢) من الدراسات المتميزة ماكتبه عبد الباسط عبد المعطى حول نمط الشخصية المسيطرة فى الأقطار العربية والذى أطلق عليه نمط البورجوازية التجارية . انظر بحثه « التوظيف الاجتماعى للبترول وديناميات الشخصية العربية ، المعهد العربى للتخطيط ، البترول والتغير الاجتماعى فى الوطن العربى » (ندوة أبوظبى ١١ - ١٦ يناير ١٩٨١) .

ثم اننا حين نتحدث عن التغير فى مقومات الشخصية العربية نتيجة لما يحدث من تغيرات فى مجتمعاتنا ، فعلينا أن ندرك أن بعض التغيرات المؤسسية لاتحدث بالضرورة تغييراً فى أنماط السلوك ومعايير القيم، فقد تظل هذه كما هى ، وقد ينجم عنها فى بعض الحالات استثارة أقوى لواحدة أو أكثر من القيم السلوكية القائمة فى تركيبة السمات الشخصية . وقد تتزيا مظاهر القيم والسلوك القديمة فى أزياء جديدة نتيجة لما تتيحه التغيرات الشكلية الجديدة من فرص ومواقف ، ومن هنا كانت أهمية التتبع للصور والأشكال الجديدة للمسالك القديمة ، وأهمية المتغيرات والعوامل والمواقف الحاسمة التى تحدث تغييرا حقيقيا فى أنماط الشخصية وقيمها وسلوكها ، وفى أى الشرائح الاجتماعية يحدث هذا التغيير سواء كان سلبيا أو ايجابيا فى مواجهة تحديات الأمة العربية على الصعيد القومى أو على الأصعدة القطرية .

خـــاتمـــة

اننا فى هذه المرحلة من تطورنا السياسى والاجتماعى فى حاجة ملحة لمتابعة الدراسات الجادة التى تثير القضايا الرئيسية المعينة على القاء الضوء وسبر الأغوار فى مجال تحقيق الأهداف القومية وعلى رأسها دعم الجهود السياسية والاقتصادية والثقافية والسلوكية التى تقربنا من توفير الدعائم الموضوعية للتنمية الشاملة للوحدة العربية ، ولاشك أن للعلوم السلوكية والاجتماعية دورا فعالا ينبغى أن تقوم به فى البحث والتقصى لعمليات التنمية والوحدة ومسيرتها ومعوقاتها ماضيا وحاضرا ومستقبلا . واذا كان بعض ميادين المعرفة يركز على الأسس البنائية والمادية ، فان جانباً من اهتمامات العلوم السلوكية والاجتماعية معنى بالحركة والتفاعل والدينامية والتواصل ، وهذه عناصر مهمة لاينبغى اغفالها . ومن الضرورى أن يفتح الأبواب للمشتغلين بهذه العلوم للدخول فى قضايا المصير القومى حتى لاينكفئوا على ممارسة مايشيع بينهم حاليا من دراسة السلوك والنظم فى سياقات مجردة ، وقواعد عامة ، معتمدين فى ذلك على التشابه بين مجتمعنا والمجتمعات التى نستقى من كتبها وخبراتها مانطبقه أو نطلقه على أوضاعنا . وكل جهد فى هذا الاتجاه جهد مشكور ينبغى تشجيعه مادامت النيات حسنة ، ومادام متصفا بسمات المنهج العلمى ، والتشجيع لهذا اللون من الدراسات أمر تستوجبه طبيعة المرحلة التى نمر بها ، وبخاصة ازاء الهجمات السياسية والفكرية التى يواجهها كياننا القومى . ومهما كانت الصعوبات المنهجية أو القصور فى أدوات

البحوث ومصادرها فانه من المحتوم على المشتغلين بالعلوم الاجتماعية من العرب أن يسلكوا الطريق ، وأن يزيلوا العقبات التى قد تعترضهم فى مجال هذه البحوث ، بل انه من واجبنا ألا نتردد فى الاطلاع على مايكتبه غيرنا من المنصفين أو غير المنصفين ممن يتخذ من « العلمية » وشاحا لاغراض سياسية معينة ، ومثال ذلك كتاب « العقل العربى لرفايل باتاى »[٢٣]، ومثل هذه الدراسات تكشف لنا عما يمكن أن يصوره الأصدقاء أو الأعداء خارج نطاق الأمة العربية من انطباعات أو أساطير ، والبحث عما فى سلوكنا ومؤسساتنا من كليات ومفردات تكون مبررا للتعميم المغرض أو غير المغرض .

وفى مجمل الأحوال فلابد لنا من التأكيد مرة أخرى على أن تنمية الشعور القومى ومايستلزمه من أنماط للثقافة وسلوك للشخصية الاجتماعية المطلوبة إنما يرتبط أساسا بالارادة السياسية ، وبما يقوم به العاملون والمفكرون على مختلف الأصعدة من فعل ونضال فكرى فى تعزيز هذا الشعور ومتطلباته المختلفة . ليست الشخصية القومية أحد « المعطيات التاريخية الثابتة » وانما هى جهود مستمرة تصاغ وتشكل وتطور من خلال الارادة السياسية ومؤسسات التكوين والتعليم والتثقيف والتلاحم الحياتى .

---

(٢٣) انظر :
Raphael Patai, The Arab Mind, New York, Charles Seribners Sons, 1973.

المجموعة الثالثة

التربية العربية بين الجمود والتجديد

التربية العربية وعائدها الانمائي*

إن المعالم المشتركة بين البلاد العربية فى القطاع التربوى تسمح لنا ، دون تحفظات كثيرة ، بأن نتحدث عن التربية العربية كنشاط عام يكاد لا تختلف سماته وقسماته بين بلد عربى وبلد آخر ، حتى لو اختلف السلم التعليمى فى بعض هذه البلاد عن بقيتها ، وحتى لو اختلفت المناهج والكتب المدرسية فيما تحتويه ، وحتى لو اختلف حجم المدارس الخاصة بالنسبة للمدارس الرسمية . ومع اختلاف البلاد العربية فى كثافتها السكانية وفى ثرواتها المادية وفى مستويات معيشتها ، إلا أن التشابه فى واقع التربية والتعليم ، وفى مؤسسات القطاع التعليمى وأهدافها ونموها ، أمر يستلفت النظر ، ويمثل ظاهرة تستحق الدراسة بإيجابياتها وسلبياتها . ومن هنا يمكن الحديث عن التربية العربية فى مجملها ، فى الوقت الذى نتردد فيه عن الحديث عن الاقتصاد العربى فى مجمله أو عن قطاعات أخرى من النشاط المجتمعى دون أن نميز أو نحدد أنماطا متنوعة ومتباينة فى الجوهر والأساس .

ولا أريد هنا أن أتعرض بالتفصيل لأسباب هذا التشابه فى التربية العربية شكلا ومضمونا ، فثمة عوامل تاريخية ارتبطت بمراحل ما قبل الاستقلال وامتدت بصورة واعية وغير واعية إلى المراحل التالية فى حياة البلاد العربية ، وثمة عوامل أخرى ارتبطت ـ ومازال ـ بوظيفة التربية ونظمها فى المجتمع . أضف إلى هذا تصورنا لمفهوم الوحدة الثقافية وتطويع التعليم وصولا إلى هذه الوحدة الثقافية ، هذا فضلا عن أمور أخرى متصلة بميكانيكيات التعليم ومساواة الشهادات ، وتقليد البلاد التى أخذت تتوسع فى نظام تعليمها حديثا لتلك البلاد التى سبقتها فى تأسيس ذلك النظام ومؤسساته .

وقبل أن أعالج بالتفصيل جوانب القضية التى يطرحها هذا المقال عن العائد

---

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية العدد الثالث ١٩٧٨/٩ ، وقدمت إلى مؤتمر كليات التربية الذى نظمته كلية التربية بجامعة الملك سعود (جامعة الرياض) ١٩٧٧ .

الانمائى للتربية العربية ، أود أن أتعرض لما قد يثار لدى البعض من تساؤل : هل للتربية دور فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ وفى ذهنهم أن العلاقة بعيدة ، بل إن الحديث عنها أمر فيه قدر من المماحكة . والواقع أن النظرة « المثالية » للتربية والتعليم هى التى تدفع بمثل هذا التساؤل ، وإلى اعتبار التربية عالما يكاد يكون مستقلا عن عالم الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، والتربية فى هذا العرف تحصيل للمعرفة التى تنير العقل بصرف النظر عما يمكن أن تحدثه هذه المعرفة من فهم للواقع أو تحريك له ، أو حتى عن ارتباطها كلية بهذا الواقع ومجرياته الدنيوية . ولعل هذه الاستقلالية المطلقة للتربية ومؤسساتها هى جزء لايتجزأ من مشكلات تصور التربية لدى كثير من غير المتخصصين ، بل ولدى عدد غير قليل من المختصين أنفسهم ، مما يشكل عائقا فكريا وعمليا فى تطوير التربية وتفاعلها مع حركة المجتمع والاقتصاد . وأكرر أن مشكلة الانفصال التربوى عن المجتمع وواقعه ماتزال تكمن فى خلفيات تفكير المختصين وممارساتهم ، سواء استترت هذه الحقيقة وجويا أو جوازا ، ورغم ماتطفح به الأصول التربوية التى ينادى بها المختصون من ضرورة لربط التربية بالمجتمع أو ربط التخطيط التربوى بخطط الانماء الاقتصادى والاجتماعى ، بيد أن هذا لايتعدى فى كثير من الحالات مجرد التقرير العام اللفظىٰ دون أن يستتبع ذلك سعيا أو التزاما بمتطلبات هذا التقرير ، وما يستلزمه من إختيارات وعمل وتنظيم قد يختلف كثيرا عما يسير عليه واقع النظم التربوية الحالية .

وربما كان من مكرور القول أن نشير هنا باختصار إلى أن مثل هذا التصور للمعرفة والتربية لا يمثل جوهر وظيفة العلم والمعرفة والتربية فى تراث المجتمع وتاريخ الحضارة الإسلامية ، فالرسول الكريم ﷺ يحذرنا من علم لاينفع ، كما يحذر العالم الذى لا ينفع الناس بعلمه ويقربه من عباد الصنم . ومن المقولات المأثورة عن ابن تيمية أنه يعرف المتعلم بأنه « من أتقن صنعة من الصنائع » . إن التراث الإسلامى ومفكريه يؤكدون أن من أهم وظائف العلم والمعرفة هى تعمير الكون ، ومرادف هذا التعمير فى لغتنا المعاصرة هو تسخير المعرفة بكل أبعادها ـ ووسيلتها التربية بأوسع مجالاتها ـ فى تحقيق التنمية من خلال الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض ، ومن أجل هذا الإنسان نفسه ، كلّ هذا الإنسان عقلا وروحا وجسدا وتواصلا[1] .

---

(١) من الكتب القيمة فى التربية الإسلامية ، أنظر محمود قمبر ، دراسات تراثية فى التربية الإسلامية ، قطر ، الدوحة ، دار الثقافة ، ١٩٨٥

ومن المعروف فى قضايا المنطق العلمى أن الصيغة التى يطرح بها سؤال معين هى التى قد تحدد مسار الإجابة عنه ، بل وقد تبعد الفكر عن صيغ أخرى لطرح السؤال ، أو لأسئلة أخرى تكمله وتجعله أكثر وفاء باستيعاب الواقع . ومن هنا كان لابد لنا من أن ننظر إلى السؤال المتصل بدور التربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن نتبين على الفور أنه يحصر واقع العلاقة فى خط ذى اتجاه واحد ، مع أن الواقع الملموس يبين أن العلاقة ذات خطين فى اتجاهين متقابلين ، ويعنى ذلك أنه لابد لنا من أن نسأل عن دور التربية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن نسأل فى الوقت نفسه عن دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى التربية . وبعبارة ثانية لابد من أن نرى التربية سببا من أسباب التنمية ونتيجة من نتائجها أيضا ، وفى عبارة ثالثة يمكن أن نرى التربية أحد المتغيرات كما يمكن أن نرى العوامل الإنمائية الأخرى خارج النظام التربوى متغيرات ، وقد نرى أيا منهما فى الوقت نفسه شرطا مسبقا لتغير فى أحوال الطرف الآخر من النواحى الكمية أو الكيفية أو من هذه النواحى جميعها .

وليس مجرد طرح القضية فى هذه الصورة التبادلية للعلاقة بين التربية وبين التنمية مجرد قضية نظرية أكاديمية ، وإنما هو طرح لقضية حق وواقع . وتجاهل العلاقة المتبادلة بين الطرفين ، وما يتخلل العلاقة فى إطارها العام من علاقات جزئية متبادلة ومتقاطعة ومتشابكة هو الذى يسبب الاختناقات فى الجهود المبذولة ، ويحول دون أن يكون أى جهد إنسانى اجتماعى فى مجال معين مغذيا لغيره ، متغذيا منه ، ممهدا ، تابعا ، موازيا ، سببا ، شرطا ، عنصرا ، مناخا ، معززا ، مكثفا ، آخذا ، رافدا ، محركا ، إلى غير ذلك من العلاقات الزمانية والمكانية والوظيفية بين مصفوفة الجهود المجتمعية ومنظوماتها .

إن تحليل العلاقات المتبادلة بين التربية ومؤسساتها وبين عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى هو الذى أدى بنا إلى الحسابات الآلية فى تخطيط التعليم وتطويره على طريقة النماذج والاسقاطات الخطية ، وانتهى بقضية ربط باحتياجات التنمية من القوى العاملة إلى كونها قضية تطرح على المستوى النظرى دون تجديد أو تحليل لمستلزماتها ، على أمل أن التوسع فى أنواع معينة من التعليم سوف يؤدى إلى توفير الاحتياجات من المهارات والدرايات ، وإلى أن المشكلة الرئيسية فى تخطيط التنمية هو التوزيع الأمثل للموارد ، ومن بينها الموارد البشرية ، لزيادة معدلات النمو فى الناتج القومى ، فى حين أن المشكلة فى الوقت نفسه هى تنمية الموارد

ذاتها ، ومن بينها الموارد البشرية وطاقاتها المنتجة والمبدعة . وأكثر من ذلك فإن دور التعليم فى التماسك الاجتماعى وإشاعة الثقافة المشتركة بين المواطنين قد تصبح موضع تساؤل نتيجة لعدم التحليل المتعمق للعلاقات المتبادلة بين التعليم وحركة التنمية ومنطلقاتها الحالية والمستقبلية ، وهل التعثر فى تغيير المضامين والهياكل والقوى التعليمية داخل المؤسسات وخارجها إلا انعكاس لعدم القدرة الواعية على تحليل العوامل والمتغيرات - ومنها نظام التعليم - فى إطار مدخلات التنمية ومتغيراتها المتعددة .

ونريد أن نخلص من هذا الاستطراد فى العلاقات الدينامية المتبادلة بين التعليم وعوامل التنمية المجتمعية الأخرى إلى عبرة حية لابد من الاعتراف بها : وهى أن مسائل التعليم وأبعاده أمور تعنى المختصين من المشتغلين بميادين التربية وعلم النفس وتدريس العلوم المدرسية المختلفة ، لكن ، مع أهمية الدور الرئيسى الذى يضطلع به هؤلاء ، فإن هموم التربية أخطر بكثير من أن تترك برمتها لفئة معينة ، ولابد أن يسهم فيها المعنيون بهموم التنمية الأخرى اقتصادا واجتماعاً وسياسة وتمويلا ، بل وأن يشارك فيها أولياء الأمور أنفسهم بطريقة تضمن وجهة نظر المستفيدين من عملية التعليم(٢) .

دور التربية فى التنمية :

من المعروف أن للتربية ومؤسساتها أربع وظائف أساسية تمثل عناصر فى عوامل الإنتاج والتوزيع - وهما العنصران المتميزان فى تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وإنتاجا) والتنمية الاجتماعية (توزيعا وإشباعا) . إنها تسهم فى :

(أ) تكوين رأس المال البشرى وتنمية الموارد البشرية .

(ب) البحث والكشف عن المعارف الجديدة .

(ج) تطوير الاتجاهات الفكرية والاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا فكريا مشتركا للعمل والعمران البشرى .

---

(١) من الكتب المحيطة بأبعاد التعليم المختلفة :
B. R. Cosin (ed) Education : Structure and Society . Penguin. Books. 1977 .

(د) نشر المعرفة والمهارات وإشاعتها بين أكبر عدد من المواطنين .

إن وظيفة المدارس والمعاهد والجامعات هى تخريج الطاقات البشرية أو شبه المدربة أو على الأقل القابلة للتدريب والقادرة على ممارسة عمل معين مع الممارسة ، وهى بذلك توفر ذخيرة المهارات الفنية والعملية والتنظيمية اللازمة للإنتاج السلعى وغير السلعى ، كذلك تعنى مؤسسات التعليم وبخاصة الجامعات ومراكز البحوث المتصلة بها بالبحث واكتشاف المعرفة الجديدة وتنظيم الخبرة الإنسانية .

والمعروف أن المعرفة وحدها من بين عناصر الإنتاج يمكن أن تتزايد بمتوالية هندسية ، وليس ذلك شأن الأرض والموارد الطبيعية مثلاً والتى قد تتعرض للاستنزاف المستمر . وعن طريق البحوث تزداد كمية الحقائق كما تِتسع أبعادها ، وعن طريق التعليم يزداد عدد الأفراد الذين يحيطون بهذه الحقائق ، ويصبح رأس المال المعرفى فى المجتمع مجموع الحقائق المعروفة مضروبا فى عدد الناس الذين يعرفونها . وبهذا يمكن القول إن مؤسسات التربية تسهم فى التوسع الرأسى والأفقى لعامل المعرفة الذى يمثل عن طريق عارفيه عاملا رئيسيا فى مدخلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وليس هنا مجال لاستعراض البحوث والدراسات التى تمت فى عدد من دول العالم الصناعى حول تقدير القيمة المضافة من التعليم وآثاره فى زيادة الناتج القومى ، وهى دراسات عديدة أبرزت فرعا جديدا من فروع الدراسات التربوية يعرف باقتصاديات التعليم . وقد أثبتت هذه الدراسات جميعها أن للاستثمار فى التعليم مردودا اقتصاديا يمكن تتبع قيمته فى سلسلة زمنية عن طريق تحليل عائد مختلف عوامل الإنتاج ، وإرجاع مالا يمكن نسبته إلى عوامل رأس المال والأرض إلى ماحدث من تقدم نتيجة للتعليم واكتساب المهارات والتقدم العلمى والتكنولوجى . وقد كان لمثل هذه الدراسات أثرها فى اقناع رجال الاقتصاد الكلاسيكيين فى النظر إلى الانفاق على التعليم على أنه انفاق استثمارى ، وليس مجرد انفاق استهلاكى أو خدمات ، كذلك وجهت هذه الدراسات الأنظار إلى مزيد من تخطيط التعليم بما يحقق منافعه الاقتصادية فضلا عن منافعه الاجتماعية والإنسانية .

ومع ذلك فإن المسألة الجوهرية هى ليست مجرد إقرار القضية بأن للتعليم دورا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ووصف هذا الدور بأنه دورمهم ، فذلك إقرار عام فى صورة مجملة وفى مستوى تقريرى مسطح ، وهو لا يعين المشتغلين بالتخطيط

التربوى أو التخطيط الاقتصادى فى مجتمعاتنا . والقضية الأهم فى هذه المرحلة من تفكيرنا وتخطيطنا هى كيف نعظم هذا الدور ، وما هى الشروط اللازمة لذلك ، وكيف يمكن رصد الواقع التربوى فى مؤسساته وممارساته بما يتجنب الآثار أو العوامل السلبية التى قد تعترض تعظيم هذا الدور والوصول به إلى أكبر درجة من الكفاية الإنتاجية ضمن عوامل التطور فى الاقتصاد والمجتمع والإنسان ، وذلك فى واقع عينى محدد هو واقعنا العربى ، وحركته وتشابكاته ؟ أخذنا قضية أثر التعليم فى التنمية قضية مسلمة ، ونسينا أن هذا الأثر لابد أن يتكافأ مع الانفاق والجهد المبذول فى التعليم ، ولم تظهر دراسة واحدة للبحث والتحليل والرصد لآثار التعليم ، ونظمه ومضمونه وطرائقه ومؤسساته فى واقعنا العربى ، وبما يمكن أن نهتدى به إلى توليفة لهذه العناصر التعليمية وتفاعلها حتى تصبح مضاعفة لأثر عناصر الإنتاج الاقتصادى وتماسك البنيان الاجتماعي ورفاه المواطن . واختلاط الواقع المعيش بالتصور المثالى ظاهرة واردة فى كثير من آلياتنا الفكرية التى نعالج بها قضايا الحاضر والمستقبل .

ملاحظات حول العائد الانمائى للتربية العربية :

أريد أن أقرر هنا أننا فى حاجة إلى مراجعة قناعاتنا بأن التربية العربية بمجرياتها الراهنة كفيلة بما نعلقه عليها من آمال وطموحات ، بل وأكاد ـ فى غير قليل من الثقة ـ أن أجزم بأن ما وصل إليه المشتغلون بقضايا التعليم من موقف الاطمئنان والعافية نحو مردود التعليم العربى فى التنمية موقف يحتاج إلى مراجعة . والمراجعة والتقويم حتى للمسلمات والأساسيات أمر واجب تحتمه حركة المتغيرات وتنوعها على البعد الزمنى لحياة المجتمع والجماعة ، وهو فى الوقت نفسه واجب تتيح لنا نتائجه الالتفات ـ على الأقل ـ للآثار السلبية أو المحايدة فى إرادة التغيير ، كما أنها من الناحية الإيجابية توفر المجال لمنطلقات التطوير وتدبير إمكاناته ووسائله المناسبة .

وسبيلنا إلى التعرف على عائد التنمية من التعليم ، يمكن أن يستند إلى معايير متعددة ، لعل أبرزها هو تقديم الدور الذى يسهم به خريجو المدارس حين يصبحون مدخلات فى النشاط الاقتصادى ، أى حين ينضمون إلى قوة العمل . وبعبارة أخرى يمثل خريجو المدارس والمعاهد والجامعات الناتج النهائى لنظام التعليم ، وعائد العمل لهؤلاء الخريجين وقيمهم المضافة فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى هو أحد المعايير الرئيسية التى ستتخذها للحكم على آثار التعليم فى التنمية فى البلاد العربية .

والسؤال الذى نتصدى للإجابة عنه ـ إذن ـ ويقدر من التعميم والتكبير للصورة ـ هو : ماأثر

المتعلمين من خريجي المدرسة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ ونبدأ الإجابة بتقسيم لقطاعات التنمية إلى القطاع الزراعى ، والقطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات . وتمثل هذه القطاعات فى هذه الصورة المبسطة العناصر الرئيسية للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ، مما يتيح لنا ربطه بعائد القوة العاملة المتدفقة من خريجي النظام التعليمى ، ومما يؤدى إلى وضوح صورة العلاقة بين طرق التعليم وبينها ، رغم أننا قد أشرنا إلى أن العلاقة متبادلة فى التأثير والتأثر ، بيد أننا سوف نعالجها هنا من قبيل التحليل المبسط على أنها علاقة أحادية فى اتجاه واحد .

فى القطاع الزراعى :

ونبدأ بالقطاع الزراعى لنسأل عن علاقة خريجي المدارس به ، وهو ـ كما نعلم ـ قطاع هام فى النشاط الاقتصادى فى كثير من الدول العربية ، من حيث إسهامه فى الناتج القومى أو من حيث حجم المجموعة السكانية التى تعمل فيه ، زراعة أو تربية للحيوانات ، أو رعيا أو صيدا ، أو حرفا مرتبطة بهذه النشاطات فى الريف والبادية . وهنا نبادر إلى الإجابة بالقول بأن عائد قوة العمل من خريجي المدارس محدود للغاية فى هذه النشاطات الزراعية ، والمعروف أن السواد الأعظم ممن يعملون فى الزراعة من الأميين ، وأن الغالبية العظمى من هذا السواد لم يطرق باب المدرسة ، وأن البقية التى دخلت أبواب المدرسة وقضت فيها بعض الوقت قد تسربت منها بعد مضى سنوات قليلة ارتدت بعدها إلى الأمية القرائية . وفى جميع الحالات فإن من يمارسون الزراعة وما يرتبط بها من أعمال فى الريف لم يتعلموا مهاراتها وأساليبها فى المدرسة ، وإنما تدربوا عليها بالممارسة العملية أو التلمذة الحرفية عن طريق الأب أو الأخ الأكبر أو الأم أو غيرهم من المشتغلين من أفراد العائلة . ولسنا نبالغ على الإطلاق إذا ما انتهينا إلى أن خريجي المدرسة لا علاقة لهم بالإنتاج الزراعى الحقلى أو بالمناشط الاقتصادية كالصيد والرعى وغيرهما مما نسميه بالنشاطات الاقتصادية الأولية فى الريف عامة . إنه قطاع يعلم نفسه ويوظف أفراده ، بل إن الواضح للعيان أن التعليم ، بصورته الحالية فى بلادنا ، يعمل بطريقة غير مباشرة على إبعاد خريجي المدرسة عن هذا النوع من النشاط ، ويجعلهم يتطلعون باستمرار إلى الرغبة الملحة فى ترك العمل فى هذا القطاع ، فإن « فتح الله » ، عليهم تحققت الأمنية ، وان فشلوا فمصيرهم إليه . هذا مع استثناءات قليلة جدا ممن يتولون الاشراف أو الإدارة لمزارع تتطلب قدرا من المعرفة والتخصص الذى يستفاد فيه من تعليم المدارس والمعاهد .

ومع ذلك فقد يعترض معترض بأن القطاع الزراعى وإسهامه فى الناتج القومى قد استفاد من خريجى المدارس والمعاهد والكليات الزراعية سواء فى مجالات الإرشاد الزراعى للفلاحين فى طرق الزراعة الحديثة وأساليبها والتوسع الرأسى فى الإنتاج الحقلى ، وعن طريق معاهد البيطرة وكلياتها فى تربية الحيوان والماشية ، وعن طريق البحوث العلمية الزراعية . وليس من مجال لرفض هذا الاعتراض أو عدم التسليم به ، لكن المشكلة تبقى فى مدى الإسهام الحقيقى للإرشاد والبحوث فى زيادة الإنتاج الزراعى بصورة عامة ، وفى مدى تكلفة تعليم الخريجين فى هذه المجالات وتكلفة رواتبهم وأجورهم بعد التخرج بالنسبة للعائد الناتج عما ينشرونه من معرفة ودراية علمية . ليس لدينا من البحوث ما يثبت « ربحية » ما ينفق فى هؤلاء الخريجين نتيجة إسهامهم فى الإنتاج الزراعى ، بيد أنه لدينا قرائن تشير إلى أن متوسط إنتاج الفدان أو الدونم لم يزد كثيرا بصورة ملحوظة خلال السنوات العشر الماضية ، وأن إنتاجية الفلاح الفرد كذلك لم تزد كثيرا ، بل إن لدينا قرائن ، فى بعض البلاد العربية ، تشير إلى أن معدلات الزيادة فى الإنتاج الزراعى إما ثابتة أو آخذة فى الانحدار خلال السنوات الأخيرة .

وقد يقول معترض آخر بأن خريجى المدارس والجامعات قد تركوا عائدهم فى التجهيزات الأساسية للزراعة كإنشاء الخزانات والترع ونظام البزل والصرف ، وميكنة الزراعة فضلا عن استخدام المبيدات الحشرية ، وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة التى تعلمها الخريجون ونفذوها . وبذلك أعانوا على حماية الأرض من الفيضانات ويسروا وسائل الرى ، كما أتاحوا وسائل جديدة لزيادة الإنتاج ، لكن القرائن والمشاهدات تدل على أن هذه المستحدثات لم تكن كلها خيرا نتيجة لعدم التخطيط الرشيد . فلم يكن هناك تخطيط متوازن للرى والصرف مما أدى إلى ملوحة كثير من الأراضى الزراعية ، وقلة إنتاجها لعدم توافر الصرف المناسب ، والميكنة الزراعية محدودة الاستعمال وأولويات البحوث الزراعية قد ركزت على محاصيل السوق دون المحاصيل الغذائية والحبوب ، ونتائجها التطبيقية فى معظم الحالات لم تصل إلى مستوى المشتغلين بالفلاحة أنفسهم . ولم يرتبط تيسير الرى بخدمات ثقافية تستغل ما أتيح من وقت للفراغ ، ولا بخدمات صحية تتناسب مع ما تحمله مياه الرى فى كثير من الحالات من أمراض متوطنة . وتلاحقت الهجرة من الريف إلى المدينة فى موجات متصلة . وظهرت معادلة القلق على الأمن الغذائى حيث أصبحت أعداد تزداد بنسب

مطردة فى العواصم والمدن معتمدة على جهود أعداد تتناقص بنسب مطردة فى القرى والأرياف . وترتب على ذلك ظهور ما يسمى بالقطاع التقليدى فى الريف مقابل القطاع الحديث فى المدينة ، مع بروز ما بينهما من اختلاف ومفارقات بصورة حادة فى شئون الاقتصاد والمستوى الحياتى ، وانطلق شعار تقريب الهوة ما بين القرية والمدينة ، كهدف من أهداف التنمية واستراتيجياتها .

فى قطاع الصناعة :

وإذا انتقلنا إلى قطاع الصناعة ـ وهو ذروة القطاع الحديث ـ فى التنمية فما هو دور خريجى النظام التعليمى فى هذا القطاع ؟ هنا تظهر نغمة أكثر تفاؤلا نسبيا فى الإجابة ، بل نكاد نقول إن القطاع الحديث بمقوماته الصناعية والمالية والتجارية والخدمية يوشك أن يحتكر منافع الخريجين وعائد عملهم وتعليمهم . ومع ذلك فلو أخذنا جانب الصناعة والإنتاج الصناعى فسوف نرى أن هذا الإنتاج هو محصلة لعدة عوامل ، من أهمها رأس المال ، والمعدات ، وقوة العمل ، والتنظيم . فإذا أخذنا المعدات والتجهيزات التكنولوجية فسوف تجد أن خريجى المدارس والجامعات ليس لهم فضل يذكر فى اختراع التكنولوجيا الصناعية فى بلادنا . ومن قبيل تحصيل الحاصل أن نقول أن معظمها مستورد من الدول الصناعية فى الخارج ، وحتى ما يقال عن تطوير التكنولوجيا الملائمة لظروف الإنتاج المحلى ، فذلك أمر لا نكاد نجد له انعكاسا فى الجهود التنفيذية اللهم إلا فى النزر اليسير .

وجهد المهندسين يمثل الحد الأدنى فى كفاءة الإنتاج الصناعى . وفى تصميم المصانع المطلوبة وتركيبها نجد أنفسنا فى كثير من الحالات مضطرين إلى الاعتماد على الخبرة الأجنبية ، ومع تعدد مصانع الأسمنت ، أو السماد فى المنطقة العربية ، نلجأ فى كل مرة تقريبا إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية لتأسيس هذه الصناعة .

يبقى بعد ذلك قوة العمل ومهاراتها على مختلف المستويات من المديرين والمهندسين والفنيين والعمال المهرة والكتبة والسكرتارية إلى غير ذلك من التصنيفات التى يصطلح عليها فى التصنيف المهنى للأعمال والعاملين . ومن الحق أن نقرر هنا أن قوة العمل من خريجى المدارس والمعاهد والجامعات قد استطاعت أن تشغل خطوط الإنتاج ، وأن تسيطر بدرجات متفاوتة على مهارات التشغيل ، والإصلاح ، والصيانة وإن كانت الأخيرة بدرجات ضعيفة نسبيا ، كذلك توافرت بدرجات متفاوتة

مقدرات الإدارة والتنظيم ، وإن كانت هى بدورها أيضا فى حاجة إلى مزيد من صقل القدرات والدراسات . ومع هذا كله فإن بعض الدراسات التقييمية للصناعة قد أظهرت أن الطاقة الإنتاجية لعدد كبير من المصانع فى بلادنا تقل بكثير عن طاقتها الإنتاجية الأصلية المقننة لها ، ولسنا ندرى على التحديد الدور النسبى لكل من عائد رأس المال التكنولوجى وقوة العمل فى الناتج النهائى فى السلع المنتجة . ومن المنطقى أن نستنتج أن القدر الأكبر من النقص فى الطاقة الإنتاجية لمصنع عن معدل إنتاجه فى بلد المنشأ إنما يعزى إلى النقص فى مهارات للتشغيل والصيانة أو مهارات العمل والإدارة والتنظيم ، أو فيها جميعا .

فى قطاعات الخدمات :

وإذا كنا قد رأينا بصفة عامة أن القيمة المضافة من عائد قوة العمل المتعلمة فى الصناعة يمكن الحكم عليها من خلال الواقع الملموس والمعيش بأنها أقل مما هو مقدر ، فما هو نصيب هذه القيمة المضافة من خريجى المدرسة فى مجال الخدمات المالية والإدارية وخدمات الصحة والإسكان والمياه والكهرباء والمواصلات بل وحتى خدمات التعليم نفسه،وكل ما تدخله الحسابات القومية فى القطاعات الخدمية عامة وخاصة . ومع الاعتراف بأن عددا ـ قد يكون قليلا نسبيا ـ من المشتغلين فى ميادين الخدمات ، وبالتحديد فى الخدمات الشخصية ، هم من الأميين ، إلا أن الغالبية العظمى من خريجى المدارس وحملة الشهادات الذين تتزايد أعدادهم باطراد يعملون بهذه القطاعات وفروعها ، وبخاصة فى مجال الخدمات الحكومية ، حيث تفعل قوانين باركنسون فى البيروقراطية أفاعيلها فى تزايد أعداد العاملين وتكاثر البنى والهياكل الإدارية والتنظيمية . ولاشك فى أن هذه القطاعات هى التى تمثل إلى حد كبير الاتصال المباشر بإشباع حاجات المواطنين وما يمكن أن نعتبر مدخلاته شرطا أساسيا لتوفير قدر من الإشباع اللازم لمستوى معيشة المواطن ، أو ما يمكن أن نسميه بالتنمية الاجتماعية أو البشرية .

ولاشك فى أن هناك تقدما ملحوظا فى هذه المجالات الخدمية المتنوعة ، من حيث مايتاح من مؤسسات ونظم وقوة عمل متعلمة فى هذه المجالات ، ومع ذلك تبقى المشكلة فى مدى الكفاءة الإنتاجية لعائد العمل فى توفير الاحتياجات وإشباعها عرضا وعمقا بالنسبة لحجم قوة العمل ، وما انفق فى تعليمها وتدريبها . أؤكد مرة ثانية بأنه

مع التسليم بما حدث من تقدم فى خدمات الصحة والتعليم والطرق والإدارة مما لايمكن إنكاره ، إلا أن العديد من المشكلات الاجتماعية ماتزال قابعة متوطنة تتحرك ببطء السلحفاة . وتمثل مشكلات تقليدية متواترة تحتاج إلى حلول بديلة غير تلك التى تعلمناها فى المدارس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ماتزال مشكلة الأمية متفاقمة فى عدد من البلاد العربية ، ومايزال معدل وفيات الأطفال عاليا ، ومازلنا نواجه مشكلة الأمراض المتوطنة ، وتظهر صور جديدة لانحراف الأحداث والشباب وبخاصة فى المدن ، ويزداد الروتين الحكومى تعقيدا وتيها ، وتتضارب خدمات الإعلام والمدرسة والبيت وأجهزة الثقافة المختلفة ، وتطول وتتشعب خدمات العدل ، وتغدو خدمات الإسكان باهظة التكلفة . فهل من تعليم جديد لمواجهة هذه المشكلات تخطيطا وتنفيذا ، وهل من وسيلة لجعل الناتج النهائى لهذا التعليم أداة لإشباع أوفر لاحتياجات الإنسان والمجتمع ؟

نزيف الكفايات العالية والغالية :

إن ظاهرة نزيف الكفايات العلمية والفنية العالية إلى دول العالم الصناعى الغربى إنما تعكس مؤشرا بارزا فى قضية ارتباط التعليم بالتنمية فى واقعنا العربى ، وتضع صورة العلاقة بين الخريجين والتنمية الوطنية فيما نتبعه من نظم للتعليم فى الوقت الحاضر فى إطار مجسم مكبر . وتصل بنا هذه الظاهرة فى نهاية التحليل إلى القول بأن تعليمنا الحالى يفتح الشهية بزيادة معدلات الاستهلاك لدى الأفراد وإلى التركيز على الحاجات والتطلعات الفردية أكثر من مواجهة التحديات الوطنية ، اقتصادية واجتماعية . وبعبارة أخرى يمكن أن نقرر أن التعليم ، متمثلا فى خريجيه ـ وكما يدل مؤشر هجرة الكفايات العالية ـ يمثل مدخلا فعالا من مدخلات الرفاهية الشخصية والاشباع الفردى الخاص ، أو كما يقال أحيانا قد يؤدى إلى حراك لبعض الأفراد وتغيير مواقعهم الاجتماعية ، لكنه لا يؤدى إلى حراك فى موقع المجتمع .

وليس هنا مجال تفصيل للعوامل المختلفة داخليا وخارجيا مما يرتبط بهجرة الكفايات من بلاد العالم النامى عامة ومن الدول العربية خاصة ، وما يترتب على ذلك من خسارة فى إسهامهم فى التنمية ، لكننى أريد أن أركز على دور النظام التعليمى نفسه كعامل من عوامل هذا النزيف . وسوف أصوغ ذلك فى صورة تساؤلات تضع النظام التعليمى وفلسفته واجراءاته الحالية موضع التشكك والمراجعة فى صدد دوره

الانمائى فى وطننا العربى : هل المناخ التعليمى ، و« المناهج المستترة » التى يتكون أبناؤنا من خلالها ، مشجعة لعناصر « الاغتراب » ؟ وهل تزداد عناصر الاغتراب مع زيادة تعرض المتعلم لمؤثرات التعليم ؟ (يغترب المتعلم عن ريفه بعد المرحلة الأولى من التعليم ، وكلما تقدم إلى المراحل التالية ازداد اغترابا عن ريفه وحضره ، حتى يصل إلى نزعة قوية من الاغتراب عن مجتمعه بعد التخصص) . هل مناهجنا التعليمية الظاهرة ، بما تتضمنه من معارف واتجاهات تمثل إعدادا للفرد بحيث يصبح أكثر فهما ودراية وتكيفا مع المجتمعات الصناعية الأوربية ومعارفها وقضاياها منه مع مجتمعه العربى ؟ (ومن هنا يصبح متطلعا إلى انتهاز فرصة الهجرة بمجرد أن تسنح له ، حيث يجد مجالات خصبة لتطبيق ما تعلمه فى مجال الطبيعة والجيولوجيا أو البحوث الالكترونية ومجالات الصناعة الأوتوماتية فى الوقت الذى لم تعد دراساته لمشكلات الصناعات الصغيرة والمتوسطة أو الزراعة أو البحث عن مصادر المياه الجوفية ومشكلات محو الأمية وغيرها من مشكلات مجتمعه الناجمة عن التخلف والموارد المحدودة) وهل النظام التعليمى ـ سواء فى نشاطات التدريس أو البحوث ـ على درجة من الجمود لا تسمح بالمبادرة والتجريب والتطوير ، مما يجمد بدوره طاقات الكفايات العالية ، ويدفعها إلى السعى لتحقيق ذاتها خارج مجتمعها ؟

وحين نشير إلى السياسة التربوية ومناخها فى بلادنا كعامل من عوامل نزيف العقول ، إنما نركز على جانب قوى الدفع والطرد المحلية فى حدوث هذه الظاهرة ، ولسنا بأى حال من الأحوال نقلل من عوامل الجذب الخارجية فى البلاد التى يهاجر إليها علماؤنا ، سواء ارتبطت هذه العوامل الجاذبة بالحوافز المادية أو تشريعات الهجرة فى تلك البلاد أو بغيرها من عوامل تيسير الدراسة والتخصص والبحث فى الخارج[٣] . وإذا كان لنظام التعليم الحالى دور فى قيام هذه الظاهرة فإن تطويره وتجديده يمكن أن يكون عاملا من عوامل الحد من هذا الاستنزاف لموارد بشرية نادرة .

ونريد أن نؤكد هنا أيضا أنه ينبغى ألا نغرق فى تبسيط الأسباب الداعية إلى هذه الظاهرة بأن نردها إلى العوامل المادية وللفروق فى الأجور والمرتبات فحسب ، وهناك

---

(٣) من الدراسات القيمة التى ظهرت حول هجرة الكفاءات البحوث المنشورة فى مجلة المستقبل العربى حول هجرة الكفاءات وعلاقتها بنموذج التنمية والتعليم ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٥ ـ ١٩٨٠/٥ .

عوامل اجتماعية وسياسية أخرى تلعب دورها فى رأس المال البشرى كما تلعب دورها فى رأس المال المادى . وعلى حد تعبير أحد الاقتصاديين لا يكفى ارتفاع سعر الفائدة وحده فى جذب رءوس الأموال ، فأسعار الفائدة فى بومباى أو ريودى جانيرو قد تكون أعلى منها فى لندن أو نيويورك ومع ذلك فإن رأس المال الهندى أو البرازيلى يتجه إلى المدينتين الأخيرتين رغم انخفاض سعر الفائدة فيهما نظرا للعوامل الحضارية المستقرة فى كل منهما . ومن هنا كانت عوامل الاستقرار والعقلانية فى تنظيم الحياة وتوافر فرص العمل المنتج والمبدع ، وعلاقات العمل والاستخدام ، كلها عوامل لاتقل أثرا عن جهاز الثمن فى استخدام الموارد البشرية والحفاظ عليها وتنميتها والاستفادة منها إلى أقصى حد ممكن .

إمكانات التربية الحالية وحدودها :

لقد فصلنا القول فى أن مردود التربية متمثلا فى الخريجين كان مردودا أقل مما ينتظر فى بلادنا العربية ـ سواء كان ذلك فى قطاع الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ، بل إن انفاقا ضخما ومتزايدا يضيع هدرا عن طريق هجرة الكفايات العالية والغالية إلى الخارج ولا يعود على التنمية الوطنية أو القومية بعائد يذكر . ولعل المرء يستطيع أن يستنبط قاعدة لفاعلية التعليم فى التنمية فى العالم النامى ، وهى أنه كلما تقادم العهد بمؤسسات التعليم تناقص العائد الحدى من إسهام الخريجين من قوة العمل فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويبدو أن للتعليم وخريجيه دفعة قوية فى بداية الأمر تفتح آفاق النمو الاقتصادى والمعرفة والاستنارة الاجتماعية والفكرية ، لكن هذه الدفعة تتعرض لقانون الغلة المتناقصة نتيجة للجمود النسبى فى علاقة التفاعل بين سياسات التعليم ومقتضيات التنمية والتطوير .

ولعلنا لا نتجنى على الواقع التربوى فى البلاد العربية إن قلنا إنه سار فى منطلقاته بمعدلات معكوسة ، ونما بمتواليات حسابية فى اتجاهات كان المنشود أن ينمو فيها بمتواليات هندسية ، كما نما بمتواليات هندسية فى اتجاهات كان المنشود أن ينمو فيها بمتواليات حسابية . وعلى سبيل المثال يمكن أن نقرر أن نظام التعليم فى الواقع العربى قد أسهم فى زيادة الطاقات الإنتاجية بمتوالية حسابية ، بينما أسهم فى زيادة التطلعات والرغبات الاستهلاكية بمتوالية هندسية . كذلك سار النمو فى تكوين روح المسئولية ، وتغليب المصلحة العامة ، وتأصيل الثقة بالنفس وبالمحيط العربى وتراثه

وأصالته ، ودعم الانتماء الوطنى والقومى ، وترسيخ التفكير المبدع فى مواجهة التحديات ، وإرساء دعائم الشجاعة فى القول الحق . . سار النمو فى جميع هذه الاتجاهات بمتوالية حسابية ، هذا فى الوقت الذى برزت فيه معدلات المتوالية الهندسية فى نمو روح اللامبالاة ، وتغليب المصلحة الفردية والمنفعة الخاصة ، والانبهار بكل ماهو أجنبى وغير عربى ، ونزعات الاغتراب والرغبة فى التغريب ، وشيوع الفكر الاتباعى وإيثار المجاملة وموافقة الرأى الغالب . ثم أليس غريبا أن تتوسع الأعداد الملتحقة بالمؤسسات التعليمية ونجد فى الوقت نفسه زيادة مطلقة فى حجم أعداد الأميين على نطاق البلاد العربية عامة ؟ وهل نتجاوز حدود المعقول أن نوجد معامل ارتباط بين زيادة عدد الخريجين وبين قلة الإنتاجية للفرد أو زيادة البطالة المقنعة ؟

ومع هذا كله نعود إلى منهجنا فى العلاقة بين النظام التعليمى وبين نظم المجتمع الأخرى ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، وإلى مابين هذه النظم من تأثيرات متبادلة فاعلة ومنفعلة . وليس من الانصاف العلمى أن نلقى اللوم على التعليم وحده أوعلى خريجيه وحدهم فى قصور إنتاجية العمل وضعفها فى قطاعات الإنتاج والخدمات . هناك عوامل كثيرة فى السياسة الزراعية والصناعية والخدمية مما يمكن اعتباره محددات لآثار قوة العمل المتعلمة مما لايتسع المجال لتفصيله هنا . ورغم هذه المحددات والمعوقات خارج النظام التعليمى ، ومع اننا ندرك تماما أن التربية ونظمها وخريجى مؤسساتها لا تستطيع وحدها تحقيق الدفعة المستمرة والمطردة فى عمليات النمو الاقتصادى والاجتماعى ، فإن هذه الدفعة وما ينجم عنها من ثمرات لا يمكن أن تتحقق من دون نظام تعليمى يتوافق عضويا ووظيفيا مع أهداف التنمية وسياساتها .

وهكذا نعود لنقرر ما بدأنا به من أنه لابد من تحليل متواز لدور التربية فى التنمية ، ودور التنمية فى التربية ، وما بين هذه الأدوار فى تفاعلها الدينامى من علاقات أخذا وعطاء . ومع الاعتراف بأهمية هذا الأسلوب فإن ماحاولته من تحليل فى اتجاه واحد عن مدى فاعلية التربية فى التنمية يمثل محاولة ضرورية لإبراز الصورة التى تقوم عليها هذه العلاقة باعتبار التربية متغيرا رئيسيا من متغيرات التنمية جرى العرف السائد ـ متأثرا بالمنهج المثالى ـ على تحميل التعليم وحده مسئولية صناعة نموذج جديد للفرد والمجتمع ، وهى بعبارة أخرى محاولة للتعرف على الفجوة الموجودة بين تصور التعليم

« مثاليا وطوبائيا » وبين تصوره نظاما من بين نظم المجتمع الأخرى المتفاعلة مع بعضها فى علاقات متشابكة تأثرا وتأثيرا .

تنمية حضارية أصيلة وتربية للجميع :

ويمكن تلخيص جوانب المشكلة التربوية فى الدول النامية والوطن العربى إزاء قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى أن التعليم قد ارتبط بمفهوم قاصر للتنمية وللتقدم ، محوره زيادة تطلعات الأفراد وتوجيههم إلى رغبات متزايدة للإشباع الاستهلاكى الفردى والأسرى وما يرتبط به من الطلب على الخدمات المحققة لهذا الاشباع . وتتطور هذه الرغبات والمطالب بتطور المستويات والأفاق العالمية وبخاصة فى المجتمعات الصناعية ، وبالاحساس الملح فى مسايرة الرموز المادية للمستحدثات التى تتجاوز الإشباع الأساسى إلى الإشباع فى أمور الرفاهة والخدمات الغالية التكاليف ، والتى تصل التطلعات فيها إلى آفاق غير متناهية . ومن هنا ارتبط ناتج التعليم بالحصول على المركز الاجتماعى المرموق ، وهو طريق النفوذ واكتساب رموز السلطة متمثلة فى « الدرجات والشهادات والدبلومات » باعتبار أن مجرد الحصول عليها يضمن الحصول على الدخل والمكانة والسلطة والتمتع بالطيبات من سلع الاستهلاك وطقوسه ، وذلك بدلا من أن تكون الشهادات مجرد « رخصة » لممارسة العمل واكتساب الدخل والمكانة من خلال العمل والانجاز والإسهام فى مواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق المعرفة والإنتاجية والألتزام بإتباع الوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف والمهمات المطلوبة .

ومن هنا يتحتم أن يواجه رجال التربية مع المسئولين فى القطاعات الأخرى التساؤل الكبير : أى مجتمع نريد وأى نوعية من الحياة نرتضى ؟ ويواجه رجال الاقتصاد والاجتماع مع رجال التربية التساؤل الخاص بنظام التربية : أى تربية نريد ، وما نوعيتها ، وغاياتها ووسائلها ؟ إن اهتمام رجال التربية بالكفاءة الداخلية للنظام التربوى الحالى وما يرتبط بهذه الكفاءة من قضايا التسرب والمراجعات الجزئية للمناهج واستخدام الوسائل السمعية والبصرية المعينة وغيرها قد شغلت المربين عن الاهتمام بالكفاءة الخارجية ، وعن النظر إلى مختلف البدائل والوسائل التى يمكن التعلم من خلالها عبر مختلف النظم الاجتماعية والمواقف الحياتية المتنوعة لتحقيق التعليم للسكان جميعا ، من أجل مطالب التنمية وإشاعة الفرص المتكافئة للجميع ـ عملا واستمتاعا .

ولعل المشكلة الرئيسية فى مفهوم التنمية التى يعمل من خلالها نظام التعليم الحالى هو مفهوم التحديث أو المعاصرة ، وينصب ذلك أساسا على أن مجرد استخدام العلوم والتكنولوجيا التى أفرزتها واستخدمتها الدول الصناعية المتقدمة كفيل بدخولنا إلى ساحات التنمية من أوسع الأبواب ، والحصول بذلك على أطيب ثمرات الاستهلاك والاستمتاع اللامتناهى . وليس هنا مجال استعراض للشكوك والتساؤلات والمحاذير التى طرحها نموذج التنمية الصناعية فى تلك الدول « المتقدمة » من مشكلات استهلاك الطاقة ونضوب الموارد الطبيعية وتلوث الهواء والأرض والماء . هذه وغيرها من المشكلات الإنسانية والبيئية التى أدت إلى ظهور تقرير « نادى روما » ومناداته بأن « ضعوا حدا للنمو » فى إطار النمط الصناعى القائم .

وقد استقر فى أذهاننا فكرا وعملا أن ما يسمى « بالتخلف » فى الدول النامية إنما هو مرحلة من مراحل النمو سوف تعبرها تلك المجتمعات إذا ما « تعصرنت » ، وهى رحلة شبيهة بما كانت عليه المجتمعات « المتقدمة » فى القرن التاسع عشر قبل الثورة الصناعية ، وباتباع منهج الدول الصناعية عن طريق نقل التكنولوجيا والتصنيع والتحديث سوف تعبر المجتمعات النامية جسور التخلف . وقد ترتب على هذا النموذج الصناعى فى التنمية أن انقسمت مجتمعات الدول النامية إلى قطاعين : قطاع عرف بـ « الحديث » وآخر بـ « التقليدى » ، وارتبط نظام التعليم فى مسيرته بالقطاع الحديث . ومن خلال هذا التصور لنموذج التنمية فى البلاد النامية وللتصور الميكانيكى لمراحل التنمية أن أغفلت المقومات الحضارية والثقافية والروحية للمجتمعات النامية ، واعتبرت بعض هذه المقومات معوقات للتنمية الحديثة ينبغى أزاحتها فى سبيل سلوك طريق التقدم الصناعى الأوربى الصالح لكل زمان ومكان . ومن الواضح أن « الاقتداء » بهذا النمط الانمائى وسلوك طريقه لم يؤديا إلى الغايات المنشودة اقتصاديا واجتماعيا . وانتهى بنا الأمر إلى ما أطلق عليه بعض الاقتصاديين العرب فى كتاباتهم باسم « تحديث الفقر »[٤] . ومن المقطوع به استحالة وصول الدول النامية إلى مستويات الاستهلاك التى بلغتها تلك الدول ، والتى تمثل دائما عنصر المقارنة المرجعى فيما تتخذه من أهداف وأساليب للتنمية . وحتى هذه الدول نفسها ـ بدأت

---

(٤) Galal A. Amin, The Modernization of Poverty. Leiden, E. J. Brill, 1974 .

تشكك ، فى الآثار المترتبة على هذه المستويات من الاستهلاك فى حاضرها ومستقبلها .

إذن لابد للدول النامية ، ومن بينها الدول العربية ، من نظرة بديلة للتنمية والتقدم ، تقوم على أساس نماذج جديدة تنبثق من واقعها وعناصر الدينامية الثقافية المتجددة فيها ، بحيث تمثل المنطلقات الذاتية الحضارية المحرك الدائم لنشاطاتها الانمائية . ومن خلال الحركة الانمائية المعتمدة على الذات الحضارية ، تأتى العناصر التكنولوجية منقولة ومكيفة لتدفع بهذه المنطلقات الحضارية الأصيلة . وبهذا تصبح التنمية من المنطلقات الحضارية الذاتية هى الإطار المرجعى للاقتباس والتبادل مع الحضارات الأخرى دون انبهار أو عقد ، ودون خلق لجيوب غير متوازنة فى جسم المجتمع الواحد . لم يعد هناك مجال للشك ـ من واقع تجربة العالم النامى بل والعالم « المتقدم » نفسه ـ فى أن التنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية ، وإنما هى قبل كل هذا عملية بناء حضارى تؤكد فيه المجتمعات ذواتها وخصائصها ، وتطور مقومات هويتها الانسانية فى إطار التعاون الاقليمى والدولى أخذا وعطاء . ويظل المثل العامى واردا « العباية العيارى ما تدفى وان دفت ماتدوم»* ويعتمد هذا النموذج الانمائى الجديد على الإنسان ـ كل الإنسان وكل إنسان ـ لإشباع احتياجاته الإنسانية جسمانيا وعقليا واجتماعيا . وبعبارة أخرى فإن هذا الإشباع للحاجات الإنسانية لا يغدو فى النموذج المنشود مجرد نتيجة جانبية للنمو الاقتصادى ، بل ينبغى أن يكون هدف التنمية على التحديد ، وأن يكون بلوغه بدرجات متزايدة هو العامل المتحكم فى التنظيمات والأنشطة والاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية كلها .

إن مثل ما أشرنا إليه من ملامح التنمية الحضارية الذاتية والأصيلة لابد أن تعينها تربية ذات ملامح جديدة ، تربية لاتعد لقطاع حديث ، ولمواطن أقرب إلى المغترب فى مجتمعه منه إلى الفاعل والمنفعل . نحن فى حاجة إلى تعليم عريض يستوعب معاناة العمل فى عرض نشاطات المجتمع كلها ، ممتد ومستمر إستمرار حياة المواطن ، متنوع تنوع قدرات الإنسان ومهاراته الحالية والمتجددة . لكن أين نظم تعليمنا من مواجهة هذه المواقف التعليمية فى إطار مفهوم للتنمية الحضارية الأصيلة والشاملة ؟

---

* العباءة المستعارة لاتدفىء ، وإن أدفأت فإن دفأها غير دائم .

موقف التعليم الحالى ومنطلقاته المستقبلية :

المشكلات التى يعانى منها النظام التعليمى فى البلاد العربية متعددة تنتقص من إسهامه فى التنمية حتى بمفاهيمها الراهنة ، إن الانفاق على التعليم فى البلاد العربية يتزايد باستمرار ، وأوشك أن يصل إلى السقف (حوالى ٥,٥٪ من الدخل القومى فى المتوسط وحوالى ١٥٪ من الموازنات السنوية) . ومع ذلك فالاستيعاب الكمى محدود والنوعية غير مرضية ولا مقنعة ، وربما تطلب تجويده مضاعفة الانفاق مما قد لا يحتمله الاقتصاد الوطنى فى بعض الأقطار العربية . والتسرب والتسقط ظاهرة متفشية الأسباب منها نظام التعليم ذاته ، حتى قال عنه البعض إنه عدو نفسه فهو يتخذ نموذجا واحدا للتعليم ويغربل طلابه أو يجبرهم بطريقة غير مباشرة على غربلة أنفسهم . يبقى الطالب أو يترك حسب سعة عيون الغربال التى صنعها النظام ، ليبقى فى نهاية الغربلة الصالحون لما يسمى بالتعليم الأكاديمى الجامعى الذى تتوجه شهادة الدكتواره . فإذا وقف على أول السلم فى التعليم الابتدائى ألف طفل ووصل إلى الجامعة منهم عشرون اعتبر المجتمع البقية كلها ـ بل اعتبروا هم أنفسهم ـ فاشلين ساقطين بدرجات متفاوتة حسب مرحلة السقوط . أى تنافس أكثر من هذا ؟ وأين هذا من مقولة ابن تيمية بأن المتعلم هو من أتقن أى صنعة من الصنائع ، وليست صنعة واحدة هى صنعة « الأكاديمية » .

لعله قد آن الأوان للتفكير الجاد فى إعطاء ميادين المعرفة والدراية والمهارة درجات متكافئة فى التكوين والتعليم سواء ارتبطت بمقومات الإنسان الفكرية أو المهارات الجسدية الرياضية ، أو اليدوية ، أو التنظيمية أو الفنية الإبداعية . . كلها مجالات للتعليم والنمو والمهارة وإشباع الذات وإثراء المجتمع . يذكرنى هذا التكافؤ برأى أحد الفقهاء حين سئل أى الخلفاء الراشدين أفضل ؟ فأجاب « لكل مزية ، والمزية لاتقتضى الأفضلية » . ومع هذا التكافؤ يرتبط التكامل فى جوانب المعرفة والدراية والمهارة ، ولابد من أن تجسد المناهج والخبرات التعليمية بطريقة عضوية قيم المعارف والمهارات الإنسانية فى تكافئها وتكاملها . وليس ثمة متعلم غير قادر على الاستمتاع بالعلوم ونتائجها أو بالرياضيات أو بالمهارات اليدوية والفنية أو بدراسات المجتمع والتاريخ إذا ما قدمت له بالطريقة المناسبة وفى الوقت المناسب . وينبغى أن تظل قيم هذه المعارف المتكاملة زادا فى جميع مراحل التعليم وأن تظل الإطار

المتكامل للتعلم حتى فى الدراسات المتخصصة العالية ، وحتى لايدور التخصص فى دائرة مبتورة ، وحتى يدرك المتخصصون ضرورة العمل الجماعى لتصبح المعرفة فى تكامل جوانبها قوة فاعلة وليس حلية نظرية .

ومع هذه النظرة إلى المعرفة الإنسانية ينبغى أن يكون نظام التعليم الحالى أكثر تنوعا فى موضوعاته بما يتناسب مع تنوع المغازى الاجتماعية للمعرفة فى المجتمع ، وما تكسبه للمتعلم من مهارات . والواقع أن برامج الدراسة وموضوعاتها الحالية تمثل « سلعا » مقننة ومعممة تصلح - افتراضا - لمفهوم مجرد للطالب « المتوسط/ الوسط » لكن مفهوم الوسط الرياضى لا ينطبق بالضرورة على واقع المتعلمين من البشر . ومن هنا كان العمل على تطوير النظام التعليمى فى مختلف مراحله بما يسمح بتقديم اختيارات أوسع ومزاوجات متنوعة بين موضوعات الدراسة ، مطلبا أساسيا لتمكين الفرد من الاستفادة من الزاد التعليمى المتاح . أن القضية الأساسية تكمن فى إعادة النظر فى وظيفة التعليم باعتباره وسيلة لتمكين المتعلم من اكتساب المهارة والمعرفة بدرجات متزايدة حسب إمكاناته وطموحاته ، وليس وظيفته غربلة المتعلمين فى ضوء معايير نمطية محدودة ووسطية .

ولعل جمود النظام التعليمى الحالى - حتى فى الدول الصناعية - هو الذى دفع المسئولين والتربويين إلى التفكير فيما يسمى بالتعليم الموازى أو التعليم غير النظامى ، وذلك تعويضا عن قصور التعليم النظامى فى مواجهة ديمقراطية التعليم وفى أساليبه فى تعليم المتسربين والساقطين . وبذلك يمكن عن طريق التعليم الموازى الذى يمثل بدائل التعليم النظامى ، فى إتاحة فرصة التعليم لأولئك الذين فاتهم قطار التعليم النظامى بقوانينه ولوائحه ، وفى إتاحة فرصة ثانية للتعليم لمن تركوا الدراسة النظامية لأسباب اجتماعية أو لإخفاقهم فى متابعة نمط الدراسة العادى . نذكر على سبيل المثال الجامعات المفتوحة ، والجامعات بلا جدران ، ومدارس الفتيان ، وغير ذلك من المسميات التى فتحت مجال التعلم وفرصة للكثيرين ممن لا يلائمهم أو لم يسمح لهم التعليم النظامى بالانخراط فيه ، نتيجة لعدم مرونته ورحابته .

ويأتى بعد ذلك ارتباط التعليم بالعمل ، أو على الأصح اعتبار العمل ومقوماته وأدواته مواقف تعليمية كدروس اللغة والرياضيات وغيرها من المساقات التعليمية ، وليس المقصود هنا مجرد إضافة - على كره من الأكاديميين - لمادة تسمى الدراسات

العملية هى أقرب إلى الهوايات ، وإنما المقصود بالعمل التعليمى تحديد مجالات ذات أهداف معينة ووسائل محددة لإنجاز عمل يدوى أو فنى أو تنظيمى تأخذ من الوقت والاهتمام والجدية ما يجعلها خبرات معلمة . وقد تكون مجالات العمل داخل المدرسة أو خارجها فى المزرعة أو المصنع أو المستشفى أو غيرها من مجالات النشاط المجتمعى . وبطبيعة الحال يقتضى التعليم للعمل تنظيم المتعلمين فى فرق متعاونة يكمل أعضاؤها بعضهم بعضا فى تحديد للأدوار والمسئوليات ، وتصبح مسئولية الإنجاز مسئولية جماعية مشتركة . إننا نتطلب من تعليمنا تنمية روح الفريق والتعاون ولا نتيح فى المدرسة بل خلال مراحل التعليم كلها إلا مجالات فردية ومتنافسة ، والعمل المنتج هو خير وسيلة للتعويد على العمل التعاونى .

وحين نتحدث عن مواقف العمل المعلمة فى المدرسة ينبغى أن تضع فى الاعتبار أولئك الطلاب الذين ينقطعون عن الدراسة وينتظمون فى سلك العمل ويرغبون من جديد العودة إلى التعليم المنظم . على نظام التعليم أن يفتح لهم الأبواب وأن يعتبر خبراتهم فى العمل عاملا إيجابيا - وليس سلبيا كما تسود الفكرة لدينا - فى متابعة مراحل التعلم من حيث انتهوا . ويسمى هؤلاء الطلاب فى بعض الدول الأوربية باسم « الطلبة الناضجين* بل أن بعض الجامعات تتطلب أن يلتحق الطالب أثناء دراسته بنوع من العمل المتصل بتخصصه كجزء لا يتجزأ من برامج الدراسة محسوب له ومحاسب عليه . والمهم فى جميع الحالات أن يسمح نظام التعليم بانقطاع الطالب ثم عودته مرة أخرى أو مرات أخرى للمتابعة . علينا أن نتذكر أن نمط التعلم فى حياة الفرد ليس محكوما بأن يتعلم فى سنواته الأولى من حياته مستهدفا الجامعة ، ثم تتبع ذلك مرحلة العمل حتى نهاية حياته ، بل علينا أن نفكر فى نموذج آخر إلى جانب ذلك بحيث يمكن أن تكون حياة الإنسان تعليما ثم عملاِ ، ثم تعليما ثم عملا ، وهكذا ، وأن للتعليم وسائل متنوعة ودروبا متشعبة ومصادر مختلفة ، منها العمل وخبرات الحياة والتعليم الذاتى .

وأخيرا على التربية أن تؤسس لدى المتعلم المنهج العلمى فى التفكير ، ذلك المنهج الذى يحدد الهدف ويتخذ من الوسائل ما يحقق له عن طريق التجربة بلوغ ذلك الهدف . ومن خلال هذا المنهج العلمى يتعلم الطالب أساليب التعرف على المشكلة وتحديدها والإلتزام الأخلاقى بمحاولة إيجاد الحلول لها ، والبحث عن البدائل المختلفة للوصول إلى الحل المناسب ، والمغامرة الفكرية والعملية فى اتخاذ الخطوات اللازمة للتجربة ، لقد انتهى العصر

---

* ترجمة لتعبير mature students

الذى أصبحت أمور المعرفة أسئلة ذات أجوبة محددة . وحين نستهدف اكتشاف نماذج أصلية لحياتنا فإن الضرورة تقضى بالتعرف على واقعنا ومشكلاته والبحث عن بدائل جديدة للتفكير والعمل لمواجهة هذا الواقع وتحريكه وتطويره على مراحل استراتيجية . لقد أثبتت تجاربنا وتجارب غيرنا أن قضية التنمية لاتنفع فيها كثير من الحلول الجاهزة التى نستمدها من هنا وهناك ، وليكن الأخذ والعطاء والمشورة والحوار أساس التعلم فى المدارس وأساس العمل المبدع خارجها .

القضية الكبرى التى تواجه التربية العربية تكاد تتركز فى وظيفة المؤسسات التربوية والغايات التى تقصدها ، والتربية ـ واحدة من العلوم الاجتماعية ـ التى يكمن جوهرها فى السعى إلى فهم الواقع بغية تطويره وتحسينه بل تغييره إذا اقتضى الأمر ، بل وتفقد هذه العلوم قيمتها إذا ما تخلت عن هذه الوظيفة الجوهرية . ومن ثم كان لابد للمؤسسات التعليمية من إكساب المتعلم أدوات التعرف على الواقع فى نبضه وحركته ، والمعرفة الحية ليست مجرد إضافة معلومات حديثة إلى معلومات قديمة أو مجرد استبدال لها ، وإنما هى صياغة لأسلوب فى الفكر والوجدان وطرائق العمل تترسخ فى المتعلم حتى بعد أن ينسى كل ما يتعلمه فى المدرسة .

لماذا تعلم ؟ سؤال جوهرى لابد من الإجابة عليه تفصيلاً وتشعيباً ، لقد انشغلت صناعة التعليم بالوسائل والطرق والتقنيات ، دون التفات إلى نوع « السلعة » المراد إنتاجها حتى غدت الأساليب والطرائق التربوية غاية فى حد ذاتها ، ويشيع الافتراض بأن أزمة التربية ، كأزمة التنمية ، لا ينقصها إلا اعتماد التكنولوجيا الحديثة لمواجهة مشكلاتها . إنه من ألزم اللزوميات للتربية العربية أن تراجع وتقوم عائدها الكيفى وإلا تقتصر على أبعاده الكمية أخلة « الناتج الكيفى » الحالى على علاته على اعتبار أنه من عائد التعليم ، وكل عائد للتعليم مبارك ومحمود .

ومن نافلة القول أن نؤكد أن تطوير « الناتج الكيفى » للتعليم متمثلا فى تكوين أسلوب فعال للفكر والعمل لتطوير الحياة أمر لا يمكن أن يتمخض عن وضع لوثيقة أهداف ، يصوغها مختصون فى التربية ، وإنما تتولد عن طريق الممارسة الواعية والتجربة الحية ، والفكر المرتبط بالواقع الحياتى ، وبالإساليب الملائمة وفاعليتها فى التحرك نحو المقاصد المنشودة . ومن هنا يغدو العمل على تأسيس النقد التربوى ، وفتح أبوابه على مصراعيها ضرورة حتمية ، ويسهم فى هذا النقد المشتغلون بالتربية من الأساتذة والمتخصصين على مختلف المستويات ، كما يسهم فيها المعنيون والمسئولون من غير ذوى الاختصاص المباشر . وأقصد بالنقد التربوى هنا ميزان التقويم بكفتيه من تحبيذ للنافع المفيد ، ومن كشف للعيوب والنقائص ، ومن فتح

لأبواب الاجتهاد والحوار فى مواجهة المشكلات واقتراح الحلول.وإذا كان لدينا مدارس فى النقد الأدبى والفنى وحتى فى النقد الكروى والرياضى فجدير بنا أن تقوم لدينا مدارس للنقد التربوى ، تعين على تحليل العلاقة بين التربية والتنمية تحليلا موضوعيا واقعيا ، لا يستسلم لمجرد التصورات المثالية لما ينبغى أن تحققه التربية ، بل تحيط بتجسيد هذه التصورات فى أرضية الواقع المعيش(٥) . وتلك خطوة أساسية فى جعل التربية أداة واعية تؤثر فى التنمية كما تمكن من جعل قوى الانماء الأخرى زادا فى تطوير التربية ذاتها .

---

(٥) حامد عمار ، فى بناء البشر ، (الطبعة الرابعة) . تونس ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٥ .

تطور التعليم العالى ودوره فى التنمية العربية*

أولا : التعليم العالى على أرضية الواقع الاجتماعى :

المقصود من هذه الورقة التى تعالج التعليم العالى فى الأقطار العربية من المنظور الانمائى أن تكون معالجة للكليات دون الدخول فى التفاصيل والجزئيات ، كما أنها تحاول أن تناقش بعض المسلمات ، وتثير بعض التساؤلات فى إطار الكليات التى تتعرض لها . وهى تأخذ بالقاعدة التى تقول بأن شئون الحرب والسلام قضايا جوهرية وخطيرة لا ينبغى أن تترك للجنرالات وحدهم ، وكذلك قضايا التعليم عامة والتعليم العالى خاصة قضايا جوهرية وخطيرة ، وينبغى أن تدرس وتحلل من مختلف الزوايا ، وألا تقتصر فى اتجاهاتها الرئيسية على المشتغلين بالتخصصات التربوية ، وإنما ينبغى أن يشارك فى تحليلها وتقويمها مختلف المعنيين بقضايا التنمية فى آمادها القصيرة والبعيدة .

تحاول هذه المعالجة أن تضع التعليم العالى فى الأقطار العربية فى منظور مجتمعى بأبعاده وعوامله الاقتصادية والاجتماعية ، وهى بذلك تستبعد مناقشة القضايا التعليمية الفنية المرتبطة بالعملية التربوية إلا بالقدر الذى تتداخل فيه مع تلك الأبعاد المجتمعية . بيد أنه من الضرورى أن نقرر هنا التفاعل المتبادل بين التعليم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ، وما تجسده من بنى ومؤسسات وأوضاع اجتماعية . وقد تختلف طبيعة هذا التفاعل بين التعليم كنسق فرعى وبين بقية الانساق الفرعية الأخرى المؤلفة للنظام الاجتماعى العام . إن هذا التفاعل تأثيرا وتأثرا قد يختلف من مرحلة إلى مرحلة فى التطور الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، كما يختلف فى جوهر مضمونه أو فى عناصر معينة من هذا المضمون يمكن التعرف إليها من خلال الدراسة التحليلية لنتاج التعليم على أرض الواقع . ولاشك فى أن مثل هذا التفاعل بين التعليم والنظام الاجتماعى يبدو أوضح مايكون فى وظائف التعليم العالى

---

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة المستقبل العربى التى يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية العدد ٤٠ - ١٩٨٢/٦ . وكانت إحدى الأوراق التى قدمت إلى مؤتمر الوزراء المسئولين عن التعليم العالى فى الوطن العربى ، الجزائر المنعقد من ١٤ - ١٩ مايو ١٩٨١ .

باعتباره « قمة » النظام التعليمى ، وهو كذلك فى الدول النامية وفى الأقطار العربية على وجه الخصوص .

من هنا فإن معالجة العلاقة بين التعليم العالى فى وظائفه وآثاره وتأثراته من ناحية ، وبين البنى والمؤسسات والأوضاع المجتمعية الأخرى من ناحية ثانية ، تظل معالجة مكتبية تخضع للتأمل وللاستقراء النظرى فى مثل هذه الورقة أو فى غيرها مما يكتب فى هذا المجال . ومن ثم فإن القيام بدراسات متكاملة ميدانية لطبيعة التفاعل والتأثير والتأثر بين مؤسسات التعليم العالى فى الأقطار العربية ، والقوى والسياسات والبنى الاقتصادية والاجتماعية ، تمثل أولوية ملحة فى مجال البحوث الأساسية للتعرف على الأدوار والوظائف الفعلية لهذه المرحلة من التعليم ، ولتقويم هذه الأدوار والوظائف فى ضوء السياسات أو الأهداف الرسمية المعلنة ، ومدى الانساق والمواءمة بين ما ينتج تنفيذا ، وما يستهدف تخطيطا .

ولعل التهاون فى إعطاء الأهمية لهذا النوع من الدراسات الميدانية (العينية) قد نجم عن الانشغال المتزايد بالمشكلات اليومية للتعليم العالى ، سواء ما تعلق منها بالنمو الكمى نتيجة الطلب الاجتماعى المتنامى على التعليم بصورة عامة وعلى التعليم العالى بصورة خاصة ، أو ما اتصل بقضاياه الفنية من مناهج وكتب ومعايير القبول وتنظيم المسابقات وغيرها من الأمور الأكاديمية . كذلك استقر فى الذهن تلك الصورة « المثالية » لكل ما يحدثه التعليم وما تقوم به مؤسساته ، كما أن طغيان « النظرة التربوية » المتمثلة فى « كيف نعلم » قد طغت إلى حد كبير على التساؤل لماذا نعلم ، ومن نعلم ، ومتى ، وأين ، وماذا ، إلى غير ذلك من التساؤلات التى تجسد الفهم الحقيقى للتعليم فى أغواره الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : تساؤل حول دور التعليم العالى فى التنمية :

لعل أهم التساؤلات التى تطرح فى مجال التعليم بصورة عامة ، وبالنسبة للتعليم العالى خاصة ، هو : ما دور التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفيما حدث ويحدث من نمو فى قطاعات الإنتاج ، وتوفير الخدمات وتحسين مستوى المعيشة ؟ وحين نقوم بالإجابة عن مثل هذا التساؤل لا ينبغى أن نقع فى سذاجة التجريد المثالى القائل بأن « العلم نور » . ومن الناحية المنهجية فإن أى تحديد لدور التعليم يأخذ فى اعتباره مواصفات معينة للتعليم ذاته فى إطار ظروف وعوامل مجتمعية معينة ، ويتم من خلال هذا التحديد وتفاعلاته تقرير دور التعليم فى التنمية أو التطوير الاجتماعى . ولعلنا نحن المنغمسين فى شئون التربية والتعليم قد أخذنا دور التعليم العالى فى إحداث التنمية وتسريع منجزاتها قضية مسلمة لاتحتاج إلى

نقاش . . إن التعليم العالى هو المصدر الرئيسى لتكوين المهارات والدرايات العالية فى المورد البشرى باعتباره أهم الموارد المطلوبة لإحداث التنمية ، وإن إنشاء مؤسسات التعليم العالى . واستمرار التوسع فيها سياسة مرغوب فيها على إطلاقها ، دون تحليل وتقويم لمواصفات هذا التعليم ، ودون تحليل وتقويم للأبعاد الاقتصادية والمجتمعية المتفاعلة معه ، وكأنما وظيفة التعليم العالى من « المعطيات الخالدة » التى لاتتغير ، وكأن قوى المجتمع وحركته « ثابتة » لا تتحول ، وكأنه لاتوجد مصادر أخرى غير التعليم العالى لكسب الفرد للمهارات والدرايات العالية .

ثالثا : التعليم العالى والنمو الاقتصادى :

إن القضية الخاصة بالمردود الاقتصادى للتعليم العالى ، أى الاستثمار البشرى ، قد شاعت فى الستينات كرد فعل للمدرسة الكينزية حول العوامل الحاسمة فى النمو الاقتصادى ، حيث ركزت الأخيرة على دور رأس المال المادى ، بينما بدأت تظهر فى مقابلها فكرة « القيمة الاقتصادية » للتعليم . ويقصد بذلك إجمالا أن للتعليم عائدا اقتصاديا يفوق ما ينفق عليه ، بل يفوق عائده الاستثمار فى كثير من المشروعات الاقتصادية الأخرى ، وأجريت دراسات متعددة لإبراز قيمة الاستثمار فى رأس المال البشرى من خلال التعليم ، سواء فى التعليم الابتدائى أو الثانوى أو المهنى ، أو العالى . وأثبتت هذه الدراسات التى تم معظمها فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الاتحاد السوفييتى وفى بعض الدول الاسكندنافية ، إن ماحدث من نمو فى الدخل القومى خلال فترات معينة ، لا يمكن تفسيره على أساس زيادة عوامل الإنتاج المادية وزيادة رأس المال ، وانتهى الاستنتاج إلى وجود عوامل أخرى أطلق عليها « العامل المتبقى » متمثلا فى ارتفاع مستوى المهارة فى قوة العمل ، واستخدام التطبيقات التكنولوجية ، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة بالتعليم ومخرجاته المباشرة وغير المباشرة ذات الأثر فى تعظيم العائد من مختلف عوامل الإنتاج . كذلك قامت دراسات لتقدير القيمة الاقتصادية للتعليم العالى ، باعتبار أن الهدف الاقتصادى فيه أكثر وضوحا سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع ، وأظهرت العائد المجزى لما يكتسبه الفرد من مهارات متمثلا فى الفروق فى دخول الأفراد الحاصلين على مؤهلات التعليم العالى بالمقارنة بنظرائهم الحاصلين على التعليم الابتدائى أو الثانوى . وذهبت دراسات أخرى إلى تحديد القدر الأساسى المطلوب من التعليم للوصول إلى القدر الأمثل من الكفاية الإنتاجية فى بعض الأعمال والمهن ، كما حاول بعضهم تحديد

الدرجة التى يتوقف عندها تأثير التعليم على الكفاية الإنتاجية للعمال فى مهن معينة[1] .

وحين نسوق هذه الأمثلة والدراسات على الدور الإيجابى للتعليم عامة ، بما فى ذلك مرحلة التعليم العالى ، يظهر للوهلة الأولى أن تلك الأدوار هى من قبيل تحصيل الحاصل ، وأنها أمور ثابتة لاتحتاج إلى تدليل . لكن الأمر يتجلى بوضوح أكثر عندما نضع هذه الافتراضات والمسلمات بالنسبة لدور التعليم العالى فى إطار إسهامه فى قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، وحين نتوغل فى تحديد مقومات هذه التنمية واتجاهاتها ، وحين نسعى إلى تكامل فى أدوار التعليم العالى ووظائفه الاجتماعية فى تكوين المواطن القادر على تحمل مسئوليات التنمية المنشودة ، وحين نسعى إلى تعظيم العائد من مختلف الأدوار المتكاملة ومن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة من التعليم .

وهكذا يمكن تلخيص تلك الاتجاهات التى سادت فى الستينات وأوائل السبعينات بأن تعليما بمواصفات معينة ، وفى إطار عوامل اقتصادية واجتماعية معينة ، يؤدى إلى قيمة اقتصادية ملحوظة فى مجمل النمو الاقتصادى وذلك فى إطار أوضاع الدول التى أجريت فيها هذه البحوث سواء فى أوربا أو فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد وجد الطلب على التعليم وخاصة التعليم العالى مشروعية تبريره خلال العشرين سنة الماضية فى تلك الدول فى نظرية رأس المال البشرى ، واعتبار التربية استثمارا من شأنه أن يرفع من قدرة الأفراد الإنتاجية ومن دور قيمة « العمل » كعامل فى المعادلة الإنتاجية المبنية على رأس المال والعمل . ويتم ذلك ، حسب دراسة دنيسون من خلال تحسين التعليم للكفاءة الإنتاجية للعاملين المتعلمين . كما أن التعليم (والتعليم العالى بالذات) من خلال البحوث وإشاعة الرغبة والقدرة على التجديد يؤدى إلى تقدم المعارف واستخدام التقنيات[2] . هذا فضلا عن آثار التعليم على مستوى كسب الأفراد ودخولهم الذى أشرنا إليه ، وتبقى مع ذلك عدة أسئلة ، منها : هل العوامل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التى أدت إلى هذا المردود المجزى للتعليم فى النمو الاقتصادى ماتزال قائمة ، أم أن نوع التفاعل ودرجته قد تغير ؟ ثم هل القيمة الاقتصادية هى وحدها القيمة

---

(١) للاطلاع على تفصيل البحوث التى أجريت فى تقدير القيمة الاقتصادية للتعليم ومفهوم الاستثمار فى رأس المال البشرى أنظر : محمد نبيل نوفل ، التعليم والتنمية الاقتصادية (القاهرة مطبعة الانجلو المصرية ١٩٧٩) وخاصة الفصلين الرابع والخامس ـ وحامد عمار ، اقتصاديات التعليم ، (سرس الليان ، ١٩٦٤) .

(٢) تشير دراسة Denison إلى أن نسبة ٤٣ بالمائة من النمو الاقتصادى الذى حدث فى الولايات المتحدة مابين عامى ١٩٢٩ و١٩٥٧ يمكن أن يعزى إلى الآثار المباشرة وغير المباشرة للتعليم .

المطلوبة من التعليم العالى ؟ وهل التنمية المقصودة مقتصرة على بعد واحد هو النمو الاقتصادى المتمثل فى زيادة المنتج من السلع والخدمات ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة لابد لنا من الإشارة إلى بعض النظريات والاتجاهات الحديثة التى ظهرت فى أواخر السبعينات فى الغرب والتى بدأت تشكك فى وزن القيمة الاقتصادية للتعليم الذى كان مقدرا له فى العقدين السابقين . وقد انطلقت هذه النظريات من بطء معدلات النمو فى الدول الصناعية المتقدمة على الرغم من أن ميزانية التعليم قد زادت أعباؤها المالية لتمثل أكثر من ٥ بالمائة من الناتج القومى الإجمالى خلال فترة النصف الأول من عقد السبعينات ، وإلى حوالى ٢٠ بالمائة من الميزانية العامة ، وقد ارتفع مجموع الانفاق على التعليم فى البلدان المتقدمة من حوالى ٤٧ مليار دولار عام ١٩٦٠ إلى حوالى ٢١٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ ، أضف إلى هذا ظهور البطالة وتفشيها وخاصة بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا . وذهبت بعض هذه النظريات إلى القول بأن تأثير النفقات التربوية على النمو الاقتصادى هو تأثير ضعيف ، وأن هناك أثرا قويا جدا لمستوى الدخل القومى على نفقات التعليم ، وهو ماحدا ـ حسب أنصار هذا الرأى ـ بأن يفسر تفسيرا عكسيا نوع العلاقة بين التعليم والنمو الاقتصادى . ويرى فريق آخر أن الترابط الذى أظهرته دراسات « رأس المال البشرى » بالنمو الاقتصادى يتفاوت فى قوته بين القطاعات الاقتصادية ، وأن دور المستوى التعليمى العالى وقيمته الاقتصادية إنما ينحصر فى مردوده العالى على الوظائف القيادية فى الإدارة العليا وفى المؤسسات الإنتاجية الكبرى ، وأن كثيرا من الوظائف الفنية والمتوسطة التى لاتستخدم تكنولوجيات متطورة ليست فى حاجة إلى تعليم على مستوى عال[٣] .

وبعد ، فليس هدفنا من استعراض ماسبق من دراسات وافتراضات واتجاهات أن نناقش موضوع اقتصاديات التعليم العالى مناقشة أكاديمية ، وإنما أردنا أن نجعلها منطلقا للتأكيد على أهمية توظيف التعليم العام والتعليم العالى توظيفا اجتماعيا واعيا يؤثر ويتأثر بقضايا التنمية ، وأن هذا التوظيف فى أدواره المختلفة وعوائده المتنوعة لابد له أن يتلاءم فى خطته مع

---

(٣) فى عرض هذه النظريات الجديدة فى علاقة التربية بالنمو الاقتصادى انظر : منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) ، « تخصيص الموارد المالية للتعليم ـ دراسة احصائية عالمية ، القسم الأول » ترجمة أنطوان خورى ، التربية الجديدة ، (مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، السنة ٧ ، العدد ١٩ (كانون الثانى / يناير ـ نيسان / ابريل ١٩٨٠) ، و« تخصيص الموارد المالية للتعليم ، دراسة احصائية عالمية ، القسم الثانى » ترجمة انطوان خورى التربية الجديدة السنة ٧ ، العدد ٢٠ آيار / مايو ـ آب / أغسطس ١٩٨٠) . وفى الدراسة عدد من المراجع التى توضح هذه النظريات الجديدة .

استراتيجية المجتمع التى يقرها للتنمية . كذلك فإنه من الضرورى أيضا أن تتطور السياسات والبنى المجتمعية بما يتيح للتعليم العالى أن يحقق التوظيف الاجتماعى الأمثل سواء ارتبطت هذه السياسات بمجالات الاستخدام وسوق العمل والأجور أو بتشجيع البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية ، أو ارتبطت بإتاحة مزيد من ديمقراطية التعليم العالى فى بيئته ومضمونه ، وبعبارة أخرى فإن المطلوب هو التخطيط المستمر لضمان مرونة التعليم العالى وتكييفه لتحديات التنمية .

وفى الأقطار العربية تتفاوت آثار التعليم العالى بتفاوت تاريخ هذا التعليم ومؤسساته فى كل منها ، ومع ذلك فإن الشواهد تجعل إمكانية التعليم غير مخلة بصورة الواقع ، ومع الافتقار إلى أى نوع من الدراسات التى نهتدى بها لتحديد مدى الارتباط بين التعليم العالى وقضايا النمو الاقتصادى والتطوير الاجتماعى فى هذه الأقطار ، فسوف نكتفى ببعض التحليل والاستنتاج المنطقى المدعوم بالملاحظة لعائد التعليم العالى فى التنمية ، وذلك فى ضوء التساؤل المطروح : هل للتعليم العالى مردود وعوائد اقتصادية واجتماعية تتكافأ مع ما يستثمر فيه من ناحية ومع ما نعلق عليه من آمال وطموحات ؟

رابعا : الكلفة المالية للتعليم والتعليم العالى :

ولكى نجيب عن هذا السؤال فى شقه الأول الذى يوضح حجم الانفاق على التعليم العالى فى مجمل الأقطار العربية ، سوف نستخدم أولا مفهوم الجهد التعليمى فى كلفة النظام التعليمى بمراحله الثلاث ، وذلك بنسبة الانفاق الرأسمالى والانفاق الجارى فى التعليم إلى الناتج القومى الإجمالى ، ومقارنة هذه النسبة التى تمثل ما يقتطعه المجتمع من دخله فى سنة معينة دون مردود ملحوظ يقابله خلال هذه السنة ، مما يمثل جهدا أو عبئا فى تلك السنة . والجدول التالى يبين تطور هذا الجهد المالى فى الأقطار العربية مقارنا بالجهد المماثل فى مناطق العالم الأخرى ، وبطبيعة الحال ، فإن من المعروف وجود تفاوت فيما بين الأقطار العربية فى كل من بيانات الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

الإنفاق العام على التعليم (رأسمالى وجارى) كنسبة من الناتج القومى الإجمالى للسنوات ١٩٦٥ و١٩٧٠ و١٩٧٦

المنطقة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٦
البلدان الصناعية	٥,٢	٥,٦	٦,٠
آسيا	٣,٧	٤,٣	٥,٦
أمريكا اللاتينية	٣,١	٣,٣	٣,٤
افريقيا	٣,٤	٤,٢	٥,٠٠
الأقطار العربية	٤,٠	٤,٥	٥,٩

ولو نظرنا إلى مايمثله الانفاق على الطالب الواحد فى مختلف مراحل التعليم بالنسبة لنصيب الفرد الواحد من الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٧٦ ، لوجدنا أن الانفاق يمثل فى البلدان المصنعة ٢٣ بالمائة وفى آسيا ٣٣ بالمائة ، وفى أمريكا اللاتينية ١٤ بالمائة وفى افريقيا ٣٧ بالمائة ، وفى الأقطار العربية ٣٥ بالمائة[٤] .

ويتضح من البيانات السابقة أن الأقطار العربية تبذل جهودا متزايدة فى الانفاق على التعليم فى ضوء ما تخصصه من موارد مالية من الناتج القومى الذى هو الوعاء المتجمع للانفاق على مختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من مجالات الانفاق العام . وهو جهد يماثل أو يكاد ، ما تقتطعه الدول الصناعية فى هذا الشأن . ويمكن أن نرى فى ضوء تقسيم مناطق العالم بحسب مجهودها الانفاقى لصالح التعليم ، أن الأقطار العربية فى جملتها تتقدم فى تصنيف البلدان ذات المجهود المتوسط إلى البلدان ذات المجهود المرتفع ، والذى وصل إلى حوالى ٦ بالمائة من الناتج القومى الإجمالى عام ١٩٧٦ .

---

(٤) ج . كرسلس ، « تطور التعليم فى العالم ـ عرض احصائى موجز » ، فى : مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، الندوة الاقليمية حول مستقبل التعليم فى البلدان العربية ، بيروت ٧ ـ ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٠ .

وهو فى الوقت نفسه يقارب مجهود كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى الذى يبلغ حوالى ٦,٣ بالمائة ، ٦,٦ بالمائة على التوالى ، وسوف نناقش إلى أى مدى يمكن للأقطار العربية أن تتجاوز ما تتحمله حاليا من انفاق على التعليم فى سبيل مواجهة الطلب المتزايد عليه ، وخاصة بالنسبة للأقطار العربية غير النفطية ذات الموارد المالية المحدودة نسبيا .

ولننتقل الآن إلى الانفاق على التعليم العالى ونسبته إلى الانفاق العام على التعليم ، إذ بلغت حوالى ٧,٤ بالمائة عام ١٩٧٠ ، وقفزت إلى حوالى ١٣,٣ بالمائة عام ١٩٨٠ ، وتشير بعض التوقعات إلى وصول تلك النسبة إلى حوالى ١٨,٨ بالمائة عام ١٩٩٠ ، وإلى حوالى ٢٦,٣ بالمائة عام ٢٠٠٠ كما يتضح من الجدول رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

نسبة نفقات التعليم العالى (رأسمالية وجارية) إلى النفقات الإجمالية للتعليم فى الوطن العربى[*]

(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠ = ١٠٠)

السنة	إجمالى نفقات التعليم (مقربة بالمليون دولار) (١)	نفقات التعليم العالى (مقربة بالمليون دولار) (٢)	نسبة (٢) إلى (١) (٪) (٣)
١٩٧٠	٤٢٠٠	٣١٠	٧,٤
١٩٨٠	٩٠٠٠	١٢٠٠	١٣,٣
١٩٩٠	١٣٨٠٠	٢٦٠٠	١٨,٨
٢٠٠٠	١٩٨٠٠	٥٢٠٠	٢٦,٣

(*) تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ ، وثيقة العمل الرئيسية (بيروت : مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٨٠) ص ٢٦ .

وهكذا نرى أن الانفاق على التعليم العالى تزداد نسبته باطراد إلى مجموع الانفاق العام على التعليم ، كما أنه من المتوقع أن يزداد الحجم المطلق لهذا الانفاق عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من أربعة أمثال ما كان عليه عام ١٩٨٠ ، وذلك فى ضوء استمرار الطلب عليه بالمعدل الحالى ، والأخذ بعين الاعتبار حجم التدفق الطلابى من المرحلة الثانوية .

ونتساءل بعد هذا عن مدى استيعاب التعليم العالى للشباب فى فئة العمر بين ١٨ و٢٣ سنة وهو ما حسبت على أساسه توقعات التكلفة حتى عام ٢٠٠٠ .

جدول رقم (٣)

النسبة الإجمالية للاستيعاب فى التعليم العالى فى الوطن العربى للسنوات ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ (الأعداد بالألف مقربة)[٦]

السنة	السكان (١٨ - ٢٣ سنة)	أعداد الطلاب	النسبة الاجمالية للاستيعاب (٪)
١٩٧٠	١٣٥٠٠	٤٤٥	٣,٣
١٩٨٠	١٩٢٠٠	١٣٢٠	٦,٩
١٩٩٠	٢٤٩٠٠	٢٩٥٠	١١,٩
٢٠٠٠	٣٢٤٠٠	٦٢٠٠	١٩,١

وتماثل نسبة الاستيعاب الخام (الإجمالية) للأقطار العربية مثيلتها فى الدول المتوسطة الدخل لعام ١٩٩٠ هذا بينما وصلت هذه النسبة فى الدول الصناعية إلى أكثر من ٢٢ بالمائة عام ١٩٧٥ ، ومن المقدر أن يكون قد وصلت حاليا فى بعضها إلى حوالى ٣٥ بالمائة من فئة العمر بين ١٨ و٢٣ سنة . وبذلك تصبح قصة « اللحاق بالركب » فى ضوء مؤشر الاستيعاب فى التعليم العالى بصورته الحالية طموحا لا يمكن تحقيقه ، بل وطموحا ينبغى مناقشة جدوى تحقيقه على الإطلاق ، وخاصة فى ضوء ما

(٦) احتسب الجدول من المصدر السابق ص٢٥

سنتعرض له من إسهام التعليم العالى فى إشكاليات التطوير الاجتماعى وتكوين القيم والحوافز المجتمعية .

وإذا نظرنا إلى الخريجين من التعليم العالى خلال فترات سنوية خماسية بدءا من عام ١٩٧٠ فسوف نجد التقدير المبين فى الجدول رقم (٤) لأعداد الخريجين .

وهكذا فإن من المفترض أن يكون قد دخل إلى سوق العمل ، باستثناء معدلات الوفيات ، خلال الثلاثين سنة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ حوالى ٧,٧٠٠,٠٠٠ من حملة الشهادات الجامعية والعليا ، وهو حجم يجب أن نضعه فى الاعتبار عند تخطيط العرض والطلب فى القوة العاملة واحتياجات قطاعات التنمية حاضرا ومستقبلا . والتساؤل الوارد هنا هل تتسع فرص العمل ، أو على الأصح هل تخلق فرص العمل لحملة الشهادات الجامعية بما يجعل إسهامهم فى التنمية منتجا للمجتمع ومجزيا لهم ،وذلك يتوقف بطبيعة الحال على مدى ما تخلقه خطط التنمية واستثماراتها وديناميانها من الفرص المناسبة لمهارات الجامعيين ودراياتهم ، كما يتوقف أيضا على ما تكسبه الجامعات ومعاهد التعليم العالى من المهارات والمعارف اللازمة للعمل المنتج .

جدول رقم (٤)

خريجو التعليم العالى فى الوطن العربى للسنوات ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ (بالآلاف)[٧]

الفترات	ذكور	إناث	المجموع
١٩٧٠ - ١٩٧٥	٢٧٠	١٢٠	٣٩٠
١٩٧٥ - ١٩٨٠	٣٩٤	١٨٩	٥٨٣
١٩٨٠ - ١٩٨٥	٥٧٤	٣٠٦	٨٨٠
١٩٨٥ - ١٩٩٠	٨٢٥	٤٦٨	١٢٩٣
١٩٩٠ - ١٩٩٥	١١٨٣	٦٨٦	١٨٦٩
١٩٩٥ - ٢٠٠٠	١٦٩٦	٩٨٩	٢٦٨٥
المجموع	٤٩٤٢	٢٧٥٨	٧٧٠٠

وفى معالجة دور التعليم العالى كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، يجدر بنا أن نركز على المخرجات البشرية لهذا التعليم ، وهى التى تتمثل فى خريجى الجامعات والمعاهد العليا ، لنرى كيف تفاعلت كمدخلات مع عوامل الإنتاج الأخرى وخاصة فى مجالات الإنتاج الزراعى والصناعى ، كما سنحاول أن نرى تأثير الخريجين كمدخلات فى عمليات التطوير الاجتماعى والثقافى . ونود أن نؤكد أن هذا التحليل أحادى الطرف بمعنى أننا ننظر إلى العوامل والهياكل المجتمعية الأخرى كعامل مستقل نسبيا ، وأن المتغير هو خريجو التعليم العالى ، بينما يقتضى التحليل الأوفى إدخال المتغيرات المجتمعية الأخرى فى تشابكها مع متغير التعليم العالى.ونلجأ إلى هذا التحليل الأحادى من قبيل إبراز التعليم العالى ودوره فى قطاعات التنمية فى صورة درامية . لكن المنطق العلمى الصارم يلزمنا بأن نشير إلى أن هذا

(٧) احتسب الجدول من المصدر السابق .

النوع من التعليم العالى هو سبب لما سنورده من ظواهر مجتمعية اقتصادية واجتماعية ، كما أنه فى الوقت نفسه. نتيجة لها ، وواحد من مصاحباتها على الأقل .

خامسا : التعليم العالى والتنمية الزراعية

نتناول بادىء الأمر العلاقة بين خريجى التعليم العالى وقطاع الزراعة ، وهو يمثل النشاط الاقتصادى الغالب فى الأقطار العربية غير النفطية ، كما يمثل الناتج الزراعى أكبر نصيب لقطاع منفرد فى الناتج القومى الاجمالى ، ونتساءل هنا مادور خريجى التعليم العالى فى التنمية الزراعية .

وبعبارة أخرى ما إسهام مدخلاتهم كقوة عمل فى تفاعلها مع عوامل الإنتاج الأخرى من أرض ومياه ومعدات زراعية ؟ والإجابة الواضحة أن خريجى التعليم العالى يمثلون قلة قليلة من قوة العمل فى القطاع الزراعى ، ومن المعروف أن هذا القطاع يكاد يعتمد إلى حد كبير على الأميين وعلى من لم يكملوا التعليم الابتدائى أو الاعدادى .

وأثر خريجى التعليم العالى ، سواء من المهندسين الزراعيين أو مهندسى الرى أو من العاملين فى الجمعيات التعاونية ، كقوة عمل ، محدود بالنسبة لعوامل الإنتاج الأخرى ، ومن المعروف أن خريجى الجامعات يضيقون ذرعا بالعمل فى الريف ، وخاصة على جبهاته الإنتاجية ، وإذا كانت عمليات الرى والمصارف (المبازل) والبحوث الزراعية قد حققت بعض التقدم على يد خريجى الجامعات ، إلا أنه تقدم محدود مايزال يستمد خبرته من الدول الأجنبية فى كثير من الحالات . ومن الواضح أن التنمية الزراعية لم تحقق فى معظم الحالات معدلات النمو التى استهدفتها خطط التنمية ، وأن معدلات استصلاح الأراضى ماتزال بطيئة للغاية ، ومايزال أكثر من نصف الأراضى القابلة للزراعة غير مستثمرة ، وتقدر بحوالى ٦٠ مليون هكتار ، كما أن أراضى المراعى ماتزال تسير على أنماط بدائية فى الرعى وتربية الماشية . وبصورة عامة فإن خريجى التعليم العالى لم يسهموا إسهاما فعالا فى التغلب على ظواهر ضعف الإنتاج والإنتاجية فى الزراعة ، ومايزال استيراد الغذاء من الخارج يمثل عبئاً كبيرا فى الموازين التجارية للأقطار العربية . إذ يقدر أن يرتفع العجز فى الحبوب فى هذه

الأقطار من ١٠ ملايين طن عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٣٠ مليون طن عام ٢٠٠٠[٨] إذا استمرت وتيرة النمو الحالى فى كل من إنتاج الحبوب وزيادة السكان . والخلاصة أن مثل هذا التحليل العام يسمح لنا بالقول بأن دور التعليم العالى وآثاره المباشرة ، بل وغير المباشرة ، ماتزال محدودة للغاية فى قطاع التنمية الزراعية فى الوطن العربى .

سادسا : التعليم العالى والتنمية الصناعية :

وإذا انتقلنا إلى القطاع الصناعى ، فسوف نجد أيضا أن إسهام خريجى الجامعات فى الصناعات الاستخراجية مايزال محدودا كما ونوعا ، ومع سيطرة الأقطار العربية على مواردها النفطية والتعدينية إلا أن عمليات الاستخراج والتسويق ماتزال معتمدة (باستثناء العراق والجزائر ومصر) اعتمادا ضخما على الخبرة الأجنبية ، ويمكن القول إن الخبرة فى الصناعات الاستخراجية بصورة عامة لم تتوطن فى المنطقة العربية لأسباب كثيرة معروفة . ولعل من بينها عدم إتاحة التعليم العالى لمجالات التخصص فى هذه الميادين بطريقة فعالة ، أو حتى بطريقة تمكن الخريجين من الاستفادة من الخبرات فى مواقع العمل واستكمال مهاراتهم فى هذه النشاطات الصناعية .

ولو نظرنا إلى مجال الصناعات التحويلية فى مجمل النشاط الصناعى فى الأقطار العربية ، فإن نصيبها لم يزد حتى الآن على ١٠ بالمائة من جملة الناتج القومى فى معظم تلك الأقطار ، ثم إن هذا النصيب لم يطرأ عليه تغيير ملحوظ خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ، بل ظل ثابتا خلال هذه السنوات الخمس عشرة . ومع ذلك فلابد من الاعتراف بدور خريجى التعليم العالى فى مجالات الإنتاج الصناعى ، ولو أن هذا الدور يتركز فى معظم الحالات فى تشغيل الصناعة والإدارة الصناعية ولا يتعداها إلى تصميم الصناعة وتأسيس المصانع وصيانتها الأمر الذى كما هو معروف ، تتولاه فى معظم الأحيان الخبرة الأجنبية . ومع التسليم بهذا كله ، فإن الشكوى عامة فى أن إنتاج المصانع لدينا أقل من طاقتها الإنتاجية المقررة لها فى بلد المنشأ ، ثم إن خريجى التعليم العالى لم يسهموا إسهاما واضحا فى تطوير المصانع والصناعة بما يتلاءم مع الظروف والإمكانات المحلية بما يعظم ناتجها أو يعمل على صيانتها وكفاءتها الإنتاجية حين تقتضى ذلك ضرورات التشغيل .

---

(٨) مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ ـ ٢٠٠٠ ، وثيقة العمل الرئيسية .

سابعا : التعليم العالى والاستثمار فى البحث والتطوير :

ونقطة تطوير الصناعة تقودنا إلى دور التعليم العالى فى عمليات البحوث والتطوير . ومع ما تقوم به جامعاتنا من بحوث فإنها لم تؤثر تأثيرا يذكر فى الزراعة أو الصناعة ، ومع مايمكن أن يكون لهذه البحوث من نتائج تطبيقية فى عمليات الإنتاج ، إلاإن معظمها لم يجد سبيله إلى حيز التطبيق . والواقع أن معظم هذه البحوث يمثل « تمارين بحثية » يقوم بها طلاب الجامعات لنيل شهادات الماجستير أو الدكتوراه ، وينطبق ذلك على كثير من بحوث الأساتذة أنفسهم للوفاء بمطالب الإنتاج العلمى اللازم للترقية فى سلك هيئة التدريس . والخلاصة أن بحوث الجامعات على مختلف مستوياتها وفى معظم مجالات التخصص لاتمثل « بحوثا متكاملة » ، ونعنى بذلك أنها ليست منبثقة من السعى إلى حل مشكلة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم فإن تصميم البحث ووسائله ونتائجه محددة فى منبعها ومجراها ومصبها ، كما أن معظم البحوث التكاملية لخدمة « موضوع أو مشكلة » هى بحوث تعاونية يقوم عليها فريق من الباحثين ينتهى إلى نتائج معينة قد تحتاج إلى متابعة فريق آخر وصولا إلى النتائج المطلوبة . ولا مجال هنا لايراد الأمثلة المتواترة على وصف معظم البحوث التى تقوم بها جامعاتنا على أنها بحوث فردية أكاديمية قصيرة الأنفاس . والفرق واضح - وخاصة فى العلوم والتكنولوجيا - بين طبيعة البحوث التى يقوم بها الطلاب العرب فى الدراسات العليا فى الخارج وبين ما يقومون به عندنا ، حيث يعملون فى الخارج ، فى كثير من الحالات ، على إعداد رسائلهم حول موضوع موكولة دراسته إلى الجامعة ويتولى الطالب البحث فى جانب معين منه ضمن تصميم عام لمشكلة البحث الذى يتولاه فريق يصبح الطالب عضوا فيه . ويقوم بتمويل فريق البحث شركات أو مؤسسات أو مراكز لتشجيع البحوث العلمية حسب احتياجاتها فى تطوير النشاط الاقتصادى أو الاجتماعى الذى تقوم به .

ومع ذلك فإنه ليس من الإنصاف أن نلقى مسئولية الخمود فى البحوث الجامعية وعدم ارتباطها العضوى بمشكلات التقدم والتنمية على الجامعات وحدها ، ذلك أن الرغبة فى البحث والتطوير هى دالة للجو الاجتماعى العام الذى يعتبر النشاط فيهما عنصراً أساسيا فى حركته وتجدده . وبعبارة أخرى فإن جانب « العرض » فى إنتاج البحوث وتنظيمها إنما يتصل اتصالا وثيقا بجانب « الطلب » ، وجانب الطلب فى

مجمله قرار يتخذ على المستويات العليا فى الدولة والقطاع العام والقطاع الخاص . ونتيجة لكل هذه العوامل نلحظ ، فتور نشاط البحث ومحدودية فاعليته فى مشروعات التنمية ، كما نلحظ قصور الموارد المتاحة له على اعتبار أنه جزئيات ومفردات من الجهود التى لاتندمج فى مشكلات عملية ، ولا ينتظر المسئولون منها هداية أو عونا فى تنفيذ سياساتهم ومشروعاتهم . وقد لا يكون مستغربا فى مثل هذا الإطار ألا تنفق بعض الجامعات العربية المخصصات المالية السنوية لمشروعات البحوث ، وقد ينفق بعضها فى تمارين لا طائل من ورائها سواء فى مجال التطبيق أو المعرفة الأساسية . ومن ثم لا نبالغ كثيرا إن قلنا إن الاستثمار فى مجالات البحوث فى الجامعات لا يعتبر ذا مردود يذكر فى تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى ، أو فى إيجاد حلول وبدائل لكسر الاختناقات التى تتعرض لها إنتاجية مختلف المشروعات .

وبعد ، فهل يحق لنا ، بعد استعراض هذه الملاحظات حول علاقة التعليم العالى فى صورته الحالية بالتنمية الاقتصادية ، أن نقبل المقولة التى تشيع بأن له مردودا هائلا فى أحداث هذه التنمية والإسراع بمعدلاتها ، وأن المطلوب هو تخصيص الموارد الكافية لتخريج أفواج تلو أفواج من الجامعات ومؤسسات التعليم العالى ، مع ما نشهده من ضعف عام فى الإنتاج والإنتاجية فى كثير من مواردنا الاقتصادية ؟ ويطرح السؤال نفسه مرة أخرى : كيف تحقق التوظيف الأمثل للتعليم العالى فى إطار تنظيم اجتماعى كفء واستراتيجية ملائمة للتنمية ؟

ثامنا : التعليم العالى والتطوير الاجتماعى والثقافى :

لاشك فى أن خريجى التعليم العالى قد أسهموا فى مجال الخدمات الصحية والغذائية والاجتماعية علاجا ووقاية ، وفى مجال الخدمات والمرافق العامة مع أن أحوال المواطنين واحتياجاتهم ماتزال تتطلب جهودا ضخمة لإشباع الحاجات الأساسية المتطورة لقطاعات كبيرة من السكان . ومجال الخدمات الاجتماعية والخدمات البيئية ليس موضوع تركيزنا فى هذه الورقة ، وإنما نود أن نتعرض لدور التعليم عامة والتعليم العالى خاصة فى تكوين المواطنة وما تستلزمه من تأسيس للقيم الاجتماعية والثقافية ، ونود أن نؤكد منذ البداية أن جانب تكون القيم والاتجاهات وأنماط السلوك لدى المتعلمين مايزال جانبا ثانويا ، إن لم نقل مهملا ، فى عملية التعليم على مختلف المراحل الابتدائية والثانوية بل يكاد إغفاله فى مرحلة التعليم العالى أكثر وضوحا منه

فى المرحلتين السابقتين ، وذلك على اعتبار أن هذا الجانب قد أخذ نصيبه الكافى فيهما ، وأن التعليم العالى يرتكز أساسا على تزويد المعرفة المتخصصة والمهارات العلمية والمهنية . وحين نغامر بهذا الحكم إنما نستمد موجباته مما يحدث فى واقع هذا التعليم وآلياته ، مدركين أن مايرد فى الوثائق والأهداف الرسمية قد يختلف كثيرا أو قليلا عما يجرى فعلا ، والقضية التى نطرحها هى أن التعليم العام ، بما فيه حلقة التعليم العالى ، قد كان ومايزال عاملا مهما من بين جملة عوامل أخرى فى إرساء جملة من الإشكاليات والأزمات القيمية لدى المتعلمين . ويكمن جانب من هذه الأزمات القيمية فى داخل المؤسسات التعليمية ، كما ينعكس جانب منها على تلك المؤسسات فى تفاعلها مع المؤسسات المجتمعية الأخرى.وسوف نستعرض هنا فى صورة تساؤلات ، عددا من هذه الإشكاليات القيمية التى تتصل اتصالا فعالا ، وإن كان غير منظور حسيا بدور التعليم العالى كحلقة تعليمية رئيسية فى تحقيق إرادة التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

نطرح تلك الإشكاليات فيما يلى :

١ ـ إذا كان التعليم العالى يكسب المتعلم مجموعة من القيم والمعانى والمهارات اللازمة لإعداده ليكون منتجا فى قوة العمل ، فإنه يكسبه فى الوقت نفسه آفاقا ورغبات للاستهلاك والاستمتاع ، ونتساءل إلى أى مدى يتمكن التعليم العالى بصورته الراهنة من تحسين الطاقات الإنتاجية للخريجين بقدر ما يفتح شهيتهم ويوسع تطلعاتهم نحو الاستهلاك والرفاه .

٢ ـ هل هناك من توازن بين الطلب الاجتماعى على التعليم وبين الطلب الفردى الخاص ؟ هل التوسع فى القبول فى الجامعات ومعاهد التعليم العالى قائم على خطة (مرسومة أو تأشيرية) لاحتياجات التنمية على المدى المتوسط والطويل من مختلف الاختصاصات العليا ، أم أن هذا التوسع قائم على ضغط أولياء الأمور والطلاب للحصول على مكان فى التعليم العالى ، لما تمنحه الشهادة من مكانة اجتماعية ، أو لتأجيل دخول الطالب إلى سوق العمل انتظارا لفرصة مواتية ، أو لتأجيل فترة الزواج أو التجنيد ؟

٣ ـ هل هذا الطلب الفردى للتعليم العالى مما تمارسه بعض الفئات الاجتماعية الضاغطة يؤثر بطريقة سلبية على الاهتمام بأولويات أخرى فى إعداد وتنمية الموارد

البشرية ، وخاصة من فئات بشرية غير ضاغطة ، كما هو الحال فى تعليم الأميين ، أو التوسع فى التعليم المهنى والتقنى ، أو فى مجالات التعليم والتدريب غير النظامى خارج المؤسسات النظامية ؟

٤ ـ هل يتولد من خلال التعليم العالى إدراك ووعى بما يمكن أن نسميه الالتزام بالمصلحة العامة والحرص على خدمة الجسم الاجتماعى وتطويره ، أم يتغلب على هذه القيمة المصلحة الخاصة ، والطمأنينة الفردية حتى لو تعارضت مع مصلحة الجماعة ؟ ويرتبط بهذا ، التساؤل حول قدرة التعليم عامة على إيجاد توازن ايجابى بين تنمية الجهد التعاونى والعمل المشترك من ناحية وبين التنافس والتميز الشخصى .

٥ ـ هل الشهادة الجامعية رخصة لدخول العمل ، وهل أداء العمل ونوع مسئولياته هو الذى يحدد الأجر والجزاء ، أم أن الشهادة فى حد ذاتها تفرض قيمة الأجر بصرف النظر عن نوع العمل ومسئولياته ؟ ولعل مقارنة بين خريج الجامعة وبين سائق التاكسى توضح الصورة : هل مجرد حصول سائق التاكسى على رخصة القيادة تكفل له دخلا معينا ، أم أن رخصة القيادة تسمح له بممارسة العمل ، ودخله يتحدد على أساس جهده وخبرته التى يكتسبها من خلال عمله ، وما يبذله من أساليب فى التعامل مع الزبائن والقدرة على اجتذابهم ؟

٦ ـ هل يؤكد التعليم العالى قيم الاتباع والامتثال والتكرار والرتابة مما يمكن أن يدخل فى نطاق ما يعرف بمصطلح « ثقافة الذاكرة » وما مدى ما يتيحه من مجالات لتكوين « ثقافة الإبداع » وما يرتبط بها من تنمية طاقات التجديد والتطوير والاجتهاد ؟ ثم ماذا يكون التعليم العالى على الأقل من فتح لشهية المعرفة والخبرة والمهارات استمرارا لما تعلمه المتخرج أثناء دراسته ، أو استكمالا وتنمية لها بعد تخرجه ، أم أن المعرفة والعلم قد « ختما بنيل الشهادة » ؟

٧ ـ هل ما تعلمه الجامعات من علوم وأساليب منهجية للمعرفة تزيد من قدرة المتعلم على قيم الوعى والإدراك لمعطيات واقعه ، وبذل الجهد الملتزم بتوظيف معارفه وخبراته فى سبيل مواجهة مشكلات هذا الواقع ، وإيجاد الحلول والبدائل الفعالة لتطويره ، بدلا من اللجوء إلى الحلول الجاهزة التى اصطنعتها المجتمعات الصناعية ؟ وإلى أى مدى تمثل الثقافة الجامعية عاملا من عوامل الغربة والاغتراب

لخريجي الجامعات ، مما يدفع بالكثير منهم إلى الوقوف فى انتظار دوره فى طابور الهجرة إلى خارج الوطن العربى ؟

٨ ـ وهناك أزمة الحلول التكنوقراطية والتخصص الأكاديمى الدقيق الذى تغرسه جامعاتنا فى طلابها ، وفيما يستتبع هذا النوع من مناهج المعرفة فى مواجهة المشكلات وحلها . « هذا تخصصى وأنا أستاذ فيه » يمثل منحى فكريا يحول دون السعى إلى تكامل المعرفة فى دراسة مشكلة أو مشروع من زواياه المختلفة . ومع اعترافنا بأهمية التخصص والتخصص الدقيق ، إلا أن ترابط مشكلات الحياة وتشابك قضايا التنمية يحتم أيضا وفى الوقت نفسه تكامل مختلف فروع المعرفة وتواصلها فى سبيل المواجهة المثلى لمجالات الاقتصاد والمجتمع بما فى ذلك التعليم والثقافة . ثم إن المعرفة الفنية التكنوقراطية المتخصصة تحتاج إلى معرفة بالعوامل البشرية والبيئية والقيمية ، وأبعاد الحاضر والمستقبل حتى تتجسد فى واقع تنفيذى ، وتكاد تكون إشكالية التخصص والتكنوقراطية نوعا من الاحتكار الفكرى أحيانا فى مواجهة المشاركة الأهلية والجماهيرية وإقدامها على مناقشة الموضوعات ودراسة البدائل واتخاذ القرار .

٩ ـ وأخيرا نشير إلى إشكالية دور التعليم العالى فى الحراك الاجتماعى وتكافؤ الفرص . إن التعليم العالى فى الأقطار العربية إجمالا يمثل الهدف الذى يتطلع إليه أولياء الأمور حين يلتحق أبناؤهم فى السنة الأولى للمرحلة الابتدائية ، أو حتى حين يتاح لبعضهم أن يلتحق برياض الأطفال ، وتشيعهم الدعوات بأن تدور الأيام سراعا حتى يراهم الأهل فى رحاب الجامعة ومن حملة للدكتوراه . ومن المعروف كيف تتحدد جدارة المتعلم بالوصول إلى مرحلة التعليم العالى عن طريق برامج دراسية وامتحانات تقيس قدراته على الاستيعاب والذاكرة لمجالات معرفية فى هذه البرامج ، يعتمد فيها على المدرس والكتاب . وهى فى جملتها تختبر قدرته على الاسترجاع والسيطرة على المعرفة النظرية والفكرية المجردة ، والتعامل مع الحقائق والمعلومات التى سبق أن تم علاجها من خلال المقررات المدروسة ، وكثيرا ما تثور ثائرة الطلاب وأولياء الأمور حين تحيد الأسئلة حتى قليلا عن المقررات .

والخلاصة أن التعليم العالى بصورته الحالية يفرض على نظام التعليم كله ، بل يفرض على قيم المعرفة فى الحياة ومصادر القوة البشرية ، مجالا واحدا هو مجال المعرفة النظرية الاسترجاعية ، ويجعل التفوق فى هذا المجال الطريق الأمثل إلى

الحراك الاجتماعى من خلال نظام التعليم ، ومن استطاع أن يسير فى هذا الطريق سمى « ناجحا » ، ومن لم يستطع فهو « ساقط أو راسب » . . وهكذا يصبح تكافؤ الفرص فى متابعة التعليم وصولا إلى التعليم العالى حكرا على أولئك الذين يتميزون بالسيطرة على مجالات المعرفة النظرية ، حتى فيما نسميه بالكليات العملية . وبذلك لا يدخل فى اعتبارات الدخول إلى التعليم العالى التميز فى التعامل والسيطرة على الأشياء ، أو التميز فى القدرات التنظيمية والإبداعية ، أو القدرة على التواصل مع الناس ، وغير ذلك من قدرات الإنسان فى التفاعل مع ماحوله ومن حوله . وهكذا يمكن القول بأن التعليم العالى قد ضيق مجالات الحراك الاجتماعى واقتصرها على مميزات محدودة ، وألقى فى الظل مجالات للحراك والقيادة الاجتماعية فى مجالات كثيرة تتطلبها قطاعات التنمية الشاملة .

والخلاصة من خلال الاستعراض السابق لما يمكن أن نسميه بدور التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، تبدو الصورة غير زاهية أو لامعة كما نطرحها عادة فى حالتها المثالية المتصلة بالتعليم عامة وبالتعليم العالى خاصة . ومع ذلك فمن الحق أن نقرر أن مؤسسات التعليم فى الأقطار العربية - مع اختلاف نقاط بدئها الزمنى - قد قامت بأدوار إيجابية متنوعة فى سبيل « تحديث » مقومات الحياة فى الوطن العربى ، وفى سبيل « وصله » والتقائه بالحضارة التكنولوجية ، وفى سبيل إشاعة قدر من « التنوير الفكرى » ، وفى سبيل « نشر بعض بذور المنهج العلمى » هنا وهناك فى قطاعات الدولة ، وفى سبيل « تكوين بعض العناصر البشرية المهنية » .

بيد أن معظم هذه الآثار كانت مقتصرة فى مجملها على مايسمى « بالقطاع الحديث » فى التنمية الاقتصادية وعلى مجالات معينة فى الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ، كما أن مؤسسات التعليم العالى قد شاركت خلال عقدى الستينات والسبعينات بدور قد نختلف فى تقدير حجمه وفاعليته بالنسبة للنمو الاقتصادى وتحسين مستوى المعيشة . لكن الدور فى جملته يظل دورا محدودا ، بل إن بعض جوانبه صاحبها تكوين قيم وآثار سلبية قد تعيق مسيرة التنمية إذا استمر فى اتجاهاته الحالية . ثم إن بعض هذه الآثار السلبية قد أحدثت نتائج تراكمية ، وغدت كما لو كانت إفرازا طبيعيا متوقعا من نظام التعليم كله .

إن ربط تلك الظواهر والإفرازات بنظام التعليم وبمرحلة التعليم العالى خاصة

لاتعنى كما أكدنا من قبل ، أن العلاقة سببية بينهما وأن التعليم وحده هو المسئول ، وإنما هو أحد العوامل المسهمة فى ظهورها وشيوعها . ولما كانت قضايا التنمية والوظائف الاجتماعية للتعليم تجد نفسها فى مفترق طرق من خلال تقييم دروس الماضى وتجاربه فى الوطن العربى ، فإن الضرورة تلح على مراجعة الأسس والعلاقات التى تحقق التفاعل المطلوب بين التعليم العالى والتنمية من ناحية ، وبين التنمية والتعليم العالى من ناحية أخرى .

تاسعا : أسس التنمية العربية المنشودة :

ليس هنا مقام تفصيل الأسس والمنطلقات التى تقوم عليها التنمية العربية المنشودة إلا بقدر ما تلقى الضوء على مطالبها من التعليم العالى ، ولابد لنا من الالتفات إلى تجارب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تمت خلال العقدين الماضيين لنرى ما أسفرت عنه من إنجاز واقعى ، وذلك جهد لابد من وضع نتائجه أمام المخططين التربويين حتى يتم الالتحام العضوى بين التعليم وقضايا التنمية . وليس فى مقدورنا أن نتناول الموضوع من مختلف جوانبه ، إذ يكفى أن نشير إلى أن استراتيجيات التنمية فى مجملها قد ركزت أولوياتها على استمرار نمو معدلات الناتج القومى من السلع والخدمات ، وما ارتبط بذلك من نماذج تخطيطية استهدفت الاستثمار فى متطلبات إقامة المشروعات ، واستيراد التكنولوجيا اللازمة ، واعتمدت فى معظم الحالات على تمويل هذه المشروعات من دخلها القومى ، أو على الاقتراض والمعونة من الخارج .

كذلك استمرت فى اتخاذ نماذج تخطيطية هى امتداد خطى توسعى لأنماط الخدمات ، ومن بينها التوسع فى نفس أنماط التعليم ومؤسساته ، وباختصار يمكن القول إن خطط التنمية والتعليم كانت مركزة على تخريج مزيد من الإعداد بنفس الوسائل والمناهج وطرق الاختبار وأنماط المؤسسات . وكان كل من النموذج الانمائى والنموذج التعليمى يستهدى دائما بنماذج الدول الصناعية المتقدمة بهدف « تحديث الدولة » و« تحديث التعليم » . وكان ومايزال هدف متابعة التعليم العالى والحصول على إجازات الماجستير والدكتوراه من الجامعات الأجنبية هو غاية المراد لخريجى الجامعات العربية . لكن هذا النمط من التنمية ومؤسساتها لم يحدث تنمية شاملة فى

المجتمعات العربية ، بل أدى فى بعض الأقطار إلى ما سماه بعض الاقتصاديين بظاهرة « تحديث الفقر » ، أى لم يحدث اختراقا حقيقيا لكسر حلقات الفقر والجهل والمرض ، وإنما ظلت تلك الظاهرة مع تغيرات محدودة ملفوفة فى غلاف حديث . ومهما يكن من مبالغة فى مثل هذه الصيغة لنتاج التنمية العربية خلال العقدين الماضيين ، فإن الشعور السائد بأن استراتيجيات التنمية الحالية لم تحقق ماكان معقودا عليها من آمال .

ويرى البعض أنها زادت من اعتماد الأقطار العربية فى إحداث التنمية واستمرارها على المصادر الخارجية للتقنية والخبرة والتمويل وغيرها من مصادر التبعية ومظاهرها ، كما يرى البعض أنها لم تؤد إلى توسيع حقيقى فى تكافؤ الفرص وتوزيع ثمرات التنمية أو توزيع أعبائها . وتضرب الأمثلة على ذلك بزيادة التفاوت بين الريف والحضر بصورة عامة ، وبين الأحياء الفقيرة المزدحمة بالمهاجرين فى العواصم وبين الأحياء الغنية فيها ، كما يشار فى هذا الصدد إلى ظهور البطالة أو البطالة المقنعة بين خريجى الجامعات ، إلى غير ذلك من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(٩) . وإذا كانت العوائد النفطية قد ساعدت فى بعض قطاعات التنمية والخدمات والعمران ، إلا أنها فى الوقت نفسه قد أوجدت اختلاطا فى بعض قيم التنمية نتيجة لما سماه بعض الاقتصاديين « الخلط بين التكاثر المالى والتكوين الرأسمالى » واتجهت التطلعات فى غالبها إلى تجميع الثروة لدى الأقطار ولدى الأفراد ، وغلب هذا على الاتجاه والاستثمار من أجل تحويل هذه الموارد المالية إلى جهود متصلة على المدى القريب والبعيد إلى طاقات إنتاجية حقيقية . ومن أهمها القوى البشرية المنتجة التى تمثل القاعدة العلمية والتكنولوجية والحضارية بكل أبعادها ومستوياتها . وبانصراف الهموم إلى تجميع الثروة فترت الحوافز الاجتماعية ـ بل والتعليمية ـ على تكوين الطاقات البشرية وتطويرها النوعى بما يمكنها من القدرة المستمرة على خلق الثروة وتوليدها .

وفى إطار هذه التجارب التى مرت فيها الأقطار العربية خلال العقدين

---

(٩) لتقويم خطط التنمية العربية انظر : جامعة الدول العربية ، الإدارة الاقتصادية ، والأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب ، المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ١ ، بغداد ٦ ـ ١٢ آيار/مايو ١٩٧٨ ، المؤتمر القومى لاستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ١ ، بغداد ٦ ـ ١٢ آيار/مايو ١٩٧٨ (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر لجامعة الدول العربية ، الإدارة الاقتصادية ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، الأمانة العامة ١٩٧٨) .

الماضيين ، برزت منطلقات جديدة لتصحيح مسيرة التنمية العربية واستراتيجياتها ، كما برزت الكثير من دول العالم الثالث بصورة تتفاوت مع ظروفها المحلية وبيئاتها الحضارية . وأهم هذه المنطلقات للتنمية العربية المنشودة تتلخص فيما يلي :

١ ـ إن كسر حلقة التخلف وإحداث تنمية حقيقية شاملة لايتأتى من خلال إقامة مشروعات هنا وهناك ، أو توفير خدمات هنا وهناك ، وإنما لابد أن تقوم على تصور مستقبلي لتجديد حضارى متكامل لمكونات هذا الوطن وفى تفاعل موارده الطبيعية والمادية والمالية والبشرية . ولن يتأسس هذا الانبعاث الحضارى إلا على ركيزة الأصالة المتجددة ، والهوية الواضحة لدور الوطن العربى فى الحضارة المعاصرة وتياراتها المتدافعة . وهذا المنطلق يختلف عن اتجاه « التحديث » الذى يستمد مقومات نموه من اتباع لأنماط حضارية أخرى ذات أصول وتصورات وتاريخ يختلف عن مثيلاتها فى الواقع العربى اختلافا نوعيا . والتحديث فى سعيه إلى هذا النمو يكاد يلهث ليلحق بركب الحضارة ، وما هو ببالغه ، مهما سعى وحاول فى اتباعه لنفس الأساليب والحلول .

٢ ـ إن محور هذا التجديد الحضارى هو التركيز على تنمية البشر وما يتاح لهم من مجالات لإشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية والروحية ، وما يتاح لهم من مصادر المعرفة والخبرة والدراية لتكوين القاعدة العلمية التكنولوجية ، ومايقوم فى المجتمع من تنظيمات يربط بينهم فى علاقات ترسخ عوامل الانتماء وتعزز موجبات الاستقرار والطمأنينة حاضرا ومستقبلا .

٣ ـ توفير مقومات العدالة الاجتماعية بما يحقق تكافؤ الفرص فى الاستمتاع بثمرات الرفاه الاجتماعى وفى تحمل المسئوليات والأعباء والتضحيات ركيزة أساسية فى إرساء النظام الاجتماعى الكفء .

٤ ـ إفساح المجال للطاقات المبدعة والخلاقة فى مختلف نشاطات الفكر والجهد الإنسانى ، وتشجيعها للإسهام فى تطوير الحياة على الأرض العربية ، ويرتبط بهذا فتح باب الاجتهاد على مصراعيه دون تخوف من التجريب والتجديد الذى يستهدف تحريك الواقع فى مختلف مؤسساته وصيغه ، ودون استسلام للمألوف أو تعصب له . كما يرتبط بذلك التحرر من عقد الاتباع لما تعلمناه أو نعلمه مما هو مستمد من معارف وخبرات الدول الصناعية المتقدمة ، وبخاصة فى مجالات العلوم

الاجتماعية اقتصادا واجتماعا وتربية وتخطيطا ، إلى غير ذلك من مجالات هذه العلوم ، ذلك أن معظم قوانينها مستمدة من خبرة مجتمعات لاتتماثل حضاريا ، ولا يمكن أن تكرر تجربتها فى ظروفنا . وينطبق هذا أيضا على مجال التكنولوجيا وتطبيقاتها حيث يقتضى الأمر اختيار التكنولوجيا المناسبة وتطويعها لمقتضيات التنمية العربية وأبعادها ، ذلك أن للتكنولوجيا أيضا أبعادا حضارية ارتبطت بالدوافع التى أدت إليها فى مجتمعات المنشأ وظروفها الحضارية والمادية والبشرية . بيد أن هذا كله لا يعنى الانغلاق عن المعرفة الإنسانية أو الاستفادة منها بقدر ما تكون ذات فاعلية فى التجديد الحضارى وفى الإسهام فى حلول قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى الوطن العربى .

٥ ـ قيام التنمية فى قاعدتها الأساسية على الموارد والطاقات الذاتية بما يضمن اطراد معدلاتها وآثارها ، دون انتكاسات أو اختناقات نتيجة للاعتماد على الموارد الأجنبية ، وهذا يعنى تحرر مسالك التنمية من الضغوط الخارجية . وحين نتحدث عن التنمية الذاتية والاعتماد على النفس كقاعدة أساسية للتنمية العربية ، إنما ننظر إلى آفاق التنمية العربية القومية إلى جانب آفاق التنمية القطرية فى تكامل كل من هذه الآفاق واتساقها ، وهو ما يعرف فى أدبيات التنمية فى العالم الثالث باسم الاعتماد الجماعى على النفس . وهذا يرتب على القيم المجتمعية العربية ثقة فى جهودها ومحاولاتها الواعية وتقويمها الذاتى لنشاطها البشرى دون عقد المقارنة أو اختلاف الحلول مع المجتمعات الصناعية المتقدمة .

عاشرا : التعليم العالى فى إطار آفاق التنمية الذاتية والتجديد الحضارى :

يمكن أن نلخص أدوار التعليم عامة والتعليم العالى خاصة ، من المنظور الاقتصادى والاجتماعى ، فى إطار مراحل ثلاث هى :

(أ) علاقة التعليم العالى بمراحل الاستقلال السياسى وما استلزمه من نضال ومعرفة غلب عليها الطابع القانونى والتراثى الأدبى ، وكانت تلك المعرفة زادا وطنيا فى المطالبة بالاستقلال والحقوق وفى استثارة التراث العريق والهوية الحضارية المتميزة فى مواجهة الاحتلال الأجنبى .

(ب) علاقة التعليم العالى ببناء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها وما استلزمه هذا البناء من إعداد الإطارات والكوادر والموظفين فى مختلف مرافق الدولة والعمران .

(ج) علاقة التعليم العالى بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تمخضت فى الأغلب والأعم عن إقامة مشروعات وإنشاء خدمات تركز معظمها فى الحواضر والمدن وكونت ما يسمى بالقطاع الحديث تاركة فى معظم الحالات القطاع التقليدى . وقد رافق عملية التحديث هذه تفاقم الفوارق بين الريف والمدينة وبين الفئات الاجتماعية فى داخل القطر الواحد . وكاد دور التعليم العالى أن ينحصر فى إعداد الخريجين لمطالب هذا القطاع الحديث ، وفى تمكينهم من نقل المعارف والأدوات التكنولوجية المستوردة من أجل اللحاق بأنماط التقدم الصناعى ، على اعتبار أن مشكلة التخلف العربى يمكن مواجهتها عن طريق سد الفجوة التكنولوجية من خلال نقلها واستغلال منافعها . ومن هنا جاءت الدعوة إلى اهتمام الجامعات بالتخصصات العلمية والتكنولوجية واعتبار ذلك عنصرا فعالا فى اجتياز عتبة التخلف . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن احصاءات اليونسكو تشير إلى أن نسبة المسجلين فى التعليم العالى فى الفروع العلمية والتكنولوجية قد بلغت عام ١٩٧٥ حوالى ٣٩,٥ بالمائة من مجموع التخصصات الأخرى ، وهى نسبة أعلى من مثيلاتها فى كل من أقطار افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ولا تبتعد كثيرا عن نسبة المسجلين فى هذه الحقول فى البلدان الصناعية المتقدمة التى بلغت فى العام نفسه ٤١,٢ بالمائة . ومع ذلك فإن نسبة البحوث الأصيلة التى أنتجتها الجامعات العربية ـ حسب تقدير أحد العلماء العرب ـ لم تتجاوز ١ بالمائة من مثيلتها فى العالم المتقدم . ثم قويت الدعوة إلى ربط التعليم عامة والتعليم العالى خاصة باحتياجات مشروعات التنمية من القوى العاملة . ومع ما يمكن أن يقال فى جدوى هاتين الدعوتين إلا أن قضاياها كانت تمثل ردود فعل لإشكاليات جزئية فى التعليم والتنمية ، وكان تطبيقها تطبيقا شكليا غير معتمد على تصورات شاملة لاستراتيجية انمائية على بعد زمنى طويل ومتصل .

وإزاء التحديات الداخلية والخارجية لأقطار الوطن العربى ، ومن تعثر تجارب التنمية فى العقدين السابقين ، بدأت المناداة من المفكرين ورجال السياسة والاقتصاد بضرورة العمل على إيجاد صيغ جديدة لاجتياز التخلف وأبعاده المتنوعة . وقد أشرنا فى الحديث عن التنمية العربية المنشودة إلى الملامح الرئيسية لما تستشرفه هذه التنمية

من تجديد حضارى ، يرتكز على الاعتماد الجماعى على النفس ، ويتجه إلى إشباع الحاجات المادية والمعنوية والروحية لجميع المواطنين ، مع أولوية للقطاعات المحرومة ، وذلك عن طريق ما يتحقق من قواعد إنتاجية فى الوطن العربى وما يستلزمه كل ذلك من تأكيد وتجديد للشخصية الحضارية العربية وقدراتها الذاتية .

وفى مثل هذا الإطار الانمائى الحضارى ينبغى النظر إلى دور التعليم عامة والتعليم العالى كإحدى حلقاته . وفى هذا السياق من المنظور التاريخى والحضارى لواقع الأمة العربية واستشراف مستقبلها ، يتحدد دور التعليم كأحد المتغيرات الرئيسية فى تحرير الإنسان العربى ، وتنمية طاقاته ، وتمكينه من جعل المعرفة والخبرة والدراية مصدر قوة فى الفهم الموضوعى لمجتمعه ، وفى التفاعل معه وفى التأثير فيه . ويقتضى هذا فى الوقت نفسه التداخل العضوى الكامل للتعليم ومؤسساته فى حركة المجتمع دون جمود أو انفصام أو مثالية طوبائية .

وليس فى مقدور الكاتب أن يفصل دور التعليم العالى ومؤسساته فى منظور التنمية العربية الجديدة ، بل إن هذا جهد مجتمعى متصل ، كما أنه جهد لفرق عمل متخصصة ، ولعل إنشاء المركز العربى للتعليم العالى يسهم فى مهمة شق الطريق فى هذا الاتجاه . بل إن الأمر يحتاج إلى تطوير جذرى لأنظمة التعليم فى مراحلها الأخرى ، كما يحتاج إلى تصورات جديدة فى إطار أشمل لتنمية الموارد البشرية على مختلف المستويات . وهذا يقتضى تحركات وتطورات على مختلف الجبهات التعليمية ، ومع ذلك فإنه لابد من وضع خطة عمل للتعليم العالى تبدأ من معطيات الواقع فى تحركها نحو الأمثل مستهدفة فى أقل تقدير أكبر تعظيم للطاقات الواقعية المتاحة والممكنة . هناك بطبيعة الحال مجالات كثيرة للإصلاح والتطوير فى الكفاءة الداخلية لنظام التعليم العالى ، وكذلك فى مجال الكفاءة الخارجية مما تردد فى بحوث ودراسات ومؤتمرات عديدة .

وسوف أقتصر فى المعالجة المختصرة التالية على بعض الأسس والترتيبات التى يمكن أن تسهم فى تصورى فى إيجاد فاعلية أكبر للتعليم العالى فى إحداث التنمية العربية المنشودة على المستوى العربى القومى .

يتضح مما سبق أن تكلفة التعليم عامة ونصيب التعليم العالى منها يكاد يصل فى معظم الدول العربية ـ باستثناء دول النفط ـ إلى مرحلة السقف التى لا ينتظر أن ينال

بعدها نسبة أعلى من الناتج القومى ، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٠ ، كما رأينا حوالى ٦ بالمائة ، وكان معدل الزيادة السنوية فى الانفاق على التعليم يزيد على معدل الزيادة فى الناتج القومى المحلى خلال السبعينات ، هذا مع ما أشرنا إليه من ضعف المردود بصورة عامة . ويلغ الانفاق الجارى والرأسمالى على التعليم العالى ١٤ بالمائة من جملة الانفاق على التعليم فى مجمل الأقطار العربية عام ١٩٨٠ ، ومع هذا كله فإن معدل الالتحاق بالتعليم العالى لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان عام ١٩٧٧ لم يتجاوز ١٤٠٠ طالب فى أحسن الحالات ووصل فى حده الأدنى إلى ٩٥ ، وتراوح فى عدد كبير من الأقطار مابين ٤٠٠ ـ ٦٠٠ طالب[١٠] . وليس معنى هذا أننا نريد أن نقلل من الانفاق على التعليم ، وإنما نسعى إلى ترشيد هذا الانفاق ، بل ولزيادته شرط أن يكون استثمارا منتجا . وتفرض الاعتبارات التالية :

ـ أهمية التعاون المالى والفنى على النطاق العربى فى توفير إمكانات توسيع فرص التعليم العالى فى الأقطار العربية ذات الموارد المحدودة ، خاصة تلك التى لم تحقق بعد أو تقترب من هدف تعميم التعليم الإلزامى ، وعن طريق تخصيص منح دراسية وبعثات لطلاب تلك الدول للالتحاق بالجامعات التى تمكنها مواردها من استيعابهم .

ـ العمل على دعم الإمكانات الفنية والتعليمية فى جامعات ومعاهد التعليم العالى فى الأقطار التى تعتبر مصدرة للقوة العاملة من المستويات العليا ، حتى لاتتعرض مستوياتها العلمية إلى الانحسار وحتى تتمكن من إعداد القوى البشرية التى تتطلبها الأقطار العربية المستوردة لهذه المهارات العالية إلى جانب القوى البشرية اللازمة لبرامجها الانمائية الوطنية .

ـ العمل على أن تحوى خطة العمل الخاصة بالتعليم العالى إقامة جامعات متميزة فى مجالات معينة من التخصص تتوزع بين الأقطار العربية لخدمة نشاطات استراتيجية فى مجال تكوين القاعدة العلمية والتكنولوجية فى الوطن العربى ، وعلى سبيل المثال تتميز جامعة عربية بالتصميم الهندسى ، أو الرياضيات أو الإنتاج الصناعى ، أو القوى المحركة ، أو التخطيط أو البتروكيماويات . . . إلخ ، وذلك بدلا

---

(١٠) UNESCO, Statistical Yearbook 1980 .

من أن تكون هذه التخصصات متكررة ومتناثرة وليست على المستوى اللازم للإعداد السليم للطلاب أو الباحثين بما تحتاج إليه مواردها من التطوير المستمر للتجهيزات والوسائل المطلوبة .

ـ إيجاد المرونة الكافية فى مؤسسات التعليم العالى بما يسمح بمزيد من التدريب العملى والميدانى ومواقع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ، لايكفى أن يتم التدريب العملى فى كليات الهندسة مثلا على مايجرى فى المختبرات والورش ، وإنما لابد أن يمتد إلى مواقع النشاط الصناعى كجزء لايتجزأ من مقرراته وبرامجه الدراسية ، حيث يصبح للمهارات المهنية معنى اجتماعى فى إطار التعامل مع المؤسسة وما يرتبط بذلك من خبرات إدارية وتنظيمية ومشكلات تطبيقية . وهذا يقتضى التعاون العربى من حيث توفير مجالات التدريب الميدانى ، واعتباره جانبا رئيسيا فى تقويم الشهادة ومتطلباتها على مستوى اتحاد الجامعات العربية .

ـ العمل على إنشاء كليات متخصصة تتولى تمويلها المؤسسات والشركات الكبرى والمشروعات العربية المشتركة ترتبط بمجالات عملها ، وأن تكون هذه الكليات على مستوى عربى . على سبيل المثال ، تتولى شركات التكرير والصناعات البتروكيماوية إنشاء كلية عربية لهندسة البتروكيماويات ، أو كلية عربية للمعادن مرتبطة بمجمعات الحديد والصلب ، أو كلية لصناعات النسيج مرتبطة بمصانع النسيج وهكذا . وميزة إنشاء هذه الكليات الملحقة بالمؤسسات الصناعية تمكن الطلاب من العمل فى هذه المؤسسات كجزء من إعدادهم الذى يلتحم فيه النظرى بالعمل الميدانى ، كما يمكن للكليات القيام ببحوث مندمجة مع مشكلات الصناعة وأهدافها مما يساعد على تطوير هذا الإنتاج كما ونوعا .

ـ ومن ناحية أخرى يمكن العمل أيضا على إيجاد مراكز تدريبية أثناء الخدمة الملحقة بالجامعات لمختلف المهن والدرايات ، كما يمكن أن تنشأ مراكز تدريبية إقليمية متخصصة ملحقة بالجامعات تتعاون فى إنشائها وتجهيزها المشروعات العربية المشتركة والصناديق العربية بغية التدريب وإعادة تدريب ورفع مستوى الكفاية للإطارات الفنية والإدارية والاجتماعية فى قطاعات التنمية ، وذلك استكمالا لمؤسسات التدريب أثناء الخدمة ، وبديلا عن إنشاء مؤسسات تدريبية أو برامج تدريبية آنية لاتتصف بالفاعلية فى تحقيق أهداف التطوير المهنى وتكوين الإطارات المطلوبة . ومع

المرونة القائمة والمتوقعة فى سوق العمل ومهاراته فإن خريج التعليم الجامعى ، على نسقه الحالى ، أصبح غير مؤهل لممارسة العمل ، ومن ثم فإن هذه المراكز الجامعية التدريبية قد تحقق ، مرحليا ، قدرا من ملاءمة الخريجين لاحتياجات العمل ، وتعين على التخفيف من أزمة الخلاف حول ما إذا كانت الجامعات تخرج الكفايات المؤهلة للوظائف غير المناسبة ، أم أن الوظائف المناسبة يتولاها خريجون غير مؤهلين لممارستها .

- وحين ننظر إلى التعليم العالى كمستوى من مستويات المعرفة والسيطرة على مجال معين من مجالات العمل ، ينبغى أن تنظر الجامعات فى إطار اتحاد الجامعات العربية إلى إتاحة الفرصة للالتحاق بها إلى من يمكن تسميتهم « طلاب الخبرة » ، وهم ممن يمارسون أعمالا معينة فى قطاعات النشاط الاقتصادى والاجتماعى ، ويرغبون فى متابعة التقدم فى مجال عملهم أو إلى تغيير هذا المجال إلى مجال آخر مختلف عنه أو متصل به . ويستطيع « طلاب الخبرة » الالتحاق بالجامعة أو المعهد العالى بناء على اختبارات للاستعدادات والقدرات اللازمة للتخصص المطلوب ، أى اختبارات توضح مقدرة الطالب الفكرية والتنظيمية لمتابعة الدراسة الجامعية ، وذلك دون التقيد بما أحرز من شهادات مدرسية سابقة،ولسنا فى حاجة إلى توضيح لقيمة مشاركة هذا الصنف من الطلاب فى الناتج التعليمى وفى المردود الاقتصادى والاجتماعى .

- ولعله من المفيد فى هذا الصدد أيضا أن تنظر الجامعات العربية واتحادها فى « حلحلة » مؤهلات التعيين فى هيئة التدريس بالجامعات ، وأن يتم تعيين بعض هيئات التدريس ممن لا يحملون شهادة الدكتوراه ، وممن لديهم من القدرات الفكرية والخبرات العملية والمهارات التدريسية والتجدد المعرفى مما قد لايتاح لبعض الدكاترة إلا بعد ممارسة تطول أو تقصر . والواقع أن عددا كبيرا من أعضاء هيئات التدريس الجامعية لم يتعرضوا لخبرات الواقع العملى فى طوله وعرضه ، وبدأوا حياتهم فى سلك التعليم طلابا وانتهوا إليه أساتذة . وفى جميع الحالات فإن من مصلحة الجامعات فى إعدادها لطلابها أن تستعين بذوى الكفايات البارزة من خارج أعضاء هيئة التدريس كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا ، ولعل فى ذلك جسرا لربط التعليم مضمونا وروحا بمقتضيات العمل والإنتاج .

- ويتصل بهذا أيضا تجربة الجامعات المفتوحة ، وما يمكن أن ترتكز عليه من

دراسات وبرامج ومناهج تفكير وعمل لا يتحقق من خلال مؤسسات التعليم الحالية ، وهذا جهد عربي مشترك نظرا لما يتطلبه التجريب فى هذا المجال من موارد وكفايات ، فضلا عن إمكان الاستفادة منه على نطاق الوطن العربى ، ومشروع الجامعة الفلسطينية المفتوحة (جامعة القدس) نواة لتحقيق أهداف التعليم العالى خارج نطاق المؤسسات التعليمية ، ويتطلب الدعم حتى يتم إخراجه إلى حيز التنفيذ كإحدى تجارب التعليم العالى غير النظامى .

ـ ومما يستحق التجريب أيضا من حيث أهميته فى مجالات التنمية العربية ما يمكن أن تقوم به بعض الجامعات فى سبيل التدريس والبحوث على أساس مشكلات وقضايا ومشروعات عربية على النطاق القومى ، بدلا من التدريس والبحث على أساس تصنيفات المعارف الحالية (هندسة كهربائية ، تاريخ ، اجتماع ، تربية ، جغرافيا . . . إلخ) . وعلى سبيل المثال يمكن أن تقوم دراسات جامعية (سواء فى الشهادة الجامعية الأولى أو فى الدراسات العليا) على أساس دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى ، المشروعات العربية المشتركة ، تطور المجتمعات العربية ، التخطيط العمرانى ، التنمية الريفية ، القاعدة العلمية والتكنولوجية العربية ، القوى العاملة العربية ، التعليم والتنمية العربية ، سوق العمل العربية ، تطور القيم الاجتماعية والسلوكية ، تصميم وإدارة المشروعات المشتركة ، إلى غير ذلك من الموضوعات التى تستحق الدراسة والمعالجة فى قضايا التنمية العربية المعاصرة مما يتطلب تكامل المناهج المعرفية من مختلف التخصصات . ومثل هذا النمط من التدريس والبحث ، إلى جانب تجسيده لقضايا المصير المشترك كجزء من رسالتها فإنه يمكن من ترسيخ النظرة التكاملية فى التفكير والتقرير والتنفيذ ، وتأسيس ثقافة قومية مشتركة واعية(١١) .

ـ تشجيع تكوين فرق للبحث من مختلف أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات العربية لتقديم المشورة للحكومات والمؤسسات فى مجالات الاستثمار المادى والبشرى ، وفى التقويم الفنى للعروض وتصميمات المشروعات المقدمة من الشركات الأجنبية ، وفى غيرها من الخدمات الاستثمارية التى تتطلبها مشروعات التنمية

---

(١١) دور التعليم فى الوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٧٩ . وانظر مراجعة الكاتب له فى مجلة المستقبل ١٥ ـ ٥ ـ ١٩٨٠ .

العربية ، وأن يعتبر تقديم هذه الخبرات الاستشارية جزءا لايتجزأ من مهمات الجامعات وما يتطلبه من تيسيرات لأعضاء هيئات التدريس تمكنهم من القيام بمثل هذه المهمات .

ـ تشجيع الحكومات والمنظمات العربية على تمكين أساتذة الجامعات من إعداد ونشر كتب مبسطة للثقافة الجماهيرية فى مختلف ميادين المعرفة وقضايا الوطن العربى ، وأن يعتبر ذلك جزءا من الإنتاج العلمى لأعضاء هيئة التدريس إلى جانب إنتاجه فى ميدان التخصص . ويمثل هذا الجهد الذى قد يشترك فيه أكثر من مؤلف تستطيع الجامعة أن تمد أذرعها إلى خارج أسوارها من أجل تثقيف الجماهير بما يتوصل إليه أساتذتها من معرفة متجددة وخبرة فنية تنويرا للغالبية العظمى من القراء ، وبغية تكوين رأى عام مستنير فى مختلف الأمور الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

خاتمــة :

تلك هى بعض المقترحات التى يمكن اعتبارها عند التفكير فى وضع خطة عمل لمزيد من فاعلية التعليم العالى فى تحقيق مرحلى يستشرف تنمية ذاتية عربية تصون وجودها المادى والحضارى . ومما تجدر الاشارة إليه أن معظم تلك المقترحات يتطلب المرونة فى السعى والتجديد فى النظم والنماذج ، ولاشك فى أن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تستطيع بما يمكن أن يتاح لها من موارد فى هذا الشأن القيام بدور المبادرة فى استكشاف مجالات التجريب والتجديد فى وظائف التعليم العالى ومؤسساته وأساليبه ، كما أنه من الميسور أن يتحقق كسر الجمود القائم فى كثير من مناحى التعليم العالى من خلال التعاون العربى الذى يمكنه أن يتحمل تكلفة التجديد والتجريب وأن يستفيد من اقتصاديات الحجم الكبير والسوق المتسع .

ثم لابد لكاتب هذه المقالة من أن يعتذر مرة أخرى عن عدم محاولته وضع معالم متكاملة لحركة التعليم العالى وأبعاده المتطورة فى إطار الآفاق الجديدة لاستراتيجية التنمية العربية المنشودة . ولعل المحاولة فى تحليل الواقع المرتبط بالتعليم العالى فى المنظور الاقتصادى والاجتماعى قد ألقت بعض الأضواء على اتجاهات التطوير المنشود . إن خطة العمل المنشودة لتطوير التعليم العالى كعامل مهم من عوامل التجديد الحضارى مجهود ضخم يتطلب النفس الطويل والمواجهة الجادة من جميع المعنيين بقضايا التنمية ، وعلى مؤتمرات وزراء التربية والتعليم العالى والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مسئولية تاريخية فى تمكين التعليم العالى من أن يكون عنصرا محركا ومتحركا مع جميع الجهود الواعية بإمكانات الوطن العربى من أجل تحرير الإنسان العربى - كل إنسان عربى - وإطلاق طاقاته المنتجة ، كل طاقاته ، وفى كل ميادين المعرفة والفعل البشرى .

حول تجديد التربية العربية :
ذكريات قديمة وخواطر متجددة

مقدمــة :

هذا المقال يتضمن بعض الذكريات التى اختزنتها الذاكرة حول التربية والعملية التعليمية ، وهى فى جملتها خبرات تعرض لها الكاتب كطالب وكمعلم وكمشتغل بقضايا التربية خلال أربعة عقود من الزمان ، وبعض هذه الذكريات تمتد جذوره الزمنية إلى نصف قرن ، وبعضها ذو أفق زمنى قريب . وقد اختار الكاتب تلك الذكريات التى يرى أنها مازال قائمة فى مضمونها - وإن تغير شكلها - وأنها ما برحت حتى اليوم ذات مغزى للممارسات التربوية فى أقطارنا العربية ، وإن كان معظم هذه الذكريات مرتبطاً بخلفية الواقع المصرى ومساراته . وعلى أية حال هى ذكريات ، قد تبدو جزئية متناثرة ، كما أنها ليست دراسة أكاديمية موثقة ، ومع ذلك فإن الكاتب يرى قدرا لا بأس به من الجدوى فى تسجيل تلك الذكريات ، لعل فيها نفعا من أجل تنمية طاقات الإنسان العربى وقدراته ، وتمكينا له من اقتحام المستقبل وتحدياته .

أولا : حمار الوزارة وحمار التلاميذ :

منذ سنوات عديدة خلت فى الستينات كتبت مقالا لإحدى المجلات التربوية بهذا العنوان ، واضطررت إلى تغييره بعنوان أكاديمى مقبول « حاجات التلاميذ فى المدرسة الابتدائية » ، ومع أن العنوان الجديد لم يكن مطابقا تماما لمضمون المقال إلا أنه كان أكثر سلامة وأبعد عن الشبهات والظنون . وقد كان ذلك المقال مستمدا من خبرة شخصية كنت أضربها مثلا لبعض طلابى عن علاقة ما نعلم فى الصف بما يدور فى المجتمع من قضايا يستطيع المعلم أن يلقى عليها بعض الأضواء ، وأن يجعلها مجالا للتفكير والتساؤل لدى المتعلمين من التلاميذ والطلاب .

وقد كان لدى بعض الطلاب ممن تعدهم كلية التربية بجامعة عين شمس نكتة حول مايردده أساتذتهم عن أهمية الربط بين المادة التعليمية للدرس وبين الخبرات

المجتمعية للتلميذ أو الطالب ، وكنا جميعا أساتذة الكلية نحرص على تأكيد هذا الأصل من الأصول التربوية ، ونردده فى مختلف المقررات والمساقات . وكان الطلاب يذهبون إلى دروس التربية العملية كجزء من تدريبهم على تطبيق ما تلقوه من نظريات ومقولات تربوية ونفسية فى المدرسة ، وكذلك على مهارات التدريس فى الفصل أو الصف . وكانت النكتة الشائعة أن الطالب قد دخل إلى الصف وأنهى درسه وكان فى أثناء ذلك يبحث عن المجتمع ليربط درسه به فلا يجده ، وكان تساؤلهم الفكه يتمثل فيما يقولون لبعضهم « قل لى بربك أين وجدت المجتمع فى درس التربية العملية ؟ ! » .

ولعل الطلاب كان لديهم كل الحق فيما يقولون . . فالكتب المدرسية والمقررات تتحدث عن أمور وقضايا وأحداث ومعلومات مسطحة مصمتة وغير متجسدة فى الواقع ، كأنها لاعلاقة لها بالزمان والمكان ، وكأنها قضايا مسلم بها ليس لها جذور أو امتدادات . هى معلومات ومعارف ليست بالضرورة ذات منفعة فى فهم الواقع أو توضيح ما يجرى فيه أو التساؤل حول الأسباب والعوامل التى أدت إلى ما يعيشون من أحداث أو ما يلحظون من ظواهر . وتغدو العملية التعليمية مقتصرة على ما يتم تلقينه فى الصف أو تسطيره فى الكتاب . وللطلاب الحق أيضا فى « مزحتهم » حين يقتصر الأساتذة على عرض النظريات والمفاهيم والقواعد دون إعطاء قدر كاف من الأمثلة والنماذج والمواقف التى توضح تلك القضايا العامة المجردة . ومن ثم فإن هذا المنهج من التعليم ينتقل إلى معلمى المستقبل حين يقبلون على مهنة التعليم فيعلمون مافى الكتب والمقررات ، مقتصرين على ما أودعته بطونها من عموميات دون أمثلة من الواقع الاجتماعى أو من خبرات التلاميذ واهتماماتهم ، وهكذا تستمر الحلقة المفرغة التعيسة فى العلاقة بين المتعلم وما يتعلم من المعلم .

نعود إلى مقال « حمار الوزارة وحمار التلاميذ » . ومصدر هذا المقال خبرة للكاتب فى مدرسة ابتدائية ريفية فى قرية من قرى محافظة المنوفية ، دخل الكاتب للاستماع إلى درس من دروس مادة كان اسمها فى ذلك الوقت على ما أذكر « الأشياء والصحة » وكان موضوع الدرس عن « الحمار » كأحد الحيوانات النافعة للإنسان . وقام المدرس فى صوت جهورى يشرح لتلاميذ أعمارهم بين التاسعة والعاشرة ما أودعته الوزارة فى كتابها من معلومات عن الحمار . . هو حيوان من ذوات الأربع ، وله أذنان

طويلان ، يتراوح لون جلده بين الأبيض والبنى والرمادى ، وله حوافر قوية ، وذو صوت مزعج يسمى « النهيق » ، ولهذا الحيوان منافع عند الفلاح إذ يعتبر من أهم دواب الحمل . هذه هى أهم المعلومات التى أوردها الأستاذ فى شرحه متبعا ماورد فى كتاب الوزارة عن الحمار المقرر ، ثم سجل أربعة أسطر على السبورة (اللوح) فيما يسمى بالملخص السبورى لينقله التلاميذ فى كراساتهم .

استمع الكاتب إلى « حمار الوزارة » المقرر ، واشتد به العجب فى أن الوزارة تستهين بعقلية التلاميذ ، وبأن المعلم وهو يشرح الحمار لطلاب فى قرية مصرية يرون الحمار يوميا ، ويتعاملون معه فى « البيت والغيط (الحقل) » يوميا ، وهو يدرك أيضا أن طلابه يعرفون عن الحمار أكثر من ذلك بكثير . . إنهم يعرفون ماذا يأكل الحمار ، وما هى العليقة التى تجعله قويا ، ويعرفون كيف يحمّلونه وكيف يركبونه ، ومتى يمكر الحمار ويبرطع ، وكيف يساس ، وكيف يتحمل ، إلى غير ذلك من الخصائص الحمارية . . .

ظل الكاتب يتساءل عما أفاد تلاميذ القرية هؤلاء من هذا الدرس ، ولم يتمالك نفسه التى ألحّت عليه بأن يفعل شيئا ما ، فاستأذن من المعلم فى أن يتوقف التلاميذ عن كتابة الملخص السبورى ، لكى يقيم معهم حوارا حول الحمار . . ويبدأ حواره بقوله متوجها إلى التلاميذ : أبنائى لقد عرفتم الآن المعلومات عن « حمار الوزارة » كما هو فى الكتاب ، وأريدكم أن تفكروا فى معلومات جديدة لاتعرفونها وتريدون أن تسألوا عنها (أى حمار التلاميذ) وسوف نكتب هذه الأسئلة على السبورة . وقد يستطيع الأستاذ أو أنا الإجابة عن هذه الأسئلة ، وقد لانستطيع ، وربما يستطيع أباؤكم الإجابة عنها . . . على أى حال المهم أن نسمع منكم ماذا تريدون أن تعرفوا أكثر عن هذا الحيوان ؟

لحظة صمت قصيرة ، ثم بدأت الأسئلة تتوالى . . أذكر من هذه الأسئلة : كم سنة يعيش الحمار ؟ ماهو ثمن الحمار القوى ؟ هل تختلف أثمان الحمير ، ولماذا ؟ هل الحمير أنواع مثل الخيل ؟ متى تلد الحمارة ؟ كيف تعالج الجروح التى على ظهر الحمار ؟ لماذا نضع أحمالا كبيرة على ظهر الحمار ونركبه ، فى حين أننا لا نستطيع أن نضع مثل هذه الأحمال على ظهر الجاموسة حين نركبها . . . ودق الجرس وأنقذ المعلم والكاتب من الإجابة وقلت للتلاميذ ، انتهى الدرس وعليكم أن تسألوا أهلكم عن هذه الأسئلة المهمة فإنهم لاشك يعرفون الإجابة عنها .

وأخذ الكاتب بعد الدرس يتأمل هذه الأسئلة الحيوية من جانب التلاميذ ، وما يكمن وراءها من تفكير علمى جنينى كما تتبلور مفرداته المجردة لدى هؤلاء الصغار . ألم يكن فى السؤال عن العمر إدراك لأن للكائنات الحية بداية ونهاية وما بينهما من سنى الحياة هو عمر الكائن الحى ؟ أليس للحيوان النافع ثمن ؟ وألا تختلف أثمانه على أساس ما يمكن أن توفره أنواعه المختلفة من منفعة ؟ أليس لكل جرح دواء ، باستثناء الحب فى خيال بعض الشعراء ؟ ألا تتناسب الأحمال التى توضع على الأشياء أو الحيوان بقدر ما تتحمله الدعائم والركائز فى حسابات المهندس الإنشائى ؟ وهكذا يتبين لنا الفرق بين ما تريد الوزارة أن يتعلم التلاميذ ، وبين ما يرغب التلاميذ فى تعلمه . ومن ثم كان حمار الوزارة تافها مسطحا ، وجاء حمار التلاميذ حيا نشطا ، إن لم يكن جامحا .

ومن هذا المثال وما شاكله من نماذج واقعية كنت أقرِّب للطلاب فى كلية التربية العلاقة بين التعلم والتعليم والخبرة المجتمعية الحية التى يرغب التلاميذ فى استطلاعها والتساؤل حولها ، أو على الأقل الالتفات إليها ، وتتفاوت هذه الخبرة بطبيعة الحال حسب مراحل النمو الاجتماعى للمتعلم . أليس عجيبا مثلا أن تتحدث كتب التاريخ أو الاقتصاد السياسى فى مصر عن ديون الخديو إسماعيل وعن بذخه وتبديده للقروض الأجنبية ، ولاتشير الكتب المقررة ، أو الأساتذة فى معظم الحالات ، إلى مديونية مصر الحالية ، ومشكلة خدمتها وسدادها ، وأضعف الإيمان فى هذه الحالة أن تتم الإشارة إلى حجم هذه الديون ومصادرها ، حتى لو لم يكن للكتاب أو الأستاذ موقف معين حول مخاطرها فى توهين الاستقلال الاقتصادى أو السياسى ، أو عدم وجود مثل هذه المخاطر ؟ أليس مفيدا كذلك أن تتم الإشارة إلى ماهو متبع أو مطروح من معالجات لهذه المشكلة ؟ أتذكر ابن الأثير وتاريخه وأترحم عليه حين أورد هذا البيت من الشعر :

ومن وعى التاريخ فى صدره   أضاف أعماراً إلى عمره

وأركز على كلمة « وعى » وليس مجرد حفظ التاريخ ، فمن خلال هذا الوعى بخبرة وحركة المجتمع الماضية الحاضرة والعمل على توظيفها فى فهم الواقع المعاش واستشراف المستقبل والتوجه نحوه تصبح المعرفة الإنسانية لمجتمع معين معرفة بصيرة واعية ، لا معرفة صماء خامدة . وهذا هو ما ينبغى أن تحرص عليه مضامين العملية التعليمية سواء تمثلت فى الكتب المدرسية أو فى عمليات التفاعل الفكرى بين الأساتذة والطلاب فى مختلف مراحل التعليم .

ثانيا : أهى سذاجة أم ادعاء ؟

ومع الالتفات إلى أهمية الربط بين مضامين التعليم وقضايا المجتمع جاءت موجة أو « هوجة » فى هذا الاتجاه ، لكنها كانت تقتصر على ربط سطحى ، مفتعل أحيانا ، وغير مناسب أحيانا أخرى . ولعل أبرز مثال على ذلك الكتاب الذى ألفه أحد الأساتذة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر ، وكان من أول الشعارات التى أطلقتها « الاتحاد والنظام والعمل » . وأراد الأستاذ أن يربط علم الاجتماع بالحدث الثورى الجديد ، فأصدر كتابا عن « علم الاجتماع والاتحاد والنظام والعمل » . وجاءت فصول الكتاب لتشرح فى غثاثة كيف يتمكن علم الاجتماع من تحقيق هذا الشعار فى المجتمع المصرى حتى يتغلب على مشكلاته ، ويكافح ثالوث الفقر والجهل والمرض . وكما يظهر هذا الربط الشكلى فى المقررات والكتب المدرسية يتجلى كذلك فى بعض الامتحانات وبخاصة فى موضوعات الانشاء . ولعله من الطريف هنا أن أشير إلى موضوعات أربعة للإنشاء فى امتحانات الشهادة الاعدادية (نهاية المرحلة المتوسطة) فى محافظة القاهرة ، فقد طلب الامتحان أن يكتب الطالب موضوع إنشاء فى : الصحوة الكبرى وما تستلزمه من سلوك لدى المواطن ، ترشيد الانفاق ، حالات الجفاف فى افريقيا ، مضار المخدرات . والصحوة الكبرى شعار أطلقه رئيس الجمهورية لمراجعة نمط الحياة إنتاجا واستهلاكا فى مصر . ولست أدرى كيف يستطيع طالب عمره ١٤ عاما أن يعالج هذا الموضوع إلا إذا كانت المسألة صف كلام وملء صفحة . . (وهكذا يعتقد الطلاب أن الإطالة فى كتابة الإنشاء تترك أثرا طيبا لدى المعلم مما يجعله سخيا فى تقدير الدرجة) أما موضوع ترشيد الانفاق . . فإنه أكثر تعقيدا ، ولعل الطالب فى هذا العمر إنما يدرك ترشيد الانفاق فى مصروف الجيب . . والموضوع الثالث يصعب على شخصيا الكتابة فيه ، ومن تعقيدات هذا الموضوع أنه اختلط ببرنامج تليفزيونى متصل الحلقات فى مصر عن الجفاف الذى يصيب الأطفال (dehydration) . والواحد منا حين يتأمل هذه الموضوعات يجدها فعلا من قضايا الساعة المطروحة فى مصر ، لكنها ليست من الموضوعات التى يمكن لهؤلاء الفتية استيعابها ، لكن الممتحن أراد أن يظهر أن موضوعاته دليل على انعكاس قضايا المجتمع فيما يتعلمه الناشئة .

كذلك فإن الواحد منا حين يتأمل هذه الموضوعات فإنه لاشك قائل لنفسه :

وماذا بقى لطلاب كليات الاقتصاد وأقسام الاجتماع من موضوعات يدرسونها ويمتحنون فيها ؟ وقد يدافع قائل آخر بأن هذه القضايا الساخنة أو الدافئة أو الباردة التى تعالجها وسائل الإعلام المختلفة ، ومن المفروض أن يتابع الطالب مثل هذه القضايا باعتبارها من مكونات ثقافته وتعليمه . وهذه قضية حق ، لكن من المهم أن تكون هذه القضايا التى يمتحن فيها فى مستوى قدراته الإدراكية وخبراته ومعارفه السابقة ، وفى ظنى أنها ليست من هذا القبيل لطالب عمره ١٤ عاما . ثم إذا كان لهذه القضايا زوايا متنوعة فى التصور والتحليل ، وكانت وجهة نظر الطالب مخالفة لنموذج الإجابات الذى يهتدى به المصحح للامتحان ، فماذا يكون الحكم ؟ ثم أين ومتى يتاح للطالب متابعة مثل هذه القضايا العامة مادام سيف الشهادة العامة والمقررات وتمارين « سلاح الطالب » وغيره من الكتب الخارجية أو الوزارية لنماذج الامتحانات أسئلة وأجوبة ، مادام هذا السيف مسلطا على رقبته داخل المدرسة وفى البيت أيضا ؟ وهل يتاح للطالب داخل المدرسة أن يناقش أبعاد الصحوة الكبرى ومشكلات الشباب ، وترشيد الانفاق ، والجفاف الأفريقى .. أين ومتى ؟ ، وبالمناسبة فإنه حين اختلط الأمر بين الجفاف الأفريقى وجفاف الأطفال توقف الاساتذة عن التصحيح حتى يأتى القول الفصل فى اعتماد أحد المعنيين أو كليهما من الوزارة .

ثالثا : من يرشد من ؟

مما يدخل فى العملية التعليمية جانب يسمى بمسميات مختلفة مثل تعليم الكبار ، أو الإرشاد الزراعى ، أو الإرشاد الاجتماعى ، أو التنشيط الثقافى أو التربية الأساسية ، أو الثقافة الجماهيرية ، أو الثقافة العمالية وغيرها من المسميات . ومؤسسات هذه العملية التربوية المتوجهة إلى عالم الكبار خارج مؤسسات التعليم النظامى تهدف إلى إشاعة المعلومات الصحيحة والجديدة ، وتغيير ممارسات العمل وتطوير القيم والاتجاهات بالنسبة للفئات الأقل معرفة أو أكثر تخلفا عن الاتجاهات والممارسات السائدة التى يسعى إلى نشرها وتجسيدها أهل السلطة والتكنوقراطيون والخبراء والمثقفون وغيرهم ممن يمتلكون مصادر المعرفة .

وقد سعدت بالعمل زمنا ما فى مركز للتدريب والبحوث فى هذا المجال ، وكان اسمه إذ ذاك المركز الدولى للتربية الأساسية فى العالم العربى والذى اشتهر اختصارا باسم مركز سرس الليان فى مصر . وكان من بين وظائفه تدريب المرشدين فى قطاعات

الإرشاد الريفى على تطوير أفكار وممارسات أهل الريف ، وكان لهذا التدريب شق نظرى وآخر عملى حيث يذهب المتدربون إلى القرى للقيام ببعض النشاطات العملية . وكانت منظمة اليونسكو وغيرها من المنظمات الدولية تمد هذا المركز بالخبراء الدوليين إلى جانب الخبراء المحليين ، وكان من بين هؤلاء الخبراء الدوليين خبيرة أجنبية فى اختصاص الإرشاد المنزلى والأسرى ، حيث كان يتدرب فى هذا المركز مرشدات من المختصات فى العمل مع قطاع المرأة والأسرة .

وهنا تختلط القصة بين مفهوم التثقيف اللفظى الذى يلجأ إليه المثقفون والمرشدون ، وبين ارتباط هذا الإرشاد كعملية تعليمية بواقع معيش ومشكلات حية ، خاصة إذا كان التثقيف أو الإرشاد من مصدر أجنبى لا يتبين هذا الواقع أو يتعرف على مفرداته . والمغزى الذى يتأكد من هذه القصة هو أن الوعظ والإرشاد الكلامى ، وعدم الإدراك المتجسد للواقع المعيش ، لا يقدم ولا يؤخر كثيرا كعملية تربوية مؤثرة فى التغيير والتطوير . وفى هذا الصدد أذكر المقولة الساخرة لبرناردشو من أن الوعظ كلام يخرج من فم المتحدث إلى أذن السامع ، دون أن يمر بعقل أى منهما . ومن الحتمى فى مجالات تعليم الكبار أو تثقيفهم أو إرشادهم أن تلتحم العملية التعليمية مضمونا وأسلوبا باهتمامات واحتياجات وتطلعات الجمهور المستهدف . وهذا يقتضى أن نتعلم عنه حتى نستطيع أن نعلمه فيتعلم ، والمعلم فى جميع الحالات هو دائما فى حركة جدلية يعلم طلابه كما يتعلم كذلك منهم وعنهم ، ويرتد هذا التعلم منهم وعنهم لتكون عملية التعليم حوارية تشاركية أكثر فاعلية وأوفر انجازا .

نعود إلى قصة من يرشد من ؟ فى أحد تطبيقات العمل الميدانى فى قرية من قرى المنوفية ذهبت إحدى المتدربات مع الخبيرة الأجنبية للإرشاد المنزلى بين النسوان فى بيت أحد رجال القرية* . وصادف أن كنت فى القرية نفسها إذ ذاك والتقيت برب الأسرة التى ذهبت إليها المتدربة والخبيرة . فقال صاحبنا الشيخ لقد ذهب فريق من جماعتكم إلى الدار ، فقلت هل يمكننا أن نشترك أنت وأنا معهم ، فاستجاب ، وانضممنا إلى فريق العمل النسائى ، واتصل الحديث بين الخبيرة وبين الشيخ من خلال الترجمة التى قمت بها .

* بالمناسبة ليس فى لغة العرب مايوحى بأن كلمة « نسوان » لها معنى المرتبة الدنيا ، ففى القواميس العربية يقال نساء ونسوان ونسوة ، وهى جميعا جمع « امرأة » .

الشيخ : ماذا تريدون أن تعلموا النسوان فى قريتنا ؟
الخبيرة : نريد أن نرفع من مستوى معيشتهن .
الشيخ : وماذا تقصدون بذلك ؟
الخبيرة : سوف نسعى إلى تحسين أحوالهن وترقية شئونهن .
الشيخ : ياكين (عامية لكلمة لكن) ماذا سوف تعملون ؟ أنا غير فاهم ! !
الخبيرة : سوف نعمل على توعية ربة البيت والبنات على ترتيب البيت وتنظيمه وعلى الرعاية السليمة للأطفال .

الشيخ : ياكين ، النساء يقمن بترتيب البيت ونظافته وتربية الأطفال ، ويبذلن جهداً كبيرا فى ذلك . . هل عندكم أشياء تساعدهن فى هذه الأمور ؟

الخبيرة : سوف نعمل على زيادة وعيهن بأمور النظافة وطرق تربية الأطفال الحديثة . .

الشيخ : ياكين ، ما أزال غير فاهم لكلامك يا سيدتى . . أنا أقول لك . . وأسألك : هل ستوفرون لنا المياه داخل البيوت حتى لاتتعب البنات فى تجهيز مياه الشرب والغسيل ؟

الخبيرة : الحكومة سوف تقوم بهذا إن شاء الله . . واكتبوا طلبات بهذا من القرية .

الشيخ : لقد فعلنا هذا مرات ومرات ووعدونا . . ونعيش على الوعود . . مرة أخرى . . هل ستساعدوننا فى توفير المراهم التى تزيل الاحمرار فى عيون الأطفال ؟

الخبيرة : هذا من شأن الوحدة الصحية والطبيب المسئول .

الشيخ : طيب يا سيدتى : هل عندكم حقن أو أى دواء لمرض التسمم الدموى للأبقار ، أو دواء « للفريرة »* التى تصيب الكتاكيت (الصيصان) ؟

الخبيرة : هذا يا سيدى من اختصاص الطبيب البيطرى .
الشيخ : ياكين ماهو اختصاصكم ؟
الخبيرة : التوعية وتغيير الاتجاهات والعادات .
الشيخ : (وعلى وجهه ابتسامة ساخرة) آه . . مارأيك يا سيدتى أن ندخل فى الكلام الجاد . .

---

* الفريرة كما عرفت فيما بعد هى مرض نيوكاسل الذى يصيب الكتاكيت فيجعلها فى حالة دوار قبل أن تنفق .

الخبيرة : تفضل .. فقد جئنا لزيارتكم لندخل فى الكلام الجاد .
الشيخ : (مازحا) إذا عرضت عليك الزواج .. هل تتزوجيننى ؟

ومع هذه النغمة المازحة الساخرة بدأنا نضحك ، ونستكمل شرب أقداح الشاى ، ثم هممت بالخروج شاكرا للشيخ ، ومتعجلا الهروب من الموقف ، وطالبا العفو والعافية . ويتملكنى فى الوقت ذاته هذا الاعجاب الغامر بحكمة هذا الشيخ ، وبالوضعية المنطقية التى حلل بها المفاهيم المجردة التى سيطرت على ردود الخبيرة الدولية فى الإرشاد المنزلى ، وتذكرت أننا حفظنا ونحن صغار بيت شعر كنا نردده :

كلامك يا هذا كبندق قارغ   قليل من النعنى كثير التفرقع*

ولعل القارىء يرى معى أن فى هذه القصة الواقعية مغزى تربويا ساطعا فى أن التعلم والتغيير عن طريق الوعظ والأحاديث والمحاضرات قد لايتعدى سطح الجلد فى تأثيره ، وأن هذا الاسلوب من التعليم لا يغنى إلا إذا ارتبط بالحاجات والاهتمامات لجمهور المتعلمين ، وإلا إذا ارتبط بالوسائل والإمكانات المادية والموضوعية التى تجعل المستقبل مستجيبا لما يقال كاستجابة الرادار ، كما تجعل من الكلمة أداة موجهة للعمل والسلوك . والكلمة الطيبة أصلها ثابت وفرعها فى السماء ، جذورها فى الواقع مرتكزة عليه ومنبثقة منه ، ومتجهة إلى آفاق جديدة من هذا الواقع إلى حيث تحقق مقاصدها ، وهكذا تكون العملية التربوية المؤثرة .

رابعا : توجيه أم تصيد وتحجر وتعجيز ؟ :

من الوظائف المهمة فى مجال التعليم النظامى وظيفة التوجيه التربوى ، وقد يطلق عليها أحيانا الإشراف التربوى ، وكانت تسمى فيما مضى التفتيش التعليمى ، وقد تغير مسمى الوظيفة من التفتيش إلى التوجيه والإشراف على زعم أن تغيير المسميات سيؤدى إلى تغيير المهام المناطة بمن يتولون هذه الوظيفة ، وتطوير الوسائل والأساليب المتبعة فى أدائها . وتحتل هذه الوظيفة موقعا خطيرا فى سلك وظائف التعليم حيث تكون مسئولة عن تقديم التوجيه والإرشاد للمعلمين القائمين بعمليات التدريس فى خط الإنتاج الأول فى الفصول ومع التلاميذ والطلاب . وفى قناعتى أنه قد حدث تطور محدود فى تحول هذه الوظيفة من منهج للتفتيش وتصيد الأخطاء إلى منهج

* كذا حفظناه بصرف النظر عن سلامته اللغوية .

للتوجيه والتطوير للمعلمين فى عملهم التعليمى . ولعل قصتى القديمة مع مفتش المواد الاجتماعية ماتزال تتكرر فى كثير من الحالات حتى فى أيامنا هذه ، لقد تغيرت قنانى الزيت ، بيد أن الزيت مايزال هو الزيت القديم نفسه . . أقول ذلك فى الوقت نفسه الذى أدرك فيه وجود استثناءات لحالات مشرقة من جهود الموجهين التربويين الذين يؤدون وظيفتهم بكفاءة فى توجيه المعلمين بما يحسن من آدائهم وفاعليتهم فى التدريس .

وقصتى القديمة مع مفتش المواد الاجتماعية تبدأ حين جاء للتفتيش على تلك المواد فى مدرسة (قنا) الابتدائية حين عينت بعد تخرجى مدرسا فيها عام ١٩٤٣ . وحين يجىء المفتش كانت ترتعد فرائص المدرسين ، حيث يتوقعون اللوم وتصيد الأخطاء أكثر من التشجيع القائم على التقييم الموضوعى من خلال زيارة أو زيارتين للمدرس أثناء تدريسه . وكنت ما أزال غض الأهاب فى الخبرة العملية للتدريس ، مع ما اقترن بذلك من حماس وتطلع لتطبيق أساليب التربية الحديثة . وجاءت الزيارة التفتيشية ، والدرس عن نهر النيل لتلاميذ أعمارهم بين التاسعة والعاشرة ، وفكرت مليا فى خطة الدرس ، واستقر العزم على أن أبدأ بشرح موضوع نهر النيل بطريقة محسوسة قدر الإمكان ، يعقبها دراسة على الخريطة لتوضيح المعلومات الأساسية الواردة فى الكتاب المقرر . وسطرت تلك الخطة فى « دفتر التحضير » .

وكانت الطريقة المحسوسة لبدء الموضوع محاولة العمل على بناء مجسم للنهر من الرمل فى فناء المدرسة ، المنبع عال ثم ينخفض مستوى المجسم ليصل إلى البحر . وعن طريق رشاشات الماء تنزل الأمطار فى القسم المرتفع (جنوبا) وتنحدر حتى تصل إلى البحر لتصب فيه ، ونضع أحجارا لتمثل الشلالات ، وقطعا صغيرة من الحصى لتمثل الجنادل (الصخور) التى تعترض مجرى النهر ، ثم تسقط رشاشة أمطاراً فى الجنوب الشرقى فتزداد كمية المياه فى مجرى النهر فيحدث الفيضان . وقمت مع التلاميذ بهذه العمليات مبينا معنى منبع النهر ، ومصبه وروافده ، وفيضانه ، ومجراه ، وما يعترض سبيله ، ومفهوم مساقط المياه إلى آخر ماهو مطلوب من معلومات .

وجاء المفتش إلى فناء المدرسة ، وبادرنى فى أول دخوله بالقول بأنه ذهب إلى الفصل فلم يجدنى ، وتعجب حين قيل له إننى مع التلاميذ فى فناء المدرسة ، ثم تركنى أتابع مهمتى فى شرح المجسم وإرشاد التلاميذ إلى ما يعملون ، وقد أحضر له

الآذن (الفراش) كرسيا جلس عليه مستغرقا فى ذهول مما يجرى حوله ، فلم ينبس ببنت شفة . . ودق الجرس وانتهى الدرس ، وذهب التلاميذ إلى حجرتهم ، وذهبت إلى حجرة المدرسين ، وذهب المفتش إلى حجرة ناظر (مدير) المدرسة . وبينما أنا ألقف أنفاسى من هذا الدرس الذى كان يتطلب ضبطا وتنظيما للتلاميذ ، وإذا بناظر المدرسة يستدعينى لمقابلة البيه المفتش ، وظللت واقفا أمام الناظر والمفتش وبادرنى المفتش بقوله : هل أنت مدرس مواد اجتماعية يا أفندى ؟ قلت نعم . . فهز رأسه قائلا : ما هذا العبث الذى كنت تفعله ؟ التلاميذ يعبثون بالرمل والماء والحصى فى درس « نهر النيل » ، ما شاء الله ، وتتسخ أيديهم وأحذيتهم . . أين الخريطة ، وأين المعلومات ، وأين الأسئلة ، وأين الملخص السبورى ؟ يا أفندى : أين نهر النيل ؟

فشرحت له خطة الدرس وتصورى لمراحله ومحاولتى تجسيد فكرة النهر بما يتناسب مع قدرة التلاميذ فى هذه السن على تصور النهر ، وأن هذا النشاط الذى قمنا به يعطى مجالا لتفهم خريطة النهر وما يتصل بها من معلومات . . وأن ذلك ما تعلمناه فى المعهد العالى للتربية أثناء تدربنا على مهنة التدريس وطرق التعليم الحديثة . . وتوجه إلىَّ المفتش مرة أخرى بالكلام ساخرا بقوله : « مالنا والتربية الحديثة . . عليك أن تنسى كل ذلك ، فالمهم أن تشرح الدرس ، ويحفظه التلاميذ ، ويجيدون الإجابة عن الأسئلة فى امتحان آخر العام . . هذه هى مهمة المعلم يا أفندى » ، وحاولت أن أحاوره حول مفهوم العملية التعليمية بالنسبة لتلاميذ صغار فى المدرسة الابتدائية ، لكن كلامى لم يجد أذنا صاغية . . وقاطعنى بقوله : « يا أفندى ، إن شاء الله فى العام القادم سوف تجد نفسك فى مدرسة « عنيبة »* الابتدائية .

خرجت من اللقاء وأنا أحوقل « لاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم » ويتردد فى خاطرى كلما ذكرت هذه الواقعة « هذه وظيفة المفتش . . » ياترى هل تغيرت كثيرا مع تسمية الوظيفة بالتوجيه التربوى . . لعل وعسى .

---

* عنيبة مدينة صغيرة من مدن النوبة فى أقصى صعيد مصر ، وقد اختفت معالمها مع ما اختفى من أرض النوبة بعد بناء السد العالى ، وكانت النوبة فى ذلك الحين هى منفى المغضوب عليهم والضالين من الموظفين .

مرة أخرى : بط الوزارة وبط التلاميذ :

ومرة أخرى أذكر فى هذا السياق مفتشا مر علينا ونحن تلاميذ فى المدرسة الابتدائية فى سن الثامنة تقريبا ، ودخل علينا مفتش اللغة العربية ، وكان الدرس « محفوظات » ، وفى مثل هذا الدرس يقوم التلاميذ بتسميع ماحفظوا من أشعار وأناشيد . . وكانت فعلا أناشيد لطيفة تناسب مفرداتنا ومدركاتنا فى تلك السن ، ليس فيها تكلف أو تجاوز لفهمنا لطبيعة الموضوع كما يحدث فى بعض الحالات عند اختيار الأشعار أو الأناشيد فى هذه الأيام . وكانت قطعة المحفوظات عن « البط » للشاعر المرحوم الهراوى على ما أذكر .

وللمفتش رهبة عند التلاميذ ، كما هو الشأن لدى المعلم ، جلسنا خاشعين خائفين . . ويبدأ المدرس فى اختيار التلاميذ النجباء لتسميع قطعة المحفوظات . . ويبدو أننى كنت واحدا منهم . . فكنت بداية من طلب إليهم « التسميع » ، وألقيت النشيد بصوت عال ، وكان هو المعيار لجودة الإلقاء ، حتى جئت عند البيت :

والبط يسبح لاعبا   وسط المياه الجارية

وعندها أوقفنى المفتش بعد أن كنت منطلقا فى الإلقاء : يا ولد هذا خطأ . . من يصحح هذا البيت . . وقام تلميذ ثان وثالث ورابع ، والجميع ينطقون البيت بنفس الكلمات . . والبيت كما هو وارد فى النشيد :

والبط يلعب سابحا   وسط المياه الجارية

والفرق بين البيتين هو فرق بين تعبيرى « يسبح لاعبا » كما ردده التلاميذ و« يلعب سابحا » كما صوره النشيد فى الكتاب المقرر ، وتوقف التسميع . . وجاء التوبيخ من المفتش ليقول لنا إنكم لاتجيدون حفظ هذه الأناشيد ، وعلينا أن نخرج كراسات الإملاء ليملى علينا قطعة لمعرفة قدراتنا على الكتابة الصحيحة . . وأذكر من هذه الإملاء جملتين لا أنساهما : « فليحمنا المولى من غوائل الزمان . . أخشوشنوا فإن النعمة لاتدوم » ، ومر علينا يصحح الأخطاء . . فوجد مالا يسره . . وانتهى به الحكم على أننا « غير نافعين حتى فى الإملاء » وغادر المفتش الصف بما يحيطه من هيبة ورهبة وبهاء . .

وبعد ـ فهذا نموذج آخر لتصيد الأخطاء وتحجر التصورات والعمليات التربوية . . ولن يزعم زاعم بأن ذلك قد انتهى ، وأغلب الظن أنه مايزال تراثا حيا يمارس فعله فى التربية العربية . . تلقين واتباع وأنماط جامدة ، وآفاق يحدها الكتاب والمقرر والامتحان . . دعنى آخذ قصة نشيد البط . . إذا كان المفتش قد وجد هذا الاختلاف فى تعبير التلاميذ ، أما كان يمكنه أن يتوقف عند ظاهرة الوزن المماثلة لكلا البيتين ، وأن هذا التماثل فى الايقاع الشعرى الموسيقى هو الذى حدا بالتلاميذ إلى إدراك أنهم لم يخطئوا . .

والبط يسبح لاعبا وسط المياه الجارية
والبط يلعب سابحا وسط المياه الجارية

أما كان هذا الاختلاف مجالا لتبسيط مفهوم الأوزان والموسيقى الشعرية ، وإلى الحديث عما هو نشيد شعرى ونثر عادى،والاختلاف بينهما القائم على أن الشعر يتميز بأنه الكلام الموزون المقفى*، بتعبير بسيط بطبيعة الحال ؟ ألم يتح هذا « الخطأ » للمفتش مجالا كان يمكن أن يستغله لمناقشة الاختلاف فى الصورة الشعرية بين التعبيرين « البط يسبح لاعبا ، والبط يلعب سابحا . . » وأى الصورتين يفضلها التلاميذ ؟ وليختلفوا فى الرأى ، وليتعرف على سبب تفضيل الصورة الأولى على الثانية أو العكس . . أما كان بإمكان المفتش أن يتحدث عن مواقع المياه الجارية والمياه الراكدة والفرق بينهما من الناحية الصحية ؟ وخاصة بالنسبة لما يتعرض له الصغار فى الريف من أمراض نتيجة السباحة فى المياه الراكدة ؟

ثم لماذا اختار للإملاء عبارة « اخشوشنوا فإن النعمة لاتدوم » ؟ فهل رأى فينا مظاهر الرخاء والترف،ومعظمنا من أبناء صغار الفلاحين ؟ وإنما كان كل ما يعنيه أن نخطىء فى كلمة « اخشوشنوا » ، ثم لماذا يذكرنا بغوائل الزمان ونحن صبية نرى الحياة فرحا ولعبا وحركة ، وإنما كان كل ما يعنيه هو أن نخطىء فى هجاء كلمات « فليحمنا ، المولى . . . غوائل » ، ولعلى لا أكون قد أخطأت الآن فى هجائها . . كان المفتش يستطيع أن يفعل الكثير مما يقدح ذهن الأطفال ويفيدهم ويمتعهم ، لكنه جاء مفتشا وليس موجها ، وآثر فرض السلطة من خلال أخطائنا بديلا عن إكسابنا معرفة من خلال صداقتنا .

---

* هذا بطبيعة الحال قبل أن يظهر الشعر الحديث بتفعيلاته دون الالتزام بقافية .

خامسا : أطيفال وأعيمال

ليس هذا كلام سحرة ، وإنما هو إجابة عن سؤال فى امتحان الشهادة الإعدادية (المتوسطة) فى أحد الأقطار العربية (أى لطلاب من سن ١٤ ـ ١٥) ولسنا هنا بصدد قصة وإنما هى فذلكة صغيرة حول التصغير الذى هو باب من أبواب النحو المقررة على طلاب هذه المرحلة . وللتصغير كما هو معروف صيغة مألوفة شائعة (كتاب : كتيب ـ ورقة : وريقة) كما أن له استعمالات للدلالات على صغر الكمية أو الحجم مما يحتاج إليه الإنسان فى التفكير والكتابة ، وهو فى اعتقادى باب سهل وبسيط وخاصة بالنسبة للاستعمال الخاص بحوالى ٩٩,٩ فى المائة من حالات التصغير .

وعندما أطلعنى الشاب على ورقة الامتحان وجدت سؤالا حول التصغير ، وفيه بضع كلمات يراد تصغيرها ، ومن بينها كلمة « أطفال » وفى محاولتى الإجابة عن السؤال توقفت عند تصغيرها ، وقلت إنه لا يمكن إلا أن يكون « أطفالا صغارا » ، فابتسم الشاب ، وقال ياعم : تصغير أطفال « أطيفال » ، فأجبته بأننى ما سمعت فى حياتى ولا قرأت كلمة « أطيفال » ، ويا بنى هل الأطفال يحتاجون إلى تصغير ، أليسوا هم صغار ؟ وإذا كان ولابد من تصغيرهم أكثر فنحن نقول:أطفال صغار . . قل لى كيف جئت بهذا التصغير ، قام وأحضر كتاب النحو ، وفيه كلمة « أعمال » وتصغيرها « أعيمال » ، ولما كانت أطفال على وزن أعمال فيصبح التصغير الصحيح لأطفال « أطيفال » فمازحته وقلت له كأننا نتحدث عن الطاسات والكسرولات التى فى المطبخ « أتيفال » هى أو من ماركة أخرى .

يا أيها المؤلفون من المربين الأفاضل رفقا بأبنائنا وبناتنا من هذا الإغراب فى اللغة وقواعدها . . لماذا أضعتم وقتكم ووقت الطلاب فى تصغير لا يستعمله أحد على الاطلاق ، بل لا أظن أنه ورد فى كتاب من كتب العرب الأوائل والأواخر ، وإنما هو فى ظنى من أفاعيل الأعاجم حين أخذوا يقعدون اللغة ويمنطقونها . ثم يا أيها الأساتذة ممن وضعوا هذا الامتحان ، لماذا أردتم امتحان الطلاب فى هذا التصغير وهى كلمة لن يستعملها ، ولن يصادفها فى حياته مكتوبة أو مقروءة ، هل أردتم بذلك تعجيز الطالب فهما وامتحانا ، وإظهار العضلات اللغوية ، وبراعة الاستاذية ، وهل تظنون أن الطالب الذى يعرف التصغير الصحيح لكلمة أطفال هو أكثر امتلاكا للقدرة اللغوية من غيره ممن لا يعرفونها ؟ ! !

دعونا نتساءل هل الإغراب وما يتصل به من معلومات غريبة أو استثناءات نادرة هو المعيار فى امتلاك المعرفة . وفى لغة الفقهاء : هل النوافل أهم من الفروض ، وهل الفروع أولى من الأصول ؟ حاشا أن يكون ذلك ، وهل هو اتجاه خفى لا شعورى لإبعاد المتعلم العربى عن واقعه السائد وإلهائه بفذلكات وقضايا جانبية ، وهل هذا من قبيل « الهيافة » أو التفاهة حين نأتى عند « الفارغة » ونتصدر كما يقول المثل العامى المصرى ؟! .

وهل التعجيز والتصيد للمعضلات فى أسئلة الامتحانات معيار لاختبار قدرات الطالب ومعارفه ؟ أم أنها ياترى مظهر من مظاهر التسلط وإشاعة الرهبة بين الممتحن - متمثلا فى أسئلته - وبين الطالب الممتحن ، وفى الحياة العادية بين الرئيس والمرءوس على مختلف مستويات الرئاسة والمرءوسية ؟

ومن مظاهر ذلك الإغراب والتعجيز فى الامتحانات ما تباهى به أحد أساتذة كلية الهندسة فى اجتماع شاركت فيه فى الستينات حول تطوير التعليم الجامعى ، وتعرض النقاش فيما تعرض له إلى مسألة انخفاض مستوى التعليم الجامعى ، رغم أننا مانزال حيارى حول المعايير التى يحكم بها على هذا المستوى غير مسألة كم المعلومات الذى يدرسه الطالب . وقرر الأستاذ بكلية الهندسة بأنه حريص على الاحتفاظ بالمستوى الرفيع لمادته ، وأنه لم ينجح فيها فى امتحان النقل النهائى من السنة الإعدادية إلى السنة الأولى إلا ٢٠ فى المائة من الطلاب ورسب الباقون ، واعتبر صاحبنا انخفاض نسبة النجاح دليلا على حرصه على المستوى المطلوب فى هذه المادة . وبادرت بالتعليق على منطقه بأن طلاب السنة الاعدادية الذين يلتحقون بكلية الهندسة يكونون دائما ممن حصلوا على نسبة من الدرجات هى ثانى أعلى نسبة فى امتحان الثانوية العامة ، ومن ثم يفترض الإنسان أن معظمهم له من القدرات التحصيلية مايمكنه من متابعة مقررات الكلية . ومع ذلك فإنه من المنتظر أيضا فى أقسى التعجيزات الامتحانية أن تتمثل نسب نجاحه حسب مخطط منحنى « شكل الجرس » أو التوزيع الاعتيادى للنجاح بمعنى أن ينجح على الأقل ٧٠ فى المائة أو أكثر قليلا أو أقل قليلا ، كما شبهت عملية مخرجات النجاح بالناتج النهائى لصناعة ما ، فإذا كانت مدخلات المادة الخام فى هذا المصنع لا يخرج منها كناتج نهائى ما قيمته ٢٠ فى المائة وتذهب ٨٠ فى المائة منها هدرا باستمرار ، فربما يعلن المصنع إفلاسه ، وربما تضطر الدولة إلى إغلاقه إذا كان من مصانع القطاع العام . ومع الاختلاف فى التشبيه بين البشر والمادة

الخام إلا أن الصورة تجسد مدى الهدر الناتج عن رسوب تلك النسبة العالية جدا من الطلاب .

وختمت تعليقى بأن المسألة فى نهاية التحليل ليست مجرد حرص على رفع المستوى فى هذه المادة أو فى غيرها ، وإنما مرد هذه النسبة إما إلى عدم ملاءمة المقرر لمستوى الطلاب ، وإما لعدم الكفاءة والفاعلية فى طريقة التدريس ، وأما لطبيعة الامتحان ومنهج اختباره التعجيزى* .

سادسا : المعلم سلطة أم رفيق ؟ :

أعود فأقول إن جوهر العملية التعليمية ومضامينها تمثل مواقف سلطوية يمارسها المتعلم العربى طوال سنى حياته الدراسية ، هناك السلطة القاهرة للامتحان والمعلم والكتاب والمقرر وناظر المدرسة والمشرف . . ولعل هذه الصورة لا تختلف إلا فى أشكالها الحديثة عن منهج المعرفة والتعلم فى فترة الانحطاط الحضارى العربى والإسلامى حين غدت المعرفة تقديسا للمقروء ، وحين استقرت لدى المتعلم نزعة إلى « تشييخ الصحيفة » أى اعتبارها بديلا عن الشيخ والحوار معه . وقد ترسخ نتيجة لذلك كله أهمية « الحفظ ، أو الصم أو البصم أو الدرخ » أو غير ذلك من مسميات هذه العملية التعليمية فى نظم التربية العربية ، وارتبط بهذا الجانب السلطوى فى عملية التعلم تكوين طبيعى للتفكير السائد لدى الإنسان العربى ، يتمثل فى بعدين متناقضين نحو السلطة ، ويظهر البعد الأول منها فى الميل إلى الاتباع والامتثال والطاعة ، وينعكس البعد الثانى المناقض فى تحدى السلطة وبغضها والاحتجاج عليها بصور ظاهرة أو مستترة فى معظم الحالات . . ليس هناك فى معظم أحوال هذا الكوكب ما نجده عندنا من احتجاج أو شكاوى للطلاب ولأولياء أمورهم على صعوبة الامتحانات أو على أن هناك سؤالا أو سؤالين خارج المقرر . . وإذا ما اشتد ضغط هذا الاحتجاج أو الاضراب أحيانا بادرت الجهات الرسمية إلى التراجع ، وأعلنت أن ذلك سوف يؤخذ بعين الاعتبار عند تصحيح الإجابات . ويعود المرء المراقب إلى مثل هذه الأحوال ليتساءل : لماذا لم تؤخذ هذه القضية بعين الاعتبار عند وضع الأسئلة التى تمر فى مراحل متعددة من الصياغة والإشراف والمراجعة ؟ .

---

* وكأننى كنت أستعيد تلك العبارة المشهورة من أغنية كوكب الشرق أم كلثوم « يا العيب فيكم ، يافى حبايبكم ، لكن الحب يا عينى عليه » .

وتحضرنى فى هذا المقام نظرة أحمد شوقى أمير الشعراء إلى المعلم ومكانته وذلك فى بيت الشعر المشهور .

قم للمعلـم وفـــه التبجيـــلا كاد المعلم أن يكـون رسولا

ومع تقديرى للروعة الفنية الشعرية فى هذا البيت ، إلا أننى أتمنى أن نعيد صياغة هذا البيت ليصبح مقاربا لما نريده اليوم من صورة وموقف حول المعلم . . أتجرأ على بيت شوقى لأعدله على النحو التالى :

قم للمعلـم وفّـــه التقديـــرا كاد المعلـم أن يكـون رفيقا

وفى هذا التعديل تغيير لمفهوم التبجيل والتعظيم المرتبط فى معظم الحالات بالسلطة ، ومؤكدين للتقدير الذى يستحقه فى آداء مهمته ، ومبرزين لصورة المعلم أنها صورة الرفيق مع المتعلم على طريق التعلم . . كاد المعلم أن يكون رفيقا أو صديقا تجعل العلاقة بين المعلم والتلميذ علاقة حوارية فى التفاعل والقدوة والإفادة والاستفادة .

إن مفهوم المعلم والكتاب كسلطة تقتضى الاتباع والامتثال قد ترسخ فى المؤسسة والموقف التعليمى ، ويأخذه كثير من الطلاب فى معظم الحالات موقفا مفروغا منه ومسلما به فى تكوينهم النفسى .

وأضرب مثلا من خبرتى فى إحدى الدورات التدريبية فى أحد الأقطار العربية ، كان موضوع درسى هو دور التعليم فى التنمية البشرية ، وبعد مقدمة بسيطة بدأت فى طرح السؤال التالى على المتدربين : لماذا تعتقدون أن للتعليم دورا فى تنمية الإنسان ، وما أهمية هذا الدور ؟ . . ويبدو أن المتدربين كانوا يؤثرون أن أحاضرهم وهم يستمعون ، ومرت لحظات صمت دون استجابة . . وبدأت أشجعهم على أنهم يعرفون إجابات كثيرة عن هذا السؤال . ثم قام أحدهم ليرد . . العلم نور يا أستاذ . . فشكرت له هذه الإجابة . . وهل من إجابات أخرى . . متدرب آخر . . العلم يرفع مكانة الإنسان فى الحياة . . قال تعالى فى كتابه العزيز «وهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » فأثنيت على إجابته . . هل من إجابات أخرى . . لكن غاض المعين ولا مجيب ، كررت السؤال بطريقة أخرى : هل للتعليم منافع فى حياتنا الاقتصادية وفى علاقتنا الاجتماعية ؟ . . لا جواب على السؤال . . وبعد فترة الصمت التى طالت انبرى أحدهم ليقول لى : يا أستاذ أنت تعلم الإجابات ، ونحن ننتظر منك

أن تقولها لنا لنسجلها . . وامتد النقاش مؤكدا لهم أنهم يعرفون . . لكن جاء مسك الختام فى المناقشة حين قال أحدهم : أنت الأستاذ وتعرف الموضوع وأنت به أعلم . . حاضرنا ونحن لك آذان صاغية وأقلام مسجلة . . وأمنت بقية المجموعة على قوله بالإجماع . . ولم يكن بد من تقديم بعض عناصر الموضوع مع محاولات مستمرة لطرح الأسئلة التى لم أجد لها صدى كبيرا فى الاستجابة من المتدربين .

أقول الآن إن ماحدث فى هذا الموقف يتكرر بدرجات متفاوتة ، وبأشكال صريحة أو ضمنية فى عمليات التعليم أو التدريب ، فالمعرفة هى قضايا ضبابية مجردة فى الأغلب والأعم ، والمعلم أو ما يمثله من سلطة هو الذى يعرف ، وهو أعلم ، ولا وسيلة للتعلم إلا من خلال مايلقنه .

سابعا : مطابقة الكلام لمقتضى الواقع :

تعلمنا فيما تعلمنا فى دروس الأدب أن البلاغة هى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وإذا تحقق ذلك فى العبارة المنطوقة أو المكتوبة كانت عبارة بليغة ، وهى من زاوية أخرى إذا جاءت مطابقة للواقع فهى عبارة صادقة فى تعبيرها ، ليس فيها مجافاة للمعطيات العينية ، أو إخفاء لها أو نفاق معها . ومما يؤكده أهل الفنون والآداب ضرورة أن يكون الناتج الفنى صادقا فى تعبيره الموضوعى أو الذاتى ، والقيمة الأولى للعلم الطبيعى التزام الباحث بما يجده من معطيات فى بحوثه ودراساته ، ومن ثم كان الصدق والثبات من أهم المعايير فى الاختبارات العلمية ، حتى ما يستخدم منها فى مجال العلوم الاجتماعية . وإذا كانت اللغة هى أداتنا فى التعبير عما نراه أو نحسه أو نشعر به أو نستكشفه فمن بلاغة اللغة أن تعكس كل ذلك بصدق فيما تصطنعه من تعبير . وهل ياترى تتضمن تعابيرنا وقضايانا قيمة الصدق فيما تتضمن ، وهل ترد أهمية قيمة الصدق فى التعبير كركيزة أساسية فى تعليم اللغة وغيرها من المعارف الإنسانية والاجتماعية ؟ .

لتوضيح ما أريده من قيمة التعبير الصادق المطابق لمقتضى الواقع كهدف من أهداف تعليم اللغة والكتابة العلمية والفنية والأدبية أسرد عليكم مثالا مع ابنتى وقصة قصيرة مع ابنتى الأخرى ، وفى كلتا القصتين كان المطلوب المدرسى أن يتغلب الشكل اللغوى على الواقع المعبر عنه . فى أحد التمارين اللغوية التى يطلب فيها من تلاميذ

الصف الثالث من المدرسة الابتدائية أن يضعوا كلمة مكان الفراغ المنقط . . وكانت الجملة كما يلى :

أذهب مع .... إلى المدرسة كل صباح

وكانت الإجابة الصحيحة وضع كلمة « أبى » فى الفراغ ، لكن ابنتى كتبت :

أذهب مع أمى إلى المدرسة كل صباح

وكان نصيبها ألا تأخذ أى درجة على هذه الإجابة ، ولم أدرك لا أنا ولا ابنتى أن فى الإجابة أى خطأ ـ فطلبت منها أن تراجع المدرسة فى ذلك ، وأصرت على أن الإجابة الصحيحة هى « أبى » ، فلما قالت لها البنت إن أمى هى التى تأخذنى إلى المدرسة كل صباح وليس أبى ، أجابتها المعلمة أنها لادخل لها بذلك ، وأن المفروض حسب هذه الجملة أن يكون أبوك هو الذى يأخذك إلى المدرسة .

ولما سمعت نتيجة استفسار ابنتى ، استعذت وحوقلت ، وقلت لها : يا ابنتى : الإجابة بأبى صحيحة ، وإجابتك أنت أيضا صحيحة ، ولا تغضبى لفقدان درجة واحدة ، فسيعوضك الله عنها درجات .

وقصة البنت الأخرى تؤكد أيضا كيف يمكن للصياغة اللفظية أو الشكل التعبيرى أن يطغى على الحقيقة الموضوعية للواقعة ، ويأتى التعبير مشوها ومخالفا للحقيقة ، كما أنها توضح كيف أن بعض طرائق التربية الحديثة تفقد فاعليتها حين تلتزم بالشكل والمظهر دون فهم حقيقى للهدف الذى ينبغى أن تحققه هذه الوسيلة ، بل تصبح الوسيلة هدفا فى حد ذاتها .

فى تلك المدرسة الابتدائية وفى الصف الثالث أيضا إذ أن ابنتى (توأم) أعطت المعلمة للصف موضوعا للتعبير « رحلة إلى القناطر الخيرية » . ومن طرائق التربية الحديثة أن يكون التعبير مستمدا من خبرة حية أو تجربة معيشة ـ لذلك نظمت المعلمة للتلاميذ رحلة إلى القناطر الخيرية ، واستعدادا لكتابة التعبير قبل الذهاب إلى الرحلة أعطت المعلمة للتلاميذ بعض عناصر الموضوع والعبارات المختارة التى ينبغى عليهم أن يستخدموها فى كتابة التعبير . . وكان من بين هذه العناصر : النظام الدقيق فى الرحلة ، ومن العبارات المختارة : أكلنا مالذ وطاب فى حدائق القناطر . .

وعادت ابنتى من رحلة القناطر ، ثم استعدت لكتابة التعبير عن تلك الرحلة ،

كتبت أربعة أسطر ثم توقفت . . وأقبلت نحوى منزعجة حائرة . . قلت ما بك يا ابنتى؟ قالت : أنا لاأستطيع الكتابة عن عنصر النظام الدقيق للرحلة ، فقد كان ركوب الأوتوبيس (الحافلة) فوضى ، والنزول منه فوضى ، والصياح بداخله فوضى . . ثم كيف أكتب عن أننا أكلنا مالذ وطاب فى الغداء ، وأنتم أعطيتمونى ساندوتشات فول وطعمية . فهدأت من روعها كما أعجبت بصدق تعبيرها عن واقعها وعن المفارقة بينه وبين الادعاء والتزييف الذى تقع فيه إذا ما اتبعت عناصر الموضوع وعباراته التى أملتها عليها المعلمة . ووقع الأب فى المحظور بين الاقتناع بالصدق والعفوية فى موقف ابنته ، وبين الاتباع والامتثال لسلطة المعلمة ، ولا أكتمكم الحق لقد أقنعتها بالالتزام بالصياغة المؤسسية رغم مافيها من زيف . . ولعل الحكم الشائع حول المقال أو الدراسة الفضفاضة الفارعة بأنها « إنشاء » نابع عن مثل هذا المنهج فى التعبير الذى تغرس بذوره فى المدرسة . . وإنما الأخطر من ذلك هو ما يتعلمه أبناؤنا وبناتنا من قيم ميكيافلية للوصول إلى الهدف بأساليب غير سليمة ، حين تصبح غاية الحصول على الدرجات أو رضا الرئاسة على حساب الحق والحقيقة والموضوعية . . وهكذا لا يغدو التعبير صادقا ، وقد يكون منافقا . . أليس فى هذا بعض من بذور الاتجاه نحو « مسح الجوخ » ، والانتهازية . . أطال الله عمر الصديق الذى كان يصوغ لنا فى شعره البسيط بعض القيم المرذولة فى علاقتنا الاجتماعية ، إذ قال :

فإن فعلت هـذا ولـم تقـل لمـاذا ؟
حـزت رضا الرياسة بكل لطف وكياسـة

ثامنا : وهل ينفصل التعليم عن السياسة ؟ :

هذا موضوع حيوى بالنسبة لأى دراسة فى مجال التربية ووظيفتها الاجتماعية ، ويحتاج إيضاحه إلى كتاب خاص حتى يمكن الإلمام بأبعاده المختلفة ، ولكن ربما يمكننا ببساطة أن نقرر أنه إذا لم نستطع أن نفصل الرياضة ـ كما يبرز ذلك فى المشاركة فى الألعاب الأوليمبية ـ عن المباح والمحظور فى العلاقات السياسية الدولية ، فإننا كذلك لا نستطيع أن نفصل التعليم عن السياسة ، وعلينا أن نحدد مفهوم السياسة أو السلطة السياسية فى تأثيرها وتأثرها بالتعليم . فعلاقة التعليم بنظام الحكم وتصور القوى الاجتماعية المؤثرة فى اتخاذ القرار على مختلف المستويات أمر يمكن تحديده وتحليله ، وينعكس هذا بطبيعة الحال فى البنية التعليمية والمناهج وطرق التدريس ،

ومن يتعلم ماذا ، وماذا ينفق على أنواع التعليم المختلفة وعلى مراحله ، كما يظهر ذلك أيضا فى التناقضات بين ما تعلمه المدرسة وما تعلمه القوى التربوية المؤثرة خارجها ، وما يترتب على ذلك من اضطراب أو حيرة لدى الطلاب فى مرحلة الشباب نتيجة للصراع الفكرى والاجتماعى القائم بين القوى الاجتماعية التى تضطرب بها أحوال الدولة والمجتمع .

بيد أنى لا أريد أن أخوض بحار هذا الموضوع المتلاطمة أمواجه ، وإنما يلح على ذاكرتى فى هذا الصدد الاهتمام الذى حظى به أبوالعلاء المعرى فى المقررات الدراسية فى المرحلتين الثانوية والجامعية فى فترة الأربعينات والخمسينات وربما مقطع من الستينات ، لكن موقعه فى الدراسات الأدبية والتاريخية أخذ يتضاءل . . ويكاد يشعر الإنسان بأن ذكرى أبى العلاء أوشكت أن تختفى من أذهان الأجيال الجديدة من النشء وحتى من بعض الكتاب والشعراء . . هل لهذا التضاؤل دلالة سياسية فى أوضاع حياتنا الحاضرة فلا نريد أن نلوث عقول الشباب بالشكوك والظنون والتساؤلات التى عصرت قريحة أبى العلاء وهو القائل عن أحوال الحكم والحاكم فى عصره :

مل المقام فكم أعاشر أمة
أمرت بغير صلاحها أمراؤها

ظلموا الرعية واستجازوا كيدها
وعدوا مصالحها وهم أُجراؤها

وهو الذى كان يؤكد سلطان العقل لا سلطة السلطان :

يرتجى الناس أن يقوم إمام
ناطق فى الكتيبة الخرساء

كذب الظن لا إمام سوى العقل
هاديا فى صبحه والمساء

وأظن أنه هو القائل :

لا يصلح القوم فوضى لا سراة لهم
ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا

وهل لابد من ظهور « طه حسين » جديد من أجل « تجديد ذكرى أبى العلاء » ؟

إن القوى السياسية المسيطرة على المجتمع لها تأثير من خلال واضعى المناهج والمقررات سواء فيما يدخل أو يخرج من إطار المضامين التى تدرس ، أو فى المنحى والتوجه الذى تدرس به ، هذا مع الإدراك بوجود قدر معين من الاستقلالية المنهجية فى معظم مجالات المعرفة الإنسانية كما تبلورت فى صورتها العلمية . ومع ذلك كله ، فإننا نجد مثلا أن نظريات معينة فى دراسة المجتمع قد يؤكد عليها وتحتل حيزا ملحوظا بينما نجد أن نظريات أخرى لا تتفق مع أوضاع النظام السياسى القائم لا يشار إليها إطلاقا أو يشار إليها باقتضاب وبتوجه معين فى عرضها . وحتى فى دراسة الفقه الإسلامى يلحظ المفكرون والعلماء أثر المناخ الاجتماعى والسياسى فى آراء السلف من الفقهاء ، نجد الإمام أبوحنيفة مثلا يشترط « الكفاءة » بين الزوجين لعقد الزوجية ، بينما نجد الإمام مالك لا يعتبرها شرطا على الإطلاق . وقد تأثر الأول بأوضاع مجتمع الخلافة العباسية فى بغداد وما كان فيه من تفاوت بين شرائحه الاجتماعية ، فى حين كان الثانى متأثرا بأوضاع مجتمع أهل المدينة الذى كان أكثر تقاربا وأقل تعقدا فى تركيبه الاجتماعى .

وفى كتابة التاريخ وتدريسه مازلنا نجد أن تاريخنا أسير فى معتقل الملوك والخلفاء والحكام إذ يحتلون مكان الصدارة ودور البطولات على مسرحه ، بهم يبدأ وإليهم ينتهى ، ويختفى بين البداية والنهاية تاريخنا الاجتماعى . . ماذا فعل المحكومون الذين يزرعون ويقلعون ، والذين يتاجرون والذين يصنعون وينتجون ؟ ليس لجهود هؤلاء أو معاناتهم صدى مسموع ، وإن تردد فهو خافت الوقع باهت اللون . أذكر هنا أيضا تعليقا لى وأنا طالب فى كلية الآداب حين كان يدرس لنا أستاذ فاضل تاريخ البطالسة ، وكان يحاضرنا عن دور حكام البطالسة فى مصر ، وكيف ازدهرت الزراعة والتجارة على أيديهم وعم الرخاء أرجاء مصر البطلمية . . وأستأذنته فى السؤال عمن كانوا يتمتعون بهذا الرخاء ، واستطردت فى القول بأن هذا الرخاء فى اعتقادى إنما كان مقصورا على الجماعات اليونانية التى استوطنت المدن ، وجماعات التجار الذين تولوا النشاط التجارى مع بلدان البحر المتوسط وأرض الدولة الرومانية ، أما الفلاحون والحرفيون القابعون على ضفاف النيل فى قراهم ودساكرهم ، فما أظن

إلا أن نصيبهم من هذا الرخاء - إن كان لهم نصيب على الإطلاق - إلا فتات قليل .
واستشهدت ببيت الشعر :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظمأ
والماء فوق ظهورها محمول

ولقد كان الأستاذ رحب الصدر ، فلم يضق ذرعا بهذا التعليق رغم الاختلاف فى وجهة النظر ، فأثنى على ، وقال : أريدكم جميعا أن تفكروا وتقلبوا النظر فيما نعلمكم إياه . . أطال الله بقاء أستاذى الفاضل إن كان على قيد الحياة ، وله شآبيب الرحمة ورضوان الخلد إن كان قد انتقل إلى الدار الباقية .

كذلك فإن العوامل السياسية قد جعلت تاريخنا يبدو وكأنه حقب متقطعة وأن كل حكم يبدأ كما لو كان صفحة جديدة ، يمسح صحائف ماقبله ، ويكتب بأحرف من نور صحائفه الجديدة ، وكأن الإنسان العربى ، قد انقطع عن العمل والإنتاج وتنظيم حياته وعلاقاته فى فترة العهد البائد ، ثم جاء الحكم الجديد ليوقظه إلى الحياة . . فتاريخ مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان كله فسادا وإقطاعا وظلما ، وجاءت الثورة من أجل أن تمحو ذلك ، ثم جاءت « حركة التصحيح » فى أول السبعينات لتقطع الصلة مع كل شعارات يوليو ولتحل محلها شعارات ماسمى بثورة مايو ، وتعكس الأوضاع ليسود عصر الانفتاح ، ومن قبيل هذا الانقطاع ما يراه بعض المفكرين من أن الفتح الإسلامى قد أدى إلى انقطاع الصلة انقطاعا تاما عن التاريخ الاجتماعى لحضارة مصر الفرعونية والمسيحية . لاشك فى أننا واجدون نظائر لهذا التصور فى كتابة التاريخ وتدريسه فى كثير من أقطار الوطن العربى . . .

وهكذا يختلط التاريخ بالسياسة ، يختلط بها تركيزا على مفاهيم معينة ، أو حذفا لوقائع معينة ، أو تشويها لها . . وينسحب هذا على بقية العلوم الاجتماعية بفروعها المختلفة . . فلنأخذ موضوع النفط سواء كان فى جوانبه الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية . . إن أجيالا متعاقبة من المتعلمين العرب قصد تجهيلها بهذه القضايا المتصلة بالنفط والمؤسسة النفطية وأبعادها الداخلية والخارجية . لقد حرصت القوى الاستعمارية التى هيمنت على أقطارنا على حجب هذا الموضوع عن مناهجنا التعليمية اللهم إلا فى مواقع عابرة فى دروس الجغرافيا والاقتصاد حيث يشار إلى التوزيع الجغرافى لحقول هذه الثروة المعدنية فى أرجاء الوطن العربى وفى العالم ، ولعلى

أكون مخطئا حين أقول إنه حتى اليوم ما انفك موضوع النفط لا يحتل مكانه فى مناهجنا ، وإن معالجاته مازال محدودة قاصرة ، وتغفل كثيرا من إشكالياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، بل حتى إنها لاتؤكد أنه ثورة ناضبة . أرجو أن أكون مخطئا فى هذا الاعتقاد ، هذا مع إدراكى بأن قضايا النفط فى أبعادها المختلفة قد تم طرحها ودراستها فى مواقع خارج النظام التعليمى ، وهكذا يمكن سوق أمثلة كثيرة عن مناهج التعليم ، ما ظهر منها وما استتر ، يمكن بقليل من التحليل إدراك ارتباطها بأبعاد السياسة الداخلية والخارجية .

أما كيف تكتب العلوم الاجتماعية وكيف تدرس فى نظامنا التعليمى من أجل توظيفها توظيفا موضوعيا فى خدمة أهدافنا الوطنية والقومية ، ومن أجل تحرير الإنسان العربى ، فكرا ووعيا وإرادة ، فالمقام هنا يضيق عن ذلك ، وحسبنا أن نقول إن السبيل فى اتجاه مغاير لما يجرى عليه الأمر حاليا ، ولا يسعنا ألا نردد قول الشاعر :

أوردها سعد وسعد مشتمل

وما هكذا تورد يا سعد الأبل

تاسعا : أما بعد :

تلك ذكريات وخواطر حول العملية التعليمية ومسارها ، كما تحتضنها ذاكرتى وخبرتى ، ولعل مغازيها - كما أظن وألحظ - مازال تصدق على مجريات التعليم والتعلم فى نظم التربية العربية المعاصرة وقد يتفاوت صدقها فى الدرجة بين قطر وآخر . ولعلى أكون سعيدا إذا ما أقنعنى غيرى بأن ذكرياتى وخبراتى هذه لم تعد قائمة فى المفاهيم أو السياسات أو الممارسات الحالية ، وأن ما عايشته خلال ثلاثة عقود خلت قد تغير تغيرا نوعيا ، وأن تعليمنا يشق طريقا جديدا فى التطوير والتجديد بما يحقق تكوين الإنسان العربى ، منتجا ومبدعا ، وساعتها سوف أقول : لقد ولت حقبة الليل البهيم عن نظامنا التعليمى ، وأنبلج فجره المشرق ، داعيا استكمال مسيرة هذا التجديد .

آمين آمين لا أرضى بواحدة

حتى أضيف إليها ألف آمينا

أقول ذلك وأنا مدرك أن تطوير النظام التعليمى وتجديده يمثل عملا نضاليا ضخما ، لا تقتصر أبعاده على الدائرة التعليمية وحدها ، وإنما تشمل دوائر أخرى فى

تصورنا للمجتمع الفاضل كما قال السلف من فلاسفتنا ، فالنظام التعليمى نظام متفاعل ومتشابك مع النظم المجتمعية الأخرى ومع التشكيلات الاجتماعية وأنماط الإنتاج والمتغيرات الداخلية والعالمية والمناخ الفكرى المسيطر والسائد ، كما أدرك أن بناء الإنسان العربى لاتشكله مدخلات نظام التعليم وحدها بل تسهم فيه نظم ومؤسسات مجتمعية أخرى ، كنظام الأسرة والعلاقات القرابية ونظام القيم بمكوناته الدينية والاجتماعية ، والنظام السياسى والنظام البيروقراطى ونظام العمل والأجور ، والتنظيمات الجماهيرية والشعبية ، ونظم الاتصال والإعلام والفنون ، وغيرها من القوى المنظمة والفاعلة فى المجتمع ، وهى كلها نظم معلمة ومؤثرة فى تكوين الفرد والجماعة بدرجات متفاوتة .

لكن هذا التفاعل والتشابك مع النظم الأخرى لا يحول إطلاقا دون تحريك النظام التعليمى ، إذ أنه يتمتع بقدر من الاستقلالية التى يمكن توظيفها لتجديده كنظام له مقوماته الذاتية ، ومن ثم يعدو قادرا على إحداث قدر من التحريك والتأثير فى النظم الأخرى . وبذا يغدو حلقة مهمة فى سلسلة التحريكات المطلوبة لصياغة المجتمع الفاضل محررا لبنيه ، ومتحركا بهم ومن أجلهم نحو حياة أكرم . وتلك مسئولية نضالية بكل ما يعنيه النضال من تعبئة لجهود التربويين والمعلمين والآباء والأمهات والمشتغلين بالعلوم الاجتماعية فى الجامعات ومراكز البحوث ، والمسئولين عن الثقافة والإعلام . وليحرص هؤلاء المناضلون على تطوير التعليم وتجديده بجهودهم الفنية وتوجهاتهم القومية سواء اقتحمت هذه الجهود الهيكل الحالى من الباب الأمامى ، أو تسربت إليه من خلال النوافذ أو تسللت إليه من الباب الخلفى . ويتطلب هذا وضع استراتيجية لتحديد مسارات النضال التربوى ووسائله ، ولعل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تسعى إلى تطوير استراتيجية التربية العربية التى تم وضعها منذ أكثر من اثنى عشر عاما ، جدت فيها على الوطن العربى أحداث وأحداث ، واضطربت فيه متغيرات ومتغيرات تستلزم مراجعة تلك الاستراتيجية فى ضوء ذلك كله ، وفى إطار قومى متكامل يتغذى من الجهود الوطنية كما يغذيها .

عاشرا : ذكريات قديمة قديمة أم قديمة متجددة ؟ :

تلك ذكريات ، فإذا الزمن قد تجاوز مغزاها وممارستها فبها ونعمت ، وإلا فإن الذكرى تنفع المربين .

حادى عشر : التطوير الفنى لا يكفى :

وهكذا نجد أنفسنا مع نهاية هذه الذكريات وقد انتهى بنا المطاف إلى حيث كان ينبغى أن نبدأ ، لكن ذلك إنما هو نقيصه من نقائص الخواطر المرسلة ، لا تلتزم بمنطق صارم أو مواضعات أكاديمية معترف بها ، لكن مهما كانت نقطة البدء ، فليس للجزئيات معنى إلا فى إطارها الكلى . وهكذا تسوقنا هذه الذكريات عن العملية التعليمية إلى الإطار العام الذى نبتغى أن نتحرك فيه ، وذلك هو إطار التوجه التعليمى . . إلى أين ، ولماذا ، إلى جانب كيف ، وكم؟ . وتلح علينا ضرورة وضوح التصور الكلى للأهداف والغايات ، خاصة أن الوطن العربى تجتاح أجواءه عواصف هوج فى الداخل والخارج ، وتتأزم قضايا وجوده ونمائه وحريته ، ووسط هذا كله ربما يعمينا الغبار والدوار عن أهمية دور التربية ومسئولياتها وتفاعلاتها فى المدى القريب والبعيد . وإذا كان الانفاق على التعليم يمثل جزءا مهما فى الناتج المحلى الإجمالى يقدر وسطيا بحوالى ٥٪ ، وهذا نصيب ملحوظ ، فجدير بنا أن نتساءل ، وأن نلح فى التساؤل ، عن مردود هذا الانفاق ، وأن نقيمه ، لا على أساس الطلب الفردى وإنما على ماهو أهم من زوايا مردوده فى تحقيق الأهداف القومية والانمائية .

وأود هنا أن أشير إلى بعض القضايا الأساسية التى ينبغى أن نطرحها فى هذا الصدد :

أولا : إن الجهود المبذولة لتطوير التعليم لا ينبغى أن تقتصر على تقنياته وأساليبه الفنية فحسب مركزة على طرق النجاعة والفاعلية فى تعليم الطلاب فى مختلف المراحل المدرسية والجامعية والنظامية واللانظامية ، أى مايعرف عادة باسم « الكفاءة الداخلية للتعليم » مع ما لذلك من الأهمية النسبية ، وإنما ينبغى أن تحتل قضايا أهداف التعليم وما يسمى عادة باسم فلسفة التعليم قدرا أكبر من التفكير والمعاناة ، خاصة فى هذه المرحلة من حياة المجتمع العربى . وفى هذا المجال لا يكفى أن تصاغ هذه الأهداف فى صورة مجردات مسطحة ، أو أن تركز على مجرد النمو الشخصى للفرد ، كما جرت العادة فى صياغة الأهداف التعليمية كالقول بتربية المواطن الصالح ، وتنمية القدرات الفردية وتكوين المثل العليا والتمسك بمبادىء الحق والخير والجمال ، والأخلاق الفاضلة ، والإسهام فى المجتمع . ومع أن أحدا لايختلف مع مستوى التجريد فى هذه الصياغات ، وإنما هى صياغات طوباتية ليست

مستمدة من حركة الواقع التربوى ، وعلاقاته وتشكيلاته فى الواقع المجتمعى ، ومدى إسهامه فيما يتقرر من أهداف مؤسسية أخرى فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة . وإذا كانت الوحدة العربية هى أمل النخبة أو الطليعة أو الجماهير فى مجملها ، فعلى المؤسسات الرسمية أن تجسد هذا الهدف بوضوح ووعى كإحدى الركائز التى يقوم عليها النظام التعليمى فى فلسفته وأن يكون هذا التجسيد معيارا أساسيا فى تحديد وتقييم دور التربية فى الوحدة العربية . ومن ثم يصبح العمل على تكوين عقلية وتفكير ووجدان وحدوى عنصرا أساسيا فى أهداف التعليم على المستويين القطرى والقومى . ويصبح مثل هذا الهدف فى تشابكه مع الأهداف الإنمائية وتكوين الشخصية ، منطلقا للبحث عن الوسائل والأساليب التقنية ، وأن يظل هدفا متشابكا فى مصفوفة الأهداف حتى لو انطلقنا من الهدف الانمائى أو هدف تكوين الشخصية وبهذا التصور المتشابك والمتلاحم بين مثلث الأهداف الوحدوية والانمائية والشخصية نضمن التكامل الفكرى فى تحديد الفلسفة التربوية ، ويكون أى تطوير للتعليم فى جانب من جوانبه مدعما ومعززا لمجموعة الأهداف المنشودة الأخرى . وفى عبارة أخرى تكون الخيارات العملية فى تخطيط التعليم ومدخلاته هى أن الاجراءات والسياسات والوسائل التى يمكن اختيارها لهدف من الأهداف الثلاثة معززا للأهداف الأخرى أو على الأقل غير متناقض معها ، أو ليس بذى آثار سلبية عليها . وبهذا التصور يضمن أيضا الرد بالإيجاب على سؤال جوهرى تطرحه بعض الدراسات ، وهو : هل ارتباط التعليم بالتنمية يؤدى تلقائيا إلى توسيع الإيمان بالوحدة العربية ؟

ثانيا : نكرر هنا أيضا أن تطوير التعليم تطويرا حيا إنما هو عملية نضالية فى ارتباطه بمثلث الأهداف لكن الواقع أنه نادرا ما ينظر إلى التعليم بهذه النظرة النضالية ، بل يكاد يقتصر النظر إليه على اعتباره مسائل فنية مجردة ، وذلك رغم المقدمات العامة التى قد توحى بارتباطاته المجتمعية . وأسوق مثال الجامعة المفتوحة فى بريطانيا على أنها مثال واضح لحركة النضال التربوى لحزب العمال البريطانى ، مما لايسمح المجال هنا بتفصيله . والعملية النضالية مرتبطة بالواقع ، ومتسمة بالتطبيق العملى لتحقيق الأهداف من خلال مادة هذا الواقع واتجاهات تطويره ، والمواقف الاستراتيجية المجسدة لهز قوائم الواقع وتحريكه ، والوسائل اللازمة لذلك ، وقد تجاوزت المرحلة الراهنة الاعتزاز بالوحدة من خلال مجالات الإنشاء والشعر وأمجاد الدولة العربية الإسلامية ، مع عدم إنكار قيمة ذلك كله فى الثقة بالنفس و« عودة الروح » ، لكن

المادة الاستراتيجية التعليمية والثقافية ينبغى أن تنطلق فى هذه المرحلة من ثلاثة جوانب رئيسية هى : مادة التخلف الاجتماعى ، ومادة الصراع العربى الإسرائيلى كصراع حضارى سياسى ، ومادة الأمن الثقافى العربى ، وما بين هذه الجوانب من تفاعل ايجابى هو زاد الوحدة العربية. ومن شروط تكوينها بعد ذلك ترجمة هذه المواد إلى مواقف تعليمية وأساليب مناسبة بحسب مراحل التعليم وقدرات النمو الشخصى وطاقاته . ونؤكد أن ذلك كله ينبغى أن يرتكز على حركة الواقع العربى فى إيجابياته وسلبياته ، وما مر به من تجارب ، وما يرتبط بذلك من تقييم لها . وكما أشرنا فإنه لن تتم هذه العملية النضالية فى فعلها ورد فعلها إلا بمعاناة من خلال المدرسين ، والآباء والأمهات ، وواضعى السياسة التعليمية ، ومؤلفى الكتب ، والطلاب ، ووسائل الإعلام والتثقيف . وبذلك تصبح عملية تطوير التعليم عملية نضالية مجتمعية فى سبيل تحقيق أهدافه القومية ، ومن الضرورى أن تطرح قضاياه على هذا المستوى ، لا على مجرد المسائل الفنية فحسب .

ثالثا : يتعرض تطوير التعليم فى مجمل أهدافه ووسائله إلى حلول شكلية كما يحدث فى كثير من الأنظمة المؤسسية الأخرى ، فحين نتحدث عن علاقة التعليم بالتنمية والتصنيع يخطر على البال ذلك الحل الشكلى السريع وهو التوسع فى التعليم المهنى والتقنى ، لكن لايسأل أحد عن كيفية هذا النوع من التعليم بصورته الراهنة وملاءمته لمطالب الإنتاج والخبرات الفنية المطلوبة على المدى القريب والبعيد ، ومن الذى يدخل هذا التعليم ، ولماذا ؟ كذلك تأتى الإجابة الجاهزة بأنه عن طريق التوسع فى الاختصاصات العلمية والتكنولوجية وزيادة الاستيعاب فى الكليات العملية . . وهل هى عملية حقا ؟ وحين نتحدث عن دور التعليم فى الوحدة تأتى الإجابة السريعة والشكلية أيضا بوضع مقررات فى مراحل التعليم الثانوى أو الجامعى أو فى تعليم الكبار مثلا فى موضوع « الوحدة العربية » وتأتى الإجابة السريعة الأخرى فى « توحيد المناهج » أو « توحيد الكتب المدرسية » . وبهذا يكون التعليم قد أدى دوره المطلوب فى هذا الحل الذى يعتبر من قبيل الاضافات الميكانيكية دون مراجعة للتدفقات الفكرية والتربوية الأخرى . ولسنا هنا بصدد الحديث عن مجالات « التوحيد الشكلى » وتقييمها ، وهى دون شك أضعف الإيمان فى هذا الميدان ، لكن المؤكد أن الحد الأدنى الذى يسهم فيه التعليم فى سبيل مثلث التنمية والوحدة وإنضاج طاقات الفرد العربى ، هو أن يمكن المتعلم من استخدام أسلحة المعرفة والسعى وراء الحقيقة ،

وتكوين القدرة على نظرة شمولية متكاملة فى فهم العلاقات والأسباب . ولاشك فى أن استبطان هذا المنهج الفكرى وممارسته دعامة أساسية للنظرة الموضوعية والمصيرية لتحقيق أهداف الأمة العربية . وإذا كان هذا التكوين هو ما يصطلح عليه عادة باسم تربية « المنهج العلمى فى التفكير » فإننا فى حاجة إلى دراسة الموقف والوسائل اللازمة فى التعليم لإرساء قواعد هذا المنهج باعتباره المعيار الرئيسى لاختيارات الفرد والجماعة ، ثم ما يرتبط بهذا المنهج من حوار الفكر والرأى سعيا وراء الحقيقة والموضوعية .

وختاما ، أردد مرة أخرى : تلك ذكريات قد تكون قديمة قديمة ، تدور حولها خواطر قديمة ومتجددة ، فإذا كان الزمن قد تجاوزها فبها ونعمت ، وإلا فإن الذكرى تنفع المربين ! !

المجموعة الرابعة

المرأة العربية إنساناً ومواطناً

قضايا المرأة العربية فى زحمة المفاهيم المشوهة*

الرجل رجل والمرأة مرأة :

قد يقال إن مسألة الفروق والمفارقات بين الرجل والمرأة مسألة قديمة ومكرورة ، لكن الواقع الذى نضطرب فيه يبرز أنها قضية غير محسومة ، وما تبرح تطل برأسها عاليا أو فى حياء عند مواجهة كثير من مواقف حياتنا الصغيرة والخطيرة . كنت أتحدث مع صاحبى حول مقال قرأته وانتهى تعليقه إلى أن الرجل رجل والمرأة امرأة . وأخذت أحاوره فى المزاوجة بين الرجل والمرأة : ما رأيك فى أن تكون المرأة رجلا . . فقال هذا ممكن عند بعض النساء ممن يتصفن بالرجولة ، ثم أردفت : ما قولك دام فضلك فى أن يكون الرجل امرأة . . فاحتد قائلا بأن هذا مستحيل . .

ذلك موقف بسيط يشير إلى تغلغل البعد الذكورى الواحد المتحزب فى التكوين الاجتماعى للفرد فى وطننا العربى ، بل وفى كثير من أرجاء هذا العالم ، ومن ثم يمكن أن نؤكد أن صناعة ماضينا وتراثنا ، وصياغة حاضرنا قد استأثر بها الرجل فى الأغلب والأعم ، وأن المرأة قد أذعنت لذلك كارهة مقهورة ، أو راضية قانعة فى كثير من الأحوال .

ومثل هذه المفارقة التى تعكس استئثار الذكورة فى مجتمعنا تتجلى فى استخداماتنا اللغوية فى مواقع معينة لكل من الرجل والمرأة ، فحين نتحدث عن الأمجاد والشجاعة نقول : « إن فى السويداء رجالا » ، وفى كتاب أمامى يشير كاتبه إلى أن « الديمقراطية تجعل من الشعوب رجالا » ، بيد أنه حين يتحدث الكتاب أو الساسة عن أصول الأشياء ومنابعها يشيرون إلى « أم المسائل ، أو النظرية أو الثورة الأم » . ولعمرى أليس فى السويداء نساء ، وألا تجعل الديمقراطية من الشعوب رجالا ونساء ،

---

* نشر جزء من هذه الورقة فى مجلة « نساء العرب » التى يصدرها الاتحاد النسائى العربى العام ، بغداد ، يناير ١٩٨٦ .

ثم أليس للمسائل والنظريات آباء ؟ ومن منا لايذكر قول الشاعر الأندلسى مؤنبا الخليفة وقد تهاوى ملكه :

لاتبك كالنساء مُلْكاً مُضاعا   لم تحافظ عليه مثل الرجال

يا عالم : أليس المحافظة على الوطن مسئولية الرجال والنساء معا ؟ ! !

ويلحظ المرء كذلك أن الكلمات والخطب فى الاجتماعات واللقاءات العامة تبدأ بالتوجه « سيداتى سادتى » ، ويقتضى منطق هذا التوجه أن يكون الحديث شاملا لهموم الجماعة برجالها ونسائها ، لكنه فى كثير من الحالات وفى التحليل الدقيق ، ينصب الحديث فى مضمونه وصياغته على الرجال ، ونادرا ما تتأكد مسئولية الطرفين فى الأمور المطروحة . وفى كثير منها ثمة دور واضح للمرأة ، قد يكون متميزا ، كما قد تكون له خصوصيته التى ينبغى أن يلفت الخطاب النظر إليها لكن ذلك قلما يحدث .

ولعله قد يبدو عجيبا أن أشير إلى أنه قام فى فترة قريبة احتجاج من أحد القراء على استخدام كلمة « إنسانة » للمرأة باعتبار أن الكلمة ليست من اللغة الفصحى ، بل إنها كلمة عامية ، إذ لايجوز تأنيث كلمة « إنسان » . ويصرف النظر عن أن هذا التأنيث وارد فى قواميس اللغة ، إلا أن المناقشة فى دوافعها النفسية والاجتماعية إنما توحى بأن الشخص المحتج إنما يريد أن يفقد المرأة صفة « الإنسانة » ، والله تعالى يقول : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم » صدق الله العظيم .

تلك بعض الطرائف اللطيفة والآيات البينات التى أردت بها أن أوضح بعض العقد الكامنة فى تصوراتنا ومسالكنا فى التفرقة بين الجنسين ، وإلى التغلغل العميق لمفهومات مايسمى « بالمجتمع الأبوى » ، وإلى سيطرتها على تفكيرنا وقراراتنا ومؤسساتنا وآدابنا وفنوننا بصورة واعية أو غير واعية[1] . ولا أقصد هنا إلى الدخول فى تحليل علمى أكاديمى لهذه الظاهرة التى كثرت فيها البحوث والمقالات ، وإن قلت تجسداتها فى الواقع الحى المعيش .

---

(١) غالى شكرى ، أزمة الجنس فى القصة العربية ، بيروت دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٨ .

أى تنمية لإدماج المرأة ؟

ليس لدينا مساحة من الورق أو الزمن لكى ندخل فى مناقشة لفظية حول هل المسألة إدماج أو اندماج أو دمج ، ومن عاداتنا الفكرية غير الحميدة الالتفات إلى الفذلكة اللفظية ، واعتبارها كافية لتحديد المضمون والتوجه . وقد يحدث ذلك فى اجتماعات تعقد على مستوى عال يتشعب فيها الحديث عن استخدام كلمة « تقييم أم تقويم » وكأنما النقاء اللفظى هو جوهر المشكلة ، وكأنما هو بديل لمواجهتها بالفهم والجهد والفعل ، ولست أدرى لماذا أتذكر هنا بيتا من شعر نزار قبانى يقول فيه :

نامت خيول بنى أمية كلها ... خجلا وظل النحو والإعراب

ومع الاعتذار عن هذا الاستطراد الذى قد يبدو نشازا ، إلا أننى أشير إليه معتقدا بأن زعم « النقاء اللفظى » هو ما تتعرض له قضايا المرأة فى كثير من المجالات . ومع ذلك فإننا حين نتحدث عن إدماج المرأة فى التنمية ، يتوجب علينا ألا تبهرنا كلمة « التنمية » فى صورتها المجردة ، وذلك أن للتنمية أنماطا مختلفة ، وشروطا متعددة ، وتوجهات متنوعة ، والسؤال القائم فى أى من هذه الأنماط والتوجهات التنموية نريد أن ندمج المرأة ؟ وفى تصورات العديد من المخططين لدينا نماذج مشوهة ومسارات مضطربة للتنمية فى كثير من أقطارنا العربية ، هل نحن بصدد تغيير اجتماعى حضارى ، أم مجرد نمو اقتصادى ، هل نحن بصدد تنمية مستقلة القرار والمسار ، تستمد منطلقاتها وأهدافها وآلياتها بالدرجة الأولى من واقع التخلف وتناقضاته الوطنية والقومية ؟ أم أننا بصدد تنمية هدفها الأول والرئيسى اللحاق بمستوى التقدم فى الدول الصناعية ، وبخاصة الدول الغربية ، وتقليد فئات محدودة من السكان لأساليب حياتها من خلال استمتاعها بثمرات ذلك اللحاق ، تاركة وراءها الغالبية العظمى من السكان مبعدة عن هذه الثمرات أو يصيبها منها الفتات ؟[٢] .

والواقع أننا حين نتحدث عن إدماج المرأة فى التنمية بالصورة المنشودة إنما

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا ، استراتيجية تطوير أوضاع المرأة العربية حتى عام ٢٠٠٠ .

نقصد ذلك الإدماج فى الشطر الأول المشار إليه من أنماط التنمية السابقة ، نريد إدماج المرأة فى التنمية لتحقيق حركة مستقلة للقرار والمسار ، تنمية ذاتية تعبىء بكفاءة مواردها المادية وفائضها الاقتصادى الممكن ، إلى جانب طاقاتها البشرية وذخيرتها الروحية ، وذلك من أجل الوفاء بالحاجات الإنسانية للمواطنين ، لا من أجل خدمة الأسواق الرأسمالية العالمية .

نريد إدماج المرأة فى تنمية تتكامل فيها زيادة الإنتاج مع عدالة التوزيع ، كما تغدو فيها التنمية البشرية ـ إعدادا وتوظيفا وإنتاجية ـ غاية رئيسية لا هدفا ثانويا ، ويتم ذلك كله من خلال إطارات للمشاركة الشعبية الفعالة . وهكذا فإن المقصود من إدماج المرأة فى التنمية أن تتم من خلال تصور لتطوير حضارى شامل فى أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويتخذ هذا التطوير من الاستراتيجيات ما يكفل له التقدم على هدى من أضواء أهدافه واحتياجاته ، ومن تحديد لحقوق المواطن وواجباته ، ومن مغانمه ومغارمه ، ومن خلال الفعل الاجتماعى لرجاله ونسائه .

والإدماج فى هذا المنظور الحضارى المتكامل يستبعد التطوير الجزئى لإدماج المرأة فى التنمية مما جرى التركيز عليه ، وتبدو هذه التجزئة فى الإدماج من خلال التركيز ، على سبيل المثال ، على دخول المرأة فى سوق العمل بأجر من أجل النمو الاقتصادى ، ومن خلال أهمية دورها فى تنظيم النسل ، أو من أجل تربية الأطفال ورعايتهم كأم ، أو من خلال مطالبتها بترشيد الاستهلاك والاقتصاد الأسرى . . ونحن لا نقلل من ضرورة مثل هذه المسئوليات التى تشارك فيها المرأة والرجل معا ، لكننا نؤكد عدم فاعليتها فى تصور مجزأ للتنمية أو لانفصال أدوار الجنسين فيها وفى غيرها من مشكلات المجتمع والحياة . وخلاصة القضية تتمثل فى إعطاء المرأة الحق والتزامها بالواجب فى المشاركة الكاملة ـ لا الجزئية ـ فى صناعة الحياة بكل أبعادها وساحاتها البيولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية ، دون حدود ، ودون حواجز أو مخافر ، بدءا من حقها الطبيعى فى حرية الحركة والانتقال ، إلى ذروة التأثير فى صنع القرار والإسهام فى تحديد المسار[٣] .

---

(٣) أوضحت بعض الدراسات أن عمليات النمو التحديثى قد أدت إلى تخفيض مكانة المرأة ، لا إلى النهوض بها. أنظر : فريدة أغا وعائشة المانع فى « دراسات استقصائية بشأن البحوث المعدة عن المرأة فى منطقة الخليج العربى » ـ الدراسات الاجتماعية عن المرأة فى العالم العربى ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٤ .

قضية حق قد يراد بها باطل :

ويبدو مناسبا فى هذا الصدد أن نشير إلى أولئك الذين يمجدون دور المرأة فى البيت وفى الأسرة وكلنا ـ رجالا ونساء ـ يشارك فى تقدير هذا الدور ، لكن ذلك قد يكون فى بعض الحالات من قبيل قضية حق يراد بها باطل ، أو على الأقل قضية مانعة عن تمجيد دور المرأة فى مجالات أخرى خارج اقتصارها على مهمات البيت والأسرة . وتشير بعض الدراسات الميدانية التى جرت حول نوعية الحياة فى داخل الأسرة إلى أن المرأة التى تسعى وتتحرك وتعمل فى النشاط المجتمعى أكثر اثراء وإسعادا لبقية أفراد أسرتها ولأطفالها بالذات ، فضلا على أثر العمل والحركة على تمتعها بحالة صحية جيدة .

وتشير دراسات أخرى إلى ما أسمته بأسطورة « حرمان الأطفال من الأمومة » نتيجة لانشغال المرأة بأعمال فى مجالات نشاط خارج البيت ، وذلك فى الوقت الذى لانتحدث فيه عن « حرمان الأطفال من الأبوة » نتيجة لنشاط الرجل فى سوق العمل . ودراسة العالمة الانثروبولوجية المشهورة مارجرت ميد تؤكد المخاطر التى يتعرض لها الأطفال الصغار الذين ينحصر نموذج الوالدين لديهم فى صورة أحدهما ، وهى صورة الأم فى الأغلب ، وتوضح تلك الدراسة أن هذا الانحصار الرعوى يؤدى إلى تعويق فى النمو الاجتماعى والنفسى للطفل ، وإلى اضطرابات نفسية فى حالة انفصاله المؤقت عن أمه حين يذهب إلى المدرسة ، أو حين ينضم إلى جماعة خارج نطاق الأم . هذا فى الوقت الذى يشعر فيه الأطفال الذين يرعاهم كل من الأم والأب رعاية كافية يتميزون بالاستقرار العاطفى والأمن النفسى فى حالة ابتعادهم عن الأسرة . وفى دراسات لمنظمة الصحة العالمية عن الأولاد المنحرفين من الذكور ، يتضح أن السبب الرئيسى فى انحرافهم ، ليس غياب الأم عن البيت وإنما كان موقف الأب غير المتسق وغير الفعال تجاه الولد ، ومن ثم تؤكد النتائج أهمية دور الأب فى رعاية الأولاد من خلال النموذج الذى يقدمه لهم فى شخصيته وسلوكه وتفاعله معهم .

الحجة القوية إذن فى القول بأن مكان المرأة هو البيت ، حرصا وضمانا للنمو السوى للأطفال تنهار رأسا أمام هذه الأسانيد العلمية ، وهل من أسانيد أخرى ضد إسهام المرأة فى نشاط المجتمع ؟ إن أبا حنيفة النعمان ـ إمام أهل الرأى والاستنباط ـ قد قاده اجتهاده إلى الافتاء بأن الإسلام يبيح للمرأة حق تولى كل الوظائف العامة بلا

استثناء بما فى ذلك القضاء ، أليس هو الإمام الذى أجاز للبنت البالغة أن تزوج نفسها وتختار زوجها ، انطلاقا من تقديره لحرية الاختيار ؟ وفى نظره أن إساءة الفتاة البالغة فى اختيار زوجها أخف ضررا من إجبارها على الزواج بمن لا تريده من الرجال .

الضباب حول المرأة فى الدراسات الاقتصادية :

يضيق المقام عن مدى ما تظفر به المرأة من دراسات فى مجالات التخطيط الاقتصادى ، ومن أهداف واجراءات وبرامج فى الخطط الوطنية ، ولعل من أهم الأسباب التى يعزى لها هذا القصور تصور التنمية على أنها نمو اقتصادى فى جوهرها وركائزها ، ويتمثل ذلك بشكل حاسم فى الحسابات القومية والدخل القومى الإجمالى وما يقومان عليه من أسس اقتصادية . وعلى وجه العموم فإن هذا النمط من التنمية الاقتصادية يعد قيمة السلعة أو الخدمة المنتجة بمقياس السعر أو الثمن الذى تباع به فى السوق ، ولذا كان الناتج القومى الإجمالى هو مجموع ما ينتج ، إلا أن تقديره لا يتعدى ثمنه الذى يباع به ، فإذا كان ما ينتج لا يتم تبادله فى السوق بقيمة نقدية يسقط قيمته فى الحسابات مهما كان كبيرا . وعلى سبيل المثال فإنه لو أنفقنا ألف دينار على خضراوات مجمدة فى تعليبها وتسويقها والدعاية لها فإن هذا الانفاق تكون له تأثيرات إيجابية على الناتج القومى ، نظرا لأن هذه التكلفة مترتبة على نشاط اقتصادى مأجور ، بيد أننا نجد أن إنتاج ما قيمته ألف دينار من الخضراوات التى تزرع فى الحقول أو الحدائق المنزلية والتى تستهلك مباشرة عن طريق منتجيها دون أن تدخل السوق ، ليس لها أى تقدير على الإطلاق فى الحسابات القومية ، وبالتالى فى الناتج القومى الإجمالى .

يضاف إلى ذلك عدم الاكتراث بتصنيف الاحصاءات والبيانات على أساس النوع وبخاصة فى قطاعات الخدمات ، مما يشير إلى أن المهم هو الرقم الإجمالى دون تقسيم بين الذكور والإناث ، وتكون المنفعة الغالبة فى صف الذكور[٤] . ودراسات مسح ميزانية الأسرة على سبيل المثال مازالت تنظر إلى الرجل كرب أسرة ، وكثيرا ما تقوم بدراسات عن وضع المرأة كأنما هو « وضع ثابت » أو أن تحركه تحرك كمى . . .

---

(٤) انظر مقال ، ثريا عبيد الشريف « المرأة العربية فى حركة التنمية » ـ مجلة المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٦ ، ١٩٧٩/٣ .

ولم نسمع عن دراسات بعنوان « وضع الرجل » وكأنما المشكلة هى وصول المرأة إلى وضع الرجل ، وليس العمل على بلوغ كليهما أقصى ما تستطيعه قدراته ومواهبه فى حركة المجتمع .

وعلى أى حال فإن الأسس النقدية السوقية لحساب النشاط الاقتصادى وما يترتب عليه من رفاه اجتماعى ، يجور بشكل قاطع فى تجاهله لكثير من مجالات عمل المرأة فى خدمة البيت وتربية الأطفال ، والمساهمة بالعمل فى مزرعة الأسرة ، والصناعات المنزلية للاستهلاك العائلى ، والخدمات الاجتماعية الطوعية ، وعمليات البناء الريفى ، والإصلاحات المنزلية ، وتربية الدواجن والماشية ، والأعمال التجارية والحرفية الصغيرة فى القطاع غير المنظم أو غير الرسمى ، إلى جانب كثير من الأعمال التى تعتبر مساندة للرجل ومهيئة لظروف عمله ، والتى لاتدخل فى الحسابات النقدية . أضف إلى هذا أن تقديرات السكان الناشطين اقتصاديا تضع النساء اللاتى يقمن بمثل هذه الأعمال فى تصنيف « المعال » ، على أن هناك بعض الدراسات فى الدول الصناعية تشير إلى تقديرات يتراوح فيها نسبة أعمال المرأة التى لاتدخل فى الحسابات القومية مابين ٢٠ ، ٢٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى . والمعروف أنه كلما ارتفع مستوى التصنيع تدنت قيمة الأعمال التى تتم بدون أجر نقدى . وفى حسابات التكلفة والعائد قلما ينظر إلى التكلفة الاجتماعية التى تقع على المرأة أكثر من غيرها ، وقلما ينظر إلى نصيب المرأة المتدنى فى توزيع العائد الذى تحظى به .

كل هذه المفاهيم والأسس قد أعاقت دخول المرأة بصورة عملية منظمة فى دراسات التخطيط وفى الخطط الوطنية ذاتها ، أو فى مجال الاستراتيجيات والدراسات المستقبلية البعيدة المدى . ولعله يأتى اليوم الذى نرى فى خططنا الوطنية بابا لقطاع المرأة وما تتخذه الخطة فى سياساتها وبرامجها ومشروعاتها المختلفة من توجهات لتطوير أحوال المرأة ، وما توفره من وسائل فعالة لتحقيق ذلك ، مستندة على بيانات ذات دلالة تسبر أغوار الواقع العينى .

إشكالية النظرة إلى المرأة كياناً بشرياً :

هناك مجموعة من الإشكاليات التى ترتبط بنظرة الرجل إلى المرأة ، بل وتنسحب هذه الاشكاليات على نظرة المرأة إلى نفسها فى إطار سيادة المناخ الفكرى الذكورى الذى تنضح به الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية ، واختلاط التشكيلات

الاجتماعية فى عالمنا العربى ، وما يتولد عن ذلك من أيديولوجيات وفكريات تنعكس على تصور المرأة وأدوارها وخصائصها[٥] .

وفى هذا الصدد تتعرض المرأة فى مواطن عديدة من ثقافتنا الموروثة إلى تناقضات بعثت ، وماتزال تبعث ، على الحيرة لكل من الرجل والمرأة فى نظرة كل منهما إلى آخر ، وفى صورة العلاقات بينهما . ومما تواتر فى هذا الشأن التساؤل هل المرأة ريحانة يستمتع الرجل بأريجها ، أم هى شيطانة يستعيذ الرجل بالله من شرورها؟ وقد شاع فى آداب العرب أن المرأة « أداة للدل وظرف للحمل » أى أن الدلال والتثنى هى العلامة المميزة لسلوك المرأة ، ألم يقل الشاعر العربى القديم :

والكاعب الحسناء ترفل   فى الدمقس وفى الحرير
فدفعتهـــا فتدافعـــت   مشى القطاة إلى الغدير

والوظيفة الثانية لها بعد الدلال هى أنها « ظرف للحمل » ولإنجاب الذرية ، عند هاتين الوظيفتين يتوقف دورها الاجتماعى ، ولعله من قبيل الاستنتاج فى هذا السياق أن نشير إلى أن دورها فى تربية الأطفال كان مأخوذا على علاته ، وأنه فى الاعتبار كان دوراً ثانوياً ، حين يكون الافتراض قائماً على أن العيال ينمون ويشبون دون جهد أو معاناة من الأم فى القيام بهذه المهمة . وهكذا فإن وظائفها الأخرى حتى فى البيت أو فى خارجه لم يكن لها أى موضع حقيقى للتقدير أو الحساب .

ومن إشكاليات النظر إلى المرأة أنها محط للفتنة والاغراء ، وعليها أن تقيد جسدها وتحبسه فيما يلفه من زى وأغطية ، ويكثر الحديث حول هذا الموضوع ، وتتشعب تفصيلاته وجزئياته حول ما ينبغى أن يظهر من جسمها وما لاينبغى . ويترتب على هذا بطبيعة الحال تفريعات متعددة حول الجائز وغير الجائز عرفا فى طريقة المشى والحركة والرياضة التى يتوجب أن تتبعها المرأة ، هذا فى الوقت الذى يستهوى شعورنا . وإعجابنا القومى قصب السبق الذى أحرزته البطلات المصريات فى سباحة المسافات الطويلة ، وبما حققته المرأة المغربية التى أحرزت الميدالية الذهبية فى أولمبياد المكسيك عام ١٩٨٥ . وهنا لابد لنا من أن نتساءل أيضا : ألا يمكن أن يكون الرجل مصدر فتنة وإغراء للمرأة ، بل ومصدر فتنة وإغراء فى الاتجاهات الشاذة لدى

---

(٥) يكفى اختيار عباس العقاد عنوان كتابه « المرأة اللغز » ، بيروت ، دار الكتاب العربى ١٩٧٠ .

أبى نواس وأتباعه من الشواذ ؟ وإذا كان هناك فئة قليلة تنادى بزى معين للرجل ، إلا أن قضية اللباس بالنسبة له ليست مطروحة على نطاق عام أو مقلق يهدد أخلاقيات المجتمع ويؤدى به إلى الفساد والانحطاط ، كما يقرر البعض بالنسبة لأزياء النساء الحديثة .

وفى الحديث عن الفتنة والزى والحركة الجسمانية للمرأة ينبغى أن نشير إلى ما يترتب على مثل هذه القيود والحدود المفروضة عليها من آثار مجتمعية تتمثل بوضوح فى مدى القدرة على ممارسة مختلف الأنشطة الإنتاجية ، وبخاصة فى عالم الصناعة والتجارة والخدمات . وإذا كانت هذه الحدود والقيود تبرز أكثر ما تبرز فى القيم الحضرية وما يتشابه معها من المناخات الفكرية ، إلا أن المرأة الريفية فى معظم الأحوال ، وبخاصة فى الفئات العاملة فى الزراعة ، تجد نفسها متحررة من هذه القيود بحكم ضرورات العيش والبقاء . فلماذا إذن لاتفرض علينا ضرورات العيش والبقاء فى الأنشطة الإنتاجية المهمة الأخرى أن تتحرر المرأة من تلك القيود التى تقيدها فى زى نمطى معين ، وبإطار محدود للحركة ، حتى تشارك المرأة فى الوفاء بمطالب المهارة والعمل فى تلك المجالات المهمة من النشاط الاقتصادى الحديث؟

وربما يكون من الآثار الشخصية لهذه القيود ما يتعرض له كثير من النساء فى مجتمعنا العربى من أمراض روماتزمية ، وأمراض السمنة والترهل ، وما ينجم عن ذلك من مضاعفات فى أمراض القلب وتصلب الشرايين والشيخوخة المبكرة ، وكل ذلك من جراء الخوف على افتتان الرجل بالمرأة . ونود أن نضيف هنا أن التغير الاجتماعى مع تقلب العصور والدهور يصيب فيما يصيب من تغير مفهوم الاغراء ومصادره ومواطنه ومسبباته ، وليس بالضرورة أن يكون الزى أو الصورة الجسمية أكثر العوامل الحاسمة فى هذا الصدد .

ومما يشده الإنسان ويحيره فيما نحن بصدده التخصيص لموضوع فتنة المرأة وتبرجها كواحد من أكبر مصادر الفساد والشر على أخلاقيات المجتمع وقيمه ، ولعل المتتبع لما يدور من أحاديث وخاصة بين مجموعات كثيرة من الشباب والطلاب ، التوجه نحو تبرج المرأة ومظهرها باعتباره مصدرا لما يصيب مجتمعاتنا من ترد ونكوص . وتنفتح هذه القضية على مصراعيها وبأسانيدها التى كانت تدور فى العصور الغابرة ، وبما تواتر من قضايا منذ أوائل هذا القرن :

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا
أنيس ولم يسمر بمكة سامر

ولعل التركيز على الصورة المتجددة أو المتحررة للمرأة فى عالمنا المعاصر ، واعتبارها مصدرا للفساد الأخلاقى عند بعض الأقوام إنما يتيح لهم ولغيرهم الاستغناء أو الابتعاد عن الاشتغال بالتحليل الموضوعى للأسباب والعوامل الرئيسية الكامنة فى بنية المجتمع وهياكله ومؤسساته ، وفى علاقات الحاكم بالمحكوم ـ رجلا كان أم امرأة ـ وبالفئات الانتهازية والمدمرة لمصالح المجتمع فى سبيل استئثارها بمصالحها الطبقية أو الفئوية أو القرابية . وهكذا تتلبس المرأة قميص عثمان ، وتنتزع آية القرآن الكريم من سياقها ليقال إن كيدهن عظيم ، ويحتدم النقاش حول من « سن الخطايا وعلمنا مفارقة الجنان » أهو آدم أم حواء ؟ ويغلِّب المجتمع الذكورى أغواء حواء لآدم ليأكل من الفاكهة المحرمة ، فى حين أن الشاعر العربى القديم فى عبثه الشعرى قد أسند تلك الخطايا إلى أب البشر آدم . وكل ما أريده من حصاد هذه الفكرة هو ما يتبادر إلى الذهن فى كثير من الحالات حول ذلك الارتباط الشائع بين المرأة باعتبارها جوهر الأخلاقيات ومحورها ، وأنها مصدر الفضائل أو الرذائل ، وأن غيرها من موضوعات المجتمع تأتى فى مراتب تالية فى الأحكام الأخلاقية والقيمية .

وتتعزز القيود والحدود المفروضة على المرأة من خلال التنشئة الاجتماعية ، فالمحرمات والممنوعات تتكاثر عليها كلما تدرجت فى مراحل العمر حتى تبلغ ذروتها مع البلوغ والنضج . ويقوم ممثلو المجتمع الذكورى بأداء واجباتهم بانتظام سواء من خلال الأب أو الأخ الأكبر أو غيرهما من الذكور فى تحديد حركة الفتاة واتصالاتها ، وتوقيت خروجها من البيت ، فيما يجب أن تتبعه أو تدعه من سلوك ومظهر ، صيانة للأخلاق وحماية للشرف والفضيلة . وفى معظم الحالات إنما يغلب جانب الردع على جانب الفهم والتفاهم ، والتكوين السليم لمقومات الفكر والاتجاهات ، والقدرة على الحكم والتصرف والاختيار .

وفى سياق العيب الاجتماعى يغدو زواج امرأة فى سن الأربعين من شاب فى سن العشرين مدعاة للعجب والتعجب ، بينما لايثير نفس المشاعر زواج رجل فى الأربعين ، أو حتى فى الستين ـ كما يحدث عندنا ـ من شابة فى سن العشرين ، لماذا

يختلف معيار العيب الاجتماعى ، وماهو منطقه الإنسانى ؟[٦] .

وإذا كان الموقف من « تحرر المرأة وتجددها » قد اكتسب بعض مظاهر عملية التحديث والتغريب التى طوقت واحتوت حركة النمو الاجتماعى فى مجمل حياتنا وطموحاتنا ، فإن المواجهة لهذا التيار فى التقليد والتشبه بالحضارات الصناعية لاتأتى بأن نصب جام سخطنا على المرأة ومظاهر حياتها ، وإنما يأتى ذلك من خلال عملية بنائية للمجتمع ، تستقيم فيها علاقته الاجتماعية على أساس المشاركة والعدل الاجتماعى ، والتنشئة السليمة فى المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والثقافية ، بما يحقق تجديد الذات ، والاعتماد على الذات ، ومراجعة الذات من أجل التحرك نحو المستقبل المنشود ، وتصحيح المسيرة السلوكية والقيمية والأخلاقية لكل من الرجل والمرأة فى مضامينها ومظاهرها . إن ردود الأفعال الجزئية أو النوعية ، باتهام المرأة أو الشباب وغيرهم ، نهج لايغنى من فقر ولا يسمن من ضعف .

المرأة أكبر من نصف المجتمع العربى

من القضايا المتواترة ، وخاصة فى مواقف الدفاع عن المرأة ، المقولة الشائعة بأن المرأة نصف المجتمع ، وهى مقولة ترتبط بالبعد الكمى لعدد السكان فى المجتمعات العربية حسبما تظهره تعدادات السكان . بيد أن هذا التصور الذى يقرر أن المرأة نصف المجتمع عدديا ليس حقيقة أبدية فى كل الأمكنة والأزمان ، فقد تكون أكثر من نصفه ، وقد تكون أقل ، لكن الأهم من ذلك كله هو أنها نصف المجتمع نوعا ، إذ بدونها لايوجد النوع الآخر ، وهى بدون النوع الآخر كذلك لايكون لها وجود ، ومن تحصيل الحاصل القول بأنه بالنوعين معا تستمر الحياة على سطح هذا الكوكب ، بل وربما يعمر النوعان أجواز الفضاء فى مقبل الأيام .

والتعدادات السكانية من الناحية الكمية لاتحتسب المرأة الحامل إلا واحدا إحصائيا ، فى حين أنها اثنان بمشيئة الخالق ، وبصرف النظر عما فى بطنها من جنس

---

(٦) فى تراثنا الرجولى وبطولاته حكاية الشيخ الذى بلغ عدد زوجاته خلال حياته ٣٩ زوجة ، ثم أراد أن يكمل العد ليكون ، كما صرح بذلك ، عددا دائريا يسهل تذكره ، فسرح رقم ٣٩ سراحا جميلا وتزوج مرة أخرى ليكمل العدد ٤٠ من الزيجات ، وهكذا سوف يضمه المجتمع الذكورى فى سجل الخالدين .

الجنين ، وإنما المهم أنه فى جوفها ، وهى التى تحتويه ، وهو الذى يلتصق بها ـ حملا وولادة ورضاعة ودفئا ـ حتى يبدأ فى المشى ، وهى بهذا الدور تمثل مع التصاق الأطفال بها أكثر من ثلثى المجتمع العربى عددا ونوعا ووظيفة .

والخلاصة هى أن القضية بالنسبة للمرأة ليست مجرد مناصفة رقمية فى الكم ، وإنما هى المشاركة الكاملة فى الحياة ، اعتبارا وفرصا ، ومغانم ومغارم ، وحقوقا وواجبات ، وحتى المشاركة على أساس المناصفة العددية تقتضى فى إطار الفهم الديمقراطى للمواطنة مساواة كل من الرجل والمرأة على أساس مبدأ المساواة ومعاييره ، إن ذلك لهو المنطق الإنسانى الصحيح . ثم إنه لو افترضنا وجود محددات معينة فى مجال المشاركة ، كما هو الشأن فى حالات الحروب ، فإن المهم هو المحصلة العامة للمشاركة فى صياغة المجتمع وقراراته ، وفى العمل من أجل البناء والتنمية ، فى الإنتاج وبذل الجهد وفرص الإبداع والتجديد ، وفى عوائد التنمية وطيباتها من الرزق والكرامة .

المرأة ليست كيانا متجانسا :

الحديث عن المرأة بصورة عامة قد يكون له مايبرره فى مستوى معين من التحليل أو فى الخطاب السياسى فى بعض المناسبات ، لكن التفحص الواقعى لايدع مجالا للشك فى محدودية الجدوى من هذا المفهوم المجرد للمرأة واعتبارها كيانا متجانسا بصرف النظر عن وضعها الطبقى ، أو عن موقعها فى القوى العاملة ، أو فى مكان وجودها فى الريف والحضر . وثمة تباين ومفارقات حادة بين فئات النساء فى إطار محددات أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية ، وإمكاناتهن العلمية والثقافية ، وقد تشترك هذه الفئات المختلفة فى صور متفاوتة فى ظلالها من حيث سيطرة المجتمع الأبوى الذكورى على مقدراتها ، إلا أنها تتباين فى مدى تعرضها وتأثرها بالعوامل الحضارية غير القرابية من قوى المجتمع ومؤسساته ومقوماته المادية .

ولعل أوضح الأمثلة على ضرورة التحليل الاقتصادى الاجتماعى لفئات النساء ما يمكن أن نلحظه مثلا من فروق بين المرأة فى إطار المجتمع الأبوى البدوى والمرأة البرجوازية فى إطار المجتمع الأبوى الحضرى ، حيث تسيطر عوامل القرابة فى مؤسسة الأسرة البدوية سيطرة كبرى ، بينما تدخل عوامل مجتمعية أخرى أكثر تعقيدا وتأثيرا فى حالة الأسرة الحضرية . وحتى حين نتحدث عن المرأة العاملة ، فإن هذا التجريد

يتطلب تحليلا أكثر تحديدا ، حيث تتفاوت ظروف المرأة العاملة المهنية ، والعاملة الماهرة ، والعاملة غير الماهرة ، والعاملة الموسمية ، كذلك تتفاوت أوضاع اللاتى يعملن فى قطاع الإنتاج السلعى واللاتى يعملن فى مجال الخدمات أو فى القطاع غير المنتظم . ولايعنى التحليل لأوضاع المرأة فى إطار الشرائح الطبقية والاجتماعية بالضرورة أن فئة معينة منهن تمثل فى أوضاع تحررها موقعا ذا أفضلية مطلقة على فئة أخرى فى مختلف مجالات الوعى أو الطموح أو الانتماء أو التعرض للقهر أو استقلالية الإرادة النسبية ، ومدى فرض الرجل لحمايته ، أو فى الوفاء بالتزامات الأمومة وتنشئة الأطفال ، أو غير ذلك من الأدوار الاجتماعية وما يصاحبها من عوامل الإشباع أو الإحباط النفسى .

ولتوضيح هذه المفارقات بين فئات النساء الناجمة عن تشعب البنى الاقتصادية والاجتماعية اللاتى يتأثرن بها ، نشير على سبيل المثال ، إلى أنه إذا كانت المرأة فى الطبقة الوسطى تقبل على ضبط النسل وتحديده ، إلا أن المرأة فى الطبقات الأدنى تحتاج إلى الذرية كمصدر للدخل ، وأمان للمستقبل ، وربط للرجل بأواصر الزوجية مما يقيد انعتاقه للزواج من امرأة أخرى ، وذلك فى عملية تحسبها للمفاجآت والطوارىء . وتشير الاحصاءات فى معظم الأقطار العربية إلى أن معدلات الطلاق فى البيئات الريفية حيث تسود عوامل الضبط القرابى والاجتماعى المحلى أقل منها فى البيئات الحضرية بين جماعات الحرفيين والعمال المهرة وشبه المهرة . ومن الملاحظ أيضا أنه فى حالات غير قليلة لم يكن مجرد اشتغال المرأة عاملا فى تحررها واستقلالها النسبى ، إذ أنه فى الحالات التى تكون فيها أعباء الزوجة والأمومة ورعاية الأطفال وخدمة البيت ملقاة على كاهلها دون توافر خدمات من الدولة ، أو من الأهل والأقارب ، تصبح المرأة أسيرة لكل من البيت والعمل ، ومن ثم يغدو الجمع بين المسئوليتين عناء عنيفا وحملا يقلل من احتمالات المشاركة المبدعة فى أى منهما ، بل يحول دون إتاحة الظروف الملائمة للوعى وتحقيق الذات . وإذا كان البيت بالنسبة لرجل الطبقة الوسطى فى الأسرة الأبوية هو عموما موطنا للراحة والاسترخاء ، إلا أنه موطن عمل بالنسبة للزوجة ، بينما نجد البيت فى معظم الأسر الريفية والحرفية هو أيضا موطن للعمل يشارك فيه كل من المرأة والرجل كما يشاركان فى العمل خارجه . ولعلنا قرأنا ما تنادى به المرأة البرجوازية فى الغرب من « حرية الحب » باعتباره حقا ليس له قيود ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه امرأة الطبقة العاملة فى تلك المجتمعات تعارض

ذلك وتجد أمنها واستقرارها وانتماءها فى الأسرة الزوجية . ولعل التفاوت بين فئات النساء فى الغرب يبدو فى اختلافهن حول ما يسمى بالحركة النسوية (فمينزم)* التى قامت احتجاجا على حصر دور المرأة فى الإنجاب والأمومة دون غيره من الأدوار ، ومما أدى ببعض أجنحة هذه الحركة إلى السعى للتخلص من مؤسسة الأسرة والزواج(٧) .

الثنائيات الميتافيزيقية والتقسيمات التعسفية :

من المفاهيم والتصورات المشوهة لدى التفكير فى قضايا المرأة فى إطارها المجتمعى أو فى كيانها الذاتى مادرج عليه الأمر من تواتر تلك الثنائيات بين الرجل والمرأة(٨) . ومن المألوف فى ثقافتنا أن ننسب الحكمة للرجل والعاطفة للمرأة ، وأن نشير إلى غلبة الموضوعية والواجب فى فكر الرجل وسلوكه ، وسيطرة الأهواء والغرائز لدى المرأة ، وإلى اتسام الرجل بالعقل والمرأة بالخيال ، وإلى وصف شخصيته بالقوة والحزم واتصافها بالضعف والرقة . ثم إن الرجل هو الذى يسعى إلى الطموح بينما هى تؤثر القناعة والرضا ، وهو قادر فكريا على الإحاطة بالكليات بينما هى مقتصرة على إدراك الجزئيات والدقائق . ولعل النكتة المشهورة عن اهتمام ذلك الرجل بكبريات المسائل كحرب فيتنام ، ومخاطر التسلح النووى ، والصراع العربى الإسرائيلى ومؤتمرات القمة العربية ، بينما تعنى زوجته بصغار المسائل كتربية الأطفال ، ومتابعة دراستهم ، وشراء ملابسهم ، وإعداد الطعام وحسابات ميزانية الأسرة ـ لعل هذه الثنائية الواردة بين كبريات المسائل التى يعنى بها الرجل وصغارها التى تعنى بها المرأة مما يوضح صورة التقسيم التعسفى فى مفاهيمنا . وفى هذا التقسيم يحظى الرجل

---

* وتترجم أحياناً بالحركة الأنوثية أو الأنثوية . * Feminism

(٧) بالنسبة لأوضاع المرأة وحركاتها فى المجتمعات الصناعية أنظر :
Kate Young et als., Of Marriage and the Market, Routledge & Kegan Paul, London, 1984,
Barbara Rogers, The Domestication of Women. Tavistock Publications, London, 1980 .

(٨) فى دراسة النموذج الأنثوى ومقارنته بالنموذج الذكورى كما ينعكس فى الكتب المدرسية : أنظر : الهام كلاب ، هى تطبخ ، هو يقرأ ـ صورة المرأة فى الكتب المدرسية فى لبنان . اصدار معهد الدراسات النسائية فى العالم العربى ، كلية بيروت الجامعية ، بيروت ١٩٨٣ .

بالمضامين الإيجابية بينما تحظى المرأة بالمضامين السلبية ، أو فى أحسن الحالات بتلك الأقل أهمية وتقديرا ، من وجهة نظر الرجل .

وانعكست تلك التقسيمات التعسفية فى حياة الأسرة وفى حياة المجتمع ، وفى أنساق القيم ، نسجل كظاهرة على سبيل المثال وجود سوقين منفصلين للعمل فى بعض الأقطار العربية ، وما يسبق ذلك من مؤسسات للتعليم والإعداد والتدريب ، كذلك ما تطرحه القيم المجتمعية من أعمال ملائمة أو غير ملائمة للنساء ، بل إن بعض الأقطار قد وضع مرشدا للأعمال التى يفضل أن تلتحق بها المرأة بعد انتهاء إعدادها التعليمى . وفى مثل هذه القيم والأفضليات تظهر أعمال المرأة المفضلة امتدادا لدورها كأم وما تمجد به من عوامل الحنان والدفء لتكون معلمة أو ممرضة أو أخصائية اجتماعية أو طبيبة ، أو مصورة أو فنانة تشكيلية أو أديبة إلى غير ذلك من الوظائف الملائمة لأنوثتها ، والمتصلة بصورتها وصفاتها النمطية ، والتى يقوم الزعم على أنها صفات طبيعية بحكم خصائصها البيولوجية فى الإنجاب . وقد تختفى فى كثير من الحالات سواء من خلال مؤشرات القيم أو القوائم ، الأعمال المرتبطة بالإنتاج السلعى الصناعى ، وبالبحث العلمى والتكنولوجى ، وبعض قطاعات الخدمات الإدارية أو المالية ، ومعظم المهن الحرفية باستثناء الخياطة والتفصيل والتطريز .

وتظهر هذه الثنائية بوضوح أيضا فى اقتصار شئون الحكم والتشريع على الرجل ، فإذا ما بدأنا بحق المرأة فى الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية ، نجد أن مشاركة الغالبية العظمى من النساء محدودة للغاية ـ رغم ما حدث فيها من توسع فى السنوات الأخيرة فى بعض الأقطار العربية . وكل الدلالات تشير إلى أن مشاركة المرأة عن طريق الإدلاء بصوتها محدودة جدا نتيجة لقصور وعيها بدورها المجتمعى فى إطار النظام الأبوى وسيطرة الرجل ، كذلك فإن إقبال نساء الطبقة البرجوازية أو الفئات المثقفة على الترشيح محدود بحكم قناعتهن بأن التشريع مجال للرجل ، أو بحكم قناعتهن بأن فرص النجاح لديهن ضعيفة للغاية ، سواء نتيجة لسيطرة الرجال وبراعتهم فى هذه الساحة أو لقناعتهن بأن شقيقاتهن من النساء يفضلن الرجل فى التمثيل النيابى . ومن ثم فإن أحد الأقطار العربية قد خصص دوائر مقفلة للمرأة ، لا يتقدم بالترشيح فيها رجل ، ضمانا لكى تصل المرأة إلى المجلس التشريعى . ومع ذلك كله فإن دور المرأة فى المواقع النيابية التى وصلت إليها جاء فى معظمه صدى لا صوتا ،

ولم نعرف فى تاريخ أمتنا المعاصر مواقف نسائية مشهودة فى حياة المجالس التشريعية[٩] .

وفى المجالس التنفيذية والوزارات تظل الثنائية قائمة حيث يتألف مجلس الوزراء من الرجال ، وأن أدخلت بعض العناصر النسائية فى العقدين الأخيرين فى تلك المجالس إدخالا رمزيا ، يراه بعض المحللين على أنه من قبيل « الديكور » أو إرضاء لطموحات الطبقة الوسطى . وفى التحليل الدقيق نلحظ أن الحقائب الوزارية التى تولتها المرأة تمثل امتدادا لدورها النمطى الأنثوى ، إذا اقتصرت على تولى حقيبة التعليم أو وزارة الشئون الاجتماعية أو التأمينات الاجتماعية أو وزارة الثقافة والإعلام ، وهذه الحقائب كما تعلم مرتبطة بجوانب الرعاية للأطفال وخدمات المعاقين والمساعدات الاجتماعية والضمان الاجتماعى والطمأنينة على المستقبل ورعاية الآداب والفنون . وهذه كلها تدخل فى نطاق المضامين النمطية التى ترى أن المرأة قادرة على ممارستها بصورة أكفأ من الرجل فى نطاق تلك الثنائيات لخصائص الذكورة والأنوثة ، وأيضا نستطيع أن نرى أن هذا التوزيع للحقائب الوزارية انعكاس لتوزيع الأدوار فى المجتمع الأبوى الطبقى حيث يكون من نصيب الرجل تلك المواقع ذات التأثير الأقوى فى مجريات السياسة الخارجية والأمن الداخلى والاقتصاد والإدارة والمالية وغيرها من مواقع القوة ، بينما يترك للوزيرة مواقع أقل خطورة فى الأسرة المجتمعية (حسب تصورات الحكم السائدة) بحيث تتلاءم مع أدوار المرأة « الطبيعية » فى الأسرة الزواجية .

ومن الثنائيات البغيضة التى تكمن حتى الآن فى أغوار العقل الباطن ثنائية المالك والمملوك إذ يعتبر الزوج نفسه مالكا لكيان المرأة جسدا وعقلا ووجدانا وسلوكا ، ومن ثم فإنه يتمتع بحق الملكية المطلقة فى التصرف فيما يملك ، وعلى المملوك أن يستجيب لإرادة المالك . ومثل هذه الثنائية تختلف تماما عن مفهوم

---

(٩) قبيل كتابة هذه الدراسة أوردت الأنباء المشاركة الفعالة للمرأة الكويتية فى الحملات الانتخابية . . . وفى تأييدها للمرشحين الذين يناصرون قضايا المرأة ، بيد أنه عندما ناقش مجلس الأمة الكويتى مشروع قانون اعطاء المرأة حق التصويت فى الانتخابات النيابية ، جاءت الفتوى بأن الإسلام لا يبيح للمرأة حق الاشتغال بالسياسة ، وتساءل الناس : ماذا كانت تصنع أم المؤمنين السيدة عائشة زوج الرسول فى موقعة الجمل . . . ألم تكن مشاركة فى السياسة وخضمها .

المشاركة على قدم المساواة فى شئون الأسرة والعمل ، وفى مجريات الحاضر وتطلعات المستقبل ، ولقد عرف بعض الفقهاء أيام الانحطاط الفكرى للثقافة الإسلامية عقد الزواج بأنه « عقد يملك به الرجل بضع المرأة » . بيد أن مثل هذا التصور لملكية الرجل للمرأة مايزال قابعا فى التكوينات العقلية فى بعض أحاديثنا وتصرفاتنا ، أذكر أننى كنت أشارك فى اجتماع وزارى عربى منذ خمس سنوات عرض فيه برنامج للدراسات والنشاطات فى مجال النهوض بالمرأة العربية ، وعلق أحد الوزراء بأنه لا ضرورة لمثل هذا البرنامج ، ومرجع ذلك فى نظره إلى أن المرأة فى مجتمعنا (حسب تصوره ، وأى امرأة يتحدث عنها ؟) قد حظيت بكل شىء تعليما وصحة وتغذية وسكنا وملبسا وحليا ، وأننا نحرص على سعادتها كل الحرص ، لأنها « أغلى مانملك » ، وهكذا انطلق تصور الملكية من أعماق اللاشعور ليكون سندا لانتفاء الحاجة إلى أى برنامج اجتماعى لتطوير أحوال المرأة العربية .

العوامل البيولوجية والطبيعية :

لعل أقدم المفاهيم التى شوهت تصوراتنا لمكانة المرأة وأدوارها الاجتماعية وقدراتها على المشاركة مع الرجل فى مسيرة الحياة بجبهاتها المتنوعة ماارتبط بالاختلاف عن الرجل فى التكوين البيولوجى ، وقد انبثق عن هذا الاختلاف البيولوجى تفريع لاختلافات فكرية ووجدانية وسلوكية تم تبررها على أنها فروق طبيعية بحكم التكوين البيولوجى[١٠] . وقد ظهرت دراسات اتخذت « مسوح العلمية » لدعم هذه الفروقات الطبيعية ، كما هو الشأن فى اختبارات الذكاء التى أبرز بعضها تميز الذكور عن الإناث فى العمليات العقلية وإدراك العلاقات ، واختبارات الشخصية التى أوضحت تمايزا بين الجنسين فى الاستجابة لمواقف الحياة بما يؤكد الصورة النمطية . وفى فترات تالية أظهرت مثل تلك الاختبارات عدم وجود فروق فيما يتم اختباره اللهم إلا حين تتفاوت الظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل من الجنسين .

والواقع أن النظم الاقتصادية الرأسمالية ، وخاصة فى فترات مدها الاستعمارى ، قد لجأت إلى الظواهر البيولوجية لتتخذ منها أداة لتبرير أهدافها فى السيطرة والاستغلال

---

(١٠) فى هذا الصدد انظر : نوال السعداوى ، المرأة والجنس ، الأنثى هى الأصل ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، وكذلك كتابها عن : الرجل والجنس (نفس الناشر) ١٩٧٦ .

لفائض القيمة ، فاتخذت من اللون سندا للتفرقة بين الأوربى الأبيض من ناحية وبين الأفريقى الأسود أو الآسيوى الأصفر من ناحية أخرى ، واصطنعت من مختلف الأساليب ما يدعم امتياز « الرجل الأبيض » على غيره من الرجال من ذوى الألوان الأخرى ، ومن ثم كان على « الأوربى الأبيض » أن يتحمل عبء « تحضير » البشر الملونين ممن هم دونه فى مراتب الإنسانية . وتزخر العلوم الاجتماعية والنفسية فى جنوب افريقيا بدراسات « علموية » تدعم بفروضها وبنيتها امتياز الرجل الأبيض فى قدراته العقلية وطاقاته البشرية ، ليأتى ذلك كله سندا لمبدأ العنصرية ومؤسسات التمييز العنصرى فى نظام بريتوريا .

ولقد أفرز النظام الرأسمالى العالمى ـ ضمن ما أفرز فى حرصه على تعظيم الربح واستغلال الفائض الاقتصادى ـ تلك الفروق القائمة على التفاوت البيولوجى بين المستغل (بكسر الغين) والمستغل (بفتح الغين) ، وكانت فروق اللون والتكوين البيولوجى معيارا واضحا يمكن ترسيخه فى الأيديولوجية الرأسمالية . وجاء فى هذا السياق أيضا ماشاع من ربط بين حجم الرأس واتساق الملامح من ناحية وبين النزعات الإجرامية من ناحية أخرى كما فى نظرية لمبروزو فى علم الإجرام . وجاءت نظريات فرويد فى تفسير بعض المظاهر السلوكية والنفسية مقيمة للصراع بين « الأنا والأنا الأعلى » الراغبة فى السلوك الاجتماعى المرغوب وبين « الأد والليبيدو » الممثلة لمخزون النزعات الجنسية والعدوانية ، كما امتلأت نظرياته فى تفسير الأحلام بالغيرة بين الرجل والمرأة « تحسد المرأة الرجل على ذكورته ، ويحسد الرجل المرأة على قدرتها على الحمل والإنجاب » ، ويتفرع من هذه الفروق البيولوجية مقولات حول تفضيل المرأة بحكم طبيعتها إلى الاستمرار مع زوج واحد (مونوجومى)* بينما ينزع الرجل بحكم طبيعته إلى تعدد الزوجات (بوليجامى)** .

ولعل أتفه ما يعلق بالأذهان اليوم من فوارق بيولوجية بين الجنسين الزعم القائل بأن الرجل هو الأقوى ، وأن المرأة هى الأضعف جسمانيا ، وهى تأدبا الجنس اللطيف . وإذا كان لمثل هذه التفرقة من مبرر فى العصر الحجرى أو الرعوى أو عصور القنص والصيد ، فإن مبررها ينعدم تماما فى عصرنا الحاضر مع تطور البشرية فى أنماط وأدوات الإنتاج ، والتى بلغت اليوم فى عديد من الحالات مرحلة الأتمته

---

* Monogamy

** Polygamy

(أتوميشان) ، حتى فى بعض مواطن العمل فى مجتمعنا العربى ، وهل القوة الجسمانية ماتزال مصدرا رئيسيا فى صناعة الحضارة فى عالم اليوم والغد ، بل إن أنواعا أخرى من القوة هى المحرك والصانع لمنجزات الإنسان المادية والفكرية والفنية . ومن ذا الذى يستطيع أن يزعم بأن امتلاك المرأة لهذه الأنواع من القوى بحكم طبيعتها البيولوجية أضعف من امتلاك الرجل لها ؟ وإذا كان فى الواقع رجل قوى وامرأة؟ ضعيفة ، فإن مرد ذلك إلى البنى الاقتصادية والاجتماعية وعوامل التنشئة وانساق القيم السائدة التى تتحكم فى مكونات القوة والضعف لدى كل من الرجل والمرأة ، وحتى فى مجال القوة البدنية نجد أن الفروق بين الجنسين قد كادت تزول . إن آخر رقم سجلته الدورة الأوليمبية الأخيرة لألعاب القوى فى المكسيك كان عشر ثوان لعدو الرجل فى مسافة مائة متر ، ولم يفترق رقم المرأة إلا ثانية واحدة . وفى عالم الفضاء ألم تتحمل المرأة الطواف حول الأرض فى سفن وحافلات الفضاء كتحمل الرجل ؟ ، ألم تشارك المرأة رغم ما يقال عن طبيعتها فى ألعاب السيرك وفى ترويض الأسود والنمرة والفيلة ، وفى مختلف الألعاب الرياضية التى سمحنا لها بالتدريب عليها ؟ وإذا لم نشأ التفحص فى عالم اليوم والغد ، فلعلنا نعود إلى ما أبلغنا به الأثنولوجية وعلماء الأنثروبولوجيا من أخبار المجتمعات الأمومية (ماتريلينيان) حيث انقلبت عكسيا فيها كثير من مفاهيمنا الحالية عن القوة والاحتمال والمسئوليات ومجالات المشاركة لدى كل من الجنسين .

عود على بدء

ونعود إلى حيث بدأنا لنجد أن كثيرا مما نحتضنه من فكر ومواقف حول قضايا المرأة قد أملته مفاهيم مشوهة عن الطبيعة البشرية وعن حركة التنمية والتقدم ، وأن هذه المفاهيم قد أفرزتها أوضاع اجتماعية اقتصادية احتكرتها الذكورية ، ولعبة السيطرة ، وعضلات القوة ، وحيل التنافس ، وطمع الربح والاستغلال الرأسمالى وغير ذلك مما يسود من قيم فى عالمنا التكنولوجى المعاصر . وقد أدت هذه إلى مفارقات نوعية وكمية بين دور الرجل والمرأة شبيهة بتلك المفارقات بين تورم المدينة وهزال الريف ، وبين بريق القطاع الاقتصادى الحديث وقتام القطاع الحرفى التقليدى ، وبين انتفاخ الأقطار الصناعية وضمور أقطار العالم الثالث . وإذا كنا قد أسهبنا فى حديثنا عن مظاهر التمييز بين الرجال والنساء ، وبين مختلف الفئات النسائية وبعضها ، فإن الأمر مايزال فى

حاجة إلى الوصول إلى ما وراء هذه الظواهر التى وصفناها ، من أجل الإجابة المتعمقة عن السؤال : لماذا وما الأسباب الموجهة لكل ذلك ؟ ، ولهذا بحث آخر يتعدى وصف الظواهر إلى النبش عن جذورها . نحن فى حاجة إلى مراجعة كثير من مفاهيمنا وتوجهاتنا وأوضاعنا المجتمعية والمؤسسية ، لكى نحقق للمرأة وبالمرأة ، وللرجل وبالرجل ، حياة متجددة تتسم بمرونة الحركة دون تعصب أو عقد ، وبغير المراجعة المستمرة والمرونة الواعية ليس ثمة ضمان للبقاء والرخاء فى عالم مشحون بالمتغيرات والمفاجآت . وهو كذلك عالم يزخر بالتحديات التى تفرضها سيطرة الذرة ، ومخترعات الالكترون ، وعجائب الهندسة الوراثية ، وأسس نظرية الكم والنسبية ، كما تفرضها التناقضات الحادة بين صور التخلف البشعة من ناحية وصور الاستهلاك والنهم الطافحة من ناحية أخرى على الأصعدة الوطنية والقومية والعالمية .

وجدير بهذا المقال أن يختم سطوره بكلمات مضيئة للإمام الشيخ محمد عبده ، إذ يقول : « الرجل والمرأة متماثلان فى الحقوق والأعمال ، كما أنهما متماثلان فى الذات والشعور والعقل » ، كذلك يقول الإمام « واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة فى بيوتهم ، إنما يلدون عبيدا لغيرهم »[١١] .

---

(١١) محمد عمارة ، المرأة فى الإسلام فى رأى الإمام محمد عبده ، القاهرة دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ .

الإطار العام لمشاركة المرأة فى التنمية*

لقد أرست استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى دعائم أساسية فى مجالات الفكر والمناهج والبرامج والأساليب الفنية التى يقتضيها العمل الاجتماعى فى إطار التنمية الشاملة لأقطار الوطن العربى على الأصعدة الوطنية والقومية . وتمثل المعالم والمسارات التى حددتها هذه الاستراتيجية خطوطا واتجاهات عريضة تتضمن الميادين المتعددة لحاجات الإنسان العربى ، والقطاعات المتنوعة لفئاته البشرية فى بيئاتها الجغرافية ومواقعها الاجتماعية . واستراتيجية العمل الاجتماعى العربى التى أقرها مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب (الرباط ١٩٧٩) تتشابك فى منطلقاتها مع استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك التى أقرها مؤتمر قمة عمان (عمان ١٩٨٠) . وقد اعتمدتها الدول العربية لتكون هادية لجهودها المخططة لتطوير نوعية الحياة لجميع المواطنين ، رجالا ونساء ، خلال عقد التنمية الاجتماعية الذى اعتمده مؤتمر الرباط للفترة من ١٤٠٠ - ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٠ - ١٩٩٠ م .

وقد أوصت المؤتمرات والحلقات الدراسية بالعمل على تعميق التفريعات والقطاعات المتصلة باستراتيجية العمل الاجتماعى باعتباره جهدا فى متابعة تطبيقها ، ولعل من أهم القطاعات البشرية التى عنيت بها الاستراتيجية قطاع المرأة العربية ، وما يتطلبه من جهد لمزيد من توضيح للإطار الفكرى وتقييم للجهود الراهنة ، وتحليل للواقع ، ورسم للتوجهات التى تعتبر الجامع المشترك للأقطار العربية من أجل النهوض بالمرأة العربية ، ودمجها فى عملية التنمية الشاملة ومواجهة تحديات الحاضر والمستقبل بكفاءة وفاعلية ، تحقيقا لكرامة الوطن والمواطن .

وقد تشكلت فى نطاق جامعة الدول العربية لجنة المرأة العربية لدراسة القضايا المتصلة بتحسين أحوال المرأة العربية وتعزيز مكانتها وقدراتها بما يتيح لها أن تسهم

---

* نشر هذا المقال فى مجلة شئون عربية التى تصدرها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تونس - العدد ٣١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ - ٨ ذو الحجة ١٤٠٣ .

إسهاما فعالا فى التطوير والتغيير الحضارى للمجتمع العربى ، ووضع التوصيات واقتراح البرامج التى يمكن أن تقوم بها الحكومات العربية فى هذا المجال ، ومن ثم فإن اللجنة حريصة على متابعة جهودها فى تمكين المرأة من القيام بدورها مع الرجل فى تحمل المسئوليات لإرساء دعائم حياة عربية أفضل .

أولا : قضية المرأة فى إطار التحديات القومية :

تخوض الأمة العربية فى المرحلة الحالية معركة لا مناص من أن تنتصر فيها ، ولا خيار فيها سوى تعبئة طاقاتها كافة ، مادية وبشرية ، وفى هذا الإطار الكلى للمعركة وتحدياتها تتضح الأبعاد الأساسية لقضية المرأة العربية فى السنوات القادمة وهذه المعركة ، كما تشخصها استراتيجية العمل الاجتماعى ، ذات أبعاد ثلاثة متشابكة :

بعد حضارى : به تتأكد الأصالة وتترسخ الشخصية القومية لتواصل دورها الحضارى التاريخى .

وبعد نضالى : تكتمل به الحرية ، حرية الإنسان والتراب فى الوطن العربى .

وبعد انمائى : يتحقق به التقدم المطرد والمتسارع والعادل ، وينعم به أبناء الأمة كلهم بقدر إسهامهم فيه ، ويضمن لمجتمعهم بكل فئاته ، الأمن والطمأنينة والاستقرار والتماسك . وتحقيقا لانتصار الأمة العربية فى معركتها ذات الأبعاد الثلاثة ، « وضمانا لنجاعة عملها ونفاذ ارادتها ، كان السعى المثابر لتوحيد هذه الإرادة ، وتعبئة إمكانات الأقطار فى مختلف مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع »[1] .

وفى خضم هذه المعركة تواجه الأمة العربية تحديات عديدة ، من أهمها شأنا ، وأخطرها أثرا على نهوضها وتقدمها ، بل وعلى صميم كيانها ووجودها :

(١) : مواجهة الصراع العربى الإسرائيلى ، ومخاطر الغزو الحضارى الصهيونى بكل أبعاده العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهذا التحدى ، كما هو معروف يحمل فى معاناته اليومية ، تهديدا للأمن القومى وللتراث العربى وللوجود الحضارى .

---

(١) استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى (تونس : جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاجتماعية ١٩٨٠) .

(٢) : وضع شعار التنمية للإنسان وبالإنسان موضع التطبيق وقد أكدت المواثيق العربية ، مستوحية رسالات السماء ، كرامة الإنسان ، كل إنسان ، رجلا كان أم امرأة ، وشددت السياسات الانمائية على رفاهية الإنسان كهدف التنمية النهائى ، وركزت على إعداده وتعبئة طاقاته كوسيلة لابديل عنها فى تحقيق تنمية مطردة فى وتيرتها ونوعيتها ، لكن الفجوة لاتزال واسعة بين الإعلان والمأمول من ناحية وبين المتحقق والواقع من ناحية أخرى .

(٣) : الاستغلال الأمثل للثروة النفطية وعوائدها حتى تصبح طاقة محركة ومولدة لغيرها من الطاقات الانمائية داخل الوطن العربى ذاته ، قبل أن تكون طاقة محركة ومولدة فى الدول الصناعية المستوردة لها . ومن مكرور القول التأكيد على البعد الزمنى لهذه الثروة الناضبة ، عاجلا أم آجلا ، والتاريخ الذى لايرحم ، يحمل الإنسان العربى رجالا ونساء ، المسئولية التاريخية فى اقتناص الفرصة للاستفادة من هذه الثروة والحيلولة دون إهدارها ، وذلك من أجل تكوين الطاقات الإنتاجية الكفؤة ، وتنمية الموارد البشرية القادرة ، لتؤمن بدورها استمرار صنع الثروة ، واستمرار إثراء الحياة والإبداع .

(٤) : كسر الاحتكار فى مجال المعارف العلمية والتكنولوجية وتطبيقاتها ، وتمكين الإنسان العربى من اكتساب القدرات اللازمة فى هذا المجال ، نقلا واقتباسا وتكييفا وتطويرا وابتكارا ، فى ضوء احتياجات واقعة وما يتطلبه من وسائل وأدوات تكنولوجية ملائمة . والهدف الرئيسى الذى ينبغى انجازه هو توطين الفكر العلمى ، وتوطين الدراية التكنولوجية فى مؤسسات السياسة والاقتصاد والإنتاج والتعليم والإعلام والتنظيم الإدارى والأسرة والعلاقات الاجتماعية ، وغير ذلك من نظم المجتمع ومؤسساته ، وهذا التحدى هو أوسع وأعمق بكثير من مجرد شراء المعدات التكنولوجية أو استهلاك منتجاتها .

تلك هى أهم التحديات التى تواجه الإنسان العربى فى معارك وجوده ونمائه ، وقد أشارت إليها استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى ، ولابد من تأكيدها فى سياق التخصيص لإطار العمل من أجل مشاركة المرأة فى عملية التنمية الشاملة بلحمتها وسداها ، ذلك أن ما اصطلح على تسميته بـ « قضية المرأة العربية » إنما تتشابك تشابكا عضويا مع معارك الوجود والأمن القوميين ، ومع معارك التنمية والتجديد

الحضارى ، ومع المواجهة الفعالة للتحديات القائمة والطارئة ، وسواء تفحصنا الواقع أو استشرفنا المستقبل ، فإن للمرأة دورها وثقلها ، الايجابى أو السلبى ، فى مجريات الحياة العامة فى طولها وعرضها .

ومن السذاجة إن تقتصر « قضية المرأة العربية » على ماشاع فى كونها « قضية تحرر » ، فهمت على أنها تحرر من « أوضاع عرفت بأنها تقليدية حالت دون مسايرتها واتباعها لانماط حياة « حديثة » زرعتها فى العالم الثالث الحضارة الصناعية الرأسمالية التى استعمرته ردحا طويلا من الزمن ، وبهرته بما يملك من مصادر القوة والتحكم والتنظيم . وتحرر المرأة فى هذا الإطار - كما هو الحال بالنسبة للرجل - إنما هو تحرر من قيود تقليدية إلى اتباع أنماط من السلوك والقيم والعادات الزاحفة من تلك المجتمعات الأوربية الغالبة ، تقليدا لها واقتداء بها . ومن هنا فإنه لم يكن ثمة اختيار حقيقى فى اصطناع الأنماط الجديدة ، بعد كسر الأنماط القديمة . وفى التناقضات والتوترات الفكرية والمعاشية بين التحرر من التقليدى من ناحية وعدم وجود حرية ، بل تقليد قسرى فى اتباع نماذج جاهزة لمجتمعات مسيطرة من ناحية أخرى ، تأرجحت « قضية تحرير المرأة العربية » وما تشعب عنها من المطالبة بالحقوق لنخبة من النساء اللائى انخرطن فى تيار « التقدم الأوربى » . وإذا كان لبعض القيادات النسائية ممن تولين مواقع الصدارة فى الحركة النسائية فى حركة « تحرر المرأة » فضل فى مراجعة دور المرأة فى الحركات الوطنية والنهضة القومية ، فتعزى ضرورة المراجعة إلى أن عملية إدماج المرأة العربية فى قضايا المصير العربى ظلت محدودة ، ولم تستكمل حلقاتها وفاعليتها ، ثم إنها قد دخلت أحيانا فى صور مزيفة من الوعى والمطالب فى نطاق بعض الطبقات الاجتماعية من نساء الحضر ، دون أن تتأثر بحركتها الغالبية العظمى من نساء الريف ، دون أن تستوعب بوعى متكامل الجبهات والتحديات المختلفة للنهضة الحضارية العربية بأبعادها المعاصرة ، وخصوصياتها الثقافية .

وفى هذا الإطار الشامل لمعركة الأمة العربية وما يواجهها من تحديات تقع « قضية المرأة العربية » ، فهى ليست قضية مقتصرة على مجرد مساواة مع الرجل ، ولا مجرد أمور تتصل بالأسرة والزوجية والأحوال الشخصية ، ولا مجرد حقوق ، ولا مجرد تعليم وعمل ، وإنما هى كل هذا فى اتساقه وتفاعلاته مع قضايا المعركة القومية بأبعادها الحضارية والنضالية والانمائية . ومن ثم « فإن مشكلة تخلف المرأة قضية سياسية ، بالإضافة إلى أنها قضية تنموية تتطلب أولوية قومية ووطنية ، وأن طبيعة

الصراع الذى تخوضه الأمة العربية تحتم فك الأسر والتعطيل المضروبين على نصف الطاقات ، واستثمار ما لها من إمكانات فى معركة البناء والتحرير »[٢] . واعتبار قضية المرأة « قضية سياسية » بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة هو الذى يمثل الإطار السليم لدورها فى مطالب التنمية وتحدياتها فاعلة فيها ومنفعلة بها ، تعطى لها وتأخذ منها ، تؤثر فيها وتتأثر بها ، تتحرك بها وتحرك من خلالها . إنها تنتج وتستهلك ، تفكر وتخطط وتعبر ، تفيد وتستفيد ، تضغط وتنظم ، تشارك الرجل فى المسئولية والقرار ، وتخضع للمساءلة مثله عن التنفيذ والانجاز ، وباختصار فإن قضية المرأة فى إطارها السياسى والانمائى إنما هى تمكينها بالحق والواجب والمسئولية من المشاركة فى صناعة المصير القومى ، معرفة ودراية وتعبيرا وتأثيرا وجهدا واستمتاعا .

وفى ضوء ذلك كله تصبح قضية المرأة جزءا لايتجزأ من قضية المجتمع كله ، ومعركتها موقعا ملتحما مع مختلف المواقع فى معركة تحرير الأرض والإنسان ، وتسخير الموارد تسخيرا يحقق الوفاء بحاجات المواطنين جميعا ، من خلال مشاركتهم الفعالة فى صناعة حاضرهم واستشراف مستقبلهم أجيالا بعد أجيال . وفى هذا المنظور المجتمعى الشامل ينبغى أن تتحرك قضية المرأة مع غيرها من قضايا النهضة والتجديد لخلايا المجتمع العربى . ومع ذلك فإن لقضية المرأة خصوصياتها الناجمة عن ظروف تاريخية وأوضاع اجتماعية جعلتها تستحق الالتفات إلى هذه الخصائص الحضارية النوعية بإيجابياتها وسلبياتها ، وهذا يستوجب جهودا متخصصة تسلط عليها الأضواء دراسة وعملا وتطويرا ، إلى جانب الجهود المجتمعية العامة للتطوير والتجديد على النطاق الكلى لحركة التنمية والنهوض الحضارى .

---

(٢) من كلمة الاستاذ القليبى الأمين العام للجامعة العربية فى الجلسة الافتتاحية للدور الأول لمجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب (تونس ٢٥ - ٢٧ ديسمبر ١٩٨٠) .

ثانيا : واقع المرأة العربية واتجاهاته ومؤشراته

(١) الجوانب الديمغرافية :

يبلغ عدد السكان فى أقطار الوطن العربى حوالى ١٦٥ مليون نسمة عام ١٩٨٠ ، وينتظر أن يكون قد بلغ حوالى ١٩٠ مليون عام ١٩٨٥ ، وأن يصل إلى حوالى ٢٨٥ مليونا عام ٢٠٠٠ ميلادية ، والمرأة تبلغ نصف هذا العدد تقريبا ، أى حوالى ٨٢ مليونا ، ٨٣ مليونا ، ٨٥ مليونا ، ١٤٢ على التوالى فى السنوات نفسها . وتمثل الفئة العمرية للبنات فى الشريحة العمرية من (٠ ـ ١٥) ما يقرب من حوالى ٤٣٪ من مجموع النساء ، ولا تقل إلا قليلا عن نسبة الذكور فى هذه الشريحة ، أى حوالى ٣٥ مليونا من البنات عام ١٩٨٠ ، وتصل إلى حوالى ٥٥ مليونا حتى نهاية هذا القرن ومطلع القرن التالى . ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان التى تقدر بحوالى ٣٪ كمتوسط سنوى ، ومن بين أهم أسباب هذه الظاهرة السكانية ارتفاع معدلات الخصوبة للمرأة العربية والتى تعتبر من أعلى المعدلات العالمية ، نتيجة لعوامل اجتماعية معروفة لا يتسع المجال لتفصيلها ، هذا إلى جانب الانخفاض المستمر فى معدل وفيات الأطفال نتيجة للتحسن النسبى فى الخدمات الصحية والوقائية .

وهذا الحجم المتزايد من السكان رجالا ونساء يطرح السؤال : ماهو الدور الذى تقوم به هذه الجموع البشرية من الرجال والنساء فى حاضر المجتمع العربى وفى مستقبله ، وماذا يهيأ لها من فرص الاعداد ووسائله لمواجهة الحياة بحيث تتحول من مورد واعد بالإمكانية إلى قوة مؤثرة بالفعل ، وحتى تصبح طاقة منتجة ، لا عبئا ثقيلا ينوء المجتمع بتكاثره ؟ .

(٢) الحالة التعليمية :

وحين ننظر إلى مؤشرات المستوى المعيشى للمرأة فى المحيط العربى تشير البيانات إلى تفشى الأمية بين الكبار من النساء من سن ١٥ فما فوق وتقدر حاليا بأكثر من ٧٠٪ كنسبة وسطية فى الوطن العربى ، وإذا كانت نسبة الأمية بين الذكور البالغين تصل إلى أكثر من ٤٥٪ إلا أن العدد المطلق للأميين والأميات يزداد ، ولابد لنا من

الإشارة هنا إلى التفاوت فى الأقطار العربية فى نسبة الأميات من النساء ، والتى تتراوح فى حديها الأدنى والأعلى بين ٣٠٪ و٩٠٪ وتدل البيانات أيضا على البطء الشديد فى جهود محو الأمية بين النساء إذ يقدر التناقص السنوى بين الأميات الكبار بما لايزيد على ٥,٠٪ سنويا بينما تتناقص بين الذكور بحوالى ١٪ سنويا . والنسبة لكل من الجنسين تدل على هزال الجهود المبذولة لمكافحة الأمية وتعليم الكبار فى معظم الأقطار العربية ، ومن الواضح أن النمط السائد فى مكافحة الأمية يحتاج إلى تعديل جذرى شامل ، إذ أن النمط الحالى ووتيرته لن يحسما مشكلة الأمية بين النساء قبل منتصف القرن الحادى والعشرين ! !

وبالنسبة لتعليم البنت بصورة عامة ، فإنه مما لاشك فيه أنه قد قفز قفزات ضخمة خلال عقدى السبعينات والثمانينات ، وقد حققت بعض دول اليسر النفطية الاستيعاب الكامل للبنات فى مرحلة التعليم الابتدائى (٦ - ١١ سنة) ، ومن المتوقع أن تحقق معظم الدول العربية الاستيعاب الكامل للبنات فى هذه المرحلة فى منتصف عقد الثمانينات أو فى أواخره على أكثر تقدير . ومع ذلك فإن بعض الدول العربية الأقل نموا فى كل من المشرق والمغرب العربى لن تستطيع تحقيق ذلك الاستيعاب بالاعتماد على مواردها المحلية ، نظرا لبداياتها المتأخرة نسبيا فى الاهتمام بتعليم البنت نتيجة لظروف تاريخية معينة ، وللندرة النسبية فى مواردها الاقتصادية والمالية . كذلك هناك تقدم ملحوظ فى معدل البنات الملتحقات بالحلقة الثانية (الثانوية) وبالحلقة الثالثة (التعليم العالى) ، ويبين الجدول التالى النسب الإجمالية للالتحاق للطلاب والطالبات فى مراحل التعليم المختلفة ، الحلقة الأولى (مرحلة العمر ٦ - ١١) والحلقة الثانية (١٢ - ١٧) ، والحلقة الثالثة (١٨ - ٢٣)[٣] .

---

(٣) تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨١ - ٢٠٠٠ (بيروت : مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية ، ١٩٨٠) .

المرحلة التعليمية	١٩٧٠ ٪			١٩٨٠ ٪			١٩٩٠ ٪			٢٠٠٠ ٪		
	ذ	أ	ج	ذ	أ	ج	ذ	أ	ج	ذ	أ	ج
المرحلة الاولى (٦ ــ ١١ سنة)	٧٣ر٤	٤٣ر٧	٥٧ر٩	٨٨ر٦	٦٣ر٦	٧٨ر٤	٩٢ر٤	٧٩ر٨	٨٨ر٣	٩٤ر٤	٩٠ر١	٩٠ر٢
المرحلة الثانية (١٢ ــ ١٧ سنة)	٢٨ر٢	١٢ر٦	٢٠ر٦	٤٥	٢٥ر٦	٣٥ر٩	٥٣ر٥	٣٤ر٨	٤٥ر٧	٥٦ر٨	٤١ر٣	٥٠ر٣
المرحلة الثالثة (١٨ ــ ٢٣ سنة)	٤ر٩	١ر٦	٣ر٣	٩ر٠	٤ر٥	٦ر٩	١٤ر٢	٨ر٥	١١ر٩	٢٢ر٢	١٣ر٢	١٩ر١

ولابد من الاشارة هنا الى أن هذه المتوسطات السابقة لاتظهر بوضوح الفروق الموجودة بين الدول العربية فى مجال النمو التعليمى بصورة عامة ، ففى حين أن بعض الدول قد وصلت إلى حوالى ٩٠ ٪ عام ١٩٨٠ فى معدل الالتحاق (التسجيل) فى المرحلة الأولى ، لم يتجاوز بعضها معدل ٣٠ ٪ ، وفى المرحلة الثانية يتراوح التفاوت بين معدل أكثر من ٦٠ ٪ ومعدل يقل عن ٩ ٪ ، وفى المرحلة الثالثة بين معدل يبلغ حوالى ١٥ ٪ الى معدل يقل عن ١ ٪ .

والتوقعات المحسوبة فى الجدول السابق قائمة على معدلات النمو فى السبعينات ورغم النمو السريع لتعليم البنت ، إلا أنه يبرز أنه على هذا المنوال من النمو ستظل ملايين من البنات حتى نهاية هذا القرن لا مكان لهن فى المرحلة الأولى وفى المرحلة الثانية باعتبارهما قاعدة المواطنة الأساسية فى التكوين العلمى والثقافى للمرأة .

ومع كل هذا النمو الكمى الذى تشير اليه الاحصاءات ، إلا أن تعليم البنت لايزال فى حاجة الى مزيد من الاحكام والتخطيط لكى يحقق الكفاية الخارجية اللازمة لاحتياجات التنمية ، كما أن سوق العمل وظروفه وشروطه محتاجة الى مراجعة وتطوير بحيث يمكن الاستفادة المثلى من ناتج تعليم البنت ونموه الكمى . لاتزال هناك أعداد كبيرة من البنات ليس لهن مكان فى مرحلة التعليم الابتدائى أو الأساسى ، والتسرب من التعليم لاتزال نسبته عالية ، وخاصة فى المناطق الريفية ، وهذا إهدار ينبغى تقليله الى اقصى حد ممكن . ولايزال الاتجاه الى الدراسات الانسانية والاقتصادية والاجتماعية هو المسيطر على جانب العرض والطلب فى تعليم البنت ، ولاتزال نسبة الملتحقات بالتعليم الفنى الى الملتحقات بالتعليم العام فى الحلقة الثانية من التعليم لاتتجاوز ١٥ ٪ فى أحسن الحالات ، وتكاد تقل عن ١ ٪ فى عدد من الدول العربية . ويعزى هذا فى كثير من الحالات الى الدعوى بأن أنواعا معينة من التعليم تناسب طبيعة المرأة ، كما أن سوق العمل نفسه لاتفتح الباب على مصراعيه للمرأة على قدم المساواة بالرجل فى كثير من المهن والأعمال . أضف الى هذا كله الضرورات الاقتصادية التى قد تضطر بعض الأسر الى سحب البنت من المدرسة للمساعدة فى أعمال المنزل أو المزرعة أو المتجر أو غيرها من مواقع العمل ، هذا الى جانب مايشيع فى بعض البيئات من أن تعليم البنت لاينبغى أن يتجاوز مستوى معينا حتى لاتجد صعوبة فى الزواج ، أو التوافق فى الحياة الأسرية .

والخلاصة أن الحالة التعليمية للأجيال الناشئة من البنات فى تحسن ملحوظ فى معظم الدول العربية ، وأن هناك نموا مطردا فى معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة . وهذا ناتج عن الطلب العالمى المتزايد للتعليم وخاصة على مراحله الثانوية والجامعية فى البيئات الحضرية وشبه الحضرية ، بيد أن هذا الطلب للتعليم من جانب الإناث أو الذكور لايتماشى بالضرورة مع احتياجات التنمية الشاملة فى مضمونه وتخصصاته . ويرى بعض المحللين لطلب البنت للتعليم أنه يتخذ «قيمة الزينة» فى بعض الطبقات الاجتماعية وأنه وسيلة لكسب الرزق لدى فئات أخرى ، بينما لاتتأثر به القطاعات الكبيرة من النساء الاميات فى البيئات الصحراوية والريفية والأحياء الفقيرة فى المدن .

(٣) الحالة الصحية :

لاتتوافر الاحصاءات الصحية على أساس الجنس فى الأقطار العربية ، ومن ثم فإن المؤشرات الدالة على حالة المرأة الصحية تكاد تكون معدومة . ومع ذلك فإنه يمكن اتخاذ مؤشر وفيات الأطفال الرضع على الحالة الصحية للمرأة بصورة عامة لارتباطه إلى حد كبير بحالة الأم أثناء الحمل وبعده . ويتراوح معدل وفيات الأطفال فى سن (٠ - ١) عام ١٩٨٠ ما بين ٤٠ فى الألف فى حالة قطر أو قطرين عربيين ، بينما يصل الى أكثر من ١٥٠ فى الألف فى الطرف الآخر ، ويتراوح فى معظم الأقطار العربية بين ٧٠ و ١٠٠ فى الألف . هذا بينما يصل هذا المعدل فى الدول الصناعية الأوربية الى أقل من ١٥ فى الألف فى المتوسط ، والى حوالى ٤٥ فى الألف فى الدول المتوسطة الدخل ، حسب تقرير البنك الدولى المنشور عام ١٩٨٠ . ويبلغ متوسط عمر الفرد ما بين ٥٣ عاما فى حده الأعلى ، ٤١ عاما فى حده الأدنى ، ويقابله فى الدول الصناعية ٧٣ عاما ، والدول متوسطة الدخل ٥٨ عاما . هذا مع مايجب الاشارة اليه من التقدم الملحوظ فى كثير من الخدمات الصحية وآثارها خلال العقدين الماضيين فى معظم الأقطار العربية .

ولو اعتمد هذان المؤشران كدلالة على الحالة الصحية للمرأة لدلا بوضوح على مدى مايتطلبه رفع المستوى الصحى للمرأة وللمجتمع بصورة عامة من خدمات ، والواقع أن تعرض المرأة للقصور فى خدمات الصحة العامة كتوفير المياه النقية ، والمجارى والتخلص من الفضلات وغيرها من المرافق اللازمة لصحة البيئة والسكن

يجعل احتمال تعرضها للأمراض الوبائية والمتوطنة أمرا شبه عادى ، وخاصة فى البيئات الريفية وأحياء المدن الفقيرة . هذا فضلا عن تعرض المرأة فى هذه البيئات الى الأمراض الناجمة عن سوء التغذية ، وكثرة الولادات وتعاقبها ، واللجوء الى الوصفات الطبية القديمة فى مداواة نفسها ، نتيجة لضعف الوعى الصحى ، وعدم توافر مصادر الثقافة الصحية .

والى جانب ذلك ظهرت فى البيئات الحضرية أنماط جديدة من الأمراض نتيجة قلة حركة المرأة ، أو المبالغة فى تناول أصناف معينة من الغذاء ، كالسمنة المفرطة ، أو اضطراب الغدد ، أو حالات تصلب الشرايين أو الارهاق النفسى والعصبى ، وغيرها مما يمكن اعتباره من « أمراض الحضارة الحديثة » والترف الجاهل لدى بعض فئات الأثرياء .

والواقع أن التعرض للمرض وأنواع المرض لدى المرأة يتأثر تأثرا واضحا بأوضاعها التعليمية والاقتصادية ومواقع عملها ، مما يستوجب دراسة الحالة الصحية للمرأة فى إطار تلك الأوضاع كمقدمة ضرورية لتوفير الصحة العامة وبخاصة الجوانب الوقائية لمختلف فئات السكان . وإذا كانت بعض الأقطار العربية لاتزال تواجه فيها المرأة والرجل أنواع الأوبئة والأمراض المتوطنة ، فإن ثمة أنماطا جديدة من الأمراض بدأت فى الانتشار نتيجة لأنماط جديدة من الحياة والمعيشة لدى بعض الطبقات الاجتماعية العليا . ومن الملاحظ بصورة عامة أن مشكلة تحسين المستوى الصحى فى بعض الأقطار العربية لم ترتبط ارتباطا موجبا ذا دلالة مع ارتفاع مستويات الدخول للأفراد ، مما يستوجب جهودا متنوعة فى مختلف مجالات التطوير للوصول الى المستوى الصحى الأمثل . وهذا يقتضى اعطاء الأولوية للبنى الأساسية اللازمة للصحة العامة ومرافقها ، وخاصة مستلزمات الصحة الوقائية للأطفال ، وتوفير المياه النقية والمجارى ونظم التخلص من الفضلات .

(٤) المرأة والعمل :

تمثل مشكلة توفير فرص العمل للقوى العاملة حجر الزاوية فى عمليات التنمية ، باعتبارها هدفا ووسيلة ، وباعتبار العمل حقا من الحقوق الانسانية التى كفلتها المواثيق الدولية والدساتير الوطنية . والمقصود بحق العمل هو اتاحة الفرصة لكل راغب وقادر

على العمل دون استغلال لكل من الجنسين ودون تمييز . ويقدر حجم القوى العاملة من الجنسين فى الوطن العربى بأكثر من ٤٥ مليونا عام ١٩٨٠ وينتظر أن يصل هذا العدد الى أكثر من ٨٠ مليونا عام ٢٠٠٠ ، وتدل البيانات المتاحة على أن متوسط معدل السكان النشطين اقتصاديا لايتجاوز ٢٨ ٪ فى الوطن العربى ، ويعزى هذا المعدل المنخفض ، وهو يمثل حوالى نصف المعدل المقابل فى الدول الصناعية ، فى جزء كبير منه الى ضعف مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى ، والى عدم قدرة الوسائل الاحصائية على تحديد دورها فى هذا النشاط ، وخاصة فى الأعمال الزراعية وفى قطاع الخدمات المنزلية . وهذا المعدل المتدنى للإسهام الاقتصادى يرتب معدلاً عاليا للاعالة والاعتماد فى أقطار الوطن العربى كما هو معروف .

وبالنسبة لمساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى تبرز احصاءات كل من منظمة العمل العربية والدولية أن فى عام ١٩٧٥ كان مجموع الاناث فى السكان حوالى ٧٠ مليونا ، منهن حوالى ٤ر٦ مليون داخل قوة العمل ، بمعدل مساهمة يبلغ حوالى ٦ر٦ ٪ ومن الواضح أن هذه التقديرات للمرأة داخل قوة العمل مقتصرة على النشاطات الاقتصادية المنظمة ، ولاتشمل النساء فى قوة العمل الزراعية أو الحرفية غير المنظمة . ومهما يكن فإن هذا المعدل يعتبر منخفضا للغاية بمقارنته بمتوسط معدل المساهمة فى بقية مناطق العالم النامى والتى تقدر بحوالى ٢٥,٦٪[٤] وتنبغى الإشارة أيضا إلى ماتوضحه الاحصاءات من تباين كبير فى معدل مساهمة المرأة فى قوة العمل بين الأقطار العربية فى نطاق قطاعات النشاط الاقتصادى المنظم . وبينما يصل معدل المساهمة فى تلك السنة فى حدها الأعلى الى ١١ ٪ ، يصل فى حده الأدنى الى ٥ر١ ٪ .

كذلك تشير الاحصاءات الى عدم وجود علاقة أو ارتباط ايجابى بين حجم الاناث فى السكان وبين معدل مساهمتهن فى قوة العمل ، مما يدلل على أن معدل مساهمة المرأة لايتوقف على حجم النساء العددى ، وإنما هو محصلة لعوامل متفاعلة فى البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

---

(٤) هذه البيانات مأخوذة من دراسة غير منشورة لمنظمة العمل العربية ، « المرأة والسكان وقوة العمل » بغداد ، ومصدر المقارنة مع مناطق العالم النامى مأخوذ من :

ILO. Womanpwer, the world's female force in 1975, and the outlook for 2000, Geneva, 1980.

كذلك تشير احصاءات منظمة العمل العربية الى ارتفاع نسبة المشتغلات فى القطاع الزراعى والمهن الزراعية من القوى العاملة النسائية بحيث تتراوح مابين ٢٥ ٪ ، ٨٥ ٪ فى الأقطار ذات الموارد الزراعية . هذا الى جانب تركيز اشتغال النساء فى القطاعات الاقتصادية المنظمة فى مجال الخدمات بحيث تصل النسبة فى عدد من دول الخليج الى أكثر من ٨٠ ٪ وتتراوح فى عدد كبير من الأقطار الأخرى بين ١٥ ٪ ، ٣٥ ٪ . وهناك فى بعض الأقطار العربية التى تنمو فيها قطاعات الانتاج الصناعى تبرز ظاهرة زيادة نسبة المشتغلات فى قطاع الصناعات التحويلية ، ومع ذلك فلاتزال نسبة المشتغلات فى قطاع الانتاج محدودة لاتتجاوز ١٦ ٪ فى معظم الحالات . كذلك تتساوى نسبة المشتغلات بالأعمال الكتابية أو تزداد أحيانا بمقارنتها بنسبة المشتغلين من الذكور فى عدد من الأقطار العربية . وتشير البيانات الى أن الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع العام تعتبر المستوعب الأكبر للنساء المشتغلات ، كما أن نسبة المهنيات والفنيات تمثل نموا ملحوظا فى التصنيف المهنى للمشتغلات من النساء فى القطاعات الحكومية والقطاع الخاص . ومما ينبغى الاشارة اليه أيضا فى توزيع القوى العاملة النسائية حسب الفئات العمرية تركز النساء المشتغلات فى الفئتين العمريتين (٢٠ ـ ٢٤) ، (٢٥ ـ ٢٩ سنة) وتأخذ نسبة المشتغلات فى الانخفاض التدريجى بعد ذلك فى معظم الأقطار العربية ، وخاصة فى الأقطار التى يعتبر دخول المرأة الى قوة العمل فيها حديثا نسبيا . وعدم ظهور زيادة فى نسبة المشتغلات فى الفئات العمرية اللاحقة يعنى فى معظم الحالات أن انسحاب المرأة هو انسحاب نهائى لا عودة بعده الى قوة العمل ، ويعزى هذا الانسحاب بطبيعة الحال الى زواج المرأة وانجابها للأطفال . هذا فضلا عن أن النظم الادارية فى التوظيف ، خاصة فى القطاع الحكومى ليست من المرونة بما يسمح للمرأة بالعودة الى عملها أو الى أى عمل مماثل بعد انقطاعها .

والخلاصة أن ثمة تقدما نسبيا فى دخول المرأة الى قوة العمل ، وإن كانت بعض الأبواب فى سوق العمل مقفلة أمامها فى عدد من الدول العربية ، ولاتزال المشتغلات يتركزن فى قطاعات اقتصادية معينة ومهن محددة فى قطاع الخدمات مع تدنى نسبة مشاركتهن فى قطاعات الانتاج . وعلى الرغم من الأخذ بمبدأ الأجر المتساوى للعمل المتساوى دون تميز بين الرجل والمرأة فى جميع الدول العربية وخاصة فى الوظائف الحكومية والقطاع العام ، إلا أن هذا المبدأ غير مطبق تماما فى بعض مجالات العمل

فى القطاع الخاص ، وعلى وجه التحديد فى قطاعات البناء والتشييد ، والأعمال الزراعية ، وقطاع الخدمات الشخصية ، أضف إلى هذا كله الصعوبات فى توفر خدمات الطفولة التى تحتاجها المرأة العاملة ، الى جانب ماتواجهه من ضغوط بعض القيم الاجتماعية فى سعيها للجمع بين مسئولياتها فى العمل ومسئولياتها الأسرية ، هذا فضلا عما تضعه تشريعات العمل فى بعض الأقطار من وجوب عدم الاختلاط بين النساء والرجال فى مواقع العمل . وتنبغى الاشارة ايضا الى الفرص المحدودة المتاحة للمرأة للترقى وللوصول الى المراكز القيادية الفنية أو السياسية .

ثالثا : المرأة العربية والمشاركة فى الحياة العامة :

(١) المرأة والمشاركة السياسية :

قامت المرأة العربية بأدوار نضالية فى كثير من الدول العربية التى انتظمتها حركات وطنية من أجل الاستقلال من السيطرة الاستعمارية الأجنبية ، كما أنها حملت السلاح فى صفوف المقاتلين فى بعض الأقطار التى تطلب الصراع مع المستعمر اللجوء إلى الكفاح المسلح . وهى لاتزال تمارس دورها النضالى مع الرجل فى الكفاح المسلح للشعب الفلسطينى فى ثورته من أجل استرجاع حقوقه المشروعة من العدو الصهيونى الذى شرد شعبها واغتصب أرضها . وهناك صفحات مشرقة للمرأة العربية فى تاريخ الحركات الوطنية الحديثة والمعاصرة فى الوطن العربى . وقد كان مجال هذه المشاركة منظما أحيانا ، وفى صورة عفوية غير منظمة أحيانا كثيرة .

بيد أن كثيرا من الأحزاب والتنظيمات السياسية لم تفتح أبوابها للمرأة إلا فى فترة متأخرة نسبيا ، بل ان قضايا المرأة وتكوين الوعى السياسى لها لم تحتل أولوية فى برامجها ، أو تعمل على توسيع عضويتها ، لكنه مع انتشار التعليم بصورة عامة ، ومع ظهور التنظيمات والاتحادات النسائية والمطالبة بالحقوق السياسية ، بدأت تكسب المرأة حق التصويت وحق الترشيح للمجالس التشريعية كما بدأت تصل الى بعض المناصب الوزارية أو ما يماثلها مع المواقع التنفيذية الهامة فى عدد من الدول العربية .

وهناك تسع دول عربية تمارس فيها المرأة حق التصويت والترشيح للمجالس التشريعية ، ثمانى دول وصلت فيها المرأة الى أعلى مواقع السلطة التنفيذية . ومع ذلك فإن مشاركة المرأة فى الحياة السياسية فى الأقطار العربية يتراوح بين المد والجزر

ويتوقف على عوامل كثيرة ، بعضها تمليه الأحداث الداخلية والخارجية الموقوتة ، ولم تتأسس هذه القاعدة فى معظم الأقطار العربية على وعى سياسى بأهمية هذا الدور كمقوم هام من مقومات المشاركة الديمقراطية . بل إن المرأة فى الدول التى تمتعت فيها بحقوق الانتخاب لم تمارس هذا الحق بالمسئولية المأمولة تصويتا أو ترشيحا . هذا وقد لجأت بعض الأقطار العربية الى تخصيص عدد معين من الدوائر الانتخابية المغلقة فى الترشيح على النساء حتى يمكن تمثيل المرأة فى المجلس التشريعى بصورة فعالة ، وليس بمجرد تمثيل رمزى . ومع ذلك فإن ثمة أشواطا لابد من اجتيازها لكى يصبح الوعى السياسى العام قابلا وقادرا على التقدير الموضوعى لدور المرأة ومشاركتها الفعالة فى مجالات العمل والتنظيمات والمؤسسات السياسية فى الأقطار التى سمحت ظروفها بمثل هذه المشاركة .

وتجدر الاشارة الى كثير من العوامل ذات التأثير السلبى فى مشاركة المرأة العربية بدور أكثر ايجابية فى مجالات العمل السياسى ، ويكفى أن نذكر هنا بعض القيم والاتجاهات المترسخة فى أذهان بعض الفئات الاجتماعية والفكرية سواء من الرجال أو النساء ، فى عدم أهلية المرأة أو قدرتها على دخول هذه المجالات ، وهى قضية لاتصمد للمناقشة العلمية أو الموضوعية أمام شواهد التاريخ العربى الاسلامى منذ ظهور الاسلام حتى اليوم ، هذا فضلا عن شواهد التاريخ الانسانى عامة .

(٢) المشاركة فى التنظيمات النقابية :

إن مشاركة المرأة فى التنظيمات النقابية يمثل مؤشراً هاما من حيث أثر هذه المشاركة فى المسائل النقابية المرتبطة بالعمل وظروفه أو فى القضايا المجتمعية العامة فى جوانبها السياسية والاجتماعية والثقافية . ويتوقف أمر هذه المشاركة بطبيعة الحال على الاعتراف بالتنظيم النقابى للطبقة العاملة ، والاقرار بالحريات النقابية فى الإطار السياسى العام للمجتمع . وفى الوطن العربى تعترف خمس عشرة دولة بحرية التنظيم النقابى اعترافا قانونيا ، وبعضها يمتد اعترافه الى أكثر من ٤٥ عاما ، وبعضها حديث نسبيا . بيد أن مساهمة المرأة العاملة فى العضوية النقابية جاء متأخرا عن تاريخ الاعتراف بالحريات النقابية .

وتدل إحدى الدراسات التى قامت بها منظمة العمل العربية[٥] على ضعف مساهمة المرأة فى التنظيم النقابى ، حتى فى الأقطار التى اعترفت بحق التنظيم النقابى منذ فترة بعيدة . وتشير احصاءات هذه الدراسات الى تدنى معدل مساهمة المرأة فى التنظيم النقابى ، حيث لايتجاوز متوسطه عام ١٩٧٩ فى سبعة من الأقطار العربية ذات التنظيمات الأكثر فاعلية نسبيا عن ١٤٫٥ ٪ ، بينما يصل معدل المساهمة العام للجنسين حوالى ٢٠٫٣ ٪ .

وليس هنا مجال تفصيل للعوامل التى تؤدى الى تدنى هذه المعدلات العامة أو النسائية ، إذ أن ذلك كما هو معروف مرتبط فى مده وجزره بالجو السياسى والفكرى السائد وبالعلاقات النقابية مع مؤسسات السلطة . وثمة عوامل إضافية تؤدى إلى تدنى مساهمة المرأة ترتبط بمسئولياتها الأسرية وعدم توافر الوقت اللازم لتحمل أعباء العضوية أو المسئوليات القيادية ، هذا الى جانب عدم اتاحة الفرص الكافية لها للتدريب والممارسة للأعمال النقابية . ومع هذا فلايمكن إنكار بعض الأدوار القيادية للمرأة العاملة العربية التى حققت أثارا ملموسة فى العمل النقابى فى إطاره العملى أو فى إطاره المجتمعى العام .

والخلاصة أن مساهمة المرأة فى النشاط النقابى ، كما ونوعا ، يتفاوت فى الأقطار العربية المعترفة بالحقوق النقابية ، ومع ذلك فإنه يمكن القول بصفة عامة أن ثمة تباينا يتسع ويضيق ، بين التشريعات العمالية الخاصة بالحريات النقابية وواقع الممارسة لهذه النقابات ، وماتقوم به من أدوار اجتماعية أو سياسية ، مما يضعف دور المنظمات النقابية بصورة عامة ، ويقلل من دور المرأة فيها ، أو حتى رغبتها فى الانضمام اليها ، مما يؤدى إلى جعل مساهمتها مساهمة «دفترية» ، لاتتعدى دفع اشتراكات العضوية دون ممارسة اى نشاط فعال .

(٣) المشاركة فى التنظيمات النسائية :

لقد أخذت المرأة العربية تشارك بدرجات متفاوتة من حيث العدد والأثر فى كثير من الجمعيات والتنظيمات الأهلية واللجان التطوعية والجمعيات المهنية وغيرها من الجهود المنظمة لأغراض محدودة أو مستمرة . بيد أن أهم هذه التنظيمات التى ينبغى الاشارة

---

(٥) المرأة العاملة والعمل النقابى ـ دراسة غير منشورة (بغداد : منظمة العمل العربية) ١٩٨٠ .

اليها فى مجال مشاركة المرأة فى الحياة العامة وفى تحسين مستوى حياتها هى التنظيمات النسائية التى اقتصرت عضويتها على العنصر النسائى . وقد ظهرت اللجان والجمعيات النسائية فى بداية الأمر كجزء من الحركة الطوعية الأهلية ، وقامت بتنظيمها مجموعات من النخبة المتعلمة ، وتراوحت برامجها بين الخدمات الأسرية ، والأعمال الخيرية ، ومساعدة الفقراء فى مناسبات معينة ، ورعاية بعض فئات المعوقين ، الى غير ذلك من خدمات الرعاية الاجتماعية . وامتزجت هذه الأعمال فى مرحلة تالية بمطالبة الجمعيات النسائية بما عرف بحقوق المرأة ، ووضعها القانونى ، وقوانين الأحوال الشخصية . ثم بدأت مختلف الجمعيات النسائية فى بعض الأقطار العربية تتجمع قطريا فى صورة اتحاد نسائى عام . ونظرا للظروف التاريخية والاجتماعية التى أحاطت بنشأة الجمعيات النسائية عند قيامها ، فإنها ظلت فى معظم الأحيان مركزة فى نساء المدن ، ولم تمتد جذورها الى البيئات الريفية ، إلا عن طريق ما كانت تقدمه بعض الجمعيات الحضرية من خدمات رعاية لبعض المناطق الريفية القريبة من المدن . وظلت جهود تلك الجمعيات والاتحادات النسائية فى مجملها ذات رؤية نوعية محدودة ، ومقتصرة على الأعمال الخيرية والرعاية الاجتماعية والمطالبة بحقوق المرأة . ولم تتسع آفاقها إلا فى حدود ضيقة لقضايا المجتمع العربى المتصلة بمشكلات التنمية والتجديد الحضارى على المستويات القطرية والقومية .

وقد ظهرت فى الستينات فى بعض الأقطار العربية هيئات واتحادات نسائية مرتبطة بأحزاب أو اتجاهات سياسية معينة ، وقامت هذه الهيئات بتنظيم شامل لهياكلها على المستوى القطرى فى حضره وريفه واعداد لكوادرها ، وتخطيط لبرامجها فى الإطار السياسى العام ، وفى ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستطاعت هذه التنظيمات النسائية السياسية أن تقوم بدور ملحوظ فى خدمة قضايا المرأة الانمائية ، وفى التوعية بقضايا التنمية ومسئولياتها بصورة عامة . ومهما تكن الصعوبات التى واجهت هذه التنظيمات فى تحقيق دوررها ، وبصرف النظر عن الحكم على أى موقف ايديولوچى معين ، يمكن القول إنها استطاعت أن تضع قضية المرأة فى المنظور السياسى الانمائى وفى الإطار المجتمعى الأوسع ، مع تأكيدها على خصوصيات موقع المرأة فى المجتمع ، وتعويض ما فاتها نتيجة لأوضاعها الاجتماعية المتراكمة من حقب التاريخ المتخلف .

كذلك لابد من الاشارة هنا الى قيام الاتحاد النسائى العربى الذى يضم الاتحادات النسائية القطرية فى عدد من الدول العربية ويسعى الى التنسيق فيما بينها ، واتخاذ مواقف عربية على المستوى القومى فيما يتصل بمشاركة المرأة ومسئولياتها فى حاضر الأمة العربية ومستقبلها ، وفيما يمكن أن تحققه المرأة العربية وتنظيماتها فى تطوير وضع المرأة فى المجتمع وفى تحسين مستوى معيشتها[٦] .

والواقع أن الجمعيات والتنظيمات النسائية ، لاتزال فى كثير من الحالات محدودة العضوية ويتعرض بعضها لمزالق التنافس والازدواجية ، والرؤية النوعية الضيقة ، والتقاليد الشخصية ، وضعف البرامج ، وهواية الكوادر ، وقلة التحامها بالقضايا الأساسية الخاصة بالنهوض بالمرأة أو بمجالات التطوير الاجتماعى والإنماء الاقتصادى . ومن ثم فهى مدعوة الى الاستمرار فى مراجعة أهدافها ، وتنظيماتها ، ووسائل عملها لضمان المزيد من تعبئة طاقات المرأة العربية فى مواجهة التحديات القطرية والقومية ، حاضرا ومستقبلا ، ودمج المرأة فى مجريات الحياة العامة دمجا واعيا وعريضا .

رابعا : إسهام المرأة فى التنمية والتجديد الحضارى

(١) التنمية ونموذج «التحديث» :

لقد سارت الأقطار العربية منذ استقلالها وسيطرتها على مواردها الوطنية أشواطا متفاوتة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد استهدفت معظم خطط التنمية النمو المتسارع للناتج القومى وتطوير البنى والتجهيزات الأساسية من الطرق والمواصلات والموانىء ووسائل التخزين ، الى جانب التوسع فى برامج الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية . وكان العمود الفقرى فى معظم الحالات هو الاستثمار فى المعدات والتجهيزات والموارد الطبيعية وماتنتجه من سلع وخدمات ، محتلية فى معايير انجازها مدى اقترابها من مؤشرات التنمية فى المجتمعات الصناعية وخاصة فى إطار التحديث للمؤسسات ومظاهر الحياة العمرانية ومرافقها . بيد أن هذا النموذج من التنمية وأنماط الخطط التى رسمت لم تحقق الغايات المأمولة ، ومع ماحققته من

---

(٦) مع التردى المتنامى للأوضاع السياسية العربية انشطرت وحدة الاتحاد النسائى العربى العام الى اتحادين ، احدهما فى بغداد والآخر فى دمشق .

مظاهر التقدم النسبى فى بعض القطاعات إلا أنها لم توفر الحيوية الشاملة فى الجسم الاجتماعى بما يدفعه الى مزيد من الطاقة المستمرة والمطردة . ولم يتحقق الافتراض القائل بأن مجرد زيادة الدخل القومى سوف يؤدى إلى تحسين مستوى المعيشة فى المجتمع ، كما لم يتحقق الزعم القائل بأن نقل التكنولوچيا وشراء معداتها سوف يحلان مشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى ، أو أن توافر الموارد المالية سوف يوفر الرخاء والطمأنينة(٧) . واتضح فى كثير من الحالات أن الاعتماد المفرط على مصادر أجنبية فى توفير مستلزمات التنمية من تمويل أو تكنولوچيا أو تنظيم ، إنما يحقق مظاهر تحديث عمرانى ، دون أن يرسخ جذور تنمية وطنية قومية ، ويخلق مصادر جديدة للتفاوت بين الطبقات الاجتماعية والبيئات الجغرافية . وقد يغذى بطريقة غير مباشرة أحيانا النعرات الطائفية والعرقية والفئوية ، هذا فضلا عن تنمية التطلعات الاستهلاكية المظهرية ، وإشاعة قيم وعادات تتناقض مع احتياجات التنمية واطرادها فى المستقبل القريب والبعيد .

لقد أخفق نموذج التحديث فى مواجهة كثير من مشكلاتنا ، والنتيجة واحدة سواء كان التبصر فى نتائج «التحديث» من زاوية ما انتهت اليه التنمية فى واقعنا ، أو مما انتهت اليه فى المجتمعات الصناعية ذاتها . لقد أوصلت الدول الأخيرة الى سيطرة الآلة الحربية ، والانسياق فى الانتاج اللامحدود ، والاستهلاك الذى لا ضابط له ، والاستمتاع الذى لايحده سقف ، وظهور العديد من أزمات الطاقة وتناقص الموارد ، وتلوث البيئة . هذا الى جانب الأزمات الاجتماعية والاخلاقية والانسانية التى بدأت تزعزع الاستقرار الداخلى لتلك المجتمعات الصناعية ، وتلقى بأوزارها على دول العالم الثالث باعتباره متخصصا - من منظورها - فى توفير المواد الأولية ، ومصادر الطاقة واليد العاملة الرخيصة . ومع مكرور الحديث عن أن المرأة هى نصف المجتمع إلا أنها ، كما رأينا فى الفصل السابق ، لاتمثل إلا حوالى ٧ ٪ من قوة العمل الفعالة التى تكتسب أجرا ، وأن المرأة العاملة فى الزراعة إنما تؤدى دورها بأساليب بدائية مرهقة ، وبانتاجية متدنية للغاية . وليس من الميسور تبرير الاهتمام الفاتر بتنمية طاقات المرأة العربية استنادا الى دورها كأم وربة منزل ، وليس من التعسف أن يقال انه

(٧) انظر فى صدد فشل النمط الانمائى الحالى فى الاقطار العربية وماترتب عليه من نتائج ومؤشرات : نادر الفرجانى ، هدر الامكانية ، بحث فى مدى تقدم الشعب العربى نحو غاياته ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٠

حتى هذا الدور مع أهميته ، لم ينل مايستحقه من اهتمام لتؤديه الغالبية العظمى من النساء بوعى وكفاءة ، وأسباب ذلك معروفة . هذا فضلاً عما سبقت الإشارة إليه من الدور المحدود فى مجالات الحياة العامة والنشاطات المجتمعية المتنوعة . والمتتبع لمظاهر مشاركة المرأة فى الحياة العامة يدرك أيضا مايعترض هذه المشاركة فى بعض المناطق والبيئات ، من موانع وضغوط تقيد مدى حريتها حتى فى مجرد الحركة والانتقال من مكان الى مكان .

وفى هذا السياق ، المحيط بتعطيل طاقات المرأة كمورد بشرى ، نجد ظاهرة التضخم فى استيراد القوى العاملة من الذكور فى عدد من الأقطار العربية . هذا فى الوقت الذى تظل فيه طاقات المرأة كمخزون بشرى غير قابلة للاستثمار ، وفرص المشاركة فى قوة العمل تخنقها موانع قيمية واجتماعية وإدارية . والواقع أنه بدون كسر الحاجز الذى يحول دون تنمية جميع الموارد البشرية من الرجال والنساء تصبح قضية التنمية الذاتية مجرد شعار ، ويصبح تحطيم جسور التخلف سرابا . إن حق المرأة فى المساهمة فى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى ، دون استغلال ، مساواة بالرجل ، يمثل ركيزة أساسية فى التنمية العربية المنشودة ، وهى فى الوقت نفسه ضرورة تمليها المستلزمات الملحة للتطوير الاجتماعى والنمو الاقتصادى والأمن القومى . كذلك ليس ثمة مبرر فى إطار التحديات التى تواجه الأمة العربية الى ابعاد المرأة عن قوة العمل بحجة أنه تقليد لحضارات أجنبية وافدة .

(٣) التنمية والتجديد الحضارى :

تؤكد استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى على أن التنمية عملية ارادية لصياغة بناء حضارى اجتماعى متكامل ، يؤكد فيه المجتمع هويته وذاتيته وابداعه . . . ومن ثم فإن التنمية الراسخة والمطردة تتضمن عمليات الابداع والتجديد كشرط لازم من شروطها[٨] والواقع أن الهيمنة الاستعمارية قد تغلغلت الى أعماق بعيدة فى تاريخنا الاجتماعى ومؤسساتنا الحضارية ، وطرحت أمامنا مؤسساتها ونظمها وقوانينها وأفكارها ومنتجاتها باعتبارها النموذج الذى ينبغى أن يحتذى . ولما كان المغلوب مولعا بتقليد الغالب ، كما يقول ابن خلدون ، فلم يكن أمام مجتمعنا كغيره من مجتمعات العالم النامى ، إلا أن ينقل ويحتذى ويقتدى . ومن ثم فقد ضعفت الطاقات الابداعية

---

(٨) استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى، مرجع سابق ٣٦ .

والتجديدية ، وخمدت مقومات الجهد الأصيل ، ومعاناة الواقع وخصوصياته الحضارية ، وهو واقع له عمق تاريخى ممتد امتداد الأمة العربية وحضارتها الاسلامية . وهذا هو مفهوم الأصالة الوطنية والقومية التى ترتكز أساساً على معطيات الواقع وتحريكه بما يؤثر فيه ، ومن ثم تصبح الأصالة فى النظر والفعل هى منطلق الإبداع والتجديد ، فالاصالة والتجديد ليسا نقيضين ، بل متكاملان ملتحمان . ولاتعنى الاصالة المتجددة والمبدعة انكارا للاقتباس من خبرات الأمم الأخرى مادامت أن تجاربها يمكن تكييفها للخصوصيات الموضوعية للواقع العربى ، بحيث تصبح عنصرا فاعلا وقوة ايجابية فيه . وليس هناك من أصالة حضارية فى أى مكان فى العالم لم تتبادل التأثير مع غيرها . وفى مجال التنمية والتخطيط تصبح مسألة الاختيار للتجربة الخارجية مستمدة من طبيعة المشكلات الوطنية والقومية واحتياجات المواجهة الفعالة لها . هذا فضلا عن ضرورة التفكير والتدبير والعمل الابداعى الذى ينبغى القيام به بالامكانيات والموارد الداخلية . ويصبح التجديد والابداع معيار الاقتباس الخارجى ليستكملا مقومات الحلول الذاتية ، ويطلقا عناصر الحيوية فى النشاط الانسانى . أما النقل والتقليد ، فإنهما يؤديان كما رأينا الى الاعتماد والتبعية «وفقر الدم» فى الجسم الاجتماعى .

وإذا كانت عملية الابداع والتجديد الحضارى للامة العربية تتخذ معيار الفاعلية والمواءمة ، وتعبئة القدرات الذاتية للطاقات البشرية فى حل المشكلات ووضع السياسات وإشاعة الفكر العلمى ، وشحذ الانتاج الثقافى وإشاعة التدبير المستقبلى ، فإن ذلك يتطلب مقومات أساسية فى العلاقات الاجتماعية وفى مدى مايتاح للمواطنين من تفاعل وتواصل وتأثير وتأثر . وذلك كله لايتحقق إلا فى إطار من المشاركة فى صنع الحياة ، مشاركة قائمة على الشورى والتفاعل الديمقراطى بين القاعدة والقمة ، بين الرجال والرجال ، وبين النساء والنساء وبين الرجال والنساء . ويتجه هذا الجهد المشترك الى واقع الحياة بمعطياته وتحدياته ، من أجل تحريكه فى إطار تنمية معتمدة فى المقام الأول على تعبئة الطاقات الذاتية ، محلية وقطرية وقومية ، وعلى نتاج الجهد الانسانى من مصادره المختلفة مادام يمثل عنصرا مفيدا ومتفاعلاً مع مقومات الابداع الذاتى والتجديد الحضارى العربى .

(٤) دور المرأة فى التنمية المنشودة :

إن التنمية العربية المنشودة كما سلف البيان ، ترتكز فى منطلقاتها على تنمية الطاقات الذاتية من خلال تعبئة الموارد المادية والمالية والعينية ، ومن خلال تنمية الموارد البشرية دون تمييز بين النساء والرجال ، وبمنهج ابداعى تجديدى يكون فعالا فى النهضة الحضارية الشاملة . وهذا هو الإطار الانمائى الحضارى الذى يجب أن يتبناه الوعى السياسى الجديد لكل من المرأة والرجل . والمغزى الأساسى من هذا التصور لإطار التنمية العربية ، يلقى مسئوليات مختلفة من الأفكار والممارسات السائدة للمرأة ، فدور المرأة فى الاسهام فى قضايا التنمية ، أخذا وعطاء ، لاينبغى أن يكون مجرد اللحاق والتساوى مع الرجل فى أنماط استهلاكية أو استمتاع بسلع وخدمات ، أو الطموح الى الحصول على شهادات من نظام تعليمى لايتيح مجالات الابداع والتجديد والثقة بالنفس والاعتزاز بالهوية والادراك الموضوعى للخصوصيات الثقافية والاجتماعية .

ان اجهزة التخطيط ومستويات القرار التنفيذى مدعوة إلى توجيه التنمية الى انماط تهتدى باستراتيجية التجديد الحضارى وتنمية الطاقات الذاتية ، خصوصا بعد ما أكده مؤتمر القمة العربى الحادى عشر (عمان ١٩٨٠) فى ميثاق العمل الاقتصادى القومى واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك : إيمانه بالضرورة الحتمية للاعتماد الجماعى على الذات ، وعلى أولوية تنمية الموارد البشرية وعلى تحقيق «مشاركة شعبية واسعة فى مسيرة التنمية» . وعلى التنظيمات النسائية والعناصر النسائية المثقفة الواعية أن تراجع منطلقاتها فى توعية المرأة وتثقيفها وان تركز فى أولوياتها وبرامجها على مايحقق الإدراك الصحيح لمسيرة التنمية العربية المنشودة ، ومايتطلبه ذلك من مسئوليات فى ادوار المرأة ومساهمتها فى تحقيق تلك المسيرة . ولاشك أن هذا الجهد سوف يتعرض لكثير من التناقضات والاشكاليات ، التى لابد من معالجتها ، بين دور المرأة العربية فى إطار التنمية القائمة على التحديث والتقليد ، وإطار التنمية المستهدفة القائمة على الأصالة المبدعة والتجديد الحضارى .

ومن هذا المنطلق لمفهوم التنمية لاتصبح مسئولية المرأة مجرد تحقيق أو اقتراب أو مساواة لوضع الرجل ، بل أنها تتجاوز ذلك الى حوار مجتمعى شامل ، تقوده معطيات

الواقع واستشراف المستقبل ، يشارك فيه كل من الرجل والمرأة مشاركة واسعة ومفتوحة ، نحو الوصول الى حلول وبدائل جديدة فى العلاقات والأدوار الاجتماعية .

وهكذا تقع «قضية المرأة» فى قلب عملية التنمية وتصوراتها ومعاناتها وممارساتها . ولاينفصل الرجل عن المرأة فى صورة مجردة فى مثل هذا السياق . ومع ذلك يبقى للمرأة جانب خاص فى هذا السياق ، ذلك هو مساعدتها على كسر القيود التى تحول دون احقاق حقها الكامل ، لممارسة مختلف شئون الحياة بطولها وعرضها ، وتوعيتها بواجبها فى المشاركة الايجابية ، وتمكينها من القدرة والأدوات اللازمة للمشاركة الى جانب اتاحة الفرص والمجالات للمشاركة على مختلف المستويات .

والخلاصة أن المعالجة الحقيقية لقضية المرأة ، فى حقوقها وأدوارها ومسئولياتها لابد أن تنطلق من وقائع التنمية وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية بالنسبة لمجموع السكان ، ذكورا وإناثا ، وذلك شرط لازم ، ولكنه ليس بكاف فى أوضاع المرأة العربية . وإذا كان من قبيل التفكير المسطح ترجمة مايحدث للمرأة من تقدم فى الرفاه الاجتماعى أو فرص التعليم كمؤشر على تقدم المجتمع وتنميته ، فإنه من ساذج التفكير أيضا أن نتصور أن أى نمو اقتصادى أو اجتماعى يؤدى بالضرورة الى تقدم المرأة وتحسين أحوالها المعيشية ، ذلك أنه رغم النمو الاقتصادى فى الدول الصناعية ، فلايزال معدل النساء فى المناصب العليا متدنيا رغم ارتفاع معدل مشاركتهن فى قوة العمل ، وتنحصر غالبية المشتغلات فى الوظائف الدنيا والوسطى . وفى متابعة لهذه العلاقات المتشابكة ، يمكن القول بأن بعض الحقوق والفرص التى توفرها القوانين أو التنظيمات المجتمعية تستهدف فى ظاهرها خدمة النساء كافة ، بينما نجد أنها فى الواقع تخدم فئة معينة مما قد يؤدى الى تزايد التباين الاقتصادى والاجتماعى .

ومن الضرورى فى مواجهة القضايا الاجتماعية ، ومنها قضية المرأة ، الا تتسع الهوة وتقوى نزعات الاغتراب بين الطليعة والجماهير . وهذا ماتتعرض له الحركات النسائية فى معظم دول العالم الثالث كنتيجة لما يعرف بحركات تحرر المرأة .

وفى هذا السياق الشمولى والخصوصى معا فى معالجة قضايا المرأة ، كجزء من مفهوم للتنمية والتجديد الحضارى ، ينبغى أن نلتفت الى ما قد ينال المرأة فى الواقع عند إحداث تغيرات جزئية للمرأة كامرأة ، وغالبا ماتكون هذه التغيرات كمنحة أو

تنازلات رمزية تمليها ظروف سياسية أو ضغوط اجتماعية معينة تجد مواقع السلطة فى المجتمع أنها لن تؤثر كثيرا فى أنماط العلاقات أو القيم السائدة . وعلى سبيل المثال فإن تعليم البنت وتوسيع فرص العمل للمرأة فى النسق المجتمعى القائم ومايقترن بذلك من صيغ قانونية ، قد يزيد فى القيم والاتجاهات السلبية نحو عمل المرأة ، ويكون نوعا من التعصب أو عدم الجدية نحو تقدير انتاجيتها . وغالبا ماتقوم مشكلات الزواج والحمل والرضاعة ، وتشريعات الرعاية الاجتماعية المرتبطة بها ، عقبة دون تشغيل المرأة فى كثير من الحالات . كذلك يمكن القول أن إتاحة مزيد من الفرص لانضمام المرأة إلى قوة العمل ، يؤدى فى كثير من الحالات الى إرهاقها من خلال الجمع بين مسئوليات العمل ومسئوليات البيت ، ورعاية الأطفال . وليس من العدل أن تتحمل المرأة هذا العبء المزدوج إذا لم تتوافر خدمات رعاية الأطفال ، وإذا لم تتغير القيم الاجتماعية ، بل والاقتصادية لمثل هذه الأعمال .

لن تحل «هموم المرأة» بمجرد إتاحة مزيد من أعداد النساء لأعمال يقوم بها الرجال حاليا فى نطاق الإطار الإنمائى القائم . إن مقاومة الرجل لاشتغال المرأة لايكمن وراءها مجرد رغبة الرجل فى السيطرة ، بل ثمة ظروف موضوعية ترتبط بضيق سوق العمل وفرصه ، ومطالبة المرأة ـ وهى فعلا جزء منه فى القطاعات التقليدية ـ ليس لمجرد إثبات ذاتها ، وإنما لحاجتها الملحة أيضا الى العمل والى الدخل المتولد منه لضمان مستوى معيشى معين لها ولأسرتها شأنها فى ذلك شأن الرجل .

كذلك يرى البعض ان اتاحة مزيد من الفرص للمرأة فى الوصول الى المناصب القيادية والى مواطن اتخاذ القرار ، لايحل مشكلة المرأة ولا مشكلة المجتمع ، فالقضية فى التحليل النهائى ليست مزيدا من «الكم» النسائى فى تلك المستويات وإنما هى قضية نوعية فى جوهرها . فما قيمة ازدياد معدل النساء ، فى مجتمع لايسوده تنظيم اجتماعى كفء ، يعبىء طاقات افراده من الرجال والنساء ويتيح لهم فرص المشاركة الواسعة ، ومجالات الابداع والتجديد . إن مثل هذه الفرص لاتغير بالضرورة من بنية السلطة القائمة التى قد تكون عائقا فى مسيرة التجديد الحضارى . ليس السؤال المهم هو : من يتخذ القرار : الرجال أم النساء ، أو ما نسبة كليهما فى صنع القرار ؟ وإنما السؤال الأهم هو : كيف يتم لصانعى القرار اتخاذه وعلى أى أساس ، ولمصلحة من وبأى الوسائل يمكن تطبيقه ؟ وعلى هذا النحو يكون الجانب الكيفى فى التنمية

وابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية عاملا فعالا فى تطوير الحياة الى بدائل نوعية أفضل وأبقى .

وفى العلاقات الجدلية المتفاعلة بين قضية المرأة والمجتمع . ينبغى أن يطرح جانبا تشخيص موقع المرأة فيما يطلق عليه أحيانا مفهوم «الأقلية» أو الهامشية إذ أن مثل هذه المفاهيم لاتتطابق مع الواقع الموضوعى فى إطار المجتمع العربى . إنه لايمكن مقارنة مكانة المرأة بالأقليات العرقية أو الطائفية أو اللغوية أو الفئات المعوقة وإنما يمكن النظر الى المشكلات بين الرجل والمرأة ، وماتطرحه من تناقض أو تباين أو تعصب مقارنا فى ابعاده بالتناقضات القائمة بين الأغنياء والفقراء ، والعاملين والمتعطلين ، والمتعلمين والأميين ، والطبقة العليا والطبقات الأدنى ، وبورجوازية الحضر وفلاحى الريف . وفى هذه الفئات جميعها توجد المرأة وتقطعها عرضا باعتبارها «الجنس الاخر» . لكن ذلك لايلغى الاعتراف بأنه فى جميع الفئات المحرومة أو غير المحرومة تنوء المرأة بحمل أثقل مما ينوء به الرجل ، وهنا موقع الخصوصية والتعويض المرحلى فى الإطار الإنمائى الشامل . ومع ذلك فإن التباين بين الرجل والمرأة فى الفرص والمطالب والاحتياجات ينبغى أن ينظر اليه على أنه تناقض ثانوى على المدى القصير . والتحدى الأكبر هو نوع الاستراتيجية الإنمائية المستهدفة التى تتيح لكل من الرجل والمرأة تحديد الأهداف المشتركة ، والاستغلال المشترك للقوى الايجابية ، والتصدى المشترك للقوى السلبية فى سبيل تنمية أصيلة تطلق القدرات المبدعة للرجل والمرأة ، وتمكنهما من المشاركة الديمقراطية الفعالة فى صياغة الحياة .

وذلك هو التصور الأساسى لقضية المرأة وإسهامها فى التنمية العربية المنشودة .

خامسا : المنطلقات الأساسية لاسهام المرأة فى التنمية :

(١) المنطلقات الدينية :

لايكاد يثار موضوع المرأة فى أى جانب من جوانبه إلا ويقترن مباشرة بالدين واحكامه وشرائعه . ولما كان الدين الاسلامى هو دين الغالبية العظمى لسكان المنطقة العربية ، وأحد العوامل الكبرى فى حركة الحضارة العربية والاسلامية ، ماضيا وحاضرا ومستقبلا ، يقتضى الأمر أن نركز على مكانة المرأة فى الاسلام . ومنذ البداية ينبغى فى معالجة هذا الأساس الدينى ألا ينحصر النظر والاجتهاد فى مذهب بعينه ، فالعبرة

أساسا فى الشريعة الاسلامية بما ورد فى الكتاب والسنة الصحيحة . والمهم فى جميع الحالات التى لم يرد فيها نص من آيات الله البينات أو حديث رسوله ﷺ استلهام روح الشرع ومقاصد الشريعة قبل التمسك بآراء الفقهاء قدامى ومحدثين[٩] . ويرتكز هذا المنطلق ايضا على هدى المجتهدين من السلف ممن أكدوا أنه أينما تكون المصلحة العامة فثم شرع الله . والمراد هنا تقرير بعض المنطلقات الدينية الأساسية فى وضع المرأة ومكانتها ومسئولياتها فى الاسلام ، وفى هذا الصدد لانجد مشاحة فى تقرير الأسس التالية :

(١) إن الاسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة فى الكرامة الانسانية ، واستخلفهما معا لعمران الكون ، قال تعالى : «ياأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيرا ونساء»[١٠] ، كذلك نهى القرآن عن كراهية البنت وحرم وأدها ، كما كان متبعا فى الجاهلية ، وآيات الكتاب فى ذلك معروفة[١١] .

(٢) إن القرآن الكريم قد ساوى بين الرجال والنساء فى الواجبات الدينية ، وفى المسئولية ، وفى الثواب والعقاب : «وأن ليس للإنسان إلا ماسعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى»[١٢] والانسان هنا يشمل كلا من الذكر والأنثى بطبيعة الحال .

(٣) أكدت السنة النبوية المساواة فى معاملة الذكور والإناث ، فالحديث الشريف

---

(٩) الدكتور الشيخ صبحى الصالح ، المرأة فى الاسلام (بيروت) ، كلية بيروت الجامعية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ص ١٠ ، وفى هذا الصدد يقول الامام محمد عبده : « ما قيمة سند لا اعرف بنفسى رجاله ولا أحوالهم ولا مكانهم من الثقة والضبط ؟ وانما هى اسماء تتلقفها المشايخ بأوصاف نقلدهم فيها ، ولاسبيل لنا الى البحث فيما يقولون » انظر الدكتور محمد عمارة ، الاعمال الكاملة للامام محمد عبده ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ ، جـ٣ ، ص ١٨٩ .

(١٠) سورة النساء ، الآية ١ .

(١١) الدكتور الشيخ صبحى الصالح ، المرأة فى الاسلام (بيروت : كلية بيروت الجامعية - المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٠ ، ص١٠ .

(١٢) سورة النجم الآيات ٣٩ - ٤١ .

يقرر «ساووا بين أولادكم فى العطية ، فلو كنت مفضلا أحدا لفضلت النساء» . والمساواة فى العطاء تمتد من تربية الأطفال ورعايتهم إلى إتاحة مختلف الفرص المتكافئة لهم نموا وعملا ومشاركة من خلال مايتمتعون به من حقوق ، وما يتحملونه من مسئوليات . ومن الواضح أن التفضيل الذى نزع اليه النبى الكريم فى هذا الحديث هو من قبيل التأكيد على مقاومة الممارسات الجاهلية فى التمييز . ويقرر الرسول العظيم هذه المساواة بين الذكر والانثى فى نصيحته للنساء اللائى جئن لمبايعته يوم فتح مكة فيقول «من كانت له انثى فلم يئدها ولم يهنها ولم يؤثر ولده عليها ، أدخله الله تعالى الجنة» .

(٤) أعطت الشريعة الإسلامية المرأة حريات الاختيار والقرار . اعطتها حق التعرف على من تريد أن تتزوج . قال الرسول الكريم لشخص أراد أن يتزوج : هل رأيتها ؟ فلما أجاب بالنفى ، قال ﷺ «اذهب فانظر اليها ، فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» . والمراد من ذلك ان تعارفكما جدير بأن يربط بينكما برباط وثيق . كذلك جعل الزواج عقداً بين إرادة حرة للرجل وارادة حرة للمرأة ، ولها أن تحل عقد الزواج إذا اشترطت فى العقد أن تكون عصمتها بيدها ، أو أقامت البينة على تقصير الزوج فى واجباته . ولذلك فإنه مع استهجان الاسلام للطلاق وجعله ابغض الحلال ، إلا أنه لم يقصر الحق فيه على الرجل كما يجرى الفهم القائم على تقاليد واعراف اجتماعية . وهكذا فإن المساواة كاملة فى انعقاد الزواج وفى تفريقه بين الرجل والمرأة[١٣] .

(٥) كذلك تدخل حرية الاختيار لدى المرأة فى تحديد حجم العائلة ، فقد «صرح» الفقهاء وأهل الحديث بأنه يجب على الرجل أن يستأذن زوجته فى العزل ، ومايشبهه من وسائل منع الحمل ، فإن رفضت لم يكن له أن يؤذيها باستكراهها على ما تأباه[١٤] .

وليس هناك مجال للدخول فى الضرورات التى تلجىء الى تنظيم الأسرة أو تحديد النسل فى الظروف السكانية والاجتماعية لبعض الأقطار العربية ، وهو أمر أباحته الشريعة التى لاتفصل بين كرامة الانسان ومصلحة الأسرة ومصلحة المجتمع . وإذا

---

(١٣) المرأة فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص١٨ ، ١٩ .

(١٤) المصدر السابق ص٢٦ .

كان أحد العلماء القدامى قد أباح منع الحمل إذا خشيت المرأة على جمالها ، فما بالك إذا كانت الخشية على توفير الحاجات الأساسية للوطن والمواطن . ولمفتى مصر الدكتور محمد سيد طنطاوى فتوى واضحة فى جواز تنظيم النسل .

(٦) كذلك أعطت الشريعة الاسلامية حريات أخرى كثيرة مساواة بالرجل . ويلخص الدكتور الشيخ صبحى الصالح هذه الحقوق والحريات فى كتابه الذى سبقت الإشارة اليه عن المرأة فى الإسلام إذ يقول[١٥] :

« إن وظيفة المرأة الاساسية هى الأمومة وتدبير المنزل وبناء البيت السعيد ، ولكن وظيفتها لاتنحصر فى هذه الاشياء . إنها فى الاسلام ، قبل أى امرأة فى الدنيا ، تتمتع منذ أربعة عشر قرنا بشخصيتها الاقتصادية المستقلة ، وحريتها الكاملة فى التصرف بأموالها دون إذن زوجها ، لانها فى هذا كالرجل سواء بسواء ، سواء وافق زوجها أم رفض . كذلك لها أن تبيع وتتاجر وتعقد الصفقات وتؤجر البيوت وترهنها بلا فائدة ولاتعامل بالربا ، ولها أن تقوم بالغرس والزراعة والفلاحة والحصاد واستصلاح الاراضى الزراعية . ولها أن تكون طبيبة ، أو مهندسة أو صحفية ، أو استاذة جامعية ، أو رئيسة شركة ، أو مديرة أعمال . ولها أن تَنتخِب ، وتُنتخَب ، لاى مجلس تشريعى أو سياسى أو اقتصادى . ولها أن تتربع على منصة القضاء ، بل لها أن تفتى الناس بأحكام الشريعة اذا كانت عليمة بها ، مثلما كانت السيدة عائشة ام المؤمنين تفتى الصحابة فى المسائل التى عرفتها وغابت عنهم . ولها ان تشتغل عند الضرورة فى المعامل والمصانع بما يصون كرامتها ، ولايسىء الى أنوثتها . ولايجوز للزوج أن يأخذ منها شيئا بغير رضاها ، لانها تتصرف فى مالها كما تشاء ، عملا بقوله تعالى : « ولاتتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن »[١٦] .

تلك هى بعض المعالم الرئيسية فى نظرة الاسلام الى المرأة ، ولاينبغى الخلط بين نصوص الاسلام وغاياته من ناحية ، وبين ما ترسب من نظرة متدنية الى المرأة افرزتها أوضاع حقب متخلفة فى تاريخ الحضارة العربية والاسلامية ، كما أفرزت مواقف واحكاما

---

(١٥) المصدر السابق ص٥٢ .

(١٦) سورة النساء الاية ٣٣

فقهية وفكرية أخرى اختلطت مع الزمن بتعاليم الاسلام وروح الشريعة . وفى هذا الموقع ينبغى أن نشير الى مقال للامام الشيخ محمد عبده حول الزواج يقول فيه :[17] .

« رأيت فى كتب الفقهاء انهم يعرفون الزواج بأنه عقد يملك به الرجل بضع المرأة . وما وجدت منها كلمة واحدة تشير الى أن بين الزوج والزوجة شيئا آخر غير التمتع بقضاء الشهوة الجسدانية . . . وقد رأيت فى القرآن الشريف كلاما ينطبق على الزواج ويجب أن يكون تعريفا له . . . قال الله تعالى « ومن آياته ان خلق لكم من أنفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » والذى يقارن بين التعريف الاول والتعريف الثانى الذى نزل من عند الله يرى بنفسه إلى أى درجة وصل انحطاط المرأة فى رأى فقهائنا ، وسرى منهم الى عامة المسلمين ، وتبع ذلك (التصور) ماتبعه من الأحكام الفرعية التى رتبوها على هذا الاصل الشنيع » .

والفقرة السابقة من مقال الامام تكاد تصور كثيرا من المواقف والاتجاهات نحو المرأة فى نظر المتزمتين المتحجرين ، ولايرون فى المرأة الا « اداة للذل وظرفا للحمل » وان أمورها وقضاياها تمتزج دائما بالاغراء والاثارة والفتنة ، ورتبوا على ذلك ، نتيجة الاوضاع المجتمعية التى عاشوها ، تدنى مكانة المرأة ، وعدم أهليتها للمشاركة فى الحياة العامة ، وبرروا ذلك بخصائص بيولوجية ومفارقات فى القوة الجسدية بل والعقلية احيانا .

وفى هذا المقام ايضا يمكن ايراد مثل آخر على أحد التصورات الجامدة التى لايقرها الواقع أو المنطق ، أو روح الشريعة وغاياتها ، اذ يقول أحد الكتاب المحدثين فى تأسيس الزواج ، ومن الذى يبحث عن الطرف الآخر فيه : « ان الوضع السليم محصور فى ان تكون المرأة هى المطلوبة دائما ، وان يكون الرجل هو الطالب لها ، والساعى وراءها ذلك لان المرأة اذا كانت فى وضع يجعلها هى الساعية للبحث عن زوج لها فقدت اهم سماتها الفطرية التى تتعلق بالجنس . فقد اقام الله تكوينها النفسى والجسمى على نحو يجعلها متعة للرجل أكثر من ان يكون الرجل متعة لها ، بل جعل سعادتها فى شعورها بأنها كذلك ، وبأن الرجل منساق للخضوع لهذه المزية التى فيها » وعلى هذا النحو

---

(١٧) محمد عمارة ، الامام محمد عبده ، سلسلة المعارف الحديثة ، (بيروت دار القدس ، ١٩٨٠) ص ١٢٤ - ١٢٥ .

يفرض هذا الاتجاه على المرأة أن تكون هى المطلوبة ، والرجل هو الطالب ، وهذا تصور تعسفى للخصائص النفسية والجسدية الفطرية فى كل منهما . ويرتب الكاتب بعد ذلك على قلب هذا الوضع حين تصبح المرأة هى الطالبة للزواج كثيرا من أنواع المفاسد والتحلل والاباحية ، واعراض الشبان عن الزواج ، الى غير ذلك من الامور التى يصعب ايجاد علاقات سببية أو اقتران ترابطى بينها وبين سعى المرأة فى بحثها عن الزوج . ومثل هذه المنطلقات الفكرية انما تقيم وتبرر التفاوت بين الرجل والمرأة على أساس بيولوجى ، وتنظر للمرأة على أنها « دور » أما أو زوجة أو بنتا ، وليس كانسان أولا . يقول أحد كبار الكتاب « انما خلق تركيب الانثى للاستجابة ، ولم يخلق للابتداء والارغام ... اما النظافة فليست من خصائص الانوثة إلا لاتصالها بالزينة ، وحب الحظوة فى عين الجنس الاخر ... »(18) .

وليس هناك مجال لمناقشة « سخافة » مثل هذا الرأى الذى يبديه كاتب كبير ، بل ان بعض كبار الكتاب فى فترة زمنية معينة اقاموا لانفسهم شهرة بأن الواحد منهم « عدو المرأة » بيد أنه مما يستحق الالتفات أن النظرة البيولوجية والجسدية مترسخة ، لا عند بعض الرجال فحسب ، بل عند بعض النساء انفسهن . والاولوية الكبرى تحتلها قضايا الزى والتزين ، فكرا وممارسة ، لدى المتزمتين من الرجال ، أو لدى أهل الحداثة من النساء ، انما تعكس أهمية هذا الجانب البيولوجى الجسدى . وسواء كانت الدعوة الى طول الزى أو الى تقصيره ، تبقى المشكلة فى جوهرها أن المرأة جسد يتعامل معها على هذا الاساس ، لا على اساس انسان كرمه الله وخلقه فى أحسن تقويم .

ومن قبيل التفسيرات التى اوردها بعض الفقهاء فى الاية الكريمة التى احل الله فيها الزواج بأكثر من واحدة « مثنى وثلاث ورباع » ان اوصل العدد فى الاباحة الى ١٨ زوجة بينما ذهب البعض الاخر الى ٩ زوجات : (٢ + ٣ + ٤) ونسوا قوله تعالى : « فان خفتم الا تعدلوا فواحدة »(19) وقوله تعالى : « ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم » ...(20) .

---

(١٨) عباس محمود العقاد ، المرأة فى الاسلام (القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧١) ، ص ٢٢١

(١٩) سورة النساء الاية ٢ .

(٢٠) سورة النساء ، الاية ١٢٩ .

وتشير الآراء والتفسيرات والتأويلات السابقة الى وجهات نظر لأصحابها وانها ارتبطت بأوضاع الزمان والمكان ومدى المعرفة الانسانية فى الفترات التى عاشها اصحابها أو بنزوات فكرية خاصة بهم . وهى مجافية لما استقر عليه نتاج المعرفة العلمية المتجددة بشئون الناس والحياة والمجتمع . والمهم فى نهاية الأمر أن ينطلق الاجتهاد الدينى إلى دراسة موضوع المرأة من زاوية كونها انسانا ومواطنة ، ومايستلزم هذا المنظور من وضعها فى دائرة الحياة المتحركة ، وبأولوياتها الكبرى من ارساء لطاقات الانتاج والعدل الاجتماعى ، وغير ذلك من متطلبات التنمية الذاتية العربية ومواجهة تحدياتها . وتلك جوانب هامة تفرض نفسها على كل مجتهد مؤمن بضرورة تعمير الكون ، انطلاقا من المعقول ، لا المنقول ، ومن الواقع الحى ، لا من مأثور القول ، عملا بالقضية الاصولية التى تدعو الى أنه « تقدر حقوق الله بحقوق العباد ، وتعتبر باعتبارها » .

والخلاصة ان المنطلق الدينى الاسلامى يرسى قاعدة مكينة لكرامة المرأة ، ولمساواتها بالرجل كانسان ، ولحقها فى المشاركة العريضة فى شئون الحياة ، كما فعلت كثير من فضليات النساء فى كثير من حقب التاريخ . . . وكان إرساء الاسلام لهذه الكرامة ثورة فكرية على أوضاع العصر الجاهلى ، وكان تطبيقها فى صدر الاسلام علامة على إرساء هذه الكرامة[٢١] . . قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « اصابت امرأة وأخطأ عمر » . وهو الذى قارن بين حال المرأة فى الاسلام وفيما قبله ، اذ يروى انه قال « والله انا كنا فى الجاهلية مانعد للنساء امرا حتى انزل الله فيهن ما انزل ، وقسم لهن ماقسم »[٢٢] .

إن التأكيد على أهمية المنطلق الدينى وقيم الرسالات السماوية أمر لايحتاج الى توضيح فى تطوير وتجديد المجتمع العربى . بيد أن قضية المرأة قد تراكم حولها من السحب والغشاوة والتعصب ، وتناولتها آراء واحكام وفتاوى تحتاج الى تجلية حاسمة ، تزيل الزبد وتبقى ماينفع الناس ، وتنظر الى الأولويات التى تستحق التركيز فى اطار « الحنيفية السمحة » ، وفى ضوء مايواجه الامة العربية والامة الاسلامية من تحديات

---

(٢١) صدر أخيرا (مايو ١٩٩١) كتاب (تحرير المرأة فى عصر الرسالة) للاستاذ محمد عبدالحليم ابوشقة فى ستة أجزاء ظهر منها ٣ حتى الآن ، والكتاب كما يقول عنه فهمى هويدى صدمة ثقافية تقلب الصورة المستقرة فى بعض الأذهان عن موقف الاسلام من قضية المرأة .

(٢٢) المرأة فى الاسلام ، مرجع سابق ، ص٥٧

وجود ، وتطلعات حياة خصبة ومبدعة . وعلى المسلمين ان يفتحوا باب الاجتهاد فى اطار هذه التحديات سواء فى قضايا المرأة أو فى غيرها من قضايا التنمية والتجدد الحضارى . ويقتضى ذلك أن نقتدى بمقولة الامام محمد عبده « يجب تحرر الفكر من قيد التقليد . . . والنظر الى العقل باعتباره قوة من أفضل القوى الانسانية ، بل هو افضلها على الحقيقة » ويؤكد فى موقع آخر « لا يسوغ لقوى ولا لضعيف ان يتجسس على عقيدة احد ، لايجب على مسلم أن يأخذ عقيدته ويتلقى أصول مايعمل به من احد ، الا عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ . . فليس فى الاسلام مايسمى عند قوم (المسيحية) بالسلطة الدينية بوجه من الوجوه »[٢٣] . بهذا يؤكد الامام على تحرير الفكر من القوالب الجامدة ومن مجرد التمسك بتقاليد لايستسيغها منطق الحاجة .

واذا كان منطق الشريعة يقوم على ترتيب للاولويات ، فهل مشكلة الزى أو الحجاب أو تعدد الزوجات ، أو موافقة الزوج على سفر الزوجة تحتل أولوية على المواجهة لتوفير الغذاء للرجال والنساء ، وإنقاص معدل وفيات الاطفال ، والقضاء على وباء الكوليرا ، أو الامراض المتوطنة ، ولتوفير فرص الكسب أو العمل لكل قادر وراغب فى الحصول عليه ، وفى التعبئة والتوعية ازاء من يهدد حياة المجتمع العربى والاسلام من اعداء . ومع القول بأن قدرا كبيرا من منهج حياة المرأة فى بعض الطبقات الاجتماعية لايتسق مع مستلزمات مانبتغيه من تنمية وتجديد حضارى ، فكذلك منهج الرجال فى تلك الطبقات ، واذا كانت بعض مظاهر التقليد للحضارة الاوربية وأساليب استهلاكها تجد طريقها إلى بعض النساء ، وكذلك بعض الرجال ، فلا ينبغى ان يتخذ المتزمتون من ذلك وسيلة لايقاف التطوير والتجديد فى حياة الامة العربية ومواجهة المجتمع ، بأقوال وآراء حول تطور أوضاع المرأة لا هدف منها الا التأثيم والارهاق وسط حركة التغيرات التى تحدث فى العالم المعاصر . وينبغى ان نتذكر هنا سنة التطور والتحول فى شئون الحياة والمجتمع والناس ، وهى من سنن الله الكونية ، وليس من منطق العقل أن يؤخذ الخلف والسلف بمقتضى واحد ، الا فيما نص عليه الكتاب الكريم وأوضحته سنة الرسول ، ولابد من التذكير بأن الخلف قد « خلقوا لزمان غير زمانكم » كما أن « الضرورات تبيح المحظورات » وأن « المشقة توجب التيسير » وتلك كليات اصولية فقهية اعتمدها المجتهدون من العلماء والفقهاء فى أمور الحياة والمجتمع تطبيقا لروح الشريعة « الحنيفة السمحة » .

---

(٢٣) محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص ٥١ ، ٥٢

(٢) المنطلقات الوطنية والقومية :

الدساتير والتشريعات

لقد كفلت كثير من الدساتير العربية كرامة الانسان والمساواة بين المواطنين ، بصرف النظر عن الجنس ، فى الحقوق والواجبات ، وتدل التعديلات التى تمت فى دساتير بعض الدول العربية على تأكيد المساواة بين الرجل والمرأة فى كل أمور المواطنة . وقد نصت بعض الدساتير على حقوق المرأة السياسية منذ أوائل الخمسينات ، تصويتا وترشيحا للمجالس التشريعية . وثمة دساتير أخرى تنص على مساواة المرأة بالرجل ، لكنها لاتمنحها القوانين الانتخابية المساواة بالرجل . وبعض الدساتير لاتنص صراحة على المساواة بين المرأة والرجل ، لكن تفسيرها للمساواة بين المواطنين ، يشمل ، كما يقول الشراح ، المواطنين من الرجال والنساء . . .

وحين نؤكد على المنطق الدستورى باعتبار أن الدستور هو قانون القوانين ، لابد لنا من الاشارة فى الوقت نفسه الى ماتتعرض له الدساتير من مد وجزر فى التطبيق والتأويل . واذا كان ثمة عدد من الدساتير العربية يقرر المساواة بين المواطنين ، وينص بصراحة على عدم التمييز بينهم على اساس العرق أو العقيدة أو اللغة أو غير ذلك من الاعتبارات المفرقة ، فان من مستلزمات المرحلة الحالية من مراحل التطور الاجتماعى للامة العربية ان يتم النص على المساواة بين المرأة والرجل ، وان يكون الجنس من بين الاعتبارات التى ينبغى النص عليها كأحد العوامل التى لايقوم على اساسها اى تمييز . وكسب هذه المعركة على المستوى الدستورى يمثل دعامة لمواجهة الاتجاهات والممارسات والعوائق الاخرى التى تحول دون المشاركة العريضة للمرأة العربية فى الحياة العامة ، وفيما يستلزمه تطور القوى الانتاجية والثقافية من نضال مجتمعى يسهم فيه المواطنون كافة . ان هذا الموقع الدستورى ، ركيزة اساسية ، وشرط لازم ، وان لم يكن كافيا فى حد ذاته .

وقد خطت بعض الاقطار العربية خطوات ملحوظة فى سبيل اقرار حق المرأة فى المشاركة فى فرص الحياة اخذا أو عطاء دون تمييز بينها وبين الرجل ، وذلك من خلال ماصدر من قوانين وتشريعات نوعية . واذا كانت بعض هذه التشريعات قد اتاحت للمرأة

فرصا متكافئة مع الرجل كما هو الحال فى قوانين التعليم ، ووجدت سبيلها الى التطبيق والممارسة دون عوائق كثيرة ، الا أن بعض أنواع التشريعات الاخرى فى حاجة الى مراجعة ، وكثير منها فى حاجة الى وضع الضوابط والروادع اللازمة لتطبيقها والالتزام بها . وتبدو مشكلة الهوة بين القانون وواقع المرأة بصورة أوضح ماتكون فى تشريعات العمل والاحوال الشخصية .

ومن الملاحظ فى تشريعات العمل ان بعضها يورد القضايا المرتبطة بالمرأة كجزء من المعالجة العامة للاحكام والنصوص ، بينما يفرد بعضها بابا أو فصلا خاصا بتشغيل النساء . وغالبا مايقترب هذا الفصل بتشغيل النساء والاحداث ، بينما نجد أن بعض هذه التشريعات لاتشير الى المرأة من قريب أو بعيد . كما ينص بعضها على عدم جواز اختلاط النساء بالرجال فى أماكن العمل أو ما يتبعها من مرافق . ولقد نصت تشريعات العمل فى معظم الاقطار العربية على حق المرأة فى مزاولة جميع الاعمال ، فيما عدا الاعمال المحظورة بقصد حمايتها من الآثار الضارة ، وقد جاء تبرير هذا الحظر على اساس رعاية تركيبها الجسمانى ، أو حمايتها صحيا واخلاقيا كما اشارت الى ذلك بعض التشريعات . وتتفاوت التشريعات فى حصر الاعمال المحظورة ، فبينما يشير بعضها الى هذه الانواع كالاعمال الخطرة والصناعات الضارة ومقالع الاحجار والاعمال تحت الارض ، ترك بعضها الاخر تحديد هذه الاعمال المحظورة لوزير العمل والشئون الاجتماعية .

وتتضمن هذه الاحكام المنظمة لتشغيل المرأة بنودا حول مجالات الاستخدام ، وساعات العمل ، والاجازات والاجور ، والعمل الليلى ، واحكاما خاصة برعاية الامومة تتصل باجازات الوضع ، والمرض الناجم عن الوضع ، وساعات الرضاعة ، وانشاء دور الحضانة فى مواقع العمل ، وابراز تفاوت بين التشريعات العربية هو المتصل بالاحكام الاخيرة فى فترات اجازة الوضع ، وحق المرأة فى الاجر الكامل أو نصفه أو ثلاثة أرباعه ، وفى حقوقها فى المرض الناجم عن الوضع ، أو واجبات رب العمل فى انشاء دور الحضانة .

(٣) الاتفاقيات والمواثيق العربية :

ولقد قامت منظمة العمل العربية بجهود ملحوظة لتنسيق التشريعات ووضع اتفاقيات عربية للعمل ، منها الاتفاقية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل ، وتضم احكاما خاصة بحماية النساء العاملات ، والاتفاقية رقم (٣) بشأن المستوى الادنى للتأمينات الاجتماعية . وقد خصصت بعض موادها للمرأة العاملة وماينبغى أن تتمتع به المرأة من الرعاية الطبية قبل الوضع وعند الولادة وبعد الوضع ، الى غير ذلك من مزايا تأمين الامومة الواردة فى تلك الاتفاقية .

ولقد كان تشكيل « لجنة المرأة العاملة » عام ١٩٧٣ فى نطاق المنظمة خطوة بارزة على طريق حفز الحكومات العربية على مراجعة تشريعاتها وتطبيقاتها فى مجال المرأة العاملة . كذلك كان من بين جهود اللجنة اعداد مشروع « الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة » عام ١٩٧٦ والتى عرضت على مؤتمر العمل العربى المنعقد فى الاسكندرية . وقد اقر المؤتمر الموافقة على هذه الاتفاقية لتصبح اساسا مشتركا للاحكام الخاصة بالمرأة العاملة فى تشريعات العمل فى الاقطار العربية . وهذه الاتفاقية تتضمن كثيرا من الاحكام الواردة فى التشريعات الحالية لمعظم الدول العربية . بيد أنها تؤكد فى الاحكام الخاصة بتشغيل المرأة على وجوب ان يشمل جميع القطاعات الاقتصادية ، وعلى الاخص قطاع الزراعة . كما تشير فى موضوع الاستخدام والاجور الى ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة فى جميع مجالات العمل ، ومراعاة عدم التفرقة فى الترقى الوظيفى . كما اكدت على وجوب ضمان اتاحة الفرص للمرأة العاملة ، على قدم المساواة مع الرجل ، فى كل مراحل التعليم والتدريب المهنى ، قبل وبعد الالتحاق بالعمل . هذا فضلا عما نصت عليه من حق المرأة العاملة فى الحصول على اجازة بدون أجر للتفرغ لتربية اطفالها ، مع الاحتفاظ لها بوظيفتها خلال هذه الاجازة ، وتوفير التسهيلات اللازمة لاعادة تدريبها بعد فترات انقطاعها عن مجال العمل . كما اوردت الاتفاقية مادة توجب ان يشمل قانون التأمينات الاجتماعية بكل دولة تأمينا خاصا بالامومة[٢٤] .

---

(٢٤) انظر : منظمة العمل العربية والمرأة العاملة ، وثيقة غير منشورة من إعداد المنظمة ، بغداد .

بيد ان هذه الاتفاقية ، رغم إقرارها منذ عام ١٩٧٦ ، لم يتم تصديقها حتى الآن الا من عضوين من أعضاء المنظمة فى حين أن المطلوب تصديق ثلاثة من الاعضاء لكى تصبح الاتفاقية ملزمة ونافذة المفعول . ومما هو جدير بالاشارة هنا ، ان بعض الدول العربية ، لم تصدق على أى من الاتفاقيات التى أقرتها منظمة العمل العربية الخاصة بعمل المرأة أو بغيرها من اتفاقيات العمل التى أشرنا اليها . بينما صدق بعضها على اتفاقيات معينة ، وقليل من الدول من قام بالتصديق على معظم الاتفاقيات أو كلها .

ولعل التعثر الذى تصادفه اتفاقيات العمل العربية ، بما فيها « الاتفاقية العربية بشأن المرأة العاملة » انما تعكس التباين فى أوضاع المرأة فى الاقطار العربية ، ومايشوب قضايا القوة العاملة وتنقلها بين هذه الاقطار من حساسيات . بيد انه من البديهيات المستقرة ان قضايا تنمية الموارد البشرية ، ومن بينها العنصر النسائى ، يتعذر حلها على الامدين القريب والبعيد على المستويات القطرية وحدها ، ولابد من التكامل القومى فى تخطيطها واعدادها وتشغيلها . ولهذا فانها تمثل جانبا من جوانب المعركة القومية ، ولابد من وضع الحدود والمستويات المشتركة التى تنعكس فى اتفاقيات العمل العربية ، ومن الضرورى العمل على إزالة مختلف العراقيل فى سبيل المصادقة عليها واقرارها ، حتى تصبح منطلقات قومية للتكامل الانمائى المنشود .

ورغم هذه الصعوبات العملية والتنفيذية فى مجال الوصول الى قاعدة مشتركة على النطاق العربى ، فان المواثيق العربية التى أقرتها الحكومات تؤكد ان « الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير ، ولابد لهما من الاسهام معا فى صنع الحياة على اساس من التعاون والمساواة »[٢٥] كذلك اشارت استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى الى أن « المرأة العربية تحتل من بين الفئات المستهدفة فى سلم الاولويات موقعا رئيسيا بسبب ماتعرضت له من ظروف تاريخية عوقت مشاركتها الفعالة فى مجالات التنمية ، وفى تحمل مسئولياتها المتزايدة فى بناء الاسرة السليمة ، وبما يوفر لها أسباب الكرامة والاحترام »[٢٦] وهناك العديد من المؤتمرات والندوات القطرية والقومية التى أوصت بتوفير كل الوسائل والامكانات لتحقيق كرامة المرأة العربية ووضعها فى مكانها الحقيقى

---

(٢٥) ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية (القاهرة : جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، ١٩٧١) المبادىء ، المبدا رقم ٣ .

(٢٦) استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى ، مرجع سابق ، ص ٧٦

من عمليات التنمية مساهمة ومستفيدة . وقد حفلت السنة الدولية للمرأة وماتلاها من نشاطات فى الاقطار العربية بالقرارات والتوصيات فى هذا المجال .

(٣) المنطلقات الدولية :

لاتكاد تخلو وثيقة دولية مهمة من ذكر للمرأة شريكة للرجل فى الحقوق والواجبات ، وفى كل ماتتطلبه كرامة الانسان ، وفى التبعات الملقاة عليها فى صنع الرخاء والسلام . ففى ميثاق الامم المتحدة نص على التزام الدول بالايمان بكرامة الانسان وقيمته وبالمساواة فى الحقوق بين الرجل والمرأة ، وهذا المبدأ يؤكده الاعلان العالمى لحقوق الانسان الصادر عام ١٩٤٨ ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦) والاتفاقية الدولية بشأن القضاء على كل اشكال التمييز العنصرى (١٩٦٥) والاعلان العالمى بشأن التقدم الاجتماعى والتنمية (١٩٧٠) . وغير ذلك من المواثيق الدولية العامة التى لم تغفل مكانة المرأة أو دورها فيما عالجته من قضايا .

اضف الى هذا ما أصدرته الامم المتحدة من اتفاقيات خاصة بوضع المرأة على التحديد ، منها الاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة (١٩٥٢) والاتفاقية بشأن جنسية المرأة ، والاتفاقية بشأن الموافقة على الزواج والحد الادنى لسن الزواج ، وتسجيل الزواج (١٩٦٥) واتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (١٩٦٧) . كذلك اصدرت منظمة اليونسكو الاتفاقية ضد التمييز فى التعليم (١٩٦٠) وأصدرت منظمة العمل الدولية مجموعة من الاتفاقيات خاصة بتشغيل المرأة فى أعمال تحت الارض فى المناجم (رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥) وبشأن تشغيل النساء فى العمل الليلى فى الصناعة (رقم ٨٩ لسنة ١٩٤٨) ، وبشأن الاجر المماثل للعمل المتماثل (رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١) وبشأن المستويات الادنى للتأمينات الاجتماعية (رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٢) وبشأن حماية الامومة (رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٢) ، وبشأن التمييز فى الاستخدام والمهنة (رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨) وبشأن التدريب المهنى (رقم ١١٧ لسنة ١٩٦٢) وبشأن تشغيل المرأة ذات المسئوليات الاسرية (رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٥) .

واذا كانت ثمة صعوبات ومبررات قد اعترضت تصديق الدول العربية على اتفاقيات منظمة العمل العربية ، فإن مصير تصديقها على الاتفاقيات الدولية ليس أحسن حالا . واذا كان معظم هذه الدول قد صدقت على الاتفاقيات الخاصة بالمساواة فى الاجور (رقم

١٠٠) ، والخاصة بالتفرقة فى الاستخدام والمهنة (رقم ١١١) ، وتحريم العمل الليلى (رقم ٤١) ، واستخدام النساء تحت الأرض (٤٥) ، الا أن عددا كبيرا منها لم يصدق على عدد كبير من هذه الاتفاقيات ، سواء ما أصدرته الامم المتحدة أو منظمة العمل الدولية ، بل إن بعضها لم يصدق على أى اتفاقيات دولية خاصة بالمرأة حتى الآن . ومما يستحق الالتفات أن هناك دولة عربية واحدة انضمت الى الاتفاقية الدولية رقم ١٠٣ بشأن حماية الأمومة .

ولقد كان من بين جهود الامم المتحدة فى مجال ماعرف بادماج المرأة فى التنمية انعقاد مؤتمر المكسيك وما أصدره من قرارات فى « تقرير المؤتمر العالمى للسنة الدولية للمرأة ـ المكسيك ١٩ يونيو ـ ٢ يوليو ١٩٧٥ » ، وما أصدره من اعلان للسنة الدولية للمرأة[٢٧]. وتبع ذلك اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للفترة من ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ عقدا عالميا للمرأة . وتمت متابعة لانجاز ما تحقق خلال منتصف العقد فى المؤتمر الدولى لعقد الأمم المتحدة للمرأة انعقد فى كوبنهاجن فى الفترة من ١٤ ـ ٣٠ يوليو ١٩٨٠ تحت شعار المساواة والتنمية والسلام[٢٨]. وأصدر تقريرا شاملا حول مداولاته وقراراته . وفى هذين التقريرين استعراض لاحوال المرأة فى العالم ، والتوجهات التى ينبغى أن تسعى الحكومات الى متابعاتها لدمج المرأة فى التنمية فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد ركز مؤتمر كوبنهاجن فى تقريره على جوانب التعليم والصحة والاستخدام . كما افرد للمرأة فى بعض المناطق التى تعانى من ظروف خاصة كظروف الاحتلال والتمييز العنصرى اقساما خاصة من المعالجة ، وقد افرد مؤتمر كوبنهاجن بندا خاصا فى جدول اعماله لاثر الاحتلال الإسرائيلى على المرأة الفلسطينية ، واقر بالاغلبية توصية لمساعدة المرأة الفلسطينية فى مختلف المجالات . وقد ناشد مؤتمر المكسيك من قبل نساء العالم مساندة المرأة الفلسطينية فى نضالها للحد من الاختراق الصارخ لمبادىء حقوق الإنسان التى تقترفها إسرائيل فى الأراضى المحتلة ، مطالبا الأمم المتحدة ووكالاتها

---

(٢٧) UN, Report of the World Conference of the International Women's Year, Mexico City, 19 June - 2 July 1975

(٢٨) الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر العالمى لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، كوبنهاجن ، ١٤ الى ٣٠ تموز / يوليه ١٩٨٠ .

المتخصصة والمنظمات الوطنية والاقليمية بتوفير المساعدات المعنوية والمادية للمرأة الفلسطينية واتحادها ومؤسساتها(٢٩).

المنطلقات التخطيطية والتنفيذية :

ان تبنى الارادة السياسية لاشراك المرأة على قدم المساواة مع الرجل دعامة رئيسية فى توجيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تيسر مساهمتها الفعالة والكاملة فى جهود التنمية . ومما يدفع بقضايا المرأة فى تحريك الواقع بها ومن اجلها أن تؤكد القيادات السياسية العربية فى مختلف المواقع والمواقف أهمية العنصر النسائى فى التجديد الحضارى ، وفيما يستلزم ذلك من قرارات ، وسياسات واجراءات بدءا من دساتير الحكم ومواثيقه الكبرى ، ومن خلال الجهود التى ينبغى ان تبذل على جميع المستويات التشريعية والتخطيطية والتنفيذية والإعلامية .

ومع الاقرار بأن المنطلقات الفكرية والتشريعية أمور لازمة ، لكنها ليست بكافية ، يبقى تحريك الواقع الاجتماعى وبناه الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق للمرأة من الفرص والاعداد للمشاركة هو المعيار الاساسى فى نهاية التحليل . ولعل أهم جبهات تحريك الواقع هى جبهة التخطيط الوطنى الشامل ، باعتبار الخطة موجهة لتحرك المجتمع ونموه وتطويره . ولاشك أن هدف تطوير الموارد البشرية كمحور رئيسى من محاور التخطيط الانمائى يتطلب استراتيجية طويلة المدى ، متسقة فى اجراءاتها وتكاملها ، دون انقطاع ، أو تراجع فى توجهاتها ، وخاصة بالنسبة لمشاركة المرأة فى التنمية .

ولعله من المفيد فى مجال وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العمل على وضع اهداف جزئية ومؤشرات تخطيطية يحددها المخططون من أجل تحقيق الهدف العام لزيادة مشاركة المرأة فى التنمية اخذا وعطاء ، وان تصبح هذه الاهداف الجزئية ومؤشراتها المتصلة بقضايا المرأة معيارا من معايير تنفيذ الخطة ومتابعتها وتقييم منجزاتها . وباستثناء قطاع التعليم ، فانه قلما توجد أى خطة من خطط الاقطار العربية تضع معيار المرأة كجزء من الموارد البشرية هدفا من أهدافها الرئيسية . وعلى سبيل المثال من الممكن ان تتضمن أهداف الاستخدام فى الخطة الاجراءات والوسائل اللازمة للزيادة المطردة لمعدلات

(٢٩) كان آخر المؤتمرات العالمية ذلك الذى انعقد فى نيروبى بعد كتابة هذا البحث : انظر الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر العالمى لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم. نيروبى ، كينيا ، ١٥ ـ ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٥.

مشاركة المرأة فى قوة العمل . وبطبيعة الحال ان التخطيط الوطنى يستلزم وضع الاوليات بالنسبة للتنمية القطاعية فى مجال تحسين أوضاع المرأة ، وبالنسبة للفئات الاجتماعية والمواقع الجغرافية .

واذا كانت مسئولية ابراز قضايا المرأة على المستويات التخطيطية والتنفيذية تقع بالدرجة الاولى على الدولة ومؤسساتها ، فإن ثمة ادوارا رئيسية فى هذه المجالات للمنظمات السياسية والشعبية والنقابات والهيئات النسائية ورجال الفكر والروابط المهنية وأجهزة الإعلام ، وغيرها من التنظيمات المؤثرة فى حركة المجتمع . كذلك فإن على المختصين والفنيين فى عمليات التخطيط العام والقطاعى مسئولية البحث عن النماذج والادوات والتقنيات التخطيطية التى تمكن من ادخال العنصر البشرى ، رجالا ونساء ، فى دائرة التخطيط وعملياته وحساباته ، والا يكتفوا بالأدوات والمعايير الحالية التى كما أشرنا تركز على جوانب النمو الاقتصادى ومظاهر التحديث مما أدى الى تنمية مشوهة أو غير متوازنة فى أحسن التعبيرات .

واذا كانت عمليات التخطيط والتنفيذ والتشريع تستهدف تصحيح وضع المرأة كإنسان الى جانب تمكينها من المساهمة المتزايدة فى مختلف نشاطات المجتمع ، وخاصة فى مساهمتها فى قوة العمل ، فان دور المرأة فى تكوين الاسرة أمر لا يمكن اغفاله أو التهوين من قيمته . وهو فى حاجة الى برامج مخططة وجهود مكثفة حتى يتاح للمرأة فى نطاق الاسرة ما تتيحه المعرفة العلمية من خدمات ورعاية . والواقع ان رعاية الاسرة والامومة مهمة وطنية وإنمائية تتجه نحو البناء السليم للخلية الاولى للبناء ، وترسيخ القيم والسلوك المطلوب لاحداث التنمية الحضارية المنشودة . كذلك لا ينبغى التقليل من قيمة ما تسهم به المرأة الريفية والبدوية من نصيب فى الناتج القومى عن طريق العمل الزراعى وتربية الحيوان وصيد الاسماك والصناعات الحرفية والمنزلية . ومن الناحية الاخرى لا ينبغى التضخيم أو المبالغة أو اعطاء قيم مثالية لعمل المرأة فى الزراعة أو لعملها فى البيت مما لا يتفق مع التقدير الموضوعى لعائدها الاقتصادى والاجتماعى . والواقع أن هناك حاجة ماسة الى وضع اطارات منهجية لدراسات تتعلق بتقييم عمل المرأة فى المنزل والحقل ، بغية تطوير هذا الاسهام أو خلق مجالات وفرص جديدة لهذه الانماط من العمل ، وتحسين أدواته ومهاراته .

أضف الى هذا ان الاعمال التخطيطية والتنفيذية فى حاجة الى توفير البيانات

والاحصاءات والدراسات التحليلية والتكاملية . ولذا كانت مثل هذه المنطلقات والقواعد قليلة وضعيفة بصورة عامة ، فانها أكثر ندرة وهزالا بالنسبة لما يتصل بشئون المرأة وأحوالها في المجتمع . وباستثناء قطاع التعليم ، فإن الاحصاءات تكاد تعكس تمييزا واضحا ازاء البيانات المتاحة على اساس النوع ، الجنس ، فالحسابات القومية لا تدخل النشاط الإقتصادى لربات البيوت والعاملات فى الزراعة فى أبوابها ، واحصاءات الاستخدام والبطالة تغفل القسم الاكبر من النساء على اساس انهن غير قادرات ولا راغبات فى العمل ، واحصاءات الاحوال الصحية لا تضف بياناتها على أساس الذكور والاناث . ومن ثم فان منطلق البيانات والدراسات فى حاجة الى جهود منظمة ومتصلة من أجل التخطيط والتنفيذ والتقييم ، مع الاخذ بالتصنيف والتحليل على اساس النوع / الجنس حتى يمكن وضع البرامج السليمة ، وتقييم مدى التطور الكمى والنوعى بالنسبة لكل من الرجل والمرأة .

والحاجة ماسة فى هذا المجال الى انشاء مركز اقليمى عربى للمعلومات والوثائق فى قضايا المرأة العربية ، يكون محفزا للجهود الوطنية ، ومعينا لها ، منسقا ومجمعا لبياناتها فى مختلف جوانب المعلومات اللازمة لتطوير ادوار المرأة فى التنمية لتحسين مستوى معيشتها ، بما يتيح التخطيط الدقيق لبرامجها ويمكن من الرصد والتقييم الموضوعى لمسيرتها الانمائية .

ومن الخطوات النافذة فى مجال المرأة العربية والتنمية ، العمل على اخذها بعين الاعتبار فى برامج ومشروعات الخطة القومية التى اقرها مؤتمر القمة فى عمان ١٩٨٠ بحيث تصبح معيارا من معايير الاستثمارات والمشروعات فى تلك الخطط القومية ، وما تحدده من أولويات عامة ، الى جانب ما يمكن أن يخصص لها من مشروعات تخدم مستلزمات تطويرها النوعى ، كانشاء المراكز الاقليمية العربية للمعلومات والبحوث الخاصة بالمرأة ، ولتدريب القيادات النسائية ، ودعم جهود المنظمات العربية النسائية ، ولتوفير المواد التعليمية والتثقيفية لبرامج محو الأمية وتعليم الكبار من النساء ، الى غير ذلك مما تحدده أوليات العمل لتطوير المرأة العربية . ومثل هذا التوجه فى اختيار المشروعات وجدواها يمكن ان يكون من بين الأسس التى تعتمدها الصناديق العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تقديم القروض والمعونات الفنية للدول العربية . وهذا يعنى أن يصبح ما يحدث من تطور للمرأة من خلال المشروعات الذى تتم دراسة جدواه عاملا فى التقدير والتقييم .

(٥) منطلقات الإعلام والتثقيف :

يلى منطلقات التخطيط والتنفيذ منطلقات الإعلام والتثقيف ، إذ تنتشر أجهزة الإعلام والتثقيف بمختلف أنواعها فى الاقطار العربية ، وبخاصة أجهزة الاتصال الجماهيرى من التلفزة والإذاعة والصحافة والسينما والمسرح . وتحمل هذه القنوات فى برامجها وموادها وأساليب تعبيرها قيما اجتماعية وتوجيهات ظاهرة ومستترة فى تكوين الوعى والرأى . ويفرد بعضها جوانب خاصة لمعالجة الموضوعات التى تتناول قضايا المرأة فى صورة ركن المرأة ، أو برامج الاسرة ، أو شئون المرأة والطفولة ، أو غير ذلك من المسميات ، هذا الى جانب ظهور أنواع كثيرة مما يعرف باسم المجلات النسائية . وإذا كان ظهور المرأة فى جهاز التليفزيون يتعرض فى بعض الاحيان لتيارات من المد والجزر ، فإن محتوى البرامج فى كثير من الحالات يتعرض لكثير من التناقضات فى اتجاهاته وقيمه وأضواته . ويبدو هذا واضحا فى عدم الاتساق والتناغم بين البرامج والمواد الاجنبية التى يتم اعدادها فى بلاد ذات ثقافات مختلفة عن ثقافات المنطقة العربية من ناحية ، والبرامج المحلية والعربية من ناحية أخرى . كذلك فإن بعض البرامج الإعلامية والتثقيفية تركز على المرأة فى أدوار محددة ترتكز غالبا على مسئولياتها فى الاسرة والمنزل ، مع اغفال لما حدث فعلا من تطور نسبى على دور كل من الرجل والمرأة فى المجتمع العربى المعاصر . هذا الى جانب ما تبرزه هذه البرامج والمواد من صورة للمرأة كوسيلة للجاذبية والفتنة ، كما يتجلى ذلك فى اقتحام المرأة بأى طريقة فى مجال الاعلانات التجارية هذا فضلا عما ترسخه بعض المواد الإعلامية والتثقيفية من رغبة فى الاقتداء ببعض مظاهر حياة الترف ورفاه المتعطلات لدى بعض الطبقات الاجتماعية فى الأرض العربية أو فى الدول الاجنبية ، حيث تطرح قضايا الاستهلاك المظهرى بكثافة مغرية [٣٠].

ومن ثم فانه ينبغى العمل على التطوير المستمر لمحتويات وبرامج أجهزة الإعلام والثقافة باعتبارها أدوات ذات تأثير بالغ وخطير فى التربية الاجتماعية ، والتوجيه الانمائى . وعليها مسئولية خلق المناخ الفكرى والثقافى والروحى لتطوير ذهنية الرجل والمرأة ، مما يمهد الطريق للانطلاق وعدم التعثر فى الجهود المبذولة لإتاحة الفرصة كاملة لمشاركة المرأة فى الحياة طولا وعرضا .

---

(٣٠) ضمن سلسلة « دراسات عن المرأة العربية فى التنمية » اصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا عام ١٩٨٥ مجموعة من الابحاث حول صورة المرأة فى السينما العربية ، وفى البرامج الإذاعية ، وفى الصحف والمجلات النسائية .

(٦) الاجراءات والبرامج التنفيذية :

لا تستهدف هذه المعالجة تناول الاجراءات أو البرامج أو المشروعات التنفيذية التى يمكن ان تواجه قضايا المرأة العربية فى اطار التنمية ومن أجل تمكينها من مزيد من المشاركة الفعالة فى جهود التنمية المختلفة . وقد تعرضت لمثل هذه المجالات مؤتمرات قطرية وعربية متعددة ، وبخاصة خلال السنة الدولية للمرأة وما تلاها من سنوات خلال عقد الامم المتحدة للمرأة . وقد أظهرت الجمعيات والاتحادات النسائية واللجان الوطنية التى تمخضت عن العديد من التوصيات بشأن تحسين أوضاع المرأة فى الاقطار العربية . والواقع أن الاهتمام المنظم بأوضاع المرأة العربية وقضاياها قد سبق السنة الدولية للمرأة ، وان كانت تلك السنة قد اكسبت الموضوع زخما قويا وتوجهات قومية .

ففى نطاق الامانة العامة لجامعة الدول العربية نظمت عدة حلقات ومؤتمرات ولجان لدراسة مختلف الجوانب المتصلة بأوضاع المرأة واحوالها . ونذكر منها على سبيل المثال الحلقة الدراسية حول وضع المرأة العربية فى قوانين الاحوال الشخصية (٢ ـ ٥ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٧٣) ، ومؤتمر المرأة العربية والتنمية الذى عقد بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأطفال ـ يونسيف (٢٤ ـ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢) ومؤتمر محو أمية النساء وأثره على التنمية (٢٠ ـ ٢٥ تشرين ثان/ نوفمبر ١٩٧٥) ، وخطة العمل الخاصة بزيادة مشاركة النساء فى عمليات التنمية القومية خلال العقد العالمى للمرأة التى اعتمدتها لجنة المرأة العربية بالجامعة .

وعلى النطاق الاقليمى العربى ينبغى الاشارة الى ما أصدرته الأمم المتحدة/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا من وثائق خلال عقد الامم المتحدة للمرأة ـ وقد اعتمدت الدول الاعضاء فى اللجنة الوثائق التالية :

خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة فى التنمية فى دول منطقة غربى آسيا ، وبرنامج العمل الاقليمى لمنطقة غربى آسيا للنصف الثانى من عقد الأمم المتحدة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)[٣١] .

---

(٣١) الوثيقتان من المطبوعات التى اصدرتها اللجنة . كذلك اصدرت اللجنة ضمن وثائق المؤتمر العالمى للمرأة فى نيروبى استراتيجية تطوير اوضاع المرأة العربية حتى عام ٢٠٠٠ ، ومن الوثائق التى ظهرت فى هذه المناسبة ايضا وثيقة الاتحاد النسائى العربى العام عن « استراتيجية لعمل التنظيمات النسائية العربية حتى عام ٢٠٠٠ » .

كذلك أصدرت اللجنة وثيقتين أخريين قدمتا للمؤتمر العالمى المنعقد فى كوبنهاجن (١٩٨٠) هما ، الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمرأة الفلسطينية داخل الأراضى المحتلة وخارجها ، والاجراءات الخاصة لمساعدة المرأة الفلسطينية .

وفى هذه الوثائق المختلفة التى اعدتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، أو فى تقارير المؤتمرات والندوات الوطنية توصيات فى مختلف مجالات العمل اللازمة لتطوير أوضاع المرأة العربية . هناك توصيات ومقترحات تتصل بمجالات التخطيط والسياسات ، والتشريع والقوانين ، والتعليم والتدريب والاستخدام والعمالة ، وخدمات الاسرة ورعايتها ، والتغذية ، والرعاية الاجتماعية والاسكان ، والاحوال الشخصية ، وتحسين احوال المرأة الريفية الفلسطينية ، ودور وسائل الإعلام والثقافة ، ودور الجمعيات والتنظيمات النسائية . ومستلزمات البحوث والدراسات وجمع المعلومات . كما اشارت بعض هذه الوثائق أيضا الى مجالات التعاون العربى والدولى فى مجالات تحسين أوضاع المرأة العربية .

والمتفحص للدراسات والوثائق التى ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية يتبين وضوحا متزايدا فى النظرة الى قضايا المرأة العربية وارتباطها الوثيق بقضايا التنمية الوطنية والقومية بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وقد انعكست هذه الرؤية فى كثير من التوصيات التى سجلتها وثائق تلك المؤتمرات والاجتماعات الرسمية التى اشرنا الى بعضها .

ومما يجب ملاحظته فى صدد التوصيات والمقترحات التى اصدرتها مختلف المؤتمرات والاجتماعات ان بعضها يأخذ طريقه الى واقع التنفيذ ، بيد أن الواقع المتحقق لا يزال دون الآمال التى تعكسها تلك التوصيات ، وان الجهود المبذولة فى التطبيق لا تزال فى حاجة الى ارادة فعالة لتجسيدها فى واقع البرامج العامة والخاصة بمشكلات المرأة العربية وهمومها وأحوالها . ولابد من السعى المتواصل لتكامل الجهود فى سبيل تنمية الطاقات المنتجة والخلاقة لنصف الموارد البشرية للأمة العربية ، واتاحة الفرص على أوسع نطاق لمشاركتها فى عمليات التنمية ، اخذا وعطاء . ان هذه الجهود انما هى زاد ضرورى من أجل مغالبة التحديات الكبرى التى يواجهها الوطن العربى ، ومن أجل انتصاره فى معركة التحرر والتنمية التى تحدد ابعادها الاصالة المعاصرة والتجديد الحضارى العربى ، وتوفير الكرامة الإنسانية للمواطنين جميعا ، رجالا ونساء .

التخطيط الاجتماعى لتنمية المرأة فى الريف العربى *

أولا ـ تحديد لمجال الدراسة ومقاصدها :

من المفيد فى بدء هذه الدراسة تناول عناصر الموضوع فى محاولة لتحديد أبعاد المعالجة له ورسم حدوده . وضعا للقارىء فى الاطار الفكرى الذى ينشده الكاتب من عرض لمثل هذا الموضوع المتشعب الذى تتشابك عناصره مع كل قضايا التنمية وتطوير الإنسان العربى . وهناك كتابات متعددة فى كل عنصر من عناصر الموضوع ، سواء فى التخطيط أو التنمية أو المرأة الريفية . لكن الربط بين هذه العناصر ـ وما يستلزمه هذا الربط من تجسيد للموضوع وتحديد لخصوصياته ومعالم تشخيصه ـ لم تحظ بما تستحقه من معالجة سوى فى دراسات أو بحوث قليلة . وهذا هو من التحديات الماثلة فى كثير من الدراسات الاجتماعية العربية ، حيث تلح ضرورات التغير والتطوير الى الانتقال من العموميات الى الخصوصيات وما تتسم به من مقومات نوعية مميزة . كذلك يزداد الالحاح فى اتجاه الدراسات المعنية على تحريك الواقع نحو أهداف منشودة ، وترشيد هذا التحريك من خلال المعرفة العلمية واستقراء الخبرة والتاريخ .

ومن ثم فان معالجة عناصر الموضوع لن تتشعب الى احاطة شاملة بمفاهيم التخطيط الانمائى وقضايا المرأة فى الريف العربى ، وانما سوف تهدف الى تركيز على بعض الجوانب التى يرى الكاتب أنها ذات أهمية فى تجلية الموضوع وتشخيص معالمه . وتأسيس موقف فكرى عربى مشترك . ومثل هذا التأسيس للمواقف الفكرية المشتركة ركيزة أساسية فى العمل العربى المشترك فى مجالاته المتنوعة وعلى أصعدته المختلفة .

---

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة شئون عربية التى تصدرها الامانة العامة لجامعة الدول العربية عدد ٣٦ ـ نيسان / ابريل ١٩٨٣ جمادى الثانية ١٤٠٣ هـ .

واذا كانت مقولة الإنسان العربى صانع التنمية وهدفها النهائى مقولة مكررة لا يخلو منها بيان أو وثيقة أو خطاب ، فعلى الدراسات والندوات ان تكشف عن مكونات الإنسان العربى الحالى بمختلف فئاته وصفوفه ، وبذكوره واناثه ، وفى اطار الظروف الموضوعية والاوضاع البيئية التى يتكون من خلالها ، وهو ليس فى صورة واحدة الا فى الفكر المجرد والصياغة اللفظية العامة .

ومن هنا يجىء التفاتنا الى المرأة فى الريف كقطاع بشرى له سماته المميزة الخاصة فى اطار قضايا المرأة العامة . وهذا بدوره يستدعى مداخل خاصة تتنوع كما تتفق مع مداخل التخطيط الاجتماعى العامة . وقد التفت المناطقة العرب القدامى الى سمات « الخاص » وصاغوها فى قولهم « الخاص عام وزيادة » . وبصرف النظر عن حرفية هذه الصياغة . فان روحها توضح أهمية الالتفات الى الخصوصيات المتجسدة فى الواقع ، والى أهميتها فى التغيير والتطوير ، والتبصر بايجابياتها وسلبياتها فى حركة التغيير . وفى الحديث عن الإنسان العربى ومكوناته الحضارية ، يشيع التركيز على خصوصياته الايجابية ، وأخذها كمسلمات عاطفية ، أو مقومات تراثية لا ينبغى التفريط فيها . وينطبق مثل هذا التصور للايجابيات على الرجل والمرأة فى معظم الكتابات والمقولات ، وهذا موقف غير موضوعى لا يعكس النهج العلمى . وابراز الإنسان العربى فى صورة سلبية كذلك مرفوض لانه لا يمثل موقفا علميا . وعلينا أن نتساءل دائما . عن أى إنسان عربى يتكلم ؟ وما موقعه فى العلاقات الاجتماعية والظروف المادية والحياتية والجغرافية التى تشكله وتكون قيمة وحوافزه ومهاراته . وحين نتحدث عن المرأة الريفية فانه ليس ثمة صورة نمطية واحدة لها ، وإنما التعبير هو صورة لفظية مجردة ، بينما الواقع المعاش يعكس صورا وأنماطا متنوعة للمرأة فى الريف العربى كما سنشير الى ذلك فى سياق هذه الدراسة .

ثانيا ـ منطلقات الدراسة :

(أ) المنطلقات الإنسانية والحضارية :

تستند دراسة موضوع التخطيط الاجتماعى للمرأة فى الريف العربى على ركائز تمثل منطلقات فكرية أساسية تقرها القيم الدينية والإنسانية كما تمليها ضرورات تحريك الواقع وتطويره فى ضوء التجربة التاريخية للإنسان فى الوطن العربى وفى التاريخ البشرى عامة ، وسوف نوجز فيما يلى المنطلقات الرئيسية التى تدفع مضامين هذه الدراسة ، والتى يرى الكاتب أن النكوص عنها يمثل ترديا فكريا للإنسان العربى المعاصر ، وسعيا لوقف حركة التطوير الاجتماعى وتبريرا لمواقف التخلف والعجز التى يعانى منها الإنسان فى المجتمع العربى ، وفى محيط العلاقات والانماط المجتمعية فى العالم من حوله . وأهم هذه المنطلقات ذات الصلة المباشرة بالموضوع هى :

١ ـ ان نوعية الحياة فى المجتمع هى محصلة للتشارك بين الرجال والنساء . ذلك مبدأ أقره الحديث النبوى الشريف حين أكد أن النساء شقائق الرجال ، كما أعلنه ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية : « الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير »[1]. والدساتير العربية أقرت مساواة الرجل بالمرأة فى الحقوق والواجبات كمواطنين ومواطنات . وهذا كله يستدعى عدم التفرقة بين الذكور والاناث فى مستويات المجتمع حاضرا ، ومستقبلا . ومن الشروط اللازمة لتحقيق ذلك تكافؤ الفرص فى الاعداد لتحمل هذه المسئوليات وفى الوسائل والدرايات اللازمة لها ، وفى المجالات التى تمكن من ممارسته على امتداد المجتمع مكانيا وزمانيا .

٢ ـ ان الفروق الاجتماعية والاقتصادية القائمة حاليا بين الرجل والمرأة تجد فى بعض الاختلافات البيولوجية بينهما تبريرا لها ، ولكنها من الناحية العلمية لا تنبثق منها أو تستند اليها استنادا حتميا . ومن ثم فإن الأوضاع والامكانات النمطية الحالية لكل من الرجل والمرأة انما هى من صنع المؤسسات والنظم الاجتماعية التى صاغها المجتمع لضمان علاقات وقيم اجتماعية معينة . ومن ثم فإن تطوير الإنسان العربى رجلا وامرأة ، ينبغى ان يتخلى نهائيا عن الاحتجاج بالفروق البيولوجية فى التمييز فى

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية .

مسئوليات المواطنة وحقوقها وواجباتها ومجالاتها وفرصها المتاحة . والمرأة ليست مختلفة عن الرجل « نوعا » وتؤكد معظم بيانات التعداد والاحصاء هذا الخطأ حين يصنف البشر الى ذكور واناث على أساس النوع .

٣ ـ ان العلم والخبرة والتراث الإنسانى ، قد أوضحت ، بما لا يدع مجالا للشك أو المماحكة ، ان قدرات وطاقات الرجل والمرأة متساوية فى قابلياتها للنمو والتشكيل ، وأنه لا فرق بين ذكر وانثى فى الامكانية من حيث مستويات الذكاء والمهارة والتعامل مع الاشياء والبشر . وكل ماهو شائع أو متوافر من فروق هو انعكاس لقوى التشكيل والتربية فى الاسرة والمدرسة والبيئة المحلية والمجتمع الكبير . ولعله من العبث أن يرد ما يشاهد من تميز النساء فى قدرات ومجالات تعتبر حكرا للرجال على أنه استثناء أو خروج عن المألوف ، ان خلاصة التجربة الإنسانية فى المجتمع العربى وفى غيره من المجتمعات المعاصرة أو التاريخية لتثبت أن طاقات المرأة وقدراتها قابلة للنمو على قدم المساواة مع طاقات الرجل وقدراته ، طالما تكافأت الفرص ، وأزيلت السدود والقيود أمام كل من الجنسين . والمهم فى جميع الحالات إتاحة الفرص والامكانات للفرد لكى ينمى مختلف طاقاته الى أقصى ما تصل اليه من حدود ، والى تمكينه من المشاركة الفعالة فى صنع الحياة فى أى مجال من مجالات اقتداره ودرايته .

٤ ـ ان هدف التنمية القصوى للطاقات البشرية ، ذكورا واناثا ليس مجرد فكرة أو موضة عصرية ، بل انها ضرورة حتمية من ضرورات البقاء والوجود على الاقل . واكساب المجتمع القدرة على الحيوية والحركة والتجدد ليست مناظرة بين تنمية قدرات الذكور وقدرات الاناث أو مشاركة الذكور ومشاركة الاناث . ان تنمية طاقات الجنسين ومشاركتهما فى صنع الحياة ليست مجرد حاصل جمع للاثنين ، وإنما هى إن صح التعبير حاصل ضرب للاثنين ، وحرمان أى من الجنسين من تنمية طاقاته ومشاركته الفعالة ليست مجرد حاصل طرح لاحدهما ، وانما هى حاصل قسمة إن صح التشبيه .

٥ ـ ان الوجود الحضارى للإنسان العربى ، بل تنمية طاقاته وابداعاته ، قد اصطدم واصطرع منذ أكثر من ثلاثين عاما بالتناقض بينه وبين الصهيونية القابعة على أرضه من قيام إسرائيل ، ولسنا فى حاجة الى بيان طبيعة التناقض بين الكيان الصهيونى والوجود الحضارى للإنسان العربى بعد الغزو البربرى للبنان ، والاحداث الوحشية الغازية التى تعرض لها الفلسطينيون خلال ذلك الغزو وخاصة فى عمليات الغدر والمجازر التى

ارتكبت فى مخيمات صبرا وشاتيلا . ولم يكن النساء وما أصابهن من العدوان الوحشى بأقل مما تعرض له الرجل . كما أن المقاومة العنيدة لهذا العدوان لم تخل من صور نسائية مشرقة . لقد أثبت الغزو الإسرائيلى الاخير أن قضية الصراع العربى الإسرائيلى لا تستهدف مجرد القضاء على الشعب الفلسطينى ولا مجرد تحقيق أطماع توسعية فى الأراضى العربية وانما تتلخص أحلام الصهيونية فى نهاية المطاف فى محاولة القضاء على الحضارة العربية ذاتها مرحلة بعد مرحلة ، من خلال عدوان بعد عدوان . ومن هنا فإن تعبئة الطاقات البشرية لكل الرجال ولكل النساء ، فى الحضر والريف وفى مختلف مجالات النشاط الإنسانى ، تمثل هدفا استراتيجيا للحفاظ على حضارتنا وهويتنا أو تمثل جبهة أساسية من جبهات النضال ضد مطامع الصهيونية فى صراعه الحضارى مع الأمة العربية .

(ب) منطلقات العمل :

يضاف الى ما سبق ذكره من منطلقات إنسانية وحضارية فى مناقشة قضايا المرأة بصورة عامة ، وما تستدعيه من التزام منطقى وعملى بما تتضمنه تلك المنطلقات من مبادىء وقيم ، تلك المنطلقات الفنية التى ترتبط بالمفاهيم وإطار التصور التخطيطى لموقع المرأة فى الجهود الانمائية ، مما يقتضى من عملية الوضوح الفكرى ان نشير اليها فى ايجاز .

١ ـ التذكير بما أوردته « استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى »[٢] من تحديد لابعاد التنمية الشاملة والمتكاملة . ولسنا هنا فى مجال تكرار ما فصلته الاستراتيجية فى هذا الصدد وتأكيدها على التوظيف الامثل للموارد المادية والبشرية والتنظيمية ، وانما نريد أن ننوه هنا الى ان معايير التنمية لا تتحدد بنمو الثروة والتراكم الرأسمالى ، وانما الاهم من ذلك تكوين الطاقات البشرية والمجتمعات القادرة على خلق الثروة ، وتحسين نوعية الحياة بصورة مطردة ومستمرة . كذلك ينبغى أن نشير الى ارتباط قضايا التنمية بقضايا العدالة الاجتماعية والحرية ، باعتبارها أهدافا ووسائل وضمانات متشابكة ومتفاعلة ، ايجابا وسلبا ، مع أبعاد التنمية ووتائرها واستمرارها وسلامة مقاصدها .

---

(٢) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى .

٢ ـ ان غاية التخطيط السليم هو الغاء التناقضات القائمة بين أهداف النمو الاقتصادى والتطوير الاجتماعى ، وهما وجهان لعملية التنمية الموحدة والمتفاعلة فى مدخلاتها ومخرجاتها . واذا كان لابد من تقسيم التنمية الى هذين الوجهين من قبيل التحليل والتجريد ، الا أن مخرجات النمو الاقتصادى المتمثلة فى انتاج السلع والموارد الاولية قد تكون مدخلات فى الانماء الاجتماعى ، كما أن مخرجات الاخير هى بدورها مدخلات فى النمو الاقتصادى ، وهكذا . كذلك يكون للنمو الاقتصادى آثار اجتماعية ، كما يكون للتطوير الاجتماعى آثار ونتائج اقتصادية . ومع ذلك فانه يمكن اجتزاء مجالات التنمية الاجتماعية فى مجالين رئيسيين ، أولهما : مجال توزيع الثروة والدخل والخدمات ، وثانيهما مجال اشباع الحاجات الاساسية للإنسان فى صورها المادية كالغذاء والكساء والسكن والصحة ، وفى صورها الاجتماعية كالعمل والتعليم والصحة والترويح ، وفى صورها اللامادية المتمثلة فى أنماط وأساليب مشاركة الفرد فى قرارات مجتمعه وفى تمكينه من الابداع والتجديد . واذا كانت للنمو الاقتصادى ضغوط مرحلية على التطوير الاجتماعى أو العكس فإن مهمة التخطيط السليم أن يسرع فى تخفيف حدة هذه الضغوط حتى تتحول الضغوط الى طاقات انتاجية ومجتمعية تمثل مدخلات ايجابية فى مسيرة التنمية الشاملة على المدى المتوسط والبعيد .

٣ ـ كذلك فإن من أهداف التخطيط الانمائى العمل على تضييق الفجوات . وتخفيف حدة التناقضات بين التقييم المادى والاجتماعى لمختلف أنواع النشاط الإنسانى ، وبين قيم الاسرة والمجتمع خارجها ، وبين العمل فى نطاق الاسرة وسوق العمل أو العمل غير المأجور نقديا والعمل بأجر ، وبين تقييم عمل المرأة والرجل ، وبين المدنية والحضر . وبين ما تقرره القوانين ، وما تواضعت عليه التقاليد والاعراف ، وبين من يملكون ومن لا يملكون واحباطات اجتماعية تمثل حواجز فى سبيل تعبئة الطاقات البشرية وتوسيع فرص المشاركة للجميع فى صياغة الحياة وتطويرها .

تلك هى بعض المنطلقات الإنسانية والتخطيطية التى ينبغى ان يدور حولها الفكر العربى حتى تستقر فى كلياتها ومفرداتها كقاعدة لجهود التنمية فى الوطن العربى . وهى جميعها كما سنرى تمس جهود التنمية وثمراتها فى الريف والحضر ، كما تمس المرأة والرجل . ويتأثر وضوح الرؤية بها والالتزام بمقتضياتها تأثرا بالغا فى توجيه مسيرة المجتمع والإنسان العربى فى حاضره ومستقبله . واذا كانت أقطار الوطن العربى ،

شأنها فى ذلك شأن أقطار العالم الثالث ، تسعى الى اقامة جهود التنمية على أساس من الاعتماد على النفس ، وتعبئة للموارد المادية والبشرية الذاتية فان أى اهمال أو تهميش لمورد من الموارد المحلية سوف يؤدى بالضرورة الى استمرار وتقنين لخيوط التبعية للعالم الصناعى . واذا كان الكشف عن الثروات الطبيعية المخزونة فى باطن الأرض أو استغلال المعروف منها استغلالا أفضل يمثل أولوية من أولويات الخطط الوطنية والقومية ، فلماذا اذن لا نعتبر ان الكشف عن أهمية المخزون من الموارد البشرية النسائية . وتعبئة طاقاته أفضل تعبئة أولوية من أولويات التخطيط حتى نجعل منه ذخيرة حية فى مواجهة معارك التخلف ومعارك الاعداء ؟ تلك هى قضية المرأة بصورة عامة ، حضرية وريفية . . وعلى الدراسات والبحوث أن تتابع القاء الاضواء على جوانب ادماج المرأة فى التنمية ، حتى تتجلى الحقائق ، ومن أجل أن يدخل الايمان بتلك القضية فى القلوب ، لا أن يقتصر ترداده على الشفاه .

ومن موقف الايمان بدور المرأة التى هى نصف المجتمع العربى عددا وطاقة وامكانية ، تحاول الورقة ان تشير الى بعض المسائل التى تتطلب المراجعة والتجديد فى قضايا التخطيط الاجتماعى لتنمية المرأة فى الريف باعتبارها موردا بشريا ، قادرا على العطاء ومستحقا للجزاء فى مسيرة تنمية عربية مطردة ونهضة حضارية متجلدة .

تعميمات وأخلاط فكرية حول المرأة الريفية :

ينبغى للمخططين وواضعى السياسات ان يتخلوا عن التعميمات الشائعة فى أذهانهم عن الريف والرجل الريفى بدعوى أنهم من أصول ريفية ، وأنهم يدركون مشكلات أهل الريف وحاجاتهم وأساليب تطويرهم لمجرد أنهم عاشوا فيه ردحا من الزمن ويصدق هذا خاصة اذا كانت النظرة من النوع الرومانسى نحو الرجل الريفى أو المرأة الريفية . ومن هنا فإن نظرة الخبراء والفنيين ينبغى ان تقوم على تفهم حقيقى عينى للواقع لا على مفاهيم مجردة أو تصورات ذاتية من المنظور التكنوقراطى ، مما تساعد على استجلائه الدراسات الميدانية والتتابعية ، كما ينبغى أن تستمد من المشاركة الواعية لاهل الريف أنفسهم تعرفا وتخطيطا وتنفيذا .

كذلك فإن القول بأن المرأة الريفية حقيقة عامة غير متميزة فى أنماط معيشتها وأعمالها ومشكلاتها وهمومها واحتياجاتها ، قضية ينبغى ان يتجاوزها الفكر التخطيطى العلمى . ان المرأة الريفية التى تنتمى الى أسر كبار الملاك تختلف فى همومها

واحتياجاتها ومسئولياتها عن المرأة التى تنتمى الى أسر صغار الملاك ، وهذه عن المرأة التى تنتمى الى الاجراء الزراعيين . والمرأة الريفية التى تقطن فى الريف الذى تتمتع أرضه الزراعية بالرى الدائم ، غير تلك التى تعيش على الزراعة البعلية ، أو فى المناطق الرعوية . صحيح أن قدرا من التعميم أمر جائز فى التصنيف كالحديث عن المرأة فى الريف . والمرأة فى الحضر . أو المرأة المتعلمة والمرأة الامية ، ومع ذلك فان ضرورة التشخيص لابعاد المرأة الريفية فى أنماط أكثر تحديدا وتجسيدا أمر تقتضيه عمليات التخطيط الاجتماعى . ومن السذاجة أن يقتصر التحليل على المجردات العامة التى لا تعين على استخدام الوسائل الفاعلة والنافذة فى تحقيق أهداف التخطيط ومراميه .

كذلك من التعميمات السائدة ان المرأة الريفية تشترك مع الرجل فى الاعمال والنشاطات الزراعية ، وتقرير هذه المشاركة بصورة مطلقة . فهناك مجتمعات ريفية لا تسمح للمرأة بالعمل فى الحقول على الاطلاق ، كما هو الحال فى كثير من قرى صعيد مصر ، وهناك بيئات تحول حتى دون ذهابها الى الحقل فور بلوغها الحلم . واذا كانت الممانعة شاملة لاعمال الرى والزرع والحرث والتسميد والحصاد وغيرها من العمليات الزراعية ، فان ذلك لا يمتد بطبيعة الحال الى الاعمال المرتبطة بالنشاط الزراعى داخل البيت ، مثل اعداد السماد العضوى ، وتغذية الماشية وتربية الدواجن وحلب الابقار والاغنام ، وخزن الحبوب ، وبعض الصناعات التحويلية المنزلية . وهكذا فان القول بأن النساء الريفيات فى المجتمع يشاركن الرجل فى العمليات الزراعية أمر يحتاج الى تحديد أدق ، بل والى تحفظ فى بعض الحالات .

ومن الأوهام الشائعة موقف من يقولون إن الريف لم يتغير ولايزال على الفطرة ، وإن الاسرة فيه متماسكة بدرجة لا تعرفها الاسرة الحضرية . كذلك موقف من يقولون إن الريف قد تغير تغيرات جذرية ، وان الفجوة بين المدينة والريف قد ضاقت ، كما لو أن هدف ايصال الريف وسكانه الى صورة الحضر وسكانه هى نهاية المطاف فى أوضاع التنمية الراهنة . والذى لاشك فيه ، دون الدخول فى نظريات التغير ، ان الريف يتغير ، وتلك سنة الحياة ، ولا تخفى على كل ذى عينين وكل ذى ذاكرة . وحين نتحدث عن المرأة الريفية نلحظ ان حياة الريفية قد تغيرت فى الاسر التى انتفعت بقانون الاصلاح الزراعى وبمشروعات الرى مما حسن من مستويات الغذاء لديها ، ودخول المياه النقية الى القرية قد أعفاها من جلب الماء من الانهار والآبار والسعى

لذلك فى مسافات بعيدة ومرهقة ، ودخول الغاز أعفاها من جمع الحطب والوقود وروث الماشية ، ودخول الكهرباء قد مكنها من الاجتماعات والزيارات الليلية كما أتاح لها ادخال التليفزيون فى البيت ، وشق الطرق ورصفها قد وفر لها مجالات الحركة خارج القرية ، والى المدن المجاورة على الاقل .

كذلك أتاح توافر الدقيق « الطحين » التخفيف عنها من أعباء اعداد الحبوب للطحن والغربلة . هذا بطبيعة الحال الى جانب التوسع فى فرص تعليم البنت والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية المتاحة للمرأة .

مع كل هذه التغيرات فى حياة المرأة الريفية ، يبقى التساؤل حول ما صاحب هذه المدخلات المادية والحضارية من تحولات ايجابية وسلبية فى القيم والاتجاهات نحو العمل المنتج ، وتربية الاطفال وتنظيم الاسرة وعادات التباهى العائلى والعشائرى ، وأنماط الاستهلاك والادخار ، وغير ذلك من القيم والاتجاهات والدوافع التى تمثل مدخلا مهما من مدخلات التنمية الوطنية .

ومن الاوهام التى تستحق التبديد ما يقال أحيانا من أن عمل المرأة الريفية عامل من عوامل الاكتفاء الذاتى ومجال لاستخدام الخامات المحلية . واذا كان فى هذه المقولة قدر ضئيل من الصدق الا انها لا تمثل جملة الحال بالنسبة للمرأة الريفية . وهذه المقولة تستند الى عمل المرأة الريفية غير المأجور باعتباره اضافة فى الدخل القومى غير محسوبة ، لكنها تقوم بالوفاء ببعض المطالب الاسرية دون أجر مدفوع . والواقع أن عصر الاكتفاء الذاتى للاسرة قد انقضى ، ودخلت النشاطات الزراعية والبيتية فى اقتصاد السوق الوطنى والعالمى ، وذلك بدخول الجرارات ومضخات المياه الى المزرعة ، ودخول الثلاجة (البراد) والغسالة وأفران الغاز وماكينات الخياطة الى المنازل . وبذلك يتحول العمل المنزلى بدرجات متزايدة من جهد يتطلب عمالة كثيفة الى جهد يتطلب كثافة فى رأس المال . واذا كان ذلك قد خفف من أعباء المرأة فى الريف العربى ، الا أنه قد أدى الى فتح الشهية لانماط من الاستهلاك فى السلع المعمرة وغير المعمرة التى يتم استيرادها من الاسواق العالمية .

أهمية المرأة الريفية فى اطار التنمية العربية :

الالتفات الى قضايا المرأة يستمد أهميته من كون الغالبية من نساء الريف يقعن فى تصنيف الفئات الاقل حظا فى المجتمع العربى ، وذلك فى نفس الوقت الذى تمثل فيه طاقاتهن رصيدا مهما فى الموارد البشرية الحالية ، فضلا عن الامكانات الواعدة التى يمكن تعبئتها وتمكينها من الاسهام الفعال فى الاقتصاد والمجتمع . وتلح قضايا الريف فى جملتها ، مادية وبشرية ، على المسئولين عن التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، خاصة ان جهود التنمية واستراتيجيتها لم تؤد الى التطور المنشود فى حياة الريفيين رجالا ونساء . لقد كان يظن ان استراتيجية التركيز على التصنيع سوف تؤدى الى « تناثر » نتائجه الايجابية على الريفيين ، كما علقت الآمال على قوانين الاصلاح الزراعى فى التطوير الاساسى لحياتهم . ورافقت ذلك كله جهود الدولة فى المشروعات الزراعية الكبرى (فى الرى ، واستصلاح الاراضى ، ومشروعات الصرف والتعاونيات وغيرها) باعتبارها عاملا مهما فى تحسين الانتاج الزراعى . لكن معظم هذه الاستراتيجيات لم تؤد الا الى تحسين جزئى وضعيف فى كثير من الحالات ، ولم يتمخض عنها مايمكن ان يكون بداية لتغيرات جذرية فى الريف وفى اندماجه فى الاقتصاد والمجتمع على النطاق الوطنى أو القومى .

وتنطلق الآن صيحة التنمية الريفية المتكاملة مقرونة بصيحة التكامل الزراعى على نطاق الوطن العربى لمواجهة القطاع الريفى الذى يطلق عليه أحيانا « القطاع التقليدى » . ومضمون التنمية الريفية المتكاملة جاء رد فعل للاصلاحات الزراعية الجزئية دون نظرة شاملة وأفق زمنى ممتد لكل من مختلف عوامل الانتاج الزراعى والحيوانى فى تفاعلها الجدلى مع العناصر البشرية والمؤسسات والقيم التى تتحرك من خلالها . ومن ثم فان التطوير الحقيقى لحياة أهل الريف يستلزم فى ضوء استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة عناصر متعددة ينبغى مواجهتها بأسلوب تخطيطى منظم وملتزم على المستويين الوطنى والمحلى . وتتضمن هذه الاستراتيجية السياسات الزراعية وعلاقات الانتاج ، والهياكل الاساسية ، والتركيب المحصولى ، والاقراض والتسويق الزراعى ، وسياسة الاسعار الزراعية ، ومؤسسات التعليم وتدريب الموارد البشرية من الرجال والنساء ، والخدمات الصحية ، والتثقيف الاجتماعى ، والتصنيع الزراعى ، وتوفير المستلزمات الانتاجية ، وحل المشكلات المرتبطة بالملكية والحيازة والاجور ، الى غير ذلك من الامور . والمهم مواجهة هذه القضايا فى تخطيط وأولويات وتتابع

محكم يشارك فيه سكان الريف رجالا ونساء ضمانا للكفاءة والفاعلية وتعبئة للطاقات المحلية . وباختصار فإن استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة تربط ربطا عضويا بين الأرض والإنسان ، ولا تركز على مستلزمات الأرض وحدها .

والدعامة الثانية هى تكامل السياسات الزراعية ، أرضا وبشرا ، على النطاق العربى ، فالموارد الزراعية المادية والبشرية غير متوازنة فى كل قطر عربى على حدة ، سواء نظرنا لها من حيث مساحة الأرض الزراعية ونسبتها الى القوى العاملة فى الزراعة[٣] أو من حيث الخبرات والمهارات الزراعية ، مما يؤدى الى ضعف الاستخدام والاستغلال للموارد القطرية . بيد أن الموارد المادية والبشرية فى الزراعة تغدو متوافرة اذا ما نظرنا اليها على النطاق العربى فى اطار التكامل أو التنسيق الملتزم على الاقل . تتوافر على النطاق العربى الموارد البشرية والأرضية والحيوانية والمائية والسمكية ، هذا فضلا عن الموارد المالية ، ومن خلال تطوير هذه الامكانات يقدر الخبراء امكانية الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى الاقطار العربية ، بل ويرى بعضهم امكانية أن يكون الوطن العربى مصدرا صافيا لبعض السلع الغذائية كالقمح والسكر واللحوم .

لكن ماهى الصورة الحالية للانتاج الزراعى وللموارد البشرية الريفية ؟

(أ) مؤشرات الانتاج الزراعى :

يمكننا أن نسوق بعض المؤشرات على الاوضاع الزراعية فى الريف العربى :

١ ـ مساحة الأراضى القابلة للزراعة فى الوطن العربى حوالى ٣٨٠ مليون هكتار ، ومساحة الاراضى المستغلة فى زراعة المحاصيل والخضر والفاكهة تبلغ حوالى ٥٠ مليون هكتار ، أى أن المزروع من الأرض يمثل حوالى ١٣٪ من جملة الأراضى القابلة للزراعة ، وتمثل البقية غابات وأحراشا ومستنقعات ومراعى وأراضى مهملة بور .

٢ ـ متوسط نصيب الفرد من جملة السكان الريفيين من الأراضى القابلة للزراعة (١٩٧٠) يتراوح فى الاقطار العربية مابين ٢ر٠ من الهكتار للفرد فى مصر الى ٧ر١٢ فى السودان ، ٢ر١٩ فى السعودية[٤] ومتوسط نصيب الفرد من القوة العاملة فى الزراعة

---

(٣) ويعبر عنه (بمعدل الأرض الى الإنسان) (Land-man ratio)

(٤) انظر سعد زكى نصار ، انماط التنمية الزراعية فى الوطن العربى . فى المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، أنماط التنمية فى الوطن العربى ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥ ، الجزء الأول ص ٦ ، الكويت ١٩٨٠ .

من الاراضى القابلة للزراعة لنفس العام يتراوح من ٧ر٠ من الهكتار فى مصر الى ٣٩ر٧ فى السودان الى ٥ر٧٠ فى السعودية(٥) .

٣ ـ ان معدلات النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى الزراعى فى الوطن العربى معدلات منخفضة تتراوح مابين ١٪ سنويا فى حدها الادنى ولا تتجاوز ٥ر٤ فى حدها الاعلى خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٧٤ . ومع ما يعترض **الإحصاءات الزراعية** من مصداقية فإن نسبة النمو نسبة منخفضة لا تتجاوز ٣٪ سنويا بالنسبة لمجمل الأقطار العربية الزراعية .

تتناقص مساهمة الزراعة كأحد النشاطات الاقتصادية فى توليد الناتج القومى الاجمالى فى الوطن العربى وذلك نظرا للدور المتزايد للقطاع النفطى ، كما يتضح من الجدول التالى(٦) :

نسبة مئوية

القطاع	السنة		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥
النفط	٢٤ر١	٤٩ر٦	٥٤ر٦
الخدمات	٤٠ر٦	٢٦ر٧	٢٠ر٢
الهياكل الأساسية	٦ر٨	٦ر٤	١٠ر٧
الصناعة	١٠ر٧	٧ر٤	٦ر٨
الزراعة	١٦ر٤	٩ر٠	٧ر٠
التعدين	١ر٤	٠ر٩	٠ر٧
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

(٥) انظر نفس المصدر ، ص ١٠ .

(٦) تقرير الامين العام الى الدورة العادية الثانية والثلاثين لمجلس الوحدة الاقتصادية / ابو ظبى ١٩٧٨ ، استنادا الى د . أحمد فارس مراد : بعض جوانب العلاقة بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادى العربى فى المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، ندوة المفاهيم والاستراتيجيات الجديدة فى التنمية ـ ص ٩٠ .

وهناك الانخفاض فى المساهمة النسبية للزراعة فى عدد من الأقطار العربية ، حيث انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر من ٣٠٪ عام ١٩٦٠ الى ٢٣٪ عام ١٩٨٠ ، وفى العراق من ١٧٪ الى ٧٪ ، وفى تونس من ٢٤٪ الى ١٧٪[٧] . ومع ذلك فإن التغيرات العالمية فى انتاج النفط وأسعاره سوف تفرض دورا متزايدا للقطاع الزراعى .

٥ ـ كذلك يلاحظ ان الرقم القياسى الوسطى للفرد من انتاج الحاصلات الغذائية فى الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩ يتناقص قياسا عما كان عليه فى الفترة من ١٩٦٩ ـ ١٩٧١ (١٠٠) . فقد وصل فى الفترة (٧٧ ـ ٧٩) فى مصر الى ٩٣ ، وفى المغرب الى ٨٣ وفى لبنان ٨٣ وفى الجزائر ٧٥ وفى العراق ٨٦ وفى السعودية ٩٦ ، كما أنه قد زاد زيادات متفاوتة فى الاقطار الاخرى ، كما أن الارقام القياسية تتأرجح بين فترة واخرى نظرا لطبيعة الانتاج الزراعى والزيادة المطردة فى السكان[٨] . والارقام القياسية التى أوردها تقرير « هيئة الاغذية والزراعة » لعام ١٩٨١ تمثل صورة أكثر تشابها .

٦ ـ ويتردد فى كتابات المختصين مخاطر الاعتماد المتنامى والمتسارع على استيراد المنتجات والمواد الغذائية ، خاصة مع استمرار ارتفاع أسعارها مما قد يعرض الامن الغذائى للمنطقة العربية لمخاطر غير محسوبة . وقد بلغت قيمة الواردات الزراعية فى الاقطار العربية خلال ١٩٧٥ حوالى ٧ بلايين دولار بينما كانت حوالى ١٫٧ بليون دولار عام ١٩٧٠ أى بزيادة تصل الى ٣٠٠٪ بينما لم تزد الصادرات من المنتجات الزراعية الا بنسبة ٤٧٪[٩] وحجم هذه الواردات فى تزايد مستمر مع الزيادة للسكان وزيادة معدلات الاستهلاك وتدنى معدلات الانتاج الزراعى العربى . وتشير البيانات أيضا الى أن متوسط النسبة المئوية للواردات الزراعية الى اجمالى الواردات فى الاقطار العربية خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ تصل الى حوالى ٢٦٫٧٪ وتصل الى حوالى ٤٤٪ فى اليمن ، وأكثر من ٣٠٪ فى خمسة من الاقطار العربية[١٠] .

---

(٧) تقرير البنك الدولى عام ١٩٨٢ ، World Development Report, 1982, pp. 138-139 .

(٨) التقرير السابق ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، وكذلك 1981 FAO Production Yearbook, Vol 35

(٩) مجيد هادى مسعود ، المتطلبات الضرورية للتوجه نحو الوفاء بالاحتياجات الأساسية لمحدودى الدخل ، فى ندوة المفاهيم التى نظمها المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨٠ ، ص ١٤٦ .

(١٠) سعد زكى نصار ، المرجع السابق ص ٤٥

ب ـ مؤشرات الموارد البشرية الريفية رجالا ونساء :

١ ـ المتتبع للاقطار العربية الزراعية يلحظ أن نسبة سكان الريف الى مجموع السكان فى تناقص مستمر خلال العقدين الماضيين . ويتضح ذلك بجلاء فى حالة السكان فى العراق وسوريا ومصر . ففى الوقت الذى كان فيه أكثر من ثلثى السكان يوجدون فى المناطق الريفية فى أوائل الستينات نجد أن النسبة فى أوائل الثمانينات قد وصلت الى حوالى ٥٠٪ فى كل من مصر وسوريا ، وحوالى ٤٠٪ فى العراق . ومثل هذا الاتجاه لتناقص سكان الريف جملة ، وتناقص معدل السكان الناشطين والسكان العاملين ، ظواهر فى كل الاقطار العربية ذات القطاع الزراعى الملحوظ من السكان . وليس من المنتظر ان يتوقف مثل هذا الاتجاه حتى نهاية هذا القرن . ولا يزيد سكان الريف على سكان الحضر الا فى الصومال والسودان وموريتانيا وعمان . وعوامل هذا التناقص النسبى مردها الى ظاهرة التحضر السريع ، ورافدها الاساسى النزوح من الريف الى المدينة ، مما لا مجال للاستطراد فى دينامياته من عناصر الجذب والطرد السكانى .

وهذا التناقص النسبى لا يعنى بطبيعة الحال تناقصا مع الحجم المطلق للسكان فى الريف أو فى اجمالى السكان ، فلايزال حجم السكان فى تزايد بمعدل سنوى بنسبة وسطية سنوية تقدر بحوالى ٣٪ على مستوى الوطن العربى .

٢ ـ اذا كانت الاسقاطات السكانية تقدر مجموع السكان فى الوطن العربى بما يصل إلى ١٧٠ مليوناً عام ١٩٨٠ ، نصفهم تقريبا من النساء ، فمن المعقول أن يكون نصفهن فى الريف ، أى حوالى ٤٠ مليونا . وحين نتحدث عن المرأة الريفية بصورة عامة لابد أن يتجسد هذا الرقم أمامنا فى توزيعه على مختلف الاعمار والبيئات والاحوال الاقتصادية والاجتماعية .

٣ ـ البيانات الخاصة بالقوة العاملة من المشتغلين فى الاقطار العربية حسب الاحصاءات المتواترة نسبة متدنية تتراوح تقديراتها الوسطية بين ٢٥ ، ٣٠٪ من مجمل السكان الناشطين اقتصاديا (١٥ ـ ٦٤ سنة) . ويعزى هذا التدنى عادة الى ضعف نصيب المرأة فى المساهمة فى سوق العمل ، اذ تقدر مساهمة المرأة فى قوة العمل فى الاقطار العربية بما يعادل ١٠ فى المائة . ومن الملاحظ بطبيعة الحال أن مثل هذه الاحصاءات تستبعد فئة ربات البيوت ، كما تستبعد العمل غير المأجور ، أو غير الذى

لا تصل اليه الادوات الاحصائية . فيمكننا اعتبار أن المرأة الريفية تؤدى اعمالا فى أربعة جوانب رئيسية هى : (١) الاعمال الزراعية الحقلية (٢) الاعمال التحويلية والخدمية المرتبطة بالانتاج الزراعى (٣) الاعمال المنزلية (البيتية) (٤) رعاية الاطفال وتربيتهم .

٤ ـ وتذهب بعض الدراسات الى زيادة الاعباء الملقاة على المرأة الريفية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية الحادثة فى المنطقة العربية وخاصة نتيجة لتنقل اليد العاملة من الدول المصدرة لها الى الدول المستوردة لها نتيجة للثروة النفطية وما أتاحته من فرص للعمل فى الاقطار العربية النفطية . والواقع أن فرص التشغيل المجزية فى الاقطار النفطية قد دفعت بحركة تنقل اليد العاملة اليها بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلا ، وخاصة منذ عام ١٩٧٣ ، ولاتزال حركة التنقل فى تدفقاتها المستمرة . ويمثل سكان الريف والعمال الزراعيون قسطا كبيرا من هذه الحركة التى تتكون فى أغلبيتها العظمى من الرجال . وقد أدى نزوح الرجال فى قوة العمل فى معظم الحالات الى ازدياد مسئوليات المرأة الريفية فى غياب رب الأسرة . واضطرت المرأة الريفية وخاصة فى الاسر ذات الملكيات أو الحيازات الصغيرة ، أو فى أسر العمال الزراعيين ، الى تولى كثير من الادوار والاعمال التى كانت من اختصاص الذكور فى الاحوال العادية . كما أن الثروة فى البلاد النفطية قد زادت من حدة الهجرة الداخلية من القرية الى المدينة والعاصمة ، وهذه الهجرة فى معظمها من الرجال أيضا وهكذا يلحظ الإنسان فى كثير من القرى العربية فى الدول غير النفطية ، وفى بعض الدول النفطية أيضا مثل عمان والجزائر غلبة النساء بين سكان القرية التى نزح معظم رجالها الى المدن أو الى الاقطار النفطية .

كذلك لابد من التنويه بأن نسبة معينة من النساء الريفيات هجرن العمل الزراعى ، واشتغلن فى القطاعات الخدمية غير المنظمة سواء فى المدينة أو فى القرية نفسها . وقد أتاحت مدخرات أرباب الاسر ممن هاجروا الى الاقطار العربية رأس المال للعمل فى القطاعات غير المنظمة . وسواء كان الأمر فى الريف أو فى المدينة فإن قطاع الاعمال غير المنظم يتزايد حجمه ودوره فى اقتصاد الدول غير البترولية ، وتزداد مشاركة المرأة فيه بصورة ملحوظة .

وفى الوقت الذى تزداد فيه أعباء المرأة التى تنتمى الى العمال الزراعيين أو من ذوى

الحيازات الصغيرة ، نجد أن المرأة الريفية من فئة متوسطى وكبار الملاك قد خفت أعباؤها المنزلية على الاقل ، وأصبح لديها مزيد من الفراغ نتيجة لدخول الادوات الكهربائية الى المنزل ، وما توفره من مجهود ، كما ازدادت مفردات الاستهلاك المظهرى لدى هذه الفئة اقتداء بأهل المدن ، الى جانب ما تضفيه هذه الادوات من تأكيد على الوجاهة التقليدية . ومن ثم فإن مظاهر التحديث وما تستتبعه من استهلاك يعتمد على « المستوردات » أخذ يتغلغل فى الريف .

وقد أتاحت مدخرات مختلف الفئات مجالات للانفاق الاستهلاكى بدرجات وتطلعات متفاوتة لمختلف فئات السكان من الرجال والنساء فى الريف العربى .

إن المدى الذى أثرت فيه عمليات التحديث المنزلية فى الريف . وبخاصة على المرأة ، أمر يحتاج الى دراسة من حيث نتائجها فى الاعباء وفى الاتجاهات والقيم . كذلك يتساءل المرء عن مدى التغيرات فى المسئوليات والاعباء والقيم التى نجمت عن زراعة المحاصيل النقدية والتوسع فيها ، وعن زراعة الفواكه والخضراوات ، وآثار ذلك فى تربية الماشية والدواجن ، ودور النساء فى الانشطة الزراعية . والتساؤل قائم هنا على افتراض ان أنماط الزراعة الحقلية والدورة الزراعية وسياسات تحديد مزروعات معينة فى مناطق معينة لابد أن يكون لها تأثيرات فى أنماط الحياة الاسرية فى الريف . وذلك مما يحتاج الى استكشاف عن طريق الدراسات الميدانية .

(جـ) الحالة الاجتماعية للمرأة فى الريف :

من المشكلات الرئيسية فى الاحصاءات العربية عدم توافر التصنيفات الداخلية للاجماليات من البيانات والمؤشرات . وحين يتصفح الباحث البيانات القطرية أو تقارير الامم المتحدة لا يعثر مثلا على بيان لتوزيع فئات الدخل على السكان فى أى قطر من الاقطار العربية ، وهذا مؤشر مهم من مؤشرات الحالة الاجتماعية[١١] . كذلك يندر التصنيف على أساس الريف والحضر ، كما تزداد ندرة التقسيم على أساس الذكور والاناث فى مجال الخدمات باستثناء التعليم . والإحصاءات كما هو معروف تعكس فى اهتماماتها وتنوعها مايراه المجتمع من أهمية للظواهر والوقائع المحصاة .

---

(١١) انظر تقارير البنك الدولى حيث تجد الفراغ فى البيانات الخاصة بتوزيع الدخل كما فى تقرير البنك لعام ١٩٨٢ ـ جدول ٢٥ ص ١٥٨ ـ ١٥٩ .

ولعل أكثر البيانات المتاحة عن المرأة تؤشر الى جانب من أحوالها الاجتماعية كمؤشر الأمية بين النساء . وليس لدى الكاتب من البيانات المتاحة مايصنف هذه النسب على أساس الريف والحضر . وفى دراسة حديثة تم تقدير عدد الاميين فى الاقطار العربية لعام ١٩٨٠ بما يبلغ ٢٨ر٨ مليون نسمة ، منهم ١٠ ملايين من الذكور ، ١٨ر٨ مليون من الاناث ، أى بنسبة أكثر من ٦٥ ٪ من مجموع السكان فى فئة ١٥ + من العمر . كما قدرت نسبة الاميات الى مجموع عدد الاناث الكبار ٥١ر٥ فى المائة ونسبة الاميين الى مجموع عدد الذكور الكبار بنسبة ٢٧ر٧ فى المائة[١٢] . ومن المعروف فى أى تقدير من هذه التقديرات أن الغالبية العظمى بين النساء الاميات يوجدن فى المناطق الريفية والبدوية .

واذا لم يكن لدينا بيانات عن مدى التقدم فى مكافحة الأمية بين النساء فإن البيانات العامة المتاحة عن هذا التقدم للجنسين معا تشير الى أنه فى خمس عشرة دولة عربية كانت نسبة الامية عام ١٩٦٨ حوالى ٧٠ر٧ فى المائة ، وتحسنت الى ٥٨ر٥ فى المائة فى عام ١٩٧٣ ، وبلغت ٤٧ ٪ عام ١٩٧٨ ، ويعنى هذا التقدم متوسطا سنويا من النمو لايتجاوز ٢ر٣ فى المائة من الاميين . ويستدل من بعض البيانات أن مجموع المتخرجين من فصول محو الامية من الدارسين والدارسات فى الاحصاءات الرسمية المتفائلة لعام ١٩٧٨/٧٧ لم يتجاوز ٢,٥ مليون على صعيد الوطن العربى . فالمشكلة إذن ضخمة فى جملتها ، وهى أكثر ضخامة نسبية بالنسبة للنساء فى الريف .

أما من الناحية الصحية فان المؤشرات الاحصائية وتقسيمها على أساس الجنس بالنسبة للريف أو الحضر غير متاحة بالنسبة لمعظم الاقطار العربية . بيد أن المتصفح لبيانات منظمة الصحة العالمية فى بعض الاقطار العربية التى تفصل على أساس الجنس نلحظ مثلا فى أرقام حالات الاصابات بالامراض المعدية زيادة الاعداد بالنسبة للرجال فى جميع الامراض التى يوردها الاحصاء السنوى لتلك المنظمة[١٣] . وقد يستدل من ذلك قلة التجاء النساء الى المؤسسات الصحية للكشف والعلاج ، بالتالى فان عدد حالاتهن

---

(١٢) من تقديرات اعداد ونسب الاميين فى الدول العربية - بيانات مأخوذة من الجهاز العربى لمحو الأمية - بغداد ١٩٨٠ ، وانظر أيضا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تطور محو الامية فى الوطن العربى - تونس ١٩٨٠ .

(١٣) WHO, World Health Statistics - Infections Diseases, Cases 1981 - 1982 .

فى السجلات الرسمية يبدو متواضعا بالنسبة لحالات الاصابة لدى الرجال .

كذلك نلحظ ارتفاع معدل وفيات الاطفال (٠ - ١٠ سنوات) ، وهو ظاهرة ترتبط بالحالة الصحية والاجتماعية للام والاسرة عموما . وسواء كانت معدلات وفيات الاطفال فى الريف أعلى من تلك التى فى المدن أو مساوية لها ، فان هذا المعدل الذى يتجاوز ١٠٠ فى الالف فى سبعة من الاقطار العربية لعام ١٩٨٠ يعتبر معدلا مرتفعا ، ومع التناقض المطرد فى هذا المعدل ، الا أنه لم ينقص عن ٤٠ فى المائة فى الدول المتقدمة صحيا واجتماعيا ، ولاشك أن مؤشر وفيات الاطفال له دلالة واضحة على المستوى الصحى والاجتماعى للمرأة . بيد أنه لدينا معلومات كافية عن الفروق فى هذا المعدل بين الريف والحضر . ومن المعقول أن نتصور أنه لاينقص فى الريف عن المعدل العام ان لم يزد عليه .

ولو أخذنا معدل وفيات الاطفال فى مصر باعتبارها من أكثر الاقطار العربية قدما وأحكاما فى تسجيل الاحصاءات الحيوية فسوف نجد الصورة التالية لعام ١٩٧٧ مع مقارنتها بدولة مثل فرنسا .

نوع المعدل	مصر	فرنسا
معدل وفيات الاطفال (أقل من أسبوع)	١٢ر٩	١٠ر٠
معدل وفيات الاطفال (أقل من ٤ أسابيع)	١٤ر٤	٧ر٤
معدل وفيات الاطفال (٤ أسابيع - أقل من سنة)	٧٣ر١	٤ر١
معدل وفيات الاطفال (٠ - أقل من سنة)	٨٧ر٥	١١٤
معدل وفيات الاطفال (١ - أقل من ٤ سنوات)	١٤	(٠)

ومن المعروف فى صدد الأطفال أنهم ذوو قيمة اقتصادية فى الريف ، كذلك فإن هذه[14] القيمة الاقتصادية تختلف باختلاف توزيع الفقر فى الريف ، أى أنه من

(١٤) منظمة الصحة العالمية ، المصدر السابق ص ١٧ ، ١٩ والمصطلحات الانجليزية هى :

اقل من اسبوع	Peri - natal death
اقل من ٤ اسابيع	Neonatal death
٤ اسابيع - اقل من سنة	Post neonatal death
٠ - اقل من سنة	Infant death (mortality,)
١ - ٤ سنوات	Child death (mortality,)

المعقول أن تكون القيمة الاقتصادية أعلى من الأسر الريفية الأكثر فقرا ، وإذا كانت القيمة الاقتصادية متفاوتة ، إلا أنه ماتزال الأسرة الريفية تعتبر النسل ، وخاصة من الذكور ، ضمانا للمستقبل . هذا إلى جانب القيمة الاجتماعية والرضا النفسى المتولدين عن الانجاب . وتلك عوامل لابد من أخذها بعين الاعتبار فى معالجة قضايا تنظيم الأسرة فى الريف بشكل خاص .

تلك هى المعطيات الاساسية فى أحوال المرأة الريفية فى الاطارين البيئى والسكانى والاجتماعى ، وتلك تمثل القضايا الاساسية التى يعالجها التخطيط العام والتخطيط الاجتماعى لتطوير أوضاع المرأة وأحوالها المعيشية فى الاقطار العربية . وهذه المعطيات هى خط البداية فى مداخل التخطيط الاجتماعى ومايتصل بها من مضامين وأساليب ومناهج عمل .

مداخل التخطيط الاجتماعى ومجالاته للمرأة فى الريف :

١ ـ تهدف عمليات التخطيط الوطنى فى جملتها ، كما تنعكس فى خطط التنمية الحالية الى تحديد معدلات النمو الاقتصادى من خلال زيادة الناتج الوطنى الاجمالى عن طريق اسهام القطاعات المؤسسية فيما يسمى بالقطاعات الاجتماعية (الصحة والتعليم ورعاية الشباب ، وخدمات رعاية الشباب والاسكان الخ . .) ويرتبط بهذه الاهداف والمؤشرات التخطيطية توزيع للاستثمارات والموارد اللازمة لتحقيق معدلات النمو المطلوب .

واذا كانت القطاعات الاقتصادية ومشروعاتها تحظى بقدر يتفاوت فى تقديره للمدخلات ومايعود منها من مخرجات سلعية وانتاجية الا أن تخطيط القطاعات الاجتماعية يتركز أساسا على جانب المدخلات من حيث انشاء المؤسسات الخدمية من مدارس ومستشفيات وأندية ودور الرعاية الاجتماعية وبناء المساكن وغير ذلك ، ويترك جانب المخرجات ومدى فاعلية المخرجات باعتبارها عمليات لاتحتاج الى تقدير ، وتؤخذ المخرجات على أنها فعالة ومؤثرة كأمر مفروغ منه . وهنا يصعب فى كثير من الحالات تقدير فئات المستفيدين وتقييم كفاءة الخدمة ومدى وفائها الحقيقى بالاحتياجات الاجتماعية ، ومدى الاستفادة للفئات الاكثر حاجة . ومن ثم فان عمليات التخطيط الحالية وأساليبه فى حاجة الى تحديد أدق للفئات البشرية المطلوب افادتها من سياسات ومشروعات القطاعات الاجتماعية وكذلك فى القطاعات الاقتصادية أيضا . وفى ضوء

منطلقات التخطيط التى أشرنا اليها فى البداية ينبغى أن يكون للفئات البشرية الاقل حظا نظرا لظروفها التاريخية والاجتماعية توجه خاص حتى تكون عمليات التخطيط ومشروعاته أداة لضمان وصول العائد من استثمارات الخطة الى هذه الفئات . وتقع المرأة بصورة عامة ، والمرأة الريفية بصورة خاصة من بين الفئات التى ينبغى ان تشملها عمليات التخطيط ضمن الفئات البشرية التى تتطلب توجها خاصا لمواجهة احتياجاته كمسهم ومستفيد خلال جهود التنمية .

ومن ثم فان وضع المرأة فى قطاعات التخطيط المختلفة ، وبصورة صريحة وواعية كجزء من توجه التخطيط الى البشر فى نهاية التحليل ، يمثل ضرورة من الضرورات اللازمة فى الصياغات التخطيطية المبدعة . واذا كان من ضرورات التخطيط العام ادراك التفاعلات والتغذيات الراجعة بين مختلف القطاعات ، فان ذلك تكمله آثار عملية التخطيط على مختلف القطاعات البشرية من الاطفال والنساء فى الفئات الاجتماعية والمواقع الجغرافية المختلفة . وبالتالى تصبح عمليات التخطيط أداة فى تصور مايحدث للبشر من خلال الخطة وأدواتها ، وذلك على مدى زمنى معين . وتقتضى الاشارة الى البعد الزمنى فى التطوير الاجتماعى والبشرى والى أهمية المنظور البعيد المدى الذى لابد من تصور متغيراته فى المجال البشرى بالذات . وتعاقب حلقات التطوير ومدخلاته ومخرجاته بصورة محكمة ومنسقة تفرض نفسها بصورة ملحة فى مجال تطوير المرأة الريفية خاصة . والخلاصة أن ادخال قضايا المرأة فى اطار الخطط الوطنية والقومية ، باعتبارها هدفا ووسيلة ، يعتبر تحديا من تحديات التخطيط العربى ، مع تحديد أوفى لتفاعل المدخلات والمخرجات وآثارها الاجتماعية النهائية من الوفاء بالحاجات الاساسية للرجل والمرأة فى الريف .

٢ ـ اذا كانت قضايا التخطيط العام تستلزم الدراسات المختلفة لتوضيح صورة الواقع وحركته واتجاهاته ، فان الحاجة الى مثل هذه الدراسات التحليلية العينية للواقع لاتقل الحاحا ، بل تزيد ، بالنسبة لقضايا التخطيط الاجتماعى وتنمية الموارد البشرية . ولاتزال الدراسات حول المرأة عامة ، والمرأة الريفية خاصة ، تتسم بالطابع النظرى والاحكام العامة المجردة . وقد أشرنا الى ذلك فى بداية هذه الورقة . وفى هذا القطاع لابد من دراسة مختلف فئات النساء فى الريف ، وخصائصهن النوعية ، ومشكلاتهن المتنوعة ومدى خطورة كل منها ، وأولويات المواجهة لكل فئة وتصور لتتابع البرامج والمشروعات فى ضوء هذه الاولويات ، ومايترتب على مدخلات العمل من آثار مباشرة وغير مباشرة .

وليس هنا موضع التفصيل فى الاساليب والطرائق المختلفة لدراسة الواقع الاجتماعى للمرأة الريفية وماتقتضيه الدراسة من مسوح اجتماعية وبيانات احصائية وديمغرافية ومعلومات نوعية تستمد من المقابلات والحوار مع النساء الريفيات ، ومن دراسة متعمقة لحالات المرأة والاسرة الريفية . كذلك يستفاد من المعطيات والوقائع ودراسات التقييم المرتبطة بالجهود السابقة فيما يتصل بالمشروعات والسياسات التى تمس المرأة الريفية بطريقة مباشرة وغير مباشرة . وينبغى ان تكون أهداف التطوير والعوامل الميسرة أو المعسرة لهذه الاهداف ركائز أساسية فى منطلقات البحث والدراسة للواقع ، دون اقتصار على الجوانب الوصفية للحالة الراهنة . وقد أشرنا الى ندرة مثل هذه الدراسات الميدانية التى تجسد أوضاع المرأة الريفية ، بمتغيراتها وحركتها الاجتماعية . ولاتتوافر لدينا الا تعميمات مجردة ومسطحة ووصفية فى معظم الحالات لاوضاع النساء فى الريف ، وحتى فى الحضر .

واذا كان مطلب البيانات والدراسات والاحصاءات التحليلية وخاصة على أساس تصنيف الجنس ، والموقع الجغرافى (ريف/ حضر) ضرورة من ضرورات التخطيط الاجتماعى فان الاستفادة من هذه البيانات والدراسات فى تقييم الواقع ، فى وضع المؤشرات التخطيطية ، وفى تحديد الوسائل ، والاساليب اللازمة لتطوير أحوال المرأة الريفية أمر طبيعى ومنطقى . ولعله من قبيل هدر الموارد والامكانات ان تتم عمليات التخطيط دون الأستفادة القصوى مما هو متاح من دراسات وبيانات . ومثل هذا الاعتماد ، رغم أنه يبدو بديهيا ، الا أن التأكيد عليه فى مداخل التخطيط الاجتماعى للمرأة أمر واجب ، فان قضايا المرأة بصورة عامة تتعرض من المخططين وواضعى السياسات الى تصورات ومفاهيم قد تكون مغايرة للواقع ، أو يكون الواقع قد تجاوزها فى كثير من الحالات . وبالتالى فانها فى كثير من الاحيان تخضع لانماط مسبقة أو متحيزة من التشخيص والادراك ، أو تقام على أساس تصورات عامة قد لا تنطبق على كثير من فئات النساء فى الريف نظرا لكونها مستمدة من مفاهيم واشكاليات حضرية .

٣ ـ من مداخل التخطيط الاجتماعى ماتتخذه الدولة من سياسات واجراءات فى تطوير البنى والنظم المجتمعية التى تحكم الحقوق والواجبات . والعلاقات بين الحاكم والمواطن ، وعلاقات الملكية والانتاج ، ومعايير توزيع الثروة والدخول ، وفرص المشاركة فى حياة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وطبيعة التشريعات والاجراءات الخاصة بنظم العمل والاجور والحوافز وتطوير الهياكل والمؤسسات الاقتصادية

والانتاجية . ان مثل هذه الاجراءات والسياسات المتصلة بتطوير البنى والهياكل والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية يمثل مدخلا من مداخل التخطيط لاعادة صياغة المجتمع وقيمه وضوابطه ومواقع الافراد والجماعات فيه . ومثل هذه التغيرات البنيوية يكون لها انعكاساتها على العلاقة بين الذكور والاناث وبين الريف والحضر ، والقيم المرتبطة بمختلف أنواع النشاطات الاقتصادية فى الزراعة والصناعة والخدمات . وهى تمثل أهم مدخل من مداخل التغيير « من فوق » كما يطلق عليه أحيانا ، وتمتد آثاره الى كل من الرجل والمرأة فى الحضر والريف .

٤ ـ ويرتبط بالتخطيط لتطوير البنى والعلاقات الاجتماعية تخطيط لتطوير وتغيير القيم والاتجاهات وأنواع السلوك وغير ذلك من الجوانب الفكرية والسلوكية والتنظيمية فى حياة الافراد والجماعات .

ويقع تخطيط هذا المجال الفكرى والقيمى فى دائرة الاعلام والتثقيف الاجتماعى على مختلف المستويات . ومن خلال مختلف الوسائل ، وعلى وسائل الاعلام والتثقيف أن تستهدف تغيير الصور النمطية للمرأة الريفية ، وأن تبصرها بامكاناتها ودورها فى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير . وان تعى المسئولية بهمومها ومشكلاتها ، وأن تعرض التجارب الحية لتطوير الريف ومشاركة الاهالى ودور المرأة الريفية فى هذه التجارب والجهود . ولاشك أن الخطط الاعلامية والثقافية من خلال الراديو والتليفزيون والمسرح تشمل أقوى الاجهزة الثقافية التى يمكن اعتبار التخطيط الجيد لبرامجها مدخلا فعالا لتطوير المرأة والرجل فى الريف العربى . ولاتزال أجهزة الاعلام والثقافة مع ماحدث فى برامجها من تطور ، لاتولى العناية الكافية بالبرامج الموجهة الى المرأة عامة أو المرأة الريفية خاصة . وهى فى جملتها متأثرة بالانماط الحضرية للحياة وبمضامين تقليدية ، كما أن البرامج العامة تحتضن بصورة غير مباشرة بحيزات ذكورية لأهمية دور الرجل ولهامشية دور المرأة . والتخطيط لبرامج ثقافية جذابة فى مضمونها واخراجها هو أحد التحديات التى ينبغى التصدى لها فى جهد مبدع من قبل رجال الثقافة والفنون الاعلامية .

٥ ـ ان دفع قضايا المرأة عامة والمرأة الريفية خاصة لايمكن تحقيقه بصورة مطردة ومتنامية عن طريق الجهود الفردية ، أو من منطلق النيات الحسنة ، أو عن طريق الاعتقاد بأن أى تقدم عام سوف يصل اليها نصيب منه . ومن ثم فانه لابد من تنظيم أو حزب أو

حركة اجتماعية تحتضن قضاياها كجزء لايتجزأ من مجمل برامجها وأهدافها فى تطوير المجتمع . وسوف يكون بالضرورة موقع للمرأة في حركة اجتماعية تسعى الى تعبئة الموارد المادية والبشرية ، واتاحة الفرص العادلة لجميع المواطنين ، والعمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة لتيسير الوفاء المتزايد بالحاجات الاساسية ، وخاصة لمن هم أقل حظا من فئات المجتمع من الرجال والنساء . ومن ثم تندرج قضايا المرأة الريفية والوفاء باحتياجاتها المتنوعة كعنصر من عناصر السياسة فى التنظيم السياسى أو الحزبى أو فى الحركة الاجتماعية المنظمة . وهى بذلك تأخذ حيزها المناسب ضمن السياسات والتوجهات العامة ، كما قد تأخذ حيزها المتميز لخصائصها النوعية وأهميتها فى تطوير المجتمع الذى تتنامى فيه الحاجة الى الاعتماد على الذات(١٥) .

وتمثل هذه الحركة الاجتماعية المنظمة قوة ضاغطة فى سبيل التخطيط الاجتماعى لاحتياجات المرأة ، ويعتمد على وسائلها المؤثرة فى تغيير أو على الاقل تهيئة المناخ اللازم للتغيير فى أوضاع المرأة وأحوالها ، كما تحرص على التصدى للمعارضة وللانتكاسات والذبذبات فى مسيرة هذا التغيير . ومن خلال جهودها المنظمة على النطاق الوطنى تسعى الى تغيير الوعى بقضايا المرأة ، كما تسعى الى تغيير وعى المرأة نفسها وخاصة فى المناطق الريفية . ومن المهم أن يكون لمثل هذه الحركة الاجتماعية قواعد فى الريف لتبصير كل من الرجل والمرأة بقضاياهما الخاصة وبقضايا المجتمع العامة .
وتتميز « الحركة الاجتماعية » عن الجمعيات النسائية الحالية فى أن قضايا المرأة بالنسبة للاولى تمثل جزءا مهما وغير منفصل عن المنظور العام لحركة المجتمع ، ولها قوة ضاغطة فى اتخاذ القرار والتخطيط . هذا فضلا عن أن قضايا المرأة قضايا تعنى كلا من الرجل والمرأة فى تفاعلها الاجتماعى وليست مستمدة من تصورات نسائية وحسب . ومن ثم تصبح قضية المرأة قضية مجتمعية بكل أبعادها وليست مجرد قضية نسائية .

ويرى بعض الرواد فى الحركة النسائية ثقلا خاصا فى جعل الحركة الاجتماعية مقصورة على النساء وذلك من خلال تكوين تنظيم سياسى ، له فروعه القطرية والمحلية بحيث تنطلق طاقاته نحو تطوير أحوال المرأة . ومنطق هذا التصور يعود إلى خصوصية المشكلات التى تمس وضع المرأة واحتياجاتها ، والى كونها ، فى مثل هذا التصور ،

---

(١٥) انظر : عبدالباسط عبدالمعطى : الأبعاد الاجتماعية لاعداد مشروعات ادماج المرأة الريفية فى التنمية ـ اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، يوليو ١٩٨١ .

متناقضة مع أوضاع الرجل الحالية فى المجتمع العربى[١٦] . واذا كنا نفضل طرح قضايا المرأة ومعالجتها من خلال المنظور المجتمعى العام ، أى من خلال حركة اجتماعية عامة ، فقد يكون للتنظيم السياسى النسائى دوره فى ظروف وأوضاع معينة تستلزم قيامه .

٦ ـ يعتبر مدخل التنمية الريفية المتكاملة واشباع الحاجات الاساسية الاولوية لعناصر هذه الاستراتيجية فى التخطيط العام يمثل دفعة مهمة فى تحقيق أهداف التنمية المتوازنة فى فرصها وأعبائها . وليس من المبالغة أن نقرر ان المزيد من الاستثمارات والمشروعات فى الريف سوف يحقق بالضرورة عدالة أكثر فى مغانم التنمية ومغارمها . وبخاصة اذا توجهت الاستثمارات والمشروعات للفئات الفقيرة سواء فى توفير فرص العمل أو فى توفير مستلزمات الحياة الاساسية . ومن المحتم أن ينعكس عائد الاولويات فى مثل هذه الاستراتيجية على المرأة والاسرة فى الريف . ان الاستثمار فى المشروعات الريفية ، وخاصة تلك التى تتطلب عمالة مكثفة توفر فرص عمل للرجال والنساء . وتوفير مراكز الامومة والطفولة يتيح العناية الصحية التى تخفف عن المرأة الريفية معاناة المرض ومضاعفات الحمل والولادة ، كما تعينها على العناية بصحة أطفالها ، وتوفير ماء الشرب النظيف فى القرى يمثل قاعدة أساسية للصحة العامة والصحة الشخصية للرجال والنساء . وتنظيم فصول مكافحة الامية بطريقة مناسبة ومشجعة تتيح للمرأة ، من خلال حملة وطنية شاملة للنساء والرجال ، عنصرا مهما فى اشباع الحاجات التعليمية . وتشجيع البنت فى الريف على مواصلة التعليم وعدم التسرب أو الانقطاع فى الدراسة مما قد يقتضى حوافز مادية ومعنوية فى بعض الحالات .

٧ ـ تنبغى الاشارة أيضا الى مدخل التخطيط الاجتماعى على المستوى المحلى وهو مستوى ذو فاعلية فى الجهود الاصلاحية للمجتمعات المحلية وسكانها . وعلى هذا المستوى المحلى يمكن تخطيط مشروعات لتحسين الخدمات الاجتماعية المحلية وزيادة كفاءتها ، كما يمكن ازالة بعض العوائق والعادات التى تحول دون استفادة الريفيين والريفيات من الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية . ويمكن التخطيط فى هذا المستوى المحلى لمشروعات يستفيد منها الرجال والنساء ، كما يمكن أيضا من تنظيم مشروعات تعود فائدتها الى النساء فى ضوء الاحتياجات المختلفة لفئات النساء فيها . ويستعان فى هذه المشروعات بالكوادر النسائية المدربة فى مجالات العمل الاجتماعى ، كما يحسن

---

(١٦) انظر كتابات نوال السعداوى فى هذا الصدد .

الاستعانة بالقيادات النسائية من أهل القرية ، وخاصة من نساء الاسر الميسورة التى تستطيع أن تجد وقتا للعمل التطوعى وذلك بعد تدريب لهذه القيادات .

ويتميز التخطيط الاجتماعى المحلى للمرأة فى الريف بالتصاقه بالواقع ، وامكانية تصميم البرامج العملية ، ووضع الحلول المناسبة لمشكلات محددة ولاحتياجات مقدرة . وقد تبدو الجهود المحلية المخططة أعمالا صغيرة ومحدودة فى بعض الاحيان ، لكنها قد تكون ذات أثر بعيد فى الوفاء باحتياجات الريفيين والريفيات . فقد يبدو تنظيم برنامج محلى للرعاية الصحية الاولية عن طريق كادر صحى محدود بالتعاون مع القيادات المحلية ، رجالا ونساء ، وسيلة للوقاية من الامراض المعدية . ومن أمثلة ذلك تغطية فوهات آبار الشرب منعا للتلوث ، وردم المستنقعات التى يتوالد فيها البعوض فتكون وعاء لتوالد بعوض الملاريا ، وتوفير المراهم المعروفة لتطهير العيون ومقاومة التراكوما (الرمد الصديدى) واقامة مضخات للرى ، وتنظيم مراكز لتدريب النساء على الاعمال الزراعية وصيانة الالات ، ومهارات رعاية الاطفال وتدبير شئون البيت والاسرة ، الى غير ذلك من الاعمال التى تسد قدرا من الاحتياجات المحلية لسكان القرية . واذا كان التخطيط والتنفيذ للمشروعات المحلية يستثير الهمم المحلية ويعتمد بقدر متفاوت على الجهود الذاتية ، فان هذا لايعنى عدم مشاركة السلطات والهيئات المركزية فى التخطيط والتنفيذ لهذه المشروعات ، وخاصة فى مجال الخبرات الفنية والتنظيمية اللازمة ، أو المعدات والادوات التكنولوجية المطلوبة . وما يستحق التأكيد أن التخطيط على المستوى المركزى ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار الحاجات المحلية وأن يسعى للتغلب على القيم والتقاليد والممارسات التى تعوض حركة التغير وأن يهيىء المناخ المناسب والمعونة اللازمة لكى تصبح الجهود الذاتية المحلية أكثر يسرا فى تخطيطها وتنفيذها .

٨ ـ تمثل فرص المشاركة المنظمة للمواطن مدخلا مهما من مداخل التخطيط والتنفيذ ، ويعتبر حق المشاركة فى صناعة الحياة من الحقوق الاساسية للانسان رجلا كان أو امرأة . وقد أكدت « استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى » أهمية مشاركة المواطنين والمواطنات فى جهود التنمية على مختلف المستويات : فى صنع القرار ، وفى اتخاذ القرار ، وفى تنفيذ مايترتب على القرار ، وفى الاستفادة من عائده وطيباته ، وتحملماينجم عنه من أعباء ومسئوليات . والمرأة العربية بصورة عامة لاتتاح لها الفرصة للمشاركة فى معظم هذه المستويات الا بقدر ضئيل ومحدود وبخاصة فى مجالى صنع القرار واتخاذه على المستوى الوطنى . ومشاركتها فى الحياة السياسية العامة محدودة ،

وكذلك فى التنظيمات الجماهيرية والنقابية . وهذه الصورة العامة تنطبق بدرجات أحد وأشد بالنسبة لنساء الريف . وهذا لايعنى أن هناك أقطارا عربية تخصص نسبا معينة للنساء فى تنظيماتها السياسية ومجالس اداراتها المحلية .

ومن الضرورى ان نقرر هنا أن مشاركة المرأة الريفية فى مختلف مستويات التخطيط والتنفيذ تعترضها حاليا صعوبات موضوعية كعائق الامية ، الى جانب عوائق التقاليد المرتبطة بحصر مسئولياتها فى مساعدة الزوج فى أعمال الحقل وفى شئون البيت . ولاشأن لها فى قضايا المجتمع عامة ، أو قضايا مجتمعها الريفى ، فتلك من اختصاص الرجال . والعمل على توسيع فرص المشاركة مع تمكين المرأة الريفية من اكتساب المهارات اللازمة لهذه المشاركة يعتبر هدفا من أهداف التنمية الاجتماعية ، كما أنه وسيلة فعالة من وسائلها . ان ادخال المرأة الريفية الى مختلف التنظيمات المحلية والوطنية يتطلب التدرج الواعى فى التطبيق واختيار العناصر المناسبة لذلك ، ضمانا لاكتساب الثقة فى النفس وتفاديا لهجمات القوى المعارضة التى تتلمس الاخطاء والثغرات . وقد تتم هذه المشاركة على أساس تجمعات نسائية للتوعية ، أو على أساس لجان محلية أو لجان الاحياء ومن خلال المشاركة فى المجتمعات التعاونية ، والجمعيات التطوعية ، وغير ذلك من صور المشاركة المنظمة وصولا الى التنظيمات السياسية .

٩ ـ وثمة مدخل آخر يستحق الالتفات ، إن كان لايكتسب الطابع الأكاديمى للتخطيط ، ذلك هو مدخل « فرصة الطرق على الحديد وهو ساخن » . وهذا يعنى انتهاز الفرص والمناسبات التى يتهيأ فيها جو معين لتحقيق بعض الاحتياجات الخاصة بالقرية ، كتمديدات المياه النقية ، أو إنشاء مركز لرعاية الأمومة والطفولة ، أو توفير اللقاحات أو انشاء جمعية تعاونية ، وكثيرا ماتكون زيارات كبار المسئولين أو الوزراء أو القيادات السياسية ، أو الاحتفال بالمناسبات الوطنية أو السنوات الدولية تربة خصبة لتحقيق بعض المطالب والاحتياجات الاساسية للقرية ، التى يمتد نفعها للرجال والنساء .

١٠ ـ لجماعات المثقفين ورجال الفكر دور فعال فى التوعية بقضايا المرأة الريفية خاصة ، مما يتطلب منهم الفهم المتعاطف مع تلك القضايا والاحساس بواقعها . ولاشك أن اهتمامهم بتلك القضايا سوف يخلق الجو الفكرى العام لأوليات تنمية الطاقات البشرية المعطلة أو شبه المعطلة ، والتى تعيش على خط الفقر أو على مقربة منه . كذلك فان النقابات والجمعيات المهنية للاطباء والمهندسين والزراعيين والاجتماعيين والعمال

وغيرها من النقابات والجمعيات ، يمكن أن تلعب دورا مؤثرا من خلال دراستها وبرامجها لابراز المشكلات الريفية عامة ، ومشكلات المرأة خاصة ، واقتراح الحلول ومعالجة المشكلات مما يعين على التخطيط السليم والفعال .

خاتمة :

لقد استعرضنا منطلقات التخطيط من أجل تنمية متكاملة تستهدف تنمية الموارد البشرية وتعبئة الطاقات الذاتية لكل فئات المجتمع ، من خلال عمليات التخطيط المنسقة والمتتابعة ، والتى تحتل فيها المرأة دورا بارزا بصورة عامة ، كما تحتل فيها المرأة الريفية دورا خاصا حيث يصل عدد النساء فى الريف العربى حاليا الى حوالى ٤٠ مليونا . كذلك وضعنا ملامح المرأة الريفية وفئاتها المختلفة فى نطاق نشاطها الانتاجى ، وفى أوضاعها الاجتماعية .

وأكدنا أن مواجهة مشكلات المرأة الريفية انما تمثل عنصرا من عناصر المواجهة فى معالجة مشكلات التخلف المجتمعى . وتندرج فى كثير من السياسات والجهود اللازمة لتطوير المجتمع بصورة عامة فى البنى والعلاقات الاجتماعية وفى توفير الحاجات الاساسية للمواطنين والمواطنات ، هذا فضلا عن جهود خاصة تقتضيها الخصائص النوعية للمرأة الريفية ولابد من التخطيط المحكم فى حلقاته وتتابع مسيرته ، وفى استراتيجيته وتكتيكه لادماج المرأة فى جهود التنمية عطاء وأخذا . وأشرنا الى مجموعة من المداخل المناسبة للتخطيط الاجتماعى الذى يحقق فى تفاعل مدخلاته مع التخطيط الاقتصادى الآثار المتراكمة والمضاعفة لعمليات التطوير والتغيير الاجتماعى المتصل . وقد تكون هذه المداخل كلها مسالك يصطنعها المخططون والمنفذون فى قطر من الاقطار . وقد تكون بعضها أكثر صلاحية فى مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى لاقطار أخرى ، والمهم هو سلوك المداخل المناسبة فى التوقيت المناسب ، بحيث تندفع حركة التطوير وتنمية الموارد البشرية من النساء والرجال فى كل من الريف والحضر .

ويتطلب التخطيط للمرأة الريفية مراجعة كثير من مفاهيمنا حول طبيعة العمل فى الحيازات الزراعية والعمليات الزراعية فى أنواع المحاصيل ، وفى تقدير نسبة الاناث فى قوة العمل الزراعية . والمشكلة الاخيرة كانت ولاتزال من بين أهم المشكلات الاحصائية التى لم تجد لها التعدادات أو المسوح الزراعية حلا مرضيا فى بياناتها . فتلك البيانات انما تدخل فى قوة الغمل العمال الدائمين ومن هم فى حالة استخدام مستمر ، اللهم الا

فى بعض حالات التعدادات أو المسوح الزراعية المحدودة . ومن المعروف أنه فى أقطار الوطن العربى تسود المزارع الصغيرة التى يقوم أفراد العائلة بخدمتها . وفى بلد كمصر تبلغ نسبة المزارع الصغيرة العائلية (أى أقل من خمسة أفدنة) حوالى ٨٤ فى المائة من مجموع المزارع . أما المزارع المتوسطة أو الكبيرة الرأسمالية فهى التى تستخدم العمالة المستمرة المأجورة . ومن ثم فإن معظم النساء والاطفال يقومون بما هو محدد لهم من المسئوليات الزراعية وعندما تبرز الحاجة الى ذلك وخاصة فى بعض المواسم التى تتطلب تكثيفا فى اليد العاملة فى المزارع الصغيرة العائلية .

ويبدو قصور المفهوم الذى تستخدمه التعدادات فى حصر النساء من قوة العمل الزراعية حين نجد أن نسبة النساء فى قوة العمل الزراعية حسب تعداد ١٩٦٠ بلغت ٦ فى المائة ، وفى عام ١٩٧٠ بلغت حوالى ٣ر٦ فى المائة . وتبدو مثل هذه النسب غريبة وغير مطابقة للواقع المعاين فى قطر تسود فيه المزارع العائلية والتى تساهم فى انتاجها المرأة بدرجات مختلفة ومسئوليات متنوعة ، وفى مواسم معينة . وفى جميع الحالات فانه يبدو كذلك أن عمل المرأة فى المزرعة يتمثل معظمه فى الاعمال المساندة لاعمال الرجل ، كما بينا ، فضلا عن أن هناك بعض الاعمال التى توكل اليها بصفة مستمرة .

أضف الى هذا أنه فى كثير من حالات المزارع العائلية الصغيرة ، قلما يعرض النساء خدماتهن للعمل فى مزارع أخرى نتيجة للتقاليد السائدة ، أو احتفاظا بهن للطوارىء التى قد تستدعيها أعمال الحقل فى المزرعة العائلية[١٧] . ومن المعلوم أيضا أن مساهمة النساء والاولاد فى الزراعة تختلف حسب المحاصيل وحاجتها الى كثافة العمل الدائم أو الموسمى . فزراعة القطن والارز تستخدم نسبة كبيرة منهم تليها زراعة الذرة والفول السودانى والبصل والثوم حسب تقديرات وزارة الزراعة فى مصر .

والخلاصة أن ترقية أحوال المرأة الريفية مرتبط بالمسألة الزراعية فى مجملها ، والتى لاتزال تعانى من « التحيز » ضد قطاع الزراعة بصورة عامة فى مقابل الاهتمام بقطاعات الاقتصاد الحديثة ، وهو تحيز سلبى لاتمليه ضرورات التنمية المتكاملة ، وانما ينسدر فى نمط التنمية الحالى المشوه ، رغم مايقال عن أهمية الامن الغذائى كركيزة من ركائز الأمن القومى . وفى اطار الدور الذى ينبغى أن تسهم به الزراعة وقوة العمل الزراعى من الرجال

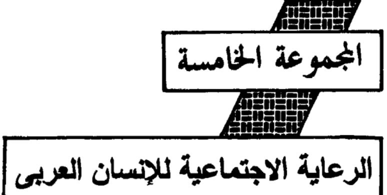
---

(١٧) انظر فى هذا الصدد : عمرو محيى الدين ، العمالة الناقصة فى الزراعة المصرية ، فى كتاب القوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية ، اصدار الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، بيروت ١٩٧٩ .

والنساء على المستوى الاقتصادى والاجتماعى العام ، فان مجال الاهتمام بالتخطيط لصغار المزارعين وللزراعة العائلية يتطلب مراجعة للسياسات والتنظيمات والمؤسسات الزراعية . ويبدو أن الآثار العامة لهذه الاجراءات انما يستفيد منها كبار الزراع من أصحاب المزارع الكبيرة ، وهم لايمثلون فى بلد كمصر أكثر من ٢٠ فى المائة من مجمل قوة العمل الزراعية .

ويدخل فى اطار التخطيط لترقية أحوال المرأة الريفية ايجاد فرص عمل جديدة الى جانب تطوير مهاراتها فى الزراعة التقليدية وتحسين أحوالها المعيشية . وقد أدى التحيز ضد الزراعة والريف الى اقامة المشروعات وإتاحة فرص العمل فى المدينة مما أدى الى هجرة الريفيين من القرى أفرادا وعائلات . ومن الضرورى أن ينتقل الاستثمار ومشروعاته الصناعية والانتاجية الى حيث يوجد قوة العمل بدلا من أن ينتقلوا هم دائما سعيا اليها . ووجود هذه المشروعات فى نطاق القرية نفسها سوف يشجع النساء على العمل فيها وخاصة ممن تعلمن أو تدربن فى نظام التعليم والتدريب الحديث . ولاشك أن القرب المكانى لفرص العمل الجديدة سوف يتغلب على صعوبة التقاليد التى تحد من حركة المرأة الريفية من مسقط رأسها وموطن أسرتها الى الخارج .

كذلك فان قضية المرأة ريفية وحضرية ، ينبغى ان تحتل ما تستحقه من اهتمام فى نطاق العمل العربى المشترك . ولعل المرأة الريفية تعانى من مزيد من الاعباء والهموم نتيجة لحركة تنقل اليد العاملة فى الوطن العربى ، بيد أن نصيبها من ثمرات هذه الحركة لايزال محدودا للغاية . وهذا يحتم على واضعى المشروعات العربية المشتركة تعظيم ناتج هذه المشروعات على العنصر النسائى عامة والمرأة الريفية خاصة ، وتفادى ماقد يترتب عليها من آثار سلبية . والمأمول ان تحتل برامج تنمية الموارد البشرية لكل من الرجال والنساء موقعها المناسب فى مجالات العمل العربى المشترك كجزء لايتجزأ من استراتيجية التكامل الاقتصادى والاجتماعى فى الوطن العربى .


المجموعة الخامسة
الرعاية الاجتماعية للإنسان العربى

التوجهات العربية فى قضايا الرعاية الاجتماعية *

مقدمة :

سوف تعالج هذه الدراسة تطور الاتجاهات العربية المعاصرة فى الرعاية الاجتماعية من حيث المفهوم والاهداف والسياسات والبرامج والوسائل المتبعة أو التى يوصى باتباعها فى هذا المجال . وسوف تقتصر فى تحديد ذلك على ما مرت به التوجهات العربية من أطوار ، وعلى مايتضمنه ماهو متاح من وثائق ذات طابع رسمى على المستوى العربى الاقليمى ، مما له صلة بهذه الدراسة . ويتم ذلك على المستوى العربى من خلال مراجعة للمواثيق والاستراتيجيات وإعلان المبادىء أو السياسات التى صدرت عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمات المتخصصة للجامعة أو مجالسها الوزارية .

وبطبيعة الاطار الذى يجرى فيه تناول الموضوع تغدو القضايا التى يتعرض لها مستخلصة من عملية التطور فى الواقع ، ومن محتوى الوثائق الرسمية وبخاصة فيما تعكسه على المستوى المفاهيمى العام وفيما ترسمه من التوجه الامثل المنشود . وسواء كان الامر متصلا بالتطبيق والممارسة أو كان ذلك على المستوى المفاهيمى والنظرى فان ثمة تفاوتا قد تتسع شقته أو تضيق من قطر عربى الى آخر مع المفاهيم الاقليمية والدولية ، بل وربما يلحظ المرء احيانا بعض التناقض الذى قد تزداد حدته أو تقل مع ماتطرحه الوثائق العربية والدولية . وفى جميع الحالات فان ما تحتويه الوثائق الرسمية إنما يمثل قدرا مشتركا على الصعيدين العربى والدولى لما يستهدفه مجال « الرعاية الاجتماعية » من مقاصد يسعى الى تحقيقها عن طريق اتخاذ الوسائل والصيغ الملائمة ، كما أنها تمثل مؤشرات يوصى بالتوجه نحوها لتطوير الواقع فى مفاهيمه وممارساته .

---

* قدمت هذه الدراسة الى مؤتمر الرعاية الاجتماعية وبرامجها فى الوطن العربى والذى نظمته الامانة العامة لجامعة الدول العربية : تونس ، نوفمبر ١٩٨٥ .

أولا : الرعاية الاجتماعية تاريخيا :

١ - تحديد أولى لسياق الرعاية الاجتماعية :

فى عبارة مبسطة يعنى مجال الرعاية الاجتماعية أولا وقبل كل شىء بما يجده الفرد من مجتمعه وفى مجتمعه من امكانات وظروف وترتيبات تؤدى الى رعاية نموه كانسان ، سواء كان ذلك فى جوانب نموه الجسمى أو العقلى أو الروحى أو الاجتماعى . والرعاية الاجتماعية بهذا التحديد تركز على علاقة المجتمع بالانسان وتأثير الطرف الأول فى الطرف الثانى ، باعتبار ان هذه العلاقة على مستوى التحليل تمثل بعدا فى العلاقة الجدلية بين المجتمع والانسان ، وبين الانسان والمجتمع . وبعبارة أخرى فان الرعاية الاجتماعية تعنى بما يقدمه المجتمع للفرد وبما يأخذه الانسان من محيطه ، وبما يتوافر له من اسباب العيش والحياة ، ومايترتب على ذلك فى عمليات التفاعل بين الطرفين . وتصبح هذه الرعاية مكونا من المكونات التى تشكل حياة الفرد ليعطى بدوره لمجتمعه ، ويسهم مع الاخرين فى أنشطته . وليس هنا موقع لتحديد القيم التى تتضمنها هذه العلاقات التبادلية بين المجتمع والفرد ، وما يستتبعه ذلك من انعكاسات ذلك فى مجال الرعاية الاجتماعية مما سيتضح فيما بعد .

٢ - الرعاية الاجتماعية فى اطار القيم الاسلامية :

ان هذا المفهوم لرعاية المجتمع لافراده كان من بين الاسس القيمية التى أكدتها الحضارة العربية فى أصولها الاسلامية . ويشار هنا الى حديث الرسول ﷺ « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته . . » ويحدد الحديث الشريف الرعوية فى مختلف المواقف والمستويات .

كما أن الحديث الشريف يشبه علاقة المؤمن بالمؤمن بالبنيان المرصوص الذى يشد بعضه بعضا . وهو بهذا يوضح علاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالفرد فى الدعم والمؤازرة والرعاية . كما تظهر هذه الصورة الرعوية فى الحديث الذى يشبه المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم بالجسد فى تشابكاته العضوية ، اذا اشتكى منه عضو

تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . وهذا هو مبدأ التكافل الذى أرساه الاسلام قاعدة لاستقرار المجتمع وتماسكه .

واذا كان المبدأ الرعوى أو التكافلى ينسحب على البنية الاجتماعية فى مجملها وبين أفرادها كافة ، فان واجب الرعاية الاجتماعية يصبح فرضا على القادرين ازاء من هم أقل حظا وأكثر حاجة ، وفى ذلك يقول القرآن الكريم « وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل »[1]. وبذلك يصبح على أهل اليسر فريضة فى مؤازرة أهل العسر باعتبار ذلك حقا لهم ، ونصيبا مفروضا على القادرين نحو من يحتاجون الى العون والمساعدة ، وليس مجرد « صدقة أو احسان » بالمعنى الشائع لهاتين الكلمتين . وجعل القرآن الكريم فى أموال المسلمين حقا معلوما للسائل والمحروم ، وفى رأى بعض المفسرين ان ذلك الحق يتجاوز فريضة الزكاة أى أنه انفاق إضافى الى تلك الفريضة . وفى حديث الرسول ﷺ « ما آمن بالله ورسوله من بات شبعان وجاره طاو وهو يعلم » . تلك هى بعض الاشارات الى اسس الرعاية الاجتماعية التى نص عليها الكتاب والسنة ، والتى كانت قواعد فى تأسيس أول حكم اسلامى فى المدينة .

٣ ـ صور من الرعاية الاجتماعية فى الحضارة العربية الإسلامية :

وفى سير الخلفاء الراشدين ما يؤكد حرصهم على أساس التكافل والتعاضد الاجتماعى عامة ، وفى رعاية الضعفاء والفقراء خاصة . فقصة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وهو يتعسس رعيته ليلا ، مع تلك المرأة التى كانت تغلى الحصى فى قدرة ماء تسكينا لطفلها الجائع قصة معروفة . ومن مقولات أمير المؤمنين على بن أبى طالب « ان الله وضع فى أموال الاغنياء أقوات الفقراء ، فما جاع فقير الا بما متع به غنى ، والله تعالى سائلهم عن ذلك » ، ومن أقواله أيضا ان « الفقر فى الوطن غربة » . وقد سعى الخلفاء الراشدون الى اقرار العدل والمساواة بين البشر ، مسلمين وذميين ، عربا وموالى ما استطاعوا الى ذلك سبيلا ، شعورا منهم بأنهم مسئولون عن أى فرد تعوزه الحاجة فى أى بقعة من بقاع الخلافة .

ولعل فى الحوار الذى دار بين الخليفة عثمان بن عفان وبين على بن أبى طالب حين

---

(١) سورة الاسراء ، الآية ٢٦

بدأ الولاة الذين عينهم عثمان يستأثرون بالأموال والضياع دون بقية الرعية مايكشف عن رسوخ مبدأ الرعاية فى الحياة الاسلامية اذ ذاك . فقد أشار على على عثمان بأن يسترد الضياع التى اقتطعها لولاته مادام فى الامة نفر من ذوى الحاجة لا يجدون مطالب الحياة الاساسية . وألح على الخليفة الا ينظر الى أحوال أهل المدينة وحدهم ، بل فى أحوال كل من يعيشون فى دار الاسلام أينما كانوا[٢].

وفى العهد الذى كتبه الخليفة على الى واليه الاشتر الذى عينه على مصر حدد له قواعد التعامل مع مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ، فيوصيه بالطبقة الفقيرة ورعايتها ، إذ يقول له « ثم الله ، الله فى الطبقة السفلى الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين وأهل البؤس والزمنى (أصحاب العاهات والأمراض المزمنة) . فإن فى هذه الطبقة قانعا ومعترا ، واحفظ الله ما أستحفظك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسما من بيت مالك ، وقسما من غلات صوافى الإسلام فى كل بلد (من ثمرات أرض الغنيمة) فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى . . . فلا يشغلنك عنهم بطر ، فإنك لاتُعذَر . . . ولا تصعر خدك لهم ، وتفقد أمور من لايصل إليك منهم ممن تقتحمه العين وتحقره الرجال . . . ففرغ لأولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع ، فليرفع إليك أمورهم ، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج للإنصاف من غيرهم . . . وتفقد أهل اليتم وذوى الرقة فى السن (كبار السن) ممن لا حيلة لهم ، وممن لا ينصب للمسألة نفسه . . . »[٣] .

وهكذا نرى فى أسس الحضارة العربية الاسلامية مايمكن ان نسميه بمفهوم « الرعاية الاجتماعية » بمفهومها الحديث المستخدم فى مطلع هذه الورقة . ويتضمن هذا المفهوم رعاية المسئول (الحاكم/الوالى/الامام) أيا كان موقع مسئوليته عن الجماعة البشرية التى يرعى شئونها ، وبعبارة حديثة مسئولية الدولة فى رعاية مواطنيها كافة كواجب مفروض من واجباتها ، وهذا هو المعنى العام للرعاية . ويتمثل المعنى الخاص فى الرعاية المتميزة بالفئات المعاقة اقتصاديا أو اجتماعيا أو جسمانيا أو عقليا . وقد تفاوتت بطبيعة الحال مسئولية الخلفاء والحكام والولاة فى انطلاقتهم تطبيقا لمبدأ الرعاية العام والخاص فى شئون الرعية . . وفى مسيرة التاريخ الإسلامى من تابع سيرة

---

(٢) عبدالرحمن الشرقاوى ، على امام المتقين ، ج ١ ، ص ١٦٦ ـ ١٧٦

(٣) المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٣٨٥

الراشدين من الخلفاء فى التطبيق والالتزام بمجالى الرعاية ، نذكر منهم ماتواتر فى سيرة الخليفة الأموى عمر بن عبدالعزيز الذى لقب بخامس الخلفاء الراشدين .

ويبدو ان ماتبقى من تقاليد الرعاية فى تقلبات العصور الاسلامية هو مجال رعاية « الضعفاء والمساكين » وانتقل مفهوم حقهم فى الرعاية وواجب الميسورين نحوهم الى مفهوم الصدقة والتفضل من قبيل العطف والاشفاق على هذه الفئات الضعيفة . ومن ثم ارتبط واقتصر عمل « الاحسان والخير » من قبيل الاجر والثواب الشخصى على مايمنح لهذه الفئات من أهل الحاجة . ومن هذا المنطلق بدأت تظهر مؤسسة « الاوقاف الخيرية » لاعمال البر والاحسان الموقوفة فى معظمها على أعمال معينة بالفقراء والمساكين يخصصها الاغنياء والميسورون للانفاق عليهم أو على بعض الانشطة الدينية حسب طبيعة الوقف وشروط المتنفعين . وقد ترسخ مفهوم الاحسان والبر بالفقراء خلال العصر المملوكى وفترة الحكم العثمانى . ولعل هذا التقليد هو الذى احتضنه ردحا طويلا مفهوم الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية فى برامج الدولة المعاصرة فى المنطقة العربية ، وتكاثرت فى اطاره الجمعيات الخيرية وبرامج الانعاش والرعاية الاجتماعية فى اطار وزارات الشئون الاجتماعية .

ثانيا : الرعاية الاجتماعية ونشوء الدولة الحديثة :

١ ـ نمط الجمعيات الخيرية :

مع ظهور الدولة كمؤسسة مهيمنة على شئون المجتمع فى المنطقة العربية ، وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية بدأت تولى قدرا من اهتمامها باغاثة الفقراء والمحتاجين إلى جانب المبادرات الاهلية الخاصة من الجمعيات الخيرية . ومن خلال ظروف ما أفرزته تلك الحرب من تغيرات اقتصادية واجتماعية دخلت الدولة الى مجال الرعاية الاجتماعية فى جانبها الخاص بفئات المحتاجين والمعاقين . وقد كان لهذه التغيرات الاجتماعية أيضا تأثيرها فى انتشار الجمعيات الاهلية الخيرية التى قام بتأسيس معظمها رجال ونساء من الطبقة الوسطى المثقفة ويدعم تمويلها ماتجود به اريحية كبار الملاك وطبقة التجار والصناعيين الجدد ، والتى بدأت فى الظهور مع بداية التحول الاقتصادى الرأسمالى فى المنطقة العربية . ويعتبر دخول الدولة وتكوين

التنظيمات الخيرية خطوة متقدمة فى سبيل الرعاية الاجتماعية المحدودة ، اذا ما قورنت بما كان سائدا قبلها من تقديم الاحسان الشخصى ، أو مما ينتظره الفقراء من مكرمات يتفضل بها « ولى النعم » فى المواسم الدينية أو فى المناسبات الشخصية .

وقد كان انشاء وزارات للشئون الاجتماعية فى بعض الاقطار العربية منذ أوائل الاربعينات هو اللحن المميز لدخول الدولة فى مجال رعاية المحتاجين ، وفى تنظيمها للقطاع الاهلى من الجمعيات الخيرية . وقد اتجهت الرعاية فى بدايتها نحو منح الفقراء معونات عينية من الغذاء والكساء . ولعل فى مشروع الحفاء الذى قامت به احدى وزارات الشئون الاجتماعية فى مصر فى الاربعينات دلالة واضحة على ذلك . ولاتزال بعض الجمعيات الخيرية حتى اليوم تقوم بتوزيع المواد الغذائية والالبسة الى المحتاجين سواء بطريقة منتظمة أو فى المناسبات والاعياد .

وقد بدأ هذا التوجه الرعوى للمحتاجين يأخذ صورا متنوعة منها مايتصل بالمساعدات المالية التى تتضمنها قوانين الضمان الاجتماعى لمن تثبت دراسة حالاتهم أنهم على خط الفقر أو دونه ، وللعجزة والارامل والايتام وغيرهم ممن لاعائل لهم . كذلك اتجهت هذه الرعاية الى إقامة بعض المشروعات الخدمية كتقديم العلاج الطبى وصرف الدواء وإعطاء منح دراسية للطلاب من الاسر الفقيرة ، أو ايواء أطفال الاسر المفككة فى أسر بديلة .

٢ ـ الرعاية المؤسسية :

وترافق مع هذه الانواع من الرعاية فى فترة متأخرة انشاء الرعاية المؤسسية لحالات الاعاقة الجسدية والاجتماعية والعقلية . وكانت مؤسسات تعليم المكفوفين وتدريبهم من أوائل المؤسسات التى تم الاهتمام بها . وأنشئت بعد ذلك مؤسسات رعاية المعوقين جسديا ، ثم مؤسسات رعاية الصم والمتخلفين عقليا ، ومؤسسات رعاية الأيتام ممن لاعائل لهم ، ومؤسسات تربية اللقطاء . واعطيت هذه المؤسسات مسميات تفاؤلية ، كمؤسسة النور والامل ، أو مؤسسة التثقيف الفكرى ، أو دور التربية الى غير ذلك من المسميات تفاديا لإلصاق نوع العاهة أو الاعاقة أو الحرمان بفئات الملتحقين بها . ومع مظاهر التحضر السريع وبروز بعض مشكلات انحراف الشباب وجرائم الاحداث والتسول والتشرد والتفكك الأسرى وانتشار المخدرات والمسكرات ، بدأت تظهر قضية الدفاع الاجتماعى والوقاية ضد الجريمة ، وتأسيس مراكز رعاية الاحداث ومراكز الاستقبال ودور

الملاحظة ومكاتب المراقبة ، كما ظهرت مؤسسات ايداع المتسولين ومؤسسات المسنين ورعاية المسجونين . وفى معظم الحالات كانت توصف هذه الظواهر بأنها ظواهر « استثنائية أو شاذة » من السلوك أو الاعاقة.وكان تحليل أسبابها يرد الى ظاهرة التحضر السريع ونمو المدينة السكانى نتيجة للهجرة من الريف الى المدينة ، والعجز الشخصى لهذه الفئات عن التكيف . كذلك كانت تعزى هذه الظواهر الى ما أصاب العائلة من تفكك الروابط الاسرية وضعف العلاقات الاولية وعلاقة الوجه للوجه فى المجتمعات الصغيرة ، وماكانت تفرضه من ضوابط فى السلوك والتكيف . ولم يذهب مستوى التحليل فى أسباب هذه الظواهر « الشاذة » الى أعمق من ذلك فى سبر أغوارها ومسبباتها ، كما كان الايداع والعزل عن المجتمع هو الاتجاه السائد لحماية المجتمع من مثل هذه الفئات « الشاذة » .

٣ ـ المنهج العلاجى فى الرعاية الاجتماعية :

ثم تطورت وظيفة مؤسسات الرعاية فى مفهومها وأهدافها لتنتقل من دور الايداع والعزل والدفاع عن المجتمع إلى دور تقديم بعض الخدمات العلاجية للمعاقين والمحتاجين ، سواء كانت خدمات صحية أو ثقافية من قبيل الوعظ والارشاد ، كذلك استمر تقديم المعونات العينية والمالية سواء فى المناسبات أو من خلال قانون الضمان الاجتماعى . ولايزال الاقتصار على الدور العلاجى ، ودور الاسعاف والانقاذ والانعاش مسيطرا على سياسات الرعاية والخدمات الاجتماعية فى كثير من توجهاتها فى عدد غير قليل من الاقطار العربية . والرعاية الاجتماعية بهذا التصور انما تعالج فى معظم الحالات مظاهرالمشكلات ، والتى يظن أنها مشكلات طارئة فردية ، ولاتغوص الى جذور المشكلات وأسبابها الاولية فى البنية المجتمعية .

وقد انعكست التوجهات فى انماط البحوث والدراسات التى تتناول تلك الفئات ، باعتبارها فئات « شاذة » ومنعزلة فى دوافعها وسلوكها عن بقية المجتمع « السوى » . ومن هنا شاعت البحوث حول الجرائم بمختلف أنواعها بما فيها جرائم الاحداث المنحرفين ، ودراسات الطلاق والتفكك الاسرى ، والبغاء ، وهجرة الريفيين والتكاثر السكانى. وفصلت هذه الابحاث فى الاسباب والعوامل الذاتية لسلوك هذه الفئات « المنحرف » ومحاولة الوصول الى علاج ظاهرة الانحراف ، وليس اسبابها المجتمعية الاعمق

والأوبنع ، واعتبار ان العيب كله فى الكيان الداخلى والذاتى لهؤلاء أو لاولئك الافراد وان مجرد مساعدتهم بالعلاج للتغلب على مظاهر الاعاقة سوف يكفل لهم التكيف مع النهج العادى السوى فى مسيرة المجتمع .

وانعكس هذا الاتجاه الرعوى العلاجى أيضا فى معاهد الخدمة الاجتماعية التى تعد الاخصائيين الاجتماعيين والتى تنوء برامجها بثقل رئيسى فى محاور ثلاثة هى خدمة الفرد ، وخدمة الجماعة ، وتنظيم المجتمع . ومع ماحدث من تطور لبرامج هذه المعاهد أو الكليات فلايزال إعدادها المهنى متجها فى معظمه الى اصلاح حال الفرد ، أو الجماعة . وتتجه المناهج الى أن حل مشكلات أى منهما وتقويم ما أعوج من سلوكه انما يتم من خلال معالجة الفرد أو الجماعة ذاتها عن طريق العلاج أو التأهيل ، مع مايتطلبه ذلك من تنظيم للعمل ، أو للادارة أو للمؤسسة أو لخدمات تقدم للمجتمع ، أو من تنسيق بين الاجهزة الحكومية وبعضها أو مع الجمعيات والهيئات الاهلية مما يدخل فى نطاق « تنظيم المجتمع » .

٤ ـ المساعدة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى :

ويمكن أن نعتبر أن الستينات قد شهدت نقلة أخرى فى توجهات الخدمة الاجتماعية ، متأثرة فى ذلك بالتغيرات الداخلية والمؤثرات الفكرية العالمية ، ويمكن ان يلخص هذا الاتجاه فى تقديم العون للافراد والفئات والبيئات المعاقة أو المحتاجة الى المساعدة لكى تكتفى بذاتها ، أى مساعدتها على أن تساعد نفسها ، وأن تتخطى عتبة مايعترض ولوجها ساحات المجتمع القائم . وقد تمخض عن هذا المنهج فى المعالجة العمل على تدريب وتأهيل المعاقين واكسابهم مهارات عملية ملائمة ، الى جانب تقديم مايحتاجون اليه من المعالجة ، وبذلك يمكن لهم الدخول الى سوق العمل . ويتضمن هذا الاطار أيضا ، تقديم بعض القروض أو المنح أو الآلات والخامات إلى الأسر الفقيرة لممارسة بعض المهن التى تمكنها من مورد دخل جديد يعينها على مواجهة متطلبات الحياة ، كما هو الحال فى مشاريع الاسر المنتجة فى عدد من الاقطار العربية .

ومن قبيل منهج المساندة من أجل الاكتفاء الذاتى وخدمة النفس ماتبلور من مشروعات الخدمات الريفية والبيئات الحضرية ذات المستوى المعيشى المتدنى ، وذلك من خلال انشاء مؤسسات كالمراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة ، ومراكز تنمية المجتمعات

المحلية ، وماشاكلها من تنظيمات رسمية أو أهلية أو مشتركة . وتقوم هذه المؤسسات بتقديم خدمات فى الارشاد الزراعى وبرامج صحية وثقافية ، وتكوين للجمعيات التعاونية وتقديم خدمات ترويحية ، وذلك على المستوى المحلى فى القرية أو فى الاحياء المتخلفة . ويمكن إجمال الأهداف التى يسعى إليها هذا المنهج فى تعريف الجماعة فى البيئة المحلية بحاجاتها ، وتمكينها من استخدام الموارد المادية والبشرية المحلية ، وزيادة قدرتها على تدبير أمور حياتها بنفسها ، وعلى التعاون فيما بينها لحل مشكلاتها عن طريق الجهود الذاتية ، مع قدر ضرورى معلوم من المساعدة (من الدولة ، أو الاخصائيين فى الجمعيات الاهلية) سواء كانت تلك المساعدة مالية أو عينية أو فنية . ومحور العمل فى هذه المؤسسات الاجتماعية يتمثل فى تكوين اللجان المحلية والاعتماد على القيادات المحلية للجماعة من البيئة ، والاعتماد عليها فى ايجاد الحلول المناسبة .

٥ ـ حصاد الرعاية الاجتماعية فى اطار « الشئون الاجتماعية » حتى أواخر الستينات

والخلاصة أن حصاد الرعاية أو الخدمة الاجتماعية الذى ترسخ فى أهداف وبرامج وزارات الشئون ، وكما انعكس فى التطبيق والممارسة والتعليم والبحوث فى هذا المجال قد أدى الى أن تقتصر سياسات الرعاية الاجتماعية وبرامجها على الرعاية النوعية الخاصة بالمعاقين ، أفرادا وجماعات وبيئات . ودرجت سياسات الرعاية الاجتماعية على تناولهم كفئات محرومة أو ناشزة أو منحرفة أو متخلفة . ومن ثم فإن العمل على علاج تلك الفئات ، كل حسب طبيعة اعاقته انما يتم عن طريق اخصائيين مؤهلين تقنيا ، وأن تمكينهم من مساعدة أنفسهم هو المنهج الفنى الكافى لحل مشكلاتهم والافتراض بأن هذه الانواع من العلاج والمعونة كافية لأن يشقوا طريقهم فى مجرى الحياة القائمة . ويكمن وراء هذا الافتراض فى التناول أن الاوضاع المجتمعية القائمة ـ فى هيكلها وقواها وعلاقاتها الاجتماعية وأنماط الانتاج والتوزيع ومواقع السلطة ـ أوضاع طبيعية لا دخل لها فى سببية هذه الظواهر . ومن المنشود المحافظة على تلك الاوضاع وحمايتها من ظواهر الانحراف التى قد تخلخل أو تشوه استقرارها . ولهذا فإن تشخيص الإعاقة بكل صورها إنما يمثل فى الاطار المجتمعى المستقر ، مجرد مشكلات خاصة بفئات خاصة متخلفة لعدم قدرتها على مسايرة النمط الاجتماعى العام ، أو نتيجة لعدم وعيها أو جهلها أو كسلها وقلة طموحها . ومن المهم علاج هذه الفئات وتوجيه العطف الإنسانى الأبوى

اليهم حتى لايحدث تخلخل فى النمط المجتمعى ، وحتى تحقق مؤسسات الرعاية انسجامهم وتكيفهم مع احتياجات المجتمع القائم .

ومن ثم يمكن القول إن الرعاية الاجتماعية ظلت مرتبطة فى فلسفتها ومفاهيمها وممارساتها بالنظرة السكونية للمجتمع ، وأن كل الظواهر التى لاتنسجم مع الانماط التى يحددها توازن المجتمع القائم هى مجرد تخلخل أو انحراف محدود ينبغى معالجته ليتسق ويندمج مع الاطار القائم . ولايعنى هذا على الاطلاق أن المنهج الرعوى العلاجى غير مطلوب ، أو ان « المسكنات » ليست مفيدة فى بعض الحالات ، وفى فترات معينة ومحدودة . ومع تقدير ذلك الدور الا أن ذلك لاينبغى أن يكون بديلا عن مواجهة الاسباب الحقيقية المتجذرة فى مكونات البنية المجتمعية وقواها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفى الالتزام بحقوق الانسان - كل انسان وكل الانسان - فى أن يتمتع أينما كان موقعه أو مكانته أو بيئته ، بالرعاية التى تضمن له الوقاية والعلاج والمشاركة والعمل المنتج والمجزى . ومثل هذه النظرة تستدعى بطبيعة الحال لامجرد نظرة سكونية الى أوضاع المجتمع وتشكيلاته وقواه ، بل الى نظرة دينامية متحركة بقوى التغيير والتطوير والتنمية ، واعتبار رعاية الانسان شرطا من شروط انتاجه واسهامه فى عمليات التغيير والتطوير والتنمية . ومن هذا المنطلق تتغير النظرة فى مفهوم الرعاية الاجتماعية من مجرد اقتصارها على « جيوب بشرية » يراد اصلاح عيوبها ، وتقويم انحرافها الى جهود للتنمية البشرية ، والى رعاية نوعية لتنمية فئات تحتاج الى جهود خاصة بحكم ظروفها الخاصة .

ومع مافى التصورات السائدة للرعاية الاجتماعية من قصور فى النظرة والتحليل وتجزئة للعوامل المؤثرة ، إلا أن مجال العمل فى وزارات الشئون الاجتماعية التى اختصت بهذا المجال قد تمخض عنه اهتمام بالعنصر البشرى ، كما التقى بغيره من المؤثرات والمتغيرات ليفرز التوجه نحو الفئات الاشد حاجة من المعاقين جسميا ، أو عقليا أو اجتماعيا سواء كان ذلك على مستوى الافراد أو فى البيئات الريفية والبدوية والحضرية ، وأدى كذلك الى التوجه بالرعاية نحو الفئات الاجتماعية التى تتطلب رعاية خاصة لكونها عرضة للتأثر بالعوامل السلبية تأثرا يصعب تقويمه فيما بعد كفئات الطفولة والشباب . وكذلك الى التوجه بالرعاية نحو فئات العمال نتيجة لما تتطلبه ظروف العمل فى خدمات خاصة ، أو للفئات التى عوقت نموها تقاليد وأوضاع تاريخية مجحفة كفئات النساء .

وقد كان لادارة الشئون الاجتماعية والشباب فى الامانة العامة لجامعة الدول العربية

دور فعال فى مناقشة قضايا الرعاية الاجتماعية من خلال عقد حلقات الدراسات الاجتماعية التى كانت تقوم بتنظيمها فى الاقطار العربية خلال فترة الخمسينات ، والتى تمثل مجلداتها المطبوعة رصيدا ضخما من الفكر والممارسة لمجالات الرعاية الاجتماعية ومن التوصيات التى أعانت تلك الاقطار على الاهتداء بها . وتلا مرحلة حلقات الدراسات الاجتماعية خلال الستينات والسبعينات مؤتمرات الشئون الاجتماعية على مستوى الوزراء والتى كانت تسبقها اجتماعات الخبراء للاعداد الفنى لاعمال تلك المؤتمرات .

٦ - موقع الرعاية الاجتماعية من قطاعات التنمية الاجتماعية :

ومادامت الرعاية الاجتماعية لاتقتصر على ذوى الحاجة ، فإن من الضرورى الاشارة الى أن الخدمات الاجتماعية المتصلة بالتعليم والصحة والاسكان والاعلام والثقافة قد أخذت حظها من مسئوليات الدولة الحديثة فى الاقطار العربية ، باعتبارها حقا من حقوق المواطن ، وبرامجها وسيلة من وسائل تنشئة الفرد واعداده للمواطنة . وليس هذا موقعا لمناقشة الخدمات الاجتماعية فى تلك القطاعات ومدى فاعليتها ووفائها بحاجات المواطنين ، وانما تجب الاشارة الى أن ثمة تصورا بأن مجال الرعاية الاجتماعية هو سد الثغرات الناجمة عن قصور الخدمات فى تلك القطاعات ، سواء فى شمولها الجغرافى أو فى وصولها الى فئات معينة ، وبذلك تصبح وظيفة الرعاية الاجتماعية هى سد للثغرات واستكمال للنقص وحفز للناس الى الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الموجودة أو توفيرها عن طريق الجهود الذاتية . وقد قامت بعض برامج الرعاية الاجتماعية التى نظمتها وزارات الشئون والجمعيات أو التنظيمات الجماهيرية الشعبية بهذا الدور . وقد ترتب على ذلك احيانا نتائج ايجابية ، كما ترتب عليه أحيانا أخرى مشكلات فى التنسيق وفى الكفاءة الفنية لنوع الخدمات . ولعل من أهم الخدمات الاجتماعية التى أسهمت فيها وزارات الشئون فى اطار الرعاية الاجتماعية هو انشاء دور الحضانة للطفولة المبكرة ، وخاصة لاطفال النساء العاملات وذلك بالتعاون مع الجهود الاهلية أو من خلال مساعدتها لجهود التنظيمات الجماهيرية والاهلية .

ثالثا : الرعاية الاجتماعية فى الوثائق العربية الرسمية :

١ ـ الرعاية الاجتماعية فى مركب التنمية الاجتماعية :

شهدت أواخر الستينات وأوائل السبعينات متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية فى الساحة العربية ، خاصة بعد استقلال الدول الخليجية التى لم تكن قد نالت استقلالها السياسى حتى أول السبعينات وتزايد الوعى الرسمى والشعبى بأهمية دور الدولة فى مجال الرعاية الاجتماعية فى مضمونها العام وفى مضمونها النوعى الخاص . وظهرت الحاجة الى مراجعة للمفاهيم والسياسات المرتبطة بالرغاية الاجتماعية ، وبخاصة عندما بدأت الاقطار العربية فى اتخاذ مبدأ التخطيط كقاعدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وارتباط مفاهيم الرعاية الاجتماعية وسياساتها بأبعاد التنمية الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة لدى المواطنين كافة .

وفى هذا السياق الاجتماعى وارهاصاته أصدر المؤتمر الأول لوزراء الشئون الاجتماعية العرب المنعقد فى القاهرة عام ١٩٦٨ ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية والذى أقره فيما بعد مجلس جامعة الدول العربية وأصبح بذلك نافذ المفعول : وهو بذلك يمثل وثيقة رسمية تعكس نقلة جديدة فى تطوير المفاهيم والسياسات المرتبطة بالرعاية الاجتماعية[٤] .

ويلاحظ أول ما يلاحظ فى هذا الميثاق استخدامه لمفهوم العمل الاجتماعى بديلا عن الشئون الاجتماعية أو الخدمة أو الرعاية الاجتماعية ، وفى التسمية الجديدة دلالة أكثر من مجرد تغيير المسمى ، فهى تشير الى أن الميثاق يتطلب تغييرا وتطويرا وتأثيرا فى مناهج العمل الاجتماعى وأساليبه وآثاره . والميثاق بطبيعة الحال يحوى توجهات عامة فى اقسامه الستة التى تبدأ بالمنطلقات تليها المبادىء والاهداف ، ووسائل العمل الاجتماعى وأساليبه ، ويختتم أقسامه بقسم عن التعاون بين الدول والبلاد العربية فى مجال العمل الاجتماعى ، ثم بقسم عن الاحكام العامة . ومما تجدر الاشارة إليه هنا

---

(٤) الامانة العامة ـ الادارة العامة للشئون الاجتماعية ـ ادارة العمل الاجتماعى : ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية .

أن هذا الميثاق قد استهدى فى صياغته بالوثيقة التى أصدرتها الأمم المتحدة عن « إعلان التقدم والانماء الاجتماعى »*

ونظرا لاهمية هذا الميثاق فى توجهات الرعاية الاجتماعية وسياساتها فان من المفيد أن نقتبس بعضا من فقراته المهمة . ومن بين المنطلقات يشير الميثاق إلى أن الدول العربية تلتزم به أساسا لسياسة العمل الاجتماعى :

ادراكا بأن التقدم الاجتماعى هدف أسمى لبرامج التنمية على اختلاف مستوياتها وتعدد ميادينها ، ودعامة أساسية للانتصار ، على ما يواجه العرب من تحديات اقتناعا بالعلاقة الوثيقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، واعتماد كل على الأخرى فى تحقيق التقدم والرخاء والحياة الافضل .

وهكذا يبرز بوضوح الربط بين أسس العمل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية من ناحية وبين قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأول مرة فى وثيقة عربية رسمية يصدرها وزراء الشئون الاجتماعية ، وفى مبادىء هذا الميثاق يتم التأكيد على عشرة مبادىء نقتبس منها :

* العمل الاجتماعى وسيلة غايته الانسان ذاته ، والتكافل الاجتماعى أهم ضمانات نجاحه .

* الرجل والمرأة شريكا حياة ومصير ، ولابد لهما من الاسهام معا فى صنع الحياة على أساس من التعاون والمساواة .

* الديمقراطية احدى الاسس والقواعد التى ينبغى أن يقوم عليها العمل الاجتماعى . .

* الاعتراف لجميع الافراد دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الاصل أو الدين أو المركز الاجتماعى أو العقيدة السياسية أو غير ذلك بحقهم فى التمتع بثمرات التنمية الاجتماعية ، وعليهم من جانبهم ان يسهموا فيها .

ومن الواضح ان هذه المبادىء المختارة من بين المبادىء العشرة التى يرتكز عليها الميثاق تمثل خطوات متقدمة فى تصور العمل الاجتماعى وارتباطه بالتنمية الاجتماعية

---

* United Nations, Declaration on Social Progress and Development, 1969 .

باعتبارها وسيلة لكرامة الإنسان ، كذلك تظهر لأول مرة الاشارة إلى شراكة المرأة للرجال فى صنع الحاضر والمستقبل وبصورة واضحة فى وثيقة للعمل الاجتماعى على الصعيد العربى . ويؤكد الميثاق فى أهدافه كذلك أهمية العمل على «تمكين المرأة من القيام بدور فى بناء المجتمع على قدم المساواة مع الرجل» . وتشير هذه المبادىء إلى ديمقراطية العمل الاجتماعى لكى يكون مجالا للتعبير عن الحاجات الحقيقية للمواطنين ، كما أنها ترسى حق المواطنين كافة ، دون تمييز من أى نوع ، فى التمتع بثمرات التنمية وبالإسهام فى جهودها .

وترسى أهداف الميثاق ضرورة تحقيق أكبر قدر من العدالة فى توزيع الدخل القومى باعتبار ذلك قاعدة للتنمية الاجتماعية ، كما تؤكد أهمية توفير فرص العمل لكل مواطن بما يتناسب مع استعداداته وقدراته ، وتوفير الحد الادنى للمعيشة بما فى ذلك المسكن الملائم ، والرعاية الصحية الوقائية والعلاجية ، وفرص التعليم بالمجان ، وتأمين المواطن ضد العجز والشيخوخة والبطالة والمرض وفقد العائل ، ويشير الميثاق كذلك الى تأهيل المعاقين جسديا أو عقليا وبخاصة الاطفال والشباب ، والى مشاركة المرأة فى بناء المجتمع ، والى رعاية الطفولة وحمايتها وحسن تنشئتها ، وإلى اتاحة الفرص للشباب للمشاركة الايجابية فى تطوير المجتمع وما يطلبه ذلك من اعداده اعدادا سليما لتحمل مسئولياته المستقبلية . كذلك جاء من بين الأهداف الاهتمام بالتنمية الريفية والحضرية وتحقيق نمو متوازن للسكان بين الريف والبادية والحضر .

وهكذا أخذت الرعاية الاجتماعية تلتحم مع التنمية الاجتماعية فى قطاعاتها المختلفة ، كما أن التخطيط لها ، كما ورد فى قسم الوسائل بالميثاق انما يتم فى اطار التخطيط للتنمية الشاملة . وبذلك يدخل باب الرعاية الاجتماعية فى صميم مجالات التنمية الاجتماعية ، وليس على هامشها . وتغدو مسئولية العمل فى هذه المجالات ، كما اكد الميثاق ، مهنة تقوم على التخصص المعتمد على الاعداد المهنى والفنى والتدريب المتطور . وتستلزم وسائل العمل الاجتماعى ايضا السعى الى تنسيق العلاقات بين الهيئات والأجهزة الحكومية العاملة فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، كما تستدعى كذلك تنظيم العلاقة بين القطاع الحكومى والقطاع الشعبى والاهلى فى توجيه العمل الاجتماعى وتخطيطه وتنفيذه .

٢ ـ الاستراتيجيات القطاعية والنوعية :

مع تصاعد الجهود الانمائية وازدياد الموارد المالية نتيجة لارتفاع اسعار النفط منذ منتصف السبعينات برزت الحاجة إلى احكام الأطر المجتمعية التى توجه مسيرة التنمية ونمطها على المستويات القطرية والقومية . واذا كان ثمة وضوح فى مجال الأطر السياسية والتخطيطية والتنفيذية والتقويمية التى تتطلبها عمليات التنمية الا أن الاطر الاستراتيجية التالية للاطر السياسية فى تحديد نهج التنمية وتوجهاتها الرئيسية كان من بين أضعف الحلقات فى سلسلة الاطر المجتمعية اللازمة لتحريك التنمية وتوضيح مساراتها التى تترجمها الخطط الى برامج ومشروعات .

وقد شهدت الفترة فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات جهودا لصياغة مواثيق واستراتيجيات قطاعية ونوعية . وكان من بين هذه الجهود «استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى» التى اعتمدها المؤتمر السادس والأخير لوزراء الشئون الاجتماعية العرب (الرباط ـ كانون الأول / نوفمبر ١٩٧٩) قبل أن يتحول الى مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب ، كواحد من المجالس الوزارية المتخصصة فى إطار جامعة الدول العربية منذ عام ١٩٨٠ .

وكان من بين الجهود الاستراتيجية التى تمت صياغتها واعتمادها فى هذه الفترة اصدار ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وهما الوثيقتان اللتان اعتمدهما مؤتمر القمة العربى الحادى عشر (عمان ـ كانون الأول / نوفمبر ١٩٨٠) . ومع ان هاتين الوثيقتين تعالجان العمل الاقتصادى العربى ، الا انهما أكدتا على جوانب ذات أبعاد اجتماعية جوهرية ، اذ أشار الميثاق الى أن «الانسان العربى هو صانع التنمية العربية وينبغى أن يكون هدفها» ، كما أن الاستراتيجية قد أكدت فى أول أهدافها العمل على «تحرير الانسان العربى وتحرير قدراته المبدعة للمشاركة بصفة أساسية فى عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية» ويدخل فى أبعادها الاجتماعية لاحداث تنمية شاملة السعى إلى «تلبية الحاجات الاساسية المتطورة للمواطنين . . وتوفير فرص العمالة المنتجة . . وتحقيق مشاركة شعبية واسعة فى مسيرة التنمية»(٥) .

---

(٥) جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة : ميثاق العمل الاقتصادى القومى ، كانون الأول / نوفمبر =

كذلك اعتمدت المنظمات العربية والمجالس الاقليمية فى إطار جامعة الدول العربية مواثيق واستراتيجيات قطاعية ونوعية ، منها ميثاق حقوق الطفل العربى (المصادق عليه من مجلس وزراء الشئون الاجتماعية العرب - تونس ١٩٨٣) ، والسياسة العربية للشباب والرياضة (المصادق عليها من مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب - الرباط ١٩٨٣) . وهناك مشروعان لوضع استراتيجية العمل العربى الموحد فى مجال الصحة العامة «من قبل مجلس وزراء الصحة العرب» و«استراتيجية تنمية القوى العاملة» من قبل منظمة العمل العربية(*) ، هذا فضلا عن الوثيقة الضخمة التى اصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المعنونة «نحو استراتيجية لتطوير التربية فى الوطن العربى» ووثيقة «استراتيجية محو الامية فى الوطن العربى» التى أعدها الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار .

ولا يتسع المقام لاستعراض ماورد فى هذه الاستراتيجيات من أهداف ووسائل فى مختلف قطاعات التنمية الاجتماعية ، وانما يمكن الاستدلال منها على الاهتمامات القطاعية باستراتيجيات لمختلف جوانب التنمية الاجتماعية ، كما ينبغى التأكيد على أنها قطاعية ونوعية ، وضعت منفصلة عن بعضها ، ودون وجود إطار استراتيجى للتنمية الشاملة ، أو للتنمية الاجتماعية فى تصوراتها الكلية . وفى هذا السياق القطاعى للاستراتيجيات كان قد تم وضع «استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى» لتوضيح وتصحيح مسارات الرعاية الاجتماعية أو العمل الاجتماعى(٦)، فى ضوء «ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية» . وقد أوضحت هذه الاستراتيجية انها تشكل خطوة على طريق وضع استراتيجية للتنمية الاجتماعية تؤطر مختلف الاستراتيجيات القطاعية والنوعية ، بحيث تصبح استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة مكونا من مكونات استراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى تفيد منها التنمية على المستوى القطرى ، كما تفيد هى من مسيرة التنمية القطرية .

= ١٩٨٠ ، استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك - منطلقاتها ، اهدافها ، اولوياتها ، برامجها ، آلياتها - تونس ١٩٨٣ .

* بعد كتابة هذه الدراسة اعتمد مؤتمر العمل العربى وثيقة «استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية» (بغداد / مارس ١٩٨٥) .

(٦) جامعة الدول العربية - الامانة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية : استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى ، تونس ١٩٨٩ .

٣ - استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى ، أهدافها وتوجهاتها :

وضعت استراتيجية العمل الاجتماعى فى أواخر السبعينات فى ظروف عربية وعالمية اقتضت التركيز على تحديد دور مميز للعمل الاجتماعى فى أهدافه ومجالاته ووسائله . ومن بين تلك الظروف ما صادفته انماط التنمية وخططها فى الاقطار العربية من احباط فى تحقيق أهدافها ، بل وما أفرزه نمط التحديث الذى سارت عليه تلك الخطط من سلبيات وخلل فى توزيع الموارد وفى مجالات توظيفها . وقد ركزت الخطط خلال الستينات والسبعينات على هدف الزيادة فى معدلات الدخل القومى وعلى ما تطلبه ذلك من مستلزمات استثمارية ومشروعات انتاجية ، وساد الاعتقاد بأن مجرد الزيادة فى الدخل القومى وفى زيادة دخول الافراد سوف تؤدى بطريقة تلقائية إلى تحسين مستوى معيشة الافراد وتوفير الحاجات الاساسية للمواطنين . لكن النتائج الواقعية لم تسفر عن ذلك ، بل ان نموذج التنمية الاستثمارى التحديثى قد وسع الهوة فى كثير من الحالات بين الشرائح الاجتماعية ، وبين المدينة والريف .

كذلك تم وضع هذه الاستراتيجية فى ظروف سادتها حركة انتقال العمالة من الاقطار الكثيفة السكان الى الاقطار المصدرة للنفط ، نتيجة لتسارع جهود التنمية فى الاقطار الاخيرة ، وما استلزمه ذلك من ضرورة العمل على رعاية للعمال خارج بلدانهم فى الاقطار المضيفة ، وعلى رعاية أسرهم التى أخذت تتحمل مسئوليات إضافية نظرا لغياب رب العائلة .

وترتب على التصاعد فى استثمار عوائد النفط فى المشروعات الانمائية والعمرانية ان زادت معدلات الانفاق زيادة ضخمة صاحبها عدم التوازن بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للتنمية ، وبرزت الحاجة إلى التوازن والتكامل بين الجانبين ، وإلى دراسة العائد الاجتماعى للمشروعات الاقتصادية وتقدير العائد الاقتصادى للمشروعات الاجتماعية . وتخلل ذلك كله ادراك متزايد لدور العنصر البشرى فى عملية التنمية باعتباره هدفا ووسيلة ، وللوسائل التى ينبغى اتخاذها لاعداده وتحفيزه وتعبئته ليكون مسهما بفاعلية فى حركة التنمية ، ومستفيدا من ثمراتها كفاء ما يؤديه من جهد وعمل منتج .

وقد تابعت استراتيجية العمل الاجتماعى بنود ميثاق العمل الاجتماعى توضيحا وتفصيلا فى إطار تلك المتغيرات التى أحاطت بصياغتها ، وأشارت إلى أهمية العامل البشرى كمركز ثقل للعمل الاجتماعى ، واعتبرته أداة مهمة فى دفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كذلك أبرزت تشابك الجوانب الانمائية والوقائية والعلاجية فى أهداف العمل الاجتماعى ، كجزء لا يتجزأ من مستلزمات التنمية المادية والبشرية وضرورة شمول مجالاته للفئات الاجتماعية من الأسوياء ومن المعاقين فى إطار تنمية الموارد البشرية ، واللحن المميز للعمل الاجتماعى (الرعاية الاجتماعية) كما ترسمه الاستراتيجية يتمثل فى كونه مجموعة من العمليات والانشطة المرتبطة اساسا بالجوانب الانسانية فى نسيج التنمية ، تسعى إلى تحريك الافراد والجماعات والبيئات إلى التفاعل الخصب مع مطالب التنمية بما ييسر لتلك الفئات مزيدا من المشاركة فى تحمل مسئوليات التنمية ، ومن الانتفاع بنتائجها على أسس من العدل الاجتماعى .

وحين توضح الاستراتيجية الجانب الإنسانى أو العامل البشرى باعتباره مركز الثقل فى توجهها تبرز أن مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تستلزم نوعين من الحالات ، أحدهما مركب مادى فنى تقنى ، وثانيهما مركب بشرى إنسانى تنظيمى . والعمل الاجتماعى (فى إطار عمل وزارات الشئون وغيرها من الوزارات الخدمية) ينصب على المركب البشرى التنظيمى ، مع التأكيد على أن توافر الشروط اللازمة والضرورية لكل من المركبين هو الضمانة لكفاءة الاداء والانجاز ، أن مشروعات التنمية الصناعية مثلا فى حاجة إلى ثقافة عمالية ، وتوعية بالأمن الصناعى ، وإلى خدمات تتصل بالتثقيف الصحى . وبفرص الراحة والترويح ، وهذه جوانب متصلة بالعامل البشرى . وفى القطاعات الاجتماعية يتطلب التعليم مثلا عملا اجتماعيا مع الطلاب داخل المؤسسات التعليمية ، ومع الاسرة والبيئة حتى لا يتعرض عائد التعليم إلى الاهدار أو الاضطراب ، وفى رعاية المعاقين ، فإن الأمر لا يقتصر على توفير الوسائل الفنية من معدات وآلات وأجهزة ، وانما يتطلب الأمر عملا اجتماعيا لادماجهم فى البيئة الاجتماعية بما يجعل تقبلهم للمجتمع أمرا ميسورا ، ويجعل تقبل المجتمع لهم كذلك ميسورا . وهكذا ترسم الاستراتيجية للعمل الاجتماعى وظائف «تتخلل وتساند وتدعم كثيرا من أنشطة المجتمع فى مختلف القطاعات ، وبذلك ينتشر ويتشعب فعله ومردوده ليمثل إحدى الطاقات المحركة للتنمية ، والعاملة على مواجهة المشكلات

التى تعوق مسيرتها ، أو تبطىء حركتها أو تهدر جهودها[7] .

وتتألف استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى من ستة فصول تتناول أسس وقواعد التنمية والعمل الاجتماعى ، وواقع العمل الاجتماعى ومشكلاته وتحدياته المعاصرة ، وركائز العمل الاجتماعى وأهدافه ، وأولويات العمل الاجتماعى ، ووسائل ومتطلبات تنفيذ الاستراتيجية ، والفصل الأخير عن التعاون العربى فى مجالات العمل الاجتماعى . وتنتهى بملحق لبرنامج للامانة العامة لجامعة الدول العربية تستهدى به فى تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة ما يتفرع عنها من خطط وبرامج على الصعيد العربى . يمتد لفترة عقد الثمانينات (١٩٨٠ - ١٩٩٠) . ولعله من المفيد فى عرض ما تضمنته الوثائق العربية حول سياسات الرعاية الاجتماعية أو تشير باختصار إلى ما ورد فى فصلين مهمين من هذه الوثيقة لارتباطهما الوثيق بموضوع هذه الدراسة .

لقد تناول الفصل الرابع بالتفصيل أولويات العمل الاجتماعى على أساس من الاعتبارات والمعايير العامة التى يمكن اتخاذها لتحديد تلك الأولويات ، وذلك فى ضوء العوامل المشتركة أو الظروف المتباينة فى الواقع والامكانات بين الاقطار العربية ، ومن بين هذه الاعتبارات والمعايير : ١ - ماتتخذه خطط التنمية من توجهات وماتتطلبه برامجها ومشروعاتها من تحريك وتوعية وتواصل مع الجماهير بغية الاسهام فيها ، والاستفادة من عوائدها. ٢ - دعم وتطوير مؤسسات العمل الاجتماعى القائمة وتعظيم ناتجها كما وكيفا حتى لا تتعرض هذه المؤسسات للتدهور أو استمرارها فى العمل على أساس من حركة القصور الذاتى . ٣ - الإسهام فى تنمية وإشاعة المناخ القيمى والسلوكى الذى يتطلبه الأداء والانجاز التنموى . ٤ - إيلاء اهتمام للفئات الأشد حاجة من حيث التعرف على حاجاتها ، وضمان حقها فى توفير الخدمات الوقائية والعلاجية لها ، والاسهام فى اعدادها وتأهيلها ، واتاحة الفرص لها للمشاركة فى جهود التنمية . وفى هذا الصدد تشير الاستراتيجية إلى الاولوية فى رعاية فئات الاطفال وخاصة فيما قبل سن المدرسة ، وفئات الشباب وخاصة من حيث اعدادهم لدخول سوق العمل ، وفئات المتعطلين ، وفئات ذوى الدخل المحدود ، وفئات النساء وبخاصة المرأة العاملة ، واعتبار الأمومة وتنشئة الاجيال مهمة انمائية ، وفئات المعاقين .

وفى مجال رعاية المعاقين تشير الاستراتيجية إلى أهمية برامج الوقاية ، وإلى

(٧) المصدر السابق ، ص ٣٧ .

مراجعة فى اساليب الرعاية المؤسسية ، ومؤكدة أهمية الاتصال المتتابع فى سلسلة رعاية المعاقين التى تتألف حلقاتها من رعاية ، وعلاج ، وتأهيل وتدريب ، وادماج فى حياة المجتمع ، وإلى ضرورة استكمال هذه الحلقات ، ويفضل ان يكون ذلك عن طريق صيغة فعالة تقترن فيها الرعاية المؤسسية مع الرعاية الاسرية . كما تؤكد الاستراتيجية ان الرعاية داخل الاسرة كلما كان ذلك مستطاعا تحت التوجيه والاشراف الفنى هو أفضل الاطر الاجتماعية التى تضمن تحقيق تواصل الحلقات وفاعلية الاداء فى الرعاية الاجتماعية للمعاقين .

٥ ـ وتشير الاستراتيجية إلى الأهمية المتزايدة فى الحاجة إلى رعاية العمال والمهاجرين وأسرهم المقيمة معهم فى بلاد المهجر أو الباقية فى أقطارهم الاصلية ، وإلى فئات المهجرين بسبب الكوارث الطبيعية أو بسبب التهجير القسرى وبخاصة بالنسبة لما ترتب على الاحتلال الصهيونى لأرض الشعب الفلسطينى ولأراض عربية أخرى .

٦ ـ كذلك تؤكد الاستراتيجية على أهمية المعايير المرتبطة بالتوزيع الجغرافى لخدمات العمل الاجتماعى وأنشطته ، فى ضوء الحاجة الحقيقية ، وليس على أساس معايير حسابية مطلقة ، كما تدعو إلى الاهتمام بالمعايير المرتبطة بمستوى الخدمة بحيث يتحدد لكل خدمة أو مؤسسة نوعية الحد الاساسى اللازم توافره لنوعية الخدمة الملائمة ، والشروط المادية والفنية والبشرية لتحقيق هذا الحد . ففى كثير من الحالات لا يوجد تحديد لمستوى الخدمة ويترك العمل سائبا لاضوابط له ، أو أنه كما يحدث فى كثير من الحالات يوضع له مستوى مثالى لاتتكافأ معه الوسائل والامكانات المتاحة . ٧ ـ ومن أولويات العمل الاجتماعى أيضا دعم الجهود الذاتية والتعاونية والمشتركة بين الاجهزة الرسمية والتنظيمات الجماهيرية والاهلية .

والفصل الخامس من الاستراتيجية يتناول وسائل التنفيذ ومتطلباته ويمكن تلخيصها فيما يلى : (١) تبنى الارادة السياسية لاهداف الاستراتيجية وتوجهاتها فى مسيرة العمل الاجتماعى ، (٢) وضع استراتيجيات وطنية تستهدى بالاستراتيجية العربية ، (٣) ملاءمة التشريعات والنظم واللوائح المنظمة للعمل الاجتماعى ، (٤) تخطيط العمل الاجتماعى وبرمجته فى ارتباط عضوى مع التخطيط الوطنى ، (٥) توفير الموارد والمستلزمات وترشيد الانفاق فى تنفيذ البرامج (٦) تطوير الادارة والأجهزة التنظيمية

والمؤسسية (٧) تطوير الهيئات والجمعيات التطوعية ، (٨) اعداد وتدريب الاطارات الفنية ، (٩) اجراء البحوث والدراسات التطبيقية ، (١٠) الاستعانة بوسائل الإعلام والاتصال الجماهيرى ، (١١) دعم العمل الاجتماعى الفلسطينى ، (١٢) الاتساق والتنسيق بين مختلف وسائل وآليات العمل الاجتماعى .

والخلاصة التى تستفاد من استراتيجية العمل الاجتماعى هى اعتبارها وثيقة عربية رسمية دفعت بمفاهيم العمل الاجتماعى والرعاية الاجتماعية خطوات جديدة ، وبلورت أبعادها وأبرزت بصورة أكثر وضوحا التوجهات التالية :

ـ التركيز على الدور الانمائى وعلى جانب العامل البشرى فى مجالات التنمية بحيث يصبح العمل الاجتماعى جهدا يتخلل النشاطات والبرامج والمشروعات الانمائية فى تفاعلها مع العنصر البشرى ، وفى تفاعل العنصر البشرى معها .

ـ أبرزت دور العمل الاجتماعى فى تنمية الموارد البشرية وأهمية ادماج الفئات التى كانت تعتبر هامشية فى مسيرة التنمية وضرورة تأهيلها كحق من حقوقها ، بما يمكنها من المشاركة فى جهود التنمية ، أخذا وعطاء .

ـ التأكيد على أهمية التحريك والتنظيم الايجابى للعنصر البشرى فى كفاءة العمل الاقتصادى ومتطلبات هذا التحريك .

ـ مسئولية العمل الاجتماعى فى تصحيح معادلات العدالة الاجتماعية على مستوى الفئات الاجتماعية والبيئات الجغرافية .

ـ ايجاد التنظيمات والوسائل التى تحقق فاعلية المشاركة الجماهيرية والشعبية بدءا من صناعة القرار والتخطيط إلى اتخاذ المبادرات ودعم الجهود الذاتية .

ـ ارتباط العمل الاجتماعى فى أهدافه ومضامينه بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية وغيرها من المتغيرات المجتمعية .

ـ تكامل العمل الاجتماعى ، أهدافا وبرامج ، ووسائل مع نمط التنمية الاجتماعية فى قطاعاتها المختلفة ، ومع نمط التنمية الاقتصادية فى أولوياتها وبرامجها .

ـ أهمية العمل العربى المشترك فى برامج ومشروعات العمل الاجتماعى .

٤ ـ الرعاية الاجتماعية فى إطار المشروع الحضارى العربى :

والنقلة الأخيرة فى مفهوم الرعاية الاجتماعية وسياساتها ، كما ينعكس فى وثائق جامعة الدول العربية ، تتمثل فيما تضمنته وثيقتان هما مشروع «الميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الشاملة» ومشروع «الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة» . واذا كانت هاتان الوثيقتان لم يتم اعتمادهما بعد من مستويات القرار فى الجامعة ، إلا أنه قد تم بلورتهما من خلال اجتماعات متعددة للخبراء العرب ، ومن الهيئات الفنية فى الامانة العامة للجامعة فى المنظمات العربية المتخصصة . وهما فى وضعهما الحالى يصوران ـ فى أقل تقدير ـ توجه قطاعات كبيرة من رجال الفكر والمسئولية والممارسة فى مجال الرعاية الاجتماعية فى أبعادها ومضامينها المتطورة ، وفى التحامها مع قضايا التنمية الاجتماعية الشاملة . والواقع ان مفهوم التنمية الاجتماعية الشاملة فى كلتا الوثيقتين لا يقتصر على ما يعرف عادة بقطاعات التنمية الاجتماعية فى المصطلح التخطيطى السائد ، وانما يقصد بالتنمية الاجتماعية الشاملة السعى إلى انجاز مشروع حضارى للمجتمع العربى ، تسعى الوثيقتان إلى تحديد المبادىء والاهداف والسياسات التى يقوم عليها . ومن ثم تتضح الرؤية الاستراتيجية لتطوير الواقع وتغييره وأحداث التحولات الهيكلية فى مؤسساته ، وتنمية قواه البشرية والمادية بما يؤمن له التطور الذاتى ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية .

ويتكون مشروع الميثاق العربى للتنمية الاجتماعية الشاملة(٨) من ديباجة وبابين . وموضوع الباب الأول «فى مستقبل الانسان العربى : المنطلقات والاهداف» والباب الثانى «التحرك نحو المستقبل : المحاور والاولويات» . ولعله من المفيد ان نشير إلى بعض المعالم الرئيسية لمشروع الميثاق لما لها من دلالة فى التصور لقضايا التنمية المجتمعية المنشودة .

وفى ديباجة الميثاق تأكيد واضح على ضرورة تغيير انماط التنمية السائدة حيث تشير إلى «ان استمرار التصورات والمسارات الحالية التى تسود الاوضاع القومية والعالمية من شأنه ان يزيد فى التحديات والمخاطر ، ويضعف القدرة على مجابهتها ويضاعف

---

(٨) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة .

من أعباء المستقبل» ، كذلك ينطلق الميثاق من الشعور «بجسامة الاخطار المحدقة بالامة العربية وتنوعها» فيشير إلى التجزئة الاقليمية ، وهدر الإمكان العربى ، وزيادة التفاوت الانمائى بين الدول العربية ، كما يشير إلى مخاطر التخلف الذى «يتجلى فى عدم الاستغلال الامثل للثروة البشرية والمادية ، وفى تفاوت مستويات المعيشة ، وتجزئه عمليات التنمية ، وضعف المشاركة المتوازنة بين فئات المجتمع ، وتراجع أشكال التنظيمات الاجتماعية بصورة عامة» . ومن ثم فإن الديباجة فى مجملها تنطلق من المسئولية القومية التى تستدعى تعبئة جميع الطاقات لدعم الأمن القومى بمختلف أبعاده ، والى بلوغ مجتمع يقوم على الكفاية فى الاداء والعدالة فى التوزيع .

وفى الباب الأول ، أوضح الميثاق ركائز الجهود الانمائية من أجل تحرير قدرات الإنسان العربى . وتضمنت إبراز خصوصية المجتمع العربى وضرورة الحفاظ على هويته الحضارية وقيمه الروحية ، واعتماد النظرة الكلية فى صياغة التنمية العربية بحيث تتكامل الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتأكيد على أهمية القوى البشرية وتنميتها باعتبارها موردا لا ينضب ، وضمان المشاركة الشعبية الحرة الواعية فى مختلف مستويات القرار والمسار .

ويعالج الباب الثانى محاور وأولويات التحرك نحو المستقبل على تخطيط محسوب للمتوقع والممكن قوميا ودوليا . ويركز على المحاور والأولويات التالية :

(١) تطوير الانتاجية .

(٢) ضمان الحقوق والوفاء بالحاجات الاساسية بما فى ذلك اشباع حاجات الاستمرار فى الحياة من غذاء وصحة ومسكن ، واشباع الحاجات الاجتماعية فى العمل والتعلم والثقافة والترويح والتأمين الاجتماعى ، ودعم حقوق الإنسان دون تمييز ، وارساء المؤسسات الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة فيها وتحصين المجتمع ضد أسباب الجريمة والانحراف .

(٣) ضمان حريات التفكير والتعبير ورفع المستوى الثقافى للإنسان العربى باعتبارها قاعدة للمشاركة والابداع .

(٤) تكامل التنمية الاجتماعية وما تستلزمه من احداث التحولات اللازمة فى الهياكل والبنى المرتبطة بالقاعدة الانتاجية ، وسد الفجوة الاجتماعية فى الأحوال المعيشية داخل كل قطر وبين الاقطار العربية ، وتوجيه الاستثمارات والمشروعات بما يضمن التوزيع العادل والمتناسب بين ماتتحمله الأجيال المتعاقبة والشرائح الاجتماعية

المختلفة من أعباء وما تجنيه من ثمرات ويدخل فى مجال التكامل تيسير وتشجيع تنقل الايدى العاملة بين الاقطار العربية .

(٥) مجابهة التحدى الاستعمارى والصهيونى وما يستلزمه ذلك من تعبئة للموارد المادية والبشرية والمعنوية من أجل تحرير التراب العربى من الاحتلال ، وتعزيز الأمن القومى .

(٦) التعاون الدولى والتفاعل الواعى مع الحضارات الإنسانية أخذا وعطاء .

ويأتى مشروع «الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة»[٨] تفصيلا لتوجهات ومستلزمات تأسيس المستقبل الحضارى للمجتمع العربى مستشرفا الأفق الزمنى حتى نهاية ٢٠٠٠ . وتركز الاستراتيجية فى منطلقاتها وهو القسم الأول منها على ضرورة التميز الحضارى والأصالة العربية ردا على الغزو الثقافى ، وعلى التنمية الشاملة ، ردا على قصور الانجاز الاجتماعى الاقتصادى . وتشير مقدمة الاستراتيجية الى أن الحكم على انجازات التنمية وتقييم عوائدها يتطلب أكثر من مجرد المؤشرات الحالية المستخدمة للدلالة الحقيقية على ما يحدث فى المجتمع من تغيرات كمية ونوعية . وفى هذا الصدد تقرر الاستراتيجية أن «المجتمع يعد أكثر تقدما مقارنا بغيره ، اذا ما كانت جهوده التنموية لا تتغاضى منذ البداية عن أهمية تطوير القيم ، والعلاقة بين فئات المجتمع لتصبح أكثر إنسانية وعدلا ، فيكون الفرد أقل اغترابا فى محيطه ، وتكون الجماعات أكثر مشاركة فى الجهد الإنمائى وأعمق إدراكا لمطالب التضحية ومعايير توزيع الثمرات» . وفى هذا دعوة إلى محاولات جادة لاستشكاف مؤشرات التقدم الاجتماعى ومعاييره الاصلية ، دون الاقتصار على المؤشرات الكمية المستخدمة حاليا والتى لا تعبر عن مضمون التغير ونوعيته .

ثم تتناول الاستراتيجية فى القسم الثانى الاولويات الاساسية فى انجاز المشروع الحضارى العربى ، والتى لها تأثير فعال فى مختلف مجالات الجهد الانمائى . وتتلخص هذه الأولويات فى انهاء الاحتلال والعدوان الصهيونى على الأرض العربية ، وتحقيق الأمن الغذائى ، وترشيد الاستغلال لمصادر الثروة وتوظيف الموارد ، والتوزيع العادل لاعباء التنمية وعوائدها ، وتأصيل دور الاسرة فى التنشئة ، والتوظيف التنموى

---

(٨) جامعة الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، مشروع الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة .

للإعلام ووسائل الاتصال الجماهيرى ، وتعميم اللغة العربية وتطويرها أداة للعلم والتعليم والثقافة ، وملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى والاسهام العربى فى مجالاته .

والقسم الثالث من استراتيجية التنمية الاجتماعية الشاملة عنوانه «محاور التنمية الاجتماعية ومجالاتها» . ومن المهم ان نشير إلى محورين رئيسيين من جملة المحاور الأربعة التى تناولها هذا القسم وهما المحور الأول : «الوفاء بحاجات التنشئة الاجتماعية واعداد القوى المنتجة» والمحور الثانى : «الوفاء بالحاجات المادية وشروطه» . وتنطلق الاستراتيجية من الاعتراف بهذين الجانبين من الحاجات من حقوق الإنسان ، ومن ان التنمية السديدة تقتضى التفاعل والتأثيرات المتبادلة بين هذين الجانبين من الحاجات ، تحقيقا للعائد الايجابى لهما على حياة الفرد وحياة المجتمع فى الافق الزمنى القريب والبعيد . وليس من اليسير هنا استعراض ما فصلته الاستراتيجية فى مجالات كل محور من هذين المحورين ، وسوف يكتفى بالاشارة إلى عناوين المجالات فى كل منها .

فالمحور الأول ـ محور الوفاء بحاجات التنشئة الاجتماعية واعداد القوى المنتجة ـ يتضمن المجالات والعوامل المؤثرة فى تكوين الإنسان : اعدادا وتهيئة ـ ليكون قوة فاعلة ومتفاعلة مع غيره ومع هياكل المجتمع ومؤسساته ومجالات هذا المحور هى ، الأسرة العربية ، التربية والتعليم والتدريب ، الثقافة القومية ، الاعلام والاتصال الجماهيرى ، الرعاية والتيسير الاجتماعى ، التربية الرياضية والترويحية ، البحث والعلم الاجتماعى . أما مجالات المحور الثانى ـ للوفاء بالحاجات المادية وشروطه ـ فانها تتضمن انتاج الغذاء والسلع الاساسية ، الصحة ، الاسكان ، البيئة الطبيعية ، البحث العلمى والتطوير التقنى . وهى كلها مقومات مادية للتنشئة الاجتماعية واعداد القوى العاملة المنتجة واستمرار اعدادها .

وفى إطار هذه الاستراتيجية وأولوياتها الاساسية من أجل المشروع الحضارى للمجتمع العربى يصبح العمل على الوفاء بالحاجات الاساسية الاجتماعية والمادية للإنسان العربى عنصرا من عناصر تأسيس المشروع الحضارى المستقل ، والمعتمد أولا وقبل كل شىء على موارده البشرية وعلى قدرة الإنسان العربى فى توظيف طاقاته وتوظيف الموارد الطبيعية المتاحة لديه . وفى هذا السياق تصبح السياسات المرتبطة

بالوفاء بهذه الحاجات سببا ونتيجة فى عملية التشكيل المجتمعى المطلوب . ومن ثم تمتد الرعاية الاجتماعية بمعناها العام إلى السياسات والبرامج المتصلة باشباع هذه الحاجات كجزء لا يتجزأ من تكوين الإنسان الفاعل والمنتج ، وكقاعدة من قواعد اقتران الحق بالواجب وارتباط الرعاية بالمسئولية . ومن ثم فإن الرعاية الاجتماعية هى حصيلة التفاعل التى تتركب من مختلف التأثيرات التى تشكل حياة الفرد وعلاقاته الاجتماعية من خلال التوجهات والامكانات التى تتيحها هذه المجالات فى اتساقها أو تناقضها . وفى ايجابياتها أو سلبياتها .

ولقد تماشت الاستراتيجية مع واقع الأجهزة المسئولة عن مجالات التنمية الاجتماعية ، فأفردت فى محور «التنشئة الاجتماعية واعداد القوى المنتجة» مجالا للرعاية والتيسير الاجتماعى ، وأوضحت انهما «ضرورات لجعل بيئات النشاط الاجتماعى اليومى يسيرة مواتية لحركة البشر وفاعليتهم . ان العمل فى هذا المجال يعالج مشكلات عدة كالتفاوت الاجتماعى الحاد وانحسار المشاركة والبطالة والاغتراب وتخلف مناهج التنشئة الاجتماعية . . واضافة الى ذلك فإن العمل فى هذا المجال يتضمن انواع الرعاية والخدمات الاجتماعية فى مجالات التعليم والعمل والتثقيف والترويح والاستهلاك ، كما يتضمن رعاية الفئات الخاصة والنوعية صاحبة الحق فى التعويض والرعاية المجتمعية» .

وتؤكد الاستراتيجية فى مختلف موضوعاتها ضرورة البحث عن وسائل ومناهج جديدة فى التنمية الاجتماعية تكون ذات فاعلية فى تناولها للواقع ومعطياته ، ومتوجهة إلى جذور المشكلات وأسبابها والحيلولة دون ظهورها ، دون الاقتصار على معالجتها بعد حدوثها . كما تؤكد فى سبيل ذلك كله مراجعة المفاهيم والممارسات والتطبيقات السائدة للرعاية الاجتماعية التى تم اقتباسها أساسا من نموذج التحديث فى الدول المتقدمة صناعيا ، وان تعمل جميع الهيئات المعنية بقضايا التنمية والرعاية الاجتماعية على ايجاد بدائل جديدة ملائمة لطبيعة التحديات الانمائية العربية ، وللقيم الحافزة للإنسان العربى ، وعلى تشجيع المبادرات الفردية والجماعية وبخاصة ما يكون منها مبدعا خلاقا .

والخلاصة ان التصورات التى تضمنها كل من مشروع ميثاق التنمية الاجتماعية الشاملة ومشروع الاستراتيجية العربية للتنمية الاجتماعية الشاملة قد سعت إلى بلورة

نقلة جديدة فى مجال الرعاية الاجتماعية ، مفهوما ومضمونا . وذلك يجعل الرعاية الاجتماعية أحد وجهى العملة فى التنمية الاجتماعية ، اذ تتضمن الرعاية الاجتماعية بذلك العمل على الوفاء بالحاجات الاساسية المادية والاجتماعية والمعنوية للمواطن العربى . وقررت أن تحقيق هذا الوفاء وتناميه فى الشمول والمستوى مرهون بتحقيق أولويات أساسية تتطلب اعادة لتشكيل مجموعة من البنى والهياكل والعلاقات الاجتماعية من أجل ارساء القواعد لمشروع حضارى للمجتمع العربى . وبذلك تصبح الرعاية الاجتماعية أو الرعاية المجتمعية هى أحد وجهى العملة للتنمية الاجتماعية التى يمثل جانب العمل والفعل الاجتماعى والمشاركة فى الجهد الانمائى الوجه الآخر من عملتها .

وبذلك أيضا تصبح الرعاية المجتمعية (الاجتماعية العامة) هى هدف ووسيلة ـ فى نفس الوقت ـ فى عملية صياغة مجتمع عربى متطور يسعى من خلال اهداف الرعاية الاجتماعية العامة إلى تحرير طاقات أفراده وجماعاته من كل ما يعيق او يحيط نموها وانتاجها وابداعها ، حتى يتمكن هؤلاء من اكتساب مقومات الحرية المسئولة لأجل ممارسة الفعل الاجتماعى بكفاءة واقتدار . ويصبح هؤلاء معتزين بانتمائهم لهذا المجتمع ، كما يصبح المجتمع بدوره معتزا بانتماء أفراده وجماعاته .

وفى سياق الاستراتيجية العربية للتنمية الشاملة تصبح الرعاية المجتمعية (الرعاية الاجتماعية العامة) مظلة جميع المواطنين ، وتصبح الرعاية الاجتماعية النوعية (الخاصة) مرتبطة بالتيسيرات أو العلاج أو التأهيل والتدريب والادماج والمشاركة التى توفر للفئات أو البيئات المعلقة أو المحرومة وسائل القدرة على أن تقف على نفس خط الكرامة الانسانية التى يقف عليه بقية المواطنين فى انطلاقتهم لمواجهة مسئولياتهم الحياتية . وتغدو الرعاية الاجتماعية النوعية (الخاصة) مجالا للعمل الاجتماعى يشتق منطلقاته ومبادئه ومناهجه من المنطلقات والمبادىء والمناهج التى تحكم الرعاية المجتمعية العامة ، ويكون على حد تعبير المناطقة العرب «إن الخاص عام وزيادة» .

خاتمة :

والتصور للرعاية الاجتماعية بمفهوميها العام والخاص الذى انتهت اليه هذه الدراسة يمكن تصنيفه الى رعاية مجتمعية ورعاية نوعية . وهذا يعود بنا الى استلهام ما أرسته مفاهيم الاصول الاسلامية فى عهد الراشدين من الخلفاء ومن خلفهم من الرعاة فى عصور ازدهار الحضارة العربية الاسلامية . ونسترجع هذا التصور بعد رحلة طويلة من تقلب وانتكاس للمفاهيم التى لابد من تصحيحها مع ظهور متغيرات اجتماعية مستجدة . واذا كان ثمة تداخل بين المراحل التى تضمنها مفهوم الرعاية الاجتماعية ، فاننا نجده قد ارتبط فى عصور التدهور بالمنة والعطف الفردى على الفقراء والمحتاجين ، ثم انتقل إلى مفهوم العطف والاشفاق الرسمى بجانبه الفردى مع نشأة الدولة الحديثة ، ثم إلى مفهوم العلاج والتهذيب الذى يقوم سوء التكيف للفرد (والذى يعتبر هو مسئولا عنه فى الأساس) ، ثم إلى مفهوم العلاج والمعونة حتى يستطيع أن يكتفى الفرد بذاته ويدبر أموره ، ثم الى مفهوم المعونة والعلاج والوقاية والتأهيل والادماج الاجتماعى للافراد والجماعات والبيئات المعاقة . ويتم ذلك من خلال العمل الاجتماعى الذى يتضمن أساليب فنية وتقنية تتطلبها ممارسة مهنة الرعاية والخدمة الاجتماعية فى العمل مع الفئات النوعية المعاقة أو العرضة للاعاقة . ثم نأتى الى المرحلة التى انتهت اليها تصورات الاستراتيجية العربية للتنمية الشاملة لترسى مفهوم الرعاية المجتمعية (الرعاية الاجتماعية العامة) والرعاية الاجتماعية الخاصة فى اطار تحولات وشروط اجتماعية يتحقق بها ومعها تأسيس المشروع الحضارى للمجتمع العربى . وفى هذا الاطار تتطابق الرعاية المجتمعية مع الوفاء بالحاجات الاساسية للمواطنين باعتبارها أحد الوجهين فى عملة التنمية الاجتماعية ، والتى ينبغى أن تحكم بدورها شروط وتوجهات التنمية الاقتصادية . وتغدو الرعاية الاجتماعية النوعية فرعا خاصا بأصحاب الحق فى التعويض وصولا بهم إلى أقصى ما يستطيعون من القدرة لمواجهة متطلبات الحياة العادية والاسهام فى شئونها وشجونها .

العربى المعاق وموقعه من تنمية الموارد البشرية*

من هم المعاقون - الاعاقة المجتمعية :

ليس من التغالى فى التشخيص أن يقال إن معظم المواطنين فى الوطن العربى هم معاقون . ونقصد بذلك ما يواجه الإنسان العربى من مواقف أو ما يعترضه من حدود وسدود تحول دون ممارسته لحقوقه وواجباته التى كفلتها الدساتير والمواثيق الوطنية والعربية والدولية أو تضعف من قدرته على استثمار طاقاته وامكاناته الجسدية والفكرية والابداعية والتواصلية . وقد تنشأ الاعاقة من عدم اتاحة الفرص والظروف الملائمة لتنمية تلك الطاقات فيظل الإنسان معوقا عن الحركة والفعل الاجتماعى ، قابعا فى أسر العجز محدود التفاعل مع ما حوله ومع من حوله من محيط مادى وبشرى . وهكذا تمتد الاعاقة إلى كل فرد لايتاح له أن يحقق ذاته الإنسانية فى محيطه ، وإلى كل فرد لا يمكنه محيطه من تنمية قدراته إلى أقصى ما يمكن أن تبلغه من نمو ونضج . وهذا هو المفهوم الشمولى للاعاقة المجتمعية التى تنجم عن وضع الافراد فى إطار العلاقات والمراتب الاجتماعية وموقع المكانة والسلطة .

وفى مثل هذا التعريف للاعاقة المجتمعية يندرج حوالى ٤٠ مليونا من ابناء الامة العربية من الأميين وأنصاف الأمين ممن لا يلمون برموز القراءة والكتابة ، إلى جانب ملايين أخرى لاسبيل لها فى توظيف مهارات القراءة والكتابة لقصور تلك المهارات أو لعدم اتاحة المواد الثقافية المناسبة أو الجاذبة لها . وهناك الملايين من العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا أو ممن يعانون بطالة مقنعة ، وهناك أعداد غفيرة ممن تحبط طاقاتهم فى العمل والانتاج ، وممن لا يستطيعون المشاركة الايجابية فى أحداث مجتمعهم إما بالتعبير أو الفعل سواء كان هذا الحرمان من المشاركة اغترابا أو كرها .

---

* اعدت هذه الورقة لندوة «تأهيل المعاقين وادماجهم فى الوطن العربى» والتى نظمتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، تونس (١٤ - ١٨ أكتوبر ١٩٨٠) .

وهناك المواطنون الذين يزيف وعيهم ويعاق عن طريق المعلومات المشوهة أو عن طريق حجب المعلومات والحقائق الصحيحة عنهم . وثمة جيوب الفقر والفاقة من السكان ممن تشغلهم هموم المعاش اليومية عن كل ما يدور حولهم الا من السعى إلى رزقهم ورزق عائلتهم . ومن هؤلاء وأولئك ممن يخشون السلطة والسلطان مما يعوق طاقاتهم فى الابداع والتجديد والتطوير فيصبح السكوت والسكون من ذهب . ومن الكثرة الكاثرة من لاتتيح له إمكاناته المشاركة فى صنع القرار ، أو ممن لاتتاح له الفرص للمشاركة الفعالة فيما يراد له من مصير . والامثلة كثيرة كذلك فى مجال الاعاقة المجتمعية التى تترتب على بعض القوانين أو الاجراءات البيروقراطية أو الظروف التكنولوجية مما يصيب المواطن العربى بحالات من العجز الاجتماعى . وتتفاوت مصادر الاعاقة ومجالاتها ومظاهرها حسب موقع الفرد من تشكيلة الشرائح والطبقات الاجتماعية السائدة ، وما تتيحه أو لا تتيحه من امكانات وطاقات وفرص .

والعبرة فى تشخيص أنواع الإعاقة المجتمعية لا تتوقف عند النصوص الدستورية أو القانونية ، وانما تتحدد بصورة الاوضاع المتجسدة فى أرض الواقع وثقافة المحيط ومصطلحاته . وعلى حد تعبير جورج اورويل فى قصته المشهورة «مزرعة الحيوان» والذى يقول فيها «كل الناس متساوون بيد أن هناك أقواما أكثر مساواة من غيرهم»[1] وبقدر ما تتباعد الشقة بين الخطاب الرسمى ومواثيقه المعلنة من ناحية وبين تجسيداته فى الواقع المعاش وفى الممارسات الفعلية وفى العلاقات السائدة من ناحية أخرى تتزايد حالة الاعاقة المجتمعية للفرد أو الجماعة . وعلى سبيل المثال نجد أنه فى الوقت الذى تقرر فيه قوانين التعليم مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية بين المواطنين جميعا ، الا أن الاختلاف والتباين فى الاوضاع الاقتصادية والثقافية لعائلات الطلاب تلعب دورا كبيرا فى التمايز بين الطلاب فى دوافع التعليم وفرص النجاح وامكان متابعة التعليم أو فى الالتحاق بأنواع معينة من المدارس أو البرامج التعليمية . وهكذا تعوق عوامل خارجة عن القدرة على التعليم تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية فى الواقع العينى . وإذا كان جان بياجيه عالم النفس السويسرى حريصا على ألا يبقى أحد خارج المدينة فى مجال التعليم والتعلم الا أن ظروفا مجتمعية تحكم إلى حد كبير أقدار من يتمكنون من دخول المدينة ومن يبقون خارج أسوارها وعلى مسافات متفاوتة منها . ومن ثم فإن قضية حرية الإنسان العربى انما تتلخص فى تحرير مجتمعه مما يعوق نمو الطاقات

(١) George Orwell, The Animal Farm .

والقدرات البشرية وإزاحة العقبات المؤسسية التى تحول دون استثمار هذه الطاقات والقدرات ، وتجاوز كل تمييز قائم على الاعتبارات الطبقية أو الطائفية أو الحزبية .

واذا كان ملايين الشعب العربى معاقين لأسباب متنوعة وبدرجات متفاوتة من المشاركة الحرة والواعية والخصبة فى شئون مجتمعهم . فإن على المواطنين جميعا أن يناضلوا بالفكر المبدع والعمل المثابر على تخليص وطنهم مما يعيق حركته المستقلة وتقدمه المطرد . . فهناك عوائق التبعية الاقتصادية وما قد تجره من تبعية سياسية وثقافية وتكنولوجية ، وهناك مشكلات الأمن الغذائى ، وتحديات تحرير الأرض ، واقرار السلام ووقف الصراع المسلح وغير المسلح مع الجيران وبين الاشقاء . وكلها معوقات ذات علاقة جدلية مع قضايا تحرير طاقات الإنسان العربى . ومن هنا جاء شعار العمل على «حرية الوطن والمواطن» معبرا عن هذه العلاقة الحتمية بين الطرفين . ولقد أشارت استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك والتى أقرها الملوك والرؤساء العرب فى قمة عمان (١٩٨٠) إلى التحديات المصيرية التى لابد من التصدى لها بايجابية واقتدار باعتبارها من معوقات حرية الوطن والمواطن . تؤكد الاستراتيجية على ضرورة أن يعمل المواطن العربى على إنجاز المهام التالية :

- الوحدة ردا على التجزئة .
- والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ردا على التخلف .
- والتحرير الشامل ردا على الاحتلال الاستيطانى والاستعمارى .
- والاصالة العربية ردا على الغزو الفكرى .

ويتساءل المواطن العربى عند قراءته لهذه المهام إلى أى مدى اتجهت مسيرة التحرر فى الوطن العربى فعلا نحو تحقيق هذه المهام منذ عام ١٩٨٠ ، ومن أجل حرية الوطن والمواطن ، أم أن شيئا من ذلك لم يتحقق ، أم أن الاتجاه يعكس ترديا وتراجعا من أجل انجاز تلك المهام ؟

وفى هذه السياقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بدأنا القول بأن معظم المواطنين ، ان لم نقل كلنا ، معاقون بشكل أو آخر وبدرجات متفاوته . نتيجة الانتقاص مما حددته وثائق حقوق الانسان . وهذا ما يصح أن نطلق عليه «الاعاقة المجتمعية» أو «إعاقة المواطنة» . وليس فى النية التفصيل فى هذا النوع من الإعاقة العامة فى هذه الدراسة ، وانما أردنا أن نشير إليها لانها تمثل بعدا مشتركا مع «الاعاقة

الخاصة» التى تعالجها ـ هذه الورقة بالتفصيل فى إطار الاهتمام بهذا النوع الأخير من الاعاقة بمناسبة السنة الدولية للمعاقين والتى حررت هذه الورقة لاحدى ندواتها العربية .

الاعاقة الخاصة[٢] :

حين نتحدث عن الاعاقة الخاصة انما نقصد الحالة التى تحد أو تضعف من قدرة الفرد على القيام بوظيفة أو وظائف ضرورية فى الحياة اليومية كالعناية بذاته أو ممارسة نشاط اقتصادى أو تعامل اجتماعى بصورة طبيعية ، وقد تنجم الاعاقة عن عجز عضوى أو خلل فى الحواس (السمع ـ البصر) أو اضطراب سيكولوجى أو نقص فى الادراك العقلى أو خلل عصبى فسيولوجى أو تشوه فى البناء الجسمى . وسوف نفصل ذلك فيما بعد .

وقد ظلت قضايا المعاقين ـ ولاتزال ـ تواجه فى إطار ضيق ، دون مناقشة أبعادها كمشكلات اجتماعية متفاعلة ـ أسبابا ونتائج ـ مع قضايا التنمية بصورة عامة ، وبخاصة فى جوانبها الوقائية . ومن ثم فإن دراستها وتحليلها كمشكلة عامة لابد أن تصاغ فى المنظور المجتمعى العام ، دون الاكتفاء بالنظرة المحدودة التى تبرز فى مظاهر العجز والاعاقة الفردية . وبمثل هذا المنظور الشامل للاعاقة وظروفها يمكن التصدى للحلول الوقائية وحتى العلاجية أيضا . لكن التصوير الغالب لا يزال يرى أنها مشكلات فردية بمنأى عن الأوضاع والأحوال المجتمعية . ومن ثم تغدو مواجهتها عن طريق برامج مقتصرة على جهود وزارات محددة أو هيئات تطوعية ، ويتم تناولها من خلال مؤسسات خاصة ، وتثار قضايا المعاقين فى فترات متقطعة وفى مناسبات معينة . وتقام مؤسسات الاعاقة فى حالات عديدة بصورة رمزية كدليل على اهتمام الدولة بالنواحى الإنسانية وكمظهر من مظاهر مؤسساتها الحديثة .

بيد أن المطلوب كحل ناجع وأساسى فى التصدى لمشكلات الاعاقة وضعها كجزء لا يتجزأ من عناصر تخطيط التنمية الاجتماعية والبشرية على الامد القريب والبعيد .

---

(٢) افردت المجلة العربية للتربية التى تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عددا خاصا بعنوان «المعوقون فى عامهم الدولى» ـ السنة الثانية العدد الأول يناير ١٩٨٢ .

وهذا يتطلب ربط الإعاقة بحركة المجتمع وإتجاه نموه وتحولاته الاجتماعية والاقتصادية وآثارها المتلاحقة على الفئات الاجتماعية . وهذا بدوره يستدعى تغييرا فى الخطط والبرامج المرتبطة بالتنمية البشرية والوفاء بالحاجات الاساسية للمواطنين مما يؤدى إلى القضاء التام على بعض مصادر وأسباب الاعاقة ، وإلى الوقاية من بعضها ، وإلى التخفيف من مخاطر البعض الآخر . كما يستلزم التخطيط العمل على تربية المعاقين ورعايتهم وتأهيلهم . وادماجهم فى مجرى الحياة الاجتماعية العادية ، وتمكينهم من المشاركة فى حياة المجتمع كقطاع مهم من موارده البشرية المنتجة .

المعاقون بين المواثيق والواقع :

لقد أكدت المواثيق الدولية والعربية الحقوق الاساسية للمعاقين باعتبارها حقوقا إنسانية واجتماعية تعمل الدول على توفيرها لهذه الفئات . ومن المواثيق الدولية : الاعلان العالمى لحقوق الإنسان (١٩٤٥) وإعلان حقوق الطفل (١٩٥٩) ، وإعلان التقدم الاجتماعى والتنمية (١٩٦٩) ، وإعلان حقوق الاشخاص المتخلفين عقليا (١٩٧١) ، وقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالوقاية من الاعاقة وتأهيل الاشخاص المعاقين (١٩٢١/١٠٨/١٩٧٥) . والفقرات المخصصة للمعاقين فى هذه الوثائق والقرارات الدولية للامم المتحدة تشير إلى حقوق المعاقين الإنسانية والاجتماعية . هذا إلى جانب العديد من القرارات والتوصيات والبرامج التى اعتمدتها الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) ، ومنظمة الامم المتحدة للاطفال (يونيسيف) .

وعلى الصعيد العربى تجدر الاشارة الى «ميثاق العمل الاجتماعى للدول العربية»[٣] الذى أقره مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية العرب (١٩٧١) وقد جاء فى أهداف العمل الاجتماعى التى حددها الميثاق «تأهيل كل مواطن يعانى عجزا جسديا أو عقليا وبخاصة الاطفال والشباب» كذلك أكدت «استراتيجية العمل الاجتماعى فى الوطن العربى» (١٩٧٩) على وضع الاهتمام بفئات المعاقين جسديا وعقليا واجتماعيا بين أولويات العمل الاجتماعى ، كما أشارت إلى أهمية تمكينها من المشاركة فى الحياة العادية ،

---

(٣) جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة للشئون الاجتماعية والثقافية ، ادارة التنمية الاجتماعية .

وتفهم مشكلات الاعاقة ومواجهتها بصورة أكثر ايجابية فى نطاق العمل الاجتماعى الانمائى .

وفى «استراتيجية تطوير التربية العربية» التى أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التى اعتمدها وزراء التربية العرب (١٩٧٦) جاء تخصيص للعناية بالمعاقين ضمن عناصر الاستراتيجية ومجالاتها ، اذ تؤكد «العناية بالتربية الخاصة بالمعاقين ، وتنظيم برامج ذات جوانب إنسانية وتربوية ، ومضامين اجتماعية وتنموية لهم ، وارساء هذه التربية على أسس ثابتة مستمرة» كذلك تشير مقررات وتوصيات منظمة العمل العربية إلى أهمية رعاية وتأهيل المعاقين ، هذا فضلا عما اتخذته بعض الدول من تشريعات وبرامج على المستوى الوطنى تتصل بالمعاقين وتأهيلهم وتشغيلهم .

ومع كل هذه المواثيق والجهود لا تزال الفجوة واسعة بين المواثيق والانجاز الواقعى . وتشير بعضّ الاحصاءات العالمية التقديرية إلى الزيادة المطلقة فى عدد المعاقين فى العالم . وتذهب تقديرات الامم المتحدة إلى أنه يوجد فى العالم حاليا (١٩٧٩) حوالى ٤٥٠ مليونا من المعاقين ، وأن ثلاثة أرباع هذا العدد على الأقل يوجد فى الدول النامية من العالم الثالث . كما تشير إلى الجهود المحدودة والضئيلة المبذولة كما وكيفا لمواجهة قضايا المعاقين ، حتى فى بعض الدول المتقدمة صناعيا .

ولعل من بين الاسباب الرئيسية فى قصور العمل لمواجهة احتياجات المعاقين عدم وجود الارادة السياسية القانعة بالاعتبارات الإنسانية ، وتزاحم المشكلات المرتبطة بالاشخاص الأسوياء العاديين ، وتبرير تجاهل المعاقين بأولويات العاديين ، مع أن معامل الارتباط فى الاهتمام والتخطيط للفئتين يكاد يكون معاملا موجبا اذا نظرنا نظرة عامة على نطاق العالم . فالدول التى تهتم اهتماما منظما ومخططا وعلميا بالأسوياء هى التى تعنى بنفس الاسلوب بقضايا المعاقين والمنحرفين . أضف إلى هذا أن المعاقين ، وحتى أولياء أمورهم ، لا يمثلون قوة ضاغطة أو عاصفة فى تحدياتها ، من أجل المواجهة وإيجاد الحلول واتخاذ الإجراءات الحاصمة للعناية بها .

كذلك يساق تبرير التكلفة المالية التى تتطلبها تنمية المعاقين كمورد بشرى بمقارنتهم بالاسوياء . وبصرف النظر عن الاعتبارات والحقوق الإنسانية ، فإن تربية وتأهيل المعاقين لابد أن ينظر إليها كاستثمار ، حين يترتب على هذا الاستثمار أن يصبح المعاق طاقة بشرية منتجة فى حدود امكاناته ، ومواهبه ، بل احيانا فى قدراته

التعويضية التى قد تصبح مواهب مبدعة وخلاقة . وتشير احدى الدراسات التى أجريت فى فرنسا عام ١٩٦٧ إلى أن تكلفة التعليم الالزامى للطفل المعاق (جسديا أو عقليا) تصل فى المتوسط إلى حوالى ٢٧ فرنكا يوميا (حوالى ٥ دولارات) ، هذا بينما يصل متوسط تكلفة الطفل العادى إلى ٥ ١/٢ فرنك يوميا (أقل من دولار)[٤] . ومن الناحية الأخرى تم تقدير ما يتحمله المجتمع (الأهل والخدمات العلاجية الخ . .) من تكلفة فيما لو ترك الطفل المعاق دون تعليم ورعاية خاصة تمكنه من الاندماج فى المجتمع وذلك طوال فترة حياة متوسطة لعمر الكبار فبلغت التكاليف المقدرة حوالى ٥٠٠ ألف فرنك (حوالى ١١٠ آلاف دولار) . ومن ثم فإن التكلفة لتربية الطفل المعاق تمثل عبئا أقل بكثير جدا مما يتحمله المجتمع لو تركه عالة فى عجزه ، بدل أن يكون طاقة منتجة[٥] .

وهذا الاستثمار من الوجهة الاقتصادية اذا كان من الممكن حسابه وتقديره ، فإن العائد الإنسانى المتحقق فى كرامة المعاق نتيجة تربيته وتأهيله لا يمكن أن يقدر بقيمة نقدية باعتبارها حقا إنسانيا مطلقا .

الإعاقة ـ معاييرها ومظاهرها :

ان تحديد الاعاقة والمعاق قد يتسع ليشمل كل ما من شأنه ان يحول دون تمكين الفرد من المشاركة الفعالة فى حياة مجتمعه ، عطاء واخذا . وقد يمكن اعتبار غالبية الافراد فى كثير من المجتمعات النامية معاقين بسبب الفقر ، وسوء الأحوال الصحية . ونقص التغذية ، والتعرض للبطالة السافرة أو المقنعة ، والجهالة وتفشى الامية إلى غير ذلك من العوامل الاجتماعية التى تحول دون النمو الكامل لطاقات الافراد والجماعات ، سواء ارتبط ذلك بعوامل سياسية أو اقتصادية أو بالتركيب البنيوى للهيكل الاجتماعى ، ولكننا حين نتحدث عن المعاقين فى هذه الورقة أو فى إطار السنة العالمية للمعاقين انما نقصر حدودنا على فئات معينة ، وإن كانت العوامل المجتمعية

---

(٤) U.N. Department of Economic and Social Affairs, Obstacles limiting the access of disabled chidren to rehabilitation servces and education, Doc. ST/ESA/47. p. 37.

(٥) نفس المصدر

السابقة قد تكون من بين القوى المؤدية إلى ازدياد ظواهر الاعاقة المحددة ، وإلى عدم توفير الخدمات الوقائية والعلاجية التى تستلزمها .

ولهذا فسوف نورد هنا بعض المعايير الاساسية التى يمكن اتخاذها فى تصنيف المعاقين فى الاطار الذى نحن بصدده ونقصد بالمعاق هنا :

- من لديه نقص أو عجز أو حرمان فى تكوينه الجسدى أو قصور فى وظائف أعضاء الجسد يحول دون نموه الطبيعى ، أو اكتساب المعرفة والخبرة ، أو الاستمرار فى النمو عن طريق المعرفة والخبرة ، كما يحرمه أو يقلل من فرص تواصله وتفاعله مع من حوله من الناس ومع ما حوله من الاشياء والمواقف . ومن أمثلة هذه الاعاقة فقدان أو خلل الحواس (كفيف العينين أو العين الواحدة أو الصمم فى الاذنين أو فى اذن واحدة أو الصم والبكم ، أو شلل بعض الأطراف ، أو رعشة الاطراف أو فقدان عضو من أعضاء الجسم) .

- نقص أو ضعف أو قصور العمليات العقلية يؤثر فى الادراك والتصور والربط والاستنتاج وغيرها من العمليات العقلية مما يؤدى إلى ما يسمى بالتخلف العقلى ، وعدم القدرة على النمو واكتساب المعرفة والخبرة ، والتواصل الاجتماعى ، والتفاعل مع البيئة والمشاركة المثمرة فى الحياة العادية ، ومما يؤدى الى ظهور أعراض النشاز فى سلوك الفرد فى ضوء ممارسات وسطه الاجتماعى .

- الاضطرابات النفسية التى تؤدى الى عدم تكيف الفرد مع محيطه كما يظهر فى حالات الاكتئاب والانسحاب أو حالات هستيرية أو حالات من العنف أو الخوف نحو محيطه ، وغير ذلك من مظاهر الأمراض النفسية كالعصاب وانفصام الشخصية .

وهذا التقسيم الثلاثى العريض لا يعنى أن هذه الانواع من مظاهر الاعاقة تظهر منفردة فى الشخص المعاق ، بل إن بعض أنواع الاعاقة يكون مركبا ترتبط فيه المظاهر الجسدية بالمظاهر العقلية أو النفسية . واذا كان التقسيم السابق قائما على اساس الاعراض الظاهرة فان هناك تصنيفات أخرى للاعاقة من زاوية المعايير الخاصة بمطالب التأهيل أو التربية أو الرعاية المؤسسية أو الرعاية المنزلية . كذلك فإن هذه الانواع من الاعاقة تختلف فى درجة الاعاقة وحدتها ، ومدى ما يمكن أن تؤثر به فى نمو المعاق وقابليته للتأهيل والتكيف .

والخلاصة ان الاعاقة التى تتعرض الدراسة لمعالجتها تتمثل فى تلك الأعراض

الجسيمة والعقلية والنفسية التى تظهر على الافراد ، وتعطل نموهم الشخصى ، وتعقد وسائل التواصل بينهم وبين مجتمعهم وتجعل قبولهم لمن حولهم وقبول من حولهم لهم أمرا غير طبيعى بسبب «الشذوذ» فى تكوينهم الجسمى أو العقلى . كذلك تجعل مشاركتهم فى الحياة اليومية على قدم المساواة مع غيرهم من «الاسوياء» محاطة بكثير من التحيز ، وطريقا مملوءا بالسدود والحدود . وهذه الانواع من الاعاقة فى حاجة إلى تدابير خاصة لمعالجتها حسب نوعها وحدتها ، كما أنها فى حاجة الى تدابير خاصة للوقاية منها أو للحيلولة دون ظهورها أو للتخفيف من آثارها على نمو الفرد وتكيفه فى المجتمع .

عوامل الاعاقة ومسبباتها :

ليس هنا مجال التفصيل فى عوامل الإعاقة ومسبباتها ، خصوصا أن كثيرا منها تقع فى مجال الاختصاصات الطبية والنفسية مما يعالجه الباحثون المختصون فيها . بيد أننا ونحن نتعرض لقضايا المعاقين فى إطار تنمية الموارد البشرية ينبغى ان نتعرف على هذه العوامل ومسبباتها بالقدر الذى يساعد على التخطيط للوقاية والعلاج والتأهيل بما يتيح المجال لادماج المعاقين فى مسيرة الحياة العادية .

وقد جرى العرف على تقسيم هذه العوامل والاسباب المؤدية الى الاعاقة الى قسمين رئيسيين : أولهما : العوامل الوراثية المتمثلة فى الخلل فى الجينات والكروموزمات ، أو فى عدم وجود مناعة ضد الأمراض ، أو النقص البين فى وزن الطفل الوليد (دون وزن ٢/١ كجم) أو عدم الاكتمال فى نضج بعض الاعضاء لدى الوليد . وقد تؤدى هذه الظواهر الناجمة عن العوامل الوراثية (والبيئية أيضا) إلى كون الاطفال عرضة لمخاطر الاعاقة بدرجة عالية . هذا الى جانب الاصابة بمرض السكر الوراثى أو بمرض الجُذام ، أو بمرض الصرع أو غيره من الأمراض العصبية ، وتعزى كثير من أسباب الضعف والتخلف العقلى إلى عوامل وراثية تبلغ فى المتوسط حوالى ٨٠ فى المائة من حالات الأمراض العقلية عند الاطفال .

وثانى العوامل المسببة للاعاقة هى العوامل البيئية التى يتعرض لها الفرد خلال حياته . منها على سبيل المثال الحوادث المنزلية التى تسبب تشوهات جسدية ، والاطفال دون سن الرابعة والكبار فوق سن الستين هم أكثر الناس عرضة لمثل هذه

الحوادث على اختلاف أنواعها وبخاصة حالات التسنم لدى الاطفال . يضاف إلى ذلك ما قد يتعرض له الفرد من أمراض مشوهة كشلل الاطفال وسل العظام ، والتراكوما الحادة وغيرها من الأمراض الوبائية أو المتوطنة . ويأتى عامل نقص التغذية وخاصة بالنسبة للاطفال الصغار عاملا مهما من عوامل التعرض للاعاقة كالاصابة بالكساح ، وضعف البصر والتعرض للمرض بصورة عامة . ثم ان كثرة الحمل المتعاقب للامهات مع سوء التغذية وقلة العناية الطبية قد يفسح المجال لولادات مشوهة أو هزيلة تكون معرضة للاعاقة الجسمية أو العقلية . وفوق هذا كله تأتى الاعاقة الجسمية والنفسية التى قد تنجم عن الحروب والكوارث الطبيعية والحرائق .

حجم المشكلة وأبعادها فى الأقطار العربية :

لا توجد احصاءات دقيقة وشاملة عن حجم المشكلة فى الاقطار العربية . وتجاهل هذه الاحصاءات فى معظم هذه الاقطار يدل على ان مشكلة الاعاقة لم تطرح نفسها بعد كقضية اجتماعية تستحق المواجهة على أساس من التخطيط والمراحل والبدائل ، وانما تواجه بأسلوب جزئى كيفما جاء أو اتفق . وربما تكون قد ظهرت فى السنوات الاخيرة محاولات محدودة لحصر بعض فئات الاعاقة . وقد نما إلى علم الكاتب أن صندوق الملكة علياء للخدمات الاجتماعية فى الأردن قد قام بعمل مسح ميدانى للتخلف العقلى ، كما أن هناك محاولة فى لبنان لتقدير ما أحدثته الحرب من أصابات جسدية . وكل ما توضحه الاحصاءات هو عدد المنتفعين من خدمات الرعاية والتأهيل فى مؤسسات الاعاقة ، وهى فى حد ذاتها محدودة جدا فى اعدادها وطاقاتها الاستيعابية .

ومع ذلك فلابد لنا من محاولة لتقدير حجم المشكلة فى أى فئة من فئاتها ، وتشير التقديرات العالمية أنه من المعقول أن يكون متوسط الاعاقة الجسدية والعقلية فى الاطفال حتى سن الخامسة حوالى ١٥٪ من مجموع الاطفال . وتأسيسا على هذه النسبة فإنه من المحتمل ان يبلغ عدد المعاقين جسديا وعقليا ونفسيا فى هذه الفئة من العمر (٠ ـ ٥) من مجموع سكان الوطن العربى أكثر من مليونى طفل . وليس لدينا من المعايير ما يسمح لنا بتقدير الحجم الكلى للمعاقين فى بقية الفئات العمرية من سكان الوطن العربى ، هذا مع العلم بأن الطاقة الاستيعابية للبرامج والخدمات المقدمة للمعاقين عموما لا تتجاوز بضعة آلاف فى مجموع الاقطار العربية .

كذلك ليس لدينا ما يشير إلى الاتجاه فى نمو اعداد المعاقين زيادة أو نقصا . وهناك من العوامل ما يشير إلى احتمال نقصها كالتحسن فى مستوى الخدمات الصحية والوعى الصحى بصورة عامة ، وفى مستويات الغذاء والتغذية . ومع ذلك فإن هناك عوامل أخرى تدعو إلى احتمالات ظهور الإعاقة ، منها استمرار الارتفاع فى معدل الخصوبة والولادات المتعاقبة لدى الامهات ، ومن المعروف ان معدلات الخصوبة فى الاقطار العربية من أعلى المعدلات العالمية ، وان نسبة السكان دون ١٤ سنة تبلغ حوالى ٤٣٪ من مجموع سكان الوطن العربى . أضف إلى هذا الزيادة المطردة فى الهجرة من الريف إلى المدن ، والمعيشة فى مدن الصفيح والاعشاش فى ظروف أسوأ من ظروف المعيشة فى القرية ، هذا فضلا عن مشكلات تلوث مياه الانهار والبحار من مصادر المخلفات الصناعية والبشرية ، وانتشار الاتربة والرمال مما يساعد على انتشار الاصابة بالتراكوما . ثم ان التقدم الطبى فى خدمات التوليد قد ينقذ حياة اطفال كان من المحتوم ان يموتوا فى الماضى لكنهم يبقون على قيد الحياة وهم معاقون جسميا أو عقليا . يضاف إلى هذا كله ما تخلفه الحروب المستعرة ، وهمجية الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية من صور الإعاقة الجسدية والعقلية والنفسية .

من بين الابعاد المهمة فى مشكلة الاعاقة فى الثقافة العربية هو شعور الاسرة «بوصمة العار» أو «بعقدة الذنب» حيال وجود معاق بين أفرادها . ويتراوح هذا الشعور فى تحديد العلاقة مع المعاق بين الاشفاق والحماية التامة له مما يحول دون نمو أى قدر من الاعتماد على النفس لديه ، وبين الرغبة فى التخلص منه وابعاده فى أى مؤسسة خارج الأسرة ، او على الأقل ابعاده عن المجتمع او عزله قدر المستطاع عن الاتصال أو الاحتكاك بالعالم الخارجى .

ويتماشى مع هذا فى الوقت نفسه عدم الوعى بأن حالة المعاق يمكن أن تتحسن ، وأنه من الممكن مساعدته لكى يعيش معيشة طبيعية بقدر الامكان . وهذا الاتجاه الناجم عن «القدرية» حيال ظاهرة الاعاقة لدى بعض فئات المجتمع لا يساعد المعاق على التغلب على بعض مشكلاته ، كما أنه لا يحفز الاسرة على السعى نحو الاستفادة مما يتاح من خدمات خاصة لمساعدته وتأهيله .

ومن أبعاد الاعاقة الجسدية والعقلية فى الاقطار العربية تشابكها مع مشكلات الفقر . وتدل كثير من بيانات الضمان الاجتماعى وحالات المساعدات الاجتماعية ان

نسبة ملحوظة من المستحقين حسب فئات القانون هى من الفئات المعاقة جسديا أو عقليا . ومن هذه الظاهرة يبدو ارتباط العوامل ببعضها سببا ونتيجة . فالحالة الاقتصادية المتدنية للاسرة سبب للاعاقة ، والاعاقة فى نفس الوقت سبب لاستمرار الحاجة الاقتصادية المترتبة على البطالة ، كما ترتبط الاعاقة احيانا بحالات اليتم ، أو لدى الاطفال الذين لا عائل لهم ممن ينشئون فى المؤسسات الاجتماعية .

ومن الملحوظ كذلك ان ثمة حالات من التخلف العقلى (البسيط احيانا أو الحاد فى حالات أقل) تظهر لدى بعض الاطفال فى بعض الاسر العربية ممن لا يحظون بالتربية السليمة رغم ثراء الأحوال المادية التى يعيشون فيها . وقد تعزى ظاهرة التخلف العقلى لدى اطفال هؤلاء الاثرياء الى كثرة عدد الاطفال ، والى تولى الخدم والمربيات شئون تربيتهم ، والى عدم تكوين الحوافز والدوافع للنمو نتيجة لقلة المثيرات التى تحفزهم على التعامل مع ما حولهم . ومرد ذلك ايضا الى الاستجابة المباشرة أو المسبقة لكل احتياجاتهم وعدم إتاحة مجالات لبذل الجهد والمعاناة لدى الأطفال أنفسهم . وهكذا يمكن ان تكون عوامل الثراء وعدم الوعى بحاجات الطفولة فى النمو عاملا فى التخلف العقلى ، كما يكون الفقر والحرمان عاملا فى تكوين هذه الظاهرة .

وتجب الاشارة هنا الى «النسبية الحضارية» لمفهوم الاعاقة وعلاقته بالقيم والمسئوليات الاجتماعية الملقاة على عاتق الفرد ، وأنواع فرص الاندماج التى يتيحها المجتمع ، لفئات المعاقين . ففى بعض البيئات الريفية والبدوية يجد الاصم والابكم مجالا للعمل والمشاركة فى الاعمال الزراعية والرعوية ، ويجد الكفيف مجالا فى الاعمال الدينية كأن يعمل مؤذنا ، أو اماما أو مرتلا للقرآن اذا كان حافظا له . كما ان التخلف العقلى البسيط لا يمثل مشكلة أمام اندماج الفرد فى مجريات الحياة اليومية ومسئولياتها التى يتكيف معها . ولعلنا نذكر ان بعض حالات الاعاقة والأمراض العقلية المزمنة مثل حالات «المعتوهين» كان يتقبلها المجتمع الريفى حين يطلق على أصحابها بأنهم «من أولياء الله» ، بل وينسب إليهم بعض الكرامات . واذا كانت هذه بعض الاساليب التى كان يدمج بها المجتمع اهل الاعاقة فى سياق اجتماعى معين ، وفى إطار قيمى ومعرفى معين ، فإن المطلوب هو الوصول الى نفس العملية من ادماج المعاقين فى المجتمع مع اختلاف فى السياق الاجتماعى الاكثر تعقيدا ، وفى ضوء المعرفة العلمية والتكنولوجية المتاحة ، بل وتجاوز ذلك إلى العمل المخطط بغية القضاء على أسباب الاعاقة ، أو التخفيف من آثارها الفردية والاجتماعية .

ومن الحق ان يقال هنا ان التراث العربى يختلف تماما عن التراث «الاسبرطى» فى نظرته إلى «الضعفاء والمحرومين» بأوسع ما تشمله معانى هذه الفئة من صنوف الضعف والحرمان والإعاقة ، والقرآن الكريم يعتب على محمد ﷺ حين «عبس وتولى أن جاءه الأعمى ، وما يدريك لعله يزكى . . .» . ولم تحل بعض العاهات الجسدية عددا من الناس دون أن يتصدروا مجالس العلم والفتوى والادب والشعر ، بل وان يصلوا الى بعض المناصب القيادية فى تاريخنا المعاصر . ولعل كثيرا من الجهود الاهلية المبذولة حاليا فى مجال الرعاية الاجتماعية ورعاية بعض فئات المعاقين مما تقوم به الجمعيات الاهلية مصدرها هذا العامل الدينى الإنسانى فى رعاية الضعفاء والمساكين . وعلى أى حال فان التراث العربى فى لحمته الفكرية والقيمية ، وفى سداته العاطفية والوجدانية يمثل رصيدا ايجابيا فى دفع عمليات التخطيط والتنفيذ العلمى السليم فى مجالات المعاقين فى ضوء معطيات العلم الحديث ، وعلى اساس من تنمية الموارد البشرية بكل فئاتها إلى اقصى ما تستطيعه طاقاتها وامكاناتها كجزء لا يتجزأ من مطالب التنمية الشاملة والتقدم المطرد .

عناصر استراتيجية للعمل العربى فى مجال المعاقين :

معالم الجهود الحالية :

قبل التعرض لأهم العناصر الاستراتيجية فى تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات فى مجال المعاقين على المستويات القطرية والقومية العربية تنبغى الاشارة إلى ابراز المعالم فى الجهود الحالية فى مجال المعوقين فى الاقطار العربية :

(١) ان الجهود الحالية ـ كما سبقت الاشارة فى المقدمة ـ جهود جزئية ، محدودة لا تغطى الا جزءا ضيئلا جدا من حجم المشكلة من حيث متطلبات الرعاية والتربية والتأهيل والادماج ، وهى حلقات متكاملة فى سلسلة الاحتياجات الاساسية لخدمات المعاقين لتحسين ظروف نموهم الشخصى ، ومشاركتهم فى الحياة كجزء لا يتجزأ من الاهتمام بتنمية الموارد البشرية .

(٢) تغلب على البرامج الخاصة بالمعاقين جوانب التركيز على التأهيل للاعاقة الجسدية سواء بالنسبة للمكفوفين أو لفاقدى الاطراف ، أو للصم والبكم . وتتوافر فى

هذا المجال خبرات لا بأس بها فى بعض الاقطار العربية ، ينبغى تقييمها واستفادة الدول العربية الأخرى من حصيلتها ومنجزاتها الفنية والتنظيمية . واذا كانت عمليات التأهيل ذات مستوى مقبول فى تلك الدول الا أن حلقة تشغيل المؤهلين وادماجهم فى الحياة العامة فى حاجة إلى متابعة وجهد منظم . وتجب الاشارة هنا إلى أن بعض الدول العربية قد تضمنت فى تشريعاتها الاجتماعية وجوب تشغيل نسبة معينة من المعاقين المؤهلين فى الاعمال المناسبة لهم فى الادارات الحكومية والقطاع العام وفى الشركات وهيئات القطاع الخاص . وتبقى المشكلة هنا متابعة تنفيذ القانون واتاحة الفرصة للمعاقين . ومن ناحية أخرى فإن مجالات الرعاية الطبية التى يحتاجها بعض المعاقين جسديا مثل العلاج الكهربائى والتدليك واحتياجات تدريب أعضاء الجسم لا تزال قاصرة من حيث توفرها فى المستشفيات أو من حيث توفر الاخصائيين فيها .

(٣) يحظى المعاقون عقليا بنصيب المعاقين جسديا ، ومع وجود بعض المؤسسات الرائدة فى بعض الاقطار العربية الا أن الخبرة العربية فى هذا المجال لا تزال محدودة للغاية سواء فى مجال الرعاية أو التربية الخاصة أو التأهيل . وهو بطبيعة الحال مجال أكثر تعقيدا من الاعاقة الجسدية ، والاخصائيون فيه قلة قليلة ، وتتوزع مسئولياته بين وزارات الصحة والتربية والشئون الاجتماعية دون تنسيق يضمن تكامل الخدمات المطلوبة لهذه الفئة .

(٤) لا تزال رعاية المعاقين وتأهيلهم تمثل فى الاغلب والاعم مجالا لجهود الجمعيات الاهلية والتطوعية والجمعيات الاجنبية فى عدد من الاقطار العربية . وباستثناء اقطار عربية معدودة فإن الجهود الحكومية لم تدخل بثقل يذكر من حيث انشاء المؤسسات اللازمة أو تكوين الكوادر الفنية المطلوبة .

(٥) كذلك تكاد تنعدم مجالات علاج أمراض النطق والكلام مثل التأتأة والفأفأة وغيرها سواء فى برامج الخدمات التربوية والنفسية أو فى برامج الخدمات الطبية ، كما يندر الاخصائيون فى علاج هذه الأمراض .

(٦) أضف إلى ذلك أن مشكلة الاعاقة لا تزال محصورة فى نطاق العلاج والتأهيل ، ولم تبذل جهود كافية ومنظمة لدراسة وتنظيم أساليب الوقاية من عوامل الاعاقة فى مصادرها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

(٧) اذا كانت مشكلات المعاقين تنعكس بصورة واضحة فى قوائم حالات الضمان الاجتماعى ، كما سلفت الاشارة إلى ذلك ، وما يتطلبه ذلك من الاعباء المالية لاعالة هذه الفئات ، فاننا نجد كذلك ان عددا لا بأس به من قوائم الاحداث المنحرفين تضم بين أفرادها نسبة ملحوظة من المعاقين جسديا أو المتخلفين عقليا أو ممن يعانون من الاضطرابات النفسية . وتحتل مشكلات الاحداث المنحرفين لاسباب مختلفة ـ منها الاعاقة ـ نصيبا كبيرا من الجهد والتكلفة فى عدد من الاقطار العربية ، مما قد يمكن حسابه فى تكلفة المجتمع للمعالجة الجزئية لقضايا الاعاقة .

منطلقات التخطيط وقواعد العمل :

المنطلقات الاستراتيجية للتخطيط والعمل فى مجال المعاقين ينبغى ان نستفيد بطبيعة الحال من التجارب الحالية فى ايجابياتها وسلبياتها ، وهذا ما حاولنا تلخيصه فى تقييم الجهود الحالية فى الفقرات السابقة . وسوف نحاول فيما يلى وضع العناصر الاساسية للتخطيط والعمل فى هذا المجال مع التأكيد على أن الأمر محتاج إلى تخطيط متواصل من الحاضر الى المستقبل القريب والبعيد فى المنظور السليم والمتكامل للموضوع ، ومع التأكيد كذلك إلى تنوع مشكلات الاعاقة مما يتطلب تخطيطا وبرمجة تفصيلية خاصة لكل نوع منها حسب مقتضياته الفنية والمالية والبشرية . وسوف نورد بعض القواعد والاسس العامة التى ينبغى ان تقوم عليها مواجهة مشكلات الاعاقة فى الاقطار العربية .

(١) ايمان المسئولين والرأى العام بأن كل معاق يمكن ان يتعلم ويتأهل ، ويصبح فردا نافعا ومقبولا فى مجتمعه اذا ما اختيرت الطرق المناسبة لتعلمه وفى الوقت المناسب . ومهما كانت درجة الاعاقة فإن الطفل أو الكبير المعاق يمكن احداث تقدم فى نموه وقدراته ، بل ان لدى المعاق نفسه الرغبة فى النمو والتغلب على ظروفه اذا وجد المساعدة الملائمة . وقد اثبتت التجربة الإنسانية هذه المقدرة ، ومن ثم فإن اليأس أو تبرير عدم قدرة المعاق على التطور انما يمثل اتكالية أو تهربا من مسئولية اتخاذ الوسائل والاجراءات اللازمة لاحداث هذا التطور . وان العمل فى مجال المعاقين يقتضى تثبيت هذا الايمان بقدرتهم على التطور ورغبتهم فيه . وهذا يستلزم تثقيف الناس وتبصيرهم بالحقائق العلمية فى هذا الشأن . ولاشك أن لمصادر الثقافة الجماهيرية ووسائل الاعلام ، بل ومعاهد التعليم والجامعات دورا فى اشاعه هذا

الايمان ونشره ، كنقطة لمواجهة مستلزمات التعليم والتأهيل اللازمة للمعاقين وادماجهم فى الطاقة البشرية المنتجة ، وبذلك يصبح الاستثمار فى الوقاية والعلاج من الاعاقة ذا عائد اقتصادى واجتماعى ، يوفر على المجتمع فى نهاية المطاف اعباء اعالتهم أو تركهم أفرادا منبوذين ومحرومين من مقومات الكرامة الإنسانية .

(٢) وضع تربية المعاقين وتأهيلهم وادماجهم فى صميم التخطيط الوطنى كجزء اساسى من أهدافه فى تنمية الموارد البشرية وتحديد دور القطاعات المعنية فى تحقيق التغطية الكمية والنوعية للمعاقين ، واستمرار هذا الهدف على مراحل التخطيط المختلفة فى الآماد المتوسطة والطويلة . وهذا الموقف يختلف عما هو متبع حاليا فى كثير من الاقطار العربية حيث تترك قضايا الاعاقة والمعاقين خارج نطاق التخطيط الشامل وعلى هامشه ، وتعالج كمشروعات جانبية إذا توافرت لها الموارد الإضافية من القطاع الأهلى أو المعونات الأجنبية حسبما تتيحه الظروف .

(٣) اتخاذ الخطوات والاجراءات اللازمة للعمل على القيام بمسوح شاملة ، أو بالعينة لتحديد حجم المعاقين وظروف اعاقتهم ونوعياتها بالتعاون مع القيادات المحلية والأهلية ، حتى تكون مثل هذه المسوح اساسا للاولويات فى التخطيط وفى تحديد البرامج اللازمة وبدائل العمل المطلوب على مختلف المستويات .

(٤) وضع نظام لتسجيل حالات الاعاقة ، وخاصة بالنسبة للاطفال ، وان يستعان فى ذلك بمراكز الأمومة والطفولة ، ومستشفيات التوليد ، والكشف الطبى على تلاميذ المدارس مع توفير نظام طبى ونفسى للخدمات الخاصة بالاطفال المعاقين لاحالتهم إليه .

(٥) التركيز على قطاع الطفولة كأولوية أساسية للكشف المبكر عن أنواع الاعاقة ومصدرها فإن الكشف المبكر يساعد الى حد كبير على المعالجة الصحيحة . ففى حالات الصمم والبكم لدى بعض الأطفال ، على سبيل المثال ، ثبت فى كثير من الحالات ان الصمم ليس صمما تاما ، وان اكتشافه المبكر قد ساعد على تحسين البقية الباقية من القدرة على السمع عن طريق العلاج المناسب ، بينما كان من المحتمل ان تضيع هذه القدرة الباقية لو لم يتم علاجها فى الوقت المبكر . كذلك فقد اثبتت التجارب فى السويد أنه من الممكن اكتشاف وتشخيص التكوين المشوه لعظام مفصل الورك فى الاسبوع الأول لولادة الطفل ، وذلك يساعد على علاج هذا التشويه الذى قد يصبح اعاقة جسدية فيما لو ترك دون معالجة فى تلك الفترة من حياة الوليد . ومثل هذا

يمكن ان يقال فى حالة العيوب البصرية ، أو حتى فى حالات الاضطراب النفسى أو التخلف العقلى . كما ينبغى توجيه العناية الخاصة تشخيصا وعلاجا لحالات الاطفال العرضة للاعاقة من بين الفئات التى سبقت الاشارة اليها .

(٦) فى مواجهة قضايا الاعاقة تسرى الحكمة «درهم وقاية خير من قنطار علاج» . وتشمل هذه الوقاية التحصين ضد الأمراض المعروفة لدى الاطفال بما فيها الحصبة وشلل الاطفال والوقاية من رمد التراكوما ، ومن تلوث المياه . هذا الى جانب العناية بتغذية الامهات الحوامل وبالتغذية السليمة للاطفال . هذا الى جانب التركيز على قضايا الصحة العامة ونظافة البيئة .

(٧) قيام الدولة بدور أكثر فاعلية وايجابية فى مجال المعاقين مع تعبئة كل التنظيمات والهيئات الاهلية والطوعية ضمانا لتوفير المستويات المعقولة من الخدمة . ولعله من المفيد فى تلك الاقطار العربية التى لم تتول فيها الدولة بعد دورا فعالا فى هذا المجال ان تعمل على انشاء مؤسسات نموذجية لخدمات المعاقين تمثل الحد الاساسى المقبول لانواع الخدمات ومستوياتها ، والعمل على التشجيع المادى والفنى للهيئات الاهلية على احتذاء هذه النماذج فى اطار خطة عامة ، كما تقوم الدولة بسد الثغرات ، ووضع ومتابعة تنفيذ القوانين اللازمة للتأهيل والتشغيل للمعاقين . وينتظر كذلك من دول اليسر فى الوطن العربى ـ على الاقل ـ أن تجعل التعليم الالزامى للاطفال المعاقين (التربية الخاصة) جزءا لا يتجزأ من قانون التعليم الالزامى للاطفال العاديين ، وما تتطلبه التربية الخاصة من مدارس ومعدات تربوية ، أو من تعليم لبعض حالات الاعاقة مع الاطفال الاسوياء .

(٨) العمل على توفير الكوادر والاطارات الفنية المتخصصة للرعاية ، والتربية والتأهيل فى مختلف مجالات الاعاقة ، وخاصة للصغار ، وذلك عن طريق انشاء المؤسسات التدريبية لهذه الاطارات الفنية داخل الوطن العربى . ومن الافضل ان تنشأ هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربى (مؤسسات اقليمية) نظرا لندرة العناصر المتوافرة للقيام بالتدريب واقتصادا فى التكلفة . كما يمكن ايفاد البعثات الدراسية والتدريبية للتخصص فى الخارج . ونظرا لقلة الاقبال على الاشتغال بالاعمال الفنية فى مجال المعاقين بسبب مشقة العمل وصعوباته ، فانه لابد من توفير الحوافز اللازمة للعاملين فى هذه المجالات ، ولعله من الضرورى تقرير بدل «طبيعة عمل» بالنسبة للرواتب والاجور فى مؤسسات المعاقين .

(٩) العمل على الاهتمام بتشخيص حالات الاعاقة وتوفير الأجهزة وادوات الفحص والاختبار اللازمة لمختلف فئات الاعاقة ، وذلك حتى لا يختلط التشخيص فيختلط التصنيف مما قد يضر ضررا بالغا بالمعاق وامكانات علاجه وتربيته وتأهيله . هناك اختلاط مثلا بين حالات التخلف العقلى وبين الاطفال البطيئين فى سرعة التعلم . كذلك قد يحدث خلط بين التخلف العقلى ومجرد الاعتماد على نتائج اختبار معين للذكاء . والاعتماد على اختبارات الذكاء أمر لا يجب المبالغة فيه ، رغم اهمية الاستعانة بها كأحدى الوسائل ، ذلك ان اختبارات الذكاء تعطى مؤشرا للقدرة على عمليات عقلية أو عملية يقيسها اختبار الذكاء المعين ، لكنها ليست بالضرورة دليلا على تخلف عقلى . وهناك وسائل وأساليب متعددة ومتنوعة للقياس التقديرى للاعاقة العقلية والجسدية ، كما أن هناك بطاريات من المقاييس لمعرفة استعدادات واهتمامات المعاقين لانواع معينة من التأهيل المهنى أو اكتساب مهارات ما قبل المهنية[٦] . والواقع أن التشخيص السليم ينبغى أن يقوم به فريق من الاخصائيين فى مجالات الصحة والتربية والطب النفسى والخدمة الاجتماعية . ويرجع ذلك إلى أن حالة الاعاقة الجسمية لها انعكاسات نفسية واجتماعية ، كما ان الاعاقة العقلية تصحبها انعكاسات جسمية واجتماعية ، هذا فضلا عن حالات الاعاقات ذات الاعراض والمظاهر المركبة .

(١٠) الاستفادة من احدث المنتجات التكنولوجية والمعرفة العلمية والطبية والنفسية والتربوية فى علاج المعاقين وتأهيلهم ، ذلك ان افتراض ان المعاقين يصلح معهم أى شيء ، اذ أنه خير من لاشيء سياسة غير فعالة فى مواجهة متطلبات الخدمة الاساسية . وقد توصل العلم والتكنولوجيا الى نتائج باهرة وأجهزة ومعدات مفيدة فى العلاج والتأهيل . ولابد من أن نقرر هنا ان التكنولوجيا المناسبة هنا هى التكنولوجيا المتقدمة ذات الفاعلية فى تمكين المعاق من الاندماج والمشاركة فى الحياة العادية .

(١١) ان العمل على تربية المعاقين وتأهيلهم فى مؤسسات خاصة أمر ضرورى مع التأكيد على أهمية وضع البرامج المناسبة بصورة فنية محكمة تلائم نوع الإعاقة . ومع

---

(٦) انظر على سبيل المثال

Peter Miltler (ed.) The Psychological assessment of mental and physical handicaps. Melhuen & Co London, 1970

ذلك فان نقل المعاقين الذين يحدث لديهم تحسن ملحوظ الى مؤسسات التعليم والتدريب العادية او مرغوب فيه كلما كان ذلك ممكنا، حتى يساعدهم هذا الاندماج على التكيف فى الحياة العادية ومع المجتمع ومؤسساته .

(١٢) ينبغى أن يكون لكل مؤسسة من مؤسسات المعاقين هدف تربوى أو تدريبى أو اجتماعى من هذه الاهداف . ولا ينبغى ان يقتصر هدف أى مؤسسة للمعاقين على مجرد الايواء . وانطلاقا من ان الهدف هو تطوير حالة المعاق بالقدر الذى تسمح به قدراته غير المعاقة فى مختلف مجالات الثقافة والفنون والمهارات والاعمال التى لا تمثل الاعاقة فيها عاملا مؤثرا فى التأهيل لها . وحتى فى حالات الأمراض النفسية والعصبية الحادة وحالات «الجنون» فان المؤسسات التى تتولى أمرهم ينبغى ان تكون لها اهداف فى تحسين احوالهم قدر المستطاع . ومن ثم ينبغى القضاء على فكرة ايجاد مؤسسات مقصورة فى وظيفتها على مجرد الايداع «والملجأ» للمعاقين .

(١٣) ان مسئولية الاسرة تمثل أهم وأخطر المسئوليات بالنسبة لتطوير أحوال المعاقين حتى بالنسبة لاولئك الملتحقين بمؤسسات الخدمات . ومن ثم فإن تبصير الاسرة بدورها فى العلاج والتأهيل والادماج للمعاق ينبغى أن تتساند مع مسئولية المؤسسة . ومن هنا يقتضى الأمر ان يحدد للاسرة دور تقوم به مهما كان صغيرا ، والا تتخلى عن مسئولياتها للمؤسسة ، وأن تنظم المؤسسة مجال هذا التعاون وامكاناته . وقد دلت كثير من الدراسات على ان التقبل الموضوعى لحالة الاعاقة من جانب الأسرة يمثل عنصرا اساسيا فى تحسين حالة المعاق اثناء العلاج أو التأهيل . والمقصود بالتقبل الموضوعى هو ما يكسب الطفل المعاق الطمأنينة اللازمة دون مبالغة فى حمايته وتدليله ، ودون اهمال لوضعه واحتياجاته الخاصة . وقد اتضح على سبيل المثال ان الاطفال الصم ممن ولدوا لآباء أو أمهات صم يتقدمون عند معالجتهم المبكرة بخطوات ملحوظة فى مجال النمو اللغوى والتكيف الاجتماعى بالمقارنة بالاطفال الصم ممن يتمتع والداهم بحاسة السمع . ولاشك ان تقبل الفئة الاولى من الوالدين لحالة أولادهم هى المتغير الاساسى فى كل من المجموعتين . وهكذا يصبح لمؤسسات خدمات المعاقين دور مهم فى تكوين اتجاه التقبل والمعاونة لدى الاسرة ، اثناء وجود المعاق فى المؤسسة أو بعد الخروج منها .

(١٤) الاهتمام بالثقافة الاسرية فى مختلف جوانبها بدءا بتكوين الاسرة وتنشئة

الاطفال ورعايتهم . ومما يستحق التركيز فى هذا المجال أهمية الكشف الطبى على المؤهلين للزواج للتعرف على ما قد يكون لديهم من أمراض وراثية قد تؤثر على النمو السليم للاطفال واظهار أنواع من الاعاقة . كذلك توجيه نظر الاسرة إلى الاطفال «العرضة للاعاقة» عن طريق الرعاية الطبية والمستلزمات الخاصة لنموهم السليم . اضف الى هذا ما تتطلبه رعاية الطفولة من حماية ضد مخاطر الحوادث المنزلية ومصادرها كالنار والادوات الحادة والادوية وانابيب الغاز وغير ذلك .

(١٥) أن مسئولية منع الاعاقة أو مواجهتها مواجهة موضوعية تتطلب الوعى بأسباب الاعاقة ومصادرها والتعامل معها والخدمات المتاحة لها على نطاق المجتمع كله . ومن هنا فإن لوسائل الثقافة والاعلام ، ومؤسسات التعليم دورا مهما فى نشر هذا الوعى عن طريق ما يمكن ان نسميه «ثقافة الاعاقة» حتى يمكن ايجاد رأى عام موضوعى لمواجهة مشكلات الاعاقة معتمد على المعرفة العلمية ، وحريص على التخطيط والعمل فى هذا المجال دون خوف أو عقد أو اتكالية . ولابد من الاشارة هنا الى دور وسائل الاعلام والاسرة فى نشر «الوعى المرورى» نظرا لان حوادث المرور أصبحت تمثل نسبة متزايدة من مصادر الاعاقة الجسدية . كذلك من الضرورى نشر الوعى الخاص بازالة «الوصمة» المرتبطة بالاعاقة عن طريق برامج وسائل الثقافة والاعلام والمواد التعليمية والتأهيلية ، وانتاجها محليا ، وذلك كجزء من العمل العربى المشترك فى مجالات التصنيع .

خاتمة :

لقد حاولنا فيما سبق ان نوضح المعالم الرئيسية للنظر والعمل فى مجال المعاقين على أساس من ضرورة الاهتمام بالحلقات الاساسية فى مواجهة القضايا المرتبطة بهذا المجال كجزء لا ينفصم عن النظر والعمل فى مجال تنمية الموارد البشرية ، واعتبار الانفاق على هذه الفئات غير مدفوع بمجرد الاعتبارات الانسانية ، وانما هو استثمار اقتصادى يحيل قطاعا معينا من السكان من مجرد كونه عبئا وعالة على غيره ، الى كونه عنصرا بشريا يشارك فى الحياة ، عطاء واخذا ، كما يتمتع بمقومات الحياة الانسانية .

كما حاولنا أن نتصور العناصر والاجراءات اللازمة لنقل الجهود الحالية فى مجال المعاقين من مجرد مشروعات جزئية متناثرة ، ذات فاعلية محدودة ، الى خطط وبرامج ومشروعات مترابطة الحلقات ، وذات فاعلية فى نمو المعاقين وتطوير احوالهم ، وفى ادماجهم فى المجتمع مشاركين ومواطنين نافعين . وابرزنا فى هذه المحاولة عددا من العناصر الاستراتيجية التى لابد من العمل لتحقيقها حتى تتحول قضايا المعاقين الى قضايا تنموية تصب فى المجرى العام لجهود التنمية الشاملة فى تطوير مواردها المختلفة .

واذا كان لابد من النظر الى قضايا المعاقين فى اطار التنمية عامة واطار تنمية الموارد البشرية خاصة ، فإنه من المسلم به ان التنمية الشاملة التى تقوم على الجهود الذاتية وتعتمد اساسا على النفس فى اطاراتها الوطنية والقومية ، تحرص على استثمار كل الطاقات البشرية وتنميتها لتبذل أقصى ما تستطيعه من الاسهام يعتبر ركيزة مهمة فى هذا الاسلوب التنموى .

ولا سبيل الى الافراط فى التأكيد على ان التنمية الشاملة المطردة وثمراتها الاجتماعية سوف توفر الظروف الموضوعية والمناخ القيمى والثقافى لمزيد من الحياة الكريمة للمواطنين بما فيها توفير الظروف والعوامل التى تقلل من مصادر الاعاقة ، والتى تتيح انواع الخدمات المختلفة للرعاية والتربية والعلاج والتأهيل والادماج

للمعاقين . إن تحسين المستوى الاقتصادى وزيادة فرص التعليم للصغار والكبار ، وتوفير ظروف العدالة الاجتماعية ، والقضاء على جيوب الفقر ، وتعبئة القيم الدينية لتعمير الكون ، والاهتمام بالصحة العامة وصحة البيئة وتوفر الغذاء كما ونوعا ، ومضامين الثقافة الايجابية الفاعلة فى تطوير الحياة ، كل هذا وغيره من مقومات التنمية ونتائجها سوف تحقق القاعدة الصلبة لمنع اسباب الاعاقة من مصادرها وايجاد الوعى اللازم والارادة الدافعة الى وضع مشكلات الاعاقة كمحور رئيسى من محاور التنمية ، ومعيار من معاييرها .

واذا كان السعى المستمر لتخطيط قضايا الاعاقة فى إطار التنمية هو الاتجاه المطلوب فإن هذا التخطيط يتطلب العمل على توفير البيانات اللازمة فى جوانبها الاحصائية والنوعية للتعرف على حجم المشكلة ، وتصنيفها على أساس الذكور والاناث ، والمواقع الجغرافية ، والاحوال التعليمية وظروف العمل والمعيشة وغير ذلك من المتغيرات التحليلية اللازمة . واذا كانت هناك بعض البيانات الخاصة بالاعاقة فى الاحصاءات العامة فى بعض الدول العربية فإن هناك دولا عربية اخرى لا تقوم بجمع مثل هذه البيانات جزءا من هذه الاحصاءات ، وان يتم جمعها بدقة ، وان يتم توحيد الاسس لمثل هذه البيانات الخاصة بالاعاقة الجسدية والعقلية والنفسية . هذا الى جانب الاهتمام بالاحصاءات السنوية عن الاطفال المعاقين ، والتى يمكن جمعها من خلال التسجيلات القاعدية فى المستشفيات أو مراكز الأمومة والطفولة . وهى تسجيلات ينبغى ان تحتفظ بسريتها المهنية فى السجلات القاعدية .

والمأمول ان تكون السنة العالمية للمعاقين والاعداد لها حافزا على الاهتمام بالدراسات والبيانات الاساسية اللازمة للتخطيط والعمل فى هذا المجال ، وان تكون نقطة انطلاق مستمرة فى اندفاع جهودها نحو تحقيق هدف التنمية النهائى ، وهو تنمية الانسان ـ كل انسان ، وكل الانسان ـ الى أقصى ما تمكنه طاقاته ومواهبه وقدراته .

المجموعة السادسة

فلسطين : تحرير الأرض والإنسان

٤١ عاما من الاغتصاب الإسرائيلى*

بمناسبة الذكرى الحادية والأربعين لاغتصاب جزء من فلسطين التاريخية وقيام دولة إسرائيل ، تلح على ضمائرنا ما تضطرب به المساحة القائمة بين أمل النضال وواقع الاحتلال فى الأراضى العربية المحتلة؛ فالأمل مبعثه الانتفاضة الظاهرة الخارقة العارمة التى هزت كيان المحتل ، وهو الذى لم يعرف التاريخ الحديث مثيلا لممارساته فى العسف والعربدة والطغيان . كذلك لم يعرف التاريخ مثيلا لانتفاضة الحجارة فى صمودها وصلابتها وتضحياتها فى سجل الثورات الشعبية ، وفيما انضجته من فكر وعمل سياسى أدى إلى إعلان الدولة الفلسطينية ، وإلى تحرك دول العالم ، بما فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى مواجهة واقع جديد ، ومرحلة متميزة لكفاح الشعب الفلسطينى وقياداته .

أما الواقع الملح الذى ينبغى ألا ننساه ، نحن المصريين وغيرنا من أبناء الأمة العربية ، فهو واقع التراب الوطنى فى الأراضى المحتلة : فى الضفة الغربية وفى قطاع غزة وفى القدس الشرقية . إن قضية استرداد الأرض وانسحاب إسرائيل من التراب الوطنى الفلسطينى والتأكيد على حق الشعب الفلسطينى غير القابل للتصرف فيه يمثل جوهر السيادة الوطنية فى إطار أى نوع من المفاوضات لاسترداد الحقوق المشروعة ، ولإقرار السلام العادل والدائم فى إطار المؤتمر الدولى.ومن ثم فإن التذكير بما انتهى إليه واقع الأرض فى فلسطين المحتلة يعتبر ضرورة من ضرورات الوعى القومى فى زحمة المساعى والمقترحات والحلول التى تعج بها الساحة العربية والدولية .

اغتصاب الأرض :

من المعروف أنه نتيجة للحرب العربية الإسرائيلية فى يونيه ١٩٦٧ احتلت إسرائيل ماتبقى من أرض فلسطين التاريخية رغم معارضة المجتمع الدولى لهذا

---

* نشرت مقالات هذا القسم فى صحيفة الأهالى القاهرية خلال شهرى مايو ويونيه ١٩٨٩

الاحتلال العسكرى فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ يوليو ١٩٦٧ ، ومنذ ذلك الحين أخذت سلطات الاحتلال تسعى إلى تحقيق أحلامها الصهيونية عن طريق الأوامر العسكرية وقوانين الطوارىء التى لاتنشر فى جريدة رسمية ، وعن طريق التخويف وإدعاءات الظروف الأمنية . ولعل أول وأهم هذه الأحلام تغيير الطابع المادى والقانونى للأرض وملكيتها ، وفرض واقع للاستعمار الاستيطانى فى الأراضى الفلسطينية العربية . والأسطورة الصهيونة تزعم أن فلسطين ، بل أرض العرب من النيل إلى الفرات هى إرث اليهود وهى أرض التوراة ، ومن ثم التسمية العبرية للضفة الغربية بأرض يهودا والسامرا ، وأن فلسطين أرض بلا شعب على حد تعبير جولدامائير ، وأنها اليوم أرض ليست محتلة ، بل إنها من المنطلق الصهيونى أرض محررة تنضم إلى إسرائيل الكبرى ! !

لقد نشرت صحيفة ها آرتس الإسرائيلية بتاريخ ١٩٨٨/٢/١ منشورا لجماعة من المستوطنين تقول فيه : « لقد عدنا إلى هذه البلاد لكونها إرثا ورثناه عن الجدود ، ووعدنا به الرب . . إن شعار فلسطين عربية هو ضرب من الهراء والهذيان » ولسنا هنا بصدد عرض لتاريخ فلسطين وشعبها ويكفى أن نقتبس فقرة من مقال حديث للمؤرخ الألمانى فالتر هولشتاين إذ يقول « الصحيح فقط أن فلسطين كانت قبل ألفى عام قبل الميلاد موطنا لليهود ، وصحيح أيضا أنه استمرت فى العيش فى فلسطين بعد تدمير القدس والنفى البابلى (فى أوائل القرن السابع قبل الميلاد) مجموعات من اليهود ، لكنها أصبحت صغيرة جدا ، وعلى مدى العصور الوسطى كلها لم يكن عدد اليهود أكثر من بضعة آلاف . . ولا يستطيع أحد أن ينفى ببساطة تاريخا امتد ألفى عام بعد الميلاد ، ولم يكن لليهود خلاله أى وجود فى فلسطين » وكأنما تصدى هذا المؤرخ الألمانى لدحض الأسطورة الصهيونية حين يقول « قد يستطيع المصريون واليونانيون والفرس والإيطاليون الذين غالبا ما احتلوا فلسطين مدة تزيد حتى على احتلال العبريين لها ، المطالبة بحقوقهم فى السيطرة من جديد على البلاد المقدسة » وعلى أى فإن تغيير الطابع المادى للأرض عن طريق انتزاعها واغتصابها من مالكيها الأصليين يمثل واقعا متجسدا فى الأراضى الفلسطينية المحتلة سواء كان التبرير أسطوريا ، أم بقوة الاحتلال وأوامره ، أم لدواعى الأمن الاسرائيلى . وقد تفتقت العقلية الإسرائيلية عن ذرائع وأساليب متعددة من أجل نزع ملكية الأرض والاستيلاء عليها لتخلق واقعا ماديا يمكن لها من السيطرة على الأراضى المحتلة فى جميع الظروف ومختلف الاحتمالات .

الواقع الراهن :

تشير مختلف الاحصاءات إلى أن مساحة الأرض التى استولت عليها إسرائيل فى الضفة الغربية تمثل حوالى ٥٢ فى المائة من إجمالى مساحة الأرض الكلية وبلغت النسبة فى قطاع غزة حوالى ٤٠ فى المائة . وقد بدأ الاستيلاء على الأرض عشية الاحتلال مباشرة حين اضطرت أعداد من الفلسطينيين إلى مغادرة الضفة والقطاع يقدر عددهم بما يزيد على ٢٠٠ ألف شخص فى الفترة مابين يونيه وسبتمبر ١٩٦٧ ، وانتهزت سلطات الاحتلال هذه الهجرة القسرية لتطبق على أملاكها فى الأرض والعقار قانون « الحاضر ـ الغائب » وهو أحد القوانين التى كانت سائدة فى فترة الانتداب البريطانى ، مع أن سلطات الانتداب لم تستخدمه إلا فى حالات نادرة . وبمقتضى هذا القانون صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلى جميع ممتلكات الأشخاص الذين تركوا منازلهم خوفا من الحرب وعواقبها ، وكانت تتم المصادرة بسرعة مذهلة حتى لو غاب صاحب الأرض عنها بضعة أيام ، أو تركها ليقيم فى قرية مجاورة لدى بعض أقربائه .

كذلك أحيت إسرائيل عام ١٩٧٠ قانون الأراضى العثمانى الصادر عام ١٨٨٥ والذى يعتبر بموجبه إن كل أرض شاغرة مهما كانت أسباب ذلك ملكا للسلطان ، ومع أن هذا القانون لم يطبق خلال الولاية العثمانية إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلى لم تتردد فى تطبيقه ، وبادرت إلى اعتبار نفسها قانونيا ، «خليفة للسلطان» . ونزعت ملكيتها وضمتها إلى أملاك الدولة المحتلة.كذلك صادرت أراضى الأملاك الأميرية المسجلة باسم التاج الأردنى فى الضفة الغربية إذ تصبح إسرائيل بحكم الاحتلال العسكرى « خليفة » له ، وتنوعت مبررات الاستيلاء على الأرض فى كل من الضفة والقطاع ، من أرض مطلوبة لأغراض عسكرية ، إلى استرداد أراض كان يملكها يهود قبل عام ١٩٤٨ ، إلى أراض تنزع ملكيتها بدعوى استخدامها للمصلحة العامة أو أنها غير مسجلة بأسماء أشخاص محددين.وهكذا دأبت إسرائيل على ملكية أكثر من نصف أراضى الضفة ، وحوالى ٤٠ فى المائة من أراضى قطاع غزة لتقيم عليها المستعمرات العسكرية والزراعية والمراكز الصناعية والمخافر الأمنية والمناطق العسكرية المغلقة .

المستعمرات الإسرائيلية :

على هذه الأراضى المصادرة والمنزوعة الملكية من الفلسطينيين قامت سياسة المستعمرات والمستوطنات الإسرائيلية التى ينتقل للاستقرار فيها يهود من إسرائيل أو من المهاجرين إليها من الخارج . وتشير وثائق الأمم المتحدة إلى أن عدد المستعمرات الإسرائيلية قد بلغ ٢٧٦ مستعمرة منها ٢٠ مستوطنة فى قطاع غزة ، ومن بينها كذلك ٣٥ مستوطنة عسكرية ، ومازال إقامة المستعمرات على الأرض العربية برنامجا مستمرا لمختلف الحكومات الإسرائيلية . وحكومة الائتلاف السابقة قامت بإنشاء ٨ مستعمرات جديدة ، ويقطن فى المستعمرات فى الأراضى المحتلة ما يتجاوز ٦٠ ألفا من اليهود ، والمستهدف أن يصل عدد المستوطنين إلى ١٠٠ ألف خلال العقد الأخير من هذا القرن. ولم يقتصر إنشاء المستعمرات على الحكومة الإسرائيلية بل سمحت لجماعات صهيونية متطرفة كجماعة غوش أمونيم بإنشاء مستعمرات خاصة بها .

وعلى الرغم من تنديد المجتمع الدولى بممارسات إسرائيل فى إقامة المستعمرات على الأرض العربية إلا أن منطق إسرائيل فى الاستيطان الاستعمارى لم يتغير منذ أن أعلن أحد قادة إسرائيل فى تصريح له بصحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٧٣ « أن سياسة المستعمرات ليست لها قيود وأنها لاتتقرر بدواعى الأمن فحسب ، بل بالحق التاريخى أيضا ان لم يكن أولا » وقد شملت المستعمرات الاسرائيلية فى الضفة الغربية ما يعادل ١٨ فى المائة من جملة مساحتها ونصف هذه النسبة تشغله مستعمرات فى المنطقة المحيطة بالقدس حيث قامت ٤٧٠ مستعمرة فى دائرة قطرها ٤٧ كم .

ولأسباب سياسية واضحة تتركز نسبة كبيرة من المستعمرات فى المنطقة المحيطة بالقدس باعتبارها خطوة لاستكمال تهويد مدينة القدس التى أعلنتها إسرائيل عاصمة أبدية لدولتها . كذلك تزداد كثافة المستوطنين فى المناطق المتاخمة لما عرف بالخط الأخضر الذى يفصل حدود دولة إسرائيل (إن كانت تعترف بحدود لها !!) عن حدود الأراضى المحتلة التى حددتها الهدنة عام ١٩٤٩ . لقد كان عدد المستوطنين فى تلك المنطقة من الضفة عام ١٩٨٢ حوالى ٥٨ فى المائة من جملة المستوطنين فيها ، وبلغت النسبة حسب احصاءات ١٩٨٥ مايتجاوز ٧٥ فى المائة والهدف السياسى من الكثافة الاستيطانية هنا واضح بغية خلق واقع بشرى يضمن التوسع فى الحدود شرقا

إلى جانب إقامة حزام أمنى لتطويق المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين حتى يمكن احتواء هذه المناطق وإضعاف فاعلية تحركها لمقاومة الاحتلال .

العمارات الشاهقة :

ويتمادى الاحتلال فى تغيير الواقع المادى والسكانى فى الأراضى الفلسطينية ، وذلك من خلال بناء العمارات الشاهقة والوحدات السكنية فى الضفة الغربية وبخاصة المناطق المحيطة بالقدس ، وذلك عن طريق وزارة الإسكان والتعمير .

ويشير ميرون بنفنستى فى تقريره لعام ١٩٨٥ (وهو عمدة القدس الغربية سابقا) إلى أن نسبة بناء الشقق فى الضفة آخذة فى الارتفاع تدريجيا بالمقارنة مع إجمالى التعمير العام الذى تتولاه تلك الوزارة فى إسرائيل ذاتها.ومن المعلوم أن ميزانية هذه الوزارة تعتبر أكبر ميزانية بين جميع الميزانيات المدنية نظرا لمسئولياتها فى بناء المستعمرات والاستيطان .

وواضح أن بناء هذه العمارات والشقق إنما يستهدف تشجيع اليهود فى إسرائيل للإقامة فى الأراضى المحتلة إذ تقدم لهم جميع القروض الميسرة للانتقال والإقامة والتجهيزات اللازمة للاستقرار فى تلك المبانى . وهكذا تتكاثر أعداد اليهود فى الأراضى العربية الفلسطينية بحيث يمكن تحقيق إحدى الخطط الإسرائيلية الاستيطانية التى تستهدف توطين حوالى ١,٣ مليون فى الأراضى المحتلة مع عام ٢٠١٠،هذا فى الوقت الذى إذا طلب فلسطينى ترخيصا للبناء فإنه ملزم على توقيع وثيقة يقرر فيها أن الترخيص فقط للبناء واستخدام المبنى وأن ملكية الأرض ليست له ، أى أن ليس له إلا حق الإقامة .

واقدساه :

ولعل أخطر ما تم من تغيير مادى وقانونى فى الأراضى المحتلة ما اتخذته إسرائيل من مد احتلالها للقطاع الشرقى للقدس وإصدارها ما أسمته « القانون الأساسى » فى أغسطس ١٩٨٠،وبمقتضى هذا القانون تم توحيد القدس وجعلها عاصمة إسرائيل ومقرا رسميا لرئيس الدولة والحكومة والكنيست والمحكمة العليا ، ومن ثم أعلنت القدس بشطريها عاصمة أبدية لإسرائيل ولا مجال للمفاوضة حولها .

ورغم إدانة المجتمع الدولى لكل الممارسات الإسرائيلية من مصادرة للأراضى

والممتلكات ولسياستها فى إقامة المستعمرات ولانتهاكاتها لحقوق الإنسان ولنصوص اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وتغيير الطابع المادى والبشرى للأراضى المحتلة،إلا أن إسرائيل لم تأبه لأى من تلك القرارات.ولعل من بين أهم تلك القرارات الدولية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٧٨ (١٩٨٠) بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ والذى نددت فيه بالقانون الأساسى ودعت الدول الأعضاء إلى عدم الاعتراف به ، وأعلنت أنه يشكل انتهاكا للقانون الدولى ، ودعت إسرائيل إلى الرجوع عنه .

وبعد . . .

ذلكم هو موجز لواقع الأرض فى فلسطين المحتلة فهل من مبالغة فى قولنا بأنه احتلال لم يشهد له تاريخ الاستعمار البريطانى أو الفرنسى أو الإسبانى ، أو غيرها من صور الاستعمار مثيلا فى تغيير للواقع المادى الفيزيقى لما احتل من أرض . وترتب على هذا الاستيطان تشويه للاقتصاد الوطنى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وسياسات صارمة لكى يظل تابعا لاحتياجات الاقتصاد الإسرائيلى ، وعلينا أن ننظر إلى ما استتبع ذلك كله من تدهور للأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين فى مختلف جوانب حياتهم . .

كل ذلك كان وقود الانتفاضة الأمل التى تدخل شهرها الثامن عشر والتى يزداد أوراها يوما بعد يوم ينطق كل حجر تقذفه بأن ارحل أيها العدو الغاصب ، ويعبر عن ذلك سميح القاسم فى قصيدته الأخيرة « رسالة إلى غزاة لا يقرأون » .

تقدموا . . تقدموا
يصيح كل حجر مغتصب
تصرخ كل ساحة من غضب
يصيح كل عصب
الموت لا الركوع
موت ولا ركوع

وقد أضافت الأهالى المعلومة التالية على ذلك المقال فى مربع مستقل ، نوردها لدلالتها المهمة على العقلية الصهيونية المعششة فى شخصية شامير رئيس وزراء إسرائيل فى ذلك الوقت .

خلال زيارة إسحاق شامير للولايات المتحدة فى الشهر الماضى أعادت صحيفة « جيروزاليم بوست » الإسرائيلية نشر مقال كان شامير قد كتبه فى ١٩٤٣ ، يدافع فيه عن أعمال الإرهاب التى تمارسها المنظمات الصهيونية فى فلسطين وجاء فى المقال :

« فلنلتفت إلى معتقداتنا نحن ، حيث لا الأخلاق ولا التقاليد اليهودية تنبذان الإرهاب بوصفه وسيلة قتالية فى مجرى الصراع ولذا فنحن بعيدون كل البعد عن تأنيب الضمير إزاء استخدامنا وسائل إرهاب (....) وفى التوراة جاء « امحقوهم عن آخرهم » و « أبيدوا حرثهم ونسلهم » . « إن إرهابنا يلعب دورا كبيرا فى معركتنا هذه : إنه صوت عال بحيث يسمعه العالم بأسره ، وكذلك أشقاؤنا التعساء خارج هذه البلاد » .

أحزمة التبعية فى اقتصاد الأراضى الفلسطينية المحتلة

الأرض .. الأرض

يتضح لنا مما سبق تفرد الاحتلال الإسرائيلى ، من بين نظم الاستعمار عبر مسيرة التاريخ البشرى فى اغتصابه للأرض والاستيلاء عليها من مالكيها بحيث انتزع من المواطنين الفلسطينيين نصف مساحة أرضهم تقريبا فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، قام بنزع ملكيتها والاستيطان فيها بمختلف الحيل وأساليب العسف والجبروت . ويشتط سعار الصهاينة فى الاستيلاء على التراب الوطنى إلى الحد الذى يذهب فريق منهم إلى المناداة بنقل جميع الفلسطينيين فى الأرض المحتلة من تلك البقاع إلى حيث يشاءون فى بقاع أخرى على ظهر هذا الكوكب .. وهى السياسة الصهيونية المعروفة باسم المصطلح الانجليزى « ترانسفير » Transfer .. يا للجبروت نقل شعب بأكمله لتخلو الساحة « لشعب الله المختار فى أرض الميعاد » .

تبعية فريدة شاذة :

وإذا كان نوع الاستعمار الإسرائيلى فريدا وشاذا فى مجال اغتصاب الأرض ، فإن ما اتخذته إسرائيل من سياسات وإجراءات لضمان تبعية الاقتصاد الوطنى الفلسطينى للاقتصاد الإسرائيلى أمر فريد وشاذ أيضا بمقارنته بسياسات التبعية التى نشهدها بين الدول الرأسمالية الصناعية ودول العالم الثالث ، أى بين دول المركز ودول

الأطراف ، حسب تعبير المنظرين لسياسات التبعية فى عالمنا المعاصر . وعنصر الاتفاق الوحيد بين نوع التبعية للاقتصاد الإسرائيلى والتبعية للدول المصنعة هو أن اقتصاد المناطق التابعة مرهون باحتياجات النمو ، إنتاجا واستهلاكا ، بما يدعم اقتصادات الدول المهيمنة ، ويعنى ذلك أن اقتصادات الدول التابعة إنما تتحرك بصورة واعية وغير واعية فى إطار تبادل غير متكافىء مع دول المركز ، بما يجعلها اقتصادا منكشفا للاختراق على أساس ما تمليه مصالح الدول المحتلة أو المهيمنة .

وفى إطار تبعيات العالم الثالث تقع الدول المهيمنة فى المركز الأوربى والأمريكى أى فى قارات منفصلة جغرافيا عن قارات العالم الثالث ، أما تبعية الاقتصاد الفلسطينى فإنها ترتبط بدولة محتلة فى داخل الأراضى المحتلة وفى الحيز الجغرافى نفسه . . ومن ثم كانت صناعة إسرائيل لأحزمة التبعية أكثر يسرا وإحكاما ، كما كانت على الاقتصاد الفلسطينى أشد عسرا وإفقارا . . ومن المألوف كذلك أن دول المركز المهيمنة هى التى تحرص على تدفق استثماراتها وقروضها ومعوناتها المالية إلى الدول التابعة ، بيد أنه فى حالة إسرائيل نجد أن استثماراتها فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ضئيلة لاتكاد تذكر . والواقع أن العكس كان صحيحا ، إذ تستفيد إسرائيل من العملة الصعبة التى تأتى من تحويلات الفلسطينيين فى الخارج إلى أهلهم فى الضفة الغربية وقطاع غزة وفى القدس الشرقية ، أو من غير ذلك من المصادر العربية الأخرى ، والتى قدرت عام ١٩٨٥ بحوالى ٩ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى للأراضى المحتلة حسب أحد التقارير الأمريكية . وقد تمكنت إسرائيل من السيطرة على هذا المورد من العملة الصعبة نتيجة لعدم سماح سلطات الاحتلال بقيام بنوك عربية واحتكار البنوك الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة للتداول فى المعاملات المالية ، تلقيا وإيداعا واقتراضا .

والغريب فى شذوذ التبعية فى النموذج الإسرائيلى أنه لا يقتصر على اعتبار السوق العربية الفلسطينية « سوقا مغلقا » لتصريف سلعه ومنتجاته ، وهو ما تتعرض له دول العالم الثالث بصورة مماثلة وإن اختلفت فى درجة الأسر والإغلاق ، بيد أن إسرائيل تعتدى على بعض المنتجات الفلسطينية وبخاصة فى صناعة الملابس التقليدية والحمضيات ، وتصدرها إلى الأسواق الخارجية وعليها بطاقة « صنع أو أنتج فى إسرائيل » ، وأليس من العجب العجاب أن يدعى الإسرائيليون أن أكلة « الطعمية من المأكولات الإسرائيلية الشعبية فى المطاعم والأسواق الخارجية » .

تدمير القطاع الزراعى

يمثل تدمير القطاع الزراعى جانبا مهما من جوانب استراتيجية التبعية واقتلاع الفلسطينى من أرضه وتحويله إلى قوة عمل بروليتارية أسيرة لسوق العمل فى إسرائيل ، لقد تناقص عدد العاملين بالزراعة باطراد من ٤٩,٢ فى المائة من قوة العمل الوطنية عام ١٩٦٩ إلى ٣٢,١ فى المائة عام ١٩٨٢ ، ثم أخذ فى الارتفاع إلى حوالى ٣٨ فى المائة عام ١٩٨٦ وما بعدها نتيجة للانكماش الاقتصادى فى إسرائيل ذاتها .

وقد أدى ذلك إلى تناقص الإنتاج الزراعى بصورة عامة فى الأراضى المحتلة ثم إن إسرائيل قد اتخذت من إعادة تشكيل هيكل القطاع الزراعى حزاما عنيفا لتبعيته بما يخدم حاجات السوق الإسرائيلية ، بغض النظر عن الاحتياجات المحلية . وعلى سبيل المثال لم تجد زراعة القمح التشجيع اللازم ، بل وضعت قيود تحول دون التوسع فيها ، هذا فى الوقت الذى تم فيه تشجيع زراعات الخضر والبطاطس وغير الحمضيات من الفواكه مما يتطلبه الاستهلاك الإسرائيلى . أضف إلى ذلك الاجراءات التى اتبعت لمنع المزارعين الفلسطينيين من تصدير إنتاجهم من الحمضيات إلى الخارج مباشرة حتى لاينافس نظيره من الإنتاج الإسرائيلى ، وعليهم أن يسلموا إنتاجهم إلى الشركات الإسرائيلية التى تدفع ثمنه بالشيكل الذى تتدهور قيمته نتيجة التضخم الرهيب فى إسرائيل .

التحكم فى موارد المياه

حين يتعرف الإنسان على مدى تحكم إسرائيل فى موارد المياه فى الضفة الغربية لا يسعه إلا أن يردد قول الشاعر فى انطباقه على سكانها :

كالعيس فى البيداء يقتلها الظمأ ∴ والماء فوق ظهورها محمول

ويتضح ذلك فيما اتخذته إسرائيل من اجراءات لربط شبكة مياه الضفة بشبكة المياه الإسرائيلية ، وبذلك أحكمت السيطرة على موارد المياه للشرب والرى ، وقد عبر عن ذلك كاتب إسرائيلى فى صحيفة ذا وول ستريت جيرنال The Wall Street Journal (بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٨٥) بأنه قد « أصبح عرب الضفة الغربية مستوردين فى النهاية للماء المنقول بالأنابيب من إسرائيل » .

وترتب على هذا الربط لشبكة المياه الفلسطينية أن أخذت إسرائيل تستخرج من

مياهها أقصى كمية ممكنة لاستنزافها كما فعلت فى آبار نفط سيناء ، وشرعت تجر إلى أراضيها ما نسبته ٩٥,٥ فى المائة من الحجم الكلى للمياه المستخرجة ، تاركة لسكان الضفة ٤,٥ فى المائة لأغراض الرى والشرب والاحتياجات الأخرى . ويقدر بنفنستى عمدة القدس الغربية السابق فى تقريره لعام ١٩٨٦ أن شبكة المياه الفلسطينية تزود إسرائيل بما يزيد على ٤٧٥ مليون متر مكعب من المياه من مجمل الاستهلاك السنوى فى إسرائيل والمقدر بحوالى ١٧٠٠ مليون متر مكعب ، أى أن مياه الضفة تغذى إسرائيل بحوالى ٢٩ فى المائة من استهلاكها السنوى .

وفى هذا الصدد تشير أحد تقارير الأمم المتحدة إلى ما اتخذته إسرائيل من تدابير صارمة لتحديد استهلاك المياه بالنسبة للمواطنين ، إذ حددت هذا الاستهلاك « بحيث لايزيد على المستوى الأقصى الذى استخدم عام ١٩٦٧ » ومثل هذا التعسف لايأخذ فى الحسبان ـ بل ولا يعنيه أن يأخذ ـ ازدياد عدد السكان على أقل الاعتبارات فى استهلاك المياه . هذا فى الوقت الذى تزود فيه جميع مساكن المستعمرات الإسرائيلية المحتلة بالمياه قبل أن يطرق بابها أى يهودى ، ويزداد التراب الفلسطينى جفافا حين تم تقييد حفر آبار الرى إلى حد كبير مع ضرورة الحصول على التصريح اللازم لذلك . الماء الفلسطينى مستباح للإسرائيلى الذى يستهلك حوالى ٩٠ مترا مكعبا سنويا فى حين أن استهلاك الفرد فى أوربا الغربية لايزيد على ٨٣ مترا مكعبا سنويا . . وللفلسطينى قطرات شحيحة !!

وهل بعد ذلك يرجى أن تزدهر الزراعة ، أو يستقر المواطنون على أرضهم . . وأى حياة يمكن أن تنتعش مع تقنين الماء إلى هذا الحد الضئيل ، ولنتذكر قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شىء حى » ، واستأذنك أيها القارىء الكريم حين أتذكر بيت شعر مشهورا لشوقى :

حرام على بلابله الدوح   حلال للطير من كل جنس !!

تجميد النشاط الصناعى

لم يتطور النشاط الصناعى فى الأراضى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ سواء فى نوعية الصناعات أو حجم المؤسسات الصناعية أو فى التكنولوجيا المستخدمة ، فمازالت الصناعة مقتصرة على الصناعات التقليدية مثل صناعات الصابون والجلود والملابس وعصر الزيوت والسجائر ومواد البناء والبلاستيك ومقالع الحجارة ، وهى نفس

الصناعات التى كانت سائدة قبل الاحتلال . ومن مؤشرات الجمود الصناعى فى الأراضى المحتلة انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى من ٩ فى المائة عام ١٩٦٨ إلى حوالى ٧ فى المائة عام ١٩٨٦ .

وبقى عدد العمال الصناعيين ثابتا تقريبا خلال السنوات السبع الماضية ، وبلغت نسبة المنشآت الصناعية التى تشغل مابين ١ ، ٧ من العمال ـ وذلك حسب الاحصاءات الإسرائيلية ـ حوالى ٩٠,٧ فى المائة من مجموع المنشآت الصناعية ، بينما لم يزد عدد المنشآت التى يعمل فيها ٢٠ عاملا فأكثر على ٢,٦ فى المائة . وفى الوقت نفسه قامت إسرائيل بإنشاء ستة مجمعات صناعية كبرى فى داخل المستعمرات بالضفة الغربية تعمل بتكنولوجيات متطورة ، والمستهدف أن يتم إنشاء سبعة مجمعات صناعية أخرى مع حلول عام ٢٠١٠ . كذلك تستغل المؤسسات الإسرائيلية رخص اليد العاملة الفلسطينية فتصدر للأراضى المحتلة سلعا غير تامة الصنع ليتم تصنيعها النهائى فى المصانع الفلسطينية على أساس عقود مقاولة من الباطن ليتم تصديرها مرة أخرى إلى إسرائيل والتى تعيد تصديرها إلى الخارج بالعملة الصعبة .

تبعية الكهرباء :

لم يكن نصيب الكهرباء بأسعد حالا من مصير الماء ، فمنذ عام ١٩٧٦ شرعت سلطات الاحتلال فى ربط شبكة الضفة الغربية مع شركة الكهرباء الإسرائيلية ، رغم الاحتجاج والتقاضى من جانب السلطات الوطنية الفلسطينية . وتتوالى الأنباء عن إغلاق شركة كهرباء القدس العربية ، كذلك عمدت إسرائيل إلى رفض كل الطلبات التى تقدمت بها الهيئات المحلية الفلسطينية لانشاء شركات كهرباء جديدة ، أو حتى استيراد مولدات ديزل جديدة .

وقد ترتب على هذا الربط بين الشبكتين السيطرة على مقدرات الطاقة الكهربائية واستغلالها لصالح إسرائيل ذاتها أو لصالح المجتمعات الصناعية فى المستعمرات الاسرائيلية بالضفة الغربية . وهكذا يضيق الخناق على الصناعات الوطنية وتتوافر الطاقة للمستعمرات ومجمعاتها حتى يغدو التصنيع فى الأراضى المحتلة « يهوديا لا عربيا » حسب استراتيجية التبعية والإدماج للاقتصاد الوطنى .

السوق الأسيرة :

كذلك أحكم الاحتلال الاسرائيلى أحزمة التبعية فى قطاع التبادل التجارى بين إسرائيل والأراضى المحتلة إلى درجة أنها أصبحت أسيرة وشبه مغلقة على السلع والمنتجات الإسرائيلية ، لقد وفرت الضفة والقطاع سوقا رائجة للصادرات من إسرائيل والتى تقدر بحوالى ٩٠ فى المائة من جملة واردات السوق الفلسطينية . والغالبية العظمى لهذه الواردات من السلع الصناعية ، وفى الجانب الآخر لاتمثل صادرات الأراضى المحتلة سوى حجم محدود من السلع كمواد البناء والصناعات الجلدية والصناعات التقليدية . وتظهر الاحصاءات الحجم الضئيل للمنتجات الزراعية المصدرة إلى إسرائيل خشية منافستها للمنتجات الزراعية الاسرائيلية ، أضف إلى هذا ما تضعه إسرائيل من قيود على تصدير المنتجات الوطنية إلى أسواق أخرى .

وهكذا يظل الميزان التجارى لصالح إسرائيل بصورة مطردة ، متحكمة فيما يستورد وفيما يصدر ، ومن ثم تغدو سوق الأراضى المحتلة التى يتجاوز عدد سكانها أكثر من مليون ونصف سوقا محتكرة للمنتجات الإسرائيلية ، وهذا حزام آخر من أحزمة التبعية العنيفة التى تحقق من ورائها سلطات الاحتلال إفقار الفلسطينيين والسيطرة على مقدراتهم .

العمل الأسود :

هكذا جرى الاصطلاح على تسمية أنواع الأعمال التى يقوم بها العمال فى المجالات والظروف التى تماثل ما يضطر العمال الفلسطينيون إلى القيام به فى داخل إسرائيل ، والحديث عن سواد هذا العمل يطول . ونكتفى هنا بالإشارة إلى إغراء السلطات والشركات الاسرائيلية للفلسطينيين للعمل فى إسرائيل ، فأجورهم مهما ارتفعت تظل أرخص من أجر العامل الإسرائيلى بحيث تصل إلى النصف فى كثير من الحالات ، ومبررا على أساس تميز العامل الإسرائيلى فى الانتاجية والإنجاز . ويشتغل حوالى ٥٠ فى المائة من الفلسطينيين العاملين فى إسرائيل فى قطاع البناء والتشييد ، ويمثلون حوالى ٣٧ فى المائة من قوة العمل الإسرائيلية فى هذا القطاع ، كما يعمل فى قطاع الزراعة حوالى ١٦ فى المائة والبقية فى قطاعات أخرى .

ونظرا لظروف الاقتصاد المحلى فقد اضطرت أعداد متزايدة من الفلسطينيين

للعمل فى إسرائيل إذ ارتفع عددهم من ٢١ مليونا عام ١٩٧٠ إلى ٩٥ مليونا عام ١٩٨٦ ، ويعمل هؤلاء على أساس تراخيص عمل قصيرة الأجل تتراوح بين ٤ ـ ٦ أشهر ، وتتجدد التراخيص كل مرة إذا تطلب العمل ذلك . والواقع أن استمرار منح التراخيص إنما يعتمد على تقلبات الاقتصاد الإسرائيلى ، وعلى حد تعبير أحد تقارير منظمة العمل الدولية (١٩٨٥) يصبح الفلسطينيون « أول من يستغنى عنهم فى فترات الكساد ، وآخر من يوظف فى فترات الانتعاش الاقتصادى » اللهم إلا فى العمل الأسود الشاق وغير الصحى والذى لا يقبل الإسرائيلى على الاشتغال به .

أضف إلى هذا كله أن قوانين العمل الإسرائيلية لا تسمح للعمال الفلسطينيين بالإقامة والمبيت فى إسرائيل إلا بإذن خاص ، وتقدر نسبة من قضى عليهم بالغدو والرواح يوميا بين الأراضى المحتلة وإسرائيل بحوالى ٨٠ فى المائة من الفلسطينيين المشتغلين فى إسرائيل ، ناهيك عن معاناة السفر ومضايقات مراكز التفتيش أثناء الرحلة والخلاف على من يتحمل نفقة المواصلات .

ولا يتسع المجال هنا لما يتعرض له العمال الفلسطينيون من استغلال سواء فى تدنى أجورهم أو حرمانهم من التأمينات الاجتماعية أو فرص الترقى ، أو فى قدر معقول من الطمأنينة فى العمل ، إلى جانب الارتفاع المتزايد فى معدل البطالة وخاصة بين خريجى الجامعات فى السنوات الأخيرة . ومن « النمر » الإسرائيلية المألوفة فى السياسات الاستعمارية تلك التفرقة فى مجال العمل داخل إسرائيل بين العمال العرب من الجولان وبين العمال العرب من الضفة الغربية وقطاع غزة ، فالفريق الأول مشمول بالتأمين ضد البطالة ، بينما الفريق الثانى محروم منها .

تلك هى بعض أحزمة التبعية التى طوقت بها إسرائيل حرية الحركة للاقتصاد الفلسطينى والتى سعت من ورائها إلى « خلق واقع متقدم مطرد من الضم والزحف » على الأراضى الفلسطينية ، حسب تعبير وزير الاستيعاب الإسرائيلى الأسبق ، ويبقى الحديث عن أحوال البشر من المواطنين وهم يعانون بطش الاحتلال وسوء المعيشة .

وترسم هذه كذلك صورا قاتمة فى سجل الاحتلال الإسرائيلى . . أبعد هذا كله يسأل بعض الأقوام عن كيف ولماذا انتفض الفلسطينيون يتحدون الوجه القبيح لهذا الاحتلال الغاصب المهين ؟ !

أحوال البشر فى الأراضى الفلسطينية المحتلة

الزعم الإسرائيلى :

تدعى إسرائيل أن أحوال البشر فى الأراضى المحتلة لم تكن تنعم بما نعمت به تحت مظلة الاحتلال ، وكثيرا ما يسوق ممثلوها فى المؤتمرات الدولية أرقاما مغلوطة القراءة للدلالة على ذلك ، وأذكر من خبرة شخصية على سبيل المثال ما أدلت به رئيسة وفد إسرائيل فى المؤتمر الدولى للمرأة الذى نظمته الأمم المتحدة فى كوبنهاجن بالدانمارك ، وكنت ممثلا للجنة الاقتصادية لغربى آسيا التابعة للأمم المتحدة فى ذلك الحين (١٩٨٠) ، فذكرت تلك السيدة الإسرائيلية أن أحوال المرأة الفلسطينية على خير ما يرام ، وساقت مؤشرات احصائية لنمو معدلات الاستهلاك واقتناء السلع الكهربائية ، وتزايد فرص التعليم للبنات ، مقارنة ذلك بما كان عليه الحال قبل الاحتلال ، أى منذ ثلاثة عشر عاما مضت .

ولقد استثار هذا التدليل الاحصائى المجتزأ من ظروفه الأخرى عضوة الوفد المصرى فى تلك اللجنة ، فبادرت للتعليق بقولها : « إذا كان الاحتلال العسكرى يؤدى إلى تحسين أوضاع المرأة ، فعلى نساء العالم إذن أن يطالبن بالتوسع فى صور الاحتلال لتطوير أوضاعهن المعيشية » ، وكانت تلك السيدة الفاضلة تعكس ضمير مصر العربية ، رغم ما أصاب العلاقات المصرية الفلسطينية من توتر فى ذلك الوقت على إثر اتفاقية كامب دافيد ، وتحية تقدير للمرة الثانية أبعثها للسيدة مرفت التلاوى صاحبة التعليق ، وسفيرة مصر الحالية فى النمسا .

وعند الحديث عن الأحوال الاجتماعية والمعيشية للمواطنين فى الأراضى المحتلة نود أن نذكر مرة أخرى بتلك الأحلام والأساطير الصهيونية التى لاتعترف بوجود شىء اسمه الشعب الفلسطينى ، وإن اعترفت بوجوده فلابد من تفريغ الأرض منه ، وإن أمكن نقله بكامله إلى بلاد أخرى ، بل والعمل على قتله وإبادته . ومن المنطقى فى مثل هذا التصور الأسطورى أن يسعى الاحتلال الإسرائيلى بكل الذرائع إلى امتهان المواطن كما يسعى إلى اغتصاب الأرض ، ومن ثم كانت عقدة العدد وحجم السكان

الفلسطينيين ماثلة أمام الاستراتيجية الاستيطانية الصهيونية وما ارتبط بها من اتخاذ مختلف التدابير والضغوط السياسية والاغراءات المادية والدعاوى الدينية فى مناداة اليهود للهجرة إلى « أرض الأجداد » ، والتهجير القسرى المباشر وغير المباشر لطرد العرب من أرضهم أو تشجيعهم على الذهاب إلى أقطار أخرى .

انتصار الديمغرافيا الفلسطينية :

تشير الاحصاءات إلى أن عدد سكان الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بلغ مليونا و٣٧٥ ألف نسمة ، وقد شهدت الفترة فى أعقاب الاحتلال نزوح مايقدر بحوالى ٤٧٥ ألفا من الفلسطينيين مع أواخر عام ١٩٦٨ ، أضف إلى هذا هجرة آلاف من الفلسطينيين إلى الخارج وخاصة إلى الدول النفطية بحثا عن عمل ، لكن خصوبة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة قد أدت إلى أن يتجاوز عدد السكان حاليا ما كان عليه قبل الاحتلال ، إذ بلغ العدد الإجمالى مليونا و٥٢٠ ألفا ، منهم فى الضفة الغربية حوالى ٩٧٥ ألفا ، وحوالى ٥٤٥ ألفا فى قطاع غزة ، بخلاف سكان القدس الشرقية ، ويمثل مجموع سكان الأراضى المحتلة حوالى ٣٠ فى المائة من المجموع الكلى للشعب الفلسطينى الذى يقدر عدده بحوالى ٥ ملايين نسمة .

إن مما يؤرق إسرائيل ويزعجها الزيادة المطردة فى السكان الفلسطينيين حيث بلغ معدل النمو الطبيعى للسكان حوالى ٣٥ فى الألف فى السنوات الأخيرة ، بينما لم يتجاوز ٢٠ فى الألف عام ١٩٦٨ ، وبهذا يقدر أن يصل عدد الفلسطينيين إلى حوالى مليونين مع عام ٢٠٠٠ . وإذا كان عدد سكان دولة إسرائيل يبلغ حاليا مايزيد قليلا على ٤ ملايين (باستثناء الجولان والقدس الشرقية) ، وأن الزيادة الطبيعية للسكان اليهود تقدر بحوالى ١٧ فى الألف فإن التوقعات السكانية تشير إلى أن نسبة السكان اليهود فى إسرائيل بالنسبة للسكان العرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة سوف تنخفض من ٦٣ فى المائة عام ١٩٨٤ إلى حوالى ٥٨ فى المائة عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى حوالى ٥٥ فى المائة عام ٢٠٠٥ . وهكذا يصبح مجرد حجم البشر فى الأراضى المحتلة مصدرا للرعب الإسرائيلى ، وهاجسا يدعو إلى مناداة المتطرفين من الصهاينة إلى التخلص من مخاطر هذا الحجم بأى شكل من الأشكال . لكن الواقع يشير إلى أن الديموغرافيا هى فى صالح الانتصار الفلسطينى لاسترداد حقوقه المشروعة .

تضييق أسباب الرزق :

لقد أشرنا فيما سبق من حديث حول أحزمة التبعية واجراءاتها فى مجال الزراعة والصناعة ، مما يترتب عليه من تضييق أسباب العمل والرزق للسكان الفلسطينيين ، هذا فضلا عن مشكلات العمل واستغلال العمال ممن يضطرون للعمل داخل إسرائيل ، والتقارير السنوية لمنظمة العمل الدولية تفيض بشرح تلك الأحوال والظروف التى لاتتماشى مع مواثيق العمل الدولية . أضف إلى هذا تفاقم مشكلة البطالة بصورة عامة ، وبطالة الخريجين بصورة خاصة ، إذ يشير تقرير المنظمة الدولية إلى وجود ١٩٩ مهندسا متعطلا فى الضفة الغربية عام ١٩٨٦ ، ويمثل هذا العدد ٣١ فى المائة من مجموع المهندسين فيها ، وهناك عدد مماثل من الأطباء لم يحصل على فرصة عمل مناسبة ، لكن الانتفاضة قد هيأت لهؤلاء ولأمثالهم فى قطاع غزة أعمالا وطنية فى إطار احتياجات الثورة الشعبية لاختصاصاتهم . وإسرائيل بطبيعة الحال لاتشجع عمل الجامعيين ، كما أنهم لا يقبلون على العمل فيها ، إذ يقدر أن حملة الشهادات الجامعية الذين يعملون داخل إسرائيل لايتجاوز ٤,٦ فى المائة من مجموع العاملين ، بينما يمثل عمال البناء الفلسطينيون حوالى ٥٠ فى المائة من قوة العمل الفلسطينية داخل إسرائيل .

ولعله من المفيد أن نذكر بعض القضايا المحددة التى تبين التضييق فى الرزق على الفلسطينيين ، ومن ذلك على سبيل المثال تقليص المجال البحرى المرخص به للصيد بالنسبة لصيادى غزة من ٤٥ كم إلى ٢٧ كم ، ونتج عن ذلك انخفاض إنتاج الأسماك من ١٢١٨ طنا قبل الاحتلال إلى ٧٩٨ طنا عام ١٩٨٦ . ومثال آخر مرتبط بالضرائب الباهظة التى تفرضها إسرائيل على الأنشطة الاقتصادية التى يقوم بها الفلسطينيون ، ويشير تقرير منظمة العمل العربية إلى هذا العسف حيث تقوم السلطات الإسرائيلية ، بمساواة الفئات الضريبية فى الأراضى المحتلة بتلك المطبقة فى إسرائيل ، هذا مع الفارق الهائل فى خدمات الدولة واستثماراتها فى كل من الجانبين . وأكثر من هذا فإن المقاول الفلسطينى يدفع ضريبة إنتاج لا يدفعها المقاول الإسرائيلى ، وهدف هذه الضرائب الباهظة حرمان السكان من أى مدخرات تتيح لهم استثماراتها فى وطنهم ، ويؤكد بنفنستى عمدة القدس الغربية السابق فى تقريره عام ١٩٨٦ « إن الاحتلال ليس عبئا على الخزينة الإسرائيلية ، بل على العكس فإن

الفلسطينيين يساهمون بمبالغ كبيرة فى النفقات الإسرائيلية .. وهذا ناتج عن أن الضرائب التى تتم جبايتها فى المنطقة تستخدم لتغطى نفقات الحكومة العسكرية » لكن الانتفاضة قد غيرت كثيرا من هذه المعادلة .

ولعله يبدو غريبا أن يتطلب نقل الحمضيات من منطقة إلى أخرى داخل الأراضى المحتلة ، وزراعة الطماطم والباذنجان إلى تصاريح خاصة من سلطات الاحتلال . ومن الأغرب أيضا أن يحرم الفلسطينى العامل فى إسرائيل من التأمينات الاجتماعية ، إذ يقتطع من أجره ٢٠ فى المائة نظير مساهمته فى « برنامج التأمين الوطنى الإسرائيلى » ، لكنه رغم هذه المساهمة إلا أن القانون الإسرائيلى لا يمنحه هذا الحق فى حالة ترك الخدمة أو الشيخوخة أو العجز ، وذلك تأسيسا على أن مزايا التأمينات الاجتماعية لا تكون حقا إلا للمقيمين القاطنين فى أرض إسرائيل .. وهكذا تأخذ سلطات الاحتلال ولا تعطى للفلسطينيين ، وتبرر هذا الاستغلال بدعوى أن مساهمات الفلسطينيين فى برنامج التأمينات الاجتماعية إنما تذهب إلى الميزانية العامة للدولة من أجل مشروعات التنمية فى الأراضى المحتلة والتى يستفيد منها جميع السكان ! ! وقد اعترضت منظمة العمل الدولية على هذا الاجراء وأوصت فى تقاريرها لعدة سنوات بضرورة مبدأ تخصيص اشتراكات التأمينات الاجتماعية للأغراض الأصلية التى حصلت من أجلها .. ولكنها عنصرية من تنادى .

السيف المصلت على التعليم :

لقد سعت سلطات الاحتلال بكل الوسائل إلى كبح جماح التعليم من إثارة المشاعر الوطنية لدى الطلاب ، وتهويد ما يمكن تهويده من فكره وتراثه وطموحاته ، فألقت سلطات الاحتلال منذ بدايته بثقلها فى التدخل فى المناهج التعليمية فى المدارس ، فأخذت تغير فى مناهج الدراسات الاجتماعية وما يتصل بتاريخ فلسطين وجغرافيتها وتراثها العربى والإسلامى . وقد نددت منظمة اليونسكو بهذه التغييرات وأصدرت قرارات متعددة فى هذا الصدد تدعو إسرائيل إلى الإقلاع عن محاولاتها فى طمس الهوية الفلسطينية وتغيير المقررات الأردنية فى الضفة الغربية ، والمقررات المصرية فى قطاع غزة ، وقد زعمت إسرائيل بمنطق المحتل أنها تقوم بتنقيح المناهج الدراسية حتى لاتكون مصدرا للعداء ضدها ، أى قبول الفلسطينيين بالاحتلال .. لكن ذلك لم يحدث فقد تعرض كثير من الطلاب والمدرسين للاعتقال والسجن والغرامة

والطرد بتهمة إثارة المشاعر الوطنية فى المدارس ، هذا فضلا عن إغلاق المدارس ذاتها .

وإذا كانت قصة تدخل سلطات الاحتلال فى التعليم الوطنى قصة ذات فصول دامية ، إلا أن القانون العسكرى رقم ٨٥٤ يمثل ذروة البطش والجبروت الاستعمارى ، ويخول هذا القانون للسلطات العسكرية حق الرقابة فى تعيين الأساتذة وتجديد عقودهم سواء كانوا من الوطنيين أو الأجانب ، كما يخول لها حق التفتيش داخل المؤسسات التعليمية . وعلى سبيل المثال فقد حدث عام ١٩٨٢ استنادا إلى هذا القانون أن طردت إسرائيل ٢٨ استاذا فلسطينيا وأجنبيا من جامعات الضفة الغربية بتهمة رفضهم التوقيع على تعهد بعدم تأييد أى « منظمة إرهابية » ، والمقصود بها طبعا منظمة التحرير الفلسطينية .

ويأتى تهويد برامج التعليم فى المدارس الحكومية فى القدس الشرقية بعد ضمها لتصبح مدارس إسرائيلية بحكم القانون ، وإزاء هذا الواقع بدأ أهالى القدس الشرقية فى التوجه نحو إنشاء مدارس أهلية لتعليم أولادهم أو إرسالهم إلى مدارس وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين ليتعلموا على النظام العربى الأردنى . وتشير الاحصاءات إلى أنه فى هذا الوقت يصل عدد المدارس الأهلية الفلسطينية إلى حوالى ٧٠ فى المائة من مجموع المدارس فى القدس الشرقية . أضف إلى هذا كله ما نقرؤه ونسمعه عن تعطيل الدراسة فى المدارس والجامعات منذ بداية الاحتلال حتى اليوم ، وذلك لفترات تراوحت فى معظم السنين ما بين ٤٠ - ٦٠ فى المائة من فترة العام الدراسى ، وقد تجاوزت فترة الاغلاق هذه النسبة بكثير منذ قيام الانتفاضة الشعبية (للتعرف على تدهور الخدمات التعليمية والصحية فى الأراضى المحتلة . (انظر ملاحق ٥ ، ٦ ، ٧) .

طمس الهوية الثقافية :

من الأهداف الاستراتيجية للاحتلال الإسرائيلى طمس الهوية الثقافية العربية للشعب الفلسطينى ، وتخريب المقدسات الدينية فى الأراضى المحتلة ، وخنق أى محاولة للتعبير عن المشاعر الوطنية . لقد تمت مصادرة الكتب والمجلات والصحف والخرائط التى لاترضى عنها الرقابة الإسرائيلية وتوضح أحد التقارير حذف ألف كتاب من قائمة تضم ١٦٠٠ كتاب كان مطلوبا استيرادها من الخارج عام ١٩٨٥ . كما تشير تقارير الأمم المتحدة إلى التهجم على الفن الفلسطينى والتحقير من شأنه ، وإلى

اقتحام سلطات الأمن الإسرائيلية لمعارض الكتب والمعارض الفنية لمراقبة ما يعرض فيها ، ومن أمثلة العسف الصهيونى الحكم على أحد الفنانين التشكيليين فى غزة بالسجن ستةٌ أشهر وبغرامة مالية كبيرة لأنه استخدم فى لوحات معرضه ألوان العلم الفلسطينى الأربعة . وكان ضروريا كذلك ربط الاستقبال التليفزيونى فى الأراضى المحتلة بشبكة الإرسال للتليفزيون الإسرائيلى لفرض صور الإعلام الإسرائيلى ورسائله على المشاهد الفلسطينى .

ويظل التخريب والتغيير فى معالم الحرم القدسى الشريف وتدنيس المسجد الأقصى ، بل ومحاولة حرقه عام ١٩٦٩ أمورا لن ينساها الوعى العربى للاحتلال الصهيونى ، بل إن قرار مجلس الأمن ، رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٦٩/٩/١٥ قد أدان حسب تعبيره : « أى دمار أو تدنيس للأماكن المقدسة والمعابد الدينية » واعتبر « تدنيس المسجد الأقصى » بمحاولة حرقه ودخول القوات الإسرائيلية إلى ساحته انتهاكا للحرمات المقدسة .

حقوق الإنسان فى ظل الاحتلال :

وحين نصف الاحتلال الإسرائيلى بأنه أبشع صور الاستعمار فى طول التاريخ وعرضه إنما نستند فى ذلك الى انتهاكاته الصارخة لحقوق الإنسان التى بلغت ذروتها منذ قيام الانتفاضة،وقائمة هذه الانتهاكات سجلتها تقارير الأمم المتحدة وبخاصة تقارير « اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الإسرائيلية التى تمس حقوق الإنسان فى الأراضى المحتلة » وتقارير « اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه غير القابلة للتصرف » ، وقائمة الانتهاكات طويلة لم تترك مجالا من مجالات الانتهاك والعربدة إلا سلكته ، مارست إسرائيل الإرهاب والتخويف والتعذيب والفصل الفردى والجماعى من العمل ، والطرد الفردى والجماعى من الوطن ، وهدم المنازل فرديا وجماعيا ، واغتيال واعتقال وسجن المواطنين ، وضرب وتكسير أجسادهم ، ودفن الأحياء ، واحتجازهم دون محاكمة ، ومنعهم من الحركة والسفر ، وإطلاق الرصاص على المتظاهرين ، وإغلاق المدارس والجامعات والمراقبة الصارمة لقنوات التعبير والثقافة ، إلى آخر القائمة التى ترد إلينا يوميا فى محاولة إسرائيل إسكات صوت الانتفاضة .

وتتم اجراءات الانتهاك لحقوق الإنسان . . من خلال الأوامر العسكرية وإعلان

حالة الطوارىء ، واسلوب « المناطق المغلقة » التى لايدخلها ولا يخرج منها شخص إلا بتصريح عسكرى . ومن أعجب الأوامر العسكرية (رقم ١٠) الذى يحظر تجمع أو التقاء عشرة أشخاص فأكثر دون ترخيص ، وإلا تعرضوا لعقوبة السجن التى قد تصل إلى ١٠ سنوات مع غرامة مالية تصل إلى حوالى ١٥ ألف دولار . ولعل أبشع صور الاحتلال اللجوء إلى « العقوبة الجماعية » التى لا تقتصر على مرتكبى المخالفة ، بل تمتد إلى الأقارب والجيران ، وقد تمتد إلى قرى ومدن بأكملها وتتم كل هذه الانتهاكات للمواثيق الدولية ولحقوق الإنسان بدعوى المحافظة على الأمن والاستقرار ! !

بيد أن هذا كله لم يوهن عزائم الفلسطينيين كفاحا ونضالا ، بل إن حسابات إسرائيل قد ارتدت عليها ، وكلما زاد بطشها ، ازدادت موجات المقاومة حتى بلغت ذروة الكفاح بقيام الانتفاضة الشعبية مقدمة شهداءها كل يوم ، ومنظمة حياتها اليومية من خلال « اللجان الشعبية » متحدية خوذة الجندى وهراوة الشرطى ، وتعلن غضبها الثائر كما صاغه سميح القاسم : « تقدموا تقدموا . . بناقلات جندكم . . وراجمات حقدكم . . وهددوا وشردوا . . لن تكسروا أعناقنا . . لن تهزموا أشواقنا . . نحن القضاء المبرم . . » . .

أهمية السلاح البشرى
فى الكفاح الفلسطينى

لن تهزموا أشواقنا :

مازلت أردد أن الإحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعرف تاريخ الاستعمار الاستيطانى له مثيلا فى جبروته وبطشه ، وفى أساليبه المخادعة ومنطقه العنصرى وطموحاته التوسعية ، وقد جاءت الانتفاضة الشعبية أروع ما أنضجه الكفاح الفلسطينى فى مواجهة ذلك الاحتلال سواء على الأصعدة الفلسطينية أو العربية أو الدولية .

لقد عجزت إسرائيل عن شل تلك اليد الفلسطينية التى تقذفها بالحجارة فى تصديها لمختلف اجراءات القمع والبربرية التى تمارسها قوات الاحتلال والسلطات العسكرية والمدنية الصهيونية . ومن الواضح أن الانتفاضة قد تمكنت من توحيد صفوفها وتعبئة جماهيرها وتنظيم هياكلها النضالية والمعيشية من أجل المسيرة اليومية الممتدة لكفاحها حتى النصر ، وإقامة دولتها المستقلة على ترابها الوطنى ، وبذلك غدت الانتفاضة من أكثر الأسلحة نفاذا فى مقاومة الصورة البشعة والمتنوعة لهذا النمط الصهيونى الفريد من أنماط الاستعمار .

وإلى جانب هذا السلاح فإن ثمة سلاحا آخر فى منظومة الاستراتيجية الفلسطينية من أجل الانتصار النهائى فى معارك التحرير ، وهذا هو السلاح البشرى أو السلاح الديمغرافى ، وهو سلاح له آثاره مع النفس الطويل وعلى المدى البعيد فى ضمان النصر ، وهو فى الوقت ذاته ، عامل من العوامل التى تؤرق إسرائيل فى تحقيق طموحاتها التوسعية ، نعم لقد تمكنت إسرائيل من الاستيلاء على حوالى ٥٢ فى المائة

من أراضى الضفة ، وحوالى ٤٠ فى المائة من أراضى قطاع غزة ، واعتبرتها مملوكة للسلطات الإسرائيلية عن طريق اللجوء إلى مختلف أساليب العدوان ، كذلك بلغت مساحة الأرض التى أقيمت عليها المستعمرات فى الضفة الغربية مايعادل حوالى ١٨ فى المائة من مساحة الضفة .

ومع هذا ، فإن انتزاع الأرض والاستيلاء عليها وإقامة المستوطنات الحالية التى بلغ عددها حوالى ٢٥٠ مستوطنة فى الضفة والقطاع وفى القدس الشرقية على تخومها ، مسألة تتطلب توطين أعداد كافية من اليهود فى هذه المناطق إلى جانب الاستمرار فى بناء المستوطنات حتى يتغير الواقع المادى والبشرى فى الأراضى المحتلة ، مما يرسخ دعائم الاحتلال فيها ، بل ويدعم تحقيق الأسطورة الصهيونية فى إقامة « إسرائيل الكبرى على أرض التوراة من النيل إلى الفرات » ! ! ويجىء تشجيع هجرة اليهود من مختلف أرض « الشتات » فى أنحاء العالم « والعودة إلى أرض الأجداد » ، كما تذهب المعتقدات الصهيونية ، من بين أهم الجهود التى تبذلها إسرائيل من أجل تحقيق هذا الحلم الأسطورى ، وقد لجأت فى سبيل اجتذاب الهجرات اليهودية إلى مختلف التدابير والضغوط السياسية على بعض الدول ، وإلى الاغراءات المادية والدعاوى الدينية فى مناداة الأفراد والجماعات اليهودية للاستيطان فى مستعمراتها ، وبخاصة فى الضفة الغربية التى أسمتها « أرض يهودا والسامرة » ، وفى القدس الشرقية حيث أقيمت المستعمرات على تخومها كما بنيت فيها وحولها آلاف الشقق السكنية الجديدة التى سوف تستكمل لاستقبال المهاجرين الجدد من السوفييت وغيرهم على اعتبار أن القدس الشرقية جزء لايتجزأ من « عاصمة إسرائيل الموحدة » ، وليست جزءا من الأراضى العربية المحتلة .

ومع ذلك كله فإن من بين الهواجس المقلقة لإسرائيل واستقرارها ذلك التفوق السكانى المطرد للفلسطينيين والذى تعتبره من بين أهم قضايا الأمن الإسرائيلى . ومن أجل متابعة التطور فى الأوضاع السكانية (الديمغرافية) يمكننا أن نورد البيانات والمؤشرات الاحصائية التالية :

المعطيات السكانية الإسرائيلية :

عندما استولت العصابات الصهيونية على جزء من أرض فلسطين التاريخية لتقيم عليها دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ كان عدد سكانها من اليهود حوالى ٦٠٥ ألفاً بعد

أن كانوا حوالى ٦٠ (ألفا) قبيل الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وقد تزايدت أعدادهم نتيجة لتشجيع الانتداب البريطانى لهجرة اليهود انسجاما مع ما ترتب على وعد بلفور عام ١٩١٧ ، ويصل العدد الإجمالى لسكان إسرائيل حاليا إلى حوالى ٤ (ملايين) منهم حوالى ٣,٢٠٠ (ألف) من اليهود ، وأكثر من ٧٥٠ (ألفا) من العرب . وتشير احصاءات الأمم المتحدة إلى أن العدد الإجمالى لسكان إسرائيل سوف يصل إلى حوالى ٥ ملايين فى نهاية القرن عام ٢٠٠٠ ، وإلى حوالى ٧ ملايين فى عام ٢٠٢٥ . وهذه الزيادة العددية على افتراض تناقص فى النمو السنوى للسكان من ٢٨ فى الألف خلال الفترة من ١٩٦٥ - ١٩٨٠ ، إلى ١٧ فى الألف خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ ، وإلى ١٤ فى الألف خلال الفترة من ١٩٨٧ - ٢٠٠٠ .

إن هذا الاتجاه الديمغرافى مرتبط بتناقص معدل الخصوبة الكلى (عدد الأطفال الذين يمكن لامرأة واحدة أن تنجب إذا قدر لها أن تعيش إلى نهاية سنوات الحمل ١٥ - ٤٩ سنة) ، وقد تناقص هذا المعدل فى متوسطاته من ٣,٨ إلى ٢,٩ طفل فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٧ ، ويقدر أن يصل إلى ٢,٣ طفل عام ٢٠٠٠ ، وهو مرتبط إلى جانب الزيادة الطبيعية للنمو السكانى بتدفقات الهجرة إلى إسرائيل والنزوح منها ، وعلى أية حال فإن عدد اليهود فى إسرائيل حاليا والذى يقدر بحوالى ٣,٢٠٠ (ألف) إنما يمثل أقل من ٢٥ فى المائة من جملة اليهود فى العالم (بمن فيهم سكان إسرائيل) . أضف إلى هذا أن نسبة ممن هم فى الفئة العمرية من صفر - ١٤ سنة فى الهرم السكانى الإسرائيلى لايتجاوز ٣٥ فى المائة من جملة السكان اليهود .

المعطيات السكانية الفلسطينية :

وإذا انتقلنا إلى المعالم السكانية الفلسطينية ، المناظرة للصورة الإسرائيلية فسوف نلحظ التفوق السكانى عددا وفتوة وخصوبة ونموا على امتداد محور الزمن ، رغم ما تعرضت له تلك الصورة من تقلبات.وكانت نسبة العرب من سكان فلسطين التاريخية حتى عام ١٩٢٢ تمثل حوالى ٩٣٪ من جملة السكان ، ومع بداية تدفق هجرة اليهود خلال فترة الانتداب ، وصلت نسبة العرب إلى حوالى ٦٦ فى المائة من جملة السكان البالغ عددهم حوالى ١٨٠٠ (ألف) عام ١٩٤٨ ، وقبيل الاحتلال الإسرائيلى لبقية الأراضى العربية من فلسطين التاريخية (الضفة الغربية وقطاع غزة) كان عدد سكان تلك الأراضى حوالى ١,٣٧٥ (ألف) بيد أن نزوح الفلسطينيين فى

.أعقاب الاحتلال تجنباً لاضطهاده وبطشه قد أوصل هذا العدد إلى حوالى ٩٠٠ (ألف) نسمة عام ١٩٧٠ حين بدأت الصورة الديمغرافية تستقر نسبيا فى مظاهرها الطبيعية .

ومع استمرار خصوبة الشعب الفلسطينى تجاوز عدد السكان فى الأراضى المحتلة حاليا ١٩٨٨ ، ما كان عليه قبل الاحتلال ، إذ بلغ حوالى ١,٧٠٠ (ألف) منهم ٩٧٥ (ألف) فى الضفة ، ٦٠٠ (ألف) فى القطاع ، وما يقترب من ١٢٥ (ألفا) من العرب فى القدس الشرقية ، ويقدر أن يصل عدد سكان الأراضى المحتلة إلى مايزيد على مليونى نسمة عام ٢٠٠٠ ، وذلك على أساس زيادة فى النمو السكانى تقدر سنويا بحوالى ٣٥ فى الألف فى السنوات القادمة (٣١ فى الألف للضفة ، ٣٩ فى الألف للقطاع) ويرتبط هذا النمو السكانى ، بل وزيادته فى السنوات الأخيرة ، باستمرار معدل الخصوبة الكلى الذى بلغ حوالى ٧ أطفال فى المتوسط ، ونسبة الأطفال فى الفئة العمرية (من ٠ ـ ١٤) تصل إلى ٤٧ فى المائة من المجموع الكلى للسكان ، بينما تصل نسبة الشريحة العمرية (من ٠ ـ ٢٩) حوالى ٧٠ فى المائة . وهذه كلها عوامل تسهم فى الزيادة الطبيعية للسكان فضلا عن تراجع الهجرة إلى الخليج فى السنوات الأخيرة وعودة كثير من الفلسطينيين إلى الأراضى المحتلة . ويمثل سكان الأراضى العربية المحتلة حوالى ٣٠٪ من جملة الشعب الفلسطينى فى مختلف أقطار الشتات والذى يقدر مجموعه الكلى حوالى ٥ ملايين عربى .

القنبلة الديمغرافية الزمنية :

وهذا التفاوت الواضح فى معدلات النمو السكانى وعوامله الطبيعية بين عرب فلسطين ويهود إسرائيل تعتبره إسرائيل قنبلة زمنية سوف تنفجر فى المستقبل إذ يستمر التزايد مطردا فى نسبة السكان العرب فى الأراضى المحتلة مقارنة بسكان إسرائيل ، وما يترتب على ذلك من تهديد لأمن الدولة واستقرار المجتمع ، بل إن ذلك قد يؤدى إلى تغيير الواقع المادى والسياسى فى تلك المنطقة . وتشير البيانات والتوقعات السكانية إلى أن نسبة السكان اليهود فى إسرائيل إلى السكان العرب فى الأراضى المحتلة قد انخفضت من ٦٣ فى المائة عام ١٩٨٤ إلى ٦١ فى المائة عام ١٩٩٠ ، وستصل إلى حوالى ٥٨ فى المائة عام ٢٠٠٠ ، وستصبح حوالى ٥٥ فى المائة عام ٢٠٠٥ ، وهذا التطور فى الموازين السكانية بين العرب واليهود يمثل هاجسا مزعجا لإسرائيل ، مما يدفعها إلى مناداة كل يهود العالم إلى الهجرة إليها ، وتوطينهم فى المستعمرات التى تقيمها فى الأراضى العربية المحتلة .

وبذلك تصبح الأحلام الصهيونية فى هجرة مايقارب من ١,٣٠٠ (ألف) يهودى إلى إسرائيل ، كما تشير بعض مخططاتهم خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشرين ، مسألة حيوية لضمان استقرار إسرائيل ، بل وتوسعها عن طريق ضم ما تستطيع ضمه من الأراضى العربية إلى سيطرتها الكاملة . وقد أتاح رفع قيود الهجرة لليهود السوفييت فرصة ذهبية سارعت إلى اقتناصها ، والتخطيط لجذب حوالى مليون من هؤلاء المهاجرين اليهود حتى نهاية هذا العقد ، هذا إلى جانب من تستطيع اجتذابهم بالدعاية المكثفة من يهود أوربا الشرقية (بعد أن أخذت تعود العلاقات الدبلوماسية بينهما) ومن أمريكا اللاتينية ، ومن جنوب افريقيا . وهكذا تصبح الهجرة إلى إسرائيل عاملا يحد من تفوق السلاح الديمغرافى الفلسطينى ، ويضمن لها ثقلا بشريا معقولا فى عالم الغد الذى يغدو فيه رأس المال البشرى ، أعظم ضمان للقوة والتقدم ، فضلا عن مزيد من الارتباط المحكم وانتشار فى حلقات تبعية اقتصاد الأراضى المحتلة لاحتياجات السوق الإسرائيلية ، إلى حد « خلق واقع متقدم من الضم الزاحف » للأراضى العربية على حد تعبير السياسة الإسرائيلية ، أو على الأقل اعتبار الوضع القائم وضعا دائما لاعدول عنه ، ومن ثم إكساب الاحتلال طابع الشرعية من خلال سياسة الأمر الواقع أرضا وبشرا .

توطين اليهود السوفييت :

مشكلة توطين اليهود السوفييت التى تضاف إلى بقية المشكلات المرتبطة بما عرف فى محيط السياسة الدولية باسم الصراع العربى الإسرائيلى إنما هى بعد جديد من أبعاد سياسة الاحتلال الاستيطانى الإسرائيلى ، وارتباطها المباشر بإقامة إسرائيل للمستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة . وتشير بعض الاحصاءات الإسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين اليهود فى تلك الأراضى العربية قد زاد من حوالى ٣ (آلاف) إلى حوالى ١٠٠ (ألف) مستوطن فيما بين عامى ١٩٧٥ ، ١٩٨٨ ، وإذا كانت أعداد المستوطنين الجدد تتعرض لبعض حركات المد والجزر نتيجة للظروف الاقتصادية فى إسرائيل ولبعض اعتبارات العلاقات الدولية حول فتح أبواب الهجرة وخاصة فى الاتحاد السوفييتى ، إلا أن سياسة الاستيطان اليهودى فى الأراضى العربية المحتلة ظلت ثابتة منذ الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية عام ١٩٦٧ . لكن التفاوت كان يظهر فى إنشاء المستوطنات وإعداد المستوطنين بين فترات وجود الحكومة العمالية أو الليكود ، أو التحالف فى السلطة ، وعلى أى حال فإن السنوات الخمس الأخيرة قد شهدت

أعداد المستوطنين الجدد زيادة ملحوظة تجاوزت ٩ (آلاف) مستوطن فى العام الواحد من مختلف أنحاء العالم بمن فيهم مهاجرون من الاتحاد السوفييتى .

لكن ما الجديد فى هجرة اليهود السوفييت ؟ الجديد هو أنه قبل سياسة جورباتشوف الجديدة فى البيروسترويكا والجلاسنوست (إعادة البناء والمصارحة) كانت هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل محدودة جدا ، وكانت أبوابها تكاد تكون مغلقة فى بعض السنوات ، ولا تتم إلا بالحصول على تراخيص سفر كانت تصدر بطريقة جماعية ، يذهب المهاجرون من موسكو إلى ڤيينا ، وفيها ينتقلون إلى إسرائيل . بيد أن أعدادا غفيرة منهم لا تتابع سفرها إلى « أرض الميعاد » بل يهاجرون بمساعدة من المنظمات اليهودية إلى الولايات المتحدة وكندا واستراليا أو إلى بعض دول أوربا الغربية . وكانت الولايات المتحدة بالطبع أكثر الدول ترحيبا بهم وإغراء لهم ، إذ يذهبون إليها فتمنحهم جميع تسهيلات اللاجئين السياسيين ويحصلون على الجنسية الامريكية وتصريح العمل دون صعوبة تذكر .

ولما كانت أبواب الولايات المتحدة مفتوحة للعدد القليل الذى كان يسمح له بالهجرة من الاتحاد السوفييتى ، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء اليهود لا يصلون إلى إسرائيل ، وتطلق عليهم إسرائيل صفة « المرتدين » . والجدول التالى يبين النسبة العالية لظاهرة الارتداد فى حركة هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل حسب ما أتيح من احصاءات .

السنة	عدد المهاجرين السوفييت	المتجهون إلى إسرائيل	نسبة الارتداد ٪
١٩٧٩	٥١,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٦٦
١٩٨١	٩٥٠٠	١,٨٠٠	٨١
١٩٨٢	٢٧٠٠	٦٧٠	٧٣
١٩٨٣	١٣٢٠	٣٩٠	٧٠
١٩٨٤	٨٨٠	٣٤٥	٦٢
١٩٨٥	١١٤٠	٣٥٠	٦٥

أما الجديد فهو أن الاتحاد السوفييتى فتح أبواب الهجرة لمن يشاء دون قيود فى توجهاته نحو الوفاق الدولى والضغوط الأمريكية الداعمة لإسرائيل وتحت شعار حقوق الإنسان ، وبخاصة حقه فى الهجرة . . وفى الوقت نفسه أغلقت الولايات المتحدة الأمريكية أبوابها إلا فى أضيق الحدود أمام هجرة اليهود السوفييت حتى يضطروا إلى الذهاب إلى إسرائيل ، بل إنها حاولت أن تضغط على موسكو لكى تسيِّر خطا جويا مباشرا من موسكو إلى تل أبيب ، دون أن يتوقف فى فيينا أو فى غيرها من البلاد .

أضف إلى هذا أن هجرة اليهود السوفييت لم تصبح بأعداد محدودة ، بل تروى الأخبار بأنها هجرة كثيفة تصل مابين ٥ (آلاف) ، ١٠ (آلاف) فى الشهر الواحد ، بحيث يبلغ عددهم مليونا خلال السنوات الخمس القادمة.وعلى أى حال فإن إسرائيل قد اتخذت من الاجراءات مايحول دون إطلاع الإعلام الدولى بأية معلومات صحيحة عن هجرة اليهود السوفييت ، وقد بدأت فعلا عمليات توطين أولى جماعات اليهود السوفييت فى الأراضى المحتلة حول منطقة نابلس وفى القدس الشرقية ، وسوف تستمر عمليات الاستيطان ، خاصة فى المنطقة المحيطة بالقدس الشرقية والتى تمتد مساحتها لتشمل حوالى نصف مليون دونم حول مدينة القدس حسب الخطة الموضوعة للاستيطان الإسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة .

الاستيطان لا يتوقف بالعون الأمريكى :

ليس هناك هيئة أو دولة أو منظمة لم تشجب إقامة المستوطنات اليهودية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فى ذلك مجلس الأمن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، والمجالس العالمية ، وحتى بعض الأصوات الخافتة من داخل إسرائيل ، وذلك لمخالفة مثل هذا الاستيطان للاتفاقيات الدولية.ولم تعبأ إسرائيل بموقف الرأى العام الدولى ، بل ولا بموقف الولايات المتحدة الأمريكية التى تعبر عن عدم موافقتها على إقامة المستوطنات تعبيرا على استحياء « إنها لاتنظر بعين الارتياح ، أو أنها تعتبر إقامة مستوطنات جديدة عقبة فى طريق السلام » . . إن الولايات المتحدة لم تصدر فى أى وقت من الأوقات أى إدانة صريحة لأى عمل من أعمال إسرائيل العدوانية والتوسعية وسجل التصويت فى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو استخدامها للفيتو فى مجلس الأمن من الأمور المكررة والمتوقعة دائما لأى قرار يتجه نحو مصلحة الشعب الفلسطينى وقيادته الشرعية والوحيدة الممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية .

ولعلنا جميعا نتذكر تصريحات الرئيس الأمريكى كارتر بنصيحته لإسرائيل بتجميد إنشاء المستوطنات أثناء مفاوضات كامب ديفيد ، واليوم نسمع نصائح الرئيس جورج بوش . . وما أظن إلا أنها سوف تصبح من قبيل إبراء الذمة اللفظية ، وسوف تستمر إسرائيل فى إقامة المستوطنات وتوطين اليهود السوفيت فى الأراضى العربية المحتلة لتغير طابعها البشرى كما غيرت طابعها المادى والاقتصادى . ولقد علمتنا الأحداث المختلفة ـ ومنها النووى والتجسسى وعالم المخدرات ـ كيف تتجاوز السياسة الأمريكية عن كل مايصدر عن حليفها الصهيونى ، مهما تحدى حقوق الإنسان ، بل ومهما كان ماسا بالمصالح الأمريكية فى بعض الأحيان . وسوف يظل العون الأمريكى لإسرائيل فى مجال الاستيطان بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وبصورة ظاهرة أو مستترة ، رغم كل التصريحات الأمريكية التى ترددها ألسنة البيت الأبيض . ويمكننا ألا ننسى كذلك كيف توفر الولايات المتحدة الأمريكية المساعدة لإسرائيل فى وجوهها المتعددة ، هبات نقدية ، قروض ذات تيسيرات فى الدفع ، منح للمؤسسات الخيرية ، مساعدات رسمية خارجة عن الميزانية ، وتحويلات خاصة من الجمعيات اليهودية إلى غير ذلك من المصادر . وقد قدر البعض أن الولايات المتحدة تسهم بمساعدات تبلغ مابين ٧٥ ـ ٩٠ فى المائة من إجمالى المساعدات الخارجية التى تصل إلى إسرائيل ، والتى تسهم حسب بعض التقديرات فى خلق نصف الناتج القومى فى السنة . والخلاصة أن حوالى ٦٠ فى المائة من المساعدات الأمريكية تمثل هبة لاتحتاج إلى سداد والباقى قروض ميسرة ، هذا مع العلم بأن المعونة الممنوحة لمصر محملة بكثير من الشروط ، ومن بينها علاقاتها بإسرائيل .

التصدى والمواجهة :

من المسلم به لكل عربى مدرك لمختلف أبعاد القضية الفلسطينية أن التصريحات التى تشجب صنوف العدوان الإسرائيلى على الأراضى العربية المحتلة ، وعلى أهلها ، ولا تعترف بشرعية الاستيطان فيها للمستعمر بين اليهود سواء من السوفييت أو من غيرهم ، أقول تظل هذه التصريحات فى أحسن حالاتها دعما معنويا ، لكنها لاترقى إلى وقف تيارات الهجرة والاستيطان ، ولابد للعرب أنفسهم من مواجهة هذا العدوان المستمر . إن عرب إسرائيل أنفسهم قد أخذوا يحتجون على هجرة اليهود السوفييت حتى إلى أرض إسرائيل نفسها ، وعلى الحكام والشعوب العربية أن تغير

سلوكها إذ لاتكفى الإدانة والاتصالات التى لاتنتهى بين الزعماء والقيادات للتشاور والتفاهم ، وقد اتضح الحد الأدنى من العمل فى هذه المرحلة ، والذى يتلخص فى :

١ ـ عقد قمة عربية عاجلة ، دون مماحكات بروتوكولية ، فالأمر خطير ولا يحتمل التأجيل .

٢ ـ الوفاء بالالتزامات المالية نحو مساندة الانتفاضة ودعمها المادى والمعنوى .

٣ ـ اتخاذ موقف واضح لاتردد فيه من حيث اتخاذ مايلزم نحو ربط هجرة اليهود السوفييت بعقد المؤتمر الدولى لحل القضية الفلسطينية .

٤ ـ تكثيف إعلامى فى الخارج لكشف الصورة الزائفة عن الحياة الهانئة فى إسرائيل ، وتوضيح نموذج استعمارها الاستيطانى وصلابة الانتفاضة فى تصديها له رغم تضحياتها الجسام .

٥ ـ مراجعة التوجهات العربية الخارجية لتعبئة الرأى العام الدولى ، وللضغط بجميع ما تبقى لدينا من أوراق لحمل الولايات المتحدة على اتخاذ موقف ايجابى نحو حقوق الشعب الفلسطينى المشروعة .

وسيظل السلاح البشرى يفعل فعله ويؤتى ثمره حاضرا ومستقبلا ومن نتائج هذا السلاح أطفال الحجارة ، وشباب المقاومة ، ومختلف فئات المناضلين من الرجال والنساء فى الأراضى المحتلة يتصدون كل يوم وكل ساعة لجيش الاحتلال ، وبنادقه وغازاته وغاراته ومداهماته .

هجرة اليهود السوفييت
والحلم الصهيوني الأسطوري

التفوق الديمغرافى الفلسطينى :

أوضحنا فى المقال السابق كيف تسعى إسرائيل إلى إبطال مفعول القنبلة السكانية الفلسطينية المشحونة بالتفوق العددى المستمر للفلسطينيين ، والذى سوف يجعل اليهود فى إسرائيل يمثلون ٥٠ فى المائة من السكان العرب فى الأراضى المحتلة مع بداية العقد الأول من القرن القادم . ومن أجل ذلك تتخذ إسرائيل وسائل متعددة من الاجراءات التى يتصف بها أشنع استعمار استيطانى عرفة التاريخ الإنسانى : إبعاد الفلسطينيين وطردهم خارج وطنهم ، سجنهم ، اعتقالهم ، قتلهم أفرادا أو جماعات بصورة يومية لا تستثنى الأخبار من جرائمهم يوما واحدا ، بل إن بعض الجماعات الصهيونية تفكر فى نقل الشعب الفلسطينى بأكمله خارج وطنه فيما عرف باسم « الترانسفير » . وقد سمعنا فى حديث أخيرا أعلن فيه « أبوعمار » ماحدث من حالات إجهاض لحوالى ٦ آلاف امرأة فلسطينية حامل بفعل القنابل الجرثومية التى تستخدمها إسرائيل لإخما جذوة الانتفاضة . . وفى مقاومة هذا التفوق تأتى سياسة الاستيطان للمهاجرين اليهود فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ، وفى سياق هذه السياسة تأتى هجرة أو تهجير اليهود السوفييت وتوطينهم فى الأراضى العربية المحتلة .

الجديد والخطير فى الهجرة السوفييتية :

أهم ظاهرة فى الهجرة الجديدة كثافة أعدادها من اليهود السوفييت ، تشير الاحصاءات الإسرائيلية إلى أن عدد المستوطنين اليهود ، ومعظمهم من المهاجرين ، قد ارتفع من ٣ آلاف إلى حوالى ١٠٠ ألف مستوطن فيما بين عامى ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨ ، وقد تعرضت حركة الهجرة إلى إسرائيل ، أو الهجرة والبقاء فيها أو النزوح عنها ، إلى حركة مد وجزر ارتبطت بالظروف الاقتصادية فى إسرائيل ، وباعتبارات تتصل

بالعلاقات الدولية ، ومع ذلك فإنه باستثناء السنوات القليلة الأولى للاحتلال ، فإن عدد المهاجرين وبخاصة فى السنوات الخمس الأخيرة لم يزد على ٩ آلاف مهاجر سنويا من مختلف أنحاء العالم ، بمن فيهم مهاجرون من الاتحاد السوفييتى .

والجديد فى هجرة اليهود السوفييت أنها كانت قبل سياسة البيروسترويكا الجورباتشوفية هجرة محدودة فى أعدادها ، يذهب المهاجرون من موسكو إلى فيينا ومنها ينتقلون إلى إسرائيل ، بيد أن أعدادا غفيرة منهم كانت لاتتابع سفرها إلى « أرض الميعاد » بل تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واستراليا وإلى بعض أقطار أوربا الغربية ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية بالطبع أكثر الدول ترحيبا بهم وإغراء لهم ، إذ تمنحهم جميع تسهيلات اللاجئين السياسيين ، وتصاريح العمل ثم الجنسية كما سبقت الإشارة إلى ذلك . والجدول التالى يبين اتجاه الغالبية العظمى من المهاجرين السوفييت إلى غير اسرائيل من أقطار العالم ، وتطلق عليهم اسرائيل جماعات « المرتدين » .

السنة	المهاجرون السوفييت	المتجهون لإسرائيل	نسبة الارتداد ٪
١٩٧٩	٥١,٠٠٠	١٧,٠٠٠	٦٦
١٩٨١	٩,٥٠٠	١,٨٠٠	٨١
١٩٨٢	٢,٧٠٠	٦٧٠	٧٣
١٩٨٣	١,٣٢٠	٣٩٠	٧٠
١٩٨٤	٨٨٠	٣٤٥	٦٢
١٩٨٥	١١٤٠	٣٥٠	٦٥

لكن البرسترويكا قد فتحت هجرة اليهود السوفييت على مصراعيها كجزء من سياسة الوفاق الدولى ، وتحت شعار حقوق الإنسان ، وذلك فى الوقت الذى أغلقت فيه أمريكا أبوابها أمام استقبال المهاجرين السوفييت حتى يضطروا إلى الذهاب إلى إسرائيل ، وبدأت عملية الهجرة بالآلاف ، إذ وصل إلى إسرائيل فى فبراير من هذا العام حوالى ٦ آلاف من اليهود السوفييت ، وفى مارس وصلت أفواج تجاوز عددها ٧ آلاف ، وينتظر أن تتزايد أعداد الأفواج إلى ١٠ آلاف فى الأشهر القادمة ، وقد تم توطين من وصل منهم حول منطقة نابلس وفى القدس الشرقية من الأراضى المحتلة .

وتتوالى الأخبار عن هجرة ما يقارب المليون من اليهود السوفييت مع نهاية هذا القرن ، بل إن رصيد الهجرة من الاتحاد السوفييتى كما تروى أخبار أخرى سوف يصل إلى حوالى ٤ ملايين مهاجر ، أضف إلى هذا كله أن من بين الأفواج التى وصلت إلى اسرائيل فعلا ما يتجاوز نسبة ٣٠ فى المائة من غير اليهود ، الذين تدفعهم الدعاية الإسرائيلية إلى الهجرة تحسبا لفشل السياسة الجورباتشوفية وعودة الستالينية إلى الاتحاد السوفييتى ! !

إسرائيل لا تعبأ بإدانة المجتمع الدولى :

إن إعلان إسرائيل بأنها سوف توطن المهاجرين الجدد فى الأراضى المحتلة قد أثار سخط المجتمع الدولى من جديد على هذه السياسة التى أدانتها وتدينها الاتفاقيات الدولية التى تحرم تغيير طبيعة الأرض أو السكان فى الأراضى المحتلة من قبل الدولة التى تحتلها . لكن إسرائيل تجد فى هذه الأعداد الجديدة من المهاجرين السوفييت ، ونسبة عالية فيهم من ذوى المهارات العالية ، ما يمنحها ثقلا بشريا وطاقات إنتاجية وعلمية تمكنها من تحقيق حلمها الأسطورى فى إقامة « إسرائيل الكبرى » من النيل إلى الفرات . لقد أطلع « أبوعمار » لجنة القدس على خريطة لإسرائيل الكبرى ، وعملة مسكوكة عليها خريطة لإسرائيل الكبرى ، ويؤكد كثير من قادة إسرائيل على أن عملية إقامة المستوطنات وتوطين المهاجرين فى الأراضى المحتلة لا تمليه مجرد الاعتبارات الأمنية ، وإنما هو قبل ذلك وبعده حق إسرائيل فى استرداد أرض الميعاد ، بعد أن أصبحت « محررة » ! !

الحليف الاستراتيجى :

والحليف الاستراتيجى لإسرائيل هو الولايات المتحدة الأمريكية التى تقوم بدعمها فى صور العون التقليدى وفى صور جديدة تناسب احتياجات إسرائيل الجديدة . إنها لاتكتفى بأن يفتح الاتحاد السوفييتى أبواب الهجرة باسم حقوق الإنسان اليهودى المضطهد فى روسيا على حساب شعب آخر بأكمله ، وإنما تضغط على موسكو لتسيِّر خطا جويا مباشرا بينها وبين تل أبيب ضمانا لوصولهم إلى هناك . وأخيرا يوافق الاتحاد السوفييتى على إقامة هذا الخط مع ضمانات من إسرائيل بعدم توطين المهاجرين فى الأراضى المحتلة ، وهل لدى إسرائيل أمان أو ضمان ! !

وتضغط أمريكا على الخطوط الجوية المجرية حين تتوقف حينا عن تسيير خطوطها إلى تل أبيب ، فتنصاع تلك الخطوط .

وتثير أمريكا زوبعة هائجة على تصريح الرئيس صدام حسين ، دفاعا عن أرضه إذا ما اعتدت عليها إسرائيل ، وتعتبر هذا التصريح ضربة موجهة لجهود السلام فى المنطقة . وتطلق إسرائيل قمرها الصناعى « أفق ٢ » فيعلن المتحدث الرسمى للبيت الأبيض بأن الحكومة الأمريكية « تصفق وتثنى » ، على حد تعبيره ، على هذا الانجاز العلمى الضخم ، والذى سوف يستخدم للتجسس على المواقع العسكرية العربية . وعلى استحياء تعلن أنها « لاتنظر بعين الارتياح لإقامة المستوطنات فى الأراضى العربية لأنها تمثل عقبة فى طريق السلام ، وهى تشجع إقامة حوار بين إسرائيل والفلسطينيين ، لكنها على حد تعبير الرئيس بوش لاتمارس ضغطا على إسرائيل للتفاوض مع منظمة التحرير .

وحتى لايساء الفهم الاسرائيلى للقاء بين الرئيس الأسبق كارتر وبين الرئيس ياسر عرفات ، يستدرك المتحدث الرسمى بأن هذا اللقاء إنما جاء بمبادرة شخصية من كارتر نفسه ، وليس لجورج بوش أى علاقة به ، ويتباطأ مجلس الأمن الدولى فى مناقشة مشكلة استيطان اليهود السوفييت فى الأراضى المحتلة ، وتقدم المجموعة العربية مع مجموعة عدم الانحياز قرارا بإدانة إسرائيل . . لكن من المنتظر أن يلقى هذا المشروع مصير الفشل باستخدام أمريكا لسلاح الفيتو ، وهو السلاح الذى تستخدمه دائما ضد أى قرار يتخذه المجلس يمس مصالح إسرائيل ، من قريب أو بعيد . وسجل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة حافلة بالتصويت بعدم الموافقة من قبل الولايات المتحدة فى أكثر من ٩٩ فى المائة من مشروعات القرارات التى تصدر لصالح الشعب الفلسطينى وحقوقه المشروعة . ونسمع كذلك بأن عضو الكونجرس موينهان والذى كان المندوب الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ، يقوم حاليا بحشد الأصوات لكى تلغى الجمعية العمومية القرار الذى اتخذته باعتبار الصهيونية لونا من ألوان العنصرية ، وقد تأكد هذا القرار فى المؤتمر العالمى للمرأة فى المكسيك الذى انعقد فى العام نفسه ، وكذلك فى المؤتمر العالمى للمرأة فى كوبنهاجن ، والذى شهدت فيه الكفاح العنيد والتهديد والوعيد من رئيس الوفد الأمريكى إذا ما تضمنت قرارات المؤتمر تلك المساواة بين الصهيونية والعنصرية . . لكن جهوده منيت بالفشل فى ذلك المؤتمر .

وتتوالى المساندة الأمريكية حين يتصدى مجلس الشيوخ الأمريكى للتصويت بأغلبية ٤١٨ صوتا على اعتبار القدس الشرقية جزءا من أرض إسرائيل ، وأن القدس الموحدة ستظل عاصمة اسرائيل « الأبدية » كما تقول بذلك إسرائيل . وبذلك تتجاهل قرارات الأمم المتحدة التى تعتبر القدس الشرقية جزءا من الأراضى العربية المحتلة ، ولم يعترض على هذا القرار إلا عضوان من مجلس الشيوخ الأمريكى ، وقد جاء فى اعتراض أحدهما أن إسرائيل تحصل على ٣ بلايين دولار سنويا من المساعدات الأمريكية فى حين أن ٤٥ دولة افريقية جنوبى الصحراء يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٠٠ مليون نسمة لا يحصلون إلا على ٣٠ مليون دولار فقط ! !

وتتسارع المعونة لتمكين إسرائيل من توطين اليهود السوفييت فتقرر منح إسرائيل معونة مقدارها ٧٥ مليون دولار وقرضا بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار لتوطين هؤلاء المهاجرين الجدد الذين يصرح بيكر وزير خارجية أمريكا بأنه لا يعارض توطينهم فى القدس الشرقية والتى وسعت إسرائيل مساحتها الإدارية فى الأراضى العربية لتبلغ حوالى نصف مليون دونم من الأراضى التى تهيؤها إسرائيل للاستيطان . ومن المعروف أن حوالى ٦٠ فى المائة من القروض الأمريكية تمثل هبة لاتحتاج إلى سداد ، وبعضها الآخر قروض ميسرة ، ويقدر البعض أن المساعدات المالية الأمريكية لإسرائيل تساهم فى خلق نصف الناتج القومى السنوى .

هل تريد إسرائيل سلاما ؟ !

إسرائيل تواصل توسعها وعنصريتها وبطشها بعرب الانتفاضة ، والذين غدت أخبار مأساتهم الإنسانية أخبارا عادية فى الصحف العربية والعالمية . . وتواصل تحديها بإطلاق القمر الصناعى (أفق ٢) ، وبالتخطيط لإطلاق « أفق ٣ » بعد سنتين على الأكثر يتلوه « أفق ٤ » حسب تصريحات يوفال نعمان رئيس خبراء برنامج الصواريخ والأقمار الصناعية ، وهو فى الوقت نفسه رئيس حزب هتحيا اليمينى المتطرف الذى ينادى بضم الضفة الغربية إلى إسرائيل . وتواصل الأحزاب الإسرائيلية استقبال المهاجرين من اليهود السوفييت ، كل يحاول اجتذابهم إلى صفوفه بمختلف الاغراءات ، بما فى ذلك توزيع الأجهزة الكهربائية المنزلية والملابس وقطع الأثاث . .

وفى خلال ذلك كله تغتال المخابرات الإسرائيلية (الموساد) چيرالد بول العالم

الكندى لتعاونه مع العراق فى تطوير سلاحه المدفعى البعيد المدى ، وتقوم بغارات جوية على المخيمات الفلسطينية فى لبنان ، وتصر على ألا تفاوض مع ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية ، فيا ترى مع من تتفاوض إذا أرادت سلاما عادلا وشاملا ودائما ! ! وهل ياترى ما يجرى على الساحة الدولية ، واجراء حوار بين إسرائيل ووفد فلسطينى لإجراء انتخابات (لماذا وعلى ماذا) ، مجرد إضاعة وقت ، ومحاولة لإخماد الانتفاضة ، أم أن هناك نذرا ومخاطر أدهى وأمر ؟ ! ! وهل من فرق بين تكتل ليكود وحزب العمل إلا فى اسلوب الانتهاك لحقوق الفلسطينيين المشروعة ، واستمرار الاحتلال ، وبقاء « القدس الموحدة » عاصمة أبدية لإسرائيل ، وخلق أمر واقع استيطانى متجسد على الأرض وفى البشر .

تجاوز الموقف العربى المتهافت :

الصراع العربى الإسرائيلى يتخذ صورا جديدة وخطيرة ، وإذا كان الفعل العربى أثبت عجزه وتهافته ، فلا أقل من رد فعل يتناسب مع التحديات المصيرية المتطورة باستمرار مع الزمن . لم يعد كافيا أن ندين وأن نشجب وأن نطالب ونناشد وأن نقدم المبادرات وأن تجتمع اللجان والمجالس ، أو أن تصاغ القرارات « بصورة حاسمة وصارمة » أو أن تعلو أصوات المزايدين والمزايدات حيث لم يعد لأحد مجال للمزايدة . إن الأمر خطير خطير ، يتطلب من الحكام والشعوب العربية تغييرا جذريا فى السلوك ومواجهة التحديات الجديدة ، ولست من رجال السياسة كى أقترح حلولا لهذا المأزق العربى الراهن ، وإنما أرى :

١ ـ دعم الانتفاضة شرط لازم لانفكاك عنه باعتبارها الشعلة التى تعلن استمرار الكفاح الفلسطينى لانتزاع حقوقه المشروعة ، ويتطلب ذلك وفاء الدول بالتزاماتها المالية نحو مساندة الانتفاضة .

٢ ـ القيام بحملات منظمة للتوعية الشعبية بمخاطر الموقف الجديد بكل تشابكاته بما فى ذلك هجرة اليهود السوفييت ، فإن الدعم المعنوى من الشعوب العربية سند ضرورى لفاعلية الانتفاضة ، وصمودها .

٣ ـ تنظيم حملات وتحديد مجالات لجمع التبرعات والهبات لكى تتمكن الانتفاضة من الوفاء بحاجاتها اليومية .

٤ ـ وأخيرا وليس آخرا عقد قمة عربية عاجلة ، دون مماحكات بروتوكولية ، لاتخاذ موقف عربى موحد ، والقيام بجهود سياسية ودبلوماسية ضاغطة بجميع ما تبقى لدينا من أوراق على الأصعدة الدولية . وبخاصة من أجل وقف حركة الاستيطان المتزايدة من اليهود السوفييت .

تم بحمد الله وتوفيقه



الملاحق

جدول رقم (١)
مؤشرات التنمية البشرية فى الوطن العربى

القطر	متوسط العمر ١٩٩٠	الكبار المتعلمون ٪ ١٩٨٥	نصيب الفرد من الناتج المحلى بالدولار ١٩٨٥-١٩٨٨	نصيب الفرد من الناتج المعدل بالدولار ١٩٨٥-١٩٨٨ (١)	الترتيب فى التنمية البشرية (٢)	الرقم القياسى للتنمية البشرية (٣)	رتبة الناتج القومى نسبة الى رتبة التنمية البشرية (٤)
الكويت	٧٣٫٤	٧٠٫٦	٩٫٣١٠	٤٫٩٦٣	٤٨	٠٫٨٢٧	-٣٠
قطر	٦٩٫٢	٧٥٫٧	١١٫٨٠٠	٥٫٠٠٧	٥٠	٠٫٨١٢	-٢٦
البحرين	٧١٫-	٧٢٫٩	٩٫٤٩٠	٤٫٩٦٦	٥١	٠٫٨١٠	-٢١
الإمارات العربية المتحدة	٧٠٫٥	٦٠٫-	١٩٫٤٤٠	٥٫٠٦٥	٥٦	٠٫٧٦٧	-٤٣
السعودية	٦٤٫٥	٥٧٫٩	٩٫٣٥٠	٤٫٩٦٣	٦٩	٠٫٦٩٧	-٣٧
سورية	٦٦٫١	٥٩٫١	٤٫٦٦٠	٤٫٦٦٠	٧٢	٠٫٦٨١	-٤
ليبيا	٦١٫٨	٥٦٫٥	٧٫٢٥٠	٤٫٩٢٧	٧٦	٠٫٦٦٥	-٤١
الأردن	٦٦٫٩	٧٤٫٢	٢٫٥٧٠	٢٫٥٧٠	٨٣	٠٫٦١٤	-١٠
عمان	٦٥٫٩	٣٠٫-	٩٫٢٩٠	٤٫٩٦٣	٨٦	٠٫٦٠٤	-٤٩
لبنان	٦٦٫١	٧٦٫٨	٢٫٢٥٠	٢٫٢٥٠	٨٨	٠٫٥٩٢	٥
تونس	٦٦٫٧	٥٧٫٦	٣٫١٧٠	٣٫١٧٠	٩٠	٠٫٥٨٨	-١١
العراق	٦٥٫-	٥٢٫٤	٣٫٥١٠	٣٫٥١٠	٩١	٠٫٥٨٢	-٤٤
الجزائر	٦٥٫١	٤٨٫٦	٢٫٤٧٠	٢٫٤٧٠	١٠٢	٠٫٤٩٥	-٤٦
المغرب	٦٢٫-	٤١٫٧	٢٫٣٨٠	٢٫٣٨٠	١٠٨	٠٫٤٣١	-١٠
مصر	٦٠٫٣	٤٤٫٦	١٫٩٣٠	١٫٩٣٠	١١٤	٠٫٣٩٤	-١٠
اليمن	٥١٫٥	٣٢٫٤	١٫٦٥٠	١٫٦٥٠	١٣٠	٠٫٢٤٢	-٢٠
السودان	٥٠٫٨	٢٤٫٤	٩٧٠	٩٧٠	١٤٣	٠٫١٦٤	-٣٠
موريتانيا	٤٧٫-	٢٧٫٥	٩٦٠	٩٦٠	١٤٨	٠٫١٤٠	-٣٤
الصومال	٤٦٫١	١٦٫٩	١٫٣٣٠	١٫٣٣٠	١٤٩	٠٫١١٨	٤
جيبوتى	٤٨٫-	١٤٫-	٧٣٠	٧٣٠	١٥٣	٠٫٠٨٣	-٣٨

(١) الناتج المحلى المعدل منسوب الى توحيد فى القيمة الشرائية له

(٢) الترتيب فى التنمية البشرية بالنسبة الى ١٦٠ دولة فى العالم

(٣) الرقم القياسى للتنمية البشرية يعتبر أفضل كلما اقترب من رقم واحد صحيح .

(٤) الرقم الايجابى يدل على أن رتبة الرقم القياسى للتنمية البشرية أعلى من رتبة الناتج القومى والعكس صحيح

المصدر : United Nations Development Programme, Human Development Report 1991

جدول رقم (٢)
بعض المؤشرات الديمغرافية فى الوطن العربى
١٩٩٠ - ٢٠٠٠

البيـــــان	١٩٩٠	٢٠٠٠
عدد سكان الوطن العربى (بالمليون نسمة)	٢٢٠	٢٩٠
معدل النمو السنوى للسكان ٪ (١٩٨٥ - ١٩٩٠) ، (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)	٢ر٨	٢ر٦
السكان فى الفئة العمرية (٠ - ١٤) ٪	٤٠ر٧	
السكان فى الفئة العمرية (١٥ - ١٩) ٪	١٠ر٣	
السكان فى الفئة العمرية (١٥ - ٦٤) ٪	٥٥ر٣	
مجموع عدد السكان فى الفئة العمرية (٠ - ٢٤) بالمليون	١٣٥	١٦٨
عدد القوى العاملة (بالمليون نسمة)	٦١ر٦	٨٢ر٨
القوى العاملة إلى جملة السكان ٪	٢٨ر٣	٢٩ر٤
الإناث فى جملة القوى العاملة ٪	١١ر٥	١٢ر٩
معدل الاعالة ٪ (١٩٨٥)	٨٢	
قوة العمل العربية الوافدة الى أقطار الخليج من مجموع السكان ٪ (١٩٨٥)	١٨ر٧	
قوة العمل الوافدة من الأجانب ٪ (١٩٨٥)	١٤ر٣	
سكان الحضر الى مجموع السكان	٥٨ر٣	٦٧ر٤

المصادر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، إصدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية عربية أخرى .

World Bank, World Development Report, 1990 - 1991

UNDP, Human Development Report, 1990 - 1991

حامد عمار ، التنمية البشرية فى الوطن العربى ، المفاهيم والمؤشرات والأوضاع ، جزءان ، القاهرة ، دار سينا للنشر ، ١٩٩١

جدول رقم (٣)
بعض مؤشرات الأحوال البشرية فى الوطن العربى

البيـــــان	١٩٩٠	٢٠٠٠
الأحوال الصحية		
معدل وفيات الأطفال الرضع (٠ ـ ١) بالألف	٨٨	٧٣
معدل وفيات الأطفال (٠ ـ أقل من ٥ سنوات) بالألف	١١٣	
مدى التغطية فى تعميم مياه الشرب المأمونة ٪	٦٩	
عدد السكان لكل طبيب	٣٥٠٠	٢٧٠٠
عدد السكان لكل سرير	٦٥٠	
التفاوت بين الريف والحضر فى الخدمات الصحية ٪	٦٠	
متوسط العمر المتوقع	٥٩	٦٤
معدل وفيات الأمهات الحوامل لكل ١٠٠٫٠٠٠ من الولادات الأحياء	٢٧٠	
الاكتفاء الذاتى من القمح ٪	٣٥	٢٥
الأحوال التعليمية		
عدد السكان المناظر لمرحلة التعليم الابتدائى (٦ ـ ١١ سنة) بالمليون	٣٤	٤٢
عدد الأطفال الملتحقين بالمدرسة الابتدائية بالمليون	٣٠	٤٠
المعدل الاجمالى للالتحاق بالمدرسة الابتدائية ٪	٩١	٩٥
المعدل الصافى للالتحاق بالمدرسة الابتدائية ٪	٧٨	٨٥
عدد السكان المناظر لمرحلة التعليم الثانوى (١٢ ـ ١٨) بالمليون	٣٠	٤٠
عدد الطلاب الملتحقين بالمرحلة الثانوية بالمليون	١٦	٢٥
المعدل الاجمالى للالتحاق بالمرحلة الثانوية ٪	٥٤	٦٤
عدد السكان المناظر لمرحلة التعليم العالى (٢٠ ـ ٢٤) بالمليون	٢١	٢٨
عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالى بالمليون	٢٫٦	٤
المعدل الاجمالى للالتحاق بمرحلة التعليم العالى ٪	١٢٫٣	١٥٫٧
نمو أعداد الطلاب فى مختلف مراحل التعليم بالمليون	٦٠	٦٦
نمو أعداد المعلمين فى مختلف مراحل التعليم بالمليون	٢٫١	٣

المصادر : Unesco Statistical Yearbook, 1990

مجلة التربية الجديدة ، إصدار مكتب اليونسكو الاقليمى اعداد ٤٤ ، ٤٥

منظمة اليونيسيف ، وضع الأطفال فى العالم ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١

حامد عمار ، المرجع السابق

جدول رقم (٤)
مؤشرات الإنفاق على بعض الخدمات
١٩٨٦

البيـــــان	١٩٨٦	١٩٩٠
الانفاق على الخدمات الصحية الى الناتج القومى الاجمالى ٪	١ر٢	
الانفاق العام على التعليم الى الناتج القومى الاجمالى ٪	٥ر٦	٥ر٥
الانفاق العام على التعليم من الموازنة السنوية ٪	١٤	
نصيب الفرد من نفقات التعليم بالدولار	١٤٥	
الإنفاق العسكرى الى الناتج القومى الاجمالى ٪	١٢ر٦	
الإنفاق العسكرى الى الانفاق على خدمات الصحة والتعليم ٪	١٧٧	
عدد أفراد القوات المسلحة إلى عدد المعلمين	١٩٨	

المصادر : مراجع الجدول السابق

جدول رقم (٥)
الأوضاع التعليمية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة

الضفة الغربية

السنة الدراسية	مدارس حكومية		مدارس وكالة الغوث		مدارس خاصة		المجموع العام	
	عدد الطلبة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المدارس
٦٩/٦٨	١٢٠٬٩٦٨	٦٧٠	٢٥٬٦٩٠	٨٣	١٦٬٠٩٢	٩٥	١٦٢٧٥٠	٨٤٨
٧٦/٧٥	١٧٤٬١٨٧	٧٦٥	٣٣٬٥٩٦	٩٠	٢١٬٢٧٩	١٤٠	٢٢٩٠٦٢	٩٩٥
٨٢/٨١	٢٠٨٬٨٦٧	٨٠٢	٣٧٬٢٦٧	٩٣	٢٢٬٢٩٠	١٤١	٢٦٨٤٢٤	١٠٣٦
٨٥/٨٤	٢١٥٬٧٥٣	٨١٦	٣٨٬٨٩٦	٩٧	٢٥٬١١١	١٧٨	٢٧٩٧٦٠	١٠٩١
٨٦/٨٥	٢٢١٬٥٦٦	٨٢٠	٤١٬٠٠٦	١٠٠	٢٨٬٠٢٩	٢١٥	٢٩٠٦٠١	١١٣٥

قطاع غزة

السنة الدراسية	مدارس حكومية: عدد الطلبة	مدارس حكومية: عدد المدارس	وكالة الغوث: عدد الطلبة	وكالة الغوث: عدد المدارس	مدارس خاصة: عدد الطلبة	مدارس خاصة: عدد المدارس	المجموع العام: عدد الطلبة	المجموع العام: عدد المدارس
٦٩/٦٨	٤٤٬٣٣٩	٧٦	٥٥٬٠٢٥	١٠١	١٬١٥٠	١٣	١٠٠٬٥١٤	١٩٠
٧٦/٧٥	٦١٬٢٥٣	١٣٣	٧٣٬٧٠٤	١٤٠	٤٬٩٨٤	٣١	١٣٩٬٩٤١	٣٠٤
٨٢/٨١	٦٨٬٨٥٢	١١٢	٧٩٬٤٩٣	١٥٧	٤٬٦٦٠	٣٨	١٥٣٬٠٠٥	٣٠٧
٨٥/٨٤	٦٩٬٧٣٢	٩١	٨٣٬٤٧٩	١٥٩	٦٬٠٠٢	٤٤	١٥٩٬٢١٣	٢٩٤
٨٦/٨٥	٧٢٬٤٨٧	٩٣	٨٧٬٧٨٩	١٦٠	٦٬٣٠٨	٤٣	١٦٦٬٥٨٤	٢٩٦

المصدر : Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel, No 37, 1986

جدول رقم (٦)
الطلبة والعاملون فى مؤسسات مجلس التعليم العالى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ١٩٨٥ - ١٩٨٦

المؤسسة	سنة التأسيس	عدد الطلبة	مجموع العاملين	الحاصلون على بكالوريوس	الحاصلون على ماجستير	الحاصلون على دكتوراه
جامعة بيرزيت	١٩٧٢	٢٫٤٠٤	٥٢٨	٩٧	١٠٥	١٠٢
جامعة النجاح	١٩٧٧	٣٫٥٠٩	٤١١	١٠٣	٨٧	٩٧
جامعة بيت لحم	١٩٧٣	١٫٢٨٤	١٩٣	٦٩	٥٨	٣٤
جامعة القدس :						
ـ الكليات العربية	١٩٧٩	١٥٥	٦٩	٢١	٢٠	٥
ـ كلية الدعوة	١٩٧٨	٣٦٥	٤٩	٩	٧	١١
ـ كلية العلوم	١٩٨١	٦٠٠	١٨٩	٥٤	٢٨	٢٧
ـ كلية الآداب	١٩٨٢	٣٠٠	٤٤	١٤	١٣	٨
جامعة الخليل	١٩٧١	١٫٧٤٦	١٢٠	٣١	٣٤	٢٣
الجامعة الاسلامية بغزة	١٩٧٨	٤٫٥٧٠	٣٤٤	١٥١	٦٦	٤٥
المعهد الهندسى بالخليل	١٩٧٨	٩٤٣	٢٤٧	٩٤	٣٨	
المعاهد الشرعية :						
ـ معهد القدس	١٩٧٥	٥٠	٢١	٦	٢	
ـ معهد قليقلة	١٩٧٨	١٨٨	١٨	١٠	١	
المجموع		١٦٫١١٤	٢٫٢٣٣	٦٥٩	٤٥٩	٣٥٢

المصدر : اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطينى فى الوطن المحتل ، المكتب الفنى ، تقارير مختلفة ، ١٩٨٧

ملحق رقم (٧)
المستشفيات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة
خلال عامى ١٩٦٧ ، ١٩٨٧

المنطقة	المجموع ١٩٦٧		١٩٦٧				المجموع ١٩٨٧		١٩٨٧			
			حكومية		خاصة				حكومية		خاصة	
	مستشفى	سرير	مستشفى	سرير	مستشفى	سرير	مستشفى	سرير	مستشفى	سرير	مستشفى	سرير
الضفة												
القدس	٧	٦٣١	١	١٠٦	٦	٥٢٥	٩	٥١٣	-	-	٩٠	٥١٣
رام الله	٣	١٩٨	٣	١٩٨	-	-	١	١٢٤	١	١٢٤	-	-
بيت لحم	٣	٥٦٩	٢	٤٦٤	١	١٠٥	٦	٥٩٣	٢	٣٨٤	٤	٢٠٩
اريحا	١	٧٢	١	٧٢	-	-	١	٤٨	١	٤٨	-	-
نابلس	٦	٣٩٤	١	١٥٣	٥	٢٤١	٤	٣٣٣	٢	٢٠٣	٢	١٣٠
جنين	٢	٩٦	١	٧٠	١	٢٦	٢	٧٠	١	٥٥	١	١٥
طولكرم	١	٧٠	١	٧٠	-	-	٢	٩٦	١	٦٠	١	٣٦
الخليل	٢	١٠٥	١	١٠٠	١	٥	٢	١١٥	١	١٠٠	١	١٥
المجموع	٢٥	٢١٣٥	١١	١٢٣٣	١٤	٩٠٢	٢٧	١٫٨٩٢	٩	٩٧٤	١٨	٩١٨
قطاع غزة	٦	٩٤٧	٥	٨٨٧	١	٦٠	٦	٩٣٠	٥	٨٦١	١	٦٩
المجموع العام	٣١	٣٠٫٨٢	١٦	٢٫١٢٠	١٥	٩٦٢	٣٣	٢٫٨٢٢	١٤	١٨٣٥	١٩	٩٨٧

المصدر :

المملكة الأردنية الهاشمية ، وزارة الصحة ، مذكرة حول الأوضاع الصحية فى الضفة الغربية مقدمة الى لجنة الخبراء الخاصة المكلفة بزيارة الأراضى المحتلة تنفيذا لقرار جمعية الصحة العالمية رقم ٣٤/١٩ لسنة ١٩٨٢ وكذلك ملفات المكتب الفنى عن الأوضاع الصحية فى قطاع غزة ١٩٨٥ ، ١٩٨٧ باللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطينى فى الوطن المحتل .

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية مسجلة بدولة الكويت وجمهورية مصر العربية وتهدف إلى نشر ما هو جدير بالنشر من روائع التراث العربي والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربي من المحيط إلى الخليج وكذا ترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى حتى تكون في متناول أبناء الأمة فهذه الدار هي حلقة وصل بين التراث والمعاصرة وبين كبار المبدعين وشبابهم وهي نافذة للعرب على العالم ونافذة للعالم على الأمة العربية وتلتزم الدار فيما تنشره بمعايير تضعها هيئة مستقلة من كبار المفكرين العرب في مجالات الإبداع المختلفة .

■ مركز ابن خلدون

للدراسات الإنمائية

هو مؤسسة بحثية مستقلة مسجلة في جمهورية مصر العربية ويقوم المركز بالدراسات والبحوث التطبيقية في مجالات الثقافة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية وينشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن في الوطن العربي والخارج بشكل مستقل أو بالمشاركة مع مؤسسات ثقافية عربية وعالمية لها نفس الأهداف التنويرية والتنموية .


مطابع
ت . ٩٣٢٢٧٠٦

في بنـــاء الإنســان العــربي

في هذا الكتاب ...

تحليل لكثير من ظواهر الواقع العربي المتجسد في مفاهيمه وممارساته الإنمائية اقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية ، وذلك في محاولة لاختراق سدود التخلف الحضاري . والواقع أنه رغم ما تشهده الساحة العربية في فترات قليلة وأحداث نادرة من الإشراقات المبدعة والتموجات الخصبة إلا أن زمانها الثقافي يظل في معظمه راكداً . إنه زمان جَذره أقوى من مَدِّه ، وقبليته أفعل من مواطنيته ، وقوميته رهينة قطريته ، وعروبته أسيرة بتبعيته . ولطالما كان بناء الحجر أولى من بناء البشر ، وحرية الإنسان خاضعة لأجهزة السلطان .

ولا سبيل إلى تحريك هذا الزمان الثقافي إلا من خلال معادلة إنمائية طرفها الأول التأكيد على أن الانسان غاية كل جهد إنمائي ، كما أنه في الوقت نفسه تقع عليه وحده مسئوليات صناعة حضارته . وطرفها الثاني الاقتناع الموضوعي الراسخ بأنه لا سبيل إلى نهضة إنسانية مطردة إلا من خلال سعي قومي عربي ، متكامل ومتوحد ، تغدو فيه التنمية الاقتصادية شرطاً ضرورياً للتنمية البشرية ، كما تغدو التنمية البشرية أكثر ضرورة للتنمية الاقتصادية .

وماتزال هذه الرسالة الإنسانية القومية في حاجة إلى مداومة التبليغ والترديد ، وما مقالات هذا الكتاب إلا واحدة من تلك الاجتهادات نحو تلك التوجهات .

